

الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

فی

شیخ الصمدی

السید علیخان الکبیر



من منشورات طبع المجلد

ایران - قم





32101 018017218

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.



الحَدِيثُ الْبَدِيعُ فِي

شَيْخِ الصَّمَاءِ

لِلشَّيْخِ عَلِيٍّ بْنِ الْكَبِيرِ



انتشارات هجرت
قم - صندوق پستی ۵۴



الحمد لله الصمد له من الحمد لا بدية والشكر له على انما نوهجت بحمده فله الحمد والثناء
الحمد لله من ان شاء الله من الاشياء والنظائر فان يتبيل القول وتكمل الفاظ جميع الموارد
المستور واشكر من كل ما بين يدي القارئ في هذا الصنف والحقائق فان ذلك من الاعوان الكافية لثابتة
ما اشرف به الباطن والظاهر والشهدان لا اله الا الله وحده لا شريك له المفضل من ذبابة تمت كلامه صديقا
وعظما لا يبدل كلامه سبحانه والفاعل الباقي لا مضاد له في فعله ثم الامام كرام وجوده فكل عمل الكلا
عن ان يفرق بوجه من فضله من فضله فانه العلية عن فضله وان يجل ان يحيط بها نظرها
انظره مكانه وشهدان سيدنا محمد بعدد وسوله المبعوث من خلاص الملة الموديبس الكرم المصطفى
عليه السلام في كل يوم لا يخلو من الاشياء والاعمال الموصوفة كتابا لا يلبس الباطل من بين يديه
ولا من خلفه بفصل الخطاب على اسم عليه وعلى اله الذين اشرفوا بصفوا نوارهم بها الذين وانجب فيهم
وخفض عن انهم اعلام الحق واليقين المهادين لهم وعظمهم الى ارضع السالك الى الكبر امة الفضل انفا
منهم لا مالك لها اذن لك منبع القوة والحكمة وبعث النبوة والولاية وعلى صاحبها اكرام الله اليها
والنعمو المعتبرين انما القادرين بوجه مسكوة وسلاما ارجو بها الشفاء والفرق وانما بها جمل الملك الدنيا
به جمل الاجرة الاخرة اما بعد فيقول البغض الى ربه الحق المقتضى على صمد الدين الحق المقتضى على نظام الدين
الحسين الحسيني انما الله بكم ومن فضله الشرح على ان علم العربية من اتم ما نصير اليه اللهم العلي وهو

مدة سباحة الضفدع

سلكنا واقتل عمر وخرج السليحة واتخذ الفهد رعه وسلاحه يطوي الارض يذرع منها القلو
والفهد كان مكة سياحة ثلثين سنة لا يلدن يوم ولا نطيع سنة الحق فام ببلاد الحيم نابعا
للسلطانية اعيان المكانة ارفع مكانتها انكالت تلك الدولة في قبته وغالبته في شرطيته وزيارته
مرويشير وزوجهم عليه الصبيرة الكبيرة فنهضت باض صنها من بغواي فضله وروايج وطابت بلاد
طبرستان في اديته ورائحة هناك ظهرت فضائله وتحقق له اجابه مخالفة فاض بدرا فاض بحر
صنع الصنائف لظاهره والاف التاليف الباهرة فاحيا لها من الفضل غافيا وابدى بها من العلم خليا
ولم يزل مع ذلك مشغول بالاكبر الخمر واللبال انقام من الانحياش الى السلطان مؤثر القرية الاقطاع
بوقل القود على السليحة ويحجوا الافلاح عن تلك الشاحة وغبته عن الفناء في دار البقاء فابعد
له حتى خوارق طوافه عن غدا امه فظنك المذار واجتمع نوع الفضل في قوارق الله
وانا اليه رجون وحكي ليقض جلالة الاحكام ان النسخ رحمة الله فصله يانه الفار قبل وفاته
بايام فاعل في جميع من اصحابه فلما استقر بهم الجلس حتى قال لهم النسخ سمعتم ما سمعتم قالوا نعم
شيئا وسأوه عما سمعتم فلم يجبه ورجع الى داره فاعلقوا به فلم يلبث ان اهاب الى ارضه فاجابه بنقل
من دار الفناء الى دار البقاء من محل الحجة الى محل اللقاء ولم يجز احد ما سمعتم كانت فاته في عشر
شوال سنة احدى ثلثين الف باضها من نقل قبل فته الى طوس فلم يبق بها في داره وزيارته في حضره
الرضوية على صاحبها افضل الصلوة والسلام والتحية والتجوية فيهم الجهم وفتح البيا الموحدة وعبر
مملة مكسوة ثنية الى جميع وهي قرية من قرى جبل عامل والقاضي يفتح العيون المهمة وبعدها الفهم
مكسوة ثنية الى جبل عامله قطير ارض الشام الى جهة الجنوب من اقال مدينة صفدا عينا فامتدعا
مدة والافنولة بعلبك على فاسم منها او غاملة احدا ولا دينا فام بخدا الفطرية ففصب اليه و
الحار في ثنية الى ابيه زهير الحر بن عبد الله لا عود اليه في كونه ثنية الفقه في ثنية اليه كان من صبا
امير المؤمنين على عيسى عليه السلام قال ابن ابي داود كان هو ومن معه الناس اقرضهم تعلم الفراض عن علي بن ابي
سنة خمس وستين من الهجرة والحمد في ثنية الى همدان فيكون اليهم قبلة من اليمن من قضائهم الفهم
الشمي بالعمرة الوقفي والتقى في بعض الجبوة والحبل بيني وبين الثقبين في شمع الا ربعين
والجامع القباقي الفارسي ومضاح الفلاح والزبد في الاصول والزبالة الهلا في الاثني عشر راي
الحسن لجوده الصلواتية ثم الصلواتية وخلاصة الحجاب الحضرة والكشكول وقشر في الاثني عشر راي

卷之四

金公

۱۰۰

فہم
معنی

۱۰

الاستراتيجية

الاسطرلابية وحاشية الكتاب وحاشية على البقرة وحاشية على خلاصة الرجال وفي الحديث
والقواعد الصمدية في علم العربية والمهندسة الحروف وحاشية القيسية له غير ذلك من التواضع والخشوع
والقواعد المحرقة وحاشية على الله سبحانه عالم وهذا القول الشرع في المقصود والاطلاع الشرع في
الوجود وشما القسوة انما الله تعالى قال **سُبْحَانَ وَمَوْلَانَا الْحَمْدُ** روح الله وصورته في
كبر الباء اتا الله سبحانه والمضامين وقد ترجع الاله بانها ما يكون ذكر الاسم الكريم عند ابتداء الفصل
وسبيل الى وقوعه على الوجه لا كمال الاسم حتى كانه لا ينافي ولا يوجد بدون التبرك بذكره والمضامين في
ذلك الاشعار واتا متعلق الباء ففقدوا خاص فاعلم فضل واسم موقر ومقدم والوجه الثانية ان
اعنى الخاص الفعلي المؤخر اذا العلم كسطق الابداء يوم يظهر فاضل الاستغناء على ابتداء الفصل فيقول
ثم يوفقا بحسنة والخطم الاسم كغيره من الاشياء بوجوب اذنه بقدر ما يفتخر به وانما على الطرف من جميع جهاته
خبر عنه والمقدم كافر بهم الله يقول ممدود الاستغناء على اسمه جل وعلا قال المصنف المفضل
وكسر الباء لا خفاء بها بل فيم الجبر والحق في الاسم لغة الشئ فيمنه غلظان وتبانه فينا سلطان
وهو عند البقرة من الاسماء المشرقة التي حذفت اعجازها واسكنها وانها وادخلها في السبيل بانها
وصل لان من بابهم ان يبدوا في تصرفهم وعلمنا في اشفاقه من التوقير وهو لا يرفع من الله
عند الكون فيمن في العلاقة واصله وهم حذفت التلوين وموت من هاهنا الوصل ليقول اعلاه فانك
الرجاج هذا غلط لاننا لا نعني شيئا دخل عليه الف والوصل فيما حذفت فاه ضله فطوعه في قوله
من الوسم كان تبصره وسما كما ان تبصره عدة وعيد وحذف الالف لكثرة الاشغال وطول الالفاظ
عنها ولا تحذف في غير ذلك كبسم ربنا واسم الله فالبرق وتوبيه لا يقارن خطا البعض المرفوع
اسمها له حذفت المخرقة وعوض بها حرف التثنية ثم جعل على اللذان المقدسة الحامدة مصفا الكمال
منهم وبعضهم انما اسم جنس موضوع لفهم الواجب الوجود لذاتنا والستحق للعبودية وكل منها كل
المختص في ذنوبنا فالعلاقة التقارر في شمع التلخيص ولو كان الامر على ما ذهبوا اليه فلو اننا الاله الا الله
التوحيد لان المفهوم من حيث هو محتمل للكثرة والارام فلو ان هذه الجملة كلمة وتوجد ايضا في الارباب
في هذه الكلمة اما المعبود يجوز فيلزم استثناء شئ من نفسه او يطلق العبودية لزم الكذب كثر العيوب
الناطقة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود يجوز والله على الفرد المعبود والمعنى لا يستحق العبودية
الوجود ولا موجود واجب الا الفرد الذي هو خالق اما لانه لم يكن قال عفا الله عن الذين شرعوا في

في شرح القرآن

في شرح القرآن

وفيه بحث لان الله اذا كان علما للفرق الموجود منه لم يكن خاصا في عقولنا الا بمعناه والواجب لنا
 والمتصف به محتمل المتعدد كالا له يحتمل فلا يحصل باثباته اثبات ما هو المظهر بالاشتغال على وجهه
 التوحيد لا يتجلى الا بمحضه كان شذوا واخر لاجل جميع ما تحت المنشئ منه فمناط التوحيد على
 نفى وجود ما يتوهم مقبولا الحق واثبات ما هو المنشئ للعبودية في الواقعة والواجب لنا وهو يكتفي
 لا بمحضه في ذات واحدة فلهذا لا يجوز العقل كونه مقبولا بالحق الا بالواجب لنا في الواقعة ولا
 يتفاوت هذا لكنا الله بمعنى الواجب لنا ان معنى شخص معين لم يحط بمعناه والواجب لنا انهم كونه
 الشخص انما يحكم التوحيد كما لا يخفى ان معنى هو حسن الرحمن الرحيم مستقلا مشتهرا من وجه الكبرياء
 نظره الى صميم بالضم وكيفية ذلك المتكثرة اللازم كانه قويم فلا ينطبق لان الصفة المشبهة لا
 تضاعف من تعدد الترجمة دقيقة وانطلاق قلبي الفصل واسما فاعلم انما يطلقوا باعتبار الغايات دون
 التباديل والارادتها الفصل او اذ ادته والرحمن ابلغ من الترجمة جريا على القاعدة المشهورة من زيادة
 البخور في زيادة المعنى وذلك ان الاول يدل على جلالة النعم والثاني على قايمة ما هو خارج عن ذلك على
 التي مقبولة من ارب بعد الاشارة على التهور ويجوز على ذلك من حيث الصنعة قطعها من فومين
 منصوبين وبالقرب قال ابن جني في الخصائص العشرية هنا وذلك ان الله تعالى اذا وصف فليس
 من ذلك تعريفه فما يتبعه من صفته لان هذا الاسم لا يعبر عن ذلك فيه فمحتاج الى وصف بالخصائص
 الاسم الذي لا يشارك فيه على وجه يقبلة اسماءه جل وعلا كالاوصاف السابقة للاسم واذ لم يقترن
 شئت في نفسه تحيى صفته للخصائص بل للتألف لتألف على الله تعالى واذ كان شأنا فاعلم ان عن ارب الاول
 او لم يرد ذلك ان اتبعه فراه به جازية اللفظ تجري ما ينبغي للخصائص والخصائص فاذ هو عدل عن ارب
 علم انه المدح واللام في غير هذا عن الله تعالى فلم يبق هنا الا المدح فلذلك قوى عند الخلفاء لاحقا
 بملك الاوجه التي ذكرناها انتهى فذهب الا علم وابن مالك وابن هشام الى انها مجوزون اما الرحمن
 فعل البدلية من لفظ الجلالة ولا يجوز كونه وصفا لانه صانعا بالاعتناء واما الرحمن فلكونه صفا
 للرحمن فلا يجوز كونه وصفا للجلالة لان البدل لا يقدم على الوصف فان في المعنى في السؤال الذي
 سئله الرحمن في وعينه لم يقدم الرحمن مع ان مادته بتقديم غيره لا يبلغ كقولهم عالم بخبر وجواد
 قياض غير متجود وما يوضح ان الرحمن غير صفته كغيره تابع نحو الرحمن علم القرآن قل ادعوا
 الله وادعوا الى رحمنه واذ اهل لهم اسجدوا للرحمن فالواقع الرحمن انتهى وابدع المعنى في كتابة بالجملة

أحسن كلمة يتبناها الكلام ويجوز تحريكها للرواية والتميم

٧

افتداء بالكتاب العزيز وما عليه لأجمع ولا ندره في اللفظ فينا صاحب المأثور وهو الخبر كل من
 وفيه ما لم يبد منه بيمين الله فهو بيمينه يتم بيمينها بالحمد لله الذي أيقنا كل امرئ بما لا ذا ثم يبدى به الحمد
 وفيه رواية بيمين الله فهو واقطع والتوفيق بينهما بحمل الأول في الأول على التحسين في الثاني على التماس
 أو الفرض أو كلاً على الأمر أحسن اسم تفضيل من حسن كرم ونصر كلمة بفتح الكاف وكسر اللام فصاح
 من فخرها وكسر هاء مع تكون الهمزة الأولى لغة الحجازية من هاء الجاهلية والآخران لغاتنا بيمين ومغلفات على
 الالتفات لثلاث كلنا كان على نحو كفت وهما فان كان الوسط حرف من حلق فافز لغة رابعة وهي أجمع
 الأولى للثاني في الكسر نحو فتح وعملوا للراحم الكلمة التي تطلق على الجمل العبيدة ليصبح
 الخبر قوله هو حمدك اللهم كلمة ولا يصح حملها على الكلمة الاضطرارية في كابر وفي بعض الحملات
 المتأخرين يتبناها الكلام أي يشرع بها في الكلام الذي يحتمل به حال الكلام على الكمال منه والبيوع
 والابتداء أشارت إلى الحديث الوارد في الحمد المقدم ذكره وخبر خبر أصله غير خبر حذف الهمزة الكثيرة
 الاستعمال كما حذف في خبر قد يستعمل على الأصل قبله وبخبر خبر جاس القبيحة في خبره
 الغرام أي بحمل خاتمة له واللام مصدر ميمي من زام يرم أي طلب هو هنا بمعنى القول الذي من كونه
 بمعنى المصدرة في بديا ويختم صناعة لظان حمدك اللهم أي حمدك يا الله واثار الخطاب والكلام
 على سمة الله لا طاعة فوق عند محركة الأول والظاهر الوجه في الجاهلية على الكمال حتى طلبه
 حرف التداء من اللهم محذوف مخوض منه الهمزة في آخره على الأصح كما ينبغي في موضعه فناء الله
 والتداء بالياء مع كونها بيمينه هو نداء في أقرب من جبل الوريد للامتنان إلى هضم نفس الاستبصار
 لها من نظام القرب وذكر اسم الله في بعد كان الواو بالذلة على أنه من غير حيل إلى الأمر
 ارتقاء إلى التبرك به وتوصل إلى نداءه بشا المينة هضم نفسه كذا ذكرنا ونفع بالحجيم المشغاف المحمدا
 فان قلت فضله من قوله أحسن كلمة إلى آية كتابه بالحمد يحصل له الفضل الوارد في ذلك هذا ليس
 بحمل فضله عن يكون هذا مبتدأ به بل هو أخبار عن حكم من الحكم الحمد قلت حمد الله نعم هو لنا عليه
 بصيغتنا الحمد وغيره فالتاء على حمده مثله عليه سلوك هذه الطريقة دون غيرها مما تسمى بألفاظ
 استدار في أن طرق التبرك في مثل هذا المقام غير مختصة وعمل يقتضي لكل جدي للذة قال التبرك أو غيره
 تفسيره أو ما بلغت الروح على سمة آدم عطر فقال الحمد لله رب العالمين أو حمدوا أهل الجنة الحمد
 لله رب العالمين فها نحن نعلم منبئية على الحمد وخاتمة منبئية على الحمد فها نحن نعلم أن يكون أول أعمالنا

مفردا

مقرها بكنة الحمد فكان له من ذلك حظ هذا المعنى حيث عرّفه الأئمة والأحكام على حبل متعلق بالحكماء
وعلى عظم الأنعام وهو أيضا للثغرة وعرفت الثغرة بأنها المفقطة المقولة على جهة الاختصاص ليس
وإنما لم يتقرر من المنعم بل شيئا رافضوا لصان عن الاحتاط به ولا لا يؤتمن اختصاصه ببعض دون غيره
لأنه بمنزلة الشائع كل ما ذهب الصلوة بمعنى الحمد عليها هو المثل وهو من أفعالهم من الله تعالى أو حقيقة
بمعنى الرداء من الله وغيره وعلى منسقة الرقة ومن الملكة الاستعداد ومن الأديين المخرج والاول
افوى الروم الثاني الاستعداد والمخاض غير منه والصلوة اسم من التخليد وهو التخصيص وجمع بينهما على التبادل
فوله نعم بأنها الذين موافقوا على تسليمها وانليها غاية السؤال بها فائدة على السائل لأن الله تعالى
قد انعم على رسوله من ليله والرفق لا يؤثر فيه صلوة مصل ولا سلام من كاتبة الأسماء
صرت به العلم بالاختيار واما معطوفان على الحمد فيكونان موصوفين بالاحسية والآخرين وقت
مستكان فاما وخرها جملة مسانعة على تبدل الأنعام متعلقان اسم وهو مطلق للاول معنى لا يجوز تعلقه
بغير جعلنا معطوف على الحمد وجعلناه مبتدأ فهو خبر ابتدأ والعطف عليه فيعلق بكائنات ونحو ذلك
من ضا قوتهم في يومه فهو مستبدون في فعله سيوقلت أو أن ياء وادعت لنا في الألف وفيه يستلزم
في ضمير الله عز وجل وفيه نهى له من الكتاب قوله نعم ويستدل بحصوله من التذوق قوله اناسيد ولد آدم
في المقتضى لأنهم بكلمة ثلاثة القول في المشقة جواز الطلاقة على الله وغيره وانما منع طلاقة على الله حكاه
عن النكاح ما منع طلاقة لأعلى الله ثم كما بنا روى من الله قبله ما يتبادر فقال إنما المتبادر فقد
عرفت أن في الكتاب الله ما يدل على خلاف ذلك لا ما لم يكتبه الامام بالمقدور لا لأنه كما مر هو مخلوق وليس
والانسان جميع فاعلى وبعد لا يضر كذا في والآلة أن الرجل اهله وعياله والماء ايضا السباع كذا في قوله
الله عز وجل ثم ومنو المطلب المؤمنون وقيل لم يرتبها لأنهم وقيل النبي المؤمنين وقيل اهمل
بدليل فيغير على اهمل ابتدأ الظاهر في توصلا في الالف ثم بدلت الهاء لقال ان قلب طهارة قاله
بحيث في موضع حتى يقاس عليه اما طلب الهمة العافيا في وقيل تصلة اول واختلاف هذا غير واحد من
المحققين لا بصحة الاصل له شرع من العقلاء المذكورين فلا يقال ان لا سكان ولا ان مكة ولا ان
فاخرة ومن لا حضن لهم قالوا ان الله تعالى في البصر ولا يجوز اضافة الى المضمون عند الكسبة والى جبر
التعاس والى كذا وانها غيرهم وهو الصحيح البرج جمع بار وهو من مجموع المطابقة في كل فاعل جمع العيز
كسائر مفعلة والمحرر وشجرة والبرر الصلة والخبر الكرامة جمع كرمها الكرم ابتداء الخبر خبرت بما ان غدا

ان الجواب الثاني لا يحكمنا بما نحن فيه كما اشار اليه بعض المحققين في الحديثين لا على انهما
اذ قيل فاموا كاستحسان فلا تملأه ومضى خالي فاموا غيرهما بغيره في هذه النظم قال ابن هشام
برودة صحة دخول الواو في لا تدخل على الحال المفردة وعدم تكررها وذلك واجمع الحال المفترقا
تقول مايت زيد لا مثل عمرو ولا مثل خالد واجاب النعماني عن شق الاعراض ما عن الاول
فبالثمام ودخول الواو عند انقضاء منصوص على الحال ودخولها في قولك فاموا ولا استحسان لا يرد
لان سباج لا يكون خاللا بل هو اسم لا يبرز فلم يلزم دخولها في الحال مع عطية مفردة واما على الثاني
فما اشبه وجوب التكرار وقد وجد معنى ان ينفي لفظا والتكرار للفظ ليس بغير معنى فذهب اليه الحسن
في قوله نعم فلا انتم الحقيقة انه في المعنى والاعتبار رتبة ولا اطعم ميكننا وجهه لك ههنا في قولك فاموا
لا ما يبين في يد معنى قولك لا ما يبين في يد حكم الفيلام ولا اية منه على نظرية ان لا يكون بعد
استحسانه بالحكم انتهى وقد فسر في كلا الجوابين بما لا يطول بذكره وقد سبق فضل كلامه لا سيما حاشيتنا
هنا على غرة ولعلنا نذكره في بحث الاستثناء على بدل من قوله ابن عمه او عطية بيان ويحتمل الاوجه
الثلاثة المذكورة في الاخر فان ما يرد من عدم صحة النصيب هو امر المؤمنين ابو الحسن على ان يطلب ان
عبد بن عبد المطلب اسمه شبيه الجده عندا يجمع شبهة بنو النجاشية فهو ابن عمه لان اباطال اخو عبد
الله بن عبد المطلب هو ابن هاشم واسم عمه بن عبد مناف واسم عمته بنو النجاشية واسم يدي بن كلاب بن مرة
كتب بن لؤي بن غالب بن فهر بن كنانة ولعلنا طالع بن عبد مناف واسم عمته بنو النجاشية
هاشمية قال ابن القبايع المالك ولد على عليه السلام بمكة المشرفة داخل البيت الحرام في يوم الجمعة الثالث
عشر من شهر الله الاصح رجب الفرد الحرام سنة ثنتين من عام الفيل قبل الهجرة بثلث وعشرين سنة
قبل خمس وعشرين وقبل المبعث بالثنتي عشرة سنة وقبل بعث النبي في يوم ولد في البيت الحرام قبله
احد والاربعين وخمسائة سنة تقربها بالجلال له واعلام المرتبة واطهار التكرم وكان عليه
السلام هاشمية من هاشمية في اول من ولد هاشم مرتبة انتهى فيمكن ان يوسع في ذكرها كتاب ابو الفتح
قال ابن الاثير كانت فاطمة بنت اسد ام عليا خاتمة جليان بوها غائب فوضعت منه فمهد لمسه الفصح
بهذا كراهيها فلما قدم ابو طالب جاءه عليا انتهى في ذلك يقول ابو طالب عينة جليان في يد له عن
العلو في حجر الفراء وهو اول من امن بالله ثم ورسوله ثم قال ابن عباس في ذلك في يد له عن
سلمان الفارسي جماعة ونقل عنهم الاصل على ذلك ولم يقبلوا كسنادهم وهو اخو رسول

في
من
في
من
في
من

الذي صعد على الأندلس ومعه كثر من

11

الحج

الله بالمواظاة وصهره على طه سيدنا العالمين أبو البطين سيد العلماء لربنا بينوا
 المختصان المشهورين والزهاد المذكورين اخرج الطبري وابن خاتم عن ابن عباس قال انزل الله
 يا ايها الذين امنوا على اميرها وشريفها وخرج ابن عساكر عن ابن عباس قال انزل في احد من كبار الله ما
 نزل في علي هذا وانما لو ذهبت كثر من ثمانية الحيلة واصنافه الحيلة لخرجت عن المقصود
 كنزل لك كما انزلك ومختصا ما انزلك في كتب المفردة لذلك ما فيه الكفاية وقد وضع الظل
 الله صبره بعد التبعين لمجم ليلة الجمعة الحادي والعشرين من شهر رمضان المعظم سنة سبعين من
 الهجرة ومات من صبرته ليلة الاحد في الليلة الثالثة من ليلة ضرب واحمدت موضع دفنه
 المشهوراته بالخيرية موضع معروف هو الذي يزار الان وما كان المقصود من التعرض لهذا الطريق
 من ذكره الا التبرك به ولان القصة نوق باسمه الشريف فكان علينا ذكر شيء من ترجمته الشريف
 وانما خصته بالذكر لما فيه من زكاة الاستهلال لانه الواضع لعلم الخو كاستحياء الله في نفسه
 اي عفة واقامة علما للسلام العلم بالتحريك ما ينصب الطريق لنتكبر وفيه سعادة مرتفعة
 شريفة عليهما السلام وقربا بما يلزم الاستعداد منه وهو الصب لاسلام عباده عن الاخر باللسان
 وقيل الاخر باللسان والتبديق بالجنان والعمل بالاركان فيكون مراد اللسان وهو الاصل
 الانقياد والاتباع ولا يطبق على غيرها هذا الذي انشرف بعد كسر الاقسام جميع ضم بالخطبة
 هو ما اتخذها من رزق الله كالوشن ويقال انه معرب غم في غير كسر القسم الذي كان على
 البيت بارفعه النبي صلى الله عليه وسلم على منكبته انما عبر عنه بالجمع اشارة الى عظمه لانه كان اكبر ثمنهم فكانه
 كان عندهم بمنزلة اصناف كثيرة وحكاية كثرة القسم المذكور مذكورة في الرايض النضره قال في
 حريقه انه قال حين انشأ الكعبة قال في رسول الله اجلس فقلت الى جنب الكعبة فمعه على منكبته
 لا يضر به فراغ من ضيقنا فقلت فقال اجلس فقلت فقلت في رسول الله وقال الصلح
 منكبي فمعدت على منكبته فمعه في فانه يحيل في انه لو شئت لثقت فوق السماء حتى معدت البيت في
 شواهد النبوة سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم التلم حين صعد على منكبته كيف تراك قال علمه وانما
 الحجر قد رقت يحيل في انه لو شئت لثقت فوق السماء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم طوي للثقل الحق طوي
 الى ان حمل الحق انتهى قال بعد البيت كما ركبته فقال من صعدوا بخار هو اكبر ثمنهم ونحو رسول
 الله وقال في لوقمهم الاكبر وكان وقد ادعى البيت بابا واحدا الى الارض فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم

هو في بيت

جاء

يتعلمون العرب ولا له عرض من صلاح عنهم لظواهر لغة ثم هذه اللغة التي هي من اللغة لا يتغير
تخل فو عده وقعت على من زمان وهي مشيدة الاكاد وما الحسن ان الله العلامة بشرها
ابو حيان نفسه من حقيقة طوية مدح بها الخور يتصور الخطا ثم خطها بدع بن الاحمر هو علم
لا كما العلم متى تزوده لفده وما عيه ونجح فاصد وما فضل الانسان الا لعلمه وما اشار لانا
لدهر وفده وقد فذ بن عار وعلومنا بطول علينا حصرها وبكاد وفي كل حيرة وكل اهلها
هو الخور واحد من جمل يغاديه وما هبت من علم على متيد مبانية اكره بالدي هو تابلد وما راد
هذا العلم بمبنة شاء حجابذة بخاره وفاصد ولقد ابدع لقصته في برعة الاستهلال من كبر
لكلستد لكلام والابتدا والخبر لعلم ولرفع ولصفت الكثرة والجور وهو من نجاس ليدع المرصونها
وتعبد بالسلم على لستم لقطعة عر لاص فله لفظا وهو طرف ما كبر وبكاد فبلا هذا صالح للام
واعين باللفظ ولست في ما عار الرقيم ولو اولد شيناف والفاص في الطرف فايهم من شيناف
مثل قول واعلم بهذه لفظا زائدة وحلت على توتما في اشعار بلرد ما تعبد لها لانا في قبل
الاصرا ما تعبد لعدت اما وعوض عنها لو تخففها لدلالة لفظا عليها والاشارة عارزة لان
الحقيقة اما يكون لست هذا المحسوس بخاضرة بشري الى القدر وما ار الموجدون التجرة والادب
الهابية عن الحس كان له لكان من له المحسوسه ضد الفقل صرلة العوس الخاصة بالاشارة هلاله
المش المعترضة بالفوق لمتهمية والمزاد منه ما الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على المعاني
المخصوصة وما المعاني المخصوصة من حيث عرصها بالالفاظ المخصوصة اما عن القوس المخصوص
من حيث دلالتها على الالفاظ المخصوصة ولا لفده نيا واما المركب من ثلثة او اربعين منها
ليس نتي بها حضور الكارج كوالقوس ما الالفاظ معدم حضورها في الخارج تحتها المعاني
وما من مركب ثلث منها لالافل على جزء مقلدهم في الخارج ثم يجمع القوس الخاصة ليس لال
تحتها ما هو معنى لست وهو مطلق القوس الدالة على تلك الالفاظ وان لفاظ الكتب ليس من الاعلا
التخصيصه ولا كان لفظها على غير شخص واحد ما يتي بخاز بل من الاعلام الخفية الموصوفة لاشارة
الى لفظها الكلية وليس للمحسوسه الكارج حصة فقد لاشارة الى القوس تكون لاشارة الى
في الذهن هكذا حرة غير واحد من المحققين هو التحقيق فما رقع في كبر من كتب او لفين من لاشارة
ومثل هذا ما يكون حقيقة فانه تكون جازية بحيث يصح الخطبة لبر نتي لفتها الصمدية لال

المرء المحصور نحو هذا الرجل والقول لا جمع فائدة وسيلته معناه الفاعل وعرفنا الصلة بينه وبين
 الصلة على ما تقر من ان المركب الاصل المصروف صده بحجز تكون النسبة الى العجز ويختلف هنا
 الصلة لان العجز هو المقصود بمداولة كان تيرى نسبة الى التبرير وكذا اذا كان كنية ككلمة
 نسبة الى م ككلمة والحق بما حيف منه من اللبس كما شغل نسبة الى عبد الاستعمال ومنه نسبة الى عبد
 منان وشي هنا كذلك وقابله فعل من جزئية المضاف مستويا اليه كعبته نسبة الى عبد شمس ناد
 والمحمول منه الفاظ نسبة فلا يقاس عليه العربية اي كانت فيه علم نسبة مدلية باللفظ
 والمعنى بل نسبة القرينة فان جعل المعنى ظرا لللفظ كما فعل المصنف من جهة كونه ماضيا له لتقدير
 بجوانبه بحيث لا يخرج ظن من اللفظ عن طرف من المعنى وهو امر شائع يقال هذه الآية في حكم كذا وهذا
 الكتاب في علم كذا فان جعل اللفظ ظرا للمعنى يقال كما هذه المسئلة في كتاب كذا وهو ظاهر في شائع
 ان اللفاظ اوجبه المضاف وهو الباطن منزلة الكسوف واللباس المراد بعلم العربية هنا علم النحو
 فقط اذ لم ينقل الكتاب على غيره وكثيرا ما يطلق عليه على الخصوص وقد يطلق على ما هو اعلم منه
 كما صرح ببعضهم حيث قال علم العربية وعلم الادب مترادفان وهو يعني علم الادب علم يتفرع من
 المطلق في كلام العرب لفظا او كتابة وقد صرح الشيخ عيسى وغيره بانها الى اثني عشر مقاما منها
 اصول والبحث فيها اما عن المفردات فان كان من حيث جواهرها او موادها فمعلوم علم اللغة وان كان من
 صورها ومبانيها فهو علم النحوي ان كان من حيث المناسبات بعضها ببعض الاضالة والفرقة هو
 علم الاشفاق واما عن المركبات على الاطلاق او موزونة وغير موزونة فان كان باعتبار مبانيها
 التركيبية وقاديتها لمبانيها الاصلية فهو علم وان كان باعتبار افاضتها المعاني فمعلوم لاصل النحوي
 فهو علم المظنة وان كان باعتبار تلك الاقايد ومزجها لوضوح فهو علم البيان واما عن المركبات
 الموزونة فان كان من حيث وظيفتها فهو علم العروض وان كان من حيث اواخر مبانيها فهو علم القافية
 وظيفتها منوع والبحث فيها اما ان يتعلق بقوش الكتابة فهو علم الخط او يختص بالخطوط باعتبار
 التنظير على سبيل ما به من حيث هو منظوم وهذا هو العلم المتبع في شعرنا وبحقول الشعر
 وهو علم انشاء الشعر من التراتيل والخطب نحوها او لا يختص بشي منها بل يكون عاما لها
 وهو علم الطائفة ومنه النواحي واما الابداع فقد جعلوا مديلا لعلم المظنة والبيان وبعضهم
 يجعله قسما من علمه هو الا لا يمكن ان لا يشتمل على ما حوالت في حجت او حجت يقال

منه في علم العربية

من هذا القول انما نعدهم ومقرره المستند اليهم بنقضه في قولنا جليظة في قواعد الاعراب من انهم يعالج عليها الاول والاولى وحسنها
للانواع الاعراب

حواء اي جمعا و آخره من هذا القس اي فن لعربته والاشارة هنا اي لمخازنه ومن
 للبتبع بعض ما يكن موصوفه اي شيئا مقصده عتم من نفع ما لم يتحوه فيجوز ان يكون الجار والمجرور
 حالا منها او موصولة بمعنى الذي فلا يجوز الخالصة بل الجار والمجرور متعلق بجر لا غير ومعرفته
 المستهين في هذا العلم وهو الذي ابتداء فيه ولم يصل منه الى حالة يستغل بها بتصور المسائل
 بل الى حالة يستغل بها بتصور المسائل فهو المتوسط وان استغل بالتصور وتستغل خالصة
 وذلك العلم والمعرفة فاعلمه الا انه عليه فهو السهوية من معرفة ما لم يتحوه وتعمت اي اتمت على قدر
 جمع فائدة وهي لغة ما حصلت وما حصلت مراد او ما لا يعرفها ما يتعرف من الجملة على ضل من حيث نرتبه
 عليه هو من حيث نرتبه طرف الفعل مخليه بتمنياته يحصلان اعتبارا واثباتا لانفعال الاختيارية وعبرنا
 وانما العزم فقد يستغنى لاجله اذ ان الفاعل على فعله وبعينه علمه فليكن له باعنا الجزاء ان علمه بالحق
 الى الفاعل والغرض القياس الى الفاعل وعلى هذا لا يلزم فيه الترتيب فيكون اعتم من الغاية والغاية من
 ولذلك جرت يد بخلاف العزم من مدة الفعل كما في الحيلة في اعطاءها وقد يقترن بفائدة تشرع على
 لشئ من حيث هي مطلوبة بالانذار عليه على هذا يجوز فيه الترتيب فيكون خصر لفائدة والعابدة صلتها
 حيلة اي عظمته من اجل النسخ اذ اعظم ومنه الحيل الى العلم العظم في قواعد الاعراب في النحو وانما سمي به
 مع انه ناحت من الاعراب انشاء مما لكونه اشرف فهو لا محل للاشكال في الاتص و يطلق الاجراء
 على جزء الالفاظ المركبة على ما يقترن به الحكماء النحويين كما يقال اعرب هذه لتعقيدا وانتفع
 الفاصها وتبين كيفية حواصط قواعد النحويين ولا يد هذا الذي ايضا هنا الصنع وفلان من غيره وهي
 لدرة اكبره والفرايدى لدره الكنازاتين طرقت وتصل بغيرها والمزيد بها هي هنا التلك ابن اوافو
 لمعروف بها لم يتعلم كيف لزم ان يظهر عليها لا ولو او ذروا وانتم جميع لا واحد من اعطى بل من
 كما سلبت باسمه الانسان فيقول جمع ثوب ثوب كل ثوب في الصلوات الا ان فله اذ هو سبب ما شاعرا
 كلها في الدارين قال ابن القيس في كتاب الطريق في القضاة لفظ اللب بفتح العين جمع من راجع الى قوله
 لا في الابواب قال عالم برده لفظ اللب بفتح الهمزة في الامضانا كقوله ثم ما ريت من انصت العقل والدين
 للرب لرجل الخادم من حدك في امضا فاليه كقوله نظم جري يصغر من اللب حتى لا حركه كبير وهو
 اعتقه خلق الله انا انا انا في هذا الكتاب والذوق ببله اهل شعر قاله العرب ببله ان العيون التي
 طر فيها حور فلانة لا يميز في فلانة وصفتها في صفتها وانما فلانة لا يخفى الاخرى كقوله في الامور

عبد القدر جليل الله من علماء العالمين في تصحيح كتاب التوحيد على من لا يحسنون الحق في اللغة العربية

الاخر ليس به زاب عبد القدر بن حسين عبد القدر لظاير وهو حوة لا صفة كان ينبغي فاصلا بين لا
 انه لم يكن في رتبة اسمه ولم يطل في زماننا هذا سوطون بلاد العرب والقدر السيد المصنود اليه
 الخويج من حمد في فصله الذي في الرقيم وعن عتار القدر السيد الذي كمال في تودده وفطره لمنهية
 لغنه الله بالمصمت الذي لا خوف له وذه ذلك لا يكون الا من صفة الجسم تعالى الله عن ذلك علوا
 كبر جعله الله في صيرته وحي جليله خزينة لفظا فاشية معية من العبداء القاملي تباركهم والذ تعالى له ذلك
 محمية في ردة الحرة كما ورد في ذلك من الاخبار وصحح لا تدفعها جميع المؤمنين الايمان حصص
 الاسلام وهو اقرب الى الساتر من الحان وعمل بالاركان والاسد هو الاذن فقط او ما من دفا
 كما في ردة رتبة اقول الخو وكلامه في ذلك يصور وليس هذا محله فيتم في هذه القرون لعبدية
 حسن جدا في جميع حديقته في الرقصة ذات التتمة والناس من الحس وكل الخطوط الساء والنطقة
 من التخل كملك لظاير من حيث شغافه مطلقه فان قلت هذه الحدة في من نفس لغون ولا في لاشه
 الشئ على منة قلت شئ به عليها من قبل شمال نكل على اجله من غدار في التخل مجموع الاجر او
 المتخل عليه كقولهم في اوان الاول بمجوسها معار لثاني مجموعها لا معار في خاد الاخر بالاسد
 محتمل ان يرد ما يقول لا لفظ والمفوس وما المحذور المظنة او العكس يصح يقال الا في قوله
 لملك كما يصح ان يقال ان لفظ قوله لا لفظ را جليل كما هو وجه حقيقة هذا كنه في السدود
 فيها اتمام مقصود بالذات لا غير ما يتوصل به اليه مع في مقصوده لالت في الحقيقة الاولى والاخر
 اما في حيث منه ما يتعلق بالاشياء ولا لاول الحقيقة لثانية والثاني اما ان يجت فيه عما يتعلق بها
 اولا الاول الحقيقة الثالثة وان في ما ان يجت فيه عن المجل او عن المهرات الاول حقيقة لواقعة
 والثاني الحقيقة الخامسة لا يصح روح في تباينة لان المراد حقيقة المقصود بانها وما يتوصل به اليه
 الحقيقة الاولى بها ردت فيقده من ان يقرب العلم الذي هو بصدده وما يبدى وتوضو يقرب
 موضوعه واثبات اخر عن عليك ما لا يقبل انت نعم واما فلام ذلك لما قد تقرض في رضى الخويج
 بعلم من العلوم على الوجه لا كل شيء له ان تصوره ولا حقيقة ذلك العلم محله لا يحصل له
 بحقيقة الوجه التي اجاباها جعلت لثاني الكثير علماء وسعافيا من فوات ما يعينه والاستعداد
 لا يعينه لان يقرب فائدة وغاية ليصو سمية عن العت وان يعرف موضوعه الذي به يعلم بالكو
 على زيادة تصوره طلبه فيبر ذلك كلمة مفهوما له فقال خرج في هذه غرة نعم الصبر العجز والباين

الحقيقة الخامسة
 على الحقيقة
 في الحقيقة
 العلم على الحقيقة

المراد المهمة وهي ما خرجت من حيز الوقوف الدائم والقرع من الشبه ليدسه لسان القدر في الفتح
 تحته كل شيء وله وأكرم من على القبر الأولين يكون فيه استغراق مطلقه الخوق قال أبو الفتح بن حزم
 الحضاير هو في الأصل مصدر يتابع أي يخون نحو كفتك فصدته فخص به الخطأ هذا القليل من العلم
 كما أن لفظة الأصل مستندة في الشيء التي عرفت من حق به علم التبرج من الخطيل والتجربة وذكر له
 نظائره فصرها كان شاعرا في جنس على هذا نواصيرها وقد استعملت العرب بغيرها افتدوا بالحقس يطويها
 كل في هينات ومن نحو البيت طامدات انتهى بل وإنما سمي هذا العلم به لأن فيه يؤمنون لما على الصواب
 على في الأسود كما قلته قال له انسخ هذا الخوقا بالأسود فسمي به تبركا بذكره بلفظه لتبرج وضلاله
 علم وهو كالجنس يدخل فيه جميع القلوع على تفاوت غايها بقوا من لفظ العرب القوا من جميع فاقون وهو
 في الأصل لفظ بولقة أو شربة موضوع ليطر لكاتب في الاصطلاح وقبيلة كقوله يتقرب منها أحكام
 جريئات موضوعها كقول كل فاعل يجب فمعه وكل مفعول يجب نصبه وكل ضاؤه ليه يجب جزمه و
 ترادفه لقاعدة والأصل القضا بطو هذا أصل خرج من القيس بقوا من لفظ العرب وحمل القصة منه ليس
 بقوة كقوله بل بجريئات وقوله من حيث الأعراب والبناء يخرج به من أعلام العلم المعشوق ليطبق التبرج
 عليه جامع ما فادخله من هذا الحد خارج على عرف الناس لأن من علم التبرج فمما يرأس غير ذلك
 في علم الخوق والمعارف قد ياتشبه علم الخوق له وكثيرا ما يخرج مسائل من أعلام القيس إلى الأخر لما بينهما من
 شدة الارتباط ولم يكن السلف كسويهم من يجد في دون أحد ما عن الأخر بالمتشبهة لئلا كان غزبه
 عتقان المارئة وتلاه بولع بن حزم والريختري وابن الخليل ابن هشام وغيرهم كما تصنف هنا في التبرج
 وتمر تلك حروف المتقدم من المتأخرين بها الذين أرفألك زاطر الحبش وبوجها وعليه فقال
 عوضا من قولهم من حيث الأعراب والبناء من حيث الأفراد والتركيب فأيده خط اللسان من الحكمة
 في المقال أي في الكلام والاستغناء عن فهم كتاب الله نعم والسنة ومنازل لفقه ومخاطبة العرب بمصنوعهم
 بقضايل ومرثمة كانت معرفته واجبة لأن تعلم لشرع النورده بلفظه العرب لا يمت إلا به وكل ما لا يتم
 الواجب المطبق لا به فهو واجبة الحق من فحج الاستقامة الاثنان قال بعضهم لأن قوله واستفاد بها
 إلى من أرفأ الحق كذا كان في موسى لاستغنى عن موسى لا شغركت إليه عمر عن علي
 لما تمت كانت سوا وادكر أو عبد الله هذا الكتاب هو جيب إليه الحق العجيب ولأداه يتكرر ذلك
 اشتد الأكر وقال رجل لبيته فاني أصلي من الشكره فان لعل قويه الناشئة منجيبا يحل في فاني يتبع من

ووصف الكلمة الكلية فالكلية لفظ

١٨

لجندة بشي ونوبه ولا يجد من غير المشابهة ولله تدوين قال الخويزي طرما ان الاكس والاكس
اذا لم يكن فاذا طلبت من العلوم لعلها فاجلها منه فبهم الاكس وهو صيغة موضوع كل علم
ما يصح في ذلك العلم عن رسله فاني في الحقيقة له ويجوز ان يكون له في ذاته كالفعل الاحيائي
لا بواسطة وكما حركة الارضية للاحققة للانسان بواسطة حيوان ولائنا انه جزء الانسان كما جعل
الغرض للانسان بواسطة النجى الكلمة في الكلام هذا القول في الخلق في موضوع علمه نحو وقد
مثل ان موضوع الكلمة فقط لثبوتها في علمها على البناء وما يتعلق بها ولا يرتب في ذلك الا
الحقيقة بالكلمة واما الحكم على بعض الجمل بالاعراض على من يراها مثله المقرب وهو عنها موضوعه قبل
ان موضوعه الكلام فقط لان الكلمة لعدم استقلالها وعدوها وعدم حسن تكون عليها الا تقع خافرة
الا في ضمن الكلام بل لا يظهر الا عراب والمائة في اخرها الا في مفسد لا ينافيها من حيث انه قبل التركيب لم يتر
والمنبئية ومثل موضوعه كلاهما نظر في كلا الوجهين قبل ما على مقاروف القدماء من دارج عند تصرف
محتا الخويزية فكان على المقصود ان لا يذكر الا موضوع علمه الخويزية اعني لان كماله في مثل لا يسه
لا يخرج واستغناءه من الكلام العبري ومثاله المطالب اليه يبرهن عليها في كمالنا بان الفاعل في رفع
المفعول منصوب في غير ذلك والى الكلمة والكلام للتعهد لانه في المضطجع عليه ما عند الصفاة
فالكلية شرف في الكلام على حقيقة الكلمة والكلام لانه مما يصح عنها والفاء في صيغة اي اذا عرف ان
موضوعها الكلمة والكلام فالكلية والى التعهد لذكرى ان لمعرفه اذا كان غير معرفه كما في
الاولى كما اذا عرفت التكرار معرفة وهذا غلبي لا طر في كماله بطول ليس هذا محله وفي لغة يقول
بجمل المبعثه والقيس في قوله نعم وكلمة الله في معناه اي لا اله الا الله وقوله كلمة الحق في معناه
والحويدي في لفتاخر نصير تجارة واسم فطير من محض في ان حيتانا اذ قيل له ما نترنا قال انك
كلمة الحق في معناه فقيس في التي مستهنا بكرت سمية غلبي ففتح وعتت فله وفان لم يربح
وهو انما من باب الاطلاق ليجز من اياه الكل انما في الاستعانة المقصود من حيث ان الكلام لا يربط
لجزئه بعضها ببعض كما كلمة الواحد في وسطا حامدا لفظي الفعل اذا على ما قبل وعند الخويزية
لفظ اي له فوط وهو في اصله ضد معنى الحز مطلقا ثم خسر الرمي من الفهم ثم اطلق عليه من باب
اطلاق المصدر على اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق لان هذه الاطلاق صار حقيقة عرفية و
المخلوق في المخلوق بخلاف لغوي فاشهر بغيرها لفظ بانه صوتة تشمل على بعض الحروف المتجانسة

مع
الاولى
الكلية

الكلمة
في الكلام

الطلاق

١٩

بالوضع غير الموضوع كالمهلك والمحرقان والالفاظ الدالة بالطبع والعقل بالمراد المركب هو
 جزء على جزء متناه فان حصل التكون عليه فهو الشام والآخر والناظر كمن يقاتله وعبد الله غير علم
 او يد ان النحوصية مفرقة ان لا يصدق عليه حقيقة ويصدق عليه تعريف المركب لان جزءه وهو المادة
 بدل على بحدت وجزءه الآخر وهو الهيئة بدل على الزمان وعلى فنية ذلك الموضع على العمل المعين والمهم على
 احل منه ذلك والتخلي هو الاول فاستغنى التعريف بقا ومعا ويجب ان المراد بالجزء المعين المركب
 يكون مرتباً في التسع والهيئة مع المادة ليست كذلك بل يوجدان متعينين معاً فلا يتفاضل هذا وتمايز
 المركب بقيد لغز على القول بانه موضوع لا يفتقد حرج بقيد موضوع كما هو مذهب جميع من التحقيق من هم
 الراعي وابن الجوزي وابن النفا والولي ليس المركب موضوع ولا انه على معنى عقلية لا وصية ولتبع له ان
 ما لا يصدق بالافضل على الفصل بوجوب احدهما ان لا يعرف من كلام العرب الا لفظين مفردين صاحب
 لسان احدهما الطالاح فانه لا يفتقر عند علماء مع لسان الى معرفة معنى لسان بل يذكر ضرورة في
 ان اللسان بالوضع لا بد من خصائه ومنع لسان وقيد كان في المفردات والمركبات لفظاً معاً فلو كان
 الكلام ذاته موضوع وجب له غيره ولم يكن لها من كلام بكلام لم يفتقر اليه كالاستعانة بالمفردات لاسق
 استعماله وفي عدم ذلك برهان على ان الكلام ليس له بالوضع انه في لاصح كقول المفرد في غير
 ان المركب موضوع اتمى النوع لا بالتحقق يكون حاراً بقيد لغز كما قد رناه وبما ان الوضع ما يتحقق
 ان يتعلق بالفاظ معينة معاجلة بجملة مع مفرقة العلم اللفظي ويؤثر على الفاظ معينة يعرف بمفردات
 قياسية محتاج في مفرقة العلم الصحيح كما بين ان كل اسم فاعل من ان لا يجرى على فاعل وكل معقول
 منه على انه معقول لا غير ذلك من القواني القصرية او يدعى مركبان قياسية محتاج في مفرقة العلم
 علم النحو كما بين ان كل مضمناً مفرد على الصفة والية والفعل على الفاعل في غير ذلك من القواني
 فالوضع خارج المفردات والمركبان متمايزان الاول والآخر في ذلك التمايز في تعريف الكلمة وتيد
 الاستقلال في استخراج ابعاض الكلمات كحروف المصنوعة والفاظ المفصلة والامور والامور لتمايزها ليست
 بكلمات لعدم استقلالها من اقط هذا الفيل كما تضمن في ما خرج اليه من غير انها وما هي من كلمات
 شدة فالاصح كالكلمة الواحدة على ان لا يصدق على ان لا يفتقر هذه الزيادة يخرج من افعال كقوله
 متلاً فانه غير مستقل مع انه كلمة ويجب بانه المراد بالاستقلال ما يقتضي الاستقلال في افعال
 في الحقيقة يكون مستقلاً نحو ان كانت وهو فلا يضره عرض اتصاله بمعنى الشدة للمفردة معاطاة

وهي اسم وفعل وتحرر

٢١

كما يطلق على ما يقابل المركب كما هنا يطلو على ما يقابل المتى والمجموع على ما يقابل ما في باب الأعراب المحرك
وعلى ما يقابل المضارع شبهه كما في باب التثنية ولا التثنية المجرى على ما يقابل الجملة كما في قولهم لا مثل
الخبران يكون خبرا وعلما يقابل العلم المجرى والاضافة والاستعارة كما في باب العلم على معنى الواحد كما
باب سئل العدد لا يقال سئل الله تح في التقريب على الآس قول إنما يكون سئل الالفاظ المشتركة للحد
على ذلك فمعه قرينة المقصود ما وافقت قرينة عتبه فلا وقد يفرق الكلمة على الكلام لا يفرق
جزؤه والجزء مقدم على الكل طبعاً وقدرها وضعها في الوضع والطبع وترقلم الكلام فلا في المقصود
بالذات أي أي الكلمة باعتبار مقهورها اسم وفعل وحرف أي عتبه في هذه الأنواع مختصة فيها كما
يصدق السكون في مقام اليان والتقييم أيضا إذا الأصل في بيان يكون حاضر والأدلة على هذا الاضطرار التثنية
أحدها الآخر وهو ما ذكره من أمير المؤمنين وقد مر لنا في الاستقراء أن اسم من أئمة العترة فأنهم يتبعون كل
العرب فلم ينطقوا بغير هذه التثنية ولو كان ثم نوع الحرف عتبه وعليه الثاني الدليل العقلي وهو في ذلك
عبارت منها أن الكلمة موضوع كاتر يكون ذلة لا محالة لأن الوضع مراتب الذلة لا تخرج بقول
أما أن تذلة على معنى غير مستقل بالمفهومية ولا الأول الحرف والثاني أما أن يدل على اقترانها بحد الآخر
الثالثة ولا الأول الفعل والثاني الاسم ومنها أن الكلمة أما أن يجمع سائر ما في غيرها ولا فإن لم
يجمع في الحرف وأن يجمع فاما أن يجمع بل بعد الألف التثنية أو لا فإن تفرقت في الفعل والألفي الآم
ومنها أن العبارات بحسب المقابلة العترة من الفعل تلت ذات وحدت عن ذات وفالطبع يفرق
والحرف يدل على اقترانها بغيره فأنها فالذات الاسم والحرف الفعل والوسط الحرف والآخر جعفر
بعضا برقتما رابعا سماء الخالق وهو اسم لفعل لأنه خلف عن الفعل ولم يقل بالناحدين ولم يفسر
اليد بعد علمه بوقت لم الكلمة في هذه التثنية من تميم الكل في جريته كما بنظام الحيز في الآس
وغيرها من تميم طلاق المسم على كل من فاسم ويجوز أن يدفع ما قد يقال أن العطف يولد الجمع يقتضيه
يكون الكلمة مجموع هذه التثنية ومن جعلها أفعلما للكل في موضع تميم الكل في حارة كما نظام
الستحيين في الخل وعمل فلا يصح طلاق المسم على كل من فاسم فائدة قال بعض المحققين في غاية
الربابيات البغية بتميم الحدود بالتثنية فائدة أما تكميل صفة الحدود أو تحصيل معنى هو ما الذي
بيان ما يختص بكل من الأحكام انتهى وسمى الاسم إنما الغدا من التثنية أو في التثنية ما تقدم لأنه علامة
على ما لا أوله في أخوية باستقامته عنها للأخبار به وعنه ولهذا تقدم عليه في الذكر والفعل بغيره

في الكلام
في التثنية

في التثنية

في التثنية

للملأة

لأنه بالتضمن على الفعل المعنوي الذي هو الحدث وانبع بالاسم بالحارسة لا بعد الحرف والكلام
على حرف من طرف من الكلام من حيث أنه لا يدل على معنى نفسه وإنما يقع عند في الكلام بحال لا فيها
لأنه الآخر عنها والكلام لفظ يطلق على تشبهه بها، لخط وشروطه يكون مقبوعاً باللفظ المقيد
منه فحينئذ ما يبرز في المصنف كلام التصنع والاشارة المفهومة ومنه قوله اذا كسبت في البقول الفوق
وددت عليها بالذوق والمواد واللفظ الذي لا يفسد في من حيث هذه الصلوة لا يصح فيها
شيء من كلام الناس وانها تبطل ولو كان بالكلمة الواحدة وما يفهم من حال شيء وهو المسمى له
ومنه قوله شكى الخطل طول الشرى وقطوع الخيل لا يتكلم وتماهت التكوين من حاله
الحديث الذي هو التكليم ومنه قوله فالواكل ملك هند أو حتى مصفيتها أي يكلمك هند وما
الغرض من المعنى يعبر عنه باللفظ المفيد ذلك كأن يقوم بنفسك معنى فلم زيد وقد عرفت في ذلك
الذي جعله كلاماً وهو المسمى بمحدث النفس منه قول لا خطل أن الكلام لفظي لقولنا وإنما جعل
الناس على القواعد دليل قال أبو حيان في الألفاظ الذي يعبر عن ذلك كلمة على مثل الجار لا على
سبيل الحقيقة التفرقة خلافاً لما عرفت ذلك وتسطاع اللفظ أو لفظه ولو عرفت أنه القول كان
ولما عرفت أن خبره مما ليس به فظاً كان جثاً مفيداً في ذلك على معنى يحسن التكوين عليه لأن لفظة
في الاصطلاح حيث وقعت في اللفظ والقول فالمراد بها الفائدة النامية في التركيبية لا التصح
التي هي الغرضية التي غير عند ما في نظرهم والمراد بحسن التكوين عليه أن لا يكون مفقداً في شيء
كافقار التكوين عليه بالتكليم به عكس ما انزل لفظه إلى المبعثات من الماعيل نحوها وهل المراد
سكون التكليم والشامع أو هما أو أن أوجه الأول لا يتطابق التكليم كما أن التكليم صفة للتكليم كذلك
التكوين صفة له ويخرج به ما لا يدايه له كالمركب لا مثله في المراد ولا في المسمى في كتابها
ودخل فيه ما لا يجعل معناه كالتعاقب والارض تحتنا ولنا راحة الأذن بل بالبعد المصنوع
بالفعل لا في شيء كلاماً عليه بحرفه وصرح ببرزن الشرح الذي قيل منقلبه عن سبويه وغيره
والحقه قول بل لا كثر من على خلافه واللام في شيء من القضايا البديهيته مع كثرة كلامها مع أنها
خبر بل لا شك وكل خبر كلام وفازع أبو حيان في شرحه على التمهيد فيما نقلنا لك عن سبويه وقال
اعلم لحدائق قال زيد النازح واللام لكل أحظ من الحزم قال وكان بعض أهل عصره يقول
الجميع من هؤلاء القادة يجهلون كنه القضاة فيجملون في كلامهم قولنا القضاة لا يجملون

فوق هذا
الكتاب

العلم

انجها

في اللغة
والفقه

لا يرفعان والصدق لا يخفضان وقد يرفعان ويخفضان ما بينهما من شأنهما من الكلام بأنه الذي
 الشائع علمه لم يكن يعلم أن الكلام إذا طرقت سمع الإنسان فاستفاد منه شيئاً من طريقه ثانياً وقد علم
 مقصوده أولاً أنه لا يكون كلاماً باعتبار مرة ثانية لأنه لم يقبل علمه فلهذا لم يكن يعلم فيكون الشيء الواحد
 كلاماً وعبراً كلاماً بحيث أنه إذا سمع ههنا انتهى قوله بالاستعداد وهو صريح في كونه كالمستبين في الأخرى
 لفقد المحاذات فامة والشاكلة البنية والاستفادة أو الاستفاد في المضاحمة متعلق بالمبدأ ومقتضى
 مقتضى أي المادة منه سببته به وذكره من قبل التصريح بما علم الزمان الذي المبدأ يعني المذكور من
 الاستعداد لكن لما كانت دلالة الألف فيهم منجوزة في الترتيب حتى إذا انقضت من شأنه المبدأ في
 تعرف لا تذكر جميعاً من شأنه فيقال أنه أحسن به عن مثل كلام زيد عمر على سبيل المثال والاحصا
 في نه لهما مفيد مع أنه ليس بكلام قطعاً واعتبر بعضهم في الكلام لفقد أي ضد التكلم فأول الشا
 لأخرى كلام لثانته ونحوه وأنه غرض الفقد فيصير كونه لك ليس بكلام كما يحتمل بوجهين أو لم يزل
 خاصة في التصريح لفقد كانه التصريح لأن حسن انكوت شكوك حكمه يسد على أن يكون فاصداً لكلامه
 الآخر حرج به فخرج بقوله لا فادة ويصير بعضهم اتحاد الناطق أيضاً من أن يصطليح فيحصل على
 أن يذكر أحدهما السمع ويذكر الآخر خبر المبدأ وفاعل الفعل قال من ذلك وهذا غير محال في الجواب
 أحدهما أنه كما يقترن اتحاداً لكن في كون الخطأ كذلك لا يقترن اتحاداً الناطق في كون الكلام كلاماً أو
 أن في كل واحد من المصطلحين في الكلام وإنما انحصر على كلمة واحدة النكا على نطق الآخر بالآخر
 وفي الوجه الأول قبله أن الكلام الواحد قد يصدر من اثنين وهو لا يتصور البتة ضرورة أن كل كلام مشتمل
 على شيء واحد من غير الآخر والشيء لم يزل في قبيل النسخة لا يقبل إلا بمحل واحد من طلبة المراءى
 قال بعضهم وهذا يقتضي اتحاداً ناطقاً لم ينقل عن نحو فيهما فلم وأما ذكر بعض من حكم في المثل
 انتهى قال البند الذي في نسخة من نسخة في التجهيل ولا أكاد أقضي الجيب الشيعي قال الذين عبد الرحمن
 الأسوي حيث ذكر هذه المسئلة في كتابه المسمى بالكوكل المسمى بالموصوع للزبد الفروع الفقهية على
 الأحكام النسخة من كتب على الاختلاف في هذه القاعدة فمنها ما هو في كل واحد من طلبة المراءى
 أحدهما لأنه يقتضي الزوجة المكون وقال الآخر ناطق وقالان بينهما على شرط اتحاد الناطق الكلام
 لم يقع الطلاق والأوقع وقد علمت استخلاص الوجه الأول فكيف بين عليهما حكم من فاعله انتهى في
 فاعله فوجهه محض نقول على الأسس فإنه لم يقل بذلك في كتابه المذكور اتصالاً وهذا عبارة قال بعد ذلك

الخطاب في الكلام
 الناطق في الكلام

المسئلة

[illegible]

إلى

إيضاح

ففي الخلاف الفقرة وثلاثها لفظيا فمن يراها جعل لفظ الظل قال ان الكلام خير طلبا من ذلك في
 ان لفظ الانشاء ان قال انه خبر انما ملغى واحده هو ما لا يتحمل التصديق والتكذيب غير ان المعبر
 مطلقا ليس في الآخر وجود معناه عن وجود لفظه وما يقارن وجوده وجود لفظه ومن ثمة فاحصل
 لفظ الطلب ما للمعنى الاول من ذلك المعنى لفظ الانشاء للمعنى الثاني عند انشائي الخلال
 المشهور عند النظار في كون الخبر والطلب بهيتين فلا يخاف ان لا يتقيا ولا يخاف ان لا يتقيا
 الكلام لان هذا لا يخص شئ من هذه الاعم وقد قل الخلال في الكلام بعد ان لا يقضي كيارا لانه
 حكاه بعض الناجرين هذا ايضا ككل واحد من الكلم التثنية بحد وبغير خواص لانهم والفعل وما
 يعرف به السحر الاسم كلمة معناها مستقل بالمعنى فمقتضى لا يحتاج في نقله والذالة هي لفظ المعنى
 جنيته بقوله كلمة شامل للكلم الثالث وقوله معناها مستقل خرج الخبر فان معناها مستقل كما
 سياتي في حله عن خبر انشائه وقوله غير مترين بأحد الاقسام الثلاثة في الماضي والحال والمستقبل يخرج
 للفعل فانه مقدر بأحد ما كاسيائه والمراد بعدم الاقتران كونه محبا للوضع الاول للدخل مع الاقتران
 معنوي ويدور بهيات لانها والى على المعنى المستقل هو السند غير مترين في الوضع الاول فاما في الوضع
 الاول لما نشأ الحدث فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع الاول غير مترين ودخل خبره بغيره ليذكر
 عليهما لان معناهما العلم غير مترين بحسب الوضع الاول وخرج عنه الاقتران المصلحة نحو هذه وكاد ان
 معانيها مستقلة مقترنة في الوضع الاول وهو الوضع الفعلي لها فانه في موضوع لهذا الحدث
 الزمان وتخرج عنه المضاع المشترك بين الحال والاستقبال على رعايته لانه في الوضع الاول واحد
 الزمانين متقبلا للقب انما حصل عند الشامع بالاشترائك كذا يخرج ثما الفاعل والفعل لانها
 كانا لا يقدرا لامت شرط الحال والاستقبال الا ان ذلك الزمان قد دل على انهما معا في ذلك الزمان
 بحسب الوضع الاول وكذا نحو العطل والقرين فانه وان وجب فوجه احد الاقسام الثلاثة معينا
 بغيره لا يمكن ذلك الزمان لعينه لا يدل عليه لصد بحسب الوضع وانما نحو الضم والقبول فلم يقترن
 بزمان معين بل لا يقترن المذكور وزمان بالزمان لان معناهما متصلان لان يقع ما ضيا او نحو
 مستقبلا وبهذا يحتاج الى التجديد صيغة لا فادعها كما صيغ يصطع ولا يفتض لفظا لفظا
 الماضي والمستقبل لانها لا على فضل الزمان والزمان غير مترين بزمان فاذا اردت ان الفعل الله
 انفعض الذي هو ان فالعنى انما انه فحدث لفظا واقيم الضم اليه مقامه فهو ثم انه ولو سلم

أنه له فالماضي حدث له العدم بعد الوجود والمستقبل حدث مقدم له انتظار الوجود وليس
مدلول شيء منهما زمان معين بل الزمان المعين من لوازم تحققها كالمضاد والمآخذ الاسم أخذ مدرك
بعض خواصه ليزداد الطالب معرفة به فقال ويختص الاسم بالجرى بدخوله عليه لأنه من خواصه
هو الكثرة التي تجعلها العامل في آخره سواء كان عاملا حرفا أو مصافا وخاصة في شيء اضطرها
ما يوجد في الشيء لا يوجد في غيره فإن وجدت في جميع أفرادها فهي خاصة شاملة ثم إن لم توجد في شيء
من أعيانها فهي خاصة حقيقة وهذا الإضافية هذا هو المشهور قال بعض المحققين من شراح الكاظم
خاصة الشيء عند الحاجة ما لا يوجد بل في ذلك ويوجد ذلك الشيء بدنه ما صرح به المصنف في شرح
المنطوية وفيه وما اشتمل من جوارثها جميع أفراد الشيء فهو عند المصنف انتهى وما السلك
فهو المعرف الجامع المانع شواهد على جرد الماهية كالحوان في الطول في تعريف الإنسان ويختص عند
المنطوية باسمه لعدم لا كالحوان المصلح في تعريفه ويسمى عند رسامان ذلك الذي يسبق إلى العلم
من خصص شيء باخر هو كونه مفضول على الآخر لا منعه كونه بحيث يختص الآخر لا بغيره غير كان
عليه ان يقول ويختص الجبر الاسم فكلا مثل لفظ المحصور وما سمي منه في استعمال البناء
على المقصور عليه عني فإله الخاصة يقال اختص المال بذي المال له دون غيره وذلك كالقول
ويختص الجبر الاسم وهذا هو الاستعمال العربي الذي يسبق إلى الفهم لكن شاع في العرب ذلك
على المقصور وعلى الخاصة كما استعمله المصنف وذلك قابا على جعل التخصيص مجازا على التمييز
مشهور في العرب وعلى التمييز معنى التميز والافراد فيلاحظ الغنيان معا وخاصة برجاله ملازمة
معنى التمييز لأن التخصيص شيء يشي في قوة تمثيله لا خبره وهو لا نسب مثل هذا المقام كالإيجاز
يتضمنه لا هذا الاستعمال عند التنكير على مخالفة قيل وإنما اختص الاسم بالجر كونه آخر حروف
الجر وهو من خواص الاسم فكذا الجبر لأنهم يختلف الأمر عن المؤثر قال الفاضل له سكونه نظرو
ومجده أنه لا يلزم من حصص المؤثر اختصاص الأمر بأن لا أثر قد ثبت بمؤثرات شتى الأمر ما أن من
خواص الفعل وأثرها وهو نصب لا يختص الفعل بل يفعل في الاسم بمؤثرات واجبة أن ذلك فإله
كان للأثر مؤثرات شتى كالنصب إذا كان للأثر مؤثرات شتى له مؤثر خاص فلا وهو لها كذا
أليس الجبر مؤثر سكون حرف الجبر هو بناء على أن العامل في المضاف إليه حرف الجبر فلهذا لا يخطئ
كما سياتي في وجوب ما قيل في ذلك أن الاسم مثل كالعرب المضاف من تحت ألفاظ العرب من

الفهم

أعرب أصل محمد ما هو أصل الباء أعرب ما منه وهو الجرم ومنع الجرم منه فلا يربطها أعرب المقرب
على التثنية ويختص بدخول اللام الساكنة المسبوبة بهمة الوصل ويعبر عنها بالجرم نحو
لام الأبناء وجوب العلم وجوابا ولو لا لدخول على الفعل والمراد باللام المدونة الملام
المعقبة إذ هي الباردة عند الإطلاق حتى إذا زيد غير ما بقيت فيقال إن الموصولة أو الزائدة
قبل واما اختص بها لأنها موصولة لغيرها لذات الوضوح للذات هو الاسم وغيره نظر ويجوز
أن يراد باللام ما هو اسم من المعقبة قبل الموصولة والزائدة ويجوز دخولها على المضارع
كالجدة في قوله في ربه مشوا الحمار الجمل على أنه ضرورة خلافه للاختصاص ببعض الكوفية ما ينزل
فمنه يرفع بغيره باللام الساكنة في الأختار مذهب يوجب فيها اشتراط أن إذا التعريف في اللام
وحدوها وسبب لا يعبر إلا في قولها الفاعل ويختص بدخول التوسيط وهو الفصل وأصل
فوق الكلمة إذا الحاشية نونا ثم على طون تحت لفظا لا خطأ استضاء منها ابتكر والجزم يخرج
يقولنا لا خطأ ساير النونات في الابد ساكنة كانت وغيرها النونات خطأ وهذا الجزم من الجدود
اختصها كما قبل وأما شدة على المشهور المختص بالاسم منها أربعة الأول في المشهور الثاني في المشهور
لأن اسم العرب المصنف فاعلم الجمع بالفاء واء والجمع غير المختص فاعلم بالباء على أصله مجتهد فيه
المحرف في غير ذلك الفعل فيمنع من الفعل في تبيين تبيين التسمية أيضا شون في ذلك كبريد برجل
مرجأ في التثنية تثنون التثنية وهو لا يوافق بعض الأسماء المبتنية فربما بين صحتها ونكرها وتقع
سما على باب ثم لفعل كعنه مشددة في فاعله لعلم المحفوم بوجه كسبوتيه سبوتيه خروجه من بينهم
أن تثنون برجل التثنية وده بر الجب سبوتيه بقدر جعله على قال الرضى أنا لا أنى منطهر فيكون
تثنون واحد التثنية والتثنية معافرت حرف يفيد ما يثبت كالألف الواو سلمان ومسلمون وغول
التثنية في برجل يفيد التثنية أيضا فادسحت بالاسم مختصة للتثنية انتهى وعلى هذا يكون تثنون
التثنية المختص بصوت داسم لفعل هو المختص للدلالة على التثنية كما قاله بعضهم التثنية
المطالبة وهو لا يوافق الجمع بالفاء واء نحو سلمان جعل في مقابلة التثنية جمع الذكر الثام والذكر
والآله حيث يكرهون وتثنون التثنية لا يجتمع العثنون ولا التثنية لأن التثنية هي التثنية كما مر ولا يجوز
غير أيضا فاليد لا أصادة ولا عن الفصح تعبنا كما قبل الألام يوجد في الزينة والجزم على أن الفصح قد
عوضت عنها الكثرة فاعلم أن في كون المطالبة وهو معناه مناسب يمكن أن يقال

أما التثنية

تثنون

بتوابع العوض وهو اللام الحرف عوضا عن حرف أصله أو ريدا عوضا اليه مضافا إليه لا أن يكون
 عوضا عن الشيء فيكون عوضا عن اللام المحذوف على التبعين هو مذهب سيبويه والجمهور لا عوضا عن اللام
 وبفتحها الناشئة عن الكسر بخلاف السند ولا هو بتوابع غير غيرته بعد الحذف مثل سلام وكل لم عند
 قطع النظر عن المحذوف خلافا للاختصاص الثالث كحذف ما بين يديه عوضا عن الألف في جادل قاله ابن مالك
 قال ابن هشام والدم يظهر منه للصرف ولهذا جاز الكسر الثالث فيوز كل وتعوض عن ذلك الحذف وإليها
 يجوز كل في ذلك فقلنا بعضهم على بعض بأن ما لم يوف له الأسماء المحذوف على التبعين في ذلك
 للمتكبرين جمع لزال الأسماء المتكاثرة فكانت تخارصه الرابطة الأولى لا في محو أو لم في جازم نظرون أي جازم
 بل في الوقوع على المقوم فحذف الهمزة المضاف إليها تخفيفا وهو غير عن التوابع كسرتا الذين المتكبرين
 قال الاختصاص هو للمتكبرين والكسر غريب لمضارع اليه ولنا الاختصاص في هذا الاسم على الأسماء الأربعة من التوابع
 لأنها لما كان لا توجد الألف في التوابع إلا الحرف فاحتمل أن يكون المرثمة وهو اللام المحذوف المطلق
 بدلا من حرف الإطلاق وهو الألف والواو والياء في افتاد كثير من غير كقوله وقولان أصبغ الله
 أصبا وكذا الأعراس الصخرة والمفتات كقوله فقايت خرج كرمي جيب عرفان وقوله فقا
 نيك من كرمي جيب كرمي والفرق بين التقية والتبعية أن التقية على المشي وجعل العروض
 الموافقة للصريح الرتبة موافقا له في الوقوع في التصريح جعل العروض التي حقتان مخالفا للصريح
 في الوزن موافقا له فيه والعروض التي لا حرج في التفتت الأولى من البيت والخطاب اسم لا حرج
 من البيت والوقف هو التحريك الذي يشر اليه المقصود أما الظافية فالحظا عندهم من قول سبعه
 أنهم لعباء من المحرك قبل التاكين في آخر البيت وما بينهما التفتت كان كما في محله وظن كل كلمة
 أن هذا التوابع يحصل للثبوت به مخرج ابن جني عن زعمان أن الترتيم يحصل بالتون فقلنا أنها حرف
 اعتن وتبعد الترتيم في شرح اللباب قال هذا الترتيم فيستعمل في القوافي للتخفيف ذلك لأن حرف العلة
 مدغم في لفظه فإذا ابدل منها الترتيم حصل الترتيم لأن الترتيم غنة في التفتت والتفتت والتفتت على هذا
 يكون في التفتت الترتيم حقيقة والمحققون على أنه جيب بل قطع الترتيم الحاصل من حرف الإطلاق
 لقبوله لما لا تصون مجازا فإذا اشتد ولم يترجموا أو بالتون بدلا منه لقطع غنة هذا يكون الترتيم
 أما مجازا من باب الحذف أي توين ترك الترتيم أو من باب التفتت كقولهم ذاود الفياس في الحديث
 القدرية يجوز هذا الألف وذاود يعني الفياس القدرية سبعون القدرية ويقولون لا مازة قاله ابن

معني
 الترتيم
 الرتبة

والنداء والتعزية والجمع

٢٩

في النسخة
في النسخة

في النسخة
في النسخة

عيسى وهو مسمى على القدرية طائفة يكررون ان الله قد اصاب في القدم وقد انقروا
وهذا القديمة لعل المسئلة لاسنادهم افعال الصبا الى انفسهم وانما لهم القدرية فيها لم يقول
بن هاشم في حاشية القصة من قول ابن عجل البكر لشي لان القدرية انفسوا القدرية لانفسهم مسمى على
الناس وكلام ابن عجل على الاثرية عليه النفي التمتي في حاشية المعنى الثاني بنون الفاعل وهو
اللاحق للمعنى المعينة اي اني خذها من ليس حرف مذكوره كان يقبل بعد ما قال وان
وكذا الاعاءير المصرفة كقوله وقام الاعاق خاوي الخرجن وسمى في اليوم انما الفاعل وهو
في الكلام اوليها ومحل الوزن وما يندته الفون بين الوصل فاذا جئ به ان بالوقف وجعله
ابن هاشم عن نوع النظم والذى يوضح ان ثمة هذه النظمين واما بيان عدم اخضاها بالانهم
وبما معناه ان رثون ما حقا وقفا وحفظها في الوصل فصر عليه ان في النسخة وقد تبصهم
بنون اشترج وهو المأخوذ لا يصح كقوله ويوم دخلت الخلد وخر عبيتر والساد اخفوا
كقوله سلام الله ما يطر عليها بنون لشد كقول بعضهم هؤلاء قومك حكا ابو بنون
الحكاية من ان شتى جلال الله لسته فتجكبه بنونيه وجعل ابن الخطاب كل من بنون النسخة
بنون المذنبين مما برسه فيكون الاشارة على هذا عشر ونظما تبصهم فقال اقام بنونهم
عشر عليك بها فان بقيتهم من خيرها هذا ممكن وعوض وقابل والسكر قد رثه واحل اضطر
خال وما هنر ويختصر البناء بالنداء مع كثر النون وضمتها وهو دعاء مسمى الكلمة بحرف نابت
او عو كما نرى في اقل معنى لم جعل جمل وانما الخلق به لان النامى مقول به والمفعول به لا يكون الا
اسما فكان الاول ان يختصر بطلو المفعول به لا يختصم النداء واجيب ان تلك خاصة حقيقة لا
يذكرها المبتدأ بخلاف النداء والمفعول من ذكر الحواص فربما فهم من المبتدأ والا فالجاء من عندها
تبع ما ذل في ما ليس ينادى كالنور في الايا اسجد او قوله الا يا اسفلة قبل عان بنجال
والحرف في ما يندى كنت معهم يارب كاسيت في الدنيا غان يوم الجنة والحيلة الاسمية كقوله يا
لست بالله والاقوام كلهم والقاصحيز على تمنان من جاد وقيل للنداء والنادي محقق و
فيل هي مجرد التنبه لانه يلزم الاحاطة بتجديد الحيلة كلها وقال ابن النان ولها اذا كهدا
البيتا ومرتلك الالية فمى لنداء لكثرة وقوع النداء قبلها نحو ادم اسكن افيها هبط ونحو
فاما لك ليقتصر على الا ان في اللينة قاله ابن هاشم في المعنى يختص بالتعزية والجمع لان فيها

في

معنى النفس والمقت من خواص الاسم لأن المراد منه اختصاص المفعول ليفيد لأخباره
 الفعل والحرف لا يخبر عنها فلا يصح نسبتهما وهذا التقليل الحسن من غير موانع نحو يصبر أو يصبر
 فالثنية والجمع إنما وردا على الضمير الذي هو الاسم لا الفعل وقول الجاهل يا جيت يا جيت يا جيت
 اضرب وقوله تعالى رجا رجوعه على قاتل رجعت رجعتي وليس لا تبت ولا التا جميعا
 إذا التبت فتمت في المثال في اللفظ غير في المعنى والجمع ضم مثليه وأكثر في اللفظ غير في المعنى
 الجمع ضم مثليه وأكثر في اللفظ غير في المعنى واخرى رجعت بمعنى التكرار كما ذكرنا ولكن فتمت في
 المثال في اللفظ ومن هنا كيف التغير في الغالب في التأكيد أن يكون اللفظ في فاعله كمنهم
 اختص في بعض المواضع بأجزاء من المتن والجموع لثباتها من حيث أن التأكيد للفظ
 صحت في المثال في اللفظ وإن كان في المعنى أيضا فقولها اضرب يا جيت مثل التبت وسقطك
 قوله فارجع البصر كرتين فيكون اللفظ في صورة المتن وليس به قال الرضي تسبكت المصنفه الزمان
 وجعل بعضها للتصغير أيضا من خواصه وقد علية ما احبته ودفع بانه ثانيا سمي قلت مثله قول
 الشاعر يا أمي امي لا ما سألنا من هو اليك اتصال والتمس قال برهشام في المعنى لم يصح
 نصيب فعل في التبعيض لا في التحريك والتمس في التبعيض من هذا ما سألنا له على أصل
 التبعيض لثباته وروا اتصالا فثباته فاذ له لثباته ولم يكن له ما لثباته فثباته لا عن
 كيان وليس كذلك قال أبو بكر بن الأسماء ولا يقال لا تر صرته سمي قبل وهو ما اقبله
 الفعل مقام المصدر للدلالة عليه بلفظه وقيل في التصغير راجع إلى المنفرد من أي هو على
 على معنى التثنية نحو بية فهو ما وضع في غير موضع كالمقام في قوله راجع إلى ما لا يها
 واقع على التبعيض والتصغير باب الحاء لكن لما لم يكن يصغر فاجلوا علاقة التصغير
 في فعل لتجيب الذي هو خبر عنها والفعل كلمة معناه ما قيل بالمهمومية أي لا يباحث بفعله
 للدلالة عليه بما في ضم فية كالمثلية الاسم ونعلم أن الفعل مشتمل على ثلثة معاني الحدث
 الذي هو المصدر والزمان والنتية إلى الفاعل هي فية حكيمته ملحوظة من حيث أنه لما له
 بين طرفيها والة تعرب خالها من جهة الحدث بالآخر ولا حواء في أن هذه التثنية تعرب حرفي
 يستقل بالمهمومية والمراد بالاسم لا المعنى لفعل كمن تلك التثنية ووصف المعنى بالافراد
 بالزمان يصير كون المراد بالاسم والمراد بالمعنى ليس معناه المتماثل بل أم لكن لا يتحقق إلا ضمن

التصغير

مفروق بالبعد هذا يختص بلزوم بقوله الحرف كلمة هنا غير مفروق

٣١

الضمي وقوله كلمة شامل للكلمات الثلاث وقوله معناها منفصل يخرج الحرف وقوله مفروق بالبعد
 أي بالبعد لا في اللفظ المتقدم ذكرها يخرج لأنها لا تخرج بالاسم لأنه غير مفروق كالمفروق بالبعد
 بالبعد آخره بحرف الوصل ولا يخرج لاسم الأفعال وتدخل الأفعال المنفصلة الأفعال معناتها
 بالزمن بحرف الوصل لا في كسرها لأنه ويختص الفعل فقد الحرفية إذا كان منفردا غير متبعا
 بحرف آخر صحت جازم وحرف تنفيس نحو قد يقوم ويحذف كالحرف فلا يصل منه شيء بالضم كقول
 فقد والله يتبين عناءه وسمع قد عرفت ساجدا وقد يجذف ثابتهما الدليل كقولها التابعة أفت
 الترحل غير ركابا لما نزل برجالنا أو كان قد أي كان قد زلت وأما الحرفية فإنها المعاني لا يصلح
 إلا له وهي ستة أحدها تفرق لما هي من الخلق نحو قد قامت الصلوة الثاني التفتيح نحو قد علم الله أن
 النفس حيوان الكذب قد جحدوا بخيبر بكلام على هذه المقالة في حديثه الفري فانه قد الرابع على
 حكمي من سبده فذلك في خبره من نصبه من واليد تارة التمهيد بقوله وتباني من نصبه من الجوب
 بعد ما قال من هشام وهو غير محله على خلاف ذلك كما أس التكملة كقوله قد انزلت لفرصه
 انامده كان جوابه بمن فمرضا والآخر الاستعداد على ذلك ببيت العروضة قد شهد العار نشغل
 بخلفي جرد مفروقة للحيث من وجوب السادس لوقع نحو قد يقدم المسافر وهو مع الضاع والضحك
 مع الماص فانتهى الاكثر في نال الجبل يقال قد فعل يقوم ينطرون الحرف ويختص بهم لأنها المعنى العمل
 وهو معنى لا يتصور لاجله وهي مختصة بالمصراع كاسيلى والحرف كلمة معناها غير منفصل بالمعنى
 أي يحتاج في نقله ولذا لا يعلية بالاضمة ضيقه لأنه إنما يكون ملحوظا باعتبار أنه للمعنى يحتاج
 إلى ملاحظة الغير حيث أنه متبوع له فلا يكون منفصلا كالابتداء الذي هو مدلول من قولك سررت
 من البصر فانه لا يتصور لا يتمر لا بدكر السب والبصر ولا يتقبل إلا بعتقها ومن على ذلك التفسير في قوله
 وأما الابتداء الذي هو مدلول لفظ الابتداء فهو مع منفصل ملحوظ للعقل بالذات يمكن أن يحكم عليه
 به ولا يرد إلا أنما الموضوع للذات في مقابله ما هو متماككة متقله بالمعنى ومثله هذا ومثله هذا
 يتوقف على تمهيد مفردات حيث أن وضع الحرف كإنها من وضع الموضوع له خاص وان وضع الاسم
 الموضوع للذات ما هو من قبل وضع انعام الموضوع له ثمانية ان النسبة بين الأسماء إنما يتقبل
 بتعقلها ان غامضا ما وان خاصا فخاصا ما ان أفراد الذب لبيت لا حصتها إلا الأفراد
 حقيقة إذ مفهوم الكلية والجزئية محصور بالعلل المستقلة الثلاثة ان مقدار كون مدلول للعلل

مفروق بالبعد

مستقلا

والله عز وجل لا يفرق بين قولين من خواص حوية نفسية بل يفرق بينهما في غير ذلك من الخواص

منفردا بالمعنى من حيث هو على الحد الذي هو اما ان يكون ملحوظا بالذات لغرض حواله لا بالنوع وان يكون
 الله للملاحظة حواله من حواله او بان يكون اللفظ الذي عليه داما في احصائه في الدهن بحيث لا
 يتوقف على ذكر صفة وان لو حط بالنوع في هذا فنقول اما كانت مدلولات الحروف غير متعلقة
 بالمعنى فبما لا يها كما كانت بموجب المقدمة الاولى موضوعا لتب جزيئية توقف تعقلها بمقتضى المقدم
 الثانية على عقل متعلقاتها المعينة ثم لا كان تعقلها الله للملاحظة تلك لتعلقات وتلكها الفاظ
 الحروف في احصائها في الدهن بل لا بد منها من الحانها وفي الفاظ الدالة على تلكها لم يكن مدلولها بنفسه
 مدلولها الا في الموضوعات لتعلقاتها لما كانت موضوعا لتب كلية يكتفي بتعلقها بتقل متعلقاتها
 الجملية وكانت كل صفة احصائها تلك لتعلقها كانت مدلولها مستقلة بالمعنى فبما لا يها كما كانت
 تشمل في معنى فبما لا يها الا في احصائها المستقلة بخصوصية الفرض من ضمنها لم يذكرها في هذا الموضوع
 فاندفع ما يؤمن من خلال هذا الاسم بالجماع وحده تحريف متعام فبما لا يها كما كانت لتب ما بعد
 صريح للاسم والمعلول وقوله ولا مقدر باحد ما في التحقيق فانه التحريف لا لاخر من حيث هو ولا يحجب
 القيدان يكون الاخر قبل قد يكون التحقيق الماهية والاضاح قال ابن الجوزي في شرح الدقة الا لقينة
 لان مقتضى ان لا يحتاج في الحقيقة الى هذا التحريف لانه كلمة مخصوصة ويترى في غير التحريف بعدم
 قبوله من خواص حوية الاسم والفعل المذكور او غيرهما وانما قيل بذلك مع ان الحد مع غيره لا
 على التبع في حواله لان هذا التحريف مما طال فيه التحقيق والكلام واضطربت فيه اراء الامة الا علم
 نحن بحال الله قد انما بل بيا بالتحقيق فعليك بالتمسك به فانه بذلك حقيقة تدعيه قال ابن الجوزي في شرح
 الدقة ما مضاه ان غير التحريف بعدم قبوله شيئا من خواص حوية وذلك ان لا يتوقف معرفة التحريف على
 معرفة تلك الخواص ومنها ما هو حروف فلم الدقة وحيث ان توقف معرفة التحريف على تلك الخواص
 هو من حيث انها اقل من انما توقفها عليه من حيث انها حروف فاحتمل الجوزي فلا دور هذا في فهم
 للاسم من فهم الكل في جزيئاته وهو ان يفهم اليه فيود صباية او تغايرة فقط يحصل من اقسام كل
 فيدليه فلم منه لا اسم وضع لذن اي معنى فبما لا يها في فهمه مقابلته وانه غير قد يقال اسم شخص
 وفما بمعنى الاول اسم كرم يدور حال او وضع لحدث اي معنى فبما لا يها في فهمه او صدق عنه كالنصر والشئ او
 لم يتعدك الطول والمقر القصر فاسم مصكب وقول بعضهم ان الغير يطلق على المعنى نحو غير البقير
 حينئذ لم فكيف يحصل فيها التسمية لا في شيء لان الغير مشترك بين الشخص والحقيقة فبما لا يها في فهمه

الحد الذي هو على الحد الذي هو اما ان يكون ملحوظا بالذات لغرض حواله لا بالنوع وان يكون

قال ابن الجوزي في شرح الدقة

فانهم يعنى كضربا والى الية حدث فشق كضرب ايضا ان وضع الشئ بعينه مفعولا

٣٣

ما كان له ان يتصل بالانسان

مزاية

الشيء

بالغير كونه فاعاله اى محبت يصنع ان ينفق منه اسم يحول عليه كالصابون من الصاب او كونه حاصل
 في الغير ومحصله محبت تكون الانسان الى الحد الاشارة الى الاخر محبة فاك لصبر في الصاب بعد
 كالاصول القائمة بالاجتناب والعلوم والمعارف القائمة بالتحريات والصفات القائمة بذاته ففان
 شيئا من هذه الامور سوى الاجسام غير منسوب اليه محبة الحق لكن كل واحد منها بحالة لا يمكن ان
 الية كما كان الانسان الية على الاشارة الى ما حله ان كان محلا لشيء غير الانسان الى حد ان كان
 حاله علم او ما تقبهر باليقين في التميز فينقص صفها البارزة وصفا لجزوات بل لصفها
 الاختصاصية للتمييز كذا قرنه بقدر الحقيقة في اماله او وضع لسنوب الية حدثت في نفسية
 فشق وهو اعطى السنوب الية الحدث اما ان يكون ذاتا اى منتهى لا يفتقر لها اصلا وقيمة وصفه
 وهما ان ينسب اليه الحدث على الوجه المذكور وهو اسم الفاعل كضربا وعلى وجه التثنية وهو المفعول
 المشتهى كضربا وقوله عليه وهو اسم المفعول كضربا وهو موصوفه على غير وجه هو اسم للفصل
 كاقضل واما ان يكون ذاتا متعينة باختيار فاما ان يعبر كونه ذاتا للحد وهو من الزمان او كونه
 مكانا له وهو اسم المكان او كونه الية لمفعوله وهو اسم الالة وانما قلنا انه متعينة في هذه التثنية
 باعتبار ان الية الطفا لان معنى مقام مثلا مكان فيه القيام لاشئ اخر وان فيه القيام بخلافها
 فان مقامه ذات ماله القيام كذا قرنه غير واحد من المحققين في تدبر المراد بالذات هنا ما يقتل
 بالية هو قيمة لا ما يقوم بنفسه بل يخل بحومهم كهم ومضمر ما يقوم به غير من لاشئ فان ايضا مقدر
 ان في ارجح وهي كلمة لا تشمل الامع شيئين منها فوافو ويمكرا استغناء كل من المصير في ارجح
 نحو جانبا استغناء مفعلا عليه لفظا وتقديرا والتوافق نحو تواءم وتماثلنا وبما كان الاستغناء
 اخلاصهم زيد وعمر ايضا فلا يبقا في شئ من ذلك وهو مفعول مطلق حدثت عاملة سماعا كما ظر
 افعال حذف عامها وصاحبها الى ارجح اليه بعينه لاسيما جوهرا او اقوالا رجعا الاسم ان وضع
 شئ بعينه مفعولا المراد لا يستعمل في شئ بعينه وليس المراد التقيس لشخص بل التقيس بغيره ويد
 التحية مرادى ليستعمل في شئ بعينه من حيث انه بعينه وخاصة الاشارة الى مقبر عند السامع
 حيث هو مقبر بوجه وبهذا يخرج التكرار عن التعريف لان تعالينا وان وجه بعينه ما عند السامع
 لكن ليس في اللفظ اشارة الية بخلاف التعاليل الرجعة اليها فان فيها اشارة الى ذلك العين
 وكذا التعريف بل انه هذا اذا كان المعهود منكرا كما في قوله تعالى ارسلنا الى فرعون ناقصا لا يوحى

الرسول

المرسول فان الاول ذكره والثاني معرفة وفهم بينهما الاتحاد كذا في الاثنان وعندهما ثم المسمى
 المذكور في التعريفات ثم وضع له اللفظ كذا في الاعلام وتما وضع لما يتصل عليه من المعارف
 وهذا مبني على ما اشتهر ان المعينة المعرفة هو اليقين عند الاستيفان وهذا الوضع شوا كان
 معين في الوضع ام لا ليدرج فيه الاعلام لتخصيصه وغيره من المصنوع والمبني كذا في سائر المعارف
 لفظا تاما لا يستعمل الا في اشخاص لا يقع ويقال اننا يريد به متكلم لا يقينه وادب موضوعه
 لو احدها والامكان في غيره كذا في كل واحد منها والامكان مشتركة موضوعه فضلا عما
 افراد المتكلم وهو بطلانها اذ لا يمكن ان يتصور وضع لفظ اصطلاحا لكل واحد من المخصوصات التي
 يطلق عليها لفظه اذ لو كان يكون موضوعه لم يكن شاملا لذلك لافراد ويكون الغرض من جعلها
 له استعمالها في معرفة المعينة دون غيرها من سائر المعارف كذا في العلم ولهذا صرح في معرفة الفنا في
 ان اشكال العلم اما وضع لبيان كونه لتعمل في افرادها المعينة هذا هو التفسير وهو من المعينة وتبني
 الجهر وهو ولكن انشده بعض المتأخرين باسئله كونه هذا الالفاظ الشافعية لاستعمال كذا في الحقائق
 لها اذ لم تعمل فيما وضع في علمها من الموهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصولا وهذا مستبعد
 كيف لا ولو كانت كذلك الحلقمة اللغة في عدم استعمالها كذا في الحقيقة والاصح من ان لا تستعمل
 الا في حيث في ذلك بامثلة فادع قالوا الحق ما افاده بعض المحققين من انها موضوعه كذا في
 من جزيات تلك الموهومات الكلية وتبعها وادع ما في تلك الموهومات جعلها الواضع للمبني كذا في
 عند الوضع فلا يستلزم الاشتراك ولا كونها مجاز في شيء منها ولا وجود المجاز بدون الحقيقة
 المعرفة محمول على ظاهر فهمهم والمعارف على المشهور كذا في ما سبقه ما دخل في تعريفه كذا في ما ذهب اليه
 ما لك والخاذه المصنوع لا يختص فيها ان التعريف المبادي لفظ المعرفة ما ان يفيد جوهر اللفظ
 وهو العلم وهو اما جزيات كذا في الحاضر المعهود جفت منه كاسامة او يحتمل ان كان في ما منها
 كذا في تعريفه معرف وهو ما اما لا يحتاج الى القصد هو مقتر بالادب وما يحتاج اليه هو المعنى بالادب
 او يقينه بالبرهان في الكلام وهو لضمير ويقينه الشارة الحية لنفسه هو سبب الاثنان العقلي
 فنية معلومة للسامع مبنية وهو الموصول لا وهو لضافه في غير معين لا يقينه تعيناً فهو
 المضاف الى احد الحجة الاولى من المعارف العلم وهو ما وضع لمعين لا يتناول غير مخبر بالعين المكنون وما
 بقدر يقينه المعارف وهو نوعان كالمعرف شخصي حيث في الشخص فما نوعان اولو العلم كذا في

التي هي

التي هي

وما نزلت كالغبار بل كفرن بالبلاد كمدب والخيول كالحق والابل كشدغم والبقر كغراب والغنم كحيلة
والكلاب كواشوق ويهضم الخمر بنجل وما استعمل من ازال الامر على كساد وقتن ويهبط منقول وهو
الغالب هو ما استعمل قبل العلمية لغيرها وفله اما من اتهم عن كساد وواشوق كفضل زيد من
مشق اما وصفه لفاعل كخارفت وخام وحمل والمفعول كصنور وعقد وعنف لك وموقع كالمفعول
في القيمة من ان يحمل من رجل حيث قال ثم الذئب الناس منه وفرد من رجل مثاله محمد فيه هو ظاهر
اما من فعل ما فاضر كشمز وكعب متصاع كيثكر وقيل بالامر كما صنف قطع الهمزة ليدل على الفعل علم
لبرية معينة وقيل هو علم جنس كل مكان فخر كاسمته وكثرة معجمه والمفعول في الامر انهم لان الاعلا
كثير ما يغير لفظها عند النقل كما قيل في شمس ما لك ثم من نجم البدر اما من جملة اما فعلية كشاربها
او اسمية كن يد منطلق وليس بمفعول ولكنهم فاسوفا لقيمة الخمر بنجل ومنقول هو داء الكبريت
وقيل الاعلام كلها منقولة ولا يضر حمل اصلها وقيل هو ظاهر مذهب بيبي وقيل كلها منقولة
هو من الزجاجة والرجل عند ما لم يقصد وضعه لنقل من محل اخر الى هذا وموافقا للمكرات
بالعزلة لا بالقصد فالواو التثنية اما هو بالتثنية الا انهم اغلب لا جاءه علمه بالثنية لا منقول
لا من رجل لان قيمته ايضا لا مفرد كزيد وهند في مركب وهو ثلثة انواع مركبات استثنى كبريت مخمر و
شارب زاده وحكمة الحكاية كقوله كذبتهم وبني الله لا منكونها بجذائب غراها قصص مخلب وعبر
وهو كل سمين رجل استأنا واحد ونزل ثانيا فامثلة تام الثانية فيلخص الاول على الفصح ما لم يكن لغويا
مبنى على التكويد كالعقاب معك كرب واما الثالثة فتعربا لم يكن اسم صوكوبه من بيبي فينبغي على الكثرة
واضافته وهو الغالب هو كل اسمين زلة فانهما مثله التثنية فاما جله كعب الله والبيبي سعيد مكره فيجر
الاول بحسب القوامل ويحذف الثاني بالاضافة والعلم كحسب متماثل في انواع عينا لا نولف كالشباب و
الغفران نحو سائمة عريط لا اسد العفري عينا نولف كحيان بربان الميم موال العفري والاول في الغنا
للفر من مؤد ومعنوية كبطان اللبيح في اللبنة وبنة للنبوة وفجار للبحر ثم العلم باعبار ذلته انشيا
كانت حجتيا اما اسم هو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمر واولف هو ما يقصد به مدحها
كالصطفى المرتضى فاما في الدين في الدح وقفة وبطة وغايدا كالحب الذم او كينه وهو ما استدباب
واما كالي الحسن وامه كالثوم واما عريط للعزلة زاد الرضا وابت كابر اوى وبذق ذ
قال الفري بينهما واما في اللفظ في اللفظ الملقب بآية محمد ذلك اللطيف بخلاف الكنية فانه

في الغالب
والحقيقة

يعظم المكتوب بها بل يعلم التصريح بالاسم فان بعض القوم انما بان مخاطبة اسمها وروى بعضهم
بقول الشاعر مقصدا بالخاسر كانه ليقول كاد يجلبني اليه فلهذا انما يسمى بها ولم يسم
ابن الدبر قال فانما في الكنية فاذلت عليه من المعنى الصلة وتلبس عن الكنية ولجب ان لا يعلم
الترضي ان الكنية مزجتها ككتب لا يعظم المكتوب الا مطلقا واما انها للتعظيم فبادر كذا من حيث
تفها ككتب بل مخصوص باذنه فلا اخر من حيث قل قال تعان في القيمة بكنية عظم وخبر في اللفظ و
قبل في ثبت هذا لم يطلب تحكيم ولا حذر في غيره ووجهه الاسم عبد الرحمن وقد كنى الشخص بالاولاد والاب
له كتاب الحسن امير المؤمنين علي وقد كنى في القصة فقال لان بعض حتى يصير له ولد اسمه اذ كان
القاسم واذا الضم الاسم واللقب عن اللفظ عن الاسم بالكون للقب بغيره لان فيه العلية مع ثمن
معنى الحق ما لو لم يبق الا لغيره عن الاسم فلم يحتجنا ومن غير العال قوله فان ابن زبديا عرو وكتب
ابوه منذ زمان التمام ولا ترتب بين الكنية وغيره فان كان اللقب ما قبله مفرد في صيغة
الاسم الى اللقب نحو هذا فليكن في سبيل على ما قبل الاول بالمسمى في الثاني بالاسم كان ذلك
هذا صاحب هذا الاسم لم يجر عند البصير وجهه ومنه ذلك الا الاضافة وخاز الكوفيين فيه
الابناع والقطع بالرفع والنصب هو في لقولهم هذا يحجب شيئا واما اذا لم يكونا مفردين فلا
يلحق الابناع شيئا كانا مركبين نحو هذا عبد الله فان الثانية او احد باسمه نحو هذا ابن عبد الله
وهذا عبد الله بقطعة وصح بعض المحققين الماخرون يجوز الاضافة اذا كان مجرد الاسم مفردا كقوله
محل الاضافة في المفرد حيث لا مانع كان لم يكونا اسم مفردا بال كالحارث فقهه وكان اللقب
في الفضل فقهه بال كقوله ان زيد بن محمد فلا يفتى الاول في الثاني فقهه على ذلك ابن حرة
قال في التصريح تمت ومن العلم ما كنى عنه كفلان وفلان فيجوزي كجوزي المكتوب واسماء
الاباء عند الجمهور اعلام لو كانت في الصفه دخلت عليها ال للباس كالحارث والقباس ثم علبت
مضات كالدبران فالتب مشق من عنه لقطع النخعة بمعنى الاجتماع وبابها من الواحد الثاني
الثالث والرابع والحامر ذهب بغيره الى انها غير اعلام ولا مانع للتعريف فاذا زاد اعتبارا كقوله
والاولا صح وعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناك قولك بكلمة اسمها وبغيره من
فيه علم وذلك لان مثل هذا موضوع لتعيينه غير مشاؤله وهو مقول لانه نقل من الاول
هو المعنى في مدلول اخر هو اللفظ فالله تعالى لا يبطل الصغير العلية شيئا وان تصغر في حجمه

الكتاب في
الاسماء
اللقب

فيها

والرجل

٢٧

فما قيل ان مصنفه المرحوم يبطلهامرد وبقول الشاعر وكان حريته من طاعة بجاهدا يريد الحريته
 وعلة ولو كان مسكرا دخل عليه اللام قاله ابن جنى فالواو قد ينكر العلم وصنوعه وذلك بوجهين
 ان يبدله به ميم يكد وجعل منه قول لا نذكره بل ينزل اليك الثاني ان يبدله به الصادق كقولهم لكل
 من عيون وسماي كل خارجها ولو كان مبطل حق قال بعض المحققين ولا يخفى ان تعدد التعريف هو
 لوضع ما سلف من العلم من حد هذين العنبرين هو مختار فطحا لم يخرج عن كونه مقرفة فالقول ان يكون
 مبتنى على المسامحة وهو حق فقدم المصنف لقبيل المعلم بناء على انه احرف المعارف هو قول القاص
 وبنت له بسبوتيه والكوفي ترى في ترتيبها الاختلاف شيئا ذكر في بعض النسخ انما من العلم
 المعروف بالاداء فهو الرجل وكونها الى كمال مذهب تحليل والتميز عند اصله فطحا شدة الوصل
 لكثرة الاستعمال وصحة من ذلك نقل عن سبوتيه ما يؤمنه فكنها الى ايضا لكن نجا عنه اللام
 هي عندنا زائدة معلة بناء على الوضع المتصور عنها انها اللام وحدها والهمزة وصلية جلية قبلها
 لتعذر الابتداء بالساكن ونقص مع الى الاصل ههنا الوصل لكثرة الاستعمال ونقل ابو نعيم هذا
 القول عن جميع النحويين الا ابن كيسان وعنه صاحب السبيل في الحقيقة فطحا فائدة الاختلاف في نحو
 القوم في الاول حذف الهمزة لثقلها فطحا وعلى التلك لم تكن همزة خطية بل حذف الهمزة
 لعدم الحاجة للتحريك فاجل اللام وقد هبط الجرد الى اداة التعريف هي الهمزة ويحيك اللام للفتق بينها
 بين همزة الستهام فابن قال المراد من الجنى علمه ان من جعل حرفا من التعريف ثانيا وهمزة اصله
 عنه بال ولا يحسن ان يقول لاف اللام كما لا يقال في قد الفاء لئلا وكذلك فذكر في التحليل قال
 بن جنى كان يقول ال ولا يقول لاف اللام ومن جعله اللام وحدها عجزت اللام كما فعل
 المشايخ ومن جعله ثانيا وهمزة همزة وصل زائدة فله ان يقول ال وان يقول لاف اللام
 فله التعريف بالمرين والاول اظهر انتهى ميم على كل قول اما جنته او همزة او زائدة فالجنته
 ان خلفها كل من دون يجوز نحو اى الانسان لفي حرفه في شمول الافراد وان خلفها يجوز نحو
 الرجل واما في شمول خصائص الجنس فالله وان لم يخطها كل نحو جعلنا من الماء كل شيء حي
 الحقيقة والتمهيد اما ان يكون موصوفا مع هو وذكرا نحو كما ان لنا الى فزقونم الوصف
 فزقون الترمول ونحوها مضارع المضارع في حاجة الى التاجل وهو واحد وانما الترمول
 اكلت لكم دينكم او مع هو وانما فينا بعونك تحت الشجر والى اية فوعان لا ريب في كونه

العلم والاداء

حذف

بنيها

بانيها الى

فالمدة

فالأول كالتى في الاسماء الموصولة على القول بان يقر بها بالصلة وكا لو افترضنا الاعلام
 بشرط مفارقتها لفظها كالتصريح بالان واللائحة العري لا ولا مجازها كالشمول والغلط
 على بعض شىء في الاصل كالبك الكنة والمدى للطينة والنجمة للزنا وهذه في الاصل للتميم
 الذمى فكيف في الة في الشدة غير لافقة كاشعرية في الصياح حيث قال في افعلة بثة ولا افعلة
 البثة لكل امرأ جنة فيه مصرة على المصدا كذلة العباب للصفحة والفا موسى لمحمد يعقوب
 نعل عن سبوية انها لا تزد مع كونها للتعريف قطع المهر من المهر والثانية اعني غير اللازمة نوعان
 فافعة في الفصح بكثرة الالاف الاولى هي الداخلة على علم منقول من محمدا صالح طه الحرف عيسى بن
 فيها الحرف العباس هو يتوقف على السماع طه يقال محمد واحد محمد الامتداد الثانية ضرابان فافعة
 شعرا تشدد من الزنا الاولى الداخلة على علم لا يعل الاصل كعمرو بن ميمونة فاعدام القول عن سبورها
 حراس ابواب على فضونها وقوله رابعا الوليد البرية بنا كاتما الدخلة على الوليد والمص الاصل الثانية
 كالدخلة على ما هو واجب البكر كالحال في محو حلو الاول الاول فالاول ويجازي الجماء البقرة
 ارسلها الفراء ويجوز الاعراضها الاول على فراء من فتح الشاولة يعتبر الاول معقولا مطلقا
 على حد من فضاء التي حوذج الاول من عشر ذلك لم يجمع في دعوى الزيادة مسئلة اخبار الكون وبعض
 البقرة من كثير من الناس من يمانية ان عن الصغير الحنا اليه وخر حوا على ذلك فان الجثة هي المار ومرة
 برجل حسن الوجه حرق يد الظاهر والبطن في دفع الوجه الظاهر والطن الماعوق يقيد ذلك في الة
 وقت في الامثلة وقيل انما لك حواء بعد الصلة قال لم يجر في وعلم ادم كائنا كلما ان الاصل
 اسمها المتين و قال ابو نامة في قوله بدأت بشدة لنفسه النظم ولا ان الاصل نظمي فجوينا بها عن
 الطائفة عن صغير الحنا القرون عن كلامهم اما هو القليل بضيم القاء في الة في الغنة والناظر في المعاني
 اسم الانسان نحو ذال ف ناكسة للمفرد المذكور ويقال ذال ف ناكسة مكسوة بعد الالف ذال ف ناكسة
 مكسوة بعد الهمزة المكسورة وذال ف ناكسة مكسوة بعد همزة مكسوة مكسوة قال في هذه الذم عن
 كافر في كفاية ملجدة مضمون بركي كلفا مضمونة في كتاب الحسن لطيفة انما حركت الطائفة فيها
 للضرورة والاصل فيها ذال ف ناكسة عند الصيرة لان الذم لا يكون في غير وهو ناكسة في الاصل
 لا م على الاصح لا يمينه ويحب معنوخة ناكسة على الاصح فانه في الصريح في الذم المصنوعين
 البصر فون هل عينه والاعراب فيكون بيا لوتيم حذ لا مة مخيفها او قلت العزة الفالح حذ لا مة

في النسخة

في النسخة

في النسخة

فانها

في النسخة

والأفكار والمعتقدات في جملتها ثابتة

٣٠

قال عظام الدين لا يخفى أن تكلف جدار المبادر وحته الإضافية إلى كل واحد من الحقائق الثابتة هذا
لترتيبها لتدعى بتعلمه المقسم المعارف لو أومر في كره والذي عليه الجمهور أن لا يعمدوا لمصنفهم
ثم اسم الأشارة ثم الموصول والمعرف باللام أو النداء والمضارع وتبته المضاعف الإضافية إلى المعنى
وهو في تبته العلم وهذا الكوفيين في الأعراف العلم ثم المضارع ثم المفعول ثم ذو الأداة وعندئذ كيان أن
الأعراف المضارع ثم العلم ثم اسم الأشارة وهذا اللام ثم الموصول وعندئذ الشرح أن أعرافها اسم الشارة
ثم المضارع ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك أعرافها ضمير المتكلم ثم ضمير مخاطب ثم ضمير لعاين ثم
العلم الشارة على أنها ثم الشارة ثم الموصول ذو الأداة والمضارع بحسب طبائص الية وقد
يعرض للسوق ما يجمله ما يا أوقايضا كقول من لا شركة في الله لم قال له من أننا فاقلان ومنه ما
يوسف فالبان لم ينفذنا بل بالعلم كالموصول في قولك لم قال لك من أننا الذي فعل كذا ومن
هذا القبيل سلام الله على من أنزل عليه القرآن وطعن بجداله المشكوك ومن جفره بغيره ما وقد اختلف
في أعرافها الخلفاء كثير حتى قال ابن هشام سمعت من يقول أنه قد قبل في كل واحد من المعارف ما يعرفها
وقال أبو حنيفة لم يجد إلا أن المضاعف اتعوا الحاف الثالث قال غير الجديتين في تارة ثم الله
نعاله فهو في المعارف الإجماع انتهى قال بعض المحققين قد يقال لأجل هذه الاستثناء لأن
الكلام في القاصد بل لا يوافق ولا يكره الاسم وضع لشيء يصبر بل لشيء لا يصبر فذكره كقول من في قوله
الأمنا الاستثناء كما قد يروى ما تأمل في نعت بلاء النافذة بخوفه قوله تعالى لا يصبر فقد مضى الله
تبيينه قال بعض المحققين نعم الاسم إلى المعرفة والتكثير المراد به منع الخلو وضع الجمع أيضا لثبوتها
في المرفوع بال الجنتية كالتي في قوله ولقد استعمل الليم لينة ومنه جود في الجملة بعد أن
تكون خالصة في أن بعضهم وفيه نظر فإن المبادر من المقيم منع الجمع الخلو معا والاشكال
على الاجتماع بالمفرد بال الجنتية أمّا يتم لو كان يعد في اصطلاح لقول كره حقيقة كما اعتدك
معرفة حقيقة وكلامهم كالصريح أو صريح في خلافه انتهى أيضا بفتحهم آخر اللام عينا التدكير
واللفظ في أن وجد فيه أي الاسم علامة لتأنيث وهي التاء المبدلة ههنا المودع لأن المزمع أن
التأنيث بالها مواتها بدل تاء الوصل اللفظ المقصود والخطير إلى فلها مائة وهي عند
البصيرين بدل عن اللفظ المقصود ومذهب الكوفيين في التأنيث أن اللفظ ليست بمبدلة من اللفظ
هي علامة التأنيث مذهب ألف الهمزة معاملة التأنيث وزاد الكوفيين علامة التأنيث

والموتار كن ذفرج مجنبي في الافطس في عيم الخوا لعل العان فيمنه برفان باق وضعها فاحض

[illegible]

الحمد لله

ويختص بالحق حكم الناء الذي انما هو مستقبل او حال وصفا فطاع

٢٣

٢٣

الى الحال والانتقال نحو غفرا لله لك فان دلالة على ذلك ليس حيث حصل لوضع فاعلم
 لغرض من هذا الفعل ماصيا باختيار زمانه المستغادة فقدم في التقييم لانه جاء على الاصل
 هو متفق على نائه ويختص اي الماضى بالحق وحكم الناء ان الاربع وهي في جملة ما ياتي به التانيث
 التاكيد في الحقيقة منصرفا كان او لم يكن الا في فعل النجى وجعل في الدخ وما عدا وما خلا وما
 في الاستثناء وكفى في قوله كفى جند ولا يقدح كونها افلا ماضية لان العرب لم تذكر فعلها
 واخصت التاكيد به لانها انما استكت في غير تبيين اداء الاصل واما الاستثناء فكانت في التكون محضه
 لتجبر على الفعل بتركب معناه ابد من الحدث والزمان والتبعية بخلاف غيره فانه خفيف لئلا يقع
 غلبا والمردف التاكيد بالذات فلا يصح تركها الغرض كالتقاء التاكيد نحو قول الشاعر ليرز وقال
 اخرج بكسر الهمزة وختم التانيث في زمانه في عمرو والتقدير التاكيد في اخر اخرج المتحرك فانها لم تكن
 كفاية للحروف كترت في الان حركة في اسم حركة الغراب في الحرف حكة بناء وقد تكون الاسم
 حركة بناء كل قول ولا حقة والتانيث في الفعل قال بن بك في قيد هذه التانيث باصنافها في الفاعل
 او في من يقبلها بالاضافة الى المتكلم والمخاطب في الفاعل معناه ذكره نافع من حواله لخطا
 اللام في ثنائها حروف وقد اتصل بابنه فلو قيل بذلك فاعلم فاعلم الخطا والمخاطب في الجملتين
 انت فيلزم كونها اتصلت بفعل انتهى وانما اخصت هذه التانيث بالفعل لانها اصل فلا بد لها من
 فعل وهو ما اتصلت به وهي قسم في ثنائها نوع فاعلم المتكلم نحو شرب بضمها واء لمخاطب نحو شربت
 بضمها واء لمخاطب نحو شربت بكسرهما فاناء الرفع وهذا نفس من القسم في العطاء وقد
 انفردت بقاء التانيث بلحاظها فيهم كما عرفت في الفاعل بلحاظها في بناء كذا قيل وقال التانيث في الفاعل
 ان تبارك وتعالى لنا في قول تبارك الله وتبارك اسماء الله وهو حسن انشاء عطف التام والاول
 فلا عبرة بهذا اللغة لا يثبت بالقياس فيعبر عن الفعل بزمان مستقبل وهو يكثر لثباتها والاول
 ارجح وانما في اشهر وهو الزمان المستقل من بعد زمان التكلم الى حين زمان الامكان فحينئذ قال
 هو زمان التكلم وليس هو زمان النام الزمان خارجا عن الماضى والمستقبل بل هو زمان الحاضر
 الماضي والاول مستقبل وصفا ماضيا وهو حقيقة المستقبل والحال مع هذا قوله وبما عرفت قوله
 اخرها ان حقيقة الحال بخلاف الانتقال التانيث عكس التاكيد حقيقة في الحال ولا يستعمل
 في الانتقال اتصال الحقيقة ولا بخلاف لرفع عكس ما ذهب اليه المصنف هو المتيقن وهو كلام يستوي

الفعل المضارع

ما ذكر

ويختص المصنوع بالتيقن

٢٤

فلا ذكره ابو حنيفة في الاختلاف قال ان الطبخ يشترطه على المصنوع وهو التيقن لانه يطلق عليها اطلاقا واحدا
 كاطلاق الشربة فوجب القول بكناشركا ان الخبز والخبز قول من لا يقول لا بد منه وهو
 كونه حقيقة في الحال بخلاف الاستقبال قال لانه اذا خلا من العزبان لم يجعل الاعلى الخبز ولا يقصر الى
 الاستقبال الا لغيره هذا شارح الحقيقة والخارج وقوله وصفا الى اصل الوضوء فلا بد منقضى منه
 بالحق المصنوع في الحال لا الاستقبال لعارض كفاية ولا حقيقة تصرف منه الى المصنوع لانه لا يتحول واما
 الخارج منه ولو انشأه لانه لا بد من وجوده في القليلة ذاتها والتحقق فيه في نفس الموضع به بصرف ذلك
 الى الحق لكونه للمصنوع لا لغيره في هذا الفعل فضلا عما من الصناعة وهي لسانها في الصناعة
 الاسم في كل منها نظري عليه بعد التركيبان بخلافه في ان كل صنعت واحدة فيصغر بالتيقن فيها الى
 الاعراب كما انهم كل فيصغر بها من رفع يدا او قصدا النقي ونصبته قصدا للتيقن في خفضه مع
 رفع يدا او قصدا الاستقبال لعارض منه الفعل فانه محولا ما كل هناك وترب لنا ومع تربية
 لربنا النقي عن الاول ولاحقة التلذذ ونصبته اريدت التي عن اجمع بينهما اي يكون كل كل هناك مع شرب
 لربنا في هذا الوقت التي عن كل منها فيصغر بذلك الاستقبال في الاعراب لكونها كانت المعاني المتعارفة
 على الاسم لا يمتنعها الا الاعراب لان الرفع والناسب لعارضها هو حسن المعاني المتعارفة على المصنوع فغير
 خير ايضا كظهور العوامل المقتضية من في النصب كاه الناهية لغيره والقطع في الرفع كان الاسم اشهد
 اخيرا الى الاعراب في المصنوع فكان اتصاله في الاعراب ذلك فعارضه هذا قول ابن مالك قال وهو اول وجه
 بينها بالابهام والتجسس في قول كاه الاستدعاء وحادث من الفاعل لان التباينة هذه الامور غير
 حتى بالاعراب لاجله بخلاف التي اعتبر بها قال ابن هشام وهذا مركب من البصريين الكوفيين وان المصنوع لا
 يكون قوله ويرد اعرابا لانه كاه الاسم لربنا الذي عليه وعلى الاعراب ما التيقن الكوفيين فيكون
 يرد اعرابا لانه كاه الاسم لربنا الذي عليه وعلى الاعراب ما التيقن الكوفيين فيكون
 فاللام المقدم في قوله الخبز منه ولذا لم يقل فيه مع احضار حجة وكذا كل حرف احق به شيء ونزل منزلة
 الخبز فانه لا قبل بخلافه لم نزل ولتست البصر في قطع من سوق خلافا للكوفيين كالمدة الاستقبال ما
 اتفق منها مع سوق خلافا للبصريين يعني قول العبرين فيها حرفين عيسى حرف فوسيع ذلك انها انطلق
 المصنوع من الميزان الصوف وهو الحال الى الرق الواسع وهو استقبال وادخل من عباهاهم قول الرخص
 وتغيره في استقبال الفاعل المصنوع وانما يخص المصنوع بخلافها في استقبال وهو مخصص

مذهب

ويقرن بهم الامر منه مع قوله تكاد في التأكيد

ع ١٠

خبره

موصوفه أصل اللفظ بالوضع النوعي على وجه القانون الكلي لطلب دحال حقيقة الفعل أو قبحها
 مستخرج من الجسور الموجودة على القواعد لذلك الفعل من الوجوه من أجل تعيين الجاهل وأرضية الطلب
 متفاد من نفس الحقيقة بحيث يصحها أو من كلام الأمر المفرد والقد يكونه فينبغي في بعضه
 المطلوب فيجمل معنى هذا الصيغة في حديث من هذا المعنى في التأكيد وهو الطلب الجاهل والأمر منه
 في اللفظ إلى المحاط به هو ما تعلق به بطلان الشك في القول بالمولد في خبره كذا وإنه لا مدلول لما ذكرنا
 والمقصد باللفظ ما هو إتمام الحدث الأول والثاني إتمامه عند ذلك وإن كان البعض من أنهما الأول هو
 التوصل به إلى وقوع الثاني فمن نظر الجانب اللفظي حكم بأن الأمر للاستقبال ومن نظر الجانب المعنى حكم
 بأنه الحال كذا الأول أنبأ به صيغتان العيون بالتحذير عن الأحوال اللفظية والثاني الحق بالاول
 المتكفلة بالبعث المعنوية فالجري على خلاف ذلك لطلبه لا في هذا المعنى فإن أخرج على كونه الاستقبال
 على كل حال بأنه إتمامه عليه بالضم لا من دلالة حية من جهة كونه فعلًا على الحال بالانتماء الأول والثاني
 حلية عليهم لضررته وهو ما قلنا لكن كل ما قلنا إتمامه لزمان الذي يقترن به الحدث في التمهيد عن لفظ
 الفعل فإرضنا بالنقل بأن قولهم يريد على الحال بالضم لا من دلالة حية من جهة كونه فعلًا و
 المعنى خلت إتمامه والحدث الذي وضع له لا الحدث الذي وضع له أو وقع عليه وضع له وعلى الجانب
 بالانتماء لأن دلالة حية لضرره لتمامه يحصل الخاضع غاية إلى الباب ثم غاية جاز اللفظ أو حية
 أن نقول أنه يتضمن كل الزمانين للضم كذا الحدثين قد يرد هذا الكلام كذا مسمى هذا الفعل المراد
 عند الضم فظاهر كونه موصوفاً لطلب الفعل على جهة الاستعمال واستعماله عند ذلك لا كذا
 صحيح في الزمان وأما عند التجريد فلا استعماله غالباً في طلب الفعل على جهة الاستعمال وهو في معنى
 عن حقيقة تفرم الأمر منه أي من وقت كذا بضمه غير اليه ليخرج نحو لغيره فانه وإن فهم الأمر من كل ليس
 من الصيغة نفسها بل فتأخر الالام والمراد الأمر المعلوم الأمر المعنوي فلا يقال أحد الأمرين غير
 الأمر بل من الذود لا بد مع فهم الأمر منه مع قوله التأكيد القليلة أو الحقيقة نحو قولهم
 فلو لم الأمر من كذا فيقبل التأكيد في التأكيد من فعل كذا المعنى أنزل وذلك يسمى إتمامه
 مستحقاً بزيادة أو حرق نحو كذا معبى لتمامها وإتمامها وإتمامها في صياح نحو ليخرج
 ليكون أو فعل يتجرب نحو أحسن يزيد فانه ليس بمر على الإصح بل على صوتة فينبغي كل من فوزه التأكيد
 أصله أنه عند تنويع البصير من قال الكوفون النبذة أصل الحقيقة في قوله ومعناها التأكيد قال

الحليل والنوكيد بالقبلة ابلغ قال في النص صرح ويدل له قوله تعالى لئن لم يكن من الله
فان لمرة الغيرة كانت انما تحصل على صحة من كونه ضاعرا وما من خصايل الفعل وما قوله فان لم
احسنوا الشهود وانصرح في سوغها نسبة الفعل بالوصف تؤكد بها ما صرح الامر بطلانها ولو كان دافعا
كقوله فان لم تكن من عينا ولا تؤكد بها الماضى مطلقا وشذوذه دامن بعد ان رحمت بما
قولا للمركب للضابته فاجحا ولدى محضه انه بمعنى فعل لما المصراع فله خالاف كقوله ان
لحدتها ان يكون تؤكد به ولا جواوذا لئلا كان متبعا قبل اجواب القسم مفعول من لا مفعلا
مخوفا الله لا كيد احضاركم ولا يجوز تؤكد به ان كان متبعا مخوفا الله فتعني ان يكون
التقدير لا يفتوا او كان خالا كثرته البر كثر لا قسم يوم القيمة وقول الشاعر مينا لا يفر كل امرئ
او كان مفعولا من اللام مخوفا لشره او قلتم لا الله محسن الناس ان يكون مفعولا من الواجب ذلك
اذا كان شرط الا ان شرطية المؤكدة بما محذوف اما تحقق فاما انه هين اما تزيين ومن ترك تأكيد قوله
ناصحا اما تجده غير كجدة والحق في خلاف من يهي وهو قليل ومثل يحضر المصنف الثالث
يكون كثر هذا اذا وقع بعد اداء الطلب كقوله ثم ولا تحبب الله غلاما الا ان يكون قبل ذلك
بعدا ولا آفقه وما الزايدة التي تسبق بالشرطية كقوله ثم واقفوا سنة لا تقبلن الا ان يكون
خاصة بقوله ومن عطف ما يفتقر اليكها وقوله قليلا بما يتجدد فارت الحاسن ان يكون اللام
ذلك بعد لم وبعد اداء خبر مضمرة كقوله بحسب الجاهل ما لم يقبل اخر شيئا على كونهما وكقوله
من يتفقون منهم فليست ارب هذه متعدي تتعلق بالحكام وانما الفعل واذا قد تحققت مدلول كل
الافعال فاعلم ان كل افعال مختصة بالفعل المضمرة وهو على الفعل والافعال في الافعال الباشا
لاستقامتها من الاغراب بخلاف جملتها لاختلاف المعاني المعنوية عليها واناؤه على الفصح فليسا كان
انما جيا او خاتيا او ذاتيا ولا يزيد على ذلك وينبغي على الحركة المشابهة المصنوع في الجملة كونه مفعولا
مخوفا من رجل ضرب وصلة مختصة به بالذي قام وشرطا او جوا محذوف مفعول من لا مفعولا
من رجل قد ضرب وخصر الفتح طلبا للتحفة الا اذا كان اخر القاسم او كان مفعولا من لا مفعولا
مخوفا من ان اصلها غرض وروى قبل الواو والياء الفا المحركة وانفتاح ما قبلها فيكون مفعولا فيكون
للافعال المذكور هذا مفعول كرامته وهو خلاف ما صرح به النحاة من ان الفعل الاخر مبنى على الفاعل
تقديره ان يكون غرض هذا اذا قدر ان يكون لاخر وجب الواو والياء في الفعل مفعول من لا مفعولا

أو اتصل بمضمر رفع متحرك أو زاد الفعل المضارع إذا اتصل به نون تاني كغيره على التكوين أو تأكد ما انتهى

١٤٨

في فتح الهمزة للعلامة الفارقة ما يوافق كماله في الفعل المضارع فانه فان بقي الماض على
 الفتح الا اذا اتصل اخره نحو عروجه كمن نغيبه الحق المفاض في خائسته عليه فكان يكون الفعل المضارع
 اخره وان مستثنى من قوله على الفتح نظر الذي وجود لا يفتح عن فتح ما انقطع عنه فان كان هو مستثنى
 باجبار والالف ما هنا الا ان اخره لم يفتح لئلا يفسد البناء متعاضدا للحرف لاصل ما يكون التكوين في الالف
 بما انتهى وهو في محله أو اتصل به ضمير رفع متحرك فيكون متبعا على التكوين ايضا نحو صيرت يثابت
 البناء كراهته في الالف وبع حركاتها هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاصل للفعل وخرج بعيد
 الرفع ضمير النصب نحو صيرت فانه مفعول وليس كالفاعل في شدة الاتصال وبالمحرك الساكن غير
 الواو فهو في هاتين الحالتين مني على الفتح كما اذا تحرك وقد شمل ذلك كله نحو السيل في منه أو اتصل
 به واو الجماعة فيكون متبعا على الفتح لاجابة الواو نحو صيروا وما نحو دعوا واشركوا في الاشياء
 بواو الجماعة لا يماضي مضمومة وانما هي في الواو والياء فقلت الواو والياء الفتح لغيرهما وانفصال ما قبلها
 ثم حذف الالف لا لتمام التكوين هو الواو كما قال غير واحد من النحاة لانه لا يتغير في ذلك بل يجوز ان يقال
 استقلت الضمة على الواو والياء فحذفت ثم حذفت الواو والياء لان تمام التكوين في واو الجماعة
 ذهب بعضهم الى ان الماض مني على الفتح مطلقا وما نحو صيرت فانه يكون فاعله عارضا
 توجه ما انتهى الى بعضهم وهو التحقيق ولا ينافي ذلك في قولهم لاصل التثنية فيكون لان ذلك الماض
 من حيث هو وهذا الماض فقط فان بعض المحققين يربطه بقول بان نحو صيرت بواو الضمة على الفتح
 نفسهم عند الكلام على القاب البناء في الضمة لا يدخل البناء للفعل وكذا الكسر فليست قبل الفعل الضمة
 اذا اتصل به نون تاني شوا كان ضمير ام حروا ولم يبق لها المباشرة لانها لا تكون الا كذلك كضمير
 من نحو هذه ان يصر بواو ضمير التثنية على التكوين في الاصل من قبل الفعل لغون ضمير
 بالاسم المنقضي لا عاربا بفضاله بالنون التي لا تستقل الا بالفعل وبني على التكوين لانه لا يصل لثبات
 ذلك بتقليل الجوز مع ما اجعل على الماض المنقلب ضمير رفع متحرك وبعبارة اخرى اذا كانت النون ضمير
 بان الضمير في الاشياء اصلها اصولا وفيها اذا كانت حرفا بالجهل عليه جارا بالياء وقال بعضهم
 هو متعرب لضعف صلة البناء مع ذلك لاجراء لانه محله التكون لم يوصل نون من لاجراء
 خوفا من اجتماع النونين حرفا بوجوب ان يفتح القليل الى التثنية وانما طردوا طردا من الضمير
 راو به على ان ذلك في دعوى الاتفاق على بناء ما او اتصلت بنون تأكد جفيفة كانت وتقبل

سنة الفاعل
نحو

او متصلة به من غير ما جزل على او يظن ان يبنى على الفصح كغيره من نحو ان يبنى ان اوله فاعلم
 من هذا الجمهور على البناء تركيب وصيرورة مع ما كالكلمة الواحدة فلو دخل الالف قبلها لم
 دخوله في وسط الكلمة ولا اعراف الوسط ولو دخل عليها لم دخوله على الحرف ولا خط الحرف في الالف
 وقبل هو معرب مطلقا وانما اتصل به نون التاكيد منها في وسط الالف كما ان الالف مع اليون معرب
 لكن لا تثقل حرف الالف في الجملة بل اعراب الكلمة لامل الالف ضارا ولا عراب مقدر كما
 في هذا على ما ذهب اليه بعضهم ويتبدل بقوله من شاعرا حرف من المتصول بينهما وبين الفعل بالالف
 او قل الجماعة وانما الخطاطبة فانما الفعل باق على اعرابها نحو قوله لعل ولا ليلان فان الالف
 خارج على ما يتحولون ولا يصح ذلك فان الواو في الاول خارج على ما في الثاني فلو كان نحو فاما
 مرتين فان البناء خارج على ما ذهب قوم الى البناء مطلقا لانه اتصل بها بمحض الفصل اما قوله
 فان لم يضر في التثنية فاضروا كما تقدم واتما ما حكم من الالف الى الفصح من جنى من قوله هذا
 على ان نون التاكيد لا يخرق الفصل فغيره وقد بيننا ذلك في هذا المذهب دليله باننا في قوله
 المجرى والمفرد من تجرد التثنية في السند الى ياء الخطاطبة لانه يتخفف عن الفصل بل هو اليون من جهة
 انها ناسبة لفظا ومعنى اليون ناسبة لفظا لا معنى لان معناها يتصلح للالف هو ان كيد قائله
 المردني في فتح الفتح على الاتصال به نون ناث ولا نون تاكيد مباشرة من موقع ان تجرد من اصل
 جازم اتي عن كل صاحب كلام والنكرة في الالف قد تكون للمفرد واما قول علي بن ابي طالب
 الذي صلى الله عليه وآله عتد قد فصلت كل نفس اذا ما خضعت لربها فاعلم ان هذا الفصل قد بينا الجازم
 وهو لام الطلب لعدو النبال فان لم تكن الواو كما قالوا في ذلك وجاءت ثلث وتجاوذا ما هو
 امره الفيل يوم اسير غير مستغيبا فاعلم ان الله ولا واعل فليس قوله اسير بجزوا وانما هو
 مرفوع ولكن حدثنا القصة للحرثه ارفع لربك من قوله اسير بغير نون عتد فانهم يجرى
 المنفصل بجري الفصل كما ان في عتد بالفتح عتد بالكون كذلك قيل في رفع بالضم في الالف
 قاله ابن هشام في شرح المشعر فيمنه من احد ما عتد لام الطلب في الاول والثاني حذف حرف الالف
 في الثاني فكذلك الالف في جواز اما عتد لام الطلب لاف تحذف في المعنى بغيره انما تحذف
 بالشرع قبل الجازم في نحو قوله ليفعل عليه الكس في قبل بجواز بعد القول مطلقا وعلى الالف
 وعلى بالفتح مطلقا وعلى المبرد وقال في البيت لا يعرف لامله مع جماله لان يكون مع الالف

مثل يغير لك الله ويرحمك وحذف الياء تنجيها والخاء عنها بالكسرة وتماثل حركة الأعراب
 فعل بجواز مطلقا وعليه ابن مالك قال أن ياتهم وحكام عن لغة يقيم ونخرج عليه يات من اللزج
 منها قوله وجعلهم من الأجر والفاء قول الشاعر وقد بذاهلك من المشر وقوله فالיום نبر
 غير متحجب وميل المفعول مطلقا وعليه المبر وقال الرافعي في البيتين وقد بذاهلك واليوم نبر وفعل
 بالجواز في التقدير المنع في الأحياء وعليه يجره وقال أبو حيان وإذا ثبت نفل لم يجر وكان تجر على المبر
 قاله في المنع وتبينه بيان الخلاف في رافع المضاعف في الحقيقة إلى لغة الله فليطرد والاعتبار عن
 ناصب جازم فنصوب بجر من العدد عن لغة شيا ذكره في حقيقة الأفعال أن يجزى بجر من سبيل
 حذفت فاعلة وفعل الأمر يجر على وفق الأصل كما مر وبنائه على ما يجزى به مضاعفة المبدأ في الخطاب
 فيجوز على لتكون إذا كان مجعلا فيقتل بجزء الفعل التثنية لا الواو الجماعة ولا ياء الواحدة الناطقة بحو
 ضرب وانطلق واستخرج فان مضاعفة بجره لتكون إذا كان مضاعفا محوذة فيجوز بجره كما في الخبر
 التثنية وبها رد على قول جبر ذم المثار بعد منزلة اللوى والعيش بعد ارتداد التمام وعليه
 النون إذا انفصل يجر حكم المذكورين سواء كان مجعلا أو مفعلا لا نحو اضربوا وافرزوا وخنيا ودميا و
 اغزوا واغزوا وادوا واصبروا وغرغوا وخنسوا وادوا مضاعفة بجره بحدتها وعلى حد حذفت فاعلة
 كان مفعلا لم يتصل به نون الأمان ولا نون التأكيد الماتمة محوذة واختر ولم فان مضاعفة بجره
 مجذفة فان انفصل به نون الأمان بطلت السكون نحو اعزوز واخترين ومن هذه ذات أو نون التأكيد
 بنى على القم نحو عزوز واخترين واعتبرنا بذلك ما يجمع الموصفين هذا هو الأصل مع حذف النون البقية
 وذهب الكوفون والاحسن من الخبرين أنه منقطع عن المضاعف وهو ضرب بجره بلزم الأمر لا
 أنها حذفت حذفا مائتة في محوذة وأصل الفعل والمفعول حذف اللام للتخفيف وتبهما
 حرفا المضارعة واختره ابن هشام في المعنى قال ويقولهم أقول لأن الأمر معنى محوذة أن يؤدى
 بالحرف ولا تدفع التثنية لم يدل عليه إلا بالحرف ولأن الفعل إنما وضع لتبديد الحذف بالزنا المحوذة
 وكونه امرأ وخبر خارج عن مقصوده ولا يتم قد ينطقوا بذلك الأصل كقوله لفرقت بابين حين
 فريش كى ليقضى خروج المسلمين وكثرة جماعة بذلك فلفظ جوف ولم يحدث لناخذوا مضاعفة
 ولأنك تقول اغزوا وعزوا واضربوا واضرب كما في الخبر ولأن التمام لم يجره كقوله في الخبر
 ولأن الحقيقة على أن الأفعال الأتية بجره معنى التمام كقوله افتتح قبل أن يجره كقوله افتتح

الامات والتوكيد لا يعرب من الكلمات سواءها ولا يقيد بالآخرين بل لكل الأعراب لا الأخرين بل
 شئنا إذا العمل لا يجب أن لا غير الآخر فلا الكوفيين المراد به ما كان حقيقة كذا لا زيد أو غيره لا مثله
 كذا لا يدركه لا فعل الحذف فان علاماً لا أعرب فيها القوم وحذفها وليت آخر الكلمة لا المستقلة
 بالآخر بل العبر لأن هو فاعل لكن الفاعل بمنزلة الخبر من الفعل وكذا الساعتر والتشاعتر في الأعراب
 فيها خبر عما قبل الكلمة وما البحر الثاني فقال ابن هشام الذي يطعن في الجواب فقال محل السوء
 جملة النون هو لا يخرج ما قبله من أن يكون خراكاً أن النون في نحو مثل ان منسكون كذا لا لا يخرج
 أن ادخل ذلك كله إنما هو بالقياس إلى ما لا يحذف من أصله فالأصل لم يقل بالآخر وما ينزل مثله
 في الآخر حقيقة أو جازاً وإنما كان الأعراب الآخر لا تصفة العرب هي أن تكون لا بعد تمام الموصوف لفظاً
 أي مفعولاً به أو غيرهما لظن كريد يقوم وإن زيد ان يقوم ومهرت بزيد ولم يرق أو تقدير أي مقدر
 لما نكح الفتي ويخشي وإن الفتي لم يخش ومهرت الفتي ولم يرق الفتي وهما لأن من لا شيء بقيت اليقظة
 هو العرب وقتهم بعضهم في ظاهر مفعول ومفعول وخسر المفعول بما لم ينفذ من أيام مقدّم نحو
 المذهب في النون بما الغرض من قبله عن شئ نحو حلة وأرطى ويغير لا يستعمل في الجملة في الجمع ثم يقولون أن
 الأعراب لفظي هو اختيار ابن خروزمي وشاوي بن الأسياد الجمل وابن الجلب في ذهب إليه ابن مالك قال أنه
 مذهب المحققين في القول بأنه معصوم وغيره من الكلمة أو ما من غير له لأحلاف القوم الدخلة
 عليها لفظاً أو تقدير جمل يدل عليه تنقيح حركات الأعراب فلو كانت الحركات ما لم يجزى بحركاتها
 أعراباً لم يصف ذلك الأعراب لأن شئ لا يضاف إلى نفسه قال ابن مالك وهذا قول شارح في الأفعال
 لأن إضافة أحد الاستينار إلى الآخر مع توافق المعنى وقابلية ما وافقة كلامه بل جامع وأكثر ذلك ما جلد
 أو كما بعضاً أو نوعاً أو ثناءً كلاً واحداً وكلما التعديري في حركات الأعراب صانع فلم يلزم من سقائه
 خلاف ما ذكرنا هذا القول بمذهب كثير من النحويين بل يجعله ابن رابان قول أكثر أهل العربية في تعيين
 إلى اللفظي والتقدير هو المعنى وتالياً كسره في اللفظي بقتيم بعضهم اللفظي بتقديره وعلى وقصر الجمل
 بموضع الاسم المنبئ بمقتضى أنه لو كان فيه كلمة معربة لظهر فيه لأعراب تقيدها فإن لا ذلك ما عتراه في الأفعال
 هو معناه الآخر وهو الذي ينبغي أن يثبت هنا لينطبق على عامل الاسم والفعل ولم ينع خص وهو ما
 يتفق به المعنى المتضمن للأعراب وهذا التماثل ينطبق على عامل الاسم فيكون من نوع المعنوي كما سمى لفاعل لفاعل
 ولا يوفق العامل أن يرفع على واحد فلا يتجتمع فلا ينع زادت في هذا أن المعنوي يرفع الأعراب على

اللفظي

فالأول أن يوجب في الاسم في الفعل الثالث كحضر الاسم والرابع في الفعل فناء كعبدة لا يجعلها عامل

١٥

اعرابا واحدا إلا أنه لما فقد ذلك لم يبق مع صلاحية كل واحد للأعراب جزئيا على الكل على الكل
وقد التزموا بغير ذلك فلو لم تكن تلك الثلاثة فلان اللام هو المجموع المفصل بهذا المفصل
فالتثنية للمجموع عرابا واحدا لا تخرج على الاسم من فاعل الحكم فليس لها حط على صوتها فاعل من
أن العطف مقدم على الرطة لا تحت كذا قال بعض الذين في شرح الكافية وقد لم يقع كاحصا كبريت
أن هو اشترى لأنها عراب العدة ولا يفتح منه كلام ثم المصطفى تترك الاسم والفعل فيه ولا تعامل وقد
يكون فعلا والعمل بالاضالة ويكون معناه أصلا بالنسبة إلى المجرور ثم الجرم لأخصاصه لا يشترط
سببه في المصطفى لا توسع مجالا فان نواضع كذا قال أبو حيان ولو قد أحرز أنه مختص بالاسم لا
الأعراب فإنه أصل لا يتجديها فالأول أن من أنواع الأعراب في الرفع والتثنية ويوجدان ذلك واحد
الاسم والفعل يجوز أن يتقوم من زيد الرفع أو ما هو فاعل الاسم فبالاضالة لأن الرفع علم الفاعلية
والمصطفى علم المفعولية والفاعل والمفعول لا يكونان الاسم وإنما وجودهما في الفعل فطر في الجملة
التي هي على الاسم ودلت لفظة عاملين فاما الاستفاد لثلاث من أنواع وهو المحصر مختص بالاسم لأن
عامله لا يستقل لا فاعل ولا مفعول ولا يمكن جعل غيره عليه لصحة الرفع وهو كغيره مختص بالفعل
تكون كالموضوع في المجرور فانه من المتأخرات فكل واحد من صفى المصطفى ثلاثة وحده كذا
وقبل أنما الحقيقة لأنه لو فعل الاسم لادى وجوده إلى عدمه كان طالوا ذلك لأن الموت لا يمانع
التفريق فكان المجرور والنون يجزى الساكن الأول فتوزع وجوده في عدمه غير الموت يجوز
قال أبو حيان والاضالة ذلك فاعل من بعض أصنافه أن القصر لا يمنع الجرم من الفعل والجزم من
الاسم ويحذف ما لا تكن اللاحقة وإنشاء ذلك من تحليل الوصفية والتنويع عن مبادئ المعاني
ذلك متوقع لأنه يؤدي إلى تسلسل التنويع لأن فاعله في الأفعال أم كان كذلك وانما يشترط
كان يجب قيامه فاعله والذي كان يجب قيامه هنا جوا الفعل المتنازع إذا اجتمع في الرفع واللام
هذا يوم يقع جزم الاسم لا يضر لشمها بالفعل وعلمنا منافع الأول أن الاضالة في المعنى
المفهوم من الفعل لا للفعل وعلمنا منافع الثالث ما يلزم من الإحاطة لو حلت الحركة بعد هذا التوزيع
إذا لم يكن كلامهم حدث شيئين من جهة واحدة ولا اتفالا من جهة واحدة انتهى البناء لغرض
شتر على شتر على فاعله أو بعبارة التثنية واضطلاحا على القول بأنه لفظة كعبدة وهي الأصل المعتبر
التي يكون عليها التثنية والوجود والمراد بها هنا هي من شدة الأعراب لا يجعلها عامل ولا يتجديها

فانواعه ضم وكثر وفتح وتكون

د

لغوامر وليت حكاية او انباء او فعلا او مخلصا من تكونين فنقولنا من نسبة الاعراب والجمعة
اي من تحاله اشارة للاعراب كونه حركة ضم او فتح او كسر وتكون في كونه في آخر الكلمة لا في
والا في حنوه وعلى ان في لزوم آخر الكلمة حاله واحدة لغير طين ولا لصلال وحذلق هذا بل الحمد
على هو ليس بكر لا في حمله على الاول كما جعلنا ليطا فوجد في الاعراب وهو لفظي كما عرفت ولا يحسن
به حمل على ما احتملناه لاحياجه الى زيادة وجه لغيرتها والامر هو قدس اما اذا حملناه على الاول
في حياجه الى ما دونه من ان الكيفية والاسقف كل كيفية لا يحلها عامل في الكلمة سواء
كانت في اول الكلمة وفي حنوه وفي فصيلها لكونها ليست حكاية نحو من يد في حنوه من لمات
سدد فان لم يجمع في ليست حركة عرب حلا فاللغو بين او شاعا لما بعد كفترا في بعضهم الحمد لله
كسر لذل او فعلا كفترا في قرير الله تعالى ان الله او مخلصا من تكونين نحو من في الله بصله كادرا
والا اسقف بدل كل ايضا وما اذا حملناه على لثمة فلا حياجه الى فصيل الكيفية بكونها في الآخر
والا اسقف فباعدا في فصيلها بكونها لغير غلال والا اسقف مثل لزوم في الفصح للاعمال قلب
يامة العامة فان قلت كيف جنى على المصاحف هذا حمل قلت انما قصدت تعريفها لفظا وهو
فلا خبر فيها فيكون ثم من يعرف كما في محله نبيها الاول قال في الجمع على البناء آخر الكلمة
لا يكون فيما من من ثمة مما اقله انتهى قال بعض المحققين في مظهر قد صرحوا بان نحو الجا و اسقف
منها على لغة من لا يندطر في هذه لضمه الى على العبر من ذلك الى هي الاخر وكذا نحو الجا و اسقف
مسلمين باريد و باريد و و حكمة غفرة وتعلل و بين بين و يوم يوم و بيت بيت و قوم قوم و قوم
وامثالها والبناء في هذه كما راق فيما من معرفة الاحرف في انهي لثمة لغير المراد بقوله الاخر انما
محله الاخران يكونا على الحرف لا خبر من الكلمة لان معرف على ما قرى في محله صفة والحركات التكون
من صفات الاجز فلا تحل الصفات بل المراد انه لما كان ياتي عقيب لا خبر بلا فصل بعض من في الله
سماي الحرف في حركات الحرف الى خارج حرف المد ويصدق ذلك سكون الحرف بالحركة اذ بعد
الحرف لكنه حاض قريبا انقضاء لها من يتوهم انها مقبلة لا فصل فاذا انشئت الحركة وهي بعض حروف المد
صارت حرف مد تاما فاعلم انه في لخصائص الاله الدورية لفتح شيوخنا الحروف في وفي كلامه
طويل اخر يراجع ذكره طلب للايجاز والثناء ايضا خشن تحت انواع ونواعه اربعة بالاستقرار
ضم وكثر وفتح وتكون ويقال في وقف وهو لا يصل للتحقة واسمها بالالفصل وهو وحده الحركة فلا

باء

بين

ينسب عليها الابدان كالنقاء التاكيد في نحو امر يكون الكلمة على حرف واحد كفاء فت وكونها
 عرضة للابدان بها الكلام الابدان وكونها لها اصلا في التاكيد كقول وكتبها ما لم يكن كضرب
 قاله في الضمير نبتة كانت الاول لم ينفذ في المضمة الضمير خاتمة الاغراب البناء فقبح في موضعين الاول
 وابن الخليل فرب منها فقبح خاتمة الاغراب بالانواع وفي خاتمة البناء بالالفاب وقبحه بفتح فرب
 كلامه فانه انما يريد بجر كان البناء الوصف او العطف ما يكون جئا على ما في النظر الى الاصل ان
 الاصل ان يكون جنس البناء منحصرا في نوع واحد وهو السكون بالفعل فانهم قالوا الاصل في بناء السكون
 فلما كان من خوا البناء ان لا يظن هذا لا بناء مطر الى الاصل لم يطبق عليها اسم لا نوع غايه الخراب
 الاصل في بناء التام في الاول فضا لانه يتضا من ضم التفسير فلا تسميها ناسيا والتاء كسر لانه يتضا
 من الجواز المحي الاصل الى الاصل اجزا او تاء والتاء متحدا لانه يتولد من ضم الفم قاله في الضمير ان التاء
 سئلوا في حر كان الاغراب هل هي سابقة على حر كان البناء او العكس وهما منصفان من غير ترتيب لانه
 هو لا قوى قاله في التفسير وهو خلاف الامثلة الرابع اختلفوا في الفاب المعربات والمبنيات هل يطبق
 كل منها على الاخر فقال مثلا للمعرب ضموا والسبب في مروج عام لا على تلك مذهب من من قال لا يجوز
 اطلاق واحد منها على الاخر لان المراد الفرق وذلك بعدد من من من قال يجوز تجارو وتجار لا بد
 لمن من ينسب تلك القرينة بفتح من من قال يجوز اطلاق اسم البناء على الاغراب ولا يعكس قاله
 الشيخ بهاء الدين الخراساني بعلقة على المعرب في شرح الكافية للرحماني اطلق الصلة والكسرة
 الفتح في عبارات البقية في معنى لا يفتح الا على حر كان غير عربيته سببية كانت كضمة حيث ولا كضمة
 فان قيل ومع القرينة يطلق على حر كان الاغراب ايضا الكوفون يطبقون على الفاب هل هو
 على الاخر مطلقا انتهى فالاول لان من انواع البناء وهو الصلة والكسرة يحدان في كل واحد من
 الاسم والمعرب لخصتها ببدء التاء على شيء واحد وان لم يفتح الفعل لكونها تعينان لا جبايتها الى
 احد الفضلين او كليهما والفعل فيقول كما عرفت فلم يجعلوا بين فضلين اما وجود الضمة في الاسم هو
 بموجب حيث عرفت غير محقق لا مفارها الى جملة افعال الادبيا وكان البناء على حركة وفي
 بهما افعاله البناء وبين المعرب عليه لا اشتراكا بانها افعالا في الاغراب وكانت حركة حمزة
 بالاعراب ووجه الشبهة انها كانت مستحقة للضامة الى المعرب كما راجعها ما سمعت من من كانت
 طر وبقدر الضامة وذهب الزجاج الى ان حقت موصولة وليست مضافة هي منه الى الذي كند

المكتب الوطني للكتاب

٥٩

سوف سماعها في الوعد فانه مبدوع على التبريد لها في الوعد قد سمل سوف في الوعد التبريد
في الوعد سماعها في وجود لكون في الاسم بحركة شوا كانا سيقها مية بمعنى في عدد او خبرية هي
عدد كثير ونبت في الموضوع لشبه بالحرف وصفا الصغر لاسمها مية هنري الاسم فام والحرف
حرف تكيه اما محققا وصفا نحووب ومن الجبينة واما فمدا وسنكون في الكلام عليها في حقيقة
المرادان لشمته ووجوده في الفعل بحوقم على الامتاع عند ظهور البصيرة كرامة وجوده في الحرف
صل وقد يكون حركات الاء مفردة كقيد القم في بلاء سبوير والفتح في سكون في الاعلى فان كان
زجاء متبقيا الاصل فيه البناء مبتدأ فلا يدل على سببانه لحيته على اصله ثم ان جاء متبقيا على الكو
فلا يدل اجماعا على سببانه عليه لئلا على ذلكا وعلى حركه يدل عنه سؤالا لم يدل على الحركة
وله كاسل الحركة كذا ونجاشه مما الاصل في الاخر به متبقيا على السكون مثل عند سؤالا في عدله
بنى وعلى حركه سئل عنه فله سؤالا لم ينه لم يدل على الحركة ولم كانت الحركة كذا فكرا بذلك
كله بنى من الامثلة فذا فصل علام لرفع وهو ما يحدده علام سؤالا كرا لعلها او متقار
هذا هو النوع الاول من انواع الارب وهي تتبع بالاستقرا لا اريد عنها فان قلت اجمع المصنوع
لعلامته جمع كثره والعلامات كلها اربع وجمع الكثرة اقله ما اتفاق الصاة لعدته قلت قد يتبدل
حده بان من وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة كقوله نعم قلته فريه وانه ادا التبيه على سؤالا
ذكره السعد القار في في التلويح والشهور خلافا لى في جمعي الكثرة والقلة متفقان باعتبار
لتبدي متفرقان باعتبار التمهيد فكل منهما الثلثة ومنه في جمع القلة العشرة ولا نهاية لجمع الكثرة
قال وهذا هو ما لا يستغنى الا وان متبع بخلافه كثر من الثقات فيجمع على هذا التقدير المتضمن
تخوذه فيجمل استثنا لا اتفاق العفها على من لم يبداهم يقبل منه فغيرها ثلثة ولا حاجة
الى دعوى التجاوز استثنا لا اقدم بقول القير من الساطع بمقتضى الاتفاق في الاماير والمجان
والعلامه الاربع احدها القمه وهي الاصل لان الارب بالجو كان اصل الارب بالجر ورف من
لا يقيم مقامها غيرها لا عند مدد وهاول ذلك قدما والثانيه الالف وهي من غائب من القمه
عند فذها لكونها تحت الواو المؤكدة عنها عندنا لاجلها انما من حرف اللين فكان لا
ونقديم لود عليها كاقول حسب الاجر وقيمة وغيره لكنه اذا ارتب على تقديمها تقديم المنه على
لجوع في الواو لانه تنوب فيها هذه الفروع كاسيها فلهذا ذلك من فائدة والثالثة

ملفك

سعد

الوان

الواو والنون في الهمزة في الأسماء المفردة والجمع الكثير

ع .

لأن نبي أيضا فرع نائب عن الهمزة عند فعلها كونهما متوكداً معهما عند اشتباههما كما قلنا في
 بينهما أن الهمزة النون ونبي أيضاً كذلك كونهما متقاربتين في الهمزة في الصحيح وهذا قد علم فيها ولكن في هذه
 العلامة موضع متخضها فاما الهمزة فتكون علامة للرفع أصالة في أربعة مواضع أحدها الأسماء المفردة
 والمؤنسية بالبرية شتى ولا يجوزها ولا من الأسماء الستة منصرفاً كان نحو جازيد أو غير منصرف نحو قال
 ابنهم لو شئت مخوجات ههنا ومذكر كما مر ظاهر وفيه الصيغة أو مفردة كقام عمرو وقال موسى فيمنه
 قال بعضهم استشكل هذا الأطلاق بأن من المفرد ما لا يرفع بالهمزة كالحق المثنى والمجوع يمكن
 الجواب بأن هذه القاعدة إنما هي في الالف واللام في المفرد للجنس لأن المراد بالمتنق ما
 لا يمتثل للمثنى حقيقة وحكما وكذا المجموع نأينها الجمع الكثير وهو ما نعتبه فيه بزيادة ما يزيد
 ليت عوضاً كمنوسون أو نقص كمنه برنم أو تغيير شكل من غير زيادة ولا نقصاً كما سئل أشد
 أو مع زيادة مكرجل ورجال أو مع نقص كمنسول ورسول أو مع ما كغلام وغلان فيتحقق كما مر أو يفتقد
 كفلان مما للجمع والواحد فيمكن أن فيه الصورة نحو في الفلك المشحون وترى الفلك فيه مؤن
 فالهمزة فيه إذا كان مفرداً صمد وتقل وإذا كان جماعاً في أشد وأما جيب أن كان يطلق على الواحد
 الجمع بل يفتقد الواحد نحو زيد جيب الزيدان جيب الزيدون جيب فلهم لم يفتقد من هذا الباب أن
 أمكن التقييد فيجعل جيب المفرد كمنق ولصنع ككتب وذلك لأنه لم يجمع له تنكير يقوم دليلاً
 على أنه مفرد فغير اللفظ عند اختلاف مدلوله لأنه لم يستعمل بألف واحدة في الحالة التي لا يخلو
 ملك فانه جمع تنكير حيث قيل فلان مدك فلان علم أنهم مفرداً فغير اللفظ عند اختلاف ذلك
 فملك الجمع سئل المتن فيغير فكان الفرق ظاهر وأما من شئ جيباً فقل جميعاً فصار
 ابن مالك في باب مثله الجمع من التنكير اللاحق كونه يعني باب فلان اسم جمع من غير تنكير
 التغير انتهى فنهان الأول ما ذكرناه من التغير هو تقييد من مالك وعرض عليه ما به لا يخرج منه
 لأن فتون من باب زيادة وتبدل شكل ونظم من باب نقص وتبدل شكل لأن الحركات التي في الجمع
 غير الحركات التي في المفرد قاله المراد من حجاب عنه بانه يطرأ في ظاهر اللفظ وأنه لا يرى تغيير
 التغير كما يؤخذ من كلامه فانه في الصحيح في الجواب تلك نظر الشائرين على إطلاق أن تسمى
 التنكير ما لا يرفع بالهمزة كالحق جمع المذكور الشائرين نحو منين وأصين في مجاب بانه هذه الفلك
 وإنما لها غالبة كما تقدم وبأن المراد بجمع التنكير جنة فائدان لا في بقا في جمع التنكير كما سئل

والمضارع والألف المتثنية هو ما دل على اشتراك في غير المعطوفين

٢٤

مراء وملائمة وقد فعلت هذه أفعال وأسماء وتحتاج إلى نقل من العرب لأن علم الموقت مطلق
 لا يحو نظام على تقدير من بني واسترطاب في التبع العقل الثالث تصفة مذكرة لا يعقل بحال صفة
 الموقت والمقابل الرابع مصفوفة بخلاف مصفوفة الموقت الخامس اسم الجنس المؤنث بالألف كالأفلا
 ضلان أو اضل غير موقول في الاستبصار وتجمع حروف الجر إذا كان فيه العاخر وقصر وقدة بالألف
 ففعل لا يجر غير المقصبات بقلب الألف المقصورة ياء وعلى المذمات ما لا فرار بالهمزة وذات الفعل
 المضارع الذي لم ينقل به ما يوجب بناءه كاتمة أو يجر كاذن فصل به صهيبة في غير جمع وغير
 المؤنث مخاطبة فيكون علامة في نفسها مستقرة ولا فرق بين أن يكون الفعل المضارع المذكور صحيحا
 أو معتلأه إذا كان متعللا كانت الضمة في قوله فمحو يدعوه ويحتمل كاسية أو كما الألف فيكون علامة
 نيابة عن الضمة في موضعه أحد وهو المثنى هذه المصنف تبعاً لابن هشام لا أوضح بقوله وهو
 دل على اشتراك في غير المعطوفين قال سادس وقوله ما وضع جمل من قوله لا تبص وصل في المخرج
 وضع لا فله رجل لا كثر ضنوا وقوله اعني عن المعطوفين فصل أن يخرج نحو كل وكلنا واشترى وشتر
 وشع وروى وركاه لشو برانه الشيشير دحل به نحو القرن فلتقس المقتضين في غير بعضهم على
 هذا القدر بانه متعلق على الضمير اما على اثنين أو اثنين أو ذهبي من غير أن يكون ورجل ورجل
 ورجل ورجل وصفت على الأخير تحت ما قصد على كل من الاثنين والاشترى في ان منصفه بالاشترى
 مطلقا دون تعرض لكونه رجلا أو امرأة فندبر وقد بعضهم في التحذير من مله آخر من غير
 العبر من الفاظ التقلب طين مشتق بل المحو وشكونا المضارع في ذلك عدم عدد في المحقق أن على
 ادخاله في حمل المثنى والمثله موضع خلاف فمن جهة من باب المنة وأدخاله في ملحقاته من باب المنة
 حيث قال وما العرب غرا المثنى كالعالمات وغير ضال في البحر لا يقطع مثله عليه ملحوظ به وقال ابن
 هشام والذي لا أن المحو بين يمين هذا النوع من عدم ذكره له فيما حمل على المثنى وأوضح ناه
 بعض الباقية برأيه فقال أخرج هذا النوع من باب المنة لا يعرف لغيره من ذلك ولا لغيره أحد يذكر
 حمل على المثنى سو ملعلم فيقول اسم المثنى له وذلك أنما جازع بعد أن قد ذهبت التمس في محو
 ما قلت هذا إنما يصح عند من يشترط اتفاق المعنى في التثنية كإبراهيم في ذلك شعاً لا يزال يابري وأما عند
 من شرطه فالجمع وقد ذهب إلى أن شرطه أكثر المتأخرين قالوا لا يصح للمثنى أن يذهب نحو الجبر في
 قوله جازاً لغيره غير لغيره هو ما يحسنه في ثنائي لا يحسنه في ثنائي قال العلامة الفخام في شرح النحوي

المتن

مضارع

المتن

على هذا القول يكون مجازاً وجميع باب التعليل من المجاز لأن المقتضى له يستعمل فيما وضع له و
قال في شرح المصباح واما بيان التعليل بالعلاقة فيه وانه من نوع من مغلوم ارجح ان يكون
المتنوع قال لذما يصح في المنهول قول يمكن ان يحتمل ما نحن فيه من قبل المشاكلة فصرح في مدلول
البحر مثلاً باللفظ وتقرئ مدلول النفس باللفظ القم لو فوغة صحبته تخفيفاً وظاهر كلامهم
المشاكلة ان جهة التجوز في وقوع مدلول هذا اللفظ في صحبته الاخر يتجوزها وتقدر في موضع من قبل
ما العلاقة فيه المحذورة انتهى ويكون ما ذكره هو ظاهر كلامهم في جهة التجوز ليس على العلاقة قال
الحق الشريفي في شرح المصباح المشاكلة هي ان يذكر لشيء باللفظ غير لو فوغة صحبته فان كان في
ذلك الشيء الغير علاقة مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال ان تكون المشاكلة مؤيدة
لمزيد البحر كما في الشبهة وجزئها وان لم تكن فلا بد ان يحتمل الوقوع في الصحبة علاقة بمعنى المجاز
في الجملة والا فلا وجه للتعليل منه انتهى في فصول البديع والتحقيق ان مد الصحبة علاقة بمعنى
نها دليل المجاز في الخيال فهي العلاقة في الحقيقة والا فالمصاحفة الذكر بعد الاستعمال والعلامة
يصح الاستعمال فتكون قبله انتهى في مقامات الاول قال بقول المحققين في المشاكلة وهو التعليل
مطلقاً من باب المجاز كما صحح به ولا يخفى ان من جملة من الحقيقة والمجاز لا يقال الكل من مجاز
فاللفظ لم يوضع له الا بقول فلان ان لا يوجد الجمع أصلاً لجزان هذه العلاقة في كل جملة التجوز
ما اشار اليه المحقق الشريفي في حاشية الكتاب وهو ان الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد منهما مراداً
باللفظ وهما هنا ان يمد معنى واحد مركب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما
بل في المجموع مجازاً ولا يلزم جزان ذلك في جميع المغلة الحقيقية والمجازية ليجوز ان لا يكون هناك
وشرائط يجعلها متحدة واحداً عرفاً بقصد التباينة ولاحده في استعماله لا لفاظاً انتهى الثاني في
نوع من نحو لغير والغير متعلق بمحظ ولا يفسر عليه ان يقبل لانه كما لا يوجب ذلك الاخر
كالغير وانما الاقظم نحو مع لغير قال في التمع واما كان هذا في قبل التعليل لان المراد بالبحر
المع والعدب والتحقاق بالمع كد في رد جوى احضار به منبهة على لفظه والاقطاص على لفظه
اهل اللغة ان البحر هو الماء الكثير ملحاً كان او عذراً فلي هذا لا يكون من باب التعليل الثالث في شرط
في كل ما يشترط عند اكبرين تبعته موافاة المراد والاعراب وعدم التركيب والتكثير في العلم بكثرته
وتقاف اللفظ والحق انتهى وقد علمنا انها وان لا يستعمل في لغة غير العربية فلا يشترط شيئاً

ببيان وهذه المشرق في الجمع ايضا كالمصحح به في الجمع في غير الرابع كالمصحح في كل واحد
 خبره من قولهم لا من له الحق في هذه المشرق في غير الرابع كالمصحح به في الجمع في غير الرابع كالمصحح في كل واحد
 وحضانة ومقوزان كان ما قبل المشرق في غير الرابع كالمصحح به في الجمع في غير الرابع كالمصحح في كل واحد
 وقد بدلت في هذه المشرق في غير الرابع كالمصحح به في الجمع في غير الرابع كالمصحح في كل واحد
 شذوذا ان او لم يمتد باصل فظها واو او لم يمتد باصل فظها واو او لم يمتد باصل فظها واو او لم يمتد باصل فظها
 لم يمتد باصل فظها واو او لم يمتد باصل فظها واو او لم يمتد باصل فظها واو او لم يمتد باصل فظها
 خبره من قولهم لا من له الحق في هذه المشرق في غير الرابع كالمصحح به في الجمع في غير الرابع كالمصحح في كل واحد
 او جبره في هذه المشرق في غير الرابع كالمصحح به في الجمع في غير الرابع كالمصحح في كل واحد
 كالمصحح في هذه المشرق في غير الرابع كالمصحح به في الجمع في غير الرابع كالمصحح في كل واحد
 على معناه وان لم يمتد باصل فظها واو او لم يمتد باصل فظها واو او لم يمتد باصل فظها واو او لم يمتد باصل فظها
 فيمكن ان من الاضافة الى ظاهره وهو ان يكون ملحقة بالشيء فيكون ما مضى من الالف فيكون ما مضى من الالف
 الغلبة في التحويل الى مصدر وهو ان يكون ملحقة بالشيء فيكون ما مضى من الالف فيكون ما مضى من الالف
 الالف فيها حادثة في الترفع ما لم يكون كذلك واما اذا اجتمع في الظاهر فالف في الالف فيكون ما مضى من الالف
 مقدرة عليه لانها لا تقبل الحركات وذلك لانها ما مضى من الالف فيكون ما مضى من الالف فيكون ما مضى من الالف
 فلفظها يقتضي الاعراب بالحركات في مضى من الالف فيكون ما مضى من الالف فيكون ما مضى من الالف
 فاذا اجتمع في الظاهر الذي هو الاصل في مضى من الالف فيكون ما مضى من الالف فيكون ما مضى من الالف
 هي الاصل نحو جئت بكلا اخويك ريت بكلا اخويك ريت بكلا اخويك ريت بكلا اخويك ريت بكلا اخويك ريت بكلا اخويك
 هو الفرفع في مضى من الالف فيكون ما مضى من الالف فيكون ما مضى من الالف فيكون ما مضى من الالف
 كليا وجررت بكليتها قوله هذه التفرقة اطلاقا فان اخرجت بالجررت مطلقا فيكون ما مضى من الالف
 والثاني الاعراب بالحركات مطلقا فيكون ما مضى من الالف فيكون ما مضى من الالف فيكون ما مضى من الالف
 حادثة في مضى من الالف فيكون ما مضى من الالف فيكون ما مضى من الالف فيكون ما مضى من الالف
 للتبعية بالحق فيكون ما مضى من الالف فيكون ما مضى من الالف فيكون ما مضى من الالف فيكون ما مضى من الالف
 وكلنا مقرران لفظا متفقين في معنى جاز في العمل على اللفظية وعلى المعنى فيكون ما مضى من الالف فيكون ما مضى من الالف
 كليا وجررت بكليتها قوله هذه التفرقة اطلاقا فان اخرجت بالجررت مطلقا فيكون ما مضى من الالف فيكون ما مضى من الالف

على التحويل

واثنان وقرعاه والواحد والجمع المذكور الثاني

٢٠

حالاتها في الابرار وقوم لا يجهلون كلامها فام لا يتم جعلها ما في حقيقته وانك الملتزم بالامر
اثنان للمذكرين وقرعاه وبما اثنان في لغة البحار وثنان في لغة تميم وكلاهما للمؤنسين
لم يثبتها بما في الملحقة التي اقبلت لانها ملحقة بالمتى متلفا وشوا الصنف مضمرا لا لان
وضعها وضع المتنى وان لم تكن مشتقات حقيقة اذ لم يثبت انها مرد لا يقال ان ولا اثنان
لانك تبسها في الاول بدل هذا الاصلاف يوهن جوار اصفه التسه الى كل ضمير ليس كذلك
فانها الانصاف الى صميم متنى ولا يقال جاء الرخا في الزمان اثنانها او ثنائيا ما في على خلافه
تلا تهم لان ضمير التثنية يصر في الاكس باضافة لانس الى مضافة المتنى في بعضه فداحت عن
ذلك في صرح لا نثار واذ نثار ذكر الجرح في درة القوام في هذا البحث وتكلفت عليه لم يجمع
اليه لثاني الحق بالمتنى في سمي به كريدان على يد مع بالالف كقوله يصب بحر بالثاني مثله ايضا
كما سئل في يجوز به ان يحرق بحر سلمان في قرب غراب لا يصر للعلية وزياده لالف دون
واذا دخل عليه لالف واللام حركت التالث نور المتنى لا يجوز الا كسرهما مطلقا هكذا في
واخاذا كان في لفره مضمرا مع كياء لاف لجان بعضهم وضعها مع لاف لغة وقام مع الياء
فلا يجوز حكاها الشاف في قيل من امرت بحر جعلها مقبلا لا حركت في هذا ففتح مع لثاني انك
بحر وتقدمها للانصاف ككسر وشبهه لافان في اثنى عشر واثنى عشر والتقدير لافان بحور اب يكد
ورجل ياب والقصبة الصلة مطاوعا لستوية والقرع حلالا للمبتدأ في قصده لك على قولك
والثاني في لافان واما الواو فيكون علامة للمفعول بانه عن الصفة في موضع اخر مما اجمع
المذكر الثاني وهو ما دل على اكثر من انيس نراذ فله مع سلامة بناء مصر دعوت في سمي لاف
بالجمع كذا على هذا المتنى شهده في كونه اقرب بحر في سمي نراذ الواحد وختم نون تحذف ايضا
وقد يقال له الجمع الواو والنون في حية له باشر خالية الجمع على ما بين لكونها باقية على وجهي تاني
بالو وواقه بالياء قال البخاري في شرح الفصل وقد عد بعضهم لهذا الواو ثمانية مضافا اليه
حالة الجمع والتلافة ولقول والعلية والقالة والرقع وحركت لا غير ذلك لانه في غير الكس
فلا يصر في بشرطه كل ما يجمع هذا الجمع تلافية شرود لحدوها الخلو من اء النانث فلا يجمع محظية
وعلافة النانث ان يكون للمذكر فلا يجمع نحو زيب ولا خايس لثالث ان يكون العاقل فلا يجمع نحو لوق
على الكس سابق صفة لفرقة بشرط ان يكون اما على اخر في كس تركب الثاني او لا يجمع على الجمع

الجمع المذكور
الثاني

مخو

نحو بر فسخه ومعكوب واما صفة يقبل لثامان ذلك على التفصيل بحوثهم ومذهبهم لا افضل هذا
 بجمع هذا الجمع نحو خرج وصبور وسكران ولحقوا له ابن همام في الاوضح فثبت ان الاول يقبل قبل
 ثامان الثاني يكون ما غير عوصر فلو كانت عوصر غراء الكلمة نحو عقد او لاها نحو ثمة وحمل ما هي فيه
 حمله جار مجع بالوزن كعدون وثبون فاله يكثر قبل العلية كصفة فليدرك كصفة او
 يعقل لا منه كدنه فليدرك جمعة بالالف وثلث كدليات هذا مذهب سبويه وخالف الميرد وقال لا يجوز
 فحالة الاعداء ولا يجوز عدون الثالثة قال بن مالك المراد بالذكر المتعنى لا اللفظ وان ذكر لثامان
 ليس شرطاً في هذا الباب الشرط خلوه من ثامان الثالث فلو سميت رجلاً بزيد بن سكران يقال
 وجمعة بزيد بن كمالو سمي بزيد بن سكران فجمع بالصفة كذا ان الثالثة المنصبة قائم مقام الوصف فليدرك
 الوصف قبل غلام جمع بالوزن مع ثامان يعلم ولا يفهم ذلك لان التصغير يصفه لثامان
 قاله المراد وكذا المنسوب نحو بقر وبقر بنون الرابع ما وقع في الاوضح من التقية بلغة العالمين
 المشهور وقال غير واحد الاول تغيير العالم ليتقبل فجمع لما ههنا اذ لا يطلق عليه ثامان فليدرك
 لانهم لعقل المنع من المصاحح الجائزة على صاحبها تعالى الله عما علوا كبير قبل وبيد انه ليس بآسأل
 مقصوداً على التمع صرح بنو النعمان بل في جميع بخافى يجعل الواحد بن لثة متعلقاً قبل المعاصر
 شرطاً لما في العلم ان لا يكون مقبلاً ولا يجوز في نحو عمران بجمع هذا الجمع بل ان لا يلقى ولا
 بجمع مطلقاً والجمع هو على احد فان قلت لاسم العلم اذ جمع التسمية منه ضرورة ان تسمية العلم
 جمعة يقتضي اخلابة عن حقيقة كونه علماً اذ تصير كونه علماً لما يكون معرفة على تقدير كونه
 لموضوعه كونه لموضوع علماً المفرد فهو ذال على الوحدة والتثنية والجمع يدان على التثنية
 والوحدة والعدد متضادان قلت احب ان معنى كلامهم ان الاسم اذا كان علماً بصفة صفة ايراد
 الجمع عليه ذلك بعد ان منكره وليس المراد ان يفرع علماً او يجمع على ذلك الحال فيقول الامر انما شرط
 وجوده شرط لا يقدم على الحكم وعدمه شرط لثبوت ذلك الحكم وقد عظم لثامان في ذلك لغير
 فقال ابا علما الهند لا زال فضلكم مدني الدهر تهدي في منازل سعد الزكوة شخص عرب يستحق
 ابرئاد معدا التثنية لفقده وها هو بكم عاشر فله عليه لثامان في سبل رسله فليدرك
 امر شرطه وجوده لحكم فلم تقض الحاجة بوجه فلما وجد نادك الامر خلاصا من غير ثبوت الحكم الا
 بفقده وهذا المعنى في العداية غايته فله من حوائج غيرون وشرا الشاؤم ان يقضيه ان يريد بجمع الكثرة

ما هو جمع في الأصل وفي الحال وروى عليه جمع جعلت منه لتعقيب الاعراب نحو قنبرين فانه يعبر بالحركة
والبناء ملتزمه كالالف في المتن كذلك وان بدا الجمع في الحال خرج الجمع العلم العرب بالاولويات
انهما في اجابات بعض المحققين فاجابوا بالخير ولا يضر خروج جمع العلم لانه اذا تابع حكم الاسم في جميع
هذا الجمع كما اذا تفرق من نحو الفاعلة من غير تغيير ولا يستثنى الا المنفوخ من المصنف فان اخرها يحد
اللفظ التاكيد ثم يفتقر فاجابوا بغيره في الترفع ويكفره من نسبة المحرف نحو جاء الفاضل
ورأيت الفاضل من مرتب بالفاضل فيقع ما قبل اخر المصنف لانه لا يحد من نحو وان هذا في
المصنفين والمحكمة وقد مر ما هو في عدة انواع اسماء جوع وهي التي بمعنى صاحب جمع لا واحد
له من لفظ بل من معناه وروى وكفوله ولا يابل اولوا الفصل منكم وتكتب بواو بعد الالف حمل على الواو
وتكتب بواو اولوا فاما ان لا تشبه باله وعشر كونه وانه وهو نادر العقول في بعض طوائف الفاضل كما
اسما جوع وليس عشرين جمعا العشرة ولا ثلثون جمعا الثلاثة والاضحى طلاق عشرين على ثلثين وثلثين
على تسعة فوجب طلاق الجمع على ثلثة معادير الوعد وحل هذا القياس الجواز وايضا هذه الكلمات
تدل على ان ما من مقيسة ولا تعيين في معنى الجوع كذا يدل قال بعض المحققين في كلا التعليلين نظرنا
الاول فان بدا الاطلاق على سبيل الحقيقة فالحق على ثلثين مبنية بجواز كون عشرين مطلقا
من معنى الجمع الى هذا الصدد المعين في طلاق القول على المعنى لا على الجواز وانما لا يطلق على
سبيل الحقيقة وحل سبيل الجواز فسلم لكن بطلان الثاني متعرج بجواز ان يكون استعمال عشرين في تبيين
على سبيل الجواز ومن على ذلك اخواتها وانما الثاني فان ايدانه لا يقتضي في الجوع أصلا فهو جواز
ومنع الجمع لشيء معين وان ايدانه لا يقتضي في الجوع من حيث انها جوع فسلم لكن لا يلزم منه عدم كون
عشرين جمعا انتهى في الاول في يقال هذه الاعداد ملتزمة من الاحاد خاتمة من تكرار الاحاد لاس
تكرار مراتب الاعداد وهذه الاعداد كما لو كانت انها الاحاد لها من اعطائها ومن هذا المجموع المذكور طائفة
تفتح لادام اسم جميع العالم وهو ما شكوا الله تعالى في الجوارح في العالمين في العالم والما لم يكن جمعا
للعالم لا حضاضا من يعقل والعالم خام فيه وفي غيره والجمع لا يكون اخفى من غيره ولذلك لا يسيو
ان يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب يقيم الخاصين والباقيين والاعراب خاص بالباقيين وهذا قول
ما لك ومن تبعه وذهب كثير السادة مع العالم فيكون جمع فيجوز فيكون المشروط من حيث ان العالم
اسم جنس ليس بعلم ولا صنفه وبالجملة فهو من ملحقات المفع المذكور الثاني جوع فسمي لم يشترط

الشرق قطعها أهلون وقالون جمع أهل وقالوا لها الياء علمية ولا صفتين لأن وأبدا غير غافل
الثالث جمع تكسرها أرضون بفتح الراء جمع أرض سنون بكسر الهمزة جمع سنن بفتحها وباء و
كل ما كان مقعلا لثلاث حركات لأنه وعوض عنها ما الثاني عشر لم تكسر كثره وعوضت عن عضه حصر
بجلائل نحو قمر لعدم الحذف ونحو عدة وذلك لأن المحذوف الفاء ونحو يدوم لعدم الفتحة
شد يكون واخون ونحوهم وبذلك لأن الموضع غير الهاء وشد يكون ونحو شاء وشد فكثير على
شيء وساعة الرابع ما يستعمل منه أو ما يحق بكسر الهمزة على ما يجوز في هذا النوع وهو
الأصل جمع على كسر العين للام والياء وورثه فعمل من العلون غيبها أن الأول يجوز في هذا النوع
المستعمل في بحر عجلين في لزم الياء في الأعراب بالحركات ظاهرة على التثنية وإن لم يكن
اعجبها فإن كان كعجلين مانع التثنية في غير غراب الألف فيكون هذا أن تجري بحرف في
لزم الواو والأعراب على التثنية غير متونة للعلنية وشد لجه كجدون أو يجري هرون في لزم
الواو والأعراب بالحركات ثلث على التثنية وشد هذا لزم الواو في التثنية طلبا لذكر
المسيرة وبعضهم يجرى في باب يجرى أن لم يكن على تجري عجلين على التثنية وشد
لغيرهم قال وكان لنا أبو حسن على يجرى ويجرى يجرى وقال دغلا على يجرى فان يجرى
شائبا وشيئا مراد وبعضهم يجرى هذه اللفظة لزم الياء والأعراب على التثنية في جمع
المذكر التام وكل ما عمل على التثنية في نون الجمع المذكور وملاحظة مفتوحة وقد تكسر في مرة وقبل
من العرب من كسر هاء على الأصل لفظ الأضافة في صلة كثره في بعض المقامات الصاغة بفتح الهمزة
وقد كسر هاء في الذي خاز يخالع ما وسم أي أن الذين قيل لهم ساكنة كثره من غير فتح
الله بفتح الهاء في شدة وكثره الأعتق فهاهم بضارة في ضرورة كثره لو كسرته بتحرك حيز
استغنى عن الألف في الألف والياء في الاستثناء التثنية في يومها وأخوة وهو هاء التثنية لأنهم
قريب من المجرى في حكاية قد يخلق قريب من رجل من وجهك بها وصريح في الفاموس بألفه
عليها بلا تقبيل وفوه وهو وود ما إلى صاحبه كثره ويقبض في طبعها الضيفات والموثوق
بها بجلائل حسبها والاسماء التثنية علمه لعلية على هذه الأمثلة كلفظ القبالة في عرف
الغرفاء والمخاض وضمتهم من عدها خمسة بقص الحزن منكر جواز انما ما إلى الجواز في لغة قليلة
واقطعها وقدم شهرتها انكرها من انكر وكان على القبالة التثنية على قلته في يومها وأخوة

يقطع

الاسماء
التثنية

معدودة مكبرة مضافه الى غير نساء

ابن مالك ومن لم يثبت عليه فليس يصحبت وحق في الفصل او مرصبت قال غير واحد
 لا يصح فيه التقصير حتى حذف الآخر ويجعل ما قبله حرمه بـ نحو كان سلت طاهره عليه قال
 ابن هشام وهذه اللفظه مع كونها اكثر استغناء لا يـ يصح بها لان ما كان ما فيها في الاول محققا
 سقى على بعضه الاضافه كما في بدل الحذف لانه لا يـ ورد وحمل الاعراب على ما قبل اللام سينصبوا
 ذلك حال الاضافه فاعربت بالحركات قبل وهو ضم يكتبه برعونا الجاسك ثم قبل وقرئ غير ذلك
 وقبل بما ينصب النصب مع به وقل عن الجمع حاقه واحذر ما صافه ذلك مال عن والموسومة قبلها
 او ومثبه على لسكون لاسي لو اوحل المردم ولفظي والظائفة لانها انما تكون في لغة طي
 فلا تقرب كهذه محو قوله محسني من عدم ما كعبيا في ذريقه والياء كان الاخر فبذلك
 في معرفته كانه ككافيه والعهدة كالبزمال لان الاحر في ان هو عن ويصحب الذي ما على لغة اعرجا
 فانها متجوزة عن حرف ومعنى ضمت حتى في حلقها وانما تكون الواو على لغة للرفع بيانه عن الهمزة في
 هذه الاسماء وكذا الالف والياء مع لفتح والكثرة فيها كما سلك خالده كويها مفرقة ولو كانت
 متساوية ومجموعة غرض غرض اللفظ وذلك المجموع مكبرة ولو كانت متضمة او غربت بحركات طائفة
 وذلك في غير ذلك في بعض مضافه الى غير الياء وعدل عن قول كثير في المتكلم لان التقيد بالـ
 كما قال ابن هشام نحو اوليس لي اياها ايضا ليها سواء سواء كان الاضافه لفظا كما ترون في غير ذلك
 حاله في لحي خائهم وفا اذا التقدير خائهم لوفها ولو كانت مضافه الى الياء اعربت على الاصح
 بحركات مفردة كما سلكه وكان نقضا الى الياء فاما لا تستعمل الاضافه لغير الياء بل النقص
 في ضمير صلا فاقوله فاما يـ في الفصل من السرد ووه فساد او نحو زاد بعضهم في قوله
 وهو يكون غير منسوب اليها ما لو باليه كما سكرته بالحركات وهو متضمة عند تقدير الاضافه
 قبل وقد يستعمل عن كره هذه القيود بالخطوب بالاسماء المذكورة كذلك عند ضمير لم يذكر فلهذا
 وهو غير بد بلاء لا سماء نحن ذكرها لان النطق بها كدك يومه ان الشرا صامها الى ميم الياء
 حاشية فلهذا لم يكف لمختص بيانه بالثال وكذا ابن الحاجب مع كفايته في غير ذلك لا كفاية بلفظ
 فوه كذلك عن تقديره بالخلو من الميم صحيح فان لم يخلها اعراب بحركات طائفة مع ضمير في غير
 مسقوفا او بحركات مقدرة مقصور كسب في ذلك ثلث مائة فيبقيها وقصر فقط انما الميم في ذلك
 عنها نكاملة ذكرها بوجهين في الارشاف وغيره واقصر في التسهيل على من يثبتها الاول ذكر

نساء

منها

والنوع المصنوع العسلية صغير يصح لشيء وجميع الحاطبة نحو بعلان وفعلان ويصطلقون
 وتقبلون وتقبلية فصل حلاسم النصب عن الفخذ والاف والبا والكثر

من غريب هذه الاسماء مجر كان مفردة حال صافها البناء قال بعض المحققين لا يصح في هذه
 الفخذ تبس وبمن منيتي بحكمه الا ان يقولوا في حال النصب في لوجت بحكمه لان البناء في اعرابه
 يدل عليه فلا يدل في تعللها علم ان البناء مدغم في في الاحوال التي هي نحو واحد وان غاربه
 على ما كان عليه في حال فردة دون حال اضافته انتهى قد يقال في الفرق ان البناء في التثنية
 حال الاضافة فلا يبقى الاسم المنكر على حرفه من حالها في مثلتي فدير الثاني لا يتحصل النقص
 باله بل يجوز في الالف واللام والهمزة وفي قول رتبة باية فدي عكس في الكرم وفي ثبانية
 فحاطم وحكي اورد بجائى اجله الفخذ داخل وقصره في الالف من قصه من قوله ان باه
 واما اياها فدلها في المجد غايتها ونول بعضهم نكرها حال لا يطر وقوله للمرأة حياء حكاه
 الاحممي في النون فتكون علامة الرفع بيانه عن الصفة في الفعل المصنوع المتصل بضمير
 لمتى هو الالف سواء كان ذو الصير حاضرا غائبا والنون بعد مكسورة غالبا وفي القدر
 بعضها ويزن قانته مضمة او متحمة وهو الواو كذلك ولو شئت حاطبه وهو النون بعد ما
 مضوطة نحو بعلان بالياء المشاء التخميد بالاشين الغاشين بعلان بالياء المشاء الفوقية
 ثلاثين الحاضرين للثلاثين الحاضرين الغاشين بعلان بالياء المشاء التخميد بالاشين المشاء للحاجة
 المذكور لثلاثين بعلان بالياء المشاء الفوقية للحاجة المذكور الحاطبين بعلان بالياء المشاء
 الحاطبة وهي في هذا الالف الامثلة الخمسة لانهما ليستا اما لا باعياها كما ان الاسماء الستة
 اسما باعياها وبما هي امثلة تكفي بها عن كل فعل كان عبرها فان بعلان كناية عن بعلانها
 فيخرجان ونحوها وكذلك البناء وما حبوها فخر في لفظها كما هو لانس بغير الفز لوعبر
 لخصها بذلك ولم يصح الصير لكان ولي يكون الالف الواو اعم من ان يكونا ضمير نحو الزيدان
 بعلان والزيدون يفعلون او علامتين نحو بعلان الزيدان يفعلون الزيدون واما بناء
 الحاطبة فلا تكون الا ضمير فصل فحلاسم النصب علامته النصب هو ما يجله عامله سواء
 كان لغاها او فعلا او حرفا حسن ليدل عليها بالاستقرار اصاله وثبانية حليها الفخذ
 في الاصل لما في هذا لا يقوم غيرها مقامها لا عند تقديرها ومن ثم قدمها والثانية الالف
 التي منع ناسب عن المنحة عند تقديرها الكون ناسية عنها عند اشتغالها في ثبائها والثالثة لينا
 وهي ايضا قرع فاش عند تقديرها الكون لالف فذات كاخنها والرابعة الكثرة وهي ايضا

تقبلية

وحذف النون والفتحة في الاسم المفرد والجمع الكثير لاختراع والافتقار إلى التثنية والياء في المتن والجمع
ولحقها ما والك في جميع الموصفات السالمة وحذف النون في الأفعال الخمسة

٧١

كذلك كونها أصل الياء التي هي علامة النسب بقص الموضع فثبت حملها على غيرها والحكمة حذف
النون وهو انصاف من ناسب عن الفتحة عند تقديرها لأنه لما كان ثبوتها علامة للرفع لم يبق إلا أن
يكون حذفها علامة للنسب فكل من هذا العلامة من مواضع تحققت أتم الفتحه التي هي الأصل
فكون علامة للنسب لكل من هذا العلامة من مواضع تحققت أتم الفتحه التي هي الأصل
منصرفا كما ثبت زيد أو غير منصرف كربت حمل ظاهرا بين الفتحة كما مر وقد ذكر كربت موصوفا
بجمع الكثير المقدم ببيان منصرفا كان كربت وجالا أو غير منصرف كدخلت من أجل ظاهرا في الفتحة
كأمر أو مقدره كقوله نعم والكوي الأيا منكم والي لنا الفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب من
نواصب لأنه ذكرها ولم يفسل مع ذلك بأحرقت من وجب بناء أو ينقل غرابه كما مر صحيحا كان خرو
مخولن بغيرها ومطلعا مخولن مخش فالفتحة في هذا مقدمه كاستياق سانه وأما الأصل فيكون عند
النسب نيابة عن الفتحة في موضع واحد وهو لا تناء السنة المقدم ذكرها مخوريات ما كان التوا
وأما الياء فكون علامة للنسب نيابة عن الفتحة في موضعين من المتن والجمع المذكور السالمة
المقدم ذكرها ولحقها ما وقد مر ذكرها مخوريات الزيدتين والزبد بن يفتح ما قبل الياء أو لا
فكسرها في الثالثة ورابتا لتجلب كلهما والمرتبتين كليهما وعددت عشرين من الذوات ومر على
هذا ما التا الكثير فكون علامة للنسب نيابة عن الفتحة في موضع واحد هو الجمع الموصوفات السالمة
المقدم نيابة مخوريات هذا من حمل عليها ولأن وهو سمع لا واحد له من لفظ بل من معناه وهو
مجمع ضاحك مخولن كن ولا حمل وكلف التوا بعد الفتحه حلاطه مذكورة أو لموا فاستحق به كسرها
رأى ناصب هذا الجمع بالكسر وحلا للنسب على بحر كما في نصبه هو الجمع المذكور السالمة وقضية إطلاق
أن لكسر علامة للنسب غير أن كان محذوف اللام كشيء ولغة وهو ما ذهب إليه البصريون وهو
بعضهم إلى أن المحذوف لأنه إذا لم يرد الياء للام في حال الجمع يكون حسرا بالفتح وإن كان ذلك في التثنية
على أن ذلك لغة والكسر بد غراب خلا فالأخضر والمبرزة أنه لينا أو ما حذف النون فيكون
علامة للنسب نيابة عن الفتحة عند تقديرها في موضع واحد وهو أفعال العنة المقدم ذكرها
مخولن زيدن لن يفعلا ومر على هذا وأما قوله تعالى إلا أن يعفون فالواو فيه لام الكلمة والنون
حذفه التثنية عائد إلى المطلقات ووزن شغل فلهم لم يحذف عند دخول التا بحذفه أو قولك
الرجال يعفون فالواو فيه ضمير الجماعة المذكورين النون علامة للرفع فحذف عند دخول التا

والياء في الالف التثنية

٤٠٠

الهمذات ومرت الهمذات ومرت بالهمذات وكذا ما حمل عليه وإنما الياء مكنون علامة
 نيابة عن الكسرة في موضع أحدها الالف التثنية المقدم ذكره فلما حصرها مع الواو
 وتنصب بالالف وتحتها البناء نيابة عن الحركات فهذا هو المنه ور من اقوال عشرة ذكرها ابو
 حيان في الاثر ثلثون وشرح على التمهيد وهو مذهب قسرة الرياد في الزجاء من الخبر
 وهشام من الكوسيين وروبان لا عراب رايد على الكلمة مؤذني في تقابل ودي مال على
 حرف واحد ولا نظير لذلك واجب لرحم وانه لا يختلف في جعل الاعراب من سجع الكلمة لغرض
 التحسين في قصص على ما يصلح للاغراض من سجعها كما افترض لثني المجموع على ما يصح للاعراب من
 نسخها التي علاقة التثنية والجمع دس من سجع لثني المجموع انتهى فالواو اما عبرت هذا التثنية
 بالحروف لانهم لما عربوا لثني المجموع بالحرف زادوا في جعلوا العراب بعض الاحاد يهك ذلك
 لثاني يكون بينهما وبين الاحاد منافرة فانه وان الحرف وان كانت فرز الحركات لاها فتو
 منها لان كل حرف كحرفين فكل هو السبيل لثني المجموع لفرع عن المفرد بالاعراب بالاقوى
 فاختاروا هذه الاسماء وجعلوها مغربة بالحرف ليكون في المفرد الاعراب بالاصل وهو
 الحركة وبالاقوى وهو الحرف وإنما اختاروا اسما تشبه بالاعراب كل لثني المجموع تشبه
 فجعلوا في مقابلة كل عراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء التثنية منها لما كان فانها
 متباعدة عن المقدم كالاخ للاخ والاب لابن مع وجوه حرف ضالغ للاعراب او حرفا لاجل
 سماعا بخلاف ما بين الاسماء المحذوفة الانحياز كيدوم فانه لم يسمع فيها من العرب عادة الحذف
 حصوا ما ذكر في اضافة الناقص اليه بظهور المقدم وقال بوحيان والبيضا في امر
 بحركات مقفلة في الحرف ونما اتبع فيها ما قبل الآخر فاذا قلت قام ابوك فاصلة ابوك
 بوزن فترتلت تم اتبع حركته لباء حركته الواو فصلا ابوك فاستقلت التثنية على الواو وحل
 واذا قلت ريت بك فاصلة ابوك بوزن فترتلت الواو وانضم ما قبلها فقلت الفها
 وبطل ذهبت حركه الباء لتتبع حركه الواو فترتلت الواو الفها لتتبعها وانضم ما قبلها فاذا
 قلت مررت بابك فاصلة مررت بابوك على وزن فترتلت تم تبعت حركه الفها حركه الواو
 فصلا بابوك فاستقلت الكسرة على الواو فحذفت وسكت وقبلها واو فاصلا بيا فقلت
 فغيرت قال وهذا التثنية وجد في غيرهم في امر وابنه على الجوالمين فيها فافقه هذا انه وامر ببيت

السنة وأما ما عرفت بأشروا منه وهذا مذهب بقية من ذهب الكوفيين إلى أن امرءا لم يسمع بها
من كان في الحركه في الزمان والنون ليست ابتداء الحركه لهذه والميم واللام الاخرى هم
فتح الزاء والنون في الاحوال الثلاثة ولم يسمع بها من قبل ولا بجمعه بالواو والنون ولا بتكثير
قال وهذا المذهب من اتباع ما قبل الاخر لاخر ومذهب سيبويه والفاو وسوا الجمعه ومن
البصريين واصحابنا انتهى قال الدماميني ولا يخفى ما في هذه التقدير من التكلف للامثيان
بوجوب زيادة الشقل من غير فتح اليه تنبيه لا يرد على ما نقله من وجوب زيادة الشقل امير
على الخطا البليغ لم يسمع على سبط البخل لان خطه فذلك الكوفه والياضيه فترى من لواو
في الشكل فتشبه على من قرأ خطه الياء بالواو فظنهما واو او فاسم نام وهذا الخط المعروف
الان مما هو حادث قال ابن خلكان اول من نقل هذا الطريقه من الخط الكوفه وبرزها في هذه
الصورة على ابن عقلة الوزير انتهى قبل بل يروى وهو محمول على الحكاية وعليه حديث قابل
عجز من محمد رسول الله الشيعه لما عرجوا اليه امية قال ابن اورد في شرح الفتحه القوية في عند
ان الواو في ابوهنا انما هي تنبيه على اصل في الخط ولا ينطق بها في اللفظ كما في الواو في الصلوة و
الركوة فاعرفه فهو حسن انتهى في شرح الكافية لا يرنى ذلك يمكن ان يكون من الحكاية ما كتب في
في خط القضاة فلا يرنى بوفلان بالواو كانه قال فلا يرنى في القول فيمنه ابوفلان والاختار عند
المحققين ان يقر بالياء وان كان مكتوبا بالواو كما تقرأ الصلوة والركوة بالالف وان كانا
مكتوبين بالواو تنبيه على ان المنطوق منقطع عن الواو انتهى قال الشيخ خالد الارمني في النسخ
وهكذا ان تقرأ بالواو لو جمع من حديثنا ان الفرض انه يحكى وقرأت بالياء فتعوت ذلك بخلاف
الصلوة والركوة فانه اخبر بحكى في الثاني انه يحكى ان يكون ضعاير لو فيكون من استعمال الالف
على اول الحواله وذلك لا يغير انتهى في الثاني والثالث المشتق والجمع المذكور في المصنفات
فلخصر ان المشتق يرفع بالالف والجمع بالواو وكل ما يجران وينصان بالياء انما يرفع عن الحركات
الثلاث وكذا المصنفات وانما العرايا بذلك الحركه بالحروف لانها فرع الواحد في الحركات
تصلح للعراب وهو علامة التنشيد والجمع فناسب يجعل في ذلك الحروف غايتها ليكون لها
فرع العرابية انما هي ان الالف لان العراب بالحروف فرع العراب بالحركات وتخلص المشتق
في الرفع بالالف والجمع في الواو لان المشتق اكثر في الالف في الكلام من الجمع والالف في حقه

الواو وقبلة بالتبني اليه فجعلوا الحفيف في الكثير والتبيل في القليل ليكثر في كلامهم ما يجوز
ويقل ما يشغلون قاله ابن ابي ذر في شرح الفضول وغيره نظرد لعاقل ان يقول لم يجزوا
الالف علامة للتبني الجزة في المتن ولو ترك المنة الجمع مع بقاء هذه التبيل فبحاج التبيل
حينئذ هذا يصلح تبيل المحل الف علامة للتبني والواو علامة للجمع والصواب ان يقال
عرب المتن والجموع هذا الاعراب للمعنيين بالالف في المتن الواو في الجموع وصواب ايجابها
جرا ونصبها لان الف كان قد جلب قسما الاعراب في المتن علامة للتبني والواو للجمع علامة
للجمع في ما يصلح ان الاعراب كما مر سبق الاعراب لرفع لانه علامة لهذه فحصلوا الف المتن واد
الجموع علامة للرفع فيها فاقم سبق الاء للجر والتبني بها وجرها في بها اذ علامة لأصلية
الكثرة وهي بعض الاء وحمل عليه نصب لكونها علامة في الفضلات وقرب ما بين المتن الجز
ما بين فتحو ما قبل ليام في المتن المحقة الفتح وكثرة المتن وكثرة في الجمع قبل كثر وقلة
لجموع وكثرت النون المرادة لرفع نونهم اضافة وافرد في المتن لانها كانت في الاصل الاول
في جزيها لكان ان يكون بالكثرة وفصل نون المرادة ايضا لرفع نونهم اضافة وافرد في الجمع
لمعرف في نحو المصنف في طرف البنية الباء واما الفتح فيكون علامة للتبني تدعي الكثرة
عند تقديرها في موضع واحد وهو غير المنصرف ويقال ما لا يصرف وهو ما جده علما في نونها
من ملل في اضافة تقوم مقام العليين في بابها انشاء الله تعالى في اخر الحقيقة في باب
سواء كان مضرا ارجع تكبير لقوله نعم وحقنا في ابراهيم واسماعيل ويعقوب له ما يشا
من محاربي مما قيل اذا دخلت عليه الى اصبغ جربا لكثرة كاسية نحو واسمها ككون في
المساجد وحلقا الانسان في احسن نفوسهم تدبكت في اول قبل يرون عليه نحو عرفات من قوله نعم
فان افضلهم من عرفات لكونه غير مصر وجره بالكثرة وقد يجاب ما لا لا سلم عرفات غير
منصرف بل هو منصرف كما خرج من النحش وعبره او لا يوصف بالانصراف وعدم كاديب
النية بعضهم قاله الدمايشي في شرح الغميل قال بعض المحققين لا وجه في نجاب بان العرب
كما هو ظاهر بان غير المنصرف من حيث انه غير منصرف وجر مثل عرفات بالكثرة على القول بان
غير منصرف كما ذهب اليه الجمهور واخاره بن نجاب وابن مالك وغيره بالنسب من هذه الحقيقة
بل هو من حيث انه كان الاصل محرا بالكثرة ففقد استصحيا ذلك الحكم انتهى اذ قال بعضهم

وعلامات الجزم التكون والحذف والتكون في المضارع صحتها بخلافه

٢٤

لدى لا يندفع مثل جوار من نحو مرت فان الفتحة ليست علامة للجزم بل عن الكسرة لا لفظا ولا تقدير او لا كان مفتوحا لفظا لكنه انتهى واجب فان الفتحة مقلدة وان كانت نسبتها خفيفة لكنها ما كانت هنا نابتة عن الكسرة الى نحو هذه الحكمة ان تعربت بها والكسرة على الياء ثقيلة بلا شك اعطيت نابتها وهو الفتح بحكمها في الاستشغال فظهرت على ان المفهوم من كلام المقص فيما سبقت ان المظهر هنا في حالة الجزم لا الفتحة كما سبقت وعلمنا ان الجزم هو حذف الحركة المفهوم من كلام المقص فيما سبقت ان المظهر هنا في حالة الجزم الجازم ضالة وبسبب احدهما التكون وهو حذف الحركة وهو الاصل الدائمة الثانية الحذف وهو نفاط حروف العلة والنون الجازم وهو من نابت عن السكون اذ لا مثل الاعراب ان يكون بالحركات السكون ومتى كان بالحروف او بالحذف كان على خلاف ذلك فاما التكون فيكون علامة للجزم ضالة لفظا وتقدير في موضع واحد وهو الفعل المضارع حال كونه صحيحا فهو في اصطلاح النحويين من ليس له حرف علة اي واو الف وياو والذ لك انه يجمع الى ذكر الاجر بل لا يصح ذكره نعم نتيجة ذلك على اصطلاح الصغرى فان الصحيح عندهم ما ليس له حروف علة سواء كان في الماضي او في المستقبل وهذه الاحرف حروف علة لان عن شأنها ان يقلب بعضها الى بعض حقيقة بل العلة تنعير الشيء حاله وقيل به ذلك لشرح الضل فان حكمة سبقت ويغني عن هذا ان تصابك بغير متصل به شيء مما مر محو لم يلد ولم يولد ولم يكن الذين واما الحذف فيكون علامة للجزم بنبذة عن السكون فوضيحه ان احد ما يسمى في الفعل المضارع حال كونه مفعلا وهو في اصطلاح النحويين ما لا له حرف علة ولذا لم يجمع الى ذكر الاجز كما نرى في اصطلاح الصغرى فانه ما حذا صوله حروف علة واما جزم الجزم الاخر بنبذة عن التكون لان الحرف العلة لضعفها لا يكونها صفات كالحرركات في الحقة فتلطط عليها العامل تسلط على الحركات وذلك نحو لم يفر لم يحسن لم يرم بجملته الحرفين والحركات اذ لا عليه من واما قوله تعالى لا تشعروا كما ولا تحسبوا ما تنفق من المال هو لام الفعل وهذه الالف الفاعل اخرى فهي الفاعل كما في الظنون والسداد فالسيرة وقال ابن هشام ان لاء الثانية نابتة فالو والسينان اي وان لا تحسبوا واما قوله هجوت فان ثم جئت مفعلا من هجوت فان لم يهجو ولم يدع وقوله انما ياتيكم الانباء فتنه ببالاقت لبون بني ياد وقوله اذ الهجو غضبت فطلق ولا ترضيها ولا تملق فصرح

فقد اجعلها الجزء في الجميع على حرف العلة لانه اخر الكلمة وهو محل الاعراب انما هو مقدار
 قاله ابن مالك وجعل هذه الاحرف شاع والحرث في الاصلية محذوفه للجازم ثبت بها
 الاول فاذا ذكره من متعلقه الجزء في الاصل المذكور لا حذف حرف العلة انما يتبع على قول
 ابن السراج ومناصبه من ان هذه الاعمال لا تقلد فيه الاعراب بالعلم في حالة الرفع و
 النقص في حالة النصب وعلى ذلك بان الاعراب انما لا تراه في الاسم لانه في اصل فثبت
 المحاذفة عليه وانما الفعل في وفيه فرع فلا حاجة في تقديره فيه وجعل الجازم كاللذان
 المسهل ان يجد فضلة اذا لاهوا والاخذ من قوى ليدن وذهب سبويه الى تقدير الاخر
 فيها فعليه لما دخل الجازم حذف الحركة المقددة واكتفى بما تم لما صارت صورة الجزء
 والمرفوع واحدة فرفوا بينهما بجذبت حرف العلة بحرف العلة محذوف عند الجازم لانه
 وعلى قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة نفسه فظهر ان من يقول بعدها بالتقدير يقول
 ان الجزء يحذف حرف العلة من يقول بالتقدير يقول ان الجزء ليس يحذف الاخر بل يحذف
 الحركة وحذف الاخر للفرق نية عليه ابن هشام وغيره يقول ان المحذف حركات
 الجزء على الجزء لا يناسب جازم لانه فيما سلك عن قريب فناء الله من ان الفعل المضارع
 مقدد فيه الاعراب فتدبر لنا في اذا كان حرف العلة بدلا من حرف كقصر مضارع فانه يفر
 مضارع آخر ويوضوء مضارع ومضوء مضارع المضاد المجهية بمعنى حزن وجل جازميه وبيان
 حذف حرف العلة مع الجازم ويقاؤه وهذا ان الوجهان متباينان على ان ابدال حرف العلة
 هو تبدل قياسا او غير قياسا فارقنا انه بدلي قياسا ثبت حذف حرف العلة مع الجازم لانه منزه
 كما كان قبل التبدل وان قلنا انه بدلي غير قياسا صاحبه العلة من محض ما ليس هو فيجوز كما
 يحذف حرف العلة المحض بغيره ويحذف في قوله ان الجازم قال ابن هشام في الاصل ان
 كان لا بد من تعدد قول الجازم فهو قياسا وممنع من الحذف لاسيما الجازم مقصدا وان كان
 قبله فغيره ابدال شاذ ويجوز مع الجازم الاثبات والحذف بناء على عدم الاعتداد بالعامة وهو
 الاكثر للاعتداد به انتهى فاذا ذكره من جواز الامر في قوله ان مضاعف في الصحيح هو يجوز
 الاثبات وهو ما عليه الاكثر فلا ينافي ذلك ما اقتضاه كلام المقص هنا الاحتمال بناء على
 هذا القول وفي الأفعال الخمسة يعني امثلة الخمسة المقدم ذكرها فليخص بها ما وقع في قول ابن

في انقطاع المتصل به نون تأكيد غير مباشرة كضربان

٢٩

الاسم الاعراب بالتركيب ثم يكون المجهول محركات الاعراب اذا قبل المحل لواحد في الالف الواحد كيز
 مماثلة او مختلفين هذا يرد على ارفاالك في دعواه ان الكثرة ثم تقدم في حالة الجرحيل في
 اعراب لانها السخفة قبل التركيب كذا قال غير واحد قال بعض عظمى الناجرين وفي الحكم تقدم
 كثره المناسب مع تقدم عامل الجرحا نظر قال الدما مبنية في شرح التتميل ويبنى لبر في اللان
 زعم في نحو غلامه تجزئته ظاهره يقول في نحو مسلمة ان يجمع بالعداء جند يبن انه
 في حال النصب كدلالة مبنية في ذهب الجرحا في وبن تخائب والمفردى ونفقه الرضى عن النجاة
 ان نحو غلامه مبنية لاصافه الى لبنى في الحق اذ معرب مقدر الاعراب كاذب ليد المقصود ان
 للتحققين بدل لعل اعرب نحو غلامه وضلامك وغلاما في الاضافه الى لبنى مطلقا البتة
 اسباب لبء وقالوا البقاء في الباب هب قوم الى انه غير مبنية اذ لعله فيه نوعا من التاخير
 معرب اذ لا يمكن ظهور الاعراب فيه مع محققه غرابه وسهوه خضبا والذى ذهبوا اليه فاسد
 لانه معرب عند قوم ومنه عند اخرين على ان التهمة انما خضبا خطأ لان الخصم كرجعية
 واحكامه لكون ثابتة له وكان الاشهاد ذهبوا اليه ان يمتوه حشمة مستكلا انتهى فيقولون ان
 الاخرى في الرفع والنصب الجرح في المضارع المتصل به نون تأكيد غير مباشرة كضربان ونحو
 فقلت هل تضربان وان لا تضربان ولا تضربان بان ينادى مقدم في كل ذلك الاعراب هذا
 معهم وهم كلامه وهو ممتنع منه الله فان الاعراب انما يقدر في الصورة الاولى فقط ويح
 قولنا هل تضربان فانه المقدر فيه ثبوت النون والاصل هو تضربان بثلاث نونات الالف
 نون الرفع والثانية نون التاكيد الثقيلة حذف نون الرفع لشغل اجماع النونات فحذف
 حذف نون ثبوتها لانها علامة الرفع بخلاف نحو ان لا تضربان من قولك امركا باريدان
 لا تضربان امر فان اصله قبل دخول الناصب لا تضربان بتخفيف نون الرفع ولا نافية فلما
 الناصب فحذف نون الرفع علامة للنصب ثم أكد بالنون الثقيلة وجاز تأكيدها لكان
 لاء الية فانه يجوز تأكيدها بقدر ما بقلة كما في كذا نحو لا تضربان وحركت نون
 التاكيد في الصور الثلاث لا لبقاء التاكيد بل لالف النون المدخلة ولم يحدف الالف لثلاث
 جليدس بفعل الواحد ولا النون لهوات المقصود منها وحركت بالكره شيها بنون التثنية
 الواقعة بعد الالف وقد ظهر ان انقطاع المتصل به نون تأكيد غير مباشرة لا يقدر في الرفع

حذف

فقط بخلاف النصب والجزم فانهما فيه يفتقدان والحزب بعيد غير المباشرة عن المباشرة
 فان الفعل مبنى بينهما كما هو ظاهر المصنف رحمه الله تعالى في هذا التمهيد من هشام في الاصح
 لكن ابن هشام لم يذكر التقدير في صورة الجزم والمصنف فاس النصب عليه ان تأكيد
 المضارع باليون بعد النصب غير مجموع ولا يجوز الا في نحو المثال الذي ذكرناه على تقدير
 ان يكون لا نافية وان مصدقته ولا يجوز تقديرها ناهية فتكون مفسرة لا مصدقة فيجوز
 الجزم ويجوز الرفع اتصلا على تقدير لا نافية وان مفسرة ثمثت ويقدر الاعراب بالجر كما في
 ايضا اعلى الرفع والنصب والحرية الاسم الذي ينبغي ان لا ادغام كجاء فاصي وابت واسم
 ومررت بفاضلي بكسر الضا وتلبد الياء المفتوحة في التثنية والاصل فاضلي من بابي من حركة
 وساكنة ادغمت الياء في الاخرى فالسابع من ظهور الحركة السكتة ظهورها الوجود في
 حرف لا غراب فتكونه واحد المدغم يكون لانكنا ومثل ابوحيان للمدغم في حالة الرفع
 بنحو قول داود جالوت بادغام ذال داود فيهم جالوت فلما دمر فروع بفتحة مقدرة في
 حالة النصب بنحو قول الناس كادى ما دام التبر في التثنية فالتاسع منصوب بفتحة مقدرة
 وفي حالة الجزم بنحو لما ديات جسيما بادغام التاء في الصاد فالعاديان محروكة مقدرة
 ونقد ايضا في الحكايات على قول البصري بنحو من يدلن قال جاء زيد ومن يدلن قال
 زيد ومن يدلن قال مررت بزيد ويقدر مطلقا في الحروف نحو حائى ابو القوم وابت با
 المقوم ومررت باله القوم بانثاء السقط حروف الاعراب عن تلفظ بالبقاء الشاكر لم يبق
 الاعراب عن التلفظ بالبقاء الشاكر لم يبق الاعراب لتفطيل ما تقديرنا وهذه الصوائف
 زيادة على السبعة التي ذكرها المصنف واسم كلام المصنف انها غير متهم وهو ليس كذلك تقدير
 الاعراب رفعاً وجرّاً في حالة الرفع والجزم لا غير كان في الاسم المقوص وهو كما انهم معرب
 بالجر كات اخرون ياء لا رفة بعد كسر كفاض تقول جاء فاضل ومررت بقاض مقدرة الضمة الكسرة
 لاستثناؤها على الياء واما الفتحة فظنهم كنهها عليها نحو فليدع ناديه وينبغي على زاي اب
 فلاح ونحو المصنف كما انه من غير متشابه بموسى ان لا يكون هناء مرقبته فكان على صفة
 منتهى المجموع وغيره في الكسرة على المقدرة كما تقدم في المقصود وثالث ما على سذهب
 الجمهور فلا يقدّر فيها كان على صيغة منتهى المجموع لا الضمة والفتحة واما الكسرة فلا تعد

ويعاود نصب المضاع المثل بالالف كيجي ورمعا والمضاع المثل بالواو والياء كيد ورمي

٨١

دحوها نية قالوا وان لم يظهر الفتح فيه لبيانها من حركة فقتله كالقدم وقد جازوا
عن بعض العرب قال الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هبوتة ولكن عبد الله مولى مواليا
وهي لغة فليدة واخاؤها بونون والكلمة وتسمى هذا الاسم منقوصا لكونه نقص بعض
الحركات منه وجعل كمدى لانه ليس بالتونين نبيش قال ابن هشام في بعض كتبه
ليس شئ من هذه القاعدة منقوص هو اول جبرين جعل مجموعها اسما واحدا على الغرض
جعلها سمين مضايقة نقر عليه من النجاة ابو علي عبد الغفار وغيره بالنقل التركيب قال
ابو حيان في اعرابه من باب غراب متضامين واخر اولها ياء محذورة مع كسب وزلت قال
قلنا فانه يقدر في اخر الاول منها البنية في حالة المضب بلا خلاف استصحب بالحكمة في حالته
بناء ومنع الضرب انتهى فان قلت في هذه الصورة واردة على كلام المتصنف قلت لا بد وان
لاستقص في ذلك على التحقيق كما يظهر من انهم في النسخ واما استثناء ابن هشام فبناء
على انهم كانوا يفسرون قوله بعض المحققين ورمعا وصبا في في حالته التي لم يرفع والنصب
لا غير كان في الفعل المضاع المثل بالالف بعد رجيها كيجي في محضه واما الجرم فقلد رجا
تنبية كل الف رابعة فضاء بعد ثبات الالف سواء كانت منقلبة عن ياء او واو
كيجي في الحيا والديا كراهة جماع الياءين لا في محضه علما فانها تكتب بالياء للعلمية ولا يقاس
عليه مثله وقيل يلحق بنية فعلا وبنيته سم واما لم يفتكوا لان الاسم اخف من الفعل فكان
احمل لاجتماع التثنية قبل وبنيته على هذا الخلاف الخلاف في كتابة بعد التثنية فان علمناه
كتبا بالالف لانه قد رالت علميته وعلما بالعرف كتبنا بالياء لان الالف متوحدة
وبنيته انتهى فيه بحث فقلد رجي بعض المحققين ان العلم المنكر يرفع على ثمة وفيه علمية في رعيه
ورمعا التي في حاله الرفع فقط كان في الفعل المضاع المثل بالواو والياء لنقل لفظه عليهما
كيد ورمي واما في حالة النصب فلا يقدر الحقة البنية فقط لم يظن من النصب في النسخ
كقوله اذا قلت عل لعل يوقعت هو احسن لانك تغيره بالوجد وقوله ضوضيه عن لعل
ولم تكن لساوي غرضي غير ذلك وقد يقدر ايضا البنية كقوله وما سودني ظام عن
وزائد لانه اسم ياء ولا اب تنبيه قد قرأ من يقول تغدير الحركات في المثل
يقول ان خبره بجد ما حركه ومن يقول بعد تغديرها في يقول ان خبره بجد ما حركه والنصب

جمع

والجمع المذكور المضاف الى البناء كسلي التحديق الثانية فيما يتعلق بالاسماء الزم
ان اشبه الحرف

٨٢

جميع من تقدير الحركة وحذف الحرف المجازم وهو في ذلك مخالف للقولين حيثما قد يقع ذلك
ابن همام في اكثر مواضعه وفي الجمع المذكور ايضا الى البناء كسلي لان علامته الرفع فيه
الواو وقد ابدلت في حالة الرفع بالياء وذلك لان اصله مشلوي جمعت الواو والياء سبق
احدهما بالكون فقلت ياء وادعت الياء في الياء وكما قيل الياء اتماما للتخفيف فلما
لم يتبق الواو لم يبق قد تضررت ولا يجوز الحكم بان هذه الياء المعلقة عن الواو وعدم الرفع
كما كانت علامته لجمع لان كون الواو علامته لجمع مرجح في حرف ليس هو باقي وعلازمة الرفع
مرجح خصوصية الواو وهو دليل بالابدال والى في حالي المنصب الحرف لغيره لفظي بحركات
مستقلة ومرت بمسلي لا البناء التي بها الغاية في هائ الخاليتين ناسنة لفظا عاينة هناك انها
مدخلة فيها بعد ما لا دغام لا يخرج الحرف عن حقيقة بخلاف الابدال وان قيل خصوصية الواو
وان لم يبق لكن بقي بطنها وهو خصوصية لياء فلم لا يجوز ان يكون مفرقا بالاعراب للفتحة في
حالة الرفع لو جردت خصوصية الواو كما انهم حكموا على غير المصروف وعلى جمع الموصوفات
في النصب بالاعراب للفتحة لو جردت كذلك منها وهو الفتحة في الاول والكمرة في الثاني والجنوب
عن ذلك اما اوله فان ذلك من قبل الحكم والحمل في باب الاعراب انما يكون بغير النصب الحرف لاسيما
والرفع وانما ناسنا بان الواو في حكم الموحود ما لان المفردة الاصل تعتبر قطعا اما لان الزنل
بالاعلال في حكم البناء واذا كان في حكم الموحود يكون الرفع بالواو المفردة لا بالاعراب
المفردة الا الاعراب با هو في حكم الموحود فلو كان خصوصية الياء الغرائب كان لكلمة واعده
اعرابان تقدير لفظي لم يفرق بينهما بخلاف الكسرة في غير المنصرف البتة في الجمع الموصوفات
الثالث فانها ليس في حكم الموحود فانه يضم لذين سيجد شرح الكافية ثم القول بان الاعراب في
هذه الحالة مفردة كما ذكرنا المقصود هو مذهب من الخا جابن مال ذلك زعم بوجيان انه لا يتحقق
فيه لان المفردة الواو فيها موحودة لانها انما اقبلت ياء كما في مزين فكذلك هنا وانما
من يعلم ان هذا هو الذي لا يتحقق فيه نيب من ذهب الى ان الاعراب في الاسماء السند واليتي
والجمع على حدة بحركات مفردة فصاح الى هذا في قسم التقدير كما لا يخفى المصديقية
الثانية في ما يتعلق بالاسماء فذكر غير هاء من الاضال والحرف من اسطراد وضرورة في تعلق
الاسماء بها كما ستره ان تفرق الاسماء من غير حصة لان ان شبه الحرف شبهها فوايد فيه مشعر

فيه

في الاعراب

او معناه

او معناه واستعماله او افتقاره او هاله او لفظه فنبني والافتقار حرف بان سلم من جهة
فمنعرب هذا مذهب بن مالك ونفعبه ابو حيان بان الناس ذكروا البناء استبايا غير ذلك و
اجيب بان لم ينفرد به فقد نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه ونقله ابن الفواس عن ابي
علي لقادسي وغيره وصرح به ابن جني في المحضايم وابو البقاء في التلخيص وابن السراج في
الاصول والزجاج في المعتمد ذكر بعض شراحيه انه مذهب المحدثين من النحويين ونهيب بن خشرى
والجزولي وابن عطية وجماعة اخرون الخان تيب البناء ليس الشبه المذكور وحده بل والوقوف
موقع المبنى والمناسبة المبنى والاضافة الى المبنى وزاد بعضهم غير ذلك ثم على كلا القولين هل
التسمية حوز للبناء او موجهة قولان ذهب الشيخ عبد الله ممر الى الاول مستلذا بانى الوصول
والجمهور الى الثاني واعتلوا عن اعرابى في يحتاجون الى الاعتذار عن اعراب قد لا تنقبة
فانهم قالوا ببناءها مع جواز اعراب ونعني بالتسمية الوصف ان يكون الاسم موضوعا في
الاعتد على حرف او حرفين كناه فتت واما من متنا والتسمية المعنوية ان يفتقر الاسم معناه من
مفاتيح الحرف سواء وضع لذلك المعنى حرف ام لا فالاول كقوله ثناء كرمنا والتسمية الاستعمال
ان يكون الاسم تابعا للمفعول والبيان للعامل كقوله ثناء والتسمية الافتقار الى ان يكون الاسم
لازم الافتقار الى جملة يتم بها معشاك لذى والتسمية الالهية ان يكون الاسم مضافا للحرف كقوله
لا عملا ولا معقولا كقوله السور والاشماء قبل التركيب وادخل بعضهم هذا القسم تحت
التسمية الاستعمال والتسمية للفظي ان يكون الاسم مضافا للحرف في صورة لفظه كقوله ثناء
بنيت لشبهها بجاننا المحرمة ذكره ابن مالك وادرج عليه ان مجرد التسمية لفظا غير كاف بدليل
الى التسمية التي تعني القيمة اذ هي معرنة قطعاً مع مشابهتها لفظاً الى التي هي حرف وتبينها
الاول قد يجمع في صفة شبهة فان كرمنا منه المضمرة فان فيها التسمية المعنوية اذا تكلموا بالخطاب
والغيره من معاني الحروف والافتقار لان كل ضمير يعقرب الى ما يفتقره والوصف في اغلب
الخصائص على حرف او حرفين وحمل البناء عليه طرد الباب الثاني ما ذكرناه من ان اوائل السور
منبئية للتسمية الالهية انما هو على القول بانها لا محل لها من الاعراب لانها من المشابهة التي لا
يعربك معناها وقيل انها في محل دفع على الابتداء والمحجوز نصب ما قرأ او قرأه افتقر والله
اعلم الثالث لا يجمع اختصاص الاسم في المعرب المبنى خلافا لما ثبتنا سطرينه في الاوصاف الاخرى

الاعراب
التي هي
الذي

فان البناء

والغرائب انواع النوع الاول ما يراد منه نوعا لا غير

٨٤

ولا بالبناء وذلك ٢ شياء منها الاستفاء قبل التركيب ذهب قوم الى انها واسطة لا
معربة ولا منبئية لفظا موجبا لا غراب والبناء والتكون ناجزها وصلا بقدر ساكن نحو
قاف سين وليس في المبتنيات فابكون كذلك وهو بخلافه حيان وتبعها فاعده من المحققين
واخرا ابن مالك انها منبئية كما مر في الغرضي انها معربة ومنها المنادى المرفوع نحو بان يد
ذهب قوم الى انه واسطة بين المعرب المبتنى حكاه ابن يعيش في المفصل والصحيح انه منبئ ومنها
المضاف الى بناء المتكلم وقد مر الكلام عليه الرابع اذا غار حرا شبة للحرف معارض يقتضيه
الاعراب باعتبار فيلجح في تانيه التثنية وذلك كاضافة اي الشرطية والموصولة والاستماتة
وتثنية فين فين والذين والذين في سنياء الكلام على كل منها في محلها انما الحامس
المعرب فيتم متكاملا واما ان لم يمنع من الضرف والا فغير ممكن والغرائب من الاستفاء بقرينة
استيفان نوع منها ما يراد منه نوعا لا غير منصوبا لا غير فاعده ما يراد منه نوعا لا غير
منها ما يراد منه منصوبا وغير منصوبا النوع الاول ما يراد منه نوعا لا غير بقرينة البناء لفظا
غيا اضيف اليه لفظا وتية معن كقبل وبعد في لا غير ومع انهما في شرح التذوق لفظها
بعد لا قال لا يجوز حذف ما ضيفت اليه غير الا بعد ليس اما ما يقتضيه في عبارة العلماء
من قولهم لا غير فلم يتكلم به العرب فاما انهم فاسوا لا على ليس وقالوا ذلك سمعوه من شرط
المسئلة فقال في لغتي قولهم لا غير نحو سبي قد عمل في مواضع مركبة المذكور ويكون
قوله هنا شاهدا عليه بان كتاب النحو في صحيح جواز من غير توقف وقد ذكره جماعة من ائمة
العربية منهم ابن السراج في الاصول والسيرة في شرح الكتاب في ذلك في شرح لكافية ابو
حيان وابن الخليل في كافيته في شرح في الفصل في ثبوتها تاد حوا كلاما منها ومنهم
محققون قال لرضي ولا يحدف منها المضاف اليه لامع له التثنية وليس نحو فعل هذا
غير و جائز زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس انتهى قال الاندلسي وهو عالم الذين
الفاهم ابن احمد في اللوز في شرح المفصل اما لا غير فابو القاسم كان يقول انه قسي على الصم مثل
مبل وبعد و اما ليس غير فذلك لان غير في موضع نصب على خبر ليس اسم ليس ضمير لا
يظهر لانها هنا للاستثناء انتهى قال محمد بن يعقوب في القاموس قولهم لا غير نحو غير
جيد لان لا غير كذا مجموع في قول الشاعر حوا يا به نجو عتد فورتنا لعن عمل سلف لا غير

انواع الغرائب

في المحققين

وهو رتبة لا قبل الفاعل وهو المنفذ اليه

٨٩

قال وقد اجمع بين ما لك ٢ باب الفهم من شرح القم هبل وكان قوله لم يكن ما خوذ من
قول التبر في المحذوفات ما ليس على اذ كانت الا وغير بعد ليس ولو كان مكان ليس غير هذا
من الفاظ المحذوف لم يجر المحذوف ولا يحتاج بذلك مورد التماس انه لم يرد وقد سمع من
ولا هذه التبرية كما صرح به الرضي والظاهر من كلام المفتاح والتلخيص انها غاطفة
هو اي ما يرد مرفوعا لا غير اربعة الا قبل الفاعل بدو به لكونه الاصل لما استحقاق الرفع
عند الاكثر وقبل الاصل هو المبتدأ قال ابن عييش ذهب سيبويه الى التنازع الى المبتدأ
هو الاصل لما استحقاق الرفع وغيره من المرفوعات يحتمل عليه وذلك لان المبتدأ يكون
مقرى من العوامل اللفظية وتقرى لانه في التقدير قبل ان يقرن به غيره قال والذي عليه
حقا فاستحسان ان الفاعل هو الاصل لا يذهب برفع فائدة دخول الاعراب للكلام
مرجس كان تكلف زيادة الاعراب فما حصل الفرق بين المبتدأ لولا وقوع له ما لرفع ما
هو للغير بين الفاعل والمفعول الذين يجوز ان يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا
ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لا مرجس في الباش بل لضر من الاستحسان وبشيء بالفاعل
من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه واقتضاه المبتدأ الى الخبر الذي بعده كافتقار
الفاعل الى الفعل الذي قبله ولذلك رفع المبتدأ والخبر انتهى في كل منهما اصل هو
مرضى الترتيب قال ابن هشام في شرح التلخيص وبالحكمة فان هذا الخلاف طويل الذيل
عديم النيل قال القاسمي في شرح القم هبل بل ظهر من جهة الخلاف في اوثق المبتدأ
عند الاحتمال كما اذا وجدنا محلا او امر فيه بغير ان يكون المحذوف فعلا او
فاعلا وان يكون المحذوف خبرا او الباش في مبتدأ كما اذا قبل من قام قبل في جوابه زيد فانه
يحتمل كون زيد فاعلا والتقدير قام زيد ويحتمل كون زيد مبتدأ والتقدير زيد قام
قلنا الفاعل اصل ترتيب الاول وان قلنا المبتدأ اصل ترتيب الثاني قلنا كلاهما اصل
اسموي التقديران لفعل مرجح فظنهم مرجح والخلاف كما رايته وهو اي الفاعل الغند
من اوجد الفعل واضطلاحا ما اتي اسم او ما قول به اسناد اليه اي بانيه والمراد بالاسناد
هذا التقدير سواء تعلق بها اذ كان الرفع او اذ كان عدم الرفع او الطلب ولا إنشاء
ما لا يحصل ما قام زيد سلب الرفع لاسل الاسناد في ان قام زيد في الرفع لا في الطلب

لا في الطلب

فلا حاجة

فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل النفي الشرط الى ما اشبهه من كلفان المراد بالاسم
اجم من الاسناد ايجابا او سلبا او محققا او مفروضا كما قال بعضهم الفاعل فيه المجرور
متعلق بالفاعل في ذلك الاسم والمماثل سواء كان الفاعل فعلا او ما يشبهه في العمل من
المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المنبهة واسم المفضل تخرج السند بخلاف
وهذا الغام فان زيدا فيها مسند اليه لكن السند غير عامل فيه نعم على قول بعض السند هو تقع
بالمخبر هو عامل فيه فبقي اخل وهو قول ضعيف قائم به حال من الفاعل اي حال كونه قائما
بالاسم او المفعول بلا بيان يخرج عن هذا التعريف الفاعل في نحو زيدا وما كان غير فان الفاعل هو
لا يفومان زيد ومما استدل به العامل على طريق القيام كان عليه ان يقول على جهة القيام
به كما قال غير لم يدخل بخود ذلك لانا نقول معنى القيام الاختصاص الناعت كما تقدم بيانه وتحت
جعل القرب والموت فضلا زيدا واضحة ولو لا الضم كان الدال على القيام كاد به قال بعضهم بقى
ان اسناد الفاعل ومثاله الى فاعله اليه فاعله بل متحد الا ان يقال المراد قيام المسند في الفعل
انتهى بخرج بهذا القيد نائب الفاعل بناء على انه لا يمتنى فاعلا اضطرارا نحو ضرب عمر وفاته
وان صدق عليه انه اسم استدل به العامل فيه لكن ليس العامل فيه قائما به بل واقعا عليه وورد
عليه ان ضرب عمر ويدل على قيام الفعل المبني للمفعول وهو الخبر وفيه بالاستدلال على غير
وكذا منصوب ابوه وكيف يخرج نائب الفاعل بهذا الضم ايجاب هذا المعنى ان هذا الكلام
منته على ان الداخل في مفهوم المستحق المصدر المبني للفاعل هو الخبر للمفعول انتهى وللبعض
المحققين هي بما يتحقق بعينها لا يتراد بها له من العلاقة قال الفاعل في سنده الفعل
لا يفسدك من حصول ترجمته ومعنوي ناش من الفاعل بل واسطة فاقه على المفعول بياش
من لفاعل وغيره من حيث الصدور بالفاعل ومن حيث الوقوع بالمفعول فاذا نظرت الى قيام ذلك
الانزبات الفاعل ولا حظت كون الدال بحيث قام به الفعل كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر
المبني للفاعل واذا نظرت الى وقوعه على المفعول ولا حظت كون الدال بحيث وقع عليه الفعل كان
ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للمفعول واذا نظرت الى غير ذلك الاثر كان ذلك الفاعل
بالمصدر وصيغة المصدر مشتركة بين هذه الثلاثة وقد يستعمل بجاز في الفاعل والمفعول
معنى قولهم ان المصدر المبني للفاعل جزء من الفعل المعطوف والمصدر المبني للمفعول جزء من الفعل

وهو ظاهر ومضمون الظاهر ظاهر والمضمر بذو مستر والاشارة بحجب في الفعل مستترة
مواضع فعل الامر الواحد المذكور والمضارع المبني بآء خطاب الواحد

٨٧

الجهول اعتبار الكون في مضمونها فمعنى خبر زيد كونه بحيث قام به الضرب بمعنى ضرب
كونه بحيث وقع عليه الضرب لا كونه بحيث قام به الكون الاول في المعلوم وكونه بحيث قام
به الكون الثاني في الجهول كما لا يخفى على من له ناقلة حياق وانضابا بهل العلم لا يتوقف لا يتوقف
ان المصداق المبني بالمتعول اذا كان جزء من المتعول كان على طريقة العلم لا على طريقة العلم
فان الكون في مضمونها المعول والجهول وقد يتغير ان الملحوظ فيها الاثر من حيث القيام الا اذا
ومن حيث الوقوع في الثاني فانه يتحقق طريقة القيام فيه وانما الفعل اللازم فلا يتحقق في
المصدر المبني للفعل والحاصل بالمصداق الذي هو لا تزلانه لم يتعد الى المتعول ويستعمل
بجاء في الفاعل انتهى فبها ان الاول اختلف في العامل في الفاعل في الرفع فيقول هو المسند حقيقة
ان خلا من رتبة الزائد فين وحكا ان جبر احدها نحو نظام من رجل وكفى الله شهيدا لربنا
المسند نحو ولو ادفع الله الناس وهو مذهب الجهمي وعليه المقصود بذكر الله الاستناد وهو مذهب
خلف ابن جني وذهب بعض الكوفيين الى انه حدثا الفعل وحاجبا عن تحريك الشجر اهلكهم الله
وعمر بن زيد بانه لما صد من الشجر ما هو كحركة التحريك بالارادة وجعل الدهر قائما مقام الله الملك
وبما على زيد اسباب المرض جعل كل واحد كانه فاعل الثاني قد ينصب الفاعل شذوذا اذا فهم المعنى
كقولهم حرفا الثوب لما ربيع الثوب ونصب للمعاد وجعله ابن الظاوية قياسا مطروحا واما
فرائد بعضهم فقلق ادم من ذم كلمات بنصب ادم وادفع كلمات فيمكن جملة على الاصل لان من
تلقى شيئا ففقد لقاء الاخر وهو اى الفاعل ففان مضمون ظاهر مضمون مضمون في حقه انه
وضع لم تكلم او مخاطب وغائب والظاهر مفعلاه فالظاهر ظاهر اى لا يحتاج الى بيانه لظهوره
كجاء زيد واما الزيدان والمضمر ففان ياد وهو مفعاله صورة في اللفظ كعتت ومستر وهو
ما ليس له صورة في اللفظ بل نوى والاستنار اى استار الضمير بحجب الفعل بحسب مواضع
احدها فعل الامر الواحد المذكور كتم بخلاف فعل الامر للمتنوع والمجموع والواحدة فانه يترك في
البيع مخوف وما وقوموا وقوم وذهب الاخفش والمائت الى ان الثاني في قوله حرف فائت
والفاعل مستتر كتم بيل ويلينها الجمع به على معنى التائت في مخوف ومير قال به في شرح النحوي
وليس في لان انما الخطاب عليها فانت قوم والياء وحدها التائت والثاني والثالث
الرابع الفعل المضارع المبني بآء خطاب الواحد كقوم بخلاف المبدوءة الغاية نحو هذه قوم

فان

أو بالهزة أو بالتخفيف أو الفعل الاستثناء وفعل التعجب نحو هذا كمن يقول

٨٨

فإن الاستثناء جاز فيه لأوجب بخلاف البدق بناء خطاب الواحد والتنبيه والجمع فينزل
في الجميع نحو تقومين تقومان وتقومون وتقرن أو المبدوءة الهزة للمتكلم وهذه مذكرا
كان أو مؤنثا كاقوم وأضرب أو المبدوءة بالنون للمتكلم ومنه مذكرا كان أو مؤنثا كنفوسهم
والخاصر الفعل الاستثناء كخلد وعدو ليس ولا يكون مخوفا خلا زيدا وما عداهما وليس
بمكر ولا يكون فيدخل في خلا عدو ولا يكون وليس ضمير مستتر وجوبا عايد على البعض
من كلمة التاني أو على أنهم الفاعل المشهور من الفعل السابق وعلى المصداق المشهور من الفعل
المتعلق فلا لانه بيانه بواب الاستثناء انتم تظلمون والشادس فعل التعجب كما أحسن الربيع في
أحسن ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية وأهمل موضعين آخرين في غير الفعل يجب بينهما
الاستثناء أحدهما اسم الفعل غير الماخذ كاره ونزال والثاني المصداق التاني عن فعله نحو فاضرب
ففيها أيضا ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية فالواضع مطلقا تائيه وعدا من هتافه الأوضح
تما يجب فيه الاستثناء فعل المفصل وهو غير ظاهر فيؤا له فدير رفع الظاهر في مسئلة الكحل
عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة محسنة برجل أفضل منه إن شاء الله تعالى
والفلاح من المقصود عدم ذكره له ونحو هذا التاني المذكور من المواضع التي يجب فيها الاستثناء
نحو زيد قام أو زيد يقوم ففي كل منها ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية والمحقق لذلك
جماعة منهم ابن هشام في الأوضح خلافا لابن جنيش وابن مالك وذلك أنها ما فتتما المستتر في المستتر
وجوبا والمستتر جواز فالأول ما لا يخلطه ظاهر ولا ضمير مفصل وهو المستتر في الواضع مذكرا
أو لا والثاني ما يخلطه ذلك وهو المرفوع بفعل الغائب نحو زيد قام أو يقوم أو الغائبة نحو
هذه قامت وتقوم أو الضممتا المحضة نحو زيد قام أو مضروب وحسن اسم الفعل الماضي
نحو زيد هيها قال فالهتاف في هذه الأمثلة وما شابهها مستتر جواز بدل أنه مخلص
الظاهر والضمير المفصل فيقال قام أبوه وما قام الأم ووقعها ابن هشام بأن استشار
الضمير في نحو زيد قام واجبا جازا لا يصح يقال زيد قام هو متلا على أن يكون هو على
لقام وكون الظاهر والضمير المفصل قد يقع في موقع هذا الضمير المستتر لا بوجوب تبادل
جواز الاستثناء وذلك لأن التركيب زيد قام أبوه أو ما قام الأم هو تركيب زيد قام وليس
الكلام فيه ما زيد قام مضمر واجب الاستثناء دائما ولا يظهر في حينه إلا جازان ولو قلت

وما ينظم من الضمائر في بعض هذه المواضع كقولهم انما فاعلهم كقولهم انما فاعلهم
علامه الثاني ان كان فاعله ظاهرا جفت التابيث كما في قوله

٨٩

فندوم هو فهو وتوكيد للضمير المستتر لا فاعل وكذا قال لرضي بوجوب الاستدانة ذلك
في جميع الصفات وانفلا من ان يكون هو في نحو فاعل هو فاعل فيه بحيث قال في القبر
والنقل عن سيبويه انه اجاز في هو في نحو قوله تعالى ان يمل هو ان يكون فاعلا وان
تكون توكيد ونقل المرام عنه ايضا في شرح التمهيد انه اجاز في هو من نحو مريت برجل
لمررت هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيد وكذلك اذ جرى الوصف على غير من هو له
من الضمير يكون فاعلا باقيا البصيرين والكوفيين فلا والطر المحيدان يقال ما ذهب
اليه من ذلك ومن يعشرون غيرهما مشكل لانه لا يخلو ما ان يريد وحوار الاستدانة
يجوز ان الضمير متصل او منفصلا والاول معتذر والثاني مخالف لما اصوله من فاعل
وهو انه اذا مكن الاتصال لا ينفصل عنه الى الانفصال لانها ليست وليست فاعله من هو
وقال المحققون للفقهاء في حاشيته على الاوضح قول ابن مالك ومن وافقه ما يحلف ذلك ليس
في ذلك يخلفه في نافية متعاقبة في رفع فاعله اياها ضمنى وجوب الاستدانة وجوه
وجوب كون المرفوع بالفاعل ضمير مستتر حوالة لا وجوب كون الاستدانة الضمير المستتر
وغيره اذ ليس لنا ضمير منصف بالاستدانة يجوز ظهوره انتهى ولما كان ضميرها مطلقا
سواء هو ان يقال ان مخوفه من واثوم انا قد ظهر فيه الضمير وقد ذكرنا من الموضع
لكن يجب فيها استناده اشارة الى الجواب عن ذلك بقوله وما ينظم من الضمائر في بعض
هذه المواضع كقولهم انما فاعلهم كقولهم انما فاعلهم لا فاعل الا انا
ولا فاعل الا انت وهو كقوله ما في كونا فاعله الفاعل الذي هو ضمير ياد ومنقول فلا
نفضيه وسيأتي ثم ذكر المضمحل في المختار ان شاء الله تعالى فليحظر هذه فيجوز
في نحو قوله علامه التابيث بفاعل وجوبا او حوالة او رجحان الاول والثاني والثالث
الفعل المستدل الى الفاعل اي بحقه وجوبا من لازم التثنية اذا لم يفارق فاعله كما كان او ضمرا
انما او فاعلا علامه التابيث في قوله في اخره ان كان فاعله في قوله ان كان فاعله
ان كان فاعله اي فاعل الفعل المستدل الى الفاعل ظاهر جفت التابيث وهو فاعله منج
كما مر اذ لم يفصل بينهما في غير ما يقع وبش كفاية في بيانها اي انا من اول الامر يابيث
الفاعل من كان كفاية هندا وتقوم هندا ومشتق كفاية هندا وتقوم هندا

مجموعا ما لا ألف والناء كقامت الهندات ويقوم الهندات واجاز الكوفون فام الهندات
واجاز ابو علي واستدأ بالاية اذا جازكم الموثقات ويقول عشيبة قامت النايحات
وسقطت جوب بابكماتم وخلود والجواب عن الاية ان حذف الناء فيها للفصل للفعل
وعن البيت بانه على تقدير موصوف اي القوة النايحات فزعمي حال محذوف وحكي
سبويه عز بعض العرب قال فلان استغناء بالموثقات الظاهر عن علامة وفيل هو شاعر
لا يقاس عليه وفيل يقاس على قلة واجاز الاخفش والرقلة وانكره البرقي قال الرضي
لا وجه لا نكار ما حكاه سيبويه مع انما منه ونقته قال الشاعر اذا نالت خدام فصدوها
فان القول ما قال خدام واقول الاخر تمتي ابنا في ان بعش ابوشما فهل انا الامر بعب
او مضر فمضرن ان قد والفعل ما ضيا فان قد ومضعا واصلة تفتي فخذوا هذا الثاني
كما قال نعم فاندركم نارا فلفظ فلا ضرة قال البرهشام في شرح الشذور في هذا الحديث
ثلاثة اقوال صححها انه الثانية تفسير قال بعضهم علم من تفسيرهم بالهندان والهندات
مر امثلة القاعدة المذكورة عدم الاعتداد بال فاصلا وعدا الفصل بها كالفصل
لنرى فلما من صحوها مثله البحر وهذا تمام يلغز به فيقال اي صورة يجب فيها بانيت الفعل
مع كون فاعله الموثق مفعولا عنه وان شئت نظم ذلك فعل ابن عبد النابيت للفعل
لديهم حفا مع الفصل انهم او كان فاعلا الفعل ضمير متصل القاسم مطلقا اي هو او كان
حقيقى النابيت او لفظية كهندات ويقوم والشمس طلعت وتطلع وانما وجب هنا
مطلقا لان ابوتهم انتم فاعلا المذكور منظر اذا يجوز ان يقال هند قام ابوها والشمس
طلعت فرحها وقد يجوز تركها في الشعر ان كان النابيت مجازيا كقوله فلا عزبة ودعت
ودعها ولا امرض بقل ابقا لها واجاز ابن كيسان في الشعر ايضا فقال الشمس طلعت كما
يقال حلق الشمس لان النابيت مجازية ولا فرق بين المضمرة والظاهرة واستدل على ذلك
بان الشاعر كان يمكن ان يقول ابقا لها بالقل فاعلا عز ذلك مع تمكنه من علم انه
مخار لا مضطر واجب بانه انما يثبت ما ذكره بعد ثبوت ان هذا الشاعر من مخففات الهمة
بالقل وغيره فان من العرب من لا يجيز في الهمة الا التحقيق وقد عارضوا بالنقل فقال
انما انشيت دعوا الضمير بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمة بالنقل ويؤيد ما قاله ابن

وكان الخيار مع الظاهر اللفظي كطاعت الشمس أو طلوع الشمس ويرجح ذكرهما مع الفصل بغيره لا
مخو دخلت الدار هندا أو دخل الدار هندا

٩١

كبيان أن الأعلام حكى في شرح أبيات كتاب سبويه أنه وعلى بقلت بقالها بتخفيف
لهزة قال ولا ضرورة فيه على هذا أنه هو دليل على أن فاشله بجذر الفعل قال وعلى
رواية بتخفيف الهزة إنما هو التأويل للأرض بالمكان فلا ضرورة فيه هذا التأويل
نظر لأن الهاء في بقالها ناء مابة قاله في التصريح وحذفه بالمفصل عن المفصل مخو هندا
منا قام الألف ويقوم الألف والشمس فاطلع الألف وتطلع الشمس فالذكر واجب لعدم
المؤنم الذي يحصل هناك لأن الفعل لا يكون له ما علان والتعبير بالغايبه آخر من
الخاصة مخو متساوون فانه لا يمكن تأنيبه وإن كان ضمير متصل بالمؤنث وأما مخو طلحة
علا لرحل فلا يجوز فيه ضميره بالمفصل لكان الناء فلا يقبل طلحة فامت اجازة بعض الكوفيين
نظر إلى اللفظ وهو بعيدا ذلهم منه عناية بالذكر بالمؤنث فيحصل المنبر مع انقضاء التثنية
وهو محذوف والاختيار في لكان علامة التانيث لفعل وتركها مع ظاهر اللفظ في التثنية
كطاعت الشمس وتطلع الشمس وطلع الشمس وطلع الشمس لم يكن علما بالذكر الحقيقي مخو طلحة
فليس فيه خيار بل يجب التذكير خلافا لبعض الكوفيين إنما جاز هنا الوجهان لأنه مؤنث
لفظا غير مؤنث معني فجاز الأمرين باعتبار الوجهين ومثله جمع التكسير المذكور مخو قالت
الزهود وقال الزهود أو مؤنث كطاعت الزهود وقام المصنوع وانتم الجمع المذكور كطاعت قومك
وقام قومك أو مؤنث كطاعت النساء وقام النساء واسم الجنس كما وردت النجدة ووردت النجدة
فالتأنيث في ذلك كله على التأويل بالجمع وأما جمع بتجميع الذكر فكفره لأن سلامة نظم
مضروبه يدل على التأنيث وكذا جمع بتجميع المؤنث كما مر كدليل وقضية هذا التعليل جواز
لوجهين في مخو البنون والبنات لتغير نظم المفرد فيهما وبمرجح ابن مالك في التأنيث
بل فعل الرضي في الشاطبة الأجاء على ذلك ولأن الخيار اتصاف بالمؤنث الحقيقي المفعل
شئت ذكرت العلامة وإن شئت تركتها لكن يرجح ذكرهما مع الفصل بغيره لا للتأنيث
الاجتبابية مخو دخلت الدار هندا لأن التأنيث في الحقيقة هو المؤنث سواء كان ثم مفصلا أو
لم يكن وأما اختصار تركها مع الفعل الطول الكلام ولأن الفعل بعد عن الفاعل المؤنث مخو
التأنيث به وجنا الفعل كالعوض ناء التانيث فاجازوا التأنيث واليه أشار مبتلا بقوله أو
دخل الدار هندا قال الشاعر أنا غمر غمره منكن وأخذة بعك وعبدك في الدنيا المعزود

المؤنث

كأوردت

وقال

وتركها مع الفصل بها نحو ما قام الا امرته وكذلك باب نعم وبش نحو نعم المزة هند

٩٢

وقال المبرد لا يجوز مع الفصل بغير الا غير النائية وما ذكره المصنف هو الصحيح المشهور
 التقيد بالحقيقة هو المفهوم من مثله فلو كان الموضع غير حقيقى حصل ترجيح تركها
 اظهار الفصل الحقيقي على غيره سواء كان بالا او غيرها كذا قالوا قال الله تعالى في الذكر
 في عكس ذلك وهو ان يكون الاثبات بالعلامة في التصور المذكورة ارجح بدليل كثرة الكلام
 الغير وفشوه فيه جدا فوقع فيه من ذلك ما يزيد على ما في موضع والوارد فيه ترك العلامة
 محسنة موضعا او نحوها واكثرية احد الاستغناء بدليل ارجحته فينبغي المصير الى القول
 بان الاثبات بالعلامة في ذلك احسن انفع وتركها احسن في جميع وترجى تركها مع الفصل بها
 بالا نحو ما قام الا امرته مع جوار ما قامت الا امرته على المرجوحية والبصيرة لا الا الحش
 وكجوا الترك فالاولان الفاعل في الحقيقة مذكر محذوف والتقدير ما قام احد الا امرته
 اما المذكور بعد لا فهو بدل منه وحصر بعضهم جوار النائية بالترك كقوله ما برأت
 من ربه وذم في حرمنا الاثبات العم والبصيرة جواز في التثنية ايضا نظر في ظاهر اللفظ
 ومنه قراءة بعضهم ان كلنا لا يصح واحدة بالرفع فاصبحوا لا ترى الامساك بهم بضم
 التاء من ترى ودفع مساكنهم وترجى الترك ايضا في باب نعم وبش نحو نعم وبشت المزة
 هند مع جوار رغبتا وبشت المزة هند فالترك على ازاها الجلس اذ ليس المراد امرته
 واحدة بل المراد المجلس فمدحوه اذ موه صوماء ثم خصوا امر ازاها مدحوه اذ موه صوماء
 بذكره مرتين والثانية على مقتضى لفظ تنبيه حكم الوصف حكم الفعل المذكور فلان
 العلامة ان كان الفاعل مؤنثا حقيقيا نحو نيد قائمة امه ويجوز الوجه في اللفظ نحو
 اليوم طالعة او طالع الشمس متممة اللغة المشهورة ان لا يلحق عامل الفاعل اذا كان
 مشقيا ويجوز احالة امه تدل على تنبيه او جمعه كاذك التاء على فائنه لانهما يعلمان من لفظ
 دائما بخلاف فائنه فانه قد لا يعلم من لفظه بان يكون مفعلا الثانية مع ان في الحاق
 هنا زيادة نقل بخلاف امه ومن العرب من نحو ظاهر اوضه من مفصلا الف التنبيه في
 الجمع ونون الانات فيقول قاتما اخواك وقاموا اخوتك ومن الهندات وما اما الا
 هما وما اما الام وما من الا من قوله ان يخرجهم قال ابو حيان في الارشاق
 ذكر بعضهم انها من لغة اذ شقوا ولهم سبويه فقال واعلم ان العرب من يقول ضرب

كده

مسئلة اول اصل الفعل من على المفعول ويجب ان يجب للبتن

٩٣

فومات وضربا في اخواته وبقيتها بعضهم لغة كل في البتة وبقيتها
 يتفاوتون فيكم ملائكة قال والمختار انهما علامتان تدل على التثنية والجمع وذهب
 بعض النحاة الى انها ضاروا واختلفوا فقال قوم ما بعد ما بدل منها وقال قوم مبتداء
 والجملة السابقة خبر هذه لغة عند جمهور النحويين ضعيفة وكثرة ورود ذلك يدل
 على انها غير ضعيفة انتهى ثم اوضح في الامتناع مع الفريدين والسرديان النقطتين خلافا
 للحضاري مسألة متعلقة بفعل واصل في ربيع في الفاعل الذي ينبغي ان يكون عليه
 ان لم ينع فانه يقدّم على المفعول بان يبيّن الفاعل لانه كالجزم منه ولذا يسكن له حرف الفعل
 اذا كان ضمير كمرهته فواله ربيع حركات ونما يكرهون ذلك في كلمة واحدة فذلك للم
 على انها كلمة الواحدة بجلاى مفعول والاصل فيه ما حرمه عن الفاعل لانه متصل بفعل
 يجوز ان لا اصل فيقدم المفعول وينال الفاعل كما في قوله تعالى ولقد انا من عود
 التذرع قول الشاعر جاءه لخلقة او كاس له قدرا كما في ربيعة موسى على قدر ويجب
 ذلك لاصل اذا حيف للبتن في الفاعل لعدم ظهور الاعراب عدم جزمته فمترابف علم من
 المفعول شواكنا مقصور بلام اسم غارة ام موصولين مضافين الى الياء نحو ضرب موسى
 عليه او هذا ذلك او من في الدار من على الباب وغلاص فيعتن في مثل هذه ان يكون الاول
 فاعلا والثاني مفعولا خلافا لاسن الحاج في فقهه على القريب لان مقصور يحتاج بان يرفع
 ويضع عمودا على غير وجود البتة بان لا يخال من مقاصد العفلاء وما نرى جودا
 يقال زيد وعمر ضربا جديا الا جودا ما نأخبر البيان لوقت الحاجة خارجا عن عقال بقاء
 وشرا على الاصح وما ان الزجاج نقل في معانيه انه لا خلاف بين النحويين في انه يجوز في نحو
 فما انك تلك دعوى يكون تلك منها ودعوى الخبر بالعكس هل كلامه قال المرادى ولا
 بد من الجارة الزجاج الوجه في الامة جواز مثل ذلك في ضرب موسى عليه لان انساب
 لفاعل بالمفعول ليس كالباس سم زال بخبرها انتهى ولو كان ثم تابوض من اللبث
 فترتبه للظنية كما لا عراب الظاهر في تابع مدحا وكلمتها نحو ضرب موسى عليه الظاهر
 اتصال علامة لفاعل بالفعل نحو ضرب موسى سكتا او اتصال ضمير الثاني بالاول نحو
 ضرب ناء موسى او معنوية نحو ارضعت الصغرى الكبرى لا يجوز ذلك لاصل يجوز تقدم

جاء

المفعول

أركان الفاعل ضمير متصل أو المفعول متاخر عن الفعل أو الفعل به ضمير المفعول أو الفعل متصل بالمفعول وهو غير متصل

٩٣

المفعول بضمير معنى وجوب تقديم الفاعل في الصورة المذكورة أنه لا يجوز أن يقدم
المفعول على متحرك الفاعل لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى
ضرب عليه على أن يكون عيسى فاعلا لأنه لا يلبس المفعول بالفاعل لعدم جواز تقديم
الفاعل على الفعل صرح به الفاضل المسند قال بعضهم ويمكن أن يقال لم ينفذ ضميرها الفاعل
لأن تقدم موسى فزنيته على أن الفاعل هو عيسى أو كان الفاعل ضمير مسند وكان المفعول
متاخر عن الفعل والفاعل معا فيجوز ذلك الأصل أيضا سواء كان الضمير زادا كضرب زيد أو
مسنداً كزيد ضرب غلامه سواء كان اسما ظاهرا كأمرو ومضمارا منفصلا كما ضربت إلا أن أباك
أو متصلا كضربك وقيد بكونه متاخرا للأن لا ينفصل يجوز أن يضرب وإنما وجب الأصل
هنا المقدار المتأخر من حيث أن الفاعل متصل وما خيره مع كونه كذلك لا يمكن فيمنع الأصل
المذكور أي يجب تأخير الفاعل وتقديم المفعول عليه إذ متصل به أي الفاعل ضمير المفعول نحو
قوله تعالى وإدريس إلهية زينة وقوله يقوم لا يرفع الظالمين بعدتهم إذ لو قدم الفاعل وهو
المفعول في ذلك لزم عود التفسير على متاخر لفظا وزينة وذلك لا يجوز لأنه الضمة وقوم
مخصوصة شيئا ذكرها في بحث الضمائر ثم وجازها لاختصار ما في جملتها من الضميرين وأبو
عبد الله من الكوفيين غير ضريه بقله وسعهم من ذلك نظر إلى أن استلزام الفعل للمفعول
يقوم مقام تقديمه والشواهد على وروده كثيرة جدا منها لو أن تجد الخلد الذي واحد من
الناس بقي بعده الدهر مطما وقوله كساحله الحلم ثواب سودد ورثة نذاه الذلة وذكر
التجد وقوله ألا ليت شغري هل يؤمن قومه ذهب على ما خرج من كل جاب وقوله لما عصته
أصحابه مقتبعا أدي إليه الكيل صاعا بضع وقوله جرى نبوه أبا العليلان عكر وحسن فعل
كما يجزي شتا وقوله لما راى طابوه مصعبا ذعروا وكاد لو ساعد المقدور ينقض قوله فنفذ
حلاها هند عن حلي قال الدمايني ولم بعضهم تأويل هذه الشواهد الذلة عليه هو بعيد
إذا تأملت قال ابن هشام في الأوضح واليقين جواز في الشعر فطوره ولا نصا لأن ذلك المحذور
في الشعر لا يقاس عليه أو متصل المفعول أي ويجب تأخير الفاعل إذا كان المفعول ضمير متصلا
هو أي والحال أن الفاعل غير ضمير متصل وغير اقاضيه منفصل نحو ما ضربنا إلا أنا وأظلامنا
مخوضك زيد فلو قدم الفاعل والحال كذلك الفصل الضمير مع نال اتصاله وقد تقدم أنه

وما وقع منها بعد الا او بعد معناها وجب نأخره

١٥

لا يبعد عن الاتصال مع مكانه وانما قد يفعله وهو غير متصل لانه لو كان متصلا لوجب
التقديم بحواكم تلك كما وقع منها اي الفاعل والمفعول بعد الا وبعد معناها وهو
تمامها بمعنى الا في افادته المحصر على ما هو الشرع عند النفاذ والاصوليين والرد انهما في
والا لا بمعنى الا فقط في العبارة لاسمح وهل شيء غير ما والا حتى كانها لفظة مترادفة فان اد
متضمنة معنى ذلك الصحيح الثاني وانما لم يقل وانما لان الواقع في انما ضرب عمر زيد وما
ضرب زيد عمر بعد تمامها هو الفعل لا الفاعل والمفعول وما انما وقع بعده معنى الا لان
تضمن معنى ما والا ومعنى النفي ملحوظ في صدر الكلام ومعنى لا قبل اخره من الكلام
فالفاعل والمفعول في انما يقع معنى لا لا بعد ما وجب تأخره فيجب تأخر الفاعل والمفعول
عمر يا اريد انما ضرب عمر زيد ان المقصد محصر بضميرته تعرف في زيد اي ليس لعمر صان
الا يزيد مع جواز ان يكون زيد صان بالغير عمر فلو قدم والحال هذه وقيل ما ضرب به الا
عمر وانما ضرب زيد عمر كان معناه الضمان صان بضميرته زيد في عمر اي ليس لزيد مضر وبه
عمر ومع جواز كونه مضر بالغير زيد وهذا عكس الاول فيقلب المعنى ويجب تأخر المفعول
في نحو ما ضرب زيد الا عمر وانما ضرب زيد عمر كما وجب تأخر الفاعل في انما تقدم لئلا
ينقلب المحصر المطلوب اذا قدم ويخالف الكناية في المحصور بالا واجاز تقديمه فطو واستدل
عليه فاعلا بقوله ما عاب الا لئيم فقل اني كرم ولا جفا قاط الا جبن بل لا ومفعول
ترويت من لئيم يتكلم بفاعله فاذاد الا ضعف بانه كلالها واذا فقل اني كرم لئيم
وجامعة على جواز هذه المسئلة دون الاولى فارقين بان الفاعل اذا تأخر وكان المفعول
المفعول عليه متقدما كان باخرا في اللفظ فقط لانه من العلوم انه متقدم في النية فحصل
للمقصود عليه باخرا من وجه وهو النية بخلاف ما اذا كان لمقصود عليه الفاعل متقدما
فانه عند تقدمه وقع كل من الفاعل والمفعول في مرتبة فلم يحصل تخ ما يقضي به الحال من
تقديم غير المحصور لمقصود عليه لفظا ورتبة وانما الجواز ذلك في الادون انما لان المقصود
بالا معلوم تقدمه او تأخره فافتران الاسم بالادليل على المقصر عليه بخلاف انما فانه لا دليل
معها على التقدم الا باخرا المقصود عليه وذهب الى تجاوزه الى عدم وجوب تأخره مع انما
اقينا قال بل فليكون المتأخر غير مقصود اقينا ويبره بالبرهنة حكاه شيخنا الذي لا يتكلم

وبعده

وغيره ففعل بعضهم لأجاء على وجوب التاخير مع ما غير حتى يكسب قد يحذف الفعل
لقيام قرينة تدل عليه جواز اذا اجب به في كقولك بلي زيد لم قال ما قام احد وانشأها
محقوق كقولك زيد لم قال من قام او قد كقولك ليلك يري صناع لخصومة وتختبئ
تطبخ الطوبخ على رواية ليلك بالثا للمفعول كانه قيل من كسبه فقال صارغ واما ان
الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر هو محب حذف الجملة وتقدر الفعل بوجه حذف خبرها
والفعل في الكلام والى قال بعض المحققين فيه بحث فان محذف الخبر يحفظ المناسبة بين
السؤال والجواب في حذف الفعل بفعل المحذف والتا في افعال الاول ففعل عن التا
عليه لا يري انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية التا في باب الاختلاف على سبعة
التفسيرات في حذف وجوب اذا حذف ثم فسر في كونه لانها الما التا عن المحذف مخوفه
ان احد من المشركين استحوذ فاحد فاعل فعل محذوف وجوبا بقدر المذكور فلو ذكر مكان
ضايحا لكان المفسر الذي فيه بهام بدق حذفه فانه يجوز تحج به ومن مفسره كقولك
جاءني رجل اى زيد قد يحذف الفعل والفاعل مع جوار للقرينة بخونهم لم قال اقام زيد
التا في ما يرد من دواعي الاغتراب ناسب الماعل في تميم عنه لجهور مفعول ما لم يسم فاعله وهذا
العبارة لا يريها لك قال ابو حيان ولم ارها لغيره قال ابن هشام وشي في من عبادة الجهم ولما
عشارتهم من الطول والحفا وصدقها على خود يار من قولك اعطى زيد يار اذ يوصف
لاعطى اعطى الم يسم فاعله ولان ناسب الماعل قد يكون مفعولا وغيره انتهى قال بعضهم
لانهما تصدق على الفعل الذي لا عمل له اصل وهو المكفوف من الفعل بماه الزيادة نحو
فلما طال ما واجب بان تبارتهم ضاات علما بالعلية في عزمهم على ما يقوم مقام الفاعل
من مفعول لغيره بحيث لو اطلق فهم منه ذلك فلا يخرج عنه شئ ولا يدخل فيه غيره وقد يجاز
بان المراد بالتصدق الصدق عليه فادى النظر بذلك كافي في الاوتية واما جعل باب الفاعل
تلو لفاعل لشد اتصاله به حتى ذهب كثر الخبرين في الجواز والاختلاف في ذلك
الى انه فاعل وهو ناسب لفاعل المفعول صريحا او مل في حكمه المحذوف فاعله لم في ما قال
ابو حيان وذكر المشركون البواحت على حذف الفاعل فقد ظنت لك في وجوبه في قول
وحذفه للمخوف لانها الم والوزن والتحقيق والاعظام والعلم والجمل والاختصاص والتعجب

نائب الماعل

الفاعل مقامه في صيغة فعله فعله وفعل

٩٧

الوفاء والاشارة الفاعل مقامه في صيغة ثمة ثم كان من اقام اي مقام الفاعل في السناد الفاعل
اليه ووجوب ما حيزه من سخره للاضمان به ولحشاع حذره واما في غامله لنا بتم
كذا قيل وعينه انه ان اريد قيامه مقامه في اصل الاسناد اليه فهذا المعنى ثابت له قبل
صير قدته نائب فاعل وان اريد قيامه مقامه في الاسناد اليه على جهة قيامه به و
وقوعه عليه فقط انه لا مجال لهذا المعنى مستلزم حواء المراد ان لم يعلم جميع هذه الاشكال
والمراد بالفاعل الفاعل الحق فلا اشكال بخواتم التي تقع البطل وصيغة فعله المسند
اليه في فعل بضمه اوله وكسر فاعله جزء ان كان ماضيا او تفعل بضمه وانه وقع ما قبل الخ
ان كان مضارعا والمراد به التمثيل اي فعل او تفعل ونحوهما ليعم مخوف تفعل واستفعل
وتفعل وتفعّل وغيرهما من افعال المجهول المندرجة فيها واقتصر على ثلاث لانها كونه املا
وما قبل من ان المراد بها الماضى المجهول والمضارع المجهول وهو ما يدل على ان الورد بضمه
المشتهرة كما في لكل من عوم موسى اي لكل ظالم غادر فعينه ان الصفه المشتهرة بها فاعله
يعمل فهو ماضى المجهول والمضارع المجهول من الثلاث في الماضى المجهول والمضارع
المجهول مطلقا كذا قيل في نبتات الارواذ اعتلت عين الماضى وهو ثلاث في مقام ما يقع
لغات ثلث الاولى الكسر مخلصا كقول سمي باللغة العليا الثانية الكسر ماضيا ماضيا فيها
على ان الضم هو اصل وعلى اشياء الاشارة الى الضم مع التلخيص بالكسر ماضيا باللغة الوسطى
الثالثة الضم مخلصا مخوف قول وبيع وشي منعتها وتجري للعدا الثلاث في نحو حاشا
وانقاد مما اعل عينه ووجب لجهه ورضه فام الثلاث في المضارع مخوف ماضيا قال ابرهشا
والحق قول بعض الكوفيين كسر جاز وشي لغته بضمه وبعضهم وقع على لغة وقت
الينا ولورد كسر وجوز بن فاعله الاشياء اتضاه وقال المهاباني من اشتم في بدل وسبع
اشتم هنا انه ماضى فاعله في المضارع وعلى كسر بلغز ويقال ما وجد في الماء وقوله ان الماء
يكسر لهنه ووقع الماء وجوابه ان اصله ان زيد الماء في الحوض اذا سبره خفف الفاعل
ابنت عنه المفعول وكسرت الهمزة على حذرت الينا بكسر الراء انتهى الثاني لا يجلو لما
في هذا الباب من ان يكون فعلا او مفعولا ومصدرا او فاعلا مخوف او نصير محو
واسم مفعول مخوف زيد فاعله مفعولا والمصدر مخوف محبت من اكل طعام يقبض كل من

منه

الضلع

الطعام بمجي من اكل الطعام ويجوز ان يضيف ففعل من اكل الطعام ويكون مفعول به
كما يجوز ان تعلق في موضع نصب على انزال الفاعل حدث ولم يثبت عنه شيء كما في او اطعام
يوم ذي سفيته يتي قاله ابن هشام في شرح اللحية واختلفت نحو عجت من صر عمر وبن عمر
هل يجوز ان يكون نائباً كما يجوز بالاجماع ان يكون واعداً لاجازة الجمهور ومنعه لاحسن الالفاظ
واختاره الثوري واخبر ابن خروف حجت لا لئلا نحو عجت من جاز ان يعلم ويدور من اكل الطعام
في الايضاح اخبار جماعة ان يذكر فروع بعد المصدوق تقدير مصدره وان الفعل الذي لم يسم فاعله
ويكون ما قبله مرفوعاً بالثانية ومن الناس منعه وهو لا يصح لان ما يرفع الفاعل من الفعل
الصفة لا يكون على صيغة ما يرفع المفعول والاضمار لا يخلف صيغها فلا يصح فهاذا لا يهمل
الثالث ظاهر كلامه حيث قال وصيغة فعله فعل او يفعل ولم يغير التفسير في التحويل كما فعله
كثيرون ان يسمي فعله اصل برأسه هو مذهب الكوفي والمبرد وابن المطرقة ونفقة في شرح الكتاب
عن سيبويه ولما في وذهب جمهور البصريين الى انه مرفوع عن الفعل لفاعل وفعل عن سيبويه ان يوجب
وهذه الخلف لا يجزى كثيراً في الرابع فعلة لا يبنى الا من متصرف وانما المقام فلا يبنى منه
انما فاعله كان ركاد واخوانه اختلف الجمهور على جواز الثانية عليها وعليه فالاصح ان لا يصح
خبرها بل ان قلنا ان الفعل في الطرف فيه والافترق هير المصدوق لا يقع نائب الفاعل في مفعول
باب علمت فلا يقال علم قائم زيد ولا ثالث مفاعيل باب علمت فلا يقال علم قائم زيد علمه او
علموا ذلك فان كلامه من هذين المفعولين مستند الى المفعول الاول في باب علمت والى الثاني
في باب علمت فلو قام مقام الفاعل والفعل مستند اليه صان في حاله واحدة مستند ومستند
اليه فاصنع قال الزحري وفيما قالوا انظر لان كون الشيء مستنداً ومستند اليه شيء اخر في ذاته ومعد
لا يضر كما في قولنا اعجنني ضرباً يدعمر فاعج مستند الى ضرب ضرب مستند الى زيد وجب اليقين
فان كل من المفعولين مستند ومستند اليه باسناد تام بخلاف المثال فان المصدوق كان مستنداً
اليه باسناد تام الا انه لم يكن مستنداً باسناد تام ورد بان كون الاسناد تاماً لا يعقل ثابته في
المنع بقوله عدم قيام المفعول الثاني مقام الفاعل في نحو زيد معاول ابوه قائم مع صدارتنا
التام فلو كان تام الاسناد فاعداً اليه لا يقع المانع وانما المؤثر في امتناع كون الشيء مستنداً
ومستند اليه هو قيام احد الشيئين بالآخر وذلك فيهما يكون بالنسبة الى شيء واحد وهذا المنع

ففي صيغة المفعول الثاني

فعل

ولا مفعولا له ولا مفعولا معه

٤٩

مطلق هو مذهبنا المتقدمين أما المناخرون فلجاءوا في الامتناع للجبر وذلك كما اذا كان
الثاني في باب علمت والثالث في باب علمت مكره والآخر فيها معرفة نحو علم زيد قائم وعلم
زيد اعمر قائم لان لشكهم من عدمه انه الخبر في الاصل وما حاصله لا يناس فلا والوصف
والذي انما انما النية عن الفاعل في الثاني والثالث يجوز قياس معرفة كان النائب ومكره
اللبس يرتفع مع الزام كل من المفعولين مكره وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل تعلما
كان مسببا لمفعول في علمت يندى بان علم زيد ابوك ولا في علمت زيد اباك اعمرك زيد
ابوك وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلى الفعل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع
الفاعل فالرفع في المثال الاول ثمة المفعولين في المثال الاخر الثالث اعمرك لا يرفع
لرفع لم يكن كما قالوا في ضرب موسى عيسى قال هذا من حيث القياس لان الله ان شاء لم يأت
الا بقيام اول مفعول علمت لكون مرتبة بعد الفاعل بالا فضل والحجرا حتى يصفه ولذا
لم يسمه الا قيام اول مفعول علمت كقوله نبئت عمر وغيره كوضعتي والكفر بخبث النفس
المنعم ولا يقع نائب الفاعل مفعولا له سواء كان بالاء او بدنها كما يقصده لاطلاقه في
ضرب ناديب والضرب للناديب وهو مذهب الجهمي ولاح بعضهم وقوعه اذا كان باللام
معلا بان المفعول انما المفعول لانه لو اتم مقام الفاعل سلكوا في فوات الاستقامات
بمحال ما اذا كان باللام فان المفعول بعلة هو اللام وهي موجودة فيه وروى بان يلم منه
اجواز قيامه لو قامت مرتبة فعلا بعلة وليس كذلك بل المنع مطلقا حاصل بان الضرب
في الظرف مشعر بالظرفية مع جواز قيامه نحو سيرتوم المحمدي والجواب عن الاول بان وجود
المرتبة محمول على مقدارها طر والكتاب وغير المثال والفرق فان ذات الظرف تقتضي الظرفية
والضرب يدل على قصد محال لمفعول له فان ذلك لا تقتضي بعلة وانما تعلم بعلة
بالنعت لقصد ما فاقه وعلل الرضى المنع مطلقا بان النائب مينا الفاعل ينبغي يكون
امثلة لكونه من ضربات الفعل من حيث المعنى وليس المفعول له كذلك اذ يرتفع
بفعل بالاعراض بكونه جها وانما كان كل مجرور ليس من ضربات الفعل لا مقامه فاعلم
كما المجرور باللام التعليل نحو جبال للتميز فلا يقدح في التميز انتهى لا مفعولا معه لان الواو
فيه تدل على المضاجعة فلو خلت فالتدريج عن كونه مفعولا معه وجوبها مانع من البناء

ويتغير المفعول بغيره فان لم يكن فالجميع شوا

١١٠

للمرور الافضال اذا صلها القطع في دليل الافضل ونائب الفاعل كالفعل في الزمان
ولانه ليس من ضرورات الفعل ولهذا المنع نيابة التميز والتميز في ايضا واجازا الكناية
نيابة التميز لكونه في اصل فاعلا فقال في حاشية يدفعا طلب نفس واما الحال فانها لو كانت
من ضرورات الفعل لكان قوله يحتملها في الكلام منعها من انيابة هو الفاعل الذي لا بد
لكل فعل منه ويتغير المفعول بغيره اى لو وقع موقع الفاعل فوجد في الكلام بلا واسطة
مع غيره من نائبات المفاعيل التي يقع موقع الفاعل وهي المفعول المطلق الذي ليس له نائب مطلق
الزمان والمكان والجور مجتزئ تقول ضرب زيد يوم الجمعة فلام الامير غير انشيد في داره
فغير زيد فعين وجوب عند البصيرة في ذلك لان غير انما ينوب بعد ان يقع مفعولا بغيره
فاجد المفعول به حقيقة لم يقبل عليه غيره لان تقديره غير عليه غير تقديره الصريح على الاصل
من غير وجوب قال ابن هشام ولان المفعول به قد يكون فاعلا فاما المعنى كقولك اعطيت عمر
وسارا لاني قد اخذوا وضع من هذا صار به زيد لان الفعل صار عن زيد وعمر وحسب
ان يقضيه جوزه في هذا المفعول ان يرتفع وصفه نحو صائب يد عمر الجاهل برفع الجاهل
لانه لغت لم تقع في المعنى اى خالف الكوفون والاحض من البصيرة بين فقالوا انما هو
مقبول ولو تميز لكن الكوفون اجازوا وقوع غيره مطلقا لفرقة الى جعفر ليحرج قوما
فما كانوا يكرهون الاحض فيشرط نقلة النائب على المفعول متكا بفرقة فاشارة لولا
نزل عليه الفران بالنصب بقوله فاذام مقينا بذكر قلبه وبابايات اخر والكل ما اول عند
المابيز قال بعض المحققين حمل لقبين على الاولوية اشك من انبته بقوله فيما ياتي
فاجمع شوا فان لم يكن اى فان لم يوجد المفعول بلا واسطة في الكلام فالجميع اى جميع ما
سواء من المفاعيل سواء اى متويزة في لوقوع موقع الفاعل لا يفضل بعضها بقضا فان وجد
فيل من قولك ضربت زيدا يوم الجمعة ضربا شديدا في داره واراد فامة غيره فاستأنت
نصر عليه غير احد من الخيرة وابن الملاحك رجع بقضيه لجور لانه مفعول به وان كان
بواسطة ورجع بقضيه المصلو الضربين لانها مفاعيل بلا واسطة ورجع بقضيه المصلد
لذلك ولان دلالة الفعل عليه قوى ورجع نوحيان طرف المكان لانه اقرب الى المفعول به
لان دلالة الفعل عليه بالالتزام بخلاف المصلد لان قال الرضى الاولى ان قبل كل

والثالث والرابع المبتدأ والخبر والمبتدأ والاسم

١١١

كل ما كان ادخل في غناية المتكلم واهما مذكرا وتختصم الفعل به فهو اول بالثبات
 وذلك اذا مفعول الى اختياره انتهى ثبتهما تا اول بشرط في المصدا والشرط في المصدا
 والتصرف فلا يجوز ضرب ضرب ولا يصح ضرب ولا اعتكف مكان لعدم اختصاصها
 مثل ضرب ضرب شديد وصحة زمن طويل واعتكف مكان من جاز المحصول الاخصا
 بالوصف ولا يجوز سبحان الله على ان يكون تابعا عن فاعل فعله المقتضى ليسبح سبحان
 الله ولا يجس عندنا وتمك لعدم التصرف والتصرفون قائمه وصف المصدا والظرف
 مقام موصوفها فلا يقال في ضرب ضرب شديد ضرب ولا يصح في زمن طويل صير طويل
 الجازه الكوفون وبشرط في الجرح لان لا يلزم الجواز وجه واحد في الاستعمال كمد
 ورب والكان وما حق بغيره واستثناء الثاني المحروران جرح في زيد فلا خلاف في
 كونه هو الثاني حده وهو على وجه من الثبانه كاحد في ما ضرب من لحدان جرحه
 نفيه اقول احدها وعليه الجمهور ان الثاني هو الجرح وحده كما لو كان الجرح زيدا
 الثاني انه جرح الجرح وحده وهو مذهب القره قال ابن هشام ولقد تعبدت ذلك لان المحرور
 لا حظ له في الاعراب لا لفظا ولا محلا الثالث انه الجرح والجرح مفعول ابن مالك قال
 ابو حيان ولم يقل بذلك احد غيري وقال ابن هشام انه غير ظاهر لان ثاب الفاعل سند اليه
 ولا اسناد اليه مجموع الجرح والراجع ان الثاني ضمير فيهم مشتق الفعل وجعل بها الجرح
 ما يدل عليه الفعل من صدد او ظن مكانا او زمانا اذ لا دليل على تعيين احدها الخامس ان
 الثاني ضمير عائدا الى المصدا المفهوم من الفعل وهو قول ابن رستويه الثالث فابنه فعل
 للمفعول معنى الثاني اقول احدها ضمير المصدا نحو جرحي الجرح من عليه الزجاجة والرسالة
 وجعل ابو حيان فيه اختصاصا الى الجرح وهو قوله فانه يما ضمير محبور وعليه لكن في وقت
 لانه لما حدث لفاعل اسند الفعل الى احدهما يعلى فيه المصدا والوقت والمكان فلم يعلم بها
 المقصود فاخصم ضمير محبور الثاني فانه لا ضمير فيه وعليه القره فانه في الجمع الثالث
 والرابع مما برز مفعولا غير المبتدأ والخبر في اول مبتدأ ثبتهما على ان حقه التقديم
 الثاني خبر ثبتهما على انه مناط الفائدة حتى كانت الخبر الذي هو كلام احمل المصدا والكذا
 او انه نفي الاخبار والاعلام فالمبتدأ هو الاسم حقيقة وحكما وهذا كما يجسر على المصدا

بالمبتدأ والخبر

وعنه

المتجر عن العوامل اللفظية مستند اليه والصفة الواقعة بعد نفى واستغناء الظاهر رافعة وقائمة

١٠٢

وعنه من الاسماء المتجر عن العوامل جمع عامل وقد عرفت له معنيين في المقام صالح لكل
منهما اللفظية المنسوبة الى اللفظية الفرد الى كناية او المفعول الى المصنوع والمراعى فيها
غير الزائدة او وجود الزائدة كالقصة وخرج به بقية الموقوفات فان قيل المتجر عن العوامل
يقض سبق وجودها ولم يوجد في المبدأ غاسل فظليل فلن ينزل الامكان منزلة الوجود كقولك
للتعاقب متبوعه الركبة وقولهم سبحان من صفر حبة لبعوضه وكبر جسم الفيل وهو هنام هذا
المفيل لا يقال المتجر عن سلب الوجود من حيث المعنى باللام في العوامل للاستغناء فيكون المعنى
المبدأ هو لاسم الدعوى بوجوده في كل عامل لفظي سلب الكل بوجوب سلب العموم لاسم اللفظ
فبعض عند عدم تعاقب العوامل ووجود البعض لان المتجر عن عوامل الوجود كما يكون متبوعه
العدم يكون بالافراد ايضا لا فاعول اللام في العوامل ليست للاستغناء بل للماهية وسلب
ماهية العوامل ليس سلب كل فرد من افرادها سلبنا انها للاستغناء فالمتجر عن اللفظ كان سلبا
من حيث المعنى كونه ليس سلبا بسطابل على وجه العدم في ذاته بخاصة وبنات المتجر عن
جميع العوامل بان لا يوجد في عامل على سبيل عموم السلب المعنى هو لاسم
الدعوى بوجوده في عامل لفظي سلبنا انه بسط ببقية سلب العموم وسلب العموم محتمل متحول
العدم والافراد الا ان اول معنى هنام بالقرينة وهو لا يضطر الى على ان المبدأ هو لاسم
الذي لم يوجد في عامل لفظي فانه الفاضل اليه مستند اليه حال من الضمير المستكن
في قوله المتجر وخرج به لاسم المفعولة واسما العدد والافعال واسما العروف المتجر عن اللفظ
او الصفة عطف على قوله الاسم واسم المفعولة الجمع وليك الشك والشكيل ولاشك
المتجر عن المبدأ بالصفة المشتق الذي له عمل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المضافة
واسم المفضل او الجارى مجرى المشتق كالمشتق كونه الواقعة بعد نفى مجرى واسم كاسم
واسمهما كذا لك رافعة حال ثانية من الصفة اي حال كونه رافعة لظاهر نحو قائم الريدان
فان حكمه وهو ضمير المفضل فانه في حكم الظاهر من حيث الاستقلال نحو انما نحن
المتجر عن هذا مذهب البصيرة ومنع الكوفة في الصفة للضمير المفضل فاقول في نحو قائم
انك كونا لاسمين مستندا وخبر على المظنم والناظر فيهم الرخصة والتمثيل على التلخيص
الاجماع على ذلك انما اليه هو وشم منه كما قال ابن هشام فظهر بطلان قول كثير من شرح كافيه من

ان المراد بالظاهر في قوله فيها رفعة لظاهر التقوى ليقنوا ان الصبر المفصل فعمله الى
 اخراج الظاهر من الظاهر وحكموا بانته اذ ما لم يرد وكيف وهو يصح بالاجماع على ان
 الصفة لا ترفع جملتها منفصلا كجمل الكوفيين ان الصبر المرفع بالفعل لا يجاوز منفصلا
 عنه لا يقال فاما ان فكذلك لوصف واجب بالفرق وذلك انما الفصل مع الوصف لا
 يجهل معناه لانه يكون معه من غير مجازة مع الفعل فانه يكون بارزا كملت ولان طلب
 الوصف لمعوله دون طلب الفعل فلذلك جعل معه الوصف لان المرفوع بالوصف
 سلك في اللفظ مسلك واجب الفصل وهو الخبر مجاز فاعل الفعل قال بن هشام وما يقطع
 به على بطلان مدعيتهم قوله تعالى اذ غابنا عن الجنة وقول الشاعر خليلي ما اواب
 بعمدتها اذ لم تكونا لي على من اقطع فان القول بان الصبر في الآية مبني كما ذكره
 مؤيد في فصل الفاعل عن معوله بالاحتياج لقول بذلك في البيت مؤيد في الاخبار من
 الاشياء الواحدة واجاب الامام العبدني عن الآية بمنع تعلق الجاز بغيره لانه لا يكون له
 بل يجعل متعلقا بمقدور ان يحدول عليه بالمقدم واعلم ان ترتب عن الجنة وعن البيت
 باحتمال ان يكون انما مبني بحيز الجملة القرطبية بعده مع الحواشي المحذوف المدلول عليه
 بقوله ما اواب بعمدتها المقدير ما انما خليلي اذ لم تكونا لي على من اقطع فاما احدواف
 بعمدتها ان عدم فيها كما معنى على من اقطع سبب لان لا يكون احد في بعمدتها من سواها
 ليس عندني مرتبة كما من ملوص المؤدة وصفا لاختلافها اذ لم تكونا لي على من
 انا اقطع له بيت بعمدتها لانه كما اذ غابنا انه احوط بعدم الوفاء بنفسها ان الاول قبل
 هذا الحد منقوض بالمجوز وطلعت ولولا وبيت في تحول لم يرد فانه ولو لا ذلك كان كذا وبيت جل
 صالح لقيته فانا لمجوز في هذه المواضع مرفوع محلا على انه مبني كما قاله ابن هشام في التقوى
 وغيره مع انه ليس محجوزا عن العوامل اللطيفة غير الزائدة واجيب بانها في حكم الزائدة لشبهها
 بها في كونها لا يتعلق بشئ الثالث فيل هذا الحد منقوض ايضا بقوله لا تولك ان تفعل كذا
 فان القول هنا مبني وان تفعل فاعل به محض عن الخبر مع انه غير صفة انهم قد يجاب بمنع ان
 تفعل فاعل به وانما هو خبر للنول كما قال ابو حنيفة الثالث وقوع الصفة بعد نفى او استنها
 شرط لان عند خبر هو البصير بين وعن يسوية جواز لا يندم بها من غير شرط مع قبح احوار

فان لم يتغير فوقع محو زيانها وما قائم الزيدان فاما الزيدان فزيد في كل واحد منهما

١٠٣

ابن مالك وذهب لاخفش والكوفون الى جواز مدوز فتح فان طابقت الصفة لواقع
تبدلت في الاستفهام اسم امر فوقع محو زيانها وما قائم الزيدان فاما الزيدان فزيد في كل واحد منهما
وما بعد ما مر فوقع محو زيانها وما بعد ما مر فوقع محو زيانها وما بعد ما مر فوقع محو زيانها
الذي حقه لصد وبخلاف ما اذا لم تطابق مبرر او عدم مطابقة المبرر اما بان تطابق
المذكور بعد ما مر فوقع محو زيانها وما بعد ما مر فوقع محو زيانها وما بعد ما مر فوقع محو زيانها
ففي الصورة الاولى تلحق ان تكون الصفة مبتدأ وما بعد ما مر فوقع محو زيانها وما بعد ما مر فوقع محو زيانها
حينئذ ما بعد ما مر فوقع محو زيانها وما بعد ما مر فوقع محو زيانها وما بعد ما مر فوقع محو زيانها
المبتدأ والخبر في الصورة الثانية بمنسلة لانها تتركب فاسد التاني كقولك فاما ان الزيدان
افا موز الزيدون فتعبر الصفتان تكون خبرا فاما اذا لو كان زائدا فلهذا لما
ثبتت ولا جعت على اللغة الفصحى يجوز ذلك على غيرها وانما خرج من هذا المبتدأ
اذا كان بمثل له ليزداد وضوحا فقال محو زيانها وما قائم الزيدان فاما الزيدان فزيد في كل واحد منهما
مبتدأ اليه مثله ان تصوبوا خير لكم فان المول كالصريح وهل من خالق غير الله ومجيب
دعهم ولعل الى المغاورة منك يرب وما قائم الزيدان فاما الزيدان فزيد في كل واحد منهما
ومثله ان قائم الزيدان وغيره ضربا القرون او قائم الزيدان فاما الزيدان فزيد في كل واحد منهما
استفهام ومثله هل قائم الزيدان ومعنى قائم الزيدان وابن فاعل الزيدان وكيف مقيم
القرون وكما كانت البكران وانما قادم الخالدان اذا التقى والاسم هاهنا بالاسم مثله ما
بالخبر فلا وجه لتخصيص الخبر كما صنع غيره واحدا وقائم فاعل مثال للصيغة المطابقة للمفرد
فما يجوز ان يكون مبتدأ او ما بعد ما مر فوقع محو زيانها وما بعد ما مر فوقع محو زيانها
وما قبله خبرا فاما كما تقدم فان فتح الاول بان لا يصلح المقدم الابتدأ هو ضرورة ان اصل
في الصفة الخبرية فلما افترض الاصلان في الاطوار وما افترض علم ان المبتدأ فوقع مبتدأ له
الخبر وهو كاسم المبتدأ اليه ومبتدأ الخبر له وهو الصفة وان شئت عن الخبر لانه في
الفعل والفعل لا خبر عنه لكن هاهنا وقع بفتح عن الخبر وقد يحتمل الوجه الاول من المبتدأ والخبر
الخبر وجوبا وذلك لانه بعد ما نزل احدها بعد الاخر في المعية نحو كل رجل وضعته
فبلغ الصا المحررة التي حرقته فثبتت بالانها تنصب بالثاني لان صلاحها يقتضي بتركها فكل

وهو في زيد فاما ما واكثر شئ في التوطين

١٠٩

مبدأ من جعل ضا اليه وضيعته معطون على البتد والخبر عذون وجوبا اي مقرونا واما
 حذف الدلالة الواو واما بعدها على المعصية ووجبا لحذف لقيام الواو مقام مع
 لو جزم مع مكان الواو كان كلاما تاما هذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفون
 لا خفت له انه مبدأ لا يحتاج الى خبر لتمامه وتحتضنه اي وضيعته واخاه ابن
 حزم والقييد بالبصرية في المعية احراز عن الاحتمال لها وللعطف بخبر يدور فذلك
 ان نأني بالخبر يقول مقرونان وان تحذفه عفا واعلم فهم السامع من الاقتصار عليه بامتناع
 المضاجعة والاكثرين ومن ذكره قوله وكل شئ والموت بليقان تجسده ك بعضهم
 في نحو المثال المذكور شكالا وهو ان الضمير ضيعته لا يجوز ان يعود الى كل ولا الى رجل
 اما الاول فلان التقيد عليه كل رجل وضيعه كل وهذا ليس المرجح لانه مطلق وذاك
 مفيد بالنسبة الامتناع واما الثاني فلان كل رجل وضيعه رجل وهذا لا يصح ايضا لان
 ذكر شامل لجميع الافراد بقرينة اذ لا العمود ورجل وحده لا يعين ذلك والجواب بان الضمير
 الى كل رجل وكما انه نائب عن مراد متكررة فضمير نائب عن ضمير متكررة يعود بكل اعتبار
 الى رجل فكانه قبل زيد وضيعته وعمر وضيعته وهكذا لان الضمير عن مراد فاك
 مرجعة عما كان هو فاما كذلك ولذلك حكم بعضهم ان الضمير اذا عاد الى تكرر او قتر
 كانت تكرة والثانية قبل الفاعل الممتنع كون الخبر عن البتد المذكور قبلها بان يكون المبتدأ
 مقصدا عاملا في اسم مفسر لضمير كذا لا يصح كونها خبر عن المبتدأ المذكور نحو خبر زيد
 فاما او مضافا الى المذكور نحو واكثر شئ التوطين ملتونا او الى ما قبله بنحو واكثر شئ يكون
 الامير فاما فاعلا في الصورة الاولى والثانية وملتونا في الثانية احوال لا تصلح اخبارا
 عن المبتدأ المذكور لانه لا توصف بالقياس ونحوه والاولى محتملة لان تكون من الفاعل
 ومن المفعول كما قال الزمخشري ورغم بوحيا انه لا يجوز كونها من المفعول الدليل ان
 التقييدات بالاحوال والصفات تعود الفاعل لا تكون الا اقرب مذكور والثانية متعينة
 لان تكون من المفعول والثالثة من الفاعل وكل من ضمير وشرحه وما يكون الما قبل الكون
 مقصدا عاملا في مضمون الفاعل وهو الضمير المشرقا يقد من الخبر المحذوف جوبا
 اخلف فيه فذهب يسوي وهو البصري به الى انه ظرف زمان هذا في الغلة والقييد

صريح زيد اذا كان قائما في الماضي اذا كان في الاستقبال والخبر الحقيقي متعلق
 بهذا الظرف من وصفه او فعله وكان المقيدة فاقمة لا ناقصة والحال من الضمير
 المستتر فيها وهي الغافل في الحال ومفسر هذا الضمير هو معمول المصدر كزيد والتوقيف
 ولا مير في الامثلة وانما لم يقدركان ناقصة والمصنوع خبرا لها لا مير من احدهما التزامهم
 بتكبره فلا يقال صريح زيد القائم والثالث وقوع الجملة الاسمية مقرنة بالوار وموقع
 كالحدث اقرب ما يكون الضمير منه وهو ساجد قال ابن هشام وهو اقوى دلالته على
 انه حال لان الخبر لا يقرب بالوار والمثال على تغيير الخبر الذي هو حاصل او نحوه لاحتمال
 حر الضرب بكونه مقيدا بالقيام مثلا اذ لا يمكن تقيد الا بعد حصوله ممكنا واللفظ
 الثالث مستلخ الخبر هو الحال فظروا جده شرط وجوب الحذف ذهب الاخفش تبعه
 الدقة الى انه مصدر مضاف الى ذي الحال والمقيد بضمير زيد خبره اذا كان قائما او
 متبرعا بالتوقيف خبره واحط بكونه لا مير كونه خبره خبره وهو مضاف الى ذي الحال
 هو الزاوي كذا خبره وكونه خبرا لا كونه واحطت واخاوه ابن مالك في التمهيد قال ابن هشام
 انه ولي لا تقدر شين وقد قدو لغته ولان التقيد في اللفظ وانما في فعله ولا تخذ
 اذ مع الجملة المضاف اليها لم يثبت في غير هذا الموضع والمعدول عن ظاهره معنى كان التماسا
 الى الساقية الا انه يراد عليه حذف المصدر مع ثبوت معموله وهو ممتنع عند الأكثر لان
 يقال القبر زيد الدالة على حذفه قوية فلا بأس بالحذف كما قال سيبويه لن تقدر ما لك زيد
 مالك وملايتك زيدا ولا يجوز تقدير الخبر بعد الحال كما نقله ابن السكيت عن الكوفيين
 لانه تقدير ليس في اللفظ ما يدل عليه فكما يجوز ان تقدر زلت مثلا يجوز ان تقدر ومنه
 ولا نهج يكون من حذف الجايز لا الواجب فانما اذ ذلك يكون حال من زيد والغافل فيه مضاف
 فيجعل في الحال فلا يثبت خبره لانهما من صلتها وفعل الخبر نفس الحال كما يدل به في الظرف
 قبل الحال لغت عنه كما اغتبه مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح ما قدمنا من ان الخبر محذوف
 وجواب السد الحال منه قال ابن عصفور وانما صح للحال ان تستلخ الخبر لانها بمنزلة الظرف في
 المعنى لا بمنزلة الفاعل بغير خبر زيد قائما او خبره زيد وقت قيامه وكل منهما سد الخبر وكل
 منهما على معنى في الظرف يستلخ الخبر فكذلك الحال انتهى فثبت ان الاول يقتضي السد بكونه

ولا على لعمرك لا قوم

١٠٧

مصدق أو مضاد اليه ومولاه يؤخذ من أن المذنب نفسه لا يكون ولا بالصد ولا يجوز نصر
 ريدا فاما خلافا للعضد الكوفيتين وتقييد المصدق بالعد ثمانية مفسر لغير ذي الحال احراز
 من ان يكون المصدق غاملا في صاحب الحال نفسه ان الحال لا يدركه كالحجر نحو صدر
 في ثمانية فان فاما الحال من زيد لا يوافق فيها هو اذ لا يثبت زيد وهو صير فلا يفتى عن احراز
 ح من نفسه وتقييد الحال بكونها غير صالحة للتجربة حراز من نحو خبر زيد بتدبيره مع واجب
 لصداقتها للتجربة ويشد قولهم لرحل حكوه عليهم واجازوا حكمهم حكلك مستطاب بتدبيرك
 وظاه بهمة أي حكلك مستطاب الثاني يجوز عند الاحضار لزيد الفارسي رفع يده في القضا
 الكت وشي فعل المضاعف الماء المضاعفة نحو خطيبا يكون الامير فاما ومنعه سبوت قال الله
 والاول في خوره لانك جعلت ذلك لكون الخطيب محاربا جاز عقوله في ايضا اختلاف المصدق
 لصريح كما في خبر زيد فاما لا يجازي في اول الكلام ولا تنك في الجاز يوطن الجازية على ان لا
 يعدلوا لا مساعية ان كان كوا مطلقا نحو لولا على لعمرك لولا على نحو نحو نحو
 حذره ليعلم من لولا الدلة على امتناع الشيء او وجود غيره ووجب لتد الجوز سلة في
 الكلام على هذه المسئلة مشو في حديثه المفرد في انشاء الله والرا بقة بعد بسند صحيح في
 القم نحو لعمرك وايمن الله لا قوم من أي لعمرك وايمن الله في حقك الحذر ليعلم به في حق
 ذلك الله على نفي المحذوف ووجب الحذف لتد جوابه مسئلة ووجه تقييد المقتضى باللام
 لا لتعمل معها لغيره ولا يجوز كونها خبرين والحذف لبتد كما قال في الارشاد وشي لا
 تكون الا في الخبر قال ابو حيان وليت جوابهم تحذوف قبل ان القصة لا يدخل على القصة في
 نظر فغادر ليحذف من ان في الا المعنى والله يشهد انهم في جوارين حضور ان يكون المحذوف
 في ذلك هو ابتداء والتقدير لغيري عمرك في الاول في لان الحذف بالانحياز او منه بالاول
 الاخر في القبر من غير القبر في القم وهو ما يصلح له لغيره نحو محمد الله لا فضل اى على
 يجوز حذف على في ثباته لانه لا يغير بالقسم حتى يذكر المقتضى عليه بخلاف نحو لعمرك وايمن
 الله وانه الله تعالى هو صريح في القسم والعرضية العين في حقها وبلز في القم مع اللام لا بالقسم
 حوصص التخفيف كثر استعماله وهو مصد محذوف الزوائد اصله تغييرا ومعناه البقاء
 والحياة فعنى لعمرك لا قوم في جانبك لا قوم في بلزيم الاضافة الى الظاهر والمضمين مع انك لا تدون

والله اعلم بغيره كرام مستدرك لا تقول ذكره ويجوز ان يقال الباء عليه كقوله وفيهم كرام لا يتجربون
 ومبيننا المني ثم ضطينا واعلم ان الله لو لم يذكر هذا السائل بعد الخبر كان اوله كما فعله
 المصنفون وادخل بقوله ذلك هنا فليست العائدة بذكر حذف الخبر جوارا وجوبا اما حذف
 الخبر فليس في ايام القرينة مخوف ذلك بعد الاستفهام عن الخبر عنه زيد ان قال من عندك اي عندك
 زيد والعطف عليه مخوف زيد قائم وعمره وقال الله تعالى اكملها اذ لم وطئها اي اذ لم وفي غير
 ذلك مخوف وطئهم الذين وثوا الكتاب جل لكم والمحصنات اي جل لكم قال ابن مالك وبعد
 اذا الفجائية مخوف خرجت فاذا التسع اي خاصر هو قليل ويتبعه بن همام في الاوضح وهو شأ
 على ان اذا خرجت اما العائد بالها للكان فلا يقدر حذف فابل يجعلها هي المخبر كما سئل
 تخفيفه في حديقته المفردات فاما حذف البتة اخو اذا حذف قيام القرينة ايضا مخوف ذلك
 زيد ان قال من هذا اي هذا زيد وهو كثير بعد الاستفهام قال الله تعالى وما اذ ذكرك
 الحطمة نار الله اي هي نار الله وما اذ ذكرك ما هي نار عاصيته ما اجتصاب اليمين في سب
 محض وهل انبتكم فتر منكم النار وبعد فاء الجواب مخوف من عمل صاحب ان ينسأه
 فليها اي فعمله لنفسه وانما سأل عليها وانما الطوم فاحواكم اي فمهم وان لم يفسد فاول
 فظل وانما الضم فموسر بعد القول مخوف قالوا اساطير الاولين قالوا ساحر او يتجربون
 سيقولون ثلثة زايهم كلهم الا يار في غير ذلك مخوف قوله تعالى لم يلبثوا الا ساعة من نهار
 بلاغ اي هذا بلاغ بلبث هذا بلاغ للناس سوت اربنا اي هذه سورة وقد اجتمعت حذف
 كل من البتة والخبر جوارا في قوله تعالى سلام قوم منكرون اي سلام عليكم ثم قوم منكرون
 محذوف خبر الاول ومبتدأ الثاني وقد يحتمل المحذوف الا يرين ويكر بعد الفاء مخوف خبر
 ضقة من ايام اخرنا استدرك من الهك فظرة اليه بكرة اي فالواجب كذا او فليكن وفليكن
 كذا او يلبث في غيره مخوف صبر جميل اي اخر او مثل ومثله طاعة وقول معروف اي امر او مثل
 واذا ذا الامر يبين كون المحذوف مبتدأ او كونه خبر كما ذكر وقال الواسط الا في كونه مبتدأ
 لان الخبر محذوف الفائدة وقال المبتدأ الا في كونه خبر لان المحذوف بالاعجاز والاول والخاليق
 منه بالصدق والاول حكاه ابن ابي اذ ما حذف البتة وجوبا في حيث كان مخبر عنه نبعت
 مقطوع الى الوقع الخبر مدح نحو الحمد لله الحمد اي هو الحمد والخبر دم مخوف قوله من يلبس

ولا يكون فكرة الأفعى والفائدة والخبر هو الخبر المنكسر

١-٩

عدوا المؤمنين ونحو اللهم ارحم عبدك المبكّر من كانت الفعلة غير ذلك التحقير
مخوّم رت يزيد الحجاز خازا لظها روا لحدنا واخبر عنه بصد حتى سبدا من اللفظ بفعله
مخوّم سمع وطاعة قال وقال خازا قال بك ههنا الى امرى سمع وطاعة واخبر خازا او
بمخوّم من نعم وبشر مؤخر اعلمنا بمخوّم او بشر الرجل يزيد اذا قد خبرا فان تقدم مخوّم
نعم الرجل فهو مبتدأ لا غير او يصير محج لعم مخوّم ذمتي مبتدأ ولا فعل اي في ذمتي شاق
او عمه عكس قولهم لا فعل وعلم ان الاصل في المبتدأ المستدالي ان يكون معرفة لان الفهم
من الاخبارات اعادة المخاطب اليك عند ويزيد من ذلك في علم ذلك الخبر لا خارج
التكرار لا فائدة فيه ولا يكون المبتدأ فكرة الا مع حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة
فاخبر عن اي فكرة شئت وجد شئ من الشرائط او لم يوجد فيجوز ان يقول كوكب نفق الناقة
ولا يقال رجل قائم هذا ما عول عليه المتقدمون في ضابطه الابداء بالتكرار والى ما اخبر
انه ليس كل احد يترك في مواضع الفائدة فتدفعوها وانما بعضها في بعضها من بعضها
او رده السبوط في الاستثناء والنظائر وقال بعضهم ان الضابط في ذلك قرب التكرار من
المعرفة لا غير فترجمها من المعرفة باحد شيئين اما باختصاصها كالنكرة الموصوفة او بكونها
في غاية العموم كقولنا مرة خير من جزاءه فعلى هذا الضابط لا حاجة لنا بعد اذا لا ما كان
بل يعتبر كل ما يرد فان كان جاريا على الضابط اجزأه ولا فائدة ولا خبر هو الا انه حقيقة
حكم التجرد عن العوامل للعطف والمرايبها غير الزائدة لتختل مخوّم ان يدبها عند فهم
وان عمه يذهب عندهم وعد الحجاز يترج دخل فيه فاما المبتدأ واسما المعدلة المبتدأ
فخرج القسم الاول من المبتدأ والاسماء المعدلة به الى المبتدأ وبحجور البناء بمقتضى والقسم
الفائدة الى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج القسم الثاني من المبتدأ فلا حاجة الى اخرج خبره
المعابر للصفة كما فعل ابن الحاجب كما في قوله هذا المعنى هنا لك تأكيد بانه ان كان
شمل قولنا الاسم حقيقة او حكما يجوز بقاءه وبعض الفعل المقتضرب واقا الخبر الجملة
فان قلنا انها ما قوله بالمضد كما قاله نزلنا جرحك وهو المناسب لقول المصنف فاما قوله
يتا في الكلام الا في اسمين او فعل اسم وان قسا انها على صفة خبر من غير ان يرد لم تدخل
هو مبتدأ المحققين من النجاة الثاني خلفه في عامل المبتدأ والخبر فذهب الصريحون الى ان

الضابط في ذلك قرب التكرار من المعرفة

العامل

وهو متوقف جامد فالشوق غير الزايف لظاهره فيجوز ضمير مطابقة دائما بخلاف ضمير غير الكلمة
لفظ وهذا قائم بوجهها

١١٠

العامل في المبتدأ هو الابتداء وضميره يتحرى الاسم عن العوامل بالاسناد اليه ولا يشاء ضمير
الجزء في يجعل الاسم في ضد الكلام تحقيقا وتقدير بالاسناد اليه او لاسناده ثم قال المبتدأ
كالزحزحي والجزء في بان الحجاب هذا الابتداء هو العامل في انحرافنا لطلبه اليها على
الشواء وهو قضية كلام المصنف حيث ضد المبتدأ والحجركية بما لا يجرد ونزل الاندلس عن
سببها ان العامل في الخبر هو المبتدأ ويجوز ان يكون على وجهه في المبتدأ في لفتح وهو مذهب
المتأخرين قال الكائن والفرام يتراعى ان يقبل غير ذلك وهو ان خبره من قسم مشتق
وهو لا يصلح لذلك فدفعه والمرد به هنا الدال على ان بينهما وهو المسمى صفة كصائب
مفترق وحسن وحسن في حكمة المنسوبة مطلقا مشتق فان سائرهما والكان والالهيما
حكم الجامد المحض وهذا اصطلاح غير ما تقدم رتبته جامد وهو ما عدا المشتق بالمعنى المذكور
فالمشتق ما زاع لظاهره لا غير الرفع لظاهره كما سببته او محلا نحو الكافر مفعول
عليه فيجوز ضمير اي ضمير المبتدأ وذلك لان مشتق بالمعنى المذكور في معنى الفعل فلا بد ان
فاعله ظاهر وهو ضمير مطابقة في ظاهره المبتدأ دائما افراد ونسبة وجمعا وذكرا وانثى فهو
زيد والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهذا قائم وللهذين قائمان وان هذات
قائمات فالخبر في ذلك كله متجمل في ضمير مشرر نحو ما عايد على المبتدأ وهو مطابق للمبتدأ كما في
والالف في قائمان والواو في قائمون حرفان دالان على النسبة وجميع كانهما في الرحلة والزيد
وهذا الضمير يحل بشاره ان داخرى البحر على غير هو لانه المعنى ليس بعد الضمير
وجوبا شواحيف للبشر ام في الاول نحو قوله زيد صا صا في اماكن لها على العادة ولم يرد
الضمير لثبوتها مع ان العلم هو صاحب التاكيد مع ان اللفظ هو صا صا في معنى ذلك هو
العدم وجوب لابرار الامم للبشر متساوية في قدرته فيكون هو في هذا المعنى
ذلك هذا وان في خطان واخاوه انما في المعنى - شلوته الكبرى في الذهب الكون بشرط
ذاك ان لا يوم للبشر فيهم حس وصرح في غيره في يربو فاقام وزد متمسكة باللبان كما
ان يكون في المجد مقصودا بوصف مخلوق بقدره لوصف المذكور في غيره وانما في المجد
بابوها محلا في ضمير اي مشتق غير لزاع لظاهره هو الجامد نحو الكلمة لفظ وهذا السدس
في التسع المقترن في مشتق الزاع لظاهره محو فسد في انونها فلا تشمل في ضمير المبتدأ ولا يطابق

ما الجامد فلا يتحمل التضمير فرع على أن يكون ليتحمل الضمير على طاهر على القاعلية وذلك
 مقصود على الفعل ومما في معناه وهذا الطرح الجامد في ذلك وأما المشتق الرفع لظن ملان لا
 يرفع على غير ما علم مطابقة ما للبند فليعلم تحمله للتضمير بينهما أن لا أول قضية إطلاقه
 متفعله بالكلمة لفظاً أن الجامد لا يتحمل التضمير ولو أول المشتق وهو حلاً في ما صرحوا أن
 لقول المشتق بمنزلة في تحمل التضمير ورفع الضمير في كدام إلى حيان ما يشبهه في أنه لا علم
 في ذلك وأما المبدأ بوجه نحو الكلمة لفظ مع تحمله للتضمير لأن المصدر من حيث هو مصدر
 ولا يجمع ولا يؤنث فاجروا على اتصاله لأن المصدر يتحمل التضمير كما افترض كل مرة وتوهم بعض
 العجم كيف وهو ما قيل هنا بالمعقود من غير حلف نعم المصدر لا يتحمل ضمير إذا لم يؤول بالصفة
 وذلك أن خبره عزيرين وجعل العزيرين المعنى كما زاع على قول سيونية في نحو زيد عدل وهذا
 لا يتصور في نحو الكلمة لفظاً على قول الكوفيين من أن المصدر يقول بالصفة دائماً فيريد
 ما قول بغداد في نحو التحمل للتضمير كما عابداً بل في فعله في نحو زيد عدل أبوه وما عني قول
 الصيرين من أنه على حذف مقتضى في فعله فالجرح هو ذو وهو المحتمل لأنه لما قيل المشتق
 لا المصدر وهو يطابق المبدأ دائماً فادقت هند عدل والزيدان عدل كان الفقدان
 عدل وذو عدل وقس على ذلك وأعلم أن نحو هذا الفصل يجري في الجامد لقول المشتق
 غير المصدر أن لم يأت فيه اختلاف المذكور قال ابن مالك في شرح الكفاذا اشترى الرجل
 قلت هذا اسد كان بك فيه ثلثة أوجه أحدها نزيله ثلثة الأسد ما أفقد دور النها
 في ثلثة كقول الشاعر لعل سمع عليه سداً إذا لم يزع من غيرة فهو كاله والنا أن
 يقصد التثنية فيقدراً مثلاً مضافاً إليه ففي هذين الوجهين لا ضمير أسد والوجه الثالث
 أن ناول لفظ سد بصفة ذائفة بمعنى أسدية وتجيده يحكي ما أوتته فتحملة ضمير برفع
 ظاهر أي جرح على غير ما هو له كقولك هذا اسدناه وهذا التبعات تابع في النعت الحال
 من النعت قول العرب مرتب بفاع عر في كلة وحله تأكيد للتضمير الارتفاع برفع لأن عر في
 ضمير بمعنى خسر مثله مرتب بفعول عر بجمع فمعر بما معنى فصحا ورفض به ضمير وجمع
 تأكيداً انتهى التآني وهب الكوفيين أن الجامد يتحمل التضمير مطلقاً أو لا بمشتق أو لا بأول
 وعزى هذا القول إلى الكثر من الكوفيين قوله والى الرملة من التضمير لكن نقله لداً في

فأعده المحققون توبة بالشيء عند التامع في اعتقاد المتكلم بمحل خبره وتوحيده ذلك الشيء المقنوع
بجعل مبتدأ ويقدم ولا يبدل عن ذلك في الحال يقال لم يعرف مبتدأ لم يسمه شيئا لم يعرف أنه
أخوه زيد حولك ولم يعرف أن له أخا ولم يعرف أنه أخوه زيد حولك هو المقنوع في الصورتين

ما لك في شرح الظاهر عن كوفيتين كافة وسبغة إلى هذا السفل صاحب البيط هذا
في تقديم المبتدأ وخبر الخبر إذا كانا معترفين شيئا وكان الأسماء المقترنة بحيث يتقدم
السامع النسبة بينهما وكل منهما يصلح أن يكون محكوما عليه فالجواب قوله توبة منها الشيء الآخر
عند التامع وهو كالتألف في اعتقاد المتكلم أن يحكم به محله بمحل خبره وهو قوله لأنه
محكوم به وذلك الشيء الآخر المقنوع عند التامع الذي جعل توبته الآخر لم يجعل مبتدأ ويقدم
لأنه محكوم عليه والتأصل أن يتما تحقق التكلم أو توبته أن التامع كالتألف المحكم عليه بمحل
صندا والآخر خبر ولا يبدل عن ذلك في الاستعمال العال لم يقل على القاعدة لم يعرف زيد
بأسمه شخصه لم يعرف أنه أخوه وأريد أن يعرف أنه أخوه زيد حولك شاعرا أن له أخا ولم يعرف
أن زيد أخوه ولم يعرف أن له أخا أصلا ويقال لم يعرف أن له أخا في الجملة ولم يعرف اسمه على
النسبة وأريد أن يعرف اسمه زيد حولك زيد فالمبتدأ هو المقنوع في الصورتين وهو زيد المصنوع
الأول وأخوه في الصورة الثانية وقد يبدل عن ذلك في غير الحال فيجعل المطلوب المحكم
عليه خبرا والآخر مبتدأ كقولنا في تمام في صفة العلم لغاب لأفاه الغائلات لغابه وأركب
الحق شأونه أي عاقل وكان على مقتضى القاعدة أن يقال لغابه لغابه لأفاه إذا المقصود
في خبره ما دقل المقدم بالتم في خواص الأعداء والعسل فحق الأولياء وهذا إنما أجاب عنه
البيان بأن من النسبة المعكوس يكون المقدم مبتدأ فلا يقتضي على القاعدة قال ابن هشام
وهو ضعيف لأنه فاذر الوقوع مخالفا للأصول اللهم إلا إذا اقتضى المقام البناء على المبتدأ
أشار المقصود بالعدول إليه من غير الغالب لمخالفة القاعدة وأما المحققون فيجعلونه مبتدأ
تقديم الخبر على المبتدأ جواز الحصول للفرقة المعتبرة بين المبتدأ والخبر فيجوز ذلك عندهم
جاء كثير الاستعمال مثله قول الآخر بنو نابينا نبينا نبينا بنو نابينا نبينا بنو نابينا نبينا
الابعد فنونا خبر مقدم بنو نابينا مبتدأ مؤخر لأن المراد الحكم على بنو نابينا بانه
مثل بنو نابينا لا عكسه كان الأول بالمصنوع يقتضي أن الخبرين لأن كناية في التحول في البيان
نفسه ما ذكره من القاعدة طريقة أهل لبيان وهو المشهور عند المحققين عند نقل الفقرة
وبل يجوز تقديم كل منهما مبتدأ وخبر مطلقا الحصول القاعدة للسامع قدم الخبر وأخوه بل
أن كان أحدهما مشفاه والآخر أمخا فالحاصل زيد تعيين المشتق للخبر وإن تقدم والأسم

هذا المصنوع
م

يقين

للابندية وان ماخر لان معنى البند المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب للذات هي لشي
 الية والصفة شي المنسوب وهو قول الفخر الرازي واجب بان المعنى الشخص الذي له الصفة
 صاحب هذا الاسم فصيصة الصفة له على الذات وسندا اليها والاسم ذال على الصفة
 وسندا وقيل ان كان احدهما اعرف فهو البند نحو هذا زيد واسمها في الرتبة واجب
 الحكم لا يندية المقدم نحو الله ربنا تكميل ويجب الحكم بالبندية المقدم في صورته
 احدهما كقول الاسمين نكرت في خبرنا كتحسين للبندية بها نحو افضل مني فلو جوز تعلية الخبر
 هنا لا لبس للبند فيفسد المعنى فكثر هو افضل منك لامن مخالفتك بالعكس الثانية
 كونها مختلفين تعريفا وشكلا والاول هو المعرفة كزيد فانه وانما ان كان هو النكر فان لم
 يكن له ما يتوغل الاسماءية فهو خبر اتفاقا نحو خزنوك ردها منك وان كان له
 متوغل فذلك عند الجمهور وانما يسوي فيجعل البند انموك ما لك وخبر منك زيد
 حبا الله نعم قاله ابن هشام في المعنى طاهر كلام ابن مالك ان ذلك عند يسوي محصور
 بما اذا كان اسم اسما او اسم تفصيل يجب تقديم البند اذا جفت البندية لافعال نحو زيد
 قام اذ لو قيل قام زيد لا لبس للبند بالفاعل لان عبارة اقرب فامنع وجوزة الاختصار
 والمبرر وان كان الخبر محصور فيه بالالفاظ نحو وما محمد اذ رسول ومعنى نحو انما انت نبير
 ادلوات لا لبس المحصور فيه وان كان البند له عند الكلام اما بنفسي كالا سفيها
 والشك في التعجب نحو من ابول ومن يقيم اتم وما احسن نداء لو اخر خبر ما له صد الكلام
 عن صد رتبة لو بغير نحو ولقد مؤمن خير من مشرك فان لام الابندية لها الصد وانما
 شان نحو هو زيد مطلق قبل لانه لو حلا لبس بالوكيد وفيه نظر فقد وثق بالبند وبقوله
 الخبر جواز توسعة الكلام اذ فيما اخرج في وقت اوقافه او تنجح في تقديم بعض آخر الكلام
 على بعض وجوبا بان يكون الخبر صد الكلام اما بنفسي نحو من يداويعر نحو صبحه يقوم
 السفر او يقع الخيرة في لبس ظاهر نحو عند درهم ولطرد لو اخر لا لبس يكون صفة
 للبند لانه نكرة وطلبها الوصف شذ من طلبها للخبر فالنكر تفيد في اللباس او يكون
 البند محصورا فيه بالالفاظ نحو ومائنا الا اتباع احمد او معنى نحو انما في الدار زيد
 اذ لو اخر لا وهم لا يختص في خبر كما مر في عكسه ويعوضه من صفيا بالبند على بعض معلق

في

الخبر

الحجة نحو على الفرة صلبان بد وعلى مصادق له أخر كقوله أهمل حلا لأن ما لك قدرة
 على ولكن ملاه عين جديها فتمت لا ينجر الرمان غل الدت ولا يقال يريد اليوم لهذا المبدأ
 فإن حصلت خار كان يكون لهذا ما والرهان حاصلا نحو نحو في شهر كد ويوم طيب قد يتبدل
 الحجة معني لا لعدد أخر عمة وذلك لا يمنع لا منقضا على كل واحد من الحرس والأخبار
 نحو زيد بغيره شاكات ولكن استعماله بالعطف فإولفتا فقط المفعلة لغيره فيه معهم خبر
 وأحد نحو الرمان حلو خامصر ولا يجوز فيه العطف لأن المجموع بمبراة الواحد المعنى في ج
 أبو على بطر في اللفظ وقد بعد لعدد صاحبة ما حقيقة نحو كونه في غير نحو وسيم
 حكماء يكون المبدأ مفردا وأجزاء بعضه لا أخبار عليها نحو قوله تعالى أما الحياة الدنيا
 لعبت لهموزينة وتفاخر بينهم وكان في هذا الجب فيه العطف تنهان الأول للجنس الكون
 المبدأ عات والرمان حاصلا كخبر في شهر كد ذكره ابن مالك في شرح التبيين في تتبع شرح
 كلامه وقعت ذلك العلامة ناظر لطبقات العلوم في سخن لا يقبل قال المالك في خاتمة
 الأوضع وخبره بعضهم بأنه وإن كان صميم منفصلا للستكم معظم نفسه والمشار إليه
 وهو عام لصلاحيته لكل متكلم لا يختص بمتكلم دون آخر انتهى وخبره آخر في قوله للستكم
 وجميع من في ذلك الرمان والرمان حاصلا في عينه انتهى وهو أولى من التوجيه لأن
 قال لأحضر قولهم هذا حلو خامصر ما أراد وهذا حلو فيه حموضه فبغني أن يكون الثاني
 صفة للقول وليس قولهم إنما جملنا خبر واحد انتهى ولجميعه في خبره في معنى خبر واحد
 ونقل عن علي الفارسي نحو حلو خامصر فيه خبرها بجملة الثاني لأن الأول خبر له في
 منزلة الخبر وصفا الخبر هو ثمانية وقال بعضهم سنة من من خفي الكلام كأنك قلت
 هذا امر لأنه لا يجوز خلو خبرين من الضمير لا انفرد أحد ما به لا تدل على خبر واحد يكون
 بهما واحدا لأن عاملين في بيان في معقول واحد لا أن يكون فيهما ضميرين لا يصير لغيره
 حلو وكذا خامصر ليس هذا الأمر من قول كل ما تحلل ضمير وخاره أبو حيان وشيخي
 العلامة محمد بن علي الثاني قال ولهذا ارتفع على الخبرية ولا يلزم من فرض صدق الجمع الضمير
 على الوجه المخال لا لا يحكم على المبدأ بكل منهما وهو على صفة أنه لا يجوز الحكم لا بعد
 تمام الكلام وبعد تمام الخبرين فالعقد بحكمة حكاه في بابا من أفعال التثنية ما اضدان على

مقوع

المالك

فصل يدخل على المبتدأ والخبر افعال وحروف فتجعل المبتدأ اسما لها والخبر خبرا لها ونسبت
 التواسخ وهي خمسة انواع الاول الافعال الناقصة

١١٥

الموصوع الواحد يتخصص فلا يقترن بشيء واحد منها في المبتدأ الا حيث يعتبر بانه كل منهما في
 الاخر واثارة عنه والمخطاطة عن غير النوعين ثم يحكم على المبتدأ بكيفية متوسطه بين
 الكيفيتين فاذا قيل ان القمان جالوا خاضعين كانه قيل ان القمان جالوا من الجلالة وشؤونهم
 ولا تضاد بينهما كما لا تضاد بين البصر لضعيف والسواد للضعيف بل ربما كان احدا على الآخر
 لوجوب الحدود المشتركة بين انواع هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام انتهى كلام شيخنا و
 تظهر مرة لغلط في حكمها او في جعل احدها في نحو هذا البشاش جالوا خاضعين فانه فان قلنا
 يتجمل الاول ضمير يفتقر رفع القمان بالثاني وان قلنا انه يتجمل فيجوز ان يكون من باب السائر
 في السبقي المرفوع وذكر ابو الفتح ابن جني انه زاعج شيخه باعلى بقا وعشرين سنة في حوزة
 في هذا الفصل حتى تهرله وذكر في البداية انه لا يجوز الفصل بين هذين الخبرين بالمبتدأ
 فلهذا عليه عند اكثر من واحد من نقضه انتهى هذا الفصل في ذكر ما يبع المبتدأ والخبر
 تدخل على المبتدأ والخبر افعال وحروف وتعمل فيهما مدلول فكل متى جعلتها انعقاد الكلام
 مبتدأ وخبر فتجعل المبتدأ اسما لها والخبر خبرا لها فتسمى الاول اسمها والثاني خبرها وقد يسمى
 المرفوع كان فاعلا فيشبهها له بالفاعل ومنصوبا مفعولا فيشبهها له بالمفعول وهو مختار قال
 ابن هشام وهو اصطلاح غير معروف فيسمى هذه الافعال والحروف التواسخ لارادتها احكام
 المبتدأ والخبر ثابت لهما قبل دخولها الخداس التبع ولغة هو الازالة وهي من حيث هي مؤن
 لانها اما افعال او حروف كما ذكره ومن حيث عملها واخلوا احكام بقضاهم بعض خمسة انواع
 لم يذكرها افعال الغلوب مع اعتراضه بان صل مفعولها المبتدأ والخبر كما عليه الوجه وذكرها
 في حديثه الافعال وتبطل في الكلام هناك وكان الاول ان يذكرها في جملة التواسخ فتكون
 الانواع ستة النوع الاول الافعال الناقصة ويسمى بذلك لانها لا تتم بمن فوعها كالكلام
 قيل لانها لا تدل على الحدث وليس يصحح السائر وقد يسمى بالتواسخ من ان اطلاق اسم لا تتم
 على الاخص عرفها ابن الحاجب تبعه لقصة في الهند بما وضع لتقدير الفاعل على صفة اي جملة
 وتثبت عليها قال الرضي وغيره كان ينبغي ان يعيد الصفه فيقول على صفة هي صفة غير مستند
 او ان انقص جميع الافعال الساتمة فان ضرب مبتدأ من قولنا ضرب يد يقدد الفاعل على صفة
 لكن تلك الصفه هي الضرب المتفاد من الفعل العام فيه ولما الفعل الناقص يقر الفاعل على

نحو ذلك التواسخ

الاولى الافعال
 الناقصة

صفه

والتمسها كان وصفاً وصحح واسمى واسمى ظل وبات وليس

١١

صفة موصوفة فان كان في قولك كان زيد قائماً لا يقر زيداً على صفة لكونه بل على صفة لبقائه
المتناهي من الخبر المتصف بصفة الكون أي بالخصوص والوجود وكذا سائر ما قال بعضهم
المتحقق أنه لا حاجة إلى فاذا ذكر من التقييد لأن المتبادر من قولك هذا اللفظ موضوع للصفة
المعنى هو الموضوع له لا غير الأفعال السامة موضوعه لصفته وتقرر المعنى على علمه تعالى
الأفعال السامة موضوعه لتقدير الفاعل على صفة متكون الصفة عن مدلولها انتهى في
نظرنا قل لم تذكر سبباً من هذه الأفعال شوضاً وما دام وذلك ثم قال وما كان نحو هو
من الفعل بما لا يستغنى عن الخبر الظاهر أي غير مخصوصة وبه جزم المصنف لهذا في قولنا لا
كل فعل لا يستغنى عن رفعه عن خبر عنه ضالح للتعريف والتكثير أو جهلة تقوم مقامه فهو من
باب كان ويختصها عن غيرها وقوع اللام العارفة بعد ما نحو وان كانت وان وجدنا أكثرهم
لفاسقين قال الرضي قد يجوز تفضيل كثير من الأفعال إلى ما قصده كما تقول ثم التفتة بعد عشرة
قال الله تعالى فقتل طافراً سواي أي ضار من البشر ويحذف ذلك ظاهره جنانة المصنف أنها غير
محصورة حيث قال والمهور صها كان وصفاً وصحح واسمى واسمى ظل وبات وليس كان
لبنون خبرها لاسمها وبها معنى مع لا مطاع عند أكثرهم قال أبو حيان أومع التكون عن
الانقطاع وعدمه عند آخرين وجزم به بنظرنا لأن نحو كان زيد قائماً وقد يكون للاسم واللفظ
وصلة الواردة في صفاته تقرر صلا لا يقال اسمها الخبرها وصحح واسمى واسمى لبنون خبرها
لاسمها في جميع النهار والليل قال ابن حبان ورويت كثير أبو هرون لالة بات على الفور وطله
قوله تقرر والذين يبيتون لربهم سجداً وقياماً وقد يكون كازر وصحح واسمى واسمى ظل وبات
بمعنى ما كقولهم تقرر فكانت هبتاً فاصبحت بنبعته حواناً طارياً وجرمه مشوداً وقول الله است
حلاء واستأهلها ارمحوا أختي عليها الذي جنى على اللبد وقوله ثم استحقوا كاهنهم وروقه
قالون به الصبا والدور وقوله آتيت كاتية أطوى بجبل ولين لفي خبرها عن منها ما لا
عند الجمهور وقال سبويه وابن السراج مطلقاً قال لا بد لشيء ليس من القولين أن أفصل لأن
خبر ليس لم يقيده بزمان أن يجعل على الحال كما يجعل لا يجاب عليه بنحوه يلقاه وإذا قيد بها
من الألف فمرو على ما قبله واستحسنه الرضي قال بعض المحققين وجزم بطر لأن المراد بكونها
للحال أو كونه المطلق أنها كذلك بحسب الوصف فإذا كانت عند الاحلاق للحال فهي للحال انتهى

المراد بالاسم

المراد بالاسم هو الخبر

انتهى في اقل وتعمل هذه الافعال القامية على الالة مطلقا سواء كانت موجبة او مسقية
صله لما الظرفية او غير صلة والحقبة المقتضى الالهدي بل غاد وفدا وراح وهذا
من المشهور وما زال وهو لن يتوخر خرفها الاسم على الاستمرار منذ قبله ويشترط فيه ان يكون
ماضيا لئلا يماضي بزائل لا ماضي بربيل فانه فعل متعدي واحد ومعناه ما زال يقال ان الانسان
مضرة اى قيرة ومصله لربيل ولا ماضي بربول فانه قاصر ومعناه لا سعال ومنه قوله نعم ان
الله يملك السموات والارض ان تزولا ولن يملكنا ومصله الزوال وما تبجح وما انفلت
وما فني تلك التاء يقال انشأ ذكره الصفات وشي يمتية وهذه الاربعة تعمل بشرط تقدم
نفي ونهى او دعاء مثال النفي كما يطوقه قوله نعم ولا يزالون بخلفين لن يبرح عليهما فكيف
ومنه والله تعالى اى تهنا ومثال النهي قوله ضاح ضحوا ولا تزالوا كقولهم فنبينا ضلالا
مبين ومثال الدعاء قوله الا يا اسلمى ادا دعى على البلاء ولا زال منهلا البحر غابك الفظ
فند في الارض ان بلا خاصة قال النوحان في شرح المشيمل ولا خلاف بين النحويين في ان
مفاد هذه الاربعة متفقة وما دام وشي لو ثبت استمرته شوت خبرها الاسم اى يعمل بشرط
تقدم ما المصنبة الظرفية كما يطوبه كما عظم ما دمت بصياد رما فلو لم يقلها ما لم يكن
هذا الباب نحو دمت مصديا وكذا لو كانت مصدرة غير ظرفية نحو صبحت مما كنت محسنا لان المعنى
مزدوام احسانك تبشر فان بعضهم اتفقوا النخاة على ان كان ولغوها افعال لا يكونان
الفارسي ومن تبعه ذهب الى حرفيتها والتجسس فغلبنا الانصال خفاير الرقع البسمة وماء الكاين
التاكية بها انتهى قلت ودعوا الانصار ممنوعة فذهب الزجاج ومرتبع الى انها الحروف
لكونها اداة على معنى غير حاجت جاءت لغير الخبر المبتداء على صفة وعلمها كما يرفع النعم
هو المبتداء الذي تدخل عليه اى يتجدد عليه ضا غير الاول لكونها عوامل لعطينة وهو مذهب
البصريين وذهب الكوفيون الى انها افعال رفعه لانه لم يتبعين عما كان عليه والجميع الاول
بدليل اتصال الاسم بها اذا كان ضميرا نحو كنت قائما والضمير لا يستطاع ان يتصل الا بما له
وذلك في المبتداء الذي يدخل عليه ان لا يخبر عنه جملة طلبية ولا انشائية وان لا يلزم التجدد
ولا التعدي والعدم للتحرف ولا الابتدائية سواء كان نفسه ام لم يتحول لفظي ام متحول وصفي
اخر المبتداء خلافا للكوفيين في انه انصب على النحوا واكثر النخاة لا يجوز رفع الخبر بعد ما

في قوله
وما دام

في قوله
وما دام

على اجماع وسنداء محدوف فلا يقال كذا قائم اى ما وقع في الشجر طائفة الجوز وان كان
 يقصد الجوز الوجب نحو كان الزيدان قائما فاعدا ورفع اسمين بعد ما انكره الشارع وقال الجمهور
 فيها خبران والكل في وجه الظرف فلعلة ذكره في الارشاد تنبها للاول والانتفاء في الخبر
 بالآلة يخرج عن هذا العمل في لغة الجوز وبنيهم يرفعون الجوز حلا لظاه على ما في الامال عند
 انتفاض ليع كفا جمل هذا الجوز ما على لير في الاعمال عند استيفاء شروطها كذا في النظم
 ابو عمر وبنيهم في ذلك عيسى بن عمر والتفريق فاعدا فقال ما باع عمر وما شئ بلقيس عند ذلك خبر
 قال وما هو قال المغني انك تجوز ليس لطيبا لا المسك بالرفع فقال له ابو عمر ومنع والجمع لا
 ليس في الاصل يبنى الا وهو بوضع ولا يجازى الا وهو نصب ثم قال لليزيدى فقال انت ما يجزى
 وقال لحلفا الا هو قال انت يا خلف امضنا الى ابيه هدية فلفنا الرفع فانه يابى وامضنا الى
 المنجم من يها ان القمي فلفنا النصب فانه يابى قال ابو محمد اليزيدي فمضينا الى ابيه فهدية
 فوجدنا دقا ما مضى فلما قضى صلواته قبل علينا فقال ما خطبكما فقلت جئناك لئلا نك
 شئ من كلام العرب قال هاتينا فلفنا كيف تقول ليس لطيبا لا المسك فقال فامره بالكره على
 كبرائت فاين الزعفران واين القادى واين بيننا الابل اثنان فقال لمخلف لا هو ليس في
 الا العمل قال فانصنع سوزان هجر ما اهر غير هذا القرفلما رايت لك قلت كيف تقول
 ليس ملاك الامر لا طاعة الله فلفنا فقال هذا كلام لا يدخل فيه ليس ملاك الامر لا طاعة الله
 فقال والعمل مجاز ونصب فلفنا الرفع فابى وكنت انا سقت منتهى جئت الى المصنع فلفنا له
 كيف تقول ليس لطيبا لا المسك فقال ليس لطيبا لا المسك فرفع وجهه فابى ان يصيب فلم يصيب
 فرفجنا الى ابيه عمر وعنه ابن عمر ولم يسمع بعد فخره فامه ما سمعنا فاجنح عيسى خاتمة من يد
 فدفعه الى ابيه عمر فقال بهذا سكتا الناس يا ابا عمر والتا في الخبر مع الاسم حالات فان كانت
 مع خبر فالاسم هو المعلوم للمخاطب مطلقا فان علمنا وجهه انتاب احداهما الى الآخر فالاسم
 هو المعروف على المخاطب ما لم يكن الاخر اسم اشار بانصل مضافا للثبوت فيعين لك قيمة فان لم
 يكر احدنا القرفل فالتجربة هذا هو المستور وقيل المستكمل بالجواز جعل اى العرفين شاه
 الاسم والاخر خبر يرمى طريقه المقلدين فذهب الى ذلك من الناجرين ابن رضا ابن طاهر
 الاستناد ابو علي وابن خروف وابن عصفور قيل وهو ظاهر كلامهم ورواها ان كان كثر في كل ما

سعدناه

عليها
فيتعين

ويجوز في الكل فوسط الخبر في ماسوى الخبر لا والحرف قد من عليها

١١٩

موقع والخبر تصادفان كان الموقع لاحدا فقط هو الاسم ولا كما ما تخلف في المعرفة هو
 الاسم والكرة هو الخبر لا يعكس الا في الضرورة وجوز انما ان اختيارا بشرط الفائدة
 كون التكرار غير متعاضد للموصفية ومن وروى قوله ففي قبل الفرق باضباعا ولايك
 موقف منك لوذاغا وقوله كان سبعة من بابس يكون من اجها غسل وراويها
 ابي كل افعال لما قصته المشهور منها وغيره واذ خال ال على كل وكذا بقض منعه بعضهم
 سياتي لكلام عليه انتم توسط الخبر بينها وبين لاسم خلافا لابن درستويه في الكبير والاسم
 في دام وذلك حيث لا مانع ولا موجب للتوسط والاول كان يكون الخبر واجب التقدّم عليها
 لتصدّقته بخواتم كان زيد ووجب لنا خبر كما اذا علمته اذ لا يحصر نحو ما كان زيدا في ذلك
 او حيف ليس محوكان ضاحج على في الثاني كما اذا علمت لاسم فاقصرت كان مع الفعل فما
 يقتضي التصدير وقدم الفصل منه محوكل كان فاما الان بدأ لا يفصل بين الفعل واداه
 الاستفهام وكان الخبر متصل محوكان زيد فجواز التوسط يقتضي سلب ضرورة الطرفين
 التوسط وعدمه محله ما عدا ذلك كما في محوكان زيد فاما قال نعم وكان خطا علينا نقص
 المؤمنين وملائكة حمزة وتفصل ليس البر ان تولو وجوهكم بنصب لير قال الشاعر ما دام
 حافظ سري من رفعت فهو الذي ليقت عنه راغبنا ابدا هذا ان حمل الحرف في كلامه على
 معناه المشهور من سلب ضرورة الطرفين فان حمل على ما يقابل الامتناع كان اعم مما توسط
 فاجب جازم بينهما الاول ذكر انما تلك انتم جميع التوسط في محوكان علام عند بعضها
 لقول القمير من خبر في ملا ليس لاسم محوكان في الدرسا كنها لانصا الاسم بضمير
 الخبر في محوكان في الدار رجل لكون الخبر طرما متوقفا للابتداء موزع في الاول بان تعود
 القمير هنا على الاسم ورفقة التقديم فلا يمنع وفي الاخير بانها لا يقتضي وجوب
 التوسط بل عدم التأخر ولا يمتنعان تقديم الخبر محوكان في الدار كان صلتها بانها في الدار كما
 من اجل ان في قضية اطلاقه جواز توسط الخبر ولو كان فلا محوكان يقول زيد على جعل زيد
 انتم كان وهو باحتياج عصفور ورايالك ومنعه بعضهم مما سأل المشد الخبر عنه بفعل
 فانه لا يتقدم خبره كزيد قال والاول هو الاصح كما في المعنى قال اذ لا يلزم الجملة الا ليقية
 بالصلية انتهى ويجوز في ماسوى الخبر الا في الخبر في التي اولها ما تقدمه اي الخبر عليها

ممتان

محوكان

ولو كان جملة على الأصح وذلك حيث لا موجب له كان يكون من أدلة الصدق
 ابن كان نيكولا مانع منه كما إذا دخلته إذا المحصر نحو ما كان زيدا لا فاما ارفع
 اللبس نحو كان ضاحي عدو تجاوز التقدم بمعنى سلب ضرر من النظر من محله فاعدا ذلك
 نحو ما كان زيدا وان حل على الجوان بمعنى مقابل الامتناع كان اعتم بما نفعله واجب
 او جاز كما قلنا في جواز الوسط وجان مقدمة بدليل قوله نعم اهؤلاء اياكم كانوا
 يصدقون وانفسهم كانوا يظلمون فاياكم وانفسهم معقولان لمحبوبان وقد نفى ما جعلها
 وتقدم القول بوجوب تقديم الفاعل قاله ابن مالك في شرح القاموس وسبقه الى
 ذلك الفاسي وابن حنبل وغيرهما من المجتهدين وهو غير لازم فقد تقدم القول حيث لا يفتقر
 الفاعل بدليل مجوزين زيدا لم اضرب غيري لم اضرب مع امتناع تقدم اضرب على المولى قال
 بعضهم وانفسهم انفسهم على ذلك تبيات الفروض املوا ان لا يكتفوا فقط شاعرا
 كنت او ظاهرا واتما امتنع في المحنة لا او لا فخرها بما وهي ما نفعله لانها اما نافذة وهي من
 ادوات الصداقة وصلة ومعتول الصداقة لا يفتقر حليته ومنع ذلك في ذام متفق عليه اما
 الاثرية الاخرى فبما تاتى في ايمان هذه الافعال وان لم يكن التقى شرط فعله بخلاف غيره
 فالنفع مذهب المجتهدين في الفراء والجان بعبية الكوفيين لان ما عندكم لا يلزم بصدقه ما اخص
 ابن كبت المنع بعبية التقى شرط فعله لان تعبيرا بيجاب فان كان التقى بعبية فاجاز التقديم
 خلافا للفراء في اطلاقه المنع مع كل نافي ويروى قوله ورجع التقى المجتهد لان رايه على
 الترجيح لا يزال يزداد واما توسطه بين التا في والتقى فاجاز مطلقا نحو ما كان زيدا
 وما قاما ذلك زيد قاله غير واحد من الرضا لا تقاوى على متعديها التقى فيه شرط في العمل
 وليس كذلك ولا يجوز توسطه بين ما ودام كما جزم به صاحب الانصاف والمبدئين في ذلك والراعي
 بل ظاهر كلام الاقنية انه يجمع عليه قال المراد من غير نظر لان المنع معلل اما بعدم نصرتها
 وهو لا ينعقد في انساب بدليل اختلافهم في ليس مع اتفاقهم على عدم نصرتها اما كونها موصولة
 حرة لا افضل بين مبدئين صلتها في خلاف فقد اجاز كثيرا ان لم يكن عاملا ولا خلت في تقديم
 خبر ليس فاجازه قدما البصيرة في منعه الكوفيين والمبردين في التسليم والمجتهدين في اكثر المناهج
 قال ابن مالك في شرح الكافية والمنع لغيره لغيره في التقى عدم التقى ولا ينعقد لا

فما عذفتي وليس في ذلك كون تامته

١٢١

ينفك خرفها انما العدم بصيرتها مع الامعان على فعليتها فليس اولى ذلك لكونها الهاء
النصير مع الاخلال في فعليتها وقرينة بينه وبين عصى ليس بان عصى متضمنة معنى ماله
صدق الكلام وهو لعل بخلاف ليس قال البعض لا مئة ومنع هذا اللفظ بان ليس ايضا متضمن
معنى ماله صد الكلام وهو ما التافيه انتهى وقد يجاب بمنع قصر ليس معنى ماله لان ليس
عنده لفظي الحال كما خرج به وما لما هو اتم فلم يتضمن معناه والعمري ان لم صد الكلام
فما لم يلزمه فيما عداها تنبسه قال المراد من بعض ان يكون الاختلاف في غير ليس المتدني ما يمنع
التفادي منها فولا واحد واستقر في ذلك بشخصه او حيان فقال الجواب لا استثناء من الارتقاء
من اجاز من التجويز بقدر خبر ليس عليها ينبغي ان لا يمنع ذلك هنا لانها تجري مجرى لا فكتا
لا يجوز قيام القوم زيد الا لا يجوز قيام القوم زيد ليس في جوفه ما عذفتي وليس في ذلك ان
تكون تامته اي متضمنة من محكمها ان معنى كونها ناقصة عدم الاستثناء عنه هذا هو البصير
عليه المحققون وصحة تخم الامتداد فاضل الامتداد فاضل الامتداد فاضل الامتداد فاضل الامتداد
على الحدث والزمان زمانهم ان معنى نقصانها عدم دلالتها على الحدث كما ترى ان نجم الامتداد
ليس في لان كان في كان زيد فاما يدل على الكون الذي هو المحصول المطلق وجزمه يدل على الكون
المحصور وهو كون القيام اي حصوله فيجب ان لا يلفظ ذلك على حصوله قائم حين الخبر في ذلك
الحاصل فكانت قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق المحصول قائم
بمقتضى كالفائدة في خبره الثاني قبل يقين الثاني مع مائدة اخرى هي هنا وهي لا تدل على
تغير زمان ذلك المحصول في وقت ولو قلنا انهم زيد لم يحصل ما ان هاتين معا فكان يدل على
حصول حدث مطلق في وقت وجزمه يدل على حدث معين فاقع في زمان مطلق يقين في
كان كونه لانه كان على الحدث المطلق اي الكون حقيقة ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلة
واما ساير الافعال الناقصة نحو هذا الدال على الانتفال واستيعب الدال على الكون في جميع الافعال
ومثله انما هو ما دام الدال على الاستمرار وكذا الخواتم وليس الدال على الانتفاء فلا لها على
تعدت معين لا يدل عليه الخبر غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي تؤول اليه
واستدلنا ان الدال على نطال ان قولهم ايضا بقدر اوجه كرها في شرح التمهيل لا انه استلزم
ليس فوافقوا كشرين على عدم دلالتها على الحدث وذلك استلزم هذه الافعال لانه كان في غير فعل

في خبره انما هو ما دام

لا

مستلزمان متخفزان كان محو واحد فوضعت في الجوز بالكون محو له ان نفي ان شرط عدم انقضاء
بغيره نقيض لان كل من يتم له محو في محو له كنه ولم يكن الله ليغيره

١٢٣

وصيغ الحبث لثلاث ومنها نعم وبشر وحذف في ان نواياها ومنها فل ساجدة وبنار و
سقط في يد وهذا من حل ويبنى في الاستمرارية على القول بان امر غير ضابطا وارتحت
التخفيف في الاسماء ان العمل بوجود الاغراب فتكون متدا وفاعلا ومفعولا ومضافا ومضافا
اليه ونحوه وعدم ان تنصرفه على بعض ذلك كالفصام في ايم على الرفع بالابتداء وسجدة
الله على الصبب المستدبة وبعض الظرف على الصبب لطيفة او الجرم كناية في باب
الاشارة انت تعرفها ان مستلزمان الاول متخفف كان دون حوايلها محو وحذف فوضعت
مضاربعها المحو بالكون متخففا اكثر الاستعمال وشبه النون بحرف الفعلة محو قوله تعالى
فالتاء تكون له ولد ولم يمتني بشر ولم اك بيا اتصاله كون حذف الضمة للجازم والواو
لا لقاء التاكين تم النون للتخفيف الحذف الاولان والجبأ وتاك جازم مجازي محو
تكون له غايته لدرو نحو وتكون كما الكبرياء لاسقاء الحزم ونحوه وتكونوا من بعد قوما
صالحين لان جزم يحذف النون فلم يتخفف لهما تحرك في الاولين بحركة الاغراب وفي الثالثة
بحركة المناسبة فغاطيت عن الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانه يشبهه ما جرف المدة
التي في سكونها وامتداد الصوت بها فحذف كما يتخفف بجامع انها يكون امر ايا مثله في محو
للجزم كما يتخفف واخصاص كان بذلك بشرط عدم اتصاله اي اتصال نون مضاعفها
المحزوم بغيره نصب لا محو ساكن ومن ثم يفتح التاء المتلثة وقسيدا الميم اشار الى المكان
الاعتباري اي ومن اجل اعتبار الشرط المذكور لم يحذف نون مضاعف كان المحزوم فيكون
في محو قوله تعالى فاعلم ان يطلب ان يقلل من القيتا جيز خبر به الدجال ويكنه فلن تسلط عليه
ان لا يكنه فلا خير لك في قتله لان قتله بالصغير المتصور الضائر تزد الاشياء الى اصولها
فلا يحذف منها بعض الاصول ولا في محو قوله تعالى لم يكن الله ليغيره لم لاقتله بالان
وهو لام التعريف فالنون مكسوة لاجله في مقامه لقونها بالحركة وخالفه يونس هذا
فاجاز الحذف فتكا بقوله اذا لم تات الخراجات من هذه الفنى فليس يغير عنه عقدا قائم
وقوله فان لم تات المرات ابدت وناسه فقد ابدت المرات جبهته صيغ وطاعة ابن مالك عمله
الحاجة على الضرر كقوله ولست باينه فلا استطيعه واليا سقنى وكان ما ورك فافضل
تنبه ان الاول زاد بن همام في الحامص الصغير القطر بشرط كون المضاعف المذكور مستمرا في

القول

ولكن في التام غير يوقن باعنا لهم ان خبرا فخير وان شرا فشر بعد اوجه نصب الاول ورفع
 الثاني ونصبها وان عكس الاول فالاول اقوى

١٢٣

الوصول دون الوقف وقال في شرح الفطر نص عليه ابن خروف وهو حذر لان الفعل الموقوف
 عليه اذا دخله الحذف حتى يبقى على حرف واحد او حرفين وجب الوقف عليه بها التكت
 كقولك عنه ولم يغير فلم يكت بمنزلة لم يبع فالوقف عليه باعادة الحرف الذي كان فيه او ليس
 اجلا لبحرف لم يكن فيه لا يقال يلزم مثله لم يبع لان اعادة الياء يؤدي الى الغاء الجازم
 بخلاف لم يكن فان الجازم انما افضى حذف الضمة لا حذف النون كما بينا انه لم يكن
 قسح لم يذكر هذا الشرط لعدم اعتباره عندنا قال ابن هشام في الاوضح قال ابن مالك نجيب
 التكت في الفعل اذا بقي على حرفين ازيد نحو لم يغير هذا مردد باجماع السليمان على
 الوقف على محو لولا الك ومن يوق بترك الناء انه لم يوق بترك موافقة لابن مالك في شرح
 الفطر فهو مشرك لانم الثاني لا يحضر هذا الحكم بمقتضى كان الناقصة بل يكون في مضاعف
 السامع ايضا كقوله نعم وان تلك حسنة مضاعفها بالرفع لكثرة قليل والمثلية الثانية للثاني
 كل موضع ذكر فيه بعد ان التثنية وكان المحذوف اسم مفرد يذكور بعد فاء الجزاء متلوها باسم
 محذوف مع تحته تقدير فيه او مع ضمها بما اتصل خبرا قبل فاء الجزاء محذوف لم يبق بعض الكتب
 مرفوع الى النبي صلى الله عليه واله وسلم التام غير يوقن باعنا لهم ان خبرا فخير وان شرا فشر
 وقوله المرفوع مقبول لما قبله من استيفاء سيف وان خبرا فخير ان بعد اوجه من الاعراب جدا
 نصب الاول على الخبرية لكان المحذوف مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لكان المحذوف بعد
 فاء الجزاء اي كان علم خبرا فخير وان كان علم شرا فشر وان كان مافضل سيف
 فافضل سيف وان كان مافضل به خير فافضل به خير الثاني رفعها معا فالاول على انه اسم
 لكان المحذوف والثاني على تقدير مبتدأ محذوف اي ان كان في علم خبرا فخير وان كان
 معروفا به او معك سيف فافضل به سيف لكانت نصبها معا الاول على الخبرية لكان محذوف
 ايضا اي ان كان علم خبرا فخير او فيكون خراوم خبرا وان كان مافضل به سيف فيكون
 مافضل به سيف لان رفع الاول على انه اسم لكان محذوف مع خبرها ونصب
 الثاني بفعل لا يقال تقديره فيخبرون اي خبرا لكان محذوف اي ان كان في علم خبرا فخير
 او فيكون الجزاء او جزاوم خبرا وان كان مع سيف فيكون مافضل به سيف والوجه الاول
 اقوى لوجوه الاربع لان فيه اضمنا كان وانما بعد ان وضمنا المبتدأ بعد فاء الجزاء وكل ما

كثير مطرد والوجه الأخير ضعف الوجه لأن فيه حذف كان وخبرها بعدان وحذف الثاني
 وكان مع أنها بعد الفاء وكله قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره سبويه وذكر الثالثة
 الوجهان المتوسطان بين الأقوى والضعف عند الأول والأخير متوسطان بين الأقوى
 والضعف لاشتمال كل منهما على حد الكثرة وحد القليلين وظاهر كلامه أن هذين الوجهين
 متكافئان وهو كذلك عند التلوين في مثال ابن عصفور ورفعها أوله فبينها أن الأول
 يقترن بالقوى والضعف يقضي قوة الثالثة وضعفها لا قضاء أفضل التفضيل المشتركة
 والزيادة فيلزم التناقض وهو كثير في عباراتهم فبينه فترك فعل في ذلك بالأمثلة في
 تكون الأقوى والضعف بمعنى الأقوى الضعيف كما قيل في قوله تعالى وهو أهون عليه فيكون
 وقال بعضهم أن الفعل قد يقصد به تجاوز صاحبه ببلد من غير الفعل لا بمعنى تفضله بعد
 الشاكلة أصل الفعل فينبغي عدم وجود أصل الفعل في الغير فيحصل كمال التفضيل وهو
 المعنى لا وضع في أفضل وصفاته تعالى وهذا المعنى في قوله تعالى حكاه عن يوسف الصديق
 ربنا استخرنا في وقول على عليه السلام لا أضوم يوما من شعبان حتى أن أضمر من شعنا
 انتهى الثاني إذا لم يصح تقديره أو معناه نحونا في المسئلة تعيين نصب الأول خبرا كان نحو
 أسير كفاشيرين وأكبأ فركبنا من أجل أن كسنا كما فانا وأكبأ فانا كسنا فانا فانا
 وربما جازم قرينا بالأوابان وحده أن فادانه كان إلى مصدر متعد بحرف ويجوز نحو المرفوع
 فبأقل أن يصف في معنى أن كان فعله يصف فعله أيضا فيصف وحكي نفس بوفس حركت
 برجل ضالح أي لا ضالح أي لا بكر المرد بضم الحاء فالمراد بضم الحاء وحركت برجل ضالح أن يزل
 وإن عرفت ذلك لقوة الدلالة على النجاة بقدم ذكره الثالث علم من ذلك أن كان يجوز حذفها
 مع أنها بعدان الشرطية بكثرة ويجوز أيضا بعدان الشرطية بكثرة ويجوز أيضا بعدان
 الشرطية وذلك فيها بكثرة أيضا لقوله تعالى النفس لو خافا من جديد أي النفس شيئا ولو كان
 ما نله خافا من جديد وقول الشاعر لا يامر الذهري وبني لو ملكا جنوده ضاق حسنه
 السهل والجبل أي ولو كان النافع ملكا وقد يحدث مع اسمها بعد غير ما أقوله من لولا
 فالإثبات أي من له كانت شؤلا تكسب والزم حذف كان معوصا عنها فاما بعدان كقول
 أقوله أبا خراشة أما انت ذنبر فاق فو لم يأكلهم الضبع أي لأن كنت ذنبر فخرت ثم

الثالثة الآخر المشبهة بالفعل وهي وان وكان وليك ولكن

١٢٨

حذف متعلق الجازلة لانه ما بعده عليه ثم حذف الجاز وكان بلا خفض وانفصل الفعل
فصارت في انشائها زيدت فاعوضا عن كون المحذوف فضاء ان التثنية ادغمت النون في
الميم لما بينهما من القارب في الحرج فصارت انما ثم حذف مع معمولةها انما
الشرطية كقولهم انفل هذا ام لا اي اكن لا تفعل غيره فاعوض عن كان واسمها و
ادغمت نون فيها القارب بفتحها ولا نافية للحجب المحذوف وهي عوض عنه وقد ورد بلفظ
الماضي متوسط بين الشينين لان ميز لينا جازا وجره وادغم نون او فعل التثنية نحو
كانا احسن زيد او قد قوله ان تكون سيد فيعمل اذا بهت شمال ببل وقوله شراة في بكر
لشاء على كان المتونة القربا اليوم الثالثة من انواع النواضع الاخر المشبهة بالفعل وهي
بذلك لفظا من حيث كونها على قلت حرف مضاعف وليست على حرفين كهل بل ولا حرف واحد
كالواو والهمزة هذا اشار ابراهيم بن يحيى بقوله لست نملله لتبع ولا سحيفة التالف ولشأنه
على لفظه مثله واما معنى فلان مغايرة معاني الاعمال مثل الكذب وشبهت واستدركت و
تميت وترخيت ونحوها بالنواضع طارفا لانه لا يتم على الاحقر وهي سنة وعدها سبب ومتم
بانطاط ان المصنوع لا يرفع الكسوة وتبعه بن الملك في التثنية وان فحيت هذا ان لا
تعد كان فان صل كان زيد الاستدراك متا كان فضاء ان زيد الاستدراك كان فضاء
كان حاجب بان صل كان متوعد الاستدراك عن متعلق ان بكسر الهمزة وفتح النون مشددة
او بنو ميم تقول عن وفتي عن عتقه ميم وما التاكيد الحكم ونفي التثنية عند الانكار له وشره
لا يثبت بها الا عند زبد السامع في الحكم وانكاره لا اذا كان خال في الدهر من الحكم والرد فيه
وفتح يفرق ان من حيث ان المكسورة لا تغير مدحونا اذا كان جملة وان المصنوعة بغيرها
في ما قبل المفرد ولهذا تقع الجملة المفردة بها في موقع الفاعل والمفعول والجر وفان لم يرد
ولكن بقيت النون وهي وسط خلعا فلكوفيت ومعناها الاستدراك وبيان نصب
لما تعدها حكما كالفعل الحكم فابلها ولذلك لا بد ان يقدحها اكلام مناقض لما تعدها نحو ما
هذا ساك ولكه متحرك او متحرك نحو ما هذا بعض لكنه اسود او خال له على الامم نحو ما
من هذا ما الكثرة شارب يمنع ان يكون موافقا له بانفاق قاله ابو حيان في التثنية الحان بل
يكون ملوكا طارة ولا استدراك اخرى فانه لبر العلي وجماعة وشره الاستدراك برفع ما توم

جاء

الثالثة الآخر
المشبهة بالفعل

عوضا عن كونها على قلت حرف مضاعف وليست على حرفين كهل بل ولا حرف واحد

ثوبه وبقية من الكلام الى قول يقول يد شجاع فهو ثم ثبات لشجاعة زيد اثبات الكرم له كما
 لشجاعة والكرم لا يكاد ان يفترق فاما اذا دللنا على هذا النون ثباته بلكن فيقول لكن يجمل
 فصر على ان النون في التوكيد نحو لو خائى كرسه لك لم يخى الكرم فاما ان دللنا على ان النون في
 في التوكيد فاما وقد قطعت مع ذلك الاستدلال وكان يتبدل النون في حرف مرتب بعد
 الكرم حتى ان عني بن همام الخشعة في ابر بن خازن لاحام عليه وليس كذلك بل ذهب بعضهم الى انها
 لينة وادعى صاحبها المبالغة انه قول كثر ثم نطق بجهوارتها للثنية وهو وقفها
 المتفق عليه في هجاءها من ابر بن خازنها لا تكون كذلك لا اذا كان خبرها اسما حامدا نحو كان
 مریدا سدا بحال كان زيد قائما وفي ادراو عندك او يقوم فانها في ذلك كانه يعلق في الخبر
 هو الاسم والنون في الثنية بصفة قال الرضي لا وانه ان يقال في ذلك ان الثنية ترفعها والمذكور
 من هذا شخص فانه حتى يعاير الاسم والخبر حقيقة وجميع للثنية الا انه لما قام الوصف مقام
 وجعل الاسم في باب الثنية مكانه الخبر عيب ضار لا يصير من الخبر يعود الى الاسم لا في الموصوف
 انما في ذلك تقول كان في امشي كان في تمشي والاصل كان في رجل امشي وكان في رجل تمشي انتهى
 ثم لغا مثل بانها مركبة يقول بانها للثنية لئلا يكون كنهها من الكان لغيره للثنية ان البنية
 للثنية فكان في زيد اسما لان زيد كان سندا لكاف حتى لا يبدل اول الكلام على الثنية
 من اول هذه ونفت ههنا ان الجواز في الحرف واحد مدلولها على التثنية والتأكيد
 لغا لبا بها لينة بل من ان يكون لخلق الثنية لانه موضوع له كالكاف فان قلت على قول
 بتركيها ثم يتعلق الجواز قلت في ر حتى هو حرف لا يتعلق في لف وقد الموضع الذي يتعلق به
 ما لا يستقر به لا يفتقر له عامل غير لثم الكلام مدونه ولا هو يادنا بالثنية قال ابن
 همام وليس قوله ما بعد من قول في الحرف كافي لتثنية لا يفتقر واما في الراجح ان
 الحاز غير ليد حقه يتعلق فته كافي ههنا اسم منزلة مثل فله من قبله موضوعا فته
 مسند في صطره ان قدوله منزلة ينشوبه فطولا المعنى معنقر ليه فقال معنقر كان زيد احوك
 مثل اخوه زيد اياك كان وقال لا كثر في لاموضع لان ما بعدها لان الكان ان صا بالركب
 كانه بعدة قال ابن همام وفيه نظره لان في لركب اوصفه لانه التركيب نظاري انتهى قوله
 الذي فيه ما وهذا تركب حتى لان واضع الثنية معقد هو لانه هو الذي وضعه كذا وليس من

الامور التي طرأت في الاستعمال من غير ان يكون للوضع فيها مدخل انتهى ولا ينبغي للتحقيق محلا
للكوفاة ولا تخجلهم في قوله فاصبح بطن مكة مفقلا كان الارض ليس بها هضام لانه يجوز
على التنبه فان الارض بها هضام جفقه بل هو مدفون فيها ولا للمقرب نحو كذا في الدنيا
لم تكن وبالآخرة لم يزل خلافهم ولا في التحسين لا منضله ولا للتفي نحو كان ذلك في الدنيا
فانت ذال عليه فاحلها للغايه وليت وقد يقال ان بابدال اليا فام وادغامها في التاء و
لوقوع في المعنى وهو طلب حصوله في مستقبل او ممكن غير متوقع على سبيل التجهيز كذا قيل والاداء
ان يقال طهارتها تحت شئ مستقبل او ممكن غير متوقع لان المعنى ليس بطلب الاستماع العلم بالجملة
ثم تعلقه بالاول كنه كقوله فيا ليت الشباب يعود يوما فاجزه بما فعل المشيب وما الطعم
قولي الدما منه مفتحا لبعض هذا البيت مع التورية للشيخ وطله في طه ما شائني
نجاث مخوفات سعود وبعثت من الوذى بل الشيب عليها ليت الشباب يعود وما شائني
قليل نحو ليت مرثدا يحسن الحفر في البية ولكن ينبغي التفتي ان كان متعلقا بمكانه هذا ان لا
يكون لك توقع او ظاهريه وقوعه ولا صار حيا ولا يكون في الواجب فلا يوق ليت غدا ينبغي ان لا
قال ابن جني في الحاطرات لانه يلزم تحطوا اسفضا ليا لا يجوز ان يكون من قولهم ليت لي كذا وذلك
ان المعنى شئ عرفت لنفسه وخاجته اليه فان قلت كيف يجوز الاشتقاق من الحروف قبل
وما في ذلك من انكار وقد قالوا انتم له بكذا اي قال له نعم وسوف الرجل اذا قلت له سوف
افعل وما لك خاجة فلو ليت لي اي قلت لي لولا ولا ليت لي اي قلت لي لا لافان قبل كان يحجر
على هذا ان يكون في قولهم لاله يلبته معنى آتني كما ان في انصت معنى الاجابة وفي لوليت معنى
التعذر وفي لايت معنى التردد قبل قد يكون في المشقاق ففعل على بعض ما في المتوهم كفاية
الحرف الثالثة وذلك انه لا يبان من جمله فنهذه فعل من زاله وهو يقتضيه لا ينافي الاشتقاق
من الحروف لانه مشتق عن اصول كلامهم لا قول اذا كانت جامدة غير مشتقة كما ان الاو ايل
انتهى مختصا ولعل وليس اصلها اهل واللام لام الابتداء خلافا للبرء كما حكاه عنه صاحب
الفتح بل على لغة فيها كما سبيل في معنى لوقوع من جمل ونحو من جمل المبدى وصل ولعل ان
حاصل ان ال برهشام وغيره ومختص بالمعنى في قول فرعون لعل ابلغ الاسماء استا النحوي
انما قاله جهلا ونحوه وانما انتهى الى جملة منها لا يفسر والكنا في كون القليل كاللحم

وعلمها عكس عمل كان

١٢٤

حاصل عليه قوله تعالى له يذكر او يحشى فمن لم يقينه بحمله على الزجاء وبغيره للمخاطبين
 اى اذنها على وجه حكى الاخفش ارفع علمك لعلنا نغذى اى لنغذى فالواو ايراد
 بها عطف كقولهم وذا لا يرفع عن ابن زيد في شرح الكتاب وذاع ذهابا من محبته الى التدا
 فلم يستجبه عند ذلك بحجب فقلت دع اخرى وارفع الصوت عودا لعل في المغوار من
 قريب وقال الكوفون وتكون الاستفهام وتبهم ابن مالك وجعل منه قوله تعالى وما يدريك لعل
 يرتكبه وقوله لعل انضنا وقد خرج اليه مستحسلا لعل اعجل والاية عند غيره محمولة على
 المزجى والحديث على الاستفهام فبينها التا والا واضطربت اقوالهم في لعل لوقعة في كل لغة
 الاستحالة في رتب غير اوتون بحصوله عليه فقال قطرب ابو على متفها التعليل فنعني
 افعلوا الخبر لعلكم ترجعون اى ليرجعوا ولا يستقيم ذلك في لعل الناحية فيزيلا لا معنى للتعليل
 هسا وحيلتى لتحقيق الهملة التي بعدها ولا يطرأ في لعله يذكرو ويحشى والى يحصل من
 التذكرو والخشية واما قوله امنت بالذي امنت به بنوا اسرائيل الاية فتوبة يائس لا معنى تحتها
 ولو كان تذكر احققنا القيد منه والمخوف اقاله بسبب بيان الزجاء والاستفهام متعلقا بالمخاطبين
 والاصل في الكلمة ان لا يخرج عن معناها لكلمة فاعلم منه بقوله للمخاطبين على ان يراد
 فيتعقوا كما ان شئت في اترك ذلك ولا يجب ان يكون الزجاء او الاستفهام من انكلم بلعل بل قد
 يكون منه وقد يكون من مخاطب قد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد الاستعمال التا وتجرى لعل
 في موضع رفع بالاستفهام لعل لعل من لعل ايجازا ليدل على جسد رتم بجامع فابيهما من عدم المعنى
 بجامع وقوله في البيت قريب فوجر ذلك ليلته ومثله لو لاى لكان كذا على قول بسبب بيان ان لو لا
 خافه وقول الرب هل يقول ذلك ويحوى التا في لعل ست عشرة لغة ذكرها في التمعنى
 فتح اللام اناسيه وكسرها وعل بالوجهين فلعن هذا اللام نونا وعن تحذف اللام من هذا وذا
 ما ذال لعين هيمه والذم نونا وعل تحذف اللام من هذا ودر عن ما ذال اللام له ودر عن لعن بالنون
 المحيطة فيها وعل بالهملة ودر عن بالفتح وعل بالواو وعل بالهمزة اى على الاخرى المذكورة
 عكس عمل كان وهو نصب الياء ودر عن الخبر بخلاف انما غنة ائنه وبشرط اسم من فانقضى
 اسم من فانقضى في ثم كان واخوانها ولبه العل في الخبر الى هذه الاخرى كفاكها وهو متا
 الجبر من ذهب الكوفون ولست يميل الى انه باق على رفعه لاجبى عملها اية الرفع وهو المشهور

والعلمان

والعلمان

ولا خبرها على اسمها الا اذا كان ظرفا او مجازا ويجوز ان يكون ذلك لاسم

١٣١

التي فلا تضل وان كانت في مقام المبدأ الذي حقه الصداق انتهى ولا ينفك خبرها على
اسمها الضعف في العمل لانها انما اعلمت بالحل على الفعل لما جعلها له فمما لا اذا كان خبر
ظرفا او مجازا فانه يجوز تقديمه على غيرها من الجوز بغير مقابلته الا انما فيتم
فما تقدم واجب جازم بخوفه فله ان في ذلك لغير ان لدينا انما لا مقدم الخبر على
الاسم في الآية الاولى واجبة لو انزلنا ابله لانه لا بد من ان وهو معناه في الثانية جازم
على ما نص عليه في الخبرين واحده غير من جواز كون اسم ان كره محضة انما جاز ذلك في ظرف
والجوز في اسمهم يوسعون فيها ما فادى توسعون في غير ما في ظرفا لغيره فيكونا جاز كل في
من اذ وان وله خبر له لحد في الخبرين بغيره عن جاز من ذلك خبر في اليك فاجوز
في ذوال مقدم فائدة انما جازت عاينهم بالوسط في الطرفين والجوز لان كل شيء من
المحدثات فلا بد ان يكون في زمان او مكان الا نادرا ومضامع كل شيء كغيره ولم يكن اختيارا
منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالخادم تدخل حيث لا تدخل الاجنبي ويجوز الجوز مع الجوز
خبر في كثر في الكلام مثله واحيا في الفعل او معناه نبيه ان الاول ظلم كالمدان
الخبر هو الطرف والجوز في نفسه في ذلك افعال الحد ما وهو قول ابن كثر ان الخبر المحقق
هو الغامل في الحدوث وان تميمه الطرف والجوز خبر مجاز في عليه جاز من المحققين منهم ابن
مالك وابن هشام الثالث هو قول ابن علي وتلميذ ابن الفصح انه الطرف والجوز في نفسه ما والاعمال
صار في امثها الثالث وهو من نفس الرضى والتيد عبد الله ثمانية ما ومعلمها والاول
هو التحقيق الثاني استثنى ابن هشام في الاوضح عن بمعنى لعل فلا يجوز تقديم خبرها على
اسمها مطلقا شو كان ظرفا او غير الثالث لا يجوز تقديم متول خبر هذه الاخر في علم من
مطلقا ولا على اسم من الا اذا كان ظرفا او مجازا او اطلق المصنف فيهم ويجوز توسط بين
الاسم والخبر مطلقا نحو ان زيد اطلقا ما كل كجمل قد يحذف كل من اسم من وخبر من فيجوز
الاسم عند الجمهور في جميع الكلام ويكثر اذا كان خبره شان كقوله ان من لانه في بنت حشا
المد واحصه الخطوب قوله ان من يدخل الكنية يوما بلوقها جازا واطباء وخرج عليه
قوله ان من شد الناس عذابا يوم القيمة المصون اي الشان وانما لم يجعل من اليه خبر
اسم لانها شرطية بدل خبرها الفعلين فيها والشرط لهما الصدف لم يعمل فيها ماله وضحا

خبره

عَرِضًا نَاحِيَةً الْأَحْقَصُ لَيْسَ بِكَ مَا جُودَ أَجْوَابُكَ أَيْ أَنْكَ وَقَوْلُهُ فَلَيْسَ فَصْلُ الْعِلْمِ عَنْ عَمَلِهِ
 وَقَوْلُهُ وَلَوْ كُنْتَ ضَبْتُهَا عَرِضَتْ مَعَهُ وَلَكِنْ رَجَعَتْ عَنِ الْعِلْمِ الْمَشَافِرِ وَبَرَزَتْ نَجِيًّا وَقِيلَ لَا يَجُوزُ
 حَذْفُ نَفْسِ الْكَلَامِ إِلَّا إِنْ كَانَ خَمِيرَةً فَإِنْ حُذِرَ حَذْفُ الْأَلْفِ الْمَصْرُوتِ وَقِيلَ هُوَ حَاضِرٌ
 مَا لَيْسَ بِمَعْلُومٍ وَلَا مَعْلُومٌ مِنْ عَصْفُورٍ وَالْحَاوِيَةُ شَرْحُ الْمَعْلُومِ وَبِحَذْفِ الْخَبَرِ إِذَا عَلِمَ مَعْلُومًا
 لَمْ يَشَرْطْ شَكْرًا لِاسْمٍ فَزُجِرَ حَذْفُ الْأَسْمِ مَعْرِفَةُ قَوْلِهِ يَقُولُ الْذِّكْرُ كَفَرُوا وَيُضَدُّونَ عَنْ سَبِيلِ
 اللَّهِ وَالْمَجْدُ الْحَرَامُ وَقَوْلُهُ يَقُولُ الْبَيْنُ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَنَا جَاهَتُهُمْ وَقَوْلُهُ سَوَى خَلْفِ قُرَيْشٍ
 فَفَضَّلَ عَلَى النَّاسِ وَإِنْ الْأَكَادِمُ يَهْتَلُ أَيْ يَفْضَلُونَ مِنْ حَذْفِ الْأَسْمِ بِكَرْتِ قَوْلِهِ إِنْ كَانَ
 مَرْتَحِلًا وَإِنْ فِي الْقُرْآنِ مَضَوَاتُهُمْ وَقَوْلُهُمْ إِنْ كَانَ جُلْدًا أَيْ إِنْ كَانَ قَدْ عَقِدَ بِسَوِيٍّ
 لَهَذَا بِأَبَا فَعَالٍ إِنْ أَبَا أَنْ يَفْعَلَ وَإِنْ وَلَدًا وَالنَّهْيُ الْحَذْفُ لَيْسَ شَعْرِي مَرْدُفًا بِاسْمِهِمْ
 كَقَوْلِهِ لَا لَيْسَ شَعْرِي هَلْ اسْتَبْرَأَ لَيْلَةً بَوَادٍ وَحَوْلَةٍ أَذْخَرَ وَجَلِيلٌ قِيلَ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ
 مَوْضِعَ نَصَبٍ بِشَعْرِي وَاسْتَشْكَلَ لِقَاءُ الْقَوْلِ حَذْفُ الْأَسْمَاءِ مَرْدُفًا بِاسْمِهِمْ بِأَنَّ شَعْرِي الْذِّكْرُ
 هُوَ مَصْدَرٌ بَعْدَ جَمْعٍ ذِي بُولَةٍ مِنْ فَاعِلَةٍ وَمَقْعُولُهُ مَحَلُّهُ بَعْدَ الْأَسْمَاءِ بِكَيْفٍ يَكُونُ الْأَسْمَاءُ
 فِي مَقَامِ الْخَبَرِ وَمَقَامُهُ بَعْدَ بَلٍّ هُوَ خَيْرٌ وَجِبَتْ حَذْفُ بَلٍّ شَاوَةً حَذْفُ الْكُفْرِ الْأَسْمَاءُ أَيْ هِيَ وَالشَّعْرُ
 بِمَعْنَى الْفُطْنَةِ مَصْدَرٌ مِنْ شَعْرٍ تَصَرَّفَتْ أَنْصَرَفَ أَيْ سَيَّوِيَّةً فَصَلَّاهُ لَيْسَ شَعْرِي حَذْوًا أَيْ
 فِي الْأَحْصَاءِ كَمَا فِي قَوْلِهِمْ هُوَ أَبُو مُدَّةٍ فاعْلَمْ لَمْ يَكُنْ عَنْدهُ مَصْدَرٌ إِلَّا بِأَلْفَاءِ كَاللَّذَّةِ وَالْأَلْفِ
 فَلَا يَجُوزُ لِحَالِهِ الْمَصْدَرُ مِنْ أَبَا الْأَيْمَنِ كَالْجَلْسَةِ وَالرَّكْبَةِ فَقَالَ الرَّضِيُّ تَقَطُّعُهَا أَيْ الْحُرُوفُ
 الْمَذْكُورَةُ مَا زَالَتْ مَعَكُمْ هَؤُلَاءِ الْعِلْمُ لَزَالِ الْخُصَاصَةِ بِالْجَمْلِ الْأَيْمَةِ الذِّكْرُ هُوَ سَبَبُ عَمَلِهَا
 وَتَبَيَّنَ وَنَهَا حُرُوفَ الْأَبْنَاءِ فَدَخَلَ عَلَى الْعِلْمِ بِخَوَاتِمِهَا وَنَامَ وَقَوْلُهُ لَعَالَى كَأَفْأَبِ حُونَ
 فِي الْمَوْتِ وَلِذَلِكَ سَمِيَتْ مَا هَذَا كَأَفْأَبِ هَذَا لِحَالِهِمْ جِثٌّ قَالَ وَتَلَفَتْ غُرُوشًا
 قُلْتُ مَا أَهْطَرُ وَكُوَأَمْرٌ بِذَلِكَ أَوْ مَا عَلِمْتَ بِهَا حَرْفٌ يَكْتَفِي بِالْعِلْمِ وَإِذَا لَهَا الْفَعْلُ
 سَمِيَتْ لِهَيْئَتِهَا هَيْئَتُ هَذِهِ الْحُرُوفِ لِلدَّخُولِ عَلَى الْفَعْلِ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ لَهَا صَاحِبَةٌ قَدْ
 نَقَلْتُ مَعَ حُرُوفِهَا جَمْلٌ بَلْ هُوَ لَا رَجْعَ لَعَدَمِ زَوَالِ الْخُصَاصَةِ بِهَا بِأَلْفَاءِ فَلَا يَقَالُ لَيْمًا فَا مَرْدُفًا
 خَلْفًا لِأَنَّ الرِّجْعَ وَذَهَبَ الْقُرْآنُ وَخَوِيلَ الْأَعْمَالُ وَذِي قَوْلِهِ الْبَغْيُ قَالَتْ الْأَلْفَاءُ
 هَذِهِ الْخَامُ لَنَا الْخَامُشَا وَنَقَصَ وَقَدْ وَالْوَجْهُ الْفَرْقَةُ عَيْنٌ كَأَفْأَبِ وَذِي سَبَبٍ وَالْحَالُ

سنان علنا الخبر والتصديق على انما زائدة وذا اسم ثبوت والهام بيان ولنا الخبر قال ابن هاشم
 ويحتمل ان الرقع على ان ما موصولة وان الاشارة خبر موصولة اي لثبوت الذي هو هذا الكلام
 لنا ولكنه احتمال مرجوح لان حذف العايد المرفوع بالابدان في صلة غير متع هذا الطول الضالة
 قليل انتهى في عدم طول الصلة موقوف ذلك على طويته بالصيغة وقدمت مع هو مبتدأ في ذلك
 المعنى يذهب بن السراج قال فيحتاج والرخشي وبقية ابن هاشم انما في جواز غال لجميع جاسط
 ليما ومنع بسببونه عنهما للتمام المتصور فيها دون ما عداها وخرج بقولنا التزايد ما
 المستند والموصولة فلا تكف عن العمل نحو انما في ما قدمت في ما لمك ونحو محبون انما
 منهم به من قال وبين بن وكملا واما غنمهم من شيء فان الله حنن ارحم الراحمين هو الغنم من
 وجهها اذ لا يجوز التفسير الا بعد الامف وكان عليه التفسير بما كما فعلنا وكان له على ذلك
 فانه لا يمتنع ان يكون ما فيه لا زيادة عند تقييد بهننا بحيث لا يلبس بالعرض له وهو ان جماعة
 من اصوليين منهم الفخر الرازي في المحذور كروا انما لكافة التي مع ان نافية وان في المسبب
 فادعها للتحقق نحو انما الله واحد قالوا لان للآيات وما للنفق فلا يجوز ان يكون جمعا
 الى شيء واحدة لما قد قرر ان لا يوجب النفق المذكور بعدها لانه خلاف الواقع بانها تعتبر في
 قبل المذكور وصرف الاشارة المذكور في محذور قد اعترض عليه جماعة من هذا الباب كالاشكا
 واسماع من النجوين كابي حيان وابراهيم قال في المعنى انما ذكره مبتدأ على هذا قسمين
 ما بطلين ما يجمع النجوين اذ لبيان للآيات وانما في التوكيد الكلام اشارة ان كان مثل ان زيد
 قائم او قفنا مثلا ان زيد ليس قائما ومنه ان الله لا يعلم تاس شيئا ولا يخطئ للنفق بل هي
 بمنزلة ما في اخوانها اي ليدل على ما وكما وكما وبمعهم يثبت القول بانها نافية للنفق
 في كتاب الشبريات ولم يقبل ذلك الفارسي في الشبريات ولا غيرها ولا قاله نحو غيرهما
 قال الفارسي في الشبريات ان لم يعموا واما معاملة النفق الا في فصل الضمير كقول
 وانما يذفع عن كتابهم انا او مثلته انتهى في دفع هذا التحويل الجواب به العلامة الفارسي
 في شرح الفتح عن اصوليين فقال المراد ان كسبان وما في الاصل كذلك فاسباب في غيرهما
 هذا المعنى انتهى توضيحه ان اصوليين لم يريدوا ان كل واحد من الخبرين على ان وما باق
 على التركيب على معناه الاصل للنجوة عليهم ما ذكرتموه بل هو بيان اناسية لضمير انما معني

والمصدقان حل محل من فتحهم ثم اولا كسرت وان خاز الامر ان جاز الامر ان نحو اولم يكفهم ثم
انزلنا وقال في عبد الله

١٣٤

النفي والاثبات فان المفرد ليس لما كان احدهما حال الا بغيره بمعنى لا يثبت والاخر بمعنى النفي
ناسبت لذلك ان يضم المركب منهما فتعني النفي والاثبات معا قال المحقق بشرح هذه المناسبة
اقول من الذي كرهها على ابن عباس الرابع يقول عليه الشكا في توجيها فادها كسر المصدقان حل
حل ان ومقولتها بان وجب ذلك فتحت هجرتها وجوب الله في بدنها ورسن المكسرة ولا يحل
المصدقان حل ان ومقولتها بان لا يجوز ذلك كسرت هجرتها وجوب وان جاز الامر ان وان الحلو
وعند مع جاز الامر ان في فتح الهمزة وكسرها وسما يفسر بالمصدقان اسفد على سبيله حيث عبر
بالمفرد من المتعقبات يجوز صفت ريد الله قائم حيث يجب فيه كسرت مع حوازل المفرد
على ان في محل مقولتها كذا ذكر في ذلك اذا علمت ذلك فيجب الصريح في ثمانية مواضع يجب فيها ان
يجل المصدقان حل ان ومقولتها احدهما ان يقع فاعلا نحو قوله نعم ولم يكفهم ثم انزلنا اي نزلنا
الثاني ان يقع بانواع الفاعل نحو قول اوحى اليه استمع بصره استمع ان يقع معقول
لغير القول نحو ولا تخافونكم شر كنتم اي شر كنتم الرابع ان يقع في موضع رفع لا يندم نحو ومن
ابانه ان ترى لا دهر خاشع اي في بيتك كما من يقع في موضع خبر اسم بمعنى غير قول ولا
صادق عليه خبرها نحو عفا دى في فاضل اي فاضل بخلاف قوله انه فاضل وعفا دى زينه
فاحل هو السادس ان يقع بحرف نحو ذلك بان الله هو الحق السامع ان يقع بحرف بالاضافة
الى غير ظرف نحو انه الحق مثلما انكم سطفون اي مثل نطقكم السامع ان يقع معطوفة على شيء مما
ذكر نحو ولد كروا يعني اي نعمت عليكم وانه فاضلكم اي نعمتي ونفسي ومثله منه نحو وانه
بعدكم الله احكم لظان نصيب انما لكم اي كونها لكم ويجب لكسرة في موضع لا يجوز ان
يجل المصدقان حل ان ومقولتها احدهما ان يقع بحكمة بالقول نحو قوله نعم قال في عبد
الله الثاني ان يقع في ابتداء الكلام نحو انما انزلناه الا ان انزلنا الله الثالث ان يقع في اول
الفصل نحو ولما من الكون فيا متصا في شئوه الرابع ان يقع في اول الصفه كمررت برجل
انه فاضل الخامس ان يقع في اول الجملة الحالية كما ابرجك نيك من جيك ما يجوز ان فيهما
من المؤمنين كما هو من السادس ان يقع في اول الجملة المضاف اليها ما يخص بالجل وهو اذ وانه
وجبت نحو حلت اذ واذ اوجبت ان يرد حال السامع ان يقع قبل اللام المغلقة نحو والله يعلم
انما لرسوله والله شهدنا الما في غير كذا دون لنا من ان تكون جوابا للصنع نحو حم والكتاب

مؤيد الكلام
والنحو

وَأَنَّ قَوْلَهُ أَتَى لِحَدِّهِ

١٣٥

الْبَيْتِ إِنْ أَرَادَ الشَّيْءَ نَقَعَ خَبْرُ مَنْ عَنِ مَخْرُودٍ أَنْ فَاضِلَ نَفْعِهَا تِ الْأَوَّلُ قَالَ الْقَائِلُ
 فِي الْمَنْهَلِ قَدْ جَبَّ النَّفْعُ مَعَ الْحِكَايَةِ بِالْقَوْلِ مَخْرُودٌ زَيْدٌ أَنْكَ فَاضِلٌ أَكْرَمْتُكَ تَقْصُصُهَا لِأَنَّهَا فِي أَوَّلِ
 الْحَكْمِ مَقْنُوعَةٌ لَوْ قَوْضَاهَا تَعْدِلَامُ التَّعْلِيلِ الْمَحْذُورَةِ أَيْ لَا تَكُ فَاضِلٌ أَكْرَمْتُكَ فَإِنْ قُلْتَ خَالِجٌ
 أَوْ اللَّفْظُ أَنَّمَا هُوَ وَجُوعُهَا تَعْدِلُ الْجَزْأَ لَا يَكُونُ حِكْمَةً بِالْقَوْلِ قُلْتَ وَالْمَوْجِبُ مَا لَكُنَّ الْوَاقِعَةُ
 تَعْدِلُ الْقَوْلُ لِمَقْصُودِهِ الْحِكَايَةِ وَجُوعُهَا فِي الْإِبْدَاءِ نَظَرٌ فِي كَلَامِ الْحَكْمِ وَجُوعُهَا بِرَأْسِهِ
 فَلَمَّا تَمَّكَ أَضَافَ إِلَى رَأْسِهِ لَا فَرْقَ فَمَنْ لَمْ يَلَمْهُ الشَّيْءُ قَالَ أَنْ هَتَمًا قَدْ أَوَّلَعَ الْفَتْحُ مَا غَيْرَهُ يَمُوتُ
 أَنْ تَعْدِلُ جِثَتْ وَهُوَ لَحْرٌ فَاحْتَرَلَ لَهَا الْأَضْغَاةُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ لَمَقْنُوعَةٍ وَمَعْنَى هَذَا مَا يُدْرِكُ
 الْمَقْرُودَ أَنَّهُ فِي قَدْ وَجِبَ جَلَاةٌ مِنْهُمْ الرِّضَى مُسَاطِئُ التَّيْدُ كُنَ الْبَدَنُ فَفُتِحَ مَا فَتَحَ الْبَدَنُ
 الْأَفْرَادُ فِي الْخُفَافِ الْيَدُ وَجَارَ بَعْضُهُمُ الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ نَظَرٌ إِلَى كَلَامِ الْوَجْهِ فِي شَيْءٍ مِنَ التَّهْلِيلِ لِلدُّنْيَا
 الْفَتْحُ يَجِبُ لَا رَجِيحَ خُفَافًا إِلَى الْجَمْلَةِ وَالْمَقْرُودُ كَقَوْلِهِ وَمَنْظَرُهُمْ جِثَتْ الْكَلِمَةُ تَعْدِلُ مِنْهُمْ يَدِيضُ
 الْمَوَاضِعَ حَيْثُ لِيَ الْقَوَائِمُ بِجَرٍّ فَجُوزَ أَنْ فِي أَنْ الْوَاقِعَةُ تَعْدِلُ الْوَحْدَانِ فَإِنْ لَمْ تَلْضَافُ
 حَيْثُ إِلَى الْمَقْرُودِ فَادْرِكْهَا بِجَمْلَةٍ عَلَيْهِ قُلْتَ بِجُوزَ الْفَتْحُ وَإِنْ قُلْنَا أَنَّمَا مُضَافَةٌ إِلَى الْجَمْلَةِ بِشَا عِلَى أَنْ
 وَمَعْنَى هَذَا مَا يُدْرِكُ مَقْصُودَهُ فِي مَوْضِعٍ مِثْلَ كَلَامِ الْخَبْرِ عَلَى مَا قَوْلُهُ إِنْ أَرَادَ جِثَتْ سَهْلٌ
 لِمَا لَعِبَ بِرَأْسِهِ أَيْ جِثَتْ سَهْلٌ مَوْجُودٌ وَحَذَفَ خَبْرُ الْمَبْدُ تَعْدِلُ جِثَتْ غَيْرَ قَلِيلٍ أَنْ هِيَ فِي هَذَا
 جِثَتْ أَيْ لَمْ يَلَمْهُ حَيْثُ جَوَّزَ الْفَتْحُ فِي جَمِيعِ صُورِ وَجُوبِ الْكَسْرِ فَمَنْ لَمْ يَجُوزَ الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ فِي لَفْظِ الْوَاضِعِ
 بِجُوزَ فِيهَا حُلُولُ الْمَصْدَرِ بِحَالٍ أَنْ وَمَعْنَى هَذَا مَا يُدْرِكُ مَا قَوْلُهُ أَنْ خَبْرُ مَنْ قَوْلٍ وَجِبَ لَمَقْنُوعَةٍ
 وَفَاعِلُ الْقَوْلَيْنِ وَاحِدٌ مَخْرُودٌ قَوْلُهُ أَتَى لِحَدِّهِ فَالْفَتْحُ عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ عَلَى حَقِيقَتِهِ مِنَ الْمَصْدَرِ
 أَيْ قَوْلُهُ حَمْدُ اللَّهِ وَالْكَسْرُ عَلَى أَنَّهُ مَعْنَى الْقَوْلِ أَيْ مَقُولُهُ أَتَى لِحَدِّهِ فَلَوْ أَنَّ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ وَجِبَ
 الْفَتْحُ وَكَانَ فِي أَوْ خَلْفَ الْعَائِلِ وَجِبَ الْكَسْرُ لَمَّا كَانَ فِي نَقَعَ تَعْدِلُ أَذْ فَجَاءَتْهُ كَقَوْلِهِ وَكَانَ فِي
 زَيْدٌ كَمَا قِيلَ سَهْلًا إِذَا تَعْدِلُ الْفَقَاوِلُ الْهَارِمُ فَالْفَتْحُ عَلَى مَعْنَى فَادْرِكْ الْعَبْوَةَ أَيْ خَاصِلَةَ كَمَا
 نَقُولُ خَرَجْتَ فَادْرِكْ الْأَسَدَ وَالْكَسْرُ عَلَى مَعْنَى فَادْرِكْهُ وَتَعْدِلُ الْفَقَاوِلُ الْهَارِمُ فَالْفَتْحُ عَلَى مَعْنَى فَادْرِكْهُ
 مَخْرُودٌ عَلَى مَنْكَبٍ سَوِيٍّ بِجِهَةِ مَا لَمْ يَأْتِ مِنْ جِدِّ وَأَصْلُهُ فَادْرِكْهُ وَجِبَ الْفَتْحُ عَلَى مَعْنَى فَادْرِكْهُ
 وَالرَّجْمُ أَيْ خَاصِلُهُ أَوْ خَاصِلُ الْغَفْرِ وَالرَّجْمُ وَالْكَسْرُ عَلَى مَعْنَى فَادْرِكْهُ وَجِبَ الْفَتْحُ عَلَى مَعْنَى فَادْرِكْهُ
 الرَّابِعُ أَنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ التَّعْلِيلِ مَخْرُودٌ مَا كُنَّا مَرَّ قَبْلَ نَدْعُوهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّجِيمُ فَادْرِكْهُ وَالْكَسْرُ

مَالِغٌ

والمعطوف على اسماء هذه الاخرى منصوب ويختص بالرفع ولكن محذوف

٣٤

بالفتح على تعليلهم لام العلة ولا نه والباقيون بالكسرة انه تعليل صائغ مثل وصل عليهم
ان صلواتك سكن لهم ومثله لئلا ان الحمد والثناء العامان تقع بعد فعل قسم ولا لا بد
كقوله او تخلف برئت العلى لانه يؤيد بالالف التبعة فالفتح بقدر على الكسرة على الجواز والضم
بوجوده ولو ان الفعل اذكرت الكسرة تغير الكسر لعلها نحو والله ان زيد قائم وحلفت ان
زيد قائم لئلا اذكر ان تقع بعد او متبوية بمفرد صائغ للتعطف عليه نحو ان لك ان لا يجمع
فيها ولا يرفع في ذلك لا نظمو فيها ولا ينصب في رفعه ولو سكر الكسرة على الاستيلاء او التعطف
على جملة ان الاولى والباقيون بالفتح بالتعطف على ان لا يجمع الشايع ان تقع بعد حتى ويختص
بالجاء والفاطمه نحو عرفته مؤخره حتى انك فاضل الكسرة لا بد ايشة مشوهره حتى ان لا
يوجد انما ان تقع قبل ما نحو انما انك فاضل بالفتح على انما يعني اخو وهو قليل والكسرة
على انما اخره سفساس بمنزلة الاستعانة بالناسع ان تقع بعد لاجرم والفاطمه بالفتح نحو لاجرم
والفاطمه بالفتح نحو لاجرم ان الله يعلم فالفتح عند سويده على ان جزم فعل ماض وان وصلها
فاعل في جبان الله يعلم لاصلة وعند الفراء على ان لاجرم بمنزلة لا اجل ومضاه لا بد
من بعد ما مفردة والكسرة على ما عكاه الفراء من ان يقصر من غيرها بمنزلة الهمزة فيقول لاجرم
لا لئلا لاجرم انك ذاهب لاجرم لقد احسن والاسم المعطوف على اسماء هذه الاخرى
منصوب سؤله كان قبل معنى الخبر وبعد كقوله ان الربيع الجود والخير فايد الى القاسم
الصيوقا فقطع الخبر بالفتحة الى ربيع قبل معنى الخبر وهو يد الى القاسم عطف العيش
جمع صيغ على الربيع بالنصب بعد معنى الخبر ويختص بالكونه وان المفتوحة لفظا الكسرة
حكما ولكن دون ثلثها الاخر برفع اي مع تعطف على اسماءهم وذلك لانهم لما لم يغير
معنى الجملة كن كالعدم فيعطف على اسماءهم بالرفع حملا على محلها ويكون من رفع طعن الجمل لا
المفرد ان القاسم مثلا في ان زيد قائم وقسم ولا يكون خبر عن الاستعانة فان قلت هو اذن
ان المفتوحة لا تغير معنى الجملة ممنوعة بل هي خلاف الاجماع قلت قد استرنا الى الجوز في
بالكسرة حكما قال ابن الحاجب ان المفتوحة اذا كانت مكسورة حكما جاز ما عداها في التعطف
معاملة ان المكسورة لفظا قال وهذا موضع له شبهة عليه النحويون فانهم اذا قالوا يعطى
اسم ان المكسورة دون غيرها او هو انه لا يجوز التعطف مع المفتوحة ممنوعة تقسم

لهم

فسم يجوز العطف على اسمها بالرفع وسم لا يجوز فالضم الذي يجوز هو ان تكون في حكم
المكسورة كقولك علت ان زيد قائم لانه موضع الجملة المستقلة لا نشاطا له فيقولون
علت على الحكم عليه بالحكم ببدليل وجوب الكسرة فدخلت اللام نحو قوله ان زيد القائم
ولو لا انها في حكم الجملة المستقلة لم يجز كسر ان لا ترى انك لا تقول اعجب ان زيد قائم
بكسر ان لانه لما لم يكن هناك معنى الجملة المستقلة لكونه فاعلا والفاعل يجب ان يكون مفردا لم
يجز كسر ان وثبت ان المفعول في باب علت في معنى الجملة المستقلة وانما استغنى بقوله فاعلا
تفصيله علت من معنى المفعولية واذا كان المفعولان في حكم الجملة المستقلة تكون هذه
المفتوحة بعدها في حكم المكسورة يجوز العطف بالرفع فيها وان كانت مفتوحة لفظا لانها
مكسورة معنى باعتبار ما ذكرناه وان كانت المفتوحة على غير هذه لفصل لم يجز العطف على
اسمها بالرفع نحو قولك اعجب ان زيد قائم وعمر وفلان يجوز الا النسب لا يستقيم الرفع
عطف على اسمها لانها ليست مكسورة ولا في حكم المكسورة لانها موضع مفرد من كل وجه
انتهى على هذا التحقيق اخرى بن مالك وغيره قال في شرح الكافية ويلحق بان اذا كان في
موضع جملة نحو علت ان زيد منطلق وعمر ولكن قال الرضي فيها قاله ابن الحاجب مع هذا
التحقيق لبالغ نظر ذلك لانه بعد ان علم ان المفتوحة وما في خبرها بتقدير اسمين لا يجوز
عن كونها بتقدير المفرد اذ انك الاسمان بتقدير المفرد وهذا مع ان يجوز ان وما في خبرها
ليست بتقدير اسمين بل هي من قول الامر بتقدير اسم مفرد اعني المصدر الذي في انك الاسمان
مؤولان به قال وانما ادغاه الى هذه التكلفان لانه يرى سبويه مثله على العطف على
محل المكسورة بقوله واذا ان من الله ورسوله الاية وكذا مثله بقوله والافاعلو
انا واسم بغاية ما يقرب في شقاق على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير هذا الخبر
الاول والتقدير انا بغاية واسم بغاية فلو لا ان المفتوحة بعد فعل الطلب في حكم المكسورة
لما منع منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما زعم سبويه في شاهد المكسورة بالمفتوحة
قال ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة في جواز العطف على محل اسمها لانها تعرفان
مؤكدان اصلها واحد فيجوز العطف بالرفع نحو ليعني ان زيد قائم وعمر والافاعلو
لما بعد لم ينفصل الاستدلال سبويه فقالوا لا يجوز العطف على محل المفتوحة معا اذا لم

مقالة

بشرط مقتضى الخبر

ينبغي منها الأبداء بل هي مع فاعل خبرها في ما قبل اسم مفعول أو متبوع أو مجرور فاسمها
 كقبض حرف الكناية انتهى وليس رفع المعطوف على هذه الأحرف المذكورة مصطلقا بل بشرط
 مقتضى الخبر كقوله نعم وإذا من الله وسئله الناس يوم الحج الأكبر أن يقرئ من
 الميراث وسئله وقول الشاعر خنك لم ينجب ابوه وأمه فإن لنا الأم النجبة والآب
 قولنا آخر وما خسرته في ذلك خساره ولكن حتى الطبيب لا يصلح الحال وأما المصيح
 قبل مقتضى الخبر نحو أن زيد وعمرا فإيمان لثلاثين واردا فإيمان مستقلان مما الأبداء
 وإن على معقول واحد هو الخبر فإيمان رفعا واحدا في ذلك لا يجوز لأن عوامل الضم عند
 كالمؤثر المحقق في الأثر الواحد لا يصح ضم مؤثرين مستقلين كما برهن عليه في محله ومخالفا للكتاب
 والقراء فلم يشترط هذا الشرط متكا بحرفه نعم أن الذين آمنوا والذين هادوا والصابغون
 وخرج على أثره مبتدأ حذف خبره والكلام على التقديم والتأخير وقد مجرور على خبره ولا
 يلزمها حديث التوارد لأننا وأخوانها لا نفعل في الخبر شيئا عند الكوفيين كما مر كل شرط
 القراء خفاء الأعراب نحو أنك وأنت القنن زيد ذاهبان ولم يخص من ذلك بالثلاث قبل
 حتم في السند متكا بقوله بالثلاث أنت بالمعنى أنت بالمعنى في بلد ليس بها أبليس وخرج على أن الصل
 وأنت معه والجملة متعالية بينهما الأول في عمل الخلاف في رفع الاسم قبل مقتضى الخبر فها هو
 حيث يبعثون كون الخبر بالسمين نحو أنك وزيد ذاهبان ولما نحو أن زيد وعمرا في الدار
 نجائز ما ينافي نسبة عليه ابن هشام في شرحه ثبات سعا مال وهذا موصوع يكرهه الوهم للثاني
 جواز رفع نال الفاعل فها هو في قوله متفق عليه والمعلق في خبر مجرور فيقبل هو معطوف على عمل
 اسم إن كما ذكره المصنف وهو قول نفعه ابن هشام في بعض البصيرين وأبو حيان في الأرشاف
 عن الكوفيين في الخبر والرجاح وخرى عليه بن حاجك ابن مالك وشرح كلامها وقيل هو
 معطوف على خبر الخبر مبتدأ حذوف الخبر وقيل معطوف على ضمير الخبر وهذا الوجهان أحلا
 في خبر مجرور عليه ما أما الأول فادعى أن ذلك أنه لا خلاف فيه تصان وبوجه ذلك قال أبو
 حيان انقلوا على حوار الرفع بقوله مقتضى الخبر والخلفوا على ما ذكره في وجه ذهب به وبوجه الخبر
 وإجازة أصحابنا أنه على المبتدأ والخبر متحد في الدلالة ما قبله عليه بتعريفه للكنية وذهب
 الحسن المرد والفاوس إلى أنه معطوف على الموصع فيقبل موصع اسم إن وقيل موصعها اسمها

وعل الحاسن عن امرء والطوال له انما يرتفع بالعطف على لغيره ليس جبراً ولا
 قال حتى مر هذه الاحوال لم يسمع القول بالانثناء قال قد عوى ابن مالك الاجماع على خوارق
 المعطوف على اسم ان ولكن باطله لما ذكرنا من مذهب سوية وصحابنا انتهى والحق الذي عليه
 المحققون المانع من رفع المعطوف على محل الاسم مطلقاً سواء كان ماضى المجزأ لم يخصص
 الاعراباً لم يخصص وذلك لان المعطف على المحل عندهم ثلثة شروط احدها ان يكون
 ذلك المحل في الفصيح لذلك لما جاز في تحويله يدقباؤه وما جاز في من انثنية ان يقطا الباء
 فمضرب ومن يرفع جاز ان يقطع على الاقل منصوباً وعلى الثاني في رفعه جاز ان يرفع
 برتبة ومرتبة لم يخصص برتبة وبداً باسقاط الباء لم يخصص ينصب على المعطف على محل زيد
 المجزأ وخلافه لان حتى جاز في قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم واجعلكم نصب المعطوف
 على محل المجزأ بجوار مجزأ في الفصيح الثاني ان يكون الموضع نحو الاضالة فلا يجوز
 هذا صواب زيد وحيد لان الوصف المستوفى كشرط العمل الاصل اعماله لا اضافته لان
 الفعل خلافه بالبعداد بين الثالث وجود الجزأى المطالب للمحل فذلك لم يخصص عطف الجزأى
 على المحل في هذا الباب لان موضع الاسم بعد ان لا يحرفه لان الطالب لرفع هو لا يبدل الك
 هو الجزأى المجزأ قد زال بدخول ن فامنع العطف عليه بالرفع بعد ماضى المجزأ قبله نحو
 ان زيداً قام ثم عزم وارت زيدا وعزم وقامان قال ابن هشام والجواز بقض الجزأى في الاول
 لم يشترطوا الجزأى ومنعوا الثانية بما في اخره هو قوله تعالى والعاملين اجازنا الكومون لانهم
 لم يشترطوا ان لا تعل في الخبر هذه هي اشياء كالتحريك الوابع فاعدا الدل حكم النون
 عند الجزأى والراجح فيجوز الاباء في هذه المظنة الثلثة بقية ماضى الجزأى لا قبله نحو ان زيداً
 فامر الغافل او بطة او بطة مطلقاً عند الكسائي والفرغ لكونه في رفعه الاعراب عند الفرغ
 وحتى سوية منهم ليعقود ذاهبون وتحملوا عليه قوله تعالى ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب
 قال الزجاج علام الغيوب صفة لرب قال ابن عصفور والمحققون من البصريين لا يجوز في غير
 النون من الواجب الا النسب فقط الا ان يجمع شئ فيجوز ولا يعارض عليه قد سوية علام
 الغيوب مستند او بدلا من الفاعل فاعل يقذف وقال ابن مالك في شرح الكافية ونسب سوية
 فان قلت انهم ليعقود ذاهبون الى الغلظ مع انه من المركب الموقوف لعزيمته وليس لك من يشترط

بل الأول ان يخرج على ان قائل ذلك اراد انهم لم يجمعوا واهبون على ان يكون هم مبدا لمؤكد
 بالجمعون خبر لعنة بذاهبون ثم حذف المبدا وبقي يؤكد كما يحذف الوصف في سبقه
 انتهى النوع الثالث من انواع التواضع ما ولا التافيان المشبهتان بليكن في معنى التقى والجمع
 والدخول على الجملة الاسمية ولذلك يعلم ان علمها عند الحجازيين في زمان المبدا وبصيا
 الخبر وعلى انهم جاء التبريل قال الله تعالى ما هذا بشر وانك لساعر بقر فلا تنس على الارض
 ما بينا ولا تؤذوا فقضى الله واما فائدة وجدت بخط الصالح الضعيف فاصوره سئل الشيخ
 ابو الدين اباحيان اذ ام الله فوانكم ورد في القرن العظيم افعال ما افعال ليس فقال قلت
 مؤلفا لهما قالوا ما هذا بشر وانك لساعر بقر فلا تنس على الارض ما بينا ولا تؤذوا فقضى الله
 قال وزعم بعضهم ان خارج من صفة لاحد وليس شيء اذا تصفه مستغنى عنه والخبر بخط العابد
 انتهى في نظر بنوهم صياغ ما قال ابن الحاجب شرح المفضل واليهوتون ان لغة بنيهم في
 ذلك على القياس ويقولون ان الحرق اذا لم يكن له محض الصلح بالاسم او الفعل لم يعمل في احد
 وما يدخل على التمييز في القياس ان لا يعمل في احد فقلت لا اختلاف في افعال لا التي لم يجر
 وما ذاع افعال لا باقيا فلا بعد في افعال ما فان زعم راعم ان لا التاجبة غير الدلالة على
 الفعل بل في المانع ان يكون ما الرفع غير الدلالة على الفعل انتهى في غير بحث ظاهر
 ابن هشام وقرع على لغة قديم ما هذا بشر وما هو اهلهم بالرفع وقرع ايضا ما هو اهلهم
 بالرفع بان زائدة وتحتل الحجازية والقيمة فلا لا على والرفع في زعم ان التا تحقيق
 بلغة النصب انتهى لطيفة مما يسئل الناس عند اهل الادب قول الشاعر ومهمهم فاعطوا
 قلت له انتب فاجاب ما قل المحجرام فيقولون ما الذي جلب به الجواب نه انك لا تتعجب
 لاها له ما فاسيغني بوقوع الاسمين بعد امر فوعين عن ان يصح نفسه يقول فاقم في
 الاول قال ابن هشام وشرح التاجبة رفع المبدا ونصب الخبر بل في التافيد لغة اهل الحجاز علمها
 نص عليه الزنجشري وابن الحاجب المطر في غيرهم وكثير بظن اتفاق العرب على افعالها ويخص
 لظن انما وليس كذلك واذا اختلفوا في القوي انشبه فكيف يجمعون على الضعيف وانما ضعف
 شبه لا يفسر لان ليس في الجملة فقد حقق انهم لا يعملونها الا في الشعر انتهى فاما ليس فقد عرفت
 تمامه وانما افعال في المعنى اذ نفت المصانع فخلص عند الجمهور والحجاز ورد عليهم ان ذلك

ما لا ينبغي

بج

فبشرط بقاء النقي

محمود قوله نعم فلا يكون له ان ابدله ولجبت بان شرط كونه الخال انفاء قرينة خلافه وانما لا
 قاله قول عن سبويه ان المضاع يختص بمجال الاستقبال ونفذه في المعنى عن لا كثر قال الدنيا
 في شرح التمهيد ولم يزل الفضلاء يشككون قول سبويه هذا مع قوله ان المضاع المختص
 بالايقاع خال لا وقول غيره ان الجملة الحالية لا تضل بدليل الاستقبال قال المردعي في المحجرات والذهب
 الاحضار المتبرد وابر فانك عدم لزوم ذلك وانما قد تكون الخال نهى الثاني قضية اطلاق النقي
 ان لا يعمد في النقي غير وعليه كثير من التعيين وخصص بعضهم عليها بالشرط بل ظاهر حقيقة
 الرضى انه رأى جمع النقا وليس كذلك وكون عمل هذين الشرطين على خلاف الاصل قال الجمهور
 لم يعمد بها الحجازيون مطلقا بل بشرط اجتماع ثلثة امور فيها معا سوى ما ينفرد به كل منها
 كما سياتي لاحد بقاء النقي اي ينجي خبرها لان قولها انما كان لاجل النقي الذي فيها البسمة
 فكيف يعمد مع زوال الشبهة بالماض النقي لذلك وجب الرفع في نحو وما امرنا الا
 واحدة وما نحمد الا رسول ولا رجل الا قاعده لا يريد لما فعله حتى انما قوله وما الذي
 الا منجونا باهله وما صاحب الحاجات الا مقتدا فخر ابا مازيد الاستبراد والظهير الا
 بدور واول منجئون ويعذب مقتدا اي تعذبوا وقال ابن المائمه تكلف على ان سبويه
 يرى ان صيغة المفعول يكون بمعنى المصد قال والاول ان يجعل منجونا ومقتدا خبرين منصوبين
 بما الخافا لها بل يترك قال وافوى من هذا قول الآخر وما حق الذي يعنون ارا وفيه قس لئلا
 الا نكالا ولا لاجل هذا الشرط وجب الرفع في المعطوف بل فكر على الخبر نحو فان يدانما بل
 ان لكن ما عد على انه خبر مبتدأ محذوف ولم يجز نصبه بالعطف لانه موجب تنبيهها الاولى
 يعتبر بقاء النقي ان كان له من تعبير بعضهم بعدم انقضاء النقي بالنسبة الى مفعول الخبر
 دون عن خبر نحو ما زيد فاما الا في الدار فان النقي في ذلك بالاشموله الا انقضاء بلما
 الاستثنائية ايضا كما رأيت الا انه يرد عليه انقضاء النقي بالنسبة الى مفعول الخبر وليس
 الخبر نحو ما زيد فاما الا في الدار فان النقي في ذلك بقصد عليه انه قد انقضت مع ان النقي
 باجماع فلا بد الثاني ان النقي بكملة غير نحو ما زيد غير قائم فالغرض من الخبر انقضاء خبر
 بوجود الرفع الثالث ما ذكر من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنقضي فيه هو قول الجمهور
 والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا

في شرط ما علم زيادة ان معها

١٢٠

وهو قول القرام والرايع جواز النصب بشرط كون الخبر مثبتا به وهو قول بنية الكوفيين
فالمعنى لصريح والكافة فآخر الخبر عن انهما فلو تقدم بطل العمل كقولهم فامضى من عتب
ولا فاعلم جلي ويروى في شرط على الاغمال وهو شاذ واقول الفرزدق فاصبحوا واما الله
فمنهم اذهم فترشد اذما مثلهم بشر فحق انضامه اربعة اقوال قيل ان الفرزدق مثبت في
سمع ان الحجار ينصبون الخبر ولم يعلم ان ذلك يخص بالناجور من التقديم فقلط على لغة
غيره ولا على لغة فان لك فلذلك لم يقط الاجماع بلغة رجل ان اعماله في الخبر لغة
للغريب اذ تقدم وهذه دق وقيل ان مثلهم ينصب على الحال وان خبر العامل في الحال محذور
كانه قال واذما في الدنيا ما اتلاهم بشر وهذا ضعيف لان المعاني لا تعمل في الاحوال والحال
وقيل ان مثلهم ينصب على الظرف كقول ما احد مثل زيد وانك زيد ما احد فوفا في المنزلة
ولا مكانة في الشرف قال ابن بابن في شرح الجمل وقيل مثلهم مبتدأ بنى ليهام مع ضمها للبحر
الثالث فلو محمول الخبر عن انهم فلو تقدم بطل العمل كقوله وقالوا عرفها المنازل من
منى وما كل منى فاعارفت فمن نصب كالا لضعفها في العمل فلا يتصرف في خبرها
ولا مقوله الا اذا كان المعقول ظرفا او مجرورا فيجوز التقديم ولا يطل العمل نحو عندك
زيد مقبلا وانك متقبلا لوسعها فيها ما لا يتوسع في غيرها كما وقضية كلامه كغيره
ان تقدم الخبر يمنع العمل وان كان ظرفا او مجرورا وصحح به ابن مالك وقبل لا يمنع خ قال
بعضهم وهو المختار فينا على محمول الخبر وعلى خبره واخاها وقال غيره ما صحح به
من منع تقدم الخبر الظرف لا يكاد يعقل فان تقدم المعقول فمع تقدم العامل بل لو كسر
فصح الجواز والخبر المنع في معنوله لكان اشبهما بالصواب فان المعقول قد يمنع تقدمه حيث
يجوز تقدم العامل لا ترى ان معنوله خبر كان لا يقدم على اسمها مع جواز تقدم الخبر
في شرطها خلاصة علم زيادة ان الزيادة معها فلو زيد بطل العمل كقوله بنو غنم
ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم خرف لعدم زيادة ما مع ليس المحولة عليها فاذا
زيد مع ما يابا في الاستعمال والقول بان هذه زيادة وانما بطل العمل هو قول بعض
وذهب الكوفيين الجواز النصب معها وانما نافية مؤكدة وعليه خرج رواية ابن السكيت
في البيت ذهبوا وصرفها بالنصب قال بعضهم وعندك ان الخلاف في اعمالها ينبغي ان يكون مرتبا

وفي لا تشكروا معقولها فان لم تكن لها النشأ

١٣٣

على هذا الخلاف قال لرضه ورد على الكوفيين بان لا يجوز الجمع بين حرفين منقضي المعنى
 الا مفسولا بينهما كما في ان زيد قائم واما الجمع بين اللام وفعل في محول قد سمع مع ان في
 كلمة تمام معنى التحقيق وفي الا ان مع ان في الامعنى التحقيق فلان قد ثبتوا معنى الخزان
 وبها النظر في التوقع فلم يكن لبحث التحقيق وكذا في الامعنى التنبه ايضا انتهى واما اخصة
 ما يجذب الشرط لانه لا ينافي مع لا فلا شراد معناه في كتاب الاذهنة للمروعي انه لا شراد
 معناه ايضا وافند عليه ما ظاهرا للبين لا ان ذلك اذا قيل قال ازيد لا ذلك وهو عزيق
 بشرط ان لا تشكروا معقولها اي ما وجد بها فلا تعلل في معرفة لا يقال لا زيد قائما فالاولو ذلك
 اختلفت مشاييرها ليس في خصوص النفي لان ليس في الحال وهذه لمطلق النفي من ثم شدد
 عليها حتى ذهب لا خفس والمبرد الى منع خلافه في حجة وابن السجزي في هذا الشرط فاجاز
 اعماها في المعارف والتد للنا بغة الجمعد وحلت سواد القلب لا انا با ضيا سواها ولا
 من جهة ما رجا ونا قوله المانعون وقال ابن مالك يمكن عندك ان يجعل نأمر مفعول فعل
 مضمنا باب با ضيا ولما اضمر الفعل برز الفمير وانفصل ويجوز ان يجعل نأمر مفعولا والفعل
 المقتدر بعد مخبرنا سببا با ضيا على الحال ويكون هذا من باب الاستثناء بالمعقول غير العاملة
 لدلالة عليه انتهى مع انه اجاز في شرح التمهيل القياس عليه واعتزق في التمهيل بالتدور
 فكلامه مختلف ومثله قول الآخر انكرها بقدا هولم مضين لها لا الدار دارا ولا الجيران
 جيرانا وعليه بنى ابو لطيب قوله اذا الجود لم يزدق خلاصا من الاذى فلا الحمد مكتوبا
 ولا المال بابيا وعمل هو نحو منه تعينه في شرط لا ايضا ان يكون نفي الوحدة فقط نحو
 لا رجل في الدار قائما بل رجلا ان او رجلا او نفي الوحدة اخما لامر جوحا ونفي الجرحا
 ظاهرا نحو لا رجل قائما ويقال في توكيده على الاول كأمرو على التثنية بل امره قال ابن هشام
 وغلط كثير من النحويين فزعموا ان لا العاملة عمل ليس لا يكون انا نافية للوحدة ويرد عليهم
 نحو قوله تعزق لا شئ على الارض باويا انتهى فان كانت نفي الجرح نفا كان عمله عمل ان
 كما سيأتي في بابها انتم نقاله فان حقهها انما تحذف لثاء ثابثا لكلمة او للبا نفة للنفي
 كما في علامة او لتماما وضاروت لان وحركت لثاء لا لثاء التاكين بالفتح على المتع
 لانها الحذف الحركات وبالكسر على اصل النقاء التاكيد بالضم جبر الى الحذف من الواضحة

خاصة

في قوله لا تشكروا معقولها

احد

احد معقولها الزعم كما سياتي فلا تكلمنا لا النافية وراء النافيت هذا هو المنه تور الذي
عليه الجهم هو وقال ابو عبيدة وابن الطراز في كلمة وتعبر كلمة وذلك انها لا النافية والنافية
في اول الجين كما جاء الفاطفون مخجن من غاطف والمطعمون مخجن من مطعم قال الرصبي وهو
ضعيف لعدم فهمه مخجن في اللغات واشبهه لان جين ايضا فانهم يقولون لان وان ذلك هنا
ولا وان ولا نهله قبل كلمة واحدة وهي فعل ناض على هذا فدل على ما مضى بليت بمعنى ينقص
للفي اي ليس كجبر التي اقبلت اليه الفاء بذلك البيناء كانه ست قولان مكاهة المعنى بخلاف
في علمها كما اختلفت في حقيقة انها من من ذهب لانها لا تفعل شيئا وان وليها ترفع في بناء حذرة
جزء او منصوب فتسول فعل كحذف وهذا الحذف في الاخضت عنده ايضا انها تفعل عمل ان تفيض
الاسم وترفع الخبر فذهب الجهم وانه لعل اصلها الا انها اقوى منها ومن ايضا في سبطاق العمل
لا خضاضها بالاسم ولخالف في معقولها ايضا فذهب لغرام اليها الا في الجين خاصة قبل وهو
قول يسويه وعليه الجهم وروى هذه الفارسي جماعة الى انها تفعل في الجين ما رده كاشافة الثوان
والوقت هو مختار ابن مالك والمصر كما اشعره قوله اخضت بالاحيان قال تميم ولا جين مناص
بالفتح اي لان الجين جين منام وقال الشاعر ندم العات ولا تساعة مدم وقال الاخر وزلزلت
حين هو وان ولكن فيها الجنبوا اذا وحده بقصم مما ورد في التبع لا غير وهو كالنوسط من الجين
وزعم جماعة منهم ابرع صفورا انها علمت في هذا من قول الشاعر حرت نوار ولا نضاحت وقد
الذي كانت نوار اجنت نوارا وهذا اسم لان تحت حرا على حرف مضان والقدير واليسر لك
الوقت فتجمن قال ابن مالك وهو ضعيف لان فيه اخرج هنا عن الظرفية وهو من الظرف فاقو
لاستقر وفيه ايضا افعال لان في معرفة ظاهرها ما تفعل في كره والاصح انها لم تفعل شيئا بل هي
معملة لا اسم لها ولا خبر عنها في موضع نصب على الظرفية لانه انارة الى مكان وحسن معر ومعدلة
بها في موضع رفع بالابتداء والخبر هنا والقدير حرت نوارا وهذا لك جين كذا قال الفارسي قد
يجوز غير الظرف بعد هلم فاعا كقوله لعمري عليك الممعة من خائف سقي خوارك حيث لا تجبر
وإنه اعلم جهم على الابتداء او على الفاعلية والقدير جين لان له خبر لان معملة وزعم القرع
لان لتعمل حرفا جاز الاسم الزمان خاصة كما ان قد ومن ذلك ان توافد طلبوا صلحا ولا
اذا فاجبا ان ليس جين بقله واجبا ان لا تفعل ليس لان وان علم خلف اسمها ما ايضا فليته خيرا

اذا

وكثر حذف اسمها نحو ولان حين مناصم الرابع لا النافذة للجنس

١٣٥

الثبوت مقلد فينبغي كفا فعل يقبل وبعد الا ان الاوان لثمة من زال وقد انبى على اكثر وقوت
اضطرار وجب حذف احد جزئيهما من لاسم والخبر وكثر حذف اسمها وبقاء الخبر كونه محط
النافذة نحو قوله تقربولان حين مناصم في الفرائد المشهورة بنصب حين على انه خبرها واسمها
مكتوف اي ليس حين مناصم وقرء في التواذير رفع الحين على انه اسمها وخبرها محذوف والاسم
حين فارجحنا انهم قال بعضهم يمكن ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع
ولا يجوز التثنية لان مرفوعها محمول على مرفوع وترفع ليس لا يحذف فمذاق نصير فوجدنا
له نصير فوجده اصله متممة له فيعبر المقصود لكران النافذة لان حالها فادركا ذهابا من ذلك
بل ذهب لقرء واكثر البصريين الى منع واجاز الكسائي واكثر الكوفيين وابوبكر وابوعلي وابو
الصنع واختلف النمل عن سيبويه والترد في نقل التمهيل الاخانة عن سيبويه والمنع عن التردد وعكر
ذلك كالتحاشي نقل ابن مالك عنها الاجازة والاعمال لغة اهل الغالية وهي ما فوق نجد الى امر
تامة والخمسة واثمكة ويعبر فيها من المرفوعة ما اعتبر في ما الا عدم زيادة ان فاتها الاعلى اصنف
انها مفعلا كالا نحو قول بعضهم ان حذير من احد لا بالغاية وان في لك ما فلك ولا شك وانند
الكنائي ان هو متولى على احد لا على ضعف الجاهلين وخرج ابرجني وغيره على ذلك قرأه
سعيد جبران الذي يدعون مرفوعا في الله حب امثالكم بنحيفان وكسها لا لثواء التاكيد
ونصب جنادا على الخبر واما لكم على انه نقت لمبا والمقتضى ليس الاضمار الذي يدعون مرفوعا في الله
عباد امثالكم في الانصاف والتقليل لو كانوا امثالكم فعبادهم ككثيره بذلك مخطئ من ان
فكبه على لكم في العبادة مرفوعا وودى لكم بقدام الحيوة والادراك النوع الرابع من انواع التواضع
لا النافذة للجنس اي جعل اسمها ان مرفوعا فمفرد او مشققتي او جمعا مجمعا ومعنى نفى الجند في
المنشئ والجمع نفى كل مشققتي وكل جمع وخرج بالنافذة لا لثاهية فاتها مخطئ بالمصراع والزيادة
فلا نقل شيئا من بقوله للجنس النافذة بلوحة والمرادضا بقرينة المقام وذلك بحيث لا يشك
عند من مرفوعه فخرجت النافذة له اخطا لا فاتها بعلان عمل ليس كما عرفت في قال صاحب
الفوائد القياسية وغير هذه العبارة محمولة على هذا فمضت اي نافية لصفة الجند لا على
قام مثلا لنفى الضياء عن الرجل لا لنفى الرجل نفسه وتعبته مضافا الذين بخاشية فقال فيه
ان لا رجل بغيره لا جعله وحوله في نفس الرجل لا لنفى صفته والوجه وان كان صفة كرا لا

لا النافذة
للجنس

ففي

نفي عن الشيء يقال نفي الشيء لا يقال نفي صفة الشيء اد نفي الشيء ليس لان نفي وجوده فنفي الصفة
صاحب معنى نفي غير الوجود فلا كما يكون لنفي صفة الشيء يكون لنفي الجنس فلو حمل قوله لا
نفي الجن على نفي صفة الجنس لزم ان النفي في هذا هو لنفي الوجود ولو حمل على نفي الجنس لزم
فيما هو لنفي صفة الجنس فلا بد ان النفي في هذا هو لنفي الوجود ولو حمل على نفي الجنس لزم
ظاهره ان الحاجة الى النفي في هذا هي في قوله لا نفي الكاينة سميت بذلك لانها للنفي من جنس
فلاضافة لا في اللفظ والنفي من الجنس يعم نفي الوجود ونفي الصفة في الشيء الاول كما هو عليه في
شرح الفريز من حمل العبارة على ظاهرها لا على تقدير المصانف ولا على جعل الاضافة لادنى مراتب
موجبها للرجح اعتبارهم في الوجود يكون كلمة النفي تعني قرينة فائدة وتسمى كاشفة لا التبرير
لانها لنفي الجنس فكانت تدل على البرائة من قوله الا نفي في قصته ذلك ان حاله في اعلى النافية
لاشبه لها على التبرير بل على كل ادوات النفي ولكلهم حصونها هذه لانه فيها يمكن من غيرها
لما فيها من تأكيد النفي قال الله امين وجعلت نفس النبوة مبالغة كما في زيد عدل وعليه التبرير
صفة للبا للنازل المنكورة لا يقال انه على ان مضى اي في اشارة لغوت المبالغة ويجعل
ان تكون مضافة للتبرير على حد قوله علائقنا يوم القاراس يدركه انتهى فيه نظر وقيل لا
المذكورة عمل ان فني لا يتم وترفع الخبر لاسيما في افادة المبالغة فاما المبالغة في النفي
كما ان المبالغة في الاثبات يكون من ان حمل البصر على البطير والقيصر على القيص كما قال غير
واحد ولا نقول بانها اختصاص من الاثبات غير صحيح لصحة مثل قولنا ان زيد ليس بقاتم قطعاً
انتهى فيه بحث لان التوكيد للثبوت بقرائنها وجهها وشي لا يكون لاشوق وان كان نفس
خبرها نفياً بغير طعن في عدم دخول خبر عليها فارد حمل عليها كان العمل وجعل الخبر عليها القوة
لجاءه وان لا لا محول بقر الفعل وعمله محوحت بلا زاد وغضب من شيء قال ابن هشام
الكوفي بان كاشا انه بمعنى غير فان الخافض دخل عليها بقرائها واما بعد ما حضر بالاضافة
وعنه من اوضحها فوجهها فايد كما يكون كان في نحو زيد كان فاضل ايدة وان كان في زيد
وهو المضي والافطاع فعلم انه قد يريدون بالرايد المعروض بين شيئين منطابقين وان لم يصح
اصلاً لثبوت لفظه كما في مسألة غصب الاشياء وكذا اذا كان يقول بانقاطه معنى كذا
مسألة كان انتهى وشدحت الاشياء بالضم على الاعمال والتركيب وجهه ان الجار دخل بعد

محو

فان كان اسمها مضافا او شبهه اليه فوجب الابدان على ان ينصب به نحو لا رجل في الدار ولا رجلين
في الدار

١٥٧

المطول

التركيب نحو لا حشرة عشر وليس حرف الجر معلقا بل لا وما ركب معه هاء في موضع تركبها مجزأ بآخر
الاسم الواحد فانه ان كان في الخاطرات ان لا نصب شيئا ولا حرجها لانها مضافا
نقله عن علي وانه فان كان اسمها اي اسم لا مضافا الى نكرة او شبهها اي الى المضاف وهو ما
انصل به شيء من تمام معناه سواء كان ذلكا لشيء شرفوا بحول احسن فعله مذكور او منصوب
نحو لا طالع ارجل احضر او تجردا نحو لا خير من زيد موجودا او شبهه لعله فيما بعد
كالنصفان وبقي المطول والمطول من مطلب الحد يداد مدنها منصوبي فمما نصبه كان مرثيا
ما بقا كما مر وان لا يكون مضافا او شبهه اليه كان مفردا او مجزعا او مشي تبني اختلفت عليه
ففي كل النصفين معنى لا تنفر فيه بدليل الظهور في قوله الا لا من سبيل الى ههنا قال الرضي هو كقول
لان قولك لا رجل نقص في معنى بجزء من الا من رجل بخلاف لا رجل في الدار لا يقع كان في لفظه من
رجل بقرى الاستعارة بخلاف ما خاض من رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما
خاض من رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بل رجلان ولا يصح ما خاض من رجل بل
رجلان فلما ازيدوا التخصيص على الاستعارة تضمنوا الاسم النكرة معنى من فينوها انتهى
ببحث اورد ابن الصايغ بان المصنف يعني من فيها هو لا يفتها الا الاسم النكرة بعد ما جعل التركيب
مع التركيب خمسة عشر وهو اعم من سبويه والجمهور ويؤيده ما اذا وصلوا العربوا وقالوا لا يفتها
رجل ولا امرئ وقد جازى تركيب حرفي لمؤخر كقوله انور ما اصبكم ام تؤرين ودليل التركيب
البناء ترك شويتيه وهو مفتول مفقود لا يصبك اماكم فعل التوسع باسقاط اللام والمعنى اصبكم
فولم تؤرين قاله في التصريح قبل وفي الدليل تحت الحواذان يكون تملص فيه الشؤن لا يصر
فما مل وشاؤه على ما كان ينصب لو كان مفردا فان كان ينصب بالفتحة يني عليها وذلك وكان
مفردا لفظا او معنى وللفظ فقط ارجع تكسيرا لذكر او مؤنث نحو لا رجل ولا قوم ولا رجلا ولا مؤنث
في الدار ومنه لانها اعطيت ولا مفعول ما منع وان كان ينصب بالياء يني عليها وذلك اذا
كان مفتول ومجوعا على نحو لا رجلين في الدار ولا مسلمين قامين عندك وجر المجران ههنا غير
لجدة بالنسبة والجمع من شبهة التحريم والوضع للزم ذلك نحو يان يان ويا زيدون ولا فائد
به وان كان ينصب بالكسرة يني عليها من غير تنوين وذلك اذا كان جمع بالفتحة نحو لا مسلمين
هذه اصبته كلامه هو قول الاكثرين وفيه ثلثة اقوال اخرها كذا الا انه تنوين لا تنوين

للمقابلة

للمقابلة لا يمكن فلا يسل في البناء جزم به ابن مالك في سلك المنظوم ونقله ابن الدهان عن
 قوم وأبوه ابن خروف الثاني أنه يفتح لأن الحركة ليست له بل لجموع المركب هو لا والاسم
 الماشية والفارس به وهو حسن التيام وحجة الرضى ابن هشام أن الثاني يجوز الفتح والكسر
 بغير يوتين وهو الحق لشونه عن العرب وقد عابها قوله أن الثاني الذي يجد عوافه فيه بل لا
 لذات للشيب فلا وجه بعد هذا للاختلاف ولذلك قيل لو وافقوا على التمام لما اختلفوا قالوا
 وأما بقوله التفتح على ما نصبت ليكون البناء على حركة استحقاقها التكرار في الأصل قبل البناء
 ولم يبرر المعنى ولا يشبه منه لأن الأضافة من تخاطب الإسمية فغير الاسم به ما يستحق
 الأصل على العرب ولا يكون المضاف تبنيا الداد أو نحو منه غير أن تبيت نحو ولا تزان في
 ليلة قبل الألف فيه ناشئة عن الضمة على لغة بلخاوت فيبني على الألف قال بعض المحققين غير
 مطرفان المقول أن المشتق في هذا اللغة معرب بحركات مقدرة على الألف فقصته لك
 أن يكون بناءه فيها على الضمة فغيره الأعلى الألف ويفترط العمل لا التكبر أي تكبرها بال
 بوقوفة فيسار التفتح على الضمة وكذا خبرها إذا لم يجز بغيره عن كونه فلا يعمل في معرفة لا
 بناؤه بالكرة كعوله ما إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإذا هلك فيصير فلا فيصير بعد
 وقول عمر قضيت ولا أبخس إذا وقوله لا هيم الليلة للسطى قبل الفعل ولا مثل كسروا وكذا
 البواقي والية جمع ابن الجلبج قبل ولا يسمي هذا الاسم أو لا واحد من مميان هذا الاسم و
 قال ابن مالك لا أول بناء أول واحد قبل كل ما يطوق وحكي الرضى عن القراء أنه لما زجره
 المعز بجموع التكرار باحدا الثاويل بن بالضمير واسم لا شاة أيضا نحو لا بالاهيها ولا هذا
 قال وهو بعد غير مستوعب ويفترط أيضا مباشرة أي مباشرة اسمها بالها بان لا يفصل بينهما وبينه
 فاصل الضم في العمل فلو فصل بينهما وبينه بعد عنها فلا تفرد على العمل فيه لأنها عامل
 ضعيف إذ هي فرع من الفعل فهي فرع الفرع فلتختص تمامها هنا أن شروط لا في العمل
 الأول أن يقصد بها تفرع الجذر على سبيل التخصيص الثاني أن لا يدخل عليها جازا أن لا يكون
 اسمها خبرها لكن بين الرابع أن لا يفصل بينهما وبينها فاصل فإذا توفرت هذه الشروط علمت
 وجوب أن فردت وجوز أن تكررت وتختلف عملها في الخبر مع التركيب فذهب قوم إلى أنه لا عمل
 لها فيه مع الضم فابعد عن العمل فبالحال عملها بل الكرة مع لا في موضع رفع بالابتداء والخبر جزم

فان عرفنا افضل اهملت كثرته فحولنا في الدار ولا عرفنا في الدار فحولنا في الدار

١٨٩

المبتدأ في موضع ما كان مرفوعا به دل دخولنا بدليل حمل جميع نواحيها على الموضع قبل
الخبر ولولا انها في موضع رفع بالابتداء لم يحذف ذلك وقيل بل هي غاملة في الاسم والخبر معاد
هو مذهب الجمهور وصحة هذا القول لان كمال السخف في العمل من الناس ان ياتوا بغير
ما ثبت في سببه ولا يصح التركيب كما يصح ان يحذف عنهما بغير الامر مع معولها كشيء واحد ولو
كان جعل الاسم كشيء واحد فانما من العمل في الخبر لانها من العمل في الاسم فلا يمنع عملها في
الخبر ايضا ان عمل في الخبر او في من عملها في الاسم كان ثابتا في مقام الشك من انهما في
الاسم انتهى ونسب الى ظاهر مذهب سيبويه وصحح ابن هشام في حواشيه على التمهيد ان سيبويه
يرى في الامر ان كلمة لا لا عمل لها في الاسم ولا في الخبر لانها صلت جوهرا وكذا ولهذا جعل القسب
في الامر جل طرعا كالرفع في نازيد الفاضل لا على محل الاسم بقدر لا ويصح في المعنى ايضا ان يخص
في المسئلة ثلثة قول اخذها عملها في الاسم دون الخبر الثاني عملها فيها جميعا الثالث منع
فيها جميعا انظر جدوى الخلاف في محو قوله لا لقولنا ناسم فيها فاعمل القول الاول وان كان
تكون فيها خبر عن المبتدئين وعلى القول الثاني يمنع الاستلزام في تواردها على معول واحد
فتكون فيها خبر عن احد المبتدئين وخبر اخر محذوف دل عليه المذكور فان عرفنا اسمها او فصل
بينه وبينها بافصال اهملت وجوبها بالشر في جميع ما بعد هذا الاصل ويرفع على انه مبتدأ وخبر
خالف الكوفيون في التعريف فاجازوا بناء العلم وابوعثمان في الفصل فاجازوا بعد العمل واكتفوا
ببني في دخا في السعد لانها ببناء مع الفصل لهم فما بال قوله عليه فانه ابن هشام في حواشيه
التمهيد وكرهت وجوبه عند سيبويه والجمهور في غير الضرر اقام مع المعرفة فليكون التكرار خبرا
لما فيها من نفي الخبر الذي لا يمكن حصوله مع المعرفة لان نفي الخبر من تكرار النفي في الحقيقة انا
مع الفصل فليكون بينها على انها نفي الخبر في التكرار بخلاف ما اذا كانت غاملة على ان عملها
كان في هذه النسبة وتكرارها مع المعرفة محولا في الدار ولا عرفنا وقوله نعم لا التخصيص يمنع
لها ان لا يترك القوم في الليل سابقا لها ومع الفصل محولا في الدار وجعل ولا امره وقوله
لا يترك القوم ولا هم غناه في قوف واجاز ابن كيسان والمترجم عدم التكرار بحجته بقوله لا يترك
ان تفعل مدد بانه واقع موقع لا ينبغي فلا هذه في المعنى في الدخا على المضارع وتلك لا يلزم
تكرارها والنول مفصل بمعنى المتناول وهو ههنا بمعنى ان تقول اي ليس مننا ذلك ما حوزنا هذا

الفصل

تعتبر تلك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله حجة واضحة في حتمها على الأصل ودفعها بالابتداء والوجه
على الأفعال كلياً في فتح الأول ورفع الثاني بالقطع على المحل

١٥٠

الفعل أي لا ينبغي أن نخذه ولنأوله فإله الرضى من عدم تكرارها ضرورة قوله بك جزءاً
واسم جعته ثم أدت دكانها أن لا ينار جوها هذه بتصرف تلك في كل موضع كونه
لا على سبيل العطف كان عقيب كل منها نكرة مفردة بلا فصل نحو لا حول ولا قوة
قولا أي على الظاهر لا بالله حجة واضحة من الأعراب بالفتحة في الجمع أحدها قطعاً أي ففتح
ما قبله الأول وما قبله الثاني على الأصل من جعل لا في الموضعين لفي بعض فبني
اسمها كما لو افردت كل منها عن صاحبها وتقدركل منها خبر أي لا حول وموجود لنا ولا قوة
موجودة لنا فالكلام حيلان قال ابن الحاجب تخرج الفصل بغير إشكال في الاستثناء
الواقع بقدره وفي المعنى إيجاز الجملتين والاستثناء إذا استغنى الجملتين عما يكون للثانية
قال واشبه ما يقال أن لا حول ولا قوة لما كانا متبعين كان كانه تكرار وضع وجوع لاستثناء اليها
لشأنها من جهة واحدة انتهى ويجوز أن يقدركل منها خبر واحد أي لا حول ولا قوة موجودان لنا
أما عند سيبويه على ما نقله عنه ابن مالك فلا لا لا تقدر الخبر مع الركبتين مع اسمها في موضع
رفع ولا قوة مبتدأ مفعول على مبتدأ والمقدور رفع بانه خبر المبتدأ لا لها فيكون الكلام جملة
واحدة مخروجة عن صفتها بان وأما عند الجمهور فانهما وإن كانتا عاملتين في الخبر لا انهما لهما
حازان بعمالته عمل واحد كما أن ثمان ودينار وقر ورافا ثمان وأما المنع أن يعمل عاملاً مختلفاً
في حاله وواحدة عمل واحد في مفعول واحد في شاع على امتناع خصوصاً من مؤثرين والثاني
دفعها على جواز الألفاء عند النكاح ويكون الاسمان من موضعين بالابتداء ولا الثانية أما أن يرد
أو مفعلة كالأول ومنه سيبويه في غير هذا الوجه لحدود لا عامل هنا إلا الاستثناء
فلكل واحد خبر فالكلام حيلان ولهما معاً خبر واحد والكلام جملة واحد أو على
الأعمال أي أفعال كلياً فيكون الاسمان من موضعين بخلاف الموضعين إن جعلتهما معاً عاملتين
عملهما فلكل أيضاً خبر واحد أو خبرين ووحدة الجملة وتقدركل منها خبر في ذلك أن جعلت
الأول كلياً فقط والثانية مفعلة أو زائدة أو بالعكس يجب تقدير خبرين ولا يجوز تقدير خبر
واحد لأن لا يلزم تقديره أن يكون الخبر الواحد من موضعين متصوفاً وقوادعاً عاملين مختلفين على معنى
واحد والثالث فتح الأول على جعله الأول عاملاً عملان ورفع الثاني على أن لا الثانية إن بدأ
لنا كبداية التقى أو مفعلة ودفعه بالعطف على المحل أو محلاً له الأول مع أنها عند سيبويه يجوز

ان على افعال الاثانية كليهما عكس الثالث على افعال الاولى كليهما وانما هو الاول
 الاول ونصب الثاني بالقطر على القطر لثبته الفصح القسب

١٥١

ان نقدر في الخبر واحد لكونه خيرا بالبداء وما عطف عليه عند غيره لا بد لكل واحد من خبرين
 لثلاثا يجمع لا ولا ابتداء في دفع الخبر وهذا القطر جاز في جعلها زائدة او مفعلة على حد
 سواء ودفعه على افعال الاثانية كليهما فيكون مرفوعا بها او يرفع بقدر خبرها على افعالها ولا
 يجعل الخبر لها جميعا والا لزم محذوفان كما سبق وجه الثالث ويكون الكلام على هذا جليتين في
 الرابع عكس الثالث وهو دفع الاول ودفع الثاني فرفع الاول على افعال الاول كليهما فيكون مرفوعا
 بها وعلى افعالها فيكون مرفوعا بالابتداء وقسم الثالث على افعال عمل ان ونقد الخبر في هذا الوجه
 كالذي قبله سواء على المذهبين والخامس فتح الاول على الاول عاملة عمل ان ونصب الثاني
 على افعال الاثانية من زيادة التأكيد التقى ونصبها بالقطر على عمل اسم لا الاول عند ان ذلك القطر
 عند غيره لا نه لما اظهر في كتابنا اسمها على الفتح تترك منزلة العامل المحدث للفصح الاخر
 فعطف عليه لفظ الثابتة الفصح في القسب وما الخبر فلا يجوز عند سبويه ان نقدر لها
 خبر واحد بعد لان خبرها بقدر الاول مرفوع عند ان كان مرفوعا به قبل دخول خبرها
 بقدر الاثانية مرفوع بلا الاول لان الثامنة اسمها عاملة عند ان الخبر في الثانية مرفوع
 او لرفع الخبر بما يرفع من غير ان يجوز فيكون نقدر لكل منهما خبرا على خياله فيكون الكلام عند
 محذوف جليتين كذا في قوله الرضي عند غيره يجوز بقدر خبر واحد لما لا في الفعل عندهم لا
 وحدها فيكون الكلام مع جملة واحدة ويجوز ان نقدر عندهم لكل خبر فيكون الكلام عندهم
 جليتين ايضا وهذا الوجه ضعف الوجهين حتى خصه يوشى جماعة بالضرورة لان نصب اسم
 المرفوع مع وجود لا ضعف القياس في خبر بل انون فهو عندهم كمنون المنادي المرفوع في جملة
 الرضي منصوصا على صفا افضل اي ولا ارى قوة تبينه ان الاول هذه الحجة لا وجه حجة
 من اثني عشر وجه ما ذكره لان ما بعد الاول يجوز فيه البناء على الفصح الرفع على الثاني الرفع
 على الثالث على لغير هذه ثلثة وما بعد الاثانية يجوز فيه ذلك وجه رابع وهو القسب
 ما ذكره في هذا الاربعة في الثلثة الاول بلغت اثني عشر وكما جاز ان اثنين في ارفع الاول
 على الاغناء وعلى الاحمال على اليس ونصب الثاني ولما هما ابن الفخار في شرح الجمل المائة لثبته
 في ثلثين وجهها في التصريح الثالث اذ لم تذكر لام القطر ووجب فتح الاول وجعل الثالث
 الرفع والنصب كقولها فلا اب انما مثل قوله وان ابنه اذا هو بالجدار يدي ما ذرا ومضى ابن

بالرفع

بالرفع عطفا على محل لامع اسمها والنصب عطفا على محل اسمها باعشارها ووزنهما مع موقبا
معه كالحق لا تخفى لا زحل والمرتبة الفصح وهو شاذ فتمتد بكثرة حذف خبر لا اداء لم عند الحان
ويجب عند التبيين والطائفة يخوفوا ولا اضيرى على اوله لا الله لا الله اى لنا اوفى الوجود
يخوذ ذلك فان جهل وجب كرم عند جميع العرب بخولا الهدا غير من الله قال انما لك ومن سب الى
نميم الحذف مصطفا عند عطفا واما ابقى الحمر وحذف كنتم بخولا عليك اى لا بأس ووجب في الجمل
معان لا يكون ليجافا فيل يجلد فان لا نكل واخذت له جوارا لحذف فلا ضمير وجمع جارية
خياره وخرج بعضهم على ذلك قوله فخرى عن الناس مكرم اذا الداعي المنوب قال لا اى اذ
لا قراد النوع الخامس من انواع النواحي افعال المقاربة مصدرة بربب صيغة فاعل بصيغة ثالث وقد
ما في بمعنى الاستدراك وهو المراد هنا فالمقاربة بمعنى القرب قد تسمى النواحي ونوافر بصيغة على نحو ما
مراد منها بما قاله بخار عن من باب فتمتد لكل باسمه جارية كتمتد بهم الكلام بالكلية ورويت في
صينا لانها باعشارها معانيها ثلثة اقسام فابدا على قرب خبرها وايد على ترقية ما يد على الشروع
فيه كما يعلم من كل صلا او اتم حصوا المقاربة لكون المرتبة ونسطين افعال الرجاء وافعال الشروع
والوسط له خط في كلا الطرفين فكان الحق ما الترقية حية منها كذا قيل قال بعض المحققين في الصواب
ان تقيتها بذلك من باب التعليل ذلك لان تسمية لكل باسمه جارية عن اطلاق اسم الحمر على ما
تركت منه ومن غيره كتمتد المركب كلمة وتسمية الاستثناء محقة من غير تسمية بعض منها في علمها
كالعين والغيرها وان لم يزل ذلك ظهر لك ان تسمية جميع افعال المقاربة بافعال المقاربة من التعليل
من تسمية الكل باسمه الجارية فاما انه على ما عدا الاستدراك اى اكثر من ذلك كما استذكر اذ
كاد وكرب فاعل الرأ وكسرها والفتح اضع واؤتسك والثلث لدنو الجارية لم يبق خبرها
لانها رضى في حلوله وحوى بفتح الرأ وكسرها الملمين كذا في النصيح وقال الرضى قد يستعمل
حرف زيدان بفعل كذا كسر الرأ وحلوله عمود وهو اسمان عية بلفظ الماضي فقط ومعناها
صاحرا وحوى اى جديرا وصاحليها وصله الحوى بان يفعل وللولق بان يقوم مخذوف وخو الجارية
كما هو القياس مع ان وان ويقال ايضا وهو حوى اى يفعل بفتح الرأ والنون على انه متصل ببعض
الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث تقول من حوى ان يفعل واذا قلت هو حوى على فعل او حوى
الرأ على غير يكون ثنيت وجمعت وانت اسمى وقال ابن هشام في شرح التذكرة ان حرف من ذكره

العلم
المقاربة

لجانه وانما لطفو للشرع فيه ولعل عمل كان

١٥٣

من الجبر من ينفذ الله قوته بوجان انه وسم فيها وانها هي بالشرع من لا فعل بوجان هو
 الواهم بل ذكره اصحاب كتب الافعال من اللغويين كالنمطي بن طريف والشدوا عليه بالشرع
 انتهى ومن نقص عليها ايضا القاضي عياض في مشاوي الانوار وكان بوجان وضع من بكاره
 فذكرها في الحجة لا للاشعة بقوله ذلك على ثبوتها وبهذا يدفع ما اشار اليه المصنف من ان كل
 والثلاثة لرجائه اي جاء المتكلم بثبوت الحجة للاسم في الاستقبال فهو من اضافته المصداق في مقوله
 وحذف فاعله والرجاء لقطع في المحبوب وضع انما لك في سلك المظنون ان مخلوق من فعل النفاذ
 كما قال بعض الامته وهو غريب مخالف لما في سائر كتبه فنهان الاول فلهذا في عني الاستفاد
 كما للرجح ان بهنام في شرح المحجة على طبع فنهان واه وتعالى فنهان تحتاه وقد اجمعا في قوله فنهان
 ان تكرر هو شيئا وهو خير لكم وعين نحو شيئا وهو شر لكم قال ابن تيمية ويحتمل ان يقال انها
 ثلاث المعين لان للرجح التي طامع فيه مشقوان لا بناه والاحود يقال انها للوضع كانه
 لعل فان كان لمجربوه والرجح والكره فهو الاستفاد الثاني لقول بفعلية عني مطلقا هو ما
 عليه الجهم وذهب تغلب وان الترجح الى تهاجر مطلقا وسيبويه فيما حكاه عنه لغيره في
 شغل بالضمير المنصوب كقوله نالنا اهلنا وعناكا ولتصيح لاول الانصالة ضماير الرفع لباد
 وناه ان ايتنا ان اكتبها وذلك من ايات الفعل وانما مطلق فنهان الظاهر فنهان بكرة ما افعلا
 وي قال طبق بكرة لباد الواحدة وتجعل واخذوا خلق وهب التثنية للشرع فيه اي شرع لهما في
 حزمها وافعاله كنبوا انها بضمها ان تيف وجيز ففلا وافعال هذه البات جميعا ففلا عمل
 كان مرفوع الاسم ورفعه ضمنا خبر فكا كقوله نعم كادوا يكونون عليهم لبادا وكرت كقوله كرت
 القلب من جواب يذوب حين قال لو شالا هند فصبوا واوتت كقوله بوشك من فنهان فنهان
 بعض غايه بوا ففها وهي كما في الاية واخلاقا كمثل سيبويه اخلو لقت الثمان ففلا ففلا
 انما نطق في الامور كناف الرخم الذائر وطفق كقوله نعم وطفق مجفان علمه المخرق
 الجند وجعل كقوله وقد جعلت اذ ما عنت ثقل في فوه فانهض الشارب الفل واخذ كقوله واخذ
 استل والرتوم مجبني وفي الاعتبار لجانه وشوال وخلق كقوله واذا خلقت فظلم من تجربنا
 وظلم لجار اذلال الجبر وهب كقوله هبكت الوم القلب ظلمة الهوى ففلا كانه كنه باللو
 معربا وحق الاسم في هذا الباب ان يكون معرفة او مقاربا او قد ورد ذكره في كنه كقوله عني مرفع

بلا

ما في به الله انه له كل يوم من خلقه امر تكتب به كل فعل مجزئ الخبر بعد عي من فاعله هو
 مراد قائم قال برهشام ويخرج على انها ناقصة ولعنهما بنسب الثاني والجملة الاسمية الخبر وهذه
 الافعال وان كانت تعمل عمل كان الا انها متخالة بها فبعض الاحكام فخرج لان خبر كان قد يكون مفردا
 وقد يكون جملة اسمية او فعلية وهذه الافعال اخبارها بجملة مبتدأ بمضارع دائما كما في
 الامثلة المذكورة كلها ويشد مجزئ كاد وهو مفرد منصوب بالقوله فابت في فهمه واكدت
 انبا وكر مثلها فادعها لحو تصغر وقول الآخر اكرت في القول ملحا دائما لانكرت ان عيت
 ضامما وقولهم في المثل هي الفير ابوشا قال برهشام كذا فالواو والقواب انهما حرف جبه الخبر اي
 يكون ابوشا واكون ضامما لان ذلك ابقاء لها على الاستعمال الاصل لان الخبر لو كان ضامما لا
 نفس الضائم انتهى وما قاله من التقدير بان في البيت الاول ايضا كما هو ظاهر وعليه فلا تنفذ
 واما فطفق مسحا فافخر محمد واعي مسحا وليس هو مسحا كما نوت به بعضهم ورجحنا خبر
 بجملة اسمية كقوله وقد جعلت قلوبهم بني نهيل من الاكوار منهم ما قربا وضمية وغير
 مبتدأ بمضارع كقول ابن عباس جعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ان يسل سولا قال برهشام في
 شرح النواهد وهذا الم ارجح من غيره ووجه ان منصوبة بخبرها على التجميع المتداول وغير
 في الظاهر عن طاعله فاول الجملة في الحقيقة رسل فافهموه انتهى ووجه ان قال كذا حيث قال
 في التمهيد وفعليه مضادة باذا قال ابن هشام في الحواشي الضواب يقال وجملة ضليته فعلها
 فاضرب فان هذا هو محط التدور واما نفس فلا وجه لكونها مفعلا للتدور ولانها لم يقل
 احد فاعلم ان قوله وقد جعلت اذا ما فت شغلني فوي ساق من جهة التصيد باذا واما جعلوا
 شذوذ من جهة وضع التي خاصة انتهى قال ابن مالك ومضادة بكما كما في حديث البخاري فجعل
 كلما جاء الخبر وعنه منه بجر قال في التوجيه وهذا ضربه على الاصل متروك وذلك ان تبارك الملقن
 مثل كان في الدخول على مبتدأ وخبر الاصل ان يكون خبرها خبر كان في وقوعه مفردا وجملة
 اسمية وفعليه مضادة فافكر الاصل والنزك كون الخبر ضامما ثم بته على الاصل في مواضع انتهى
 على هذا فلا يجوز ان يقال في البيت في المثل على انه متلحذف فيه الخبر كما قاله ابن هشام ولا انظر
 الفرض المذكور مع ان التقدير خلاف الظاهر فيسبب في شرط في الفعل المشغل عليه جملة الخبر ان
 يكون لهما الضمير الاسم وهو من الاحكام التي خصت بخبر هذه الافعال في ذلك لانها انما كانت

ويغلب في الأول خبره عن مجرور فاكاد وانفقوا في الأصل خبرها

١٥٥

لنقل على خبرها الخبر من الاسم وترجي حصوله او ترجع اسمها في خبرها كما مر فلا بد من خبر يهود
عليه وانما قوله وليكنه حتى كان ثابته بكلتي اعادة وملاعبة فتاذا ومازل بان اعادة
بل من الاسم ويجوز في خبره خاتمة ان يرفع الاسم الظاهر المضاعف يهود على اسمها كقول
الفرزدق وما عسى الحجاج يبلغ حمده اذا نحن نبارزنا حفيروا زياد ويغلب في خبر الفعلين لا وليس
وما كاد وكرب مجرور عن الجهد مرة نحو قوله نعم وما كادوا يفعلون وقولك انهم سفاة فلو
الله خير جزاءه وقد كرت اسبب قلبي تقطع وذلك لانها لا بد ان على شدة قوة اربعة الفعل وذا
وذلك يقرت من الشرع في الفعل والاختلاف فلم يثبت خبرها ان يقرن بالابان الموصوفة
للاستقبال ويقل انما خبرها انظر الى الاصل كقوله آتيتهم يقول السلم متا فلكم الذي الحمران لغوا
السيوف عن القتل وقوله سفاها ذروا الاحلام سجالا على الظفأ وقد كرت عنافها ان تطفأ
وحضر المفادبة اقرن خبرها كاد بالضرورة قال البدي اللطيفة من شرح النسيب لم يذكر سيويه
في خبرها الا الخبر بانتهى قلت وليست كذلك بل هو قائل بالقرن خبرها كاد فذلك انه قال في قوله
مهمته نفسي بعد ما كادت افعله ان الاصل ان افعله فاعترت ان فاذا كان يقول بالثانية فذلك
فلان يقول بالثانية خبرها اوله والدفع ذكر ابن هشام وغيره ان الدفع لم يذكر سيويه في خبره الا
الخبر وهو كرت قال وهو متردد بالتعام وقال المبرد في افعله في المضارع المذكور الاصل اصلها
مخففت الاصل حفظت حركة الهاء المضاف لها قال ابن هشام وهو اول من قول سيويه كادته اخبر في
موضع حرفها ان لا يدخل فيه صريحها وهو كاد ولعلها مع لك بابقاء حلقها انتهى ويقال في خبر
فعلين لا وتطمين وما عسى واقولنا انما خبرها اي بان نحو قوله نعم عن بكران بن مالك وقول الله
ولو سئل الناس لشراب لا وشكوا اذا ملوا فاقوا ان يملوا وينحوا وذلك لانهم من افعال التماس
وهو مخففة بالاستقبال مناسب لقرن خبرها بان الموصوفة له وكان القياس جوب لك حتى
ذهب البصريون والجمهور الى ان الخبر بضرحة وانما او شكا فاما يغلب بها الاقرن حيث
جعلت للترجيح خاتمة على قال الناجي والقيح ما ذكرنا وبين ذلك عدة من الضامع والابتداء
وابن الجوزي ان او شكا من قوله الذي هو للرجاء قال ابن الضامع والدليل على ذلك ان قوله
فانذره عن يمينه وبوشك نيدان ينج ولم يخرج من بلد ولا يقول كاد نيدان ينج الا قد اشرف عليه
الا يقال ذلك وهو بلد ما انتهى كلام الناجي ولما اذ جعلت للمفادبة كاد ذهب اليه المصنف تعا

بما عنيهم انهم اذ قال وابنه يتكلم كون لغالب معها الامر ان تعاليت عني فانه في الهمز يحس
 مجزؤه فاعده قوله عني الكري الذي استبنته يكون وزانه مريد قيب والموتى في ميسر
 التاء على الخطا قاله ابرهنا بعل اليهم وهو المتهود قال الدماحي في التخت الذي يسمي
 غير مرة من متايحنا بالذات لشدة غمها وقول الامر بونك من مرقم منية في بعض عرائسها
 وقد فهم البين فقام ان كونها لا تنفك كقوله عني طي من حتى بعد هذه ستظمي علات
 لكل في الخواص وهي اي اذ راحة في جبر مأول وحرى لما في عني ولذلك قيل كان القباير جو
 هنالك ايضا نحو حلو لفت السماء ان نضر وحرى زيد يفهم في حمر الفعلية لاجل ربها انشا وهو
 وكحوتها من افعال الترفع مسقة لانه في الاحد في الفعل والرفع فيه وذلك ينافي الاشتقاق نحو
 انشا حرى بقره ونحو يديك حطفا يخففان عليها من وزن التخت وقضية كلامه في المرقم
 بها كما المجزؤه في كونه منصوبا على الحرية وهو قول الجمهور يدل ثمة انه مفر في الهمز ومصدد
 انما كقوله ان عني ثنائيا ولم يقل عني انشور مستشكل بان انشا تعدها باويل المصدا
 من لم في نحو عني اذ اثار بالحرى عن الذن ولذلك ذهب بهوي في محاكاة عني من مال في
 ان المرقم بها ليس خبر بل مفعول به منصوب على رفع الحاضر في الفعل بمعنى قرب والتقدير ثنائيا
 المذكور في قرب يذم ان يقوم ثم حذف الجاز قوتقا ويجعل الفعل بمعنى قارب فلا حذف والمفعول
 قارب زيد الظاهر وكقوفون يرون ان عني في ذلك فعل فاصغر عني مرفوع والفعل بدل انما
 من فاعده ما ورد بانتهج يكون ذلك لا رافا يتوقف تحليكه بايد الكلام وليس هذا ان الدلالة
 بانه لا مانع من ان يكون لبدل لانا لكونه هو المقصود كما ذكره نوبه نابع لا يفتح في المرقم وقد
 منها بعض النواع يلزم كوصف كثر زاد كان ظاهرا وبسبب لا شكل من هذا الجمهور وما ورد
 بعدها انه من يلزم زيد صو وعمل التاء انما على تقدير مضى اقل في الامة نحو عني خال زيدان
 يخرج او في الخبر يصي يدينا ان يخرج قال الرضي فينه يحذف اذ لم يظهر هذا انما الى تلفظ اند
 لانه الاسم ولا في الخبر انما ان زيد لا مصدرة وليس لشي لانها قد نصبت ولا لانه لا انشقة الا
 فليلا الرابع ان المصدا الحاصل فاويل الوصف في عني يذم ثنائيا ويرجع فاعده كلامهم عني
 صائما وهو يرجع الى الجواب الاول عند الكوفيين لان المصدا خبر به عني في الفعل كما امر
 الخ من المرقم بين المصدا وما ياول به ذكره صاحب الغني انشاء التبريد في الجواز قال ابرهنا

وعسى وان شأوكرب علامه المعنى جاء بكاد ويوشك ويظن ويجعل

١٥٢

في شرح اللحن والعطف ما يقال في الجواب ما رايته بخط بعض طلبه ان الملك ونفله عنه هو ان يقد
 الاخبار بالفضل مجرد عن ان يتم لها صبح الاخبار به حتى بان لا يفيد ان لا يفيد ان لا يقال
 هذا لباي عيسى وانما كرت من المذكور وغيره ما لم يذكر جامدا لا تنقرون ملازمه للمعنى الحسن
 الماضي فلا يشعل لها منضاع ولا امر ولا اسم فاعل ولا مصدر ولا مستثنى منها اربعة وهي كاد ويوشك
 ويظن ويجعل فقد جاء بكاد ويوشك ويظن ويجعل ما كاد فكل قوله قد يكاد زينا ايضاً حتى
 ابن هشام استعمال مصدرها قالوا كادوا وكادوا ومكاد ومكادوه وحكى غيره كيدا بقلب الواو او
 ابن مالك لها اسم فاعل وشدة اموت شايوم الرجاء واتنى يقبلان من الزنى فاكادته اي الموت
 لذى ناكداً اي قد قال ابن هشام في الاوضح والقضايا ان كاداً بالياء الموحدة والهاء من الكادية و
 هو اسم غير جازع على الفعل بهذا من يعقبوني شرح بلون كثير عنه انتهى في قال قيريه حكى الملك انه
 رجع عن ذلك وقال لصواب ما افنده ابن مالك الا انه لم يغير ما وقع في الاوضح لانه كان قد
 شاء وبذلك صرح في شرح التواهد الكبرى فقال والظاهر ما افنده الناطم وقد كانت
 مدة على مخالفته وقد كبرت ذلك في موضع الاختلاف ثم انقضى في ان الحق عنه انتهى وانما افندنا
 فيها الظاهر من الماصح حتى تالاهم في باطل انكر اعجمي فاصبها وليس كذلك بل قد ذكر في التاميد
 عليه سمع لها اسم فاعل قال فانك موثك ان لا تراها وقال موثكة ان صناد ان يعود خلاف
 الانس وحوشايبا قال ابن هشام في حواشي سين بن جازي في الحديث حكايه ايشانك مصدر وشدة
 وحكى ابو جابر منها الامر بعمل التفصيل اما طغف فعد حكى الاخضر طغف وطغف بفتح العين الماصح
 وكسرها في المضاع وطغف بفتح العين وحكى مصدر طغف بفتح طغف فاد مصدر طغف بالهمزة
 واما جعل فحكى الكائن ان البعل لم يسم حتى يجعل اذا شرب الماصح وفيه شاهدان وهو ورود
 الخبر جملة فعلية غير مبتدئة بمضاع وحكى الجرجاني استعمال مضاع واسم فاعل من عصى حكى
 استعمال اسم فاعل من كرب وحكى ابن ابي عمير منه مضاعا وان يقال كرب بكر بكسر هـ من كبر الشجر
 القول من الجرجاني كاد انبائها في بعضها اثبات فاذا قيل كاد يفعل منعاً ان لا يفعل واذا قيل لم يك
 يفعل منعاً انه فعله دليل الاول وان كاد والمشتونك وقوله كادت النفس ان يقتض عليه من
 سوى حنوطه وبرود ودليل الثاني وما كادوا يفعلون وقد جعل المعنى لك لغز فقال نحو
 هذا العصر فاق لفظه جوت في لانه جرم ونمود اذا استعمل في ضرورة الجرح اثبت وان اثبت

مقام مجود والقبول حكمها حكمها كالأفعال في أن بعضها نفي وبيانها إثبات وبيانها أن معناها
المقاربة ولا شك أن معنى كاد يفعل قارب الفعل وإن معنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل فخرها
منعها إنما إذا كانت منفية فواضح لأنه إذا استقت مقاربة الفعل النفي عقل حصوله
الفعل دليله إذا خرج به لم يكذب بها ولهذا كان يبلغ من أن يقال لم يرها لأن من لم يره قد يراه
الرؤية إذا كانت المقاربة مثبتة فلا في الأخبار بغيرها لئلا يقتضي عرف عدم حصوله ولا
لأن الأخبار خرج بحصوله لا بمقاربه حصوله إذا لا يحكي العرب أن يقال لم ير ضلي فاربها الصلوات
كان ماصلة حتى قاربها الصلوة ولا فرق فيما ذكرنا وبين كاد ويكاد فإن ورد على ذلك ما كاد
يفعلون مع أنهم قد فعلوا إذا المراد بالفعل اللامع وقد قال نعم قد يجوز أن يكونا من الخبرين
حالهم في أول الأمر فانه كما في قول بعد من في محابديل ما لي علينا من عيشهم وتكر شواهم
ولما أكثر استعمال مثل هذا فيمن أنفت عنه مقاربة الفعل أو لا ثم فعله بعد ذلك فوهم أن
هذا الفعل بعينه هو الذي على حصول الفعل وليس كذلك وإنما فهم حصول الفعل من دليل آخر
كما فهم في الآية من قوله نعم قد يجوزها هذا لغير أن هتلم في المعنى وهو حاصل ما ذكره الرضوي
عليه من الله الرضوي هذا نعم لما ذكر من مبادئ هذا الباب المختص من ذلك دون
سائر أبوابها باستثناء ما من الخبر ومنها الجلول ولم يذكره لأنه لم يذكره مع الخلف في قوله
ذهب المحضوع إلى مع ذلك فيمن وأما في تقيان عن الخبر ما إذا ولها أن والفعل نحو عسى
أن يقوم زيد أو شك أن يذهب عمر فإن وصلها في موضع وقع بها على الفاعلية ولا يجلب
الخبر فظاهر كلام الجاهل أن الفعل ذلك أم وقد هب من ذلك أنه ناقص من ذلك وصلها
مذخرية كما في حبيب الناس أن يتركوا قال لم يقل أحد حبس خرجت ذلك غير صهاو
هو ظاهر عبادة المصنفين في الأول إنما يقتضي استغناء الفعلين المذكورين عن خبر الحالة
المذكورة إذا لم يلب الفعل الذي بعد أن ظاهر خبره رجع وقبض نحو عسى أن يقوم أو شك أن
تقتد فان وليه ط بالصفة المذكورة كشال المقصود في خبره لئلا يجاز فيه تلك الوجهة وحدها
والقائ التوجه إلى الأتيان فيها إذا لم تلت الأسماء وقلت زيد عسى أن يقوم وسيأتي بيانها وعلى هذا
يكون الاسم مبتدأ مؤخر لا غير ذلك أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد أن مفعولا بعينها
الهاو إن والفعل فموضع نصب على الخبرية نصبه مقدما على اسمها فيكون ناقصة والفعل الذي

وإذا قلت يدعون فهو ذلك الوجه من غير أن يكون في خبره ما بعده ما خبرها ويقربها عنه خبرا
 اسم معرب عن الخبر ويظهر أثر ذلك في التائبين والتثنية والجمع على القول يقول هند عتبان
 تقوموا الزيدان عتبان الزيدون عتبان يقوموا على التاء عتبان والجمع
 بعد ان فاعله ضمير يعود على فاعل عتبان وجاز عتبان عليه ان ياجر لفظه من حيث هو مع التلوين
 هذا الوجه لضعف هذا الفعل عن توسط الخبر في حادثة المبدوء والتثنية والفاتحة في خبره
 بخلاف في التائبين والتثنية والجمع فتقول على مذهب غير التلوين عتبان يقوموا الزيدان
 عتبان يقوموا الزيدون وعتبان يضر المهدت وتأتي بضمير الفعل لأن نظام ليس مرفوعا
 بل هو مرفوع بمعنى على من التلوين يحجب تقول عتبان يقوم الزيدان وعتبان يقوم
 الزيدون وعتبان تقوم المهدت فلا تأتي في الفعل بضمير لا يرفع الطاهر الذي بعده التائبين
 يجوز ان يقدرا على ما بيننا من عتبان في المثال المذكور فيجوز ان يقدرا في عتبان على افعال التائبين
 فتكون باقتضائه انه من عتبان في المعنى وفيه نظر لان هذا الفعلين جامد وسبغ في ان التائبين لا
 يكون بين الجامدين ولا جامد وغير ان التائبين عتبان يضر بغيره ان يضر بغيره ان يضر بغيره ان يضر
 اسم عتبان على ان لا يلزم الفصل من صلة ن ومعولها وهو عتبان بالاجبة وهو زيد بغير
 قوله عتبان سبغت ذلك مقام محمود قال في المعنى وإذا قدمت على هذا الفعلية اسماء التائبين
 في عتبان زيد عتبان يقوم ذلك وجهان حدنا افعالها اي عتبان يضر بغيره ان يضر بغيره ان يضر بغيره
 وهو اسمها فما بعدها وهو ان الفعل في موضع نصب على انه خبرها فتكون باقتضائه وهو عتبان
 والتائبين بغيرها عتبان اي خبرها عن ضمير زيد المثال المذكور فما بعدها وهو ان الفعل اسم
 ما قبل مفعول الخبر فتكون مستندة اليه حتى تامة ويظهر اثر ذلك اي المذكور من الوجهين في
 حال التائبين والتثنية والجمع المذكور والمؤنث على الوجه الاول وهو وجه لا ضار بقول
 هند عتبان تقوم زمند مبتدا وعتبان فعل ما من فاعله اسمها ضمير مشبهها يعود على هند ان
 يقوم في موضع نصب على انه خبر عتبان وعتبان مفعولها في موضع رفع على انه خبر المبتدأ والزيدان
 حسب ان يقوموا الزيدون مبتدأ وعتبان فعل ما من فاعله اسمها ضمير مشبهها يعود على هند ان
 وحمله عتبان ومفعولها خبر المبتدأ والزيدون عتبان يقوموا كذلك والمهدت عتبان يضر
 كذلك وعلى الوجه الثاني وهو التفرغ عن الضمير تقول هند عتبان يقوم الزيدان عتبان يقوم
 والزيدون عتبان يقوموا والمهدت عتبان يضر بغيره ان يضر بغيره ان يضر بغيره ان يضر
 في تامة وان الفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها وبمرفوعها في موضع رفع على
 الخبرية المبتدأ قبلها وهو لا يضر بغيره ان يضر بغيره ان يضر بغيره ان يضر بغيره ان يضر

١٥٤

جز

النوع الثاني ما هو منصوب بالغير وهو ما يسمى بالاول المفعول به وهو الفضل ما الواقع عليه الفعل

١٤٠

خبرهم ولا تاء من تاء عني ان يكن خبرا منهن فأيده يجوز في عني اذا استندت الى ضمير كسر
سينها نحو قول عتيم ان توليم قمر نافع بالكسر وغيره بالفتح وهو المحار وهو الفضل كلام
المصنف النوع الاول من انواع المربيات من الاسماء وهو ما ورد من نوعه لا غير في النوع من المثال
منها وهو ما ورد منصوبا بالغير فاعلم ان النوع الثالث من انواع المربيات من الاسماء ما ورد منصوبا
بالغير وهو ما يسمى بدليل الاستفهام ولما كان الاصل منها هو المفعول الخ كان المفعول به اكره استعما
واشتهر به ذكره امك في القتب لانه احيانا يلبس لولا الصبب بالفاعل فلهذا جاءه
به فقال الاول المفعول به يقال له المفعول على حذف الصلة قال ابن هشام جروا ضلالمهم على نه
اذ قبل واظن لم يرد الا المفعول به وقد كان اكثر الفاعيل وقد اخصوا اسمه اما كان نحو ذلك ان لا
يصدر الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يظنون على ذلك اسم المفعول لا يقبل الاطلاق فانه في المعتبر
في بترجيع الى الالموصولة الى الذي فعل به الفعل وكذلك المفعول له ومعه فيض وهو الاسم الفضل
موجباته مما يوجب حذفه من جزء الكلام مطلقا الا ان كان في الكلام في موضع العبارة
تجاوزا على كونه استنادا للمفعول والحال والتميز فخرج بها العبارة وهي لا يوجب حذفه من جزء الكلام
الا بدليل وتحت جميع المصنوعات الاصل منها والمحمول عليه قوله الواقع عليه الفعل اخرج سائر
سائر المصنوعات اما بقية الفاعيل فلا تارة لا يقال في شيء منها ان الفعل واقع عليه بل يقال في المفعول المطلق
انه واقع في غير ان الفعل واقع له وعدو فيه وتاغيرها نظام والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه به
بل لا راسطة بحيث لا يعقل الا به نفيها كانا وانما المانع في اقبل ان يخرج جميع نحو فاضل زيد
ولا نصيب عمر ووجبت خبرا وخلق الله العالمين في ذكر الودوع وراثة التعلق حقيقة ثم تجاوزا له لا
سبل الى الاول لعدم الوضوح ولا الى الثاني لعدم انصافه ما قيل بوقوع الفعل على الشيء في غير النسخ
عبارة عن التعلق المذكور فيكون رافة التعلق من الودوع حقيقة عرفية فلا يلزم دعوى الوضوح في
الانصاف ان يقال الودوع لا ينفك عن التعلق فكان التعلق لازما للودوع فذكر المراد وارتد للادع
هذا وانما استغنى عن جنانة الفعل الى الفاعل كما فعل ابن ابي حنيفة بجملة الفضلة هي الجسرة فان
فايده خافه اليه على ما ذكره اخرج من زيد بن زيد بالياء للمفعول بانه لم يعتبر شاه الى اعلمه
ومثل ذلك خارج بالفضلة فانه عدة ولو فعله ايضا كان يسيل فيكون فايده صرنا الفعل عن المعنى
لاضطرار حتى تصفوا في النوع اليه عن التجوز وشمول التيقن لمفعول غير الفعل عن التكلف في

النوع الثاني
من المربيات

في النوع الثاني

والفعل المخبر عنه قد تقدم

١٤١

قول بعضهم أنه لا فائدة في كمال أي الراجح في المفعول الذي ينبغي أن يكون حيزاً لم يمنع مانع نحو
هذه أي عن الفعل وعن الفاعل تبعاً بديل مانع في كلامه لا يصل في الفاعل قبله من المفعول نحو
وغير سليمان فإنه لا بد من طلب الفعل للسند الذي لا شبهة له أنه لا بد من طلبه للفضائل لأن الفاعل
منشأ الفعل والمفعول مؤدبه ومنعطفه فالفعل ينشأ عن الفاعل ثم يوصل إلى المفعول وقد يجهد
الأنشائي في هذا أن يكون الفعل مؤكداً بالتون الثقيلة أو الجعقة فلا يقال زيد الضرب قال
الرضي لعل ذلك يكون تقديمه لمقتضى على الفعل بل لا فطام الأمر على أن يعمل غيرهما إلا أنه يؤثر
عن ضربيه أي الضد يؤكد الفعل مؤدباً بكونه مقابلاً لشد الطاعة أي فارتدت فعلاً فإن
مالت في الغيبة والرفع والفتب اجعلها مفعلاً مقبول الفعل مؤكداً بالتون عليه قلت جيب
ما جمل أن يكون الحكم المذكور مفعلاً في الاختيار وأنه يجوز التقليد في الضمير الثاني فيحصل
ببقائه الشاس البند المحموم به ضرب عجيبة ثالثاً أن يكون الفعل تبعاً نحو ما الحسن فلا يجوز
زيداً الحسن إلا يتحقق في مقوله أن لا يتحقق أن يكون الفعل بحرين مقتضى فاعله نحو كرهت أن يضرب
زيداً فلا يجوز أن يضرب زيداً كرهت ولا أن زيداً يضرب كرهت إذ لا يقبل بين المؤنوس والحرف وصلته
الحاملة أن يكون الفعل مقروفاً باللام الابتدائية نحو ليجب الله المحبين فلا يجوز المحبين ليجب الله فقد
أن لم يوجد أن فأن وجدت جواز التقديم نحو أن زيداً عمر الخير أو باللام الضم مخرولة لا قول
الحق فلا يجوز والله الحق لا قولاً ثالثاً أن يكون المفعول أن وصلها نحو كرهت أن لا يمتثل الله
في علم ذلك فقبل كرهته الابتدائية المفعولة بالبتير أن التي تتبع الفعل وقيل لا بد من أن
المكسورة ولا تدفع الغمضة المحيطة هذا للبشر أن قلت هذا اجتنبوا هذا للبشر عند وقوعه ورواه
هجره في باللام المفتحة بل ينافي مثل قولك أنك فاضل أكرمك تلك الجيب أن ذلك لا يقع في جرد
إذا المفعول والتعليل وهو حاصل على كل تقدير سواء ظن أن ما مع من مفعولة وباللام مفعولة أو لم
حكومة وذلك لأن التعليل مستفاد من اللام المفتحة لا ومع الأكثر مستفاد من كون الجملة المستفدة
بأن المكسورة تقع مثل ذلك جواباً لسؤال عن الفاعل مفعلة تقول أكرم زيداً أنت فاضل لا تكرمه
أنه جاهل كانه قيل لم أكرمه ولم لا أكرمه فقبل أنه فاضل وأنه جاهل فاعطف هذا للبشر في المع
والأكثر كونه لا يقع في خلاف الغرض المطلوب لا يلزم من ذلك غفارة حين يكون من غير غفارة
بالغرض وقد تقدم أي المفعول سجد الفعل لقوته في العمل ولا في ذلك فاعلم بالمفعول سجد الفاعل

كنا

نحو قاتلهم فلا يفهم وقد تقدم ما نحو ذلك مكررا بخلاف ما اليوم فاضرب بيدك على
 الأقل منع الكوفون تقديم المفعول في نحو زيد اخطأ مضربا لأنه متأخر في القيد من وجوب
 حدها بالنظر في غلامه لأنه من مقام خبره والثاني بالنظر في خبره لأنه غاملة والثالث بالنظر
 الى مفعول ضرب لأنه معتوله فيبقى الخبر المتصل بغلامه كأنه لا مفترقه قبله بخلاف قوله
 واذا ابلى ابراهيم ربه لان المنصوب متأخر من جهة المفعولية فقط بخلاف زيد اخطأ ضرب غلامه لأنه
 متأخر من جهة المفعولية والمفعولية ومنعوا ايضا غلامه وظلام اخيه خبر زيد وما اذا اخطأ
 زيد على ان يرضى ان اذ ضمير زيد لان المفترقه هو الفاعل ولا يجوز ان تقدم قبل المفعول المفعول
 الفاعل لان الفاعل لا يقدم على الفعل فكيف نفسا هو مقدم انظروا ليس بتقديم تقديره بل
 ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفعول لا يجوز تقديمه عليه ومنعوا ما طعنوا على الاورد لا لأنه
 حذف لفاعل الذي هو وصل والعهد واعتق بالمفعول الذي هو الفضلة وذلك ان قد مر
 على الفعل بخلاف ذلك البصير في المسائل الخمس قال الرضي وهو الحق كلفه بالتقدم اللفظي لا
 ولا من مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجوز تقديم المفعول على الفاعل اخر ما انما انما انما
 المفترق يقول ان تقديره غلامه ضرب زيد ضرب غلامه فاعل من اذ في تقديره بعد زيد الواقع بعد
 غلامه لان المستحق قد تقدمه الاخير ومسا الفاعل ولو ورتبها في ما منعوا بظهور لا في قوله
 كعبا خوفها وانقاد منها ولواي بان في الظن في سق في ظن الثانية قوله وايه وايه في قوله
 الحمد وشيخه في المفعول ونظير الثالثة قوله شربوها واخرها لها وكتبته في الجرح جلا
 ونظير الرابعة قوله ما شاء ان شاءه والذي هو لم يثا فلت تراه ما شاء ابدأ ونظير خامسة
 قوله ما المر بفتح الهمزة في فعل م في مال غير الله مال وعنه العين المهملة وسكون الواو ثم
 زام معجزة البيت الثالثة اسم المفعول من طم سبب في قوله في هو دج وطفوها بالفعول والفعل
 فكان هذا شربها اي حين شرب اكرم للتا وشرب منصوب على الظرفية بركبت اي مركبة شرب
 يومها والحج بكسر الحاء المهملة وسكون اللام المهملة ثم جهم مركب اللها كما المحفة فان في القيد
 في المسئلة مفعول به وهذا ظرف زمان فيهما معقدان قلت المسئلة مقروضة لغير من المفعول به
 لان التقدير ليس مختصا به كما تقدم الثالث الناصب للمفعول بما قافل متعدي نحو زيد في سلم في اذ
 او انه ما حل بخوان الله وان الله ان الله مفعول نحو زيد في سلم في اذ او انه ما حل بخوان الله

الثاني تارة من متروك الخبر المفعول المطلق وهو متصلا بكونه عاملا او المبني لثبوت فعله

١٤

او قصد نحو ولو ادفع الله الناس فاما اسم تفضيل فلا ينصب المفعول به وان كان متعديا
وكذا الصفة المشبهة لانها لا تشق الا من لازم والاصل كونها الناصب مذكورا كما في هذه الامثلة
وقد يضر جواز اذا دل عليه ليل فاني اذخالي فالاول كقوله لغالة قالوا لخير اي انزل ربنا
خير بدليل فاذا انزل ربكم والثاني مخوف لك لمن اهابت لغير مكنه باخمار انزل ووجوا
وذلك بما نصب على الاشتغال بخوان يد ضربته وعلى النداء بخوان بعد الله وسباني الكلام
عليها او على الاختصاص بخون العرب فرياس للصيف باخمار الخض او على التحديد بما كان
ضوياتك والاسدي اتيك باعدوا هذا الاسد او بعيرها بشرط عطف وتكرار مخور اسد
التثنية اي باعدوا هذا الاسد او على الاغراء بشرط الحد ما نحو المرقه والنجاة وقوله تعالى انا
اقرب اليك من ان تعلم اليه كساع الى الجحيم بغير سلاح باخمار الزم الثاني عما يرد من متروك الخبر المفعول
المطلق سمي بذلك لانه متعلق بالفاعل عليه لغة من غير تقييد ومن ثم قدمه في الخبر
وابن الحاجب على المفعول به بخلاف بقية الفاعيل فلا يقال فيها المفعول به اوله او فيه او معه
اما اصطلاحا فيقع لاجل ان كل واحد من الخبر وهو ما قرن بفعل الفاعل ولم يند اليه
ذلك الفعل وتعلق به تعلقا محض فان قلت هذا منقضى بمفعول فاعله فانه فاعله فانه
مفعول ولم يبق له التفرقة قلت يجب ان يعلق المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا
اصطلاحا قال ابن هشام وهذا المتعبد للتبعية اما غير ثم فلا يسمي بالمفعول الا المفعول
بمخاضه ونقول في غير متروك المفعول وهو متصلا بكونه عاملا التاويل وان لم يكن شافيا
منه وتوكيده بلعبا وحدث المفهوم منه مطابقا كان قصد او تعقنا ان كان غير ولي يسمي
هذا النوع منهما او المبني لثبوت فعله او عده اي يقع عاملا او عده وذلك باعتبار ان المفهوم
منه على حد ما ذكره ويسمي كل من هذين النوعين محققا وموقفا ويذكر في قوله حدد الواحد لانه
عدد باجماع وخرج بقوله بكونه عاملا الى انه المصنف في نحو تحت اجلالك وكهت ضربك لشفنا
النوكيلون بان العدد ونحوه في المثالين ذكره في الفجوة المحررة فانه وان كان مؤكدا لكن لا عاملا
ولا يرد على الحد المفعول به في نحو كهت كرهته لان المراد بكون المصنف مؤكدا عاملا او مبني النوع
او عده كونه كذلك بحيث لا يلفظ كانه عليه بل الخارج في محكمته وكما هي على تقدير كونه
مفعولا بل ليس بخلافة الثابتة ثم يرد عليه الخ في نحو ضربته فان وضربا غير باليم فانه مقرر للحد

الثاني المفعول
المطلق

فلا ادري

في الأول للموقع في الساتر أو صفة بالهم وهو المفوض به وكذا الحال المؤكدة لقامها إذا كانت مفوضة
فلو قال وليس جرح ولا خلا كما فعله بن هشام في الأوصاف لم يزد من ذلك تكييفه بل يرد على
هذا المذهب بخلاف لغة السور فان التتموت مفعول مطلق على الصواب ليس مجتهد انتهى
وقد يمنع لورود باحتمال ان نفسه في ما عليه كجمهور من نهام مفعول بلام مطلق مفعول ولفاتل
بانها مفعول مطلق جماعه من كرامة منهم لتبع عند لغات الجرجاني وشرا الذين الذين جاز الله
لنحشري ربوعهم من الجرجاني لذين بن هشام قالوا لان المفعول به ما كان موجودا قبل
الفعل الذي عمل فيه ثم وقع الفاعل به فعلا كصرفت زيد فزيد كان موجودا قبل الضرب وبن
فعلت به الضرب والمطلق لمفعول ما كان فعل لفعل فيه هو فعل الجاز كالتتموت في قوله تعالى
فانها لم تكن موجودة بل علة محضة والله يبدلها ويخلصها من العدم فكانت مفعولا مطلقا لا
مفعولا به قال بن هشام ولذي عرا كثر الخويع في هذه المسئلة انهم يتلون المفعول المطلق
بافعال لعباد وهم فيما يجري على يد هم انشاء الاعمال لا الذات ملوثة وان المفعول المطلق يكون
الأحدا ولو مثلوا بافعال الله تعالى لظهر لهم انها لا تخصر بل لان الله مقوم موجب الافعال
والذات جميعا قال وكذا البحث في انتاب كتابا وحملت خبر انتهى وخاب الجمهور بان المفعول به ما قبل
الى فعل غير الإيجاد فيقتضي ان يكون موجودا ثم وجد الفاعل فيه شيئا اخر فان ثبتت حقيقة غير
الوجود لندعي شيئا الموصوف ولا واما المفعول بالنسبة الى الإيجاد فلا يقتضي ان يكون
موجودا ثم وجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضي ان يكون موجودا والآن لم يحصل الحاصل
انما التزام كونه موجودا قبل الفعل على كل حال فدعوى لا دليل عليها فتوصلت تصريف امثال
للمفعول المطلق لمؤكد لقامه ومثله مخوف قد جلوس الله انبئكم من الأرض نانا وهل
العامل فيها الفعل المذكور أو مفعلا بمعنىنا ونقول ان لفظة الأول نصية كلام بسبويه على ما
مثل كما في التمهيل وهو مذهب المازني والمبرد والسيدي ومقتضى الرضى عليه من الله انما
ونسب بن يعقوب الى الأكثرين لانه لما كان في معناه وصل اليه كما وصل الى ما هو من لفظه ولان
الأصل عدم التفسير بلا ضرورة الحاجة اليه والثاني هو مذهب الجمهور كما قال ابن عقيل لان
الكثير كون الحاصل من اللفظ للفعل وكونه بغير لفظه قليل فحل القليل على الكثير وتصريف
صريف الأمير مثال للمفعول المطلق المبين لنوعه وهو عطف على صريف تصريف انبئكم من الأرض

ضرب الأمير ليكون عطفاً مثال على مثال الأعلى ضرباً فافهم والأصل ضرباً مثل ضرب الأمير
الموصوفين المضاف ومثله ضربت ضرباً شديداً أو ضربته الضربة إلى الضربة المعهولة ووردت
بالضربة الجسدية كان من قبيل الموكد على ما ذكره بعض اللغويين وضربت ضربتين مثال للمفعول
المطلق المبين لعدده ومثله فكنا ذكراً واحدة وضربته ضربات وقد يوب عن المصداق غير
من صفة نحو شمل الصماء أو ضمير نحو صيد الله طرفة عين أو انصب عبد الله وأشاره إليه
كضربته ذلك الضرب ولا يشترط كونها منصفة بالمصداق قول ابن مالك يا بشر له من دبعوا العرب
طلعت ذلك يشرون ثم إلى الظن والمراد له نحو شئت بفضا واجبتة مغنة ومشارك له ٢
خادته وهو قلته اسم مصداق نحو غفل غفلاً واسم عين نحو والله أنبتكم من الأرض نباتاً ومصد
لفعل آخر نحو وتبذل إليه تبذلاً الأصل غنلاً أو نباتاً وتبذلاً أو ذال على نوع منه كقعد القرد
ورجع القم فمقروا الأصل فعد القرد وضار ورجع الرجوع القم فمقروا ذال على عدة كضربته
عشر ضربات فاجلدته ثم ما أجلدته ثم ما جلدته أو على أنه كضربته سوطاً أو سوطين أو سوطاً
والأصل ضربته ضربته بسوط وضربته بسوط وضربات بسوط أو كل نحو فلا تميلوا كل الجداو بعض
منحو لو تقول عليك بعض الأقال أو ما الاسم فامته نحو ما انضرب يد أي أي ضرب تضرب يد
أو ما الترتيب ما شئت فم أي أي يوم شئت فم والمصد الموكد لقامه لا يثنى ولا يجمع بل هو مفرد
دائماً باقياً قال الرعي إذا مررت بالناكيد فانتقمه الفعل بلا زيادة عليه لم يتصرف الفعل إلا
المقمية من حيث هو هي الفصد إلى المقمية من حيث هو يكون مع قطع النظر عن قائلها وأكثرها
والثنية والجمع لا يكونان إلا مع النظر إلى كثرة ضاقتا انتهى ما القيد فيثنى ويجمع باقياً
لأن القيد قد يكون اثنين فضلاً عن المصد والنوع خلاف بين الخوتين فمنهم من ذهب إلى أن
تثنيته وجمعه ليسا بالحصول فما يكون مع التثنية والجمع إذ النوع المقية إذا انضم إليه نوع آخر
ثبت لا غير الذي يكون به التثنية وإذا انضم إليه نوعان ضاعده حصل ما يكون به الجمع فيجوز
أن تقول قتلت ثمانية زيد وعمر وقتلت قولا كثيرة ومنهم من منع غير المجموع وهو طاهر
مذهب سيوري وأخيار الثلوثين والاول هو لا شهره في عامه المفعول المطلق أمّا
مصد ونحو سيرك سيراً مجتهد متعب وما اشتق منه من فعل نحو وكلم الله مؤسراً بكلمة
أو وصف نحو والصفات صفوا أو اسم مفعول نحو الخبز ما يكون كلاً وشرط الفعل النصب والتمام

وبعد او مقوله نحو ضربا الرقاب سبحان الله ونحو شكره ونحو عبادته ولم يكن من قبل
 النوع نحو مكره وامكره وسعي لها سعيها ويجوز ان يكون القاعل في جميع هذه اياتا اذ قد عرفت
 له ضابطا كليا كما ذكرنا في الاصل فاما وجب هذه مع الضابط لان نحو الفاعل والمفعول يتصلان
 بالفعل وسحق هذا الفعل في بعض المواضع اما انما انما لفصد الدوام والذوق بحزن مما هو
 موضوع للحدوث والتجديد اي الفعل كما في نحو هذا لك وتكرار لك وعجبا منك ومعاذ الله
 سبحان الله واما المقام ما يدل عليه نحو كتاب الله وصيغة الله او لكون الكلام مما يستحسن
 الفرج من شدة كبريتك بقى المصدا لا يدري ما تعلق به من فاعل او مفعول ذكرنا هو مقتصر
 المتكلم من هذا ما بعد الضم للجنس فيه فلما ثبت بعد المصدا بالاضافة او بحرف الجر فيه طرأ الفصد
 بل لا يجوز فلا يقال كتبت كتاب الله وعد وعد الله واستبح سبحان الله واحمد حمد الله انتهى
 ومن خرج بعضهم بانه اذا قلنا سقاك الله سقيا وحملت الله حمدا مع التلخيص يكون خبرا لافشاء
 واذا كان افشاء كان المصدا والفعل متعاقبين بربطهما لا بجمعهما ولكن ان ايتت بالمصدا
 تركت الفعل وجوبا وان ايتت بالفعل لم يجز ان تذكر المصدا انتهى وليس شئ اذا وقع المصدا
 المذكور من كلام امير المؤمنين عليه السلام في خبر وهو من الفصله بحيث لا يخفى تنبيه
 من جملة الضار المذكورة مضادا لموضع افعالها اتصالا فيقيد لها افعالها من معناها على حدتها
 جلوسا وهي ثلثة انواع احدها ما يستعمل مفردا فقط خوفا ورفقة لك اي قد لا والاف وسع لا ان
 والتلفظ وسع لا طفلا وذخر اي نثارا به الى اي قفا اما بهر بمعنى غلبة فله فعل مستعمل حكى
 ابن الاعراب في الذراع على القوم بهمهم الله غلبهم الثالثة ما يستعمل مضافا فقط نحو له زيد بالاسم
 الى المفعول اي تركه مستعملا اسم فعل فقول له زيد بالانصب اي مع زيد واسمها مرد فالكيف
 فقول له زيد بالرفع اي كيف زيد الثالث ما يستعمل مفردا به ومضافا اخرى نحو يحال زيد
 وجهه وقباله وقوله اي جزنا له وخرجه وكيفية التقدير ظاهر من ليقين قيل يقدر لويجرحهم
 لانها كلمة نهم والويل عذاب لانها كلمة عذاب ويجب حذفه في ان في عدم له من الشكر كلامهم
 ضابطا لكل بيد على حذف الفعل مع انه في ما ما فيه من التبرية الذال على حصره من الفعل وهو
 ما ليس مستلزم ويجوز عليه لم يجمع ذلك في موضع منها ما وقع بتفصيل العاقبة من جملة شدة
 طلبه كانت تخوفه فله فقلد الوفاق فاما ما بعد وما فله فقلد الوفاق

فيما في خوفه والوثاق فاما بعد وما فله

مصحح لندومان وعاقبة ما قبل وأما استرقاق وقت هذا ويفصل هذا المطلوب بقوله فاما
 من بعد ما فاء أو خبره كقولك زيد يكتب خطا بعد ما وبعدها وبعدها وبعدها وبعدها وبعدها وبعدها
 اكلا ومنه قوله لا تحرق فاما قد وافقه مخفي فاما وقوع القول والامل فلهذا وقع تفصيل
 لعاقبة الجهدى اما قد وافقه واما بلغ واما وحسب هذه الصورة لوجود الفرية وخطب
 المفعول المطبق لانتفاء العامل المحذوف وسد الجملة المقدمة مسكة للناسبها له من جهة
 انه تفصيل لعاقبة مضمونها بخلاف ما لو وقع عبر تفصيل كسفن هنا او تفصيل الاقضية مضمونها
 جملة كزيد يافر سفرها او بعد ومنها ما وقع مؤكدا لغيره فلا دل هو لو تعبد علم
 من نصح مقاد لا يجهل من مضار غير محوله على الف عرما فجملة له على لف نصح لاقران
 لا يطرئ عليه حال غيره والمضد لظاهر بقدها وهو غير فابوك لا ضرب الذي تصحى الجملة
 كما ان المضد مؤكدا لغيره في خصوصية صيرها الا ان نوكد ههنا مضمون المفرد أى القعد
 من و ان الفاعل ان الفعل وحده ذال يطرق لغيره على الضرب واما في مثلها فالا ضرب
 مضمون الجملة الاستتية كما ان المضد مضمون خبرها لا يف مضمون الجملة ثبوت الا لغيره
 ومضمون الا ضرب مطلق لا ما نقول هذا لطلق مندرج في ذلك المقتضى فموضعا مضمون
 الجملة يسمى مؤكدا لنفسه لانه مبره تكرر ما قبله وكان الذي قبله نفسه قد جوز فيه الرفع
 لهذا الحد أى هذا الكلام اعرب والثاني هو الواقع بعد جملة محتمل معناه لا غير مضمون
 به نقا مضمون يد قائم بها جملة زيد قائم قبله حول المضدات محتملة لان يكون مضمونا بنا
 بحسب الواقع فيكون مقاد لا يكون مضمونها غير ثابت في الواقع يكون غير حق فالحال المضد
 المذكور صلات به نضاض الحقيقة وسمى مؤكدا لغيره لانه مجعول ما قبله نضاض بعد ذلك
 فهو مؤثر ولو كذا اثره ولو غير المتأثر واما وحسب الحذف فهاهنا الصوتين لوجود الفرية
 وهو نصب المضد فيها لانتفاءه بالمحذوف وسد الجملة فيها مسئلة والمثبت ظاهرا بغيره
 الاصح كما في التمهيل منع تفدير هذين المضدين فلا يقال عرما له على الف ولا حقان زيد قائم
 لان العامل فيها فعل مطلق بغير مضمون الجملة أى اعرفت بذلك عرما وحقه مقاد لا يتأ
 ذلك لا بعد تمام الجملة قال الرضي ما لا ادى بابا باز نكا يكون الجملةين بنفسها عامليتين
 في المضدين لا فادتها معنى الفعل فلا يقدم مضد لضعف العامل ولا يكونان ذا معنى هذا الباب

فما انت الا سيرا وانما انت سيرا ونريد سيرا وسيرت به فاذا له صوتا خاصا

١٢٠

وقتها ما وقع بحصوله فيه بالاولى بانما فكرنا بقدر اسم لا يصلح خبر عنه فالاول نحو ما انت الا سيرا
 وانما انت سيرا والثاني نحو نريد سيرا وسيرك والتقدير ما انت الا سيرا وانما انت سيرا
 ونريد سيرا وقد يحتمل في ذلك مقرا نحو ما انت الا سيرا ونريد سيرا والتقدير ما انت الا سيرا
 بعد هذه المصداق هذه الامثلة اسم غير المصداق لا يصلح ان يكون خبر عنه فوجب لكل واحد ذلك
 كله للغير تيد التي هي مضمية المصداق استغاده والمحدوف كما مر مع عدم صلاحية الخبر تيد ورفع
 في الملام الا في الاول وطرح التكرير في الثاني مقام المحذوف فيها انه ان الاول الواو فيمكن ان
 ذاع الى التكرير في الاقامة وانما قامت الامثلة في المحصر التاكيد القائم مقام التكرير فان
 لم يكن المصداق محصورا ولا مكررا لم يجب الحذف نحو نريد سيرا وان شئت حذف قلت
 سيرا ولو كان العامل خبرا عن اسم مفعول لم يجز ان الضمير يعل بل يتعين رفع المصداق على الخبر نحو انما
 سيرك سيرا لم يبدل بجملة لا يكون خبرا عن اسم غير كماله وعمل الرضي وجوب الحذف في هذه
 الصيغة بان مقتضى من مثل هذا المحصر والتكرير وصفنا الشيء بتمام حصول الفعل منه في
 ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان الضمير في بعض المواضع للدوام ايضا
 نحو قولك الله يقض ويحبط وذلك ايضا المشابهة لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وصفه على
 الزمان فلما كان المراد التخصيص على الدوام والمردف لم يستعمل العامل اتصالا لكونه متعلقا به
 موضوع على التجدد واسم فاعل وهو مع العمل كالفعل المشابهة فضا الفاعل لان الحذف قد
 وقع له في باب المبتدأ فاني في هذا ذلك انه قال الاصل بسلام عليك سلمك الله سلاما
 حدثنا الفعل لكثرة الاستعمال بقى المصداق منصوبا وكان الضمير يدل على الفعل والفعل يدل على
 الحدوث هذا هو الحق والاول غير رضي ومنها ما وقع علا حيا للشيء بعد جملة مشتملة على
 اسم مفعول وضاحية نحو مرت به فاذا له صوتا خاصا صوت حمار فوضت حمارا وقع علا حيا للشيء
 بعد جملة مشتملة على قوله فاذا له صوتا خاصا مشتملة على الاسم الذي معنى المصداق صوت مشتملة
 على ضاحية ذلك الاسم هو الضمير المحرر له والحضور على هذا المصداق منصوب بفعل مقدم
 بين الجملة السابقة وبين المصداق يدل عليه الجملة المقدمة دلالة فامة مغنية عنه فهذا
 وجب حذفه والاصل له صوتا بصوت حمار اي بصوت حمار واقع مقام المصداق في التنبأ
 وظاهر كلام سيبويه ان المصداق منصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدم ويجب الرفع في نحو قوله

له علم علم الفقهاء لأن العلم ليس علاجاً إلا إذا كان من أفعال الخواص في خصوصه
 حاملاً لعدم تقدم الجملة وفيه مخوفاً في الدار صوت صوت خاد وخو عليه بوح نوح حام لعدم تقدم
 صاحبها فيها ويجوز نصبه فيها على الحال من الضمير المسموع في النطق كان يكن مخازيه الرفع
 على البدلية والصفة وإن يكون خبر المحذوف وإن كان مقترناً مع الصفه لأن الصفه وحده
 وإجازتها الخليل على تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافئان أو لا خلاف ذهب بزمروته
 أن الرفع مرجوح لأن الثاني ليس هو الأول والنصب سالم من هذا المخازي وبعضه في الارتفاع
 متكافئان لأن في النصب التقدير والاصل عدمه ومنها ما وقع شيء في الكبر والتكبر
 مخوليتك وهو من مقتضات بالمكان إذ قام به وجوز أن يكون مصداقاً للشيء ليت يكون
 محذوفاً في تقديره أو جبه لا أول لأن الأصل عدم الحذف فالأصل إذا الت لك ليتس إيمان على
 طاعتك لا أكثر مثلاً متكرراً وليس المراد خصوصاً لأن في جعلها التثنية لأنه على الكثير
 لأنها أول تصريف للعددين ثم يوشى أن ليس مفرد كليتك والأصل لتب كجته في قلبها التثنية
 الأخيرة بانه لفظ التصغير فقلت لئلا يظن أنها مفتوح فافعلها ثم صفات يا بالاضافة
 الضمير كليتك عليك وسعدتك شي أبغى لئلا يظن أن سعدك أسعد من ولا فتعمل بعدهما مثل
 ذلك في ذلك أي نذاول الأمر والبريخانيك أي يجتر تخشيت في هذا ذك أي أسرع أسرع
 وهما جيت أي كف كغير في عامل هذين عامل لتك من صفاتها عامل البوائ من لفظها
 وجبا الحذف في ذلك لوجود القرينة وهي النصب المتعرب بالحذف وقيام التكرير مقام المحذوف
 كذا قيل ورفيع بأن التكرير لا يصلح لذلك لكونه أمر متعرباً فلا ينوب عن اللفظ المحذوف ثم يرد
 مخوفاً رجع البصر كرتين لأن المصدر مشتق من معنى التكرير ولم يجب حذف عامله قال الشيخ
 ليس وقوع المصدر مشتق من الضوابط التي يعرف بها وجود حذف فعله شوكان لرد البنية
 التكرير بخلاف البصر كرتين أي جمعا كرتين أو كان لغیر التكرير مخوفاً بترتيب
 مختلفين بل الضابط لوجود الحذف في هذا ومثاله ضابطه في الفاعل والمفعول كذا كرنا
 قبل أنه في جميع هذه المصادر لا يتعرب فلا يتعمل لها أفعالاً ما التي يلي في موضعين
 ليتك يجوز جعل من سبحانه الله وببطل من شبه الله تمتة وما يجب حذف العامل فيه تبا
 ما كان توحيماً شوكان من استغناء ولا كقولهم أرضي وذنوبان الخوف بوضوحه ومكرراً في

فإن

الثاني المفعول له وهو النصب بفعل الفعل المحصور ثم ناديا وقد اتفقوا على حركته

١٧٢

ان النصب

فعل الفعل

لكن يد ونوله حولا وانما لا وجه لمولع بفتح سبب التثنية والمحد قال النفاين ولا
 مريد يقال ههنا التوبيخ هنا محذوفة كما تحذف تارة الاسماء الحقيقية هي قلت بعد لا مانع
 ولكن المراد من عدم الاستفهام عدمه لفظا فقط وانما وجه حذفه فيه لقيام القبرته وهي نصب
 وسلك الحال التي هي سبب التوبيخ مستلزمة للمحذوف الثالث متاثر من منصوب الامر المفعول له
 يقال له المفعول كاجله والمفعول من اجله وهو الاسم المنصوب بفعل اصطلاحا وشبهه من
 مصدره ووصف كاستاذة فعل ذلك الفعل مراد به التثنية اي الحديث على طريقة الاستعمال
 اي تحصيل المفعول له او حصوله اي رجوه فنقله المنصوب كالجمل فيقول جميع المنصوبات
 وما قبله يخرج لما قبل المحذوف فالاول وهو ما فعل الفاعل لتحصيله نحو خبره ناديا ناديا
 مفعول له لانه منصوب بفعل وهو خبره فيقول اي الحديث وهو الخبر لتحصيله فان قيل ان ادب
 الضرب فكيف يحصل به بل ان يحصل به ما تضمنه الناديب هو النادب وانما نصب الناديب
 لتضمنه النادب قال بعض المحققين نكيد به مناع خبره ناديا كما صرح به الرضوي في الفهم
 فالجواب منع ان الناديب غير الضرب بل هو جذبات النادب الضرب سبب الاخذات وسبيله
 والثاني وهو ما فعل الفعل محصوره نحو قد اتفقوا على حركته جيا مجنبا مفعول المنصوب وفعل
 الفعل وهو المفعول المحصور والمفعول له هو التبعي كالحامل للفاعل على الفعل سواء كان على غاية
 للفعل متاخرا عنه في الوجو كالتاديب للضرب او على مؤخره له كالجو كالجمل للمفعول
 والاول لا يكون على الفعل بحسب الوجو الذي هو مفعول له بحسب الوجو كما راجحنا ما يجب الوجو
 الذي فلا تميز له بين الناديب الضرب بل يطردها وهذا خارجا وبين الجين في لغوه في هذه خارجة
 فطنته قبل في الحد المذكور فطر لان الضرب حكم والحكم فرع التصور والمفعول موقوف على الحد
 الماحوز فيه الحكم المذكور وجب منع تسليم ان تصور التبعي الذي هو الحكم فرع تصور الحد
 لان التبعي لا يخصص فيه طر تصور ولا يتوقف فهمه على تصور الحد لان الماحوز في التعريف
 ليس بمتأخر بل مطلقا انصب لو سلم فيمكن في الحكم التصوريه من غير الحد فلتأمل ثم
 لا يخفى في هذا الحد ايضا من كتاب الاستخدام السابق للحد في المضام والتبني ففعل لا
 ينبغي ان يخرج من الحد والفاصل لولا استعمال المتشهور منها فيما لا يشترط في نفسه عند
 الجمهور كونه مفعولا لانه على الفعل والعلل لما تكون بالصاد لا بالذات ثم من ان قوله امر

والثاني وهو ما فعل الفعل محصوره نحو قد اتفقوا على حركته جيا مجنبا مفعول المنصوب وفعل الفعل وهو المفعول المحصور والمفعول له هو التبعي كالحامل للفاعل على الفعل سواء كان على غاية للفعل متاخرا عنه في الوجو كالتاديب للضرب او على مؤخره له كالجو كالجمل للمفعول والاول لا يكون على الفعل بحسب الوجو الذي هو مفعول له بحسب الوجو كما راجحنا ما يجب الوجو الذي فلا تميز له بين الناديب الضرب بل يطردها وهذا خارجا وبين الجين في لغوه في هذه خارجة فطنته قبل في الحد المذكور فطر لان الضرب حكم والحكم فرع التصور والمفعول موقوف على الحد الماحوز فيه الحكم المذكور وجب منع تسليم ان تصور التبعي الذي هو الحكم فرع تصور الحد لان التبعي لا يخصص فيه طر تصور ولا يتوقف فهمه على تصور الحد لان الماحوز في التعريف ليس بمتأخر بل مطلقا انصب لو سلم فيمكن في الحكم التصوريه من غير الحد فلتأمل ثم لا يخفى في هذا الحد ايضا من كتاب الاستخدام السابق للحد في المضام والتبني ففعل لا ينبغي ان يخرج من الحد والفاصل لولا استعمال المتشهور منها فيما لا يشترط في نفسه عند الجمهور كونه مفعولا لانه على الفعل والعلل لما تكون بالصاد لا بالذات ثم من ان قوله امر

يقولون أما العبد فذو عيب بسبب العبد الأول لكونه مقنونا له والمعنى ما يذكره شخص لا
العبد في نفسه وعيبه لا غير العبد هذه للذكر وتجب ذلك بسببه وقاله على الحال كما في الجاه
الغير ما جاء على ضعفه قالهم يريد به عيبا باعتبارهم قال فلو قلت أما البصر فلا بصر لك
أما البصر فلا حرج لك ثم يخرج خلاصتها وقاله الرجاء على تقدير أن تلك العبداء بها
يذكر شخص أحله تلك العبد فذو عيب وهذا كله سر غا لا للمصنف وجعله بعضهم مقنونا
بما رأى ما يذكر العبد متحد العالم وقتا بأن يكون وقوع الحديث في بعض زمان المصنف كجاءك طعاما
وقد كنت عن الحرب جينا أو يكون في غير زمان المصنف كجاءك خفا من فرائد أو بالعكس
جئتك أصلا خالك وهذا الشرط أخرجه الأعلام وخافوا من التأخير لم يشترطه يسوي ولا المصنف
المقتضى من فاعله بأن يكون فاعله فاعله واحدا كقوله تعالى يجعلون أصابعهم فإذا هم من
القول على هذا القول فالحذف مقبول له وفاعله فاعله الجعل لعدم الكفار وهذا الشرط رأى
المشايخ ولم يشترطه يسوي ولا أحد من المحدثين أيضا كما قاله في التبع وهو من حق الرضى قال
هو الذي جوى في خلقه بأن كان لا غلب الشاكر عليه فيكون نصيبا خفا وطعاما من قوله تعالى
يرىكم الذين خافوا وطاعوا على المفعول أنه من غير حاجة إلى تكلف تفسير الزاد خوفكم وطعامكم أو
الرجل يخوف الطمع بعض الإخافة والاطاع أو جعل نصيبا على الحاشية لأعلى المفعول وقد
التمس على عدم اشتراط ذلك بقول السير المومنين عليه سلم في نهي البلاغة فاحفظ الله النظر
استحقاقا للنظر لا بالتخلف واستقاما للبيئة واليقين النضرة بالبرق للنظر هو الله
ومشروط الاتحاد بيان هذا التصان كما ناول لا يندو حاصل ما ذكره المصنف من شرط ثلثة كونه
مصدرا واتحاد زمانه وزمان فاعله واتحاد فاعله وإذا تبعضهم زلفا هو أن يكون صدرا
فليسا كالزعية في نحو جئت رغبة في أكل من فلا يجوز جئت قرأه للعلم لأن القرأه من فاعله
الزمان قد لا تلحق وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط الاتحاد الزمان لأن أفعال الجوارح لا تجتمع
الزمان مع الفعل المعلن انتهى لم يشترط ذلك لفارسي فاجاز جئت غصرت يدي لشرب يدي
وفاقد أحد الشرط المذكورين يخرج مجرى التعليل وهو اللام ونحوها مما جاءهم معناها من من والباء
في والكاف وفيه حتى وعلى ومشتقاته إلى المكان الأغلب كما تقدم أي من أجل علة الشرط
المذكور مجرى واللام قوله تعالى في نحو والارض مضطربة اللانام لفعل المصنعية فإن اللانام علم الناس ليس

مصدقاً لعلك جرباً باللام ومثله قوله عليه السلام ان امرئ دخلت النار في هرة حببها الى كلبها فقرأ
 وفي نحو هتيأت اليوم لتفقد العفدان اتحاد الوقت فان وقت الهيمته غير وقت التفقد ومثله
 قوله تعالى كلما انزلنا من خزائنها من غير ان يحفل الغم وقوله فحجبت وقد نصت لئوم ثيابها
 لدى التزلزلة المفصل وفي نحو حشيت لجحشك يا أي لفقدان اتحاد الفاعل فان فاعل الجحش
 المتكلم وفاعل الجحشة الخطيب مثله قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات
 احلنا لهم وادكره كما هديكم ولنكبر الله على ما هديكم اي هدايتهم تاكيد وقوله والي لقرعني
 الذكر ان هزغ كما انقض الغصون بلله القطر تبينها الاول اعتراف المذكورة معتبرة لجوار
 القصب لوجوبه وتبينه حتى ان السور مجتمعا يجوز جر مجرب الغيل سواء كان مجزئاً من الزلزال
 ام مضطاماً محلياً بال لكن لا يرجع في الاول النص في ذلك الجوابين في الثاني وبطلان الج
 موسى الجوابين متعدياً الاول قال الثالوثين ولا تعرب له في ذلك سلفا الثاني ناصب المفعول له
 مفهم الجحش الذي نصت المفعول له المضاحك لا صد حرف جر لانه جواب له والجواب بدل الجحش
 فاذا قلت فنت فكان الحاطب قال مسهم لم تمت فقلت لجلال لا لجلال لانه انما انقطعت الامم ونصبت
 ولم يندعوا اليه مثل ابعاء الثواب فنصت له لان القفاير تروا الاشياء الى اصولها هذا هو
 سبب ويرالفار من وجهه البصير و اكثر المتأخرين وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا انه
 مفعول مطلق ولذلك لم يجر حوله استعانة بباب المصداق ثم خالفوا فقال الزجاج فاجبر
 فعل مفعول ومنه نظم واجب لانضار لتد المصداق وقال الكوفيون ناصب الفعل المشتق عليه
 لانه ملاق في المعنى وان خالفه في الانساق مثل فقدت جلوساً اذا عرفت هذا فكان على المصداق
 لا بعد المفعول له فتمارس بل ان قال يذهب جمهور البصريين وهو الصحيح كان عليه دخالة
 المنصوب ينزع الخافض كما سئل ان قال يذهب الزجاج والكوفيون كان عليه راجعاً للمفعول
 المفعول المطلق كما فعله الكوفيون الثالث صريح جحد للمفعول له نحو ان تمت لجلال ليس
 مفعولاً له لانه ليس منصوباً وقد خذ به الجحد المنصوب لولم ياخذ لما انقص وكلامه نصاً لا بعد
 المفعول له من نوع المنصوب لا غير فلا يكون هذا مفعولاً له وهو رأي القوم بل هو عند هم
 مفعول به بواسطه الحرف حرف الجر وذهب بن الجلبج الى انه مفعول له ولا مانع الاصطلاح
 الرابع مما ير من منصوب لا غير المفعول معلى الذي فعل مضارعين ان يكون لعل مضافاً له

للتأني

التي في القصة

صدور الفعل عنه أو المفعول في وقوع الفعل عليه فقولاه معه نائب لفاعل استداليه المفعول
كما استداليه المجزوءة المفعول به والمفعول له والمفعول منه والخبير المجزوءة غايد على الوجود
عن نصبه مجزوءة بعض النجاة من استناد الفعل إلى النصب تركه منصوبا جوبا على ما هو عليه
والأكثر والشرع بقضائهم قوله نعم لقد قطع بينكم على قرأته النصب قبل الواحدة جعل
من قبل وقد جعل بين العبر والرون فان ناس الفاعل عليه ضمير رجع إلى مسنده أي جعل المحلولة
لأن من لم يفهم الطريقة لا يوجب عن الفاعل في هذا يكون معناه الذي فعل الفعل بمصاحبة
أن يكون نائب الفاعل لرجع ضمير المسند والتصميم لجرير غايد على الموصو كما في الفوائد
الغياثية وغيره ما قال بعض المحققين من أن نائب كذا باعتبار الأصل لأن المفعول مع
الأصطلاح اسم لهذا النوع كالحيوان السابق عبد الله واستناد سبويه بهذا إلى المفعول به
على أن البناء بمعنى مع وهو المذكور بعد والمعية أي التي معنى مع لصاحبه مفعول فعل الظن
لأنه معلق بالمذكور أي الذي ذكر بعد ولو لأجل المصاحبة سواء كان ذلك المفعول فاعلا أو مفعولا
استوى الماء والخشب ومفعولا نحو كذا ونريد ربه وشوا كان الفعل لمفعول به كالمثالين
عصفاً نحو فالذي في هذا أي اتسع نقوله المذكور بمنزلة الجنب وقوله بعد والمعية يخرج
لما ذكر بعد لا نحو جاء زيد وعمرو وقوله لمصاحبة مفعول فعل يخرج نحو كل رجل ضيعة فلا
يجوز نصب ضيعة خلافاً للتصريح فانه وإن كان مذكوراً بعد والمعية لكن لا لاجل احتكاك
مفعول في الرفع ونفى المصاحبة كونه شوا كذا ذلك المفعول في ذلك الفعل في وقت حدوثه
في سره ونريد مشاركت التبريد في السر عند الحد في وقع سترها مفعول قولك سرت فلان زيد
بالعطف مشاركت في السر لكن لا يلزم التبريد في وقت الحد انتهى وأما قوله نحو سرت الطريق
فانه من صور المفعول معه فطعا ونعت الطريق متاركة للخاص في السر بالأمور وقد فتح
بفتح رزين سبغة في فتح الحاجة باب المراد بوضاحتها المصاحبة المظلمة شوا لم يكن يتم
فشر يك في الحكمة مخوسر الطريق وكان ثم فشر يك في الحكمة مخوسر الطريق وكان ثم فشر يك
لكن لا يكون مقصود بل المقصد في مطلق المصاحبة نحو حثت وزيد الله في القول بالمتاركة
هو شرط الأخفش في يسترها غير بل عليه مطلق المصاحبة وهو العجم فبشها
الأن قال بعض المحققين في نحو أخذنا ذكر لعله لم يقل الاسم المذكور اختياراً للمادة التي قصد

الافصل في بيان المحرر من قول المفعول معه بجي جملة كانه فذلك جاء زيد والمتوسط في الغايله
 غايله كونه من قول في هذا المثال حيث ادعوا الخالية فان خرج في الجاء زيد طالعه التفسير
 بحسب مجملها كالحال المفعول به التفسير كمررت بالدار فاما ساكنها وقال ابن عربين في قوله يقولك
 مبكر الوجوه انتهى في شيان في ذلك فزيد كلام انما افعل في ذلك لخلق في عام المفعول معه على خمسة
 احوال احدها ما ذهب اليه الجمهور من ان العامل في المفعول معه من فعل واخره في معنى الفعل وهو في
 المصدا كمررت لسواء الما والمجته واسم الفاعل كانه اسير والنيل واسم المفعول نحو انما في مركبة
 وفيها من لا ينصرف فعل واخره فاما كانه لا ينصرف الا في الاستثناء انما في ما ذهب اليه الزجاج من انه فعل
 محذوف بعد لو فاذ قلت في البرية وطلبا في فكذلك قلت في البرية ولا في الطبا في فمما بان
 الاصل وحذف الاصل انك ما ذهب اليه الكوفيون من انه كمال في مخالفة الازالة اعرابه يكون
 معصوبا وانه الاخالة على العامل المفعول معه اما فيضطر عند عدم اللفظ الى اعرابه فانه لا ينصرف
 العامل في جملة من انه ينصرف الواو وانه لو كان كذلك لاضل العقبين في كانه فيضطر الى ان
 مع انه لا يقال من ان كانه من اعرابه لا ينصرف من ان اعرابه على الطريقة وذلك لان الواو انما
 اقيمت مقام مع المصوب على الطريقة الواو في الاصل حرف فلم يجهل المصوب اعطى ما بعد غايه اعرابه
 كما اعطى ما بعد الا اذا كانت تنحرف عن اعرابه بل تنحرف عن كمال في مخالفة الازالة ولا بعد ان الاصل غير بعد
 ثم انما الامر غير نفي الا غراب لم يقبل ما ورد بان لو كان كذلك لجاز الصبح كل رجل وضيقه في
 وليس كذلك انما في الاصل بين الواو والمفعول معه يرفع ولا يرفع ولا يقال فام زيد في الواو
 عمر وان جاز الفصل بالرفع بين الواو والفاطمة ومعطوفها لان الواو هنا نزل منزلة المحرورين
 لجاز فيضطر الفصل بينهما فالله في الضم ولا ينقلهم المفعول معه على عامله كما ينقلهم ساير المفاعيل
 فلا يقال زيد عمر ومرت لان الواو في الاصل المصوب والمعطوف ابع فحذف الاخير وجاز الرفع
 قال زاما لا ارضي منعا من تقديم المفعول معه على عامله فانما هو في المصدا لان ذلك مع ولو انقلد
 الذي هو الاصل جاز في نحو زيد وعمر واخره انتهى ولا ينقلهم على المصدا في الاصل لان ايقان مرت عمر
 من زيد ورجان ابن جني محبا بقوله جعلت فحنا عينه ونعمة تلك فضائل استعجابهم هو وقوله
 اكيد حيرل نادى لا كرمه ولا العينة والتوبة واللعنا على رواية من نصب التوبة واللعنا في ذلك
 العينة للثب في التوبة اي مع التوبة لان في اللفظ يكون في التوبة قال ابن مالك في شرح الكافية

البصريين وظاهر كلام المصنف باب العطف وإنما الكوفون فيجوزون في التقه وجوزة البصريين
في التقه أيضا لكن بافتقار الجار المقدم ذكره مع أنه لا يعمل مضم الصنف ومنع العطف في المثالين
جماعة منهم بن الحارث بن هشام في العطف والمثال الأخير وهو حيث نأوردنا ونحوه من كل
جملة سميت وفعلة بعدها ولو مع وبل الواضحة متصل مرفوع مؤكداً ضمير مفصل سابق فيجوز
نصب على المفعول معه ونصب على العطف وفصل الرضي بن أن يقصد النقص على المصاحبة ويجيب
النصب بن أن لا يقصد النقص عليها فلا يجب هو الصحيح والعطف في نحو ضربت زيداً وعمراً في بحر
اتفاقاً لأن أصل الواو الذي قبل المفعول معه هو العطف وإنما قبل ما أتبعه من العطف لا نصب
نصاً على المعنى بل من المصاحبة لأن العطف في نحو خائز زيد وعمراً يحتمل يصلح الرضين في الجموع
يحتمل أحدهما قبل الآخر والنصب في المصاحبة في المثال المذكور لا يكثر التخصيص بالنصب على
المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو لا صلحاً له الرضي عليه من الله الرضي تبعاً له
في الحاشية ونقل الاتفاق غير محقق فلهذا خرج في الاشتراك بعضهم حل عمر في المثال على العطف
جوز بعضهم فيه لا يبرن وقال ابن هشام في المعنى نحو أكرمتك وتزيد يجوز كونه قطعاً على المفعول
وكونه مفعولاً معه انتهى نبيهات الأول في هذا الاسم المذكور بعد الواو خالات لزيد كرها المصاحبة
ما يمنع فيه العطف من جهة المعنى نحو مات زيد وطلوع الشمس لأن العطف يقتضي الشراك المعنوي
وطولع الشمس لا يقوم به الموت الثانية ما يقتضي فتح فيه العطف من جهة المعنى كقوله وكونوا
انتم وبنواكم مكان كلتي من الطحال لأن المراد كونوا بنواكم فالطاحلون هم المأمورون بذلك
وإذا عطف كان القيد كونوا لهم وليكونوا لكم وذلك خطأ المصنف فالمراد بكونوا مضافاً
القبل مضاف العطف لا يجرأك لئلا ياتي تم فيه العطف مع جواز النصب على وجوبه نحو جاء
زيد وعمراً ولأن العطف هو الأصل قد أمكننا الصنف كذا قبله والأول لا يقال أن قصد التخصيص
على المصاحبة واجباً للنصب لأن العطف وإن كان صلاً فيجوز فيه لعدول عن مبدأ هو التخصيص
على المصاحبة والأولاً الرتبة ما يمنع فيه العطف والمفعول معه كقوله علفها فابتنا ومارداً
وقوله وزجج الحواجج العيوناً أما مضاف العطف فلا ينافي المشاركة لأن الماء لا يشار إليه
في العلف والعيون لا يشار إليها في العلف لأن زجج الحواجج ينفقها وتطويها وما العلف
المفعول معه فلا ينافي المعية في البيت الأول وإنما غايداً بالأعلام بها في المثال أيضاً

الخامس المفعول فيه وهو اسمان أو مكان بهما أو بنية لهما منصوب بفعل

١٢٩

التي هي العطف من المعلوم أن العيون مصاحبة للحواس فلا فائدة في الإعلام بذلك ويجوز
ذلك أيضا وفعل ناصب لأنه على أنه مفعول به أي متيقنه علماء وكحل العيون لنا في الخلف
في المفعول مع حذف حتم لأنه في معنى مطلقا وهو المخاروف ذهب خرون إلى أنه سماع على
بتجاوز به حد السماع وفعل انشام المحض أي غير يقضيه التقييل بين ما يجوز فيه القطع
بجان نحو سرت ناولين فيكون مقيداً به ما جاز فيه العطف حقيقة نحو جئت ناولين ويكون
سم عيا وفعل في السلة غير ذلك في وقوع بعد المفعول مع خبر ما قبله وأما طابق ما قبله نحو
كنت وزيدي فاما وجا البرد والطيلة شديداً ويجوز عدم المطابقة فيعرب حكم ما بعد القسوة
نحو كنت وزيدي فاما خبر وجا البرد والطيلة شديدين تنسبه المعنى إلى أصل الواو ومنع ذلك
كأن كان ردقة برحان وزيدي فاما قال والسماع والقياس برحانه فائدة ثم نأت والقياس
الليزريل بغير فاما قوله بغير فجمعوا سركهم وشركا نكبة فرائد السبعة فاجمعوا بقطع الهمزة
وشركا نكبة بالنسبة فيجوز أن يكون غرضه مفعول على معنى ينفذ برحانه وأما
شركا نكبة فجملة على جملة بغير فعل أي واجمعوا شركا نكبة بوصول الهمزة وموجب التقدير أن
إن اجمع لا تعلق بالذات بل لمعانة كقولك اجمعوا على كذا بخلاف جمع فائدة مشترك بديل جمع كذا
ثم كذا الذي جمع ما لا وعدة قاله برهنام في المعنى قال الرضي في الأول أنه مفعول معه هو الحق
لأنه من الأفعال لا خلاف في أصل الخامسة ما يرد منصوباً لا غير المفعول فيه وسمي بذلك
لأنه ينفذ معنى في وهو اضطرار كونه وليمة التصديق نظراً لأنه محل الأفعال وظاهره
لذلك سماعه لفرع محال وبنيته الكمال وحطابه صفة وهو ستر فان أو اسم مكان بهما وهو
ما اقتصر إلى غير بيان صورة مشتملة وهو سترها الجفان لستره وهو مشا وحلف وممنع
ووقوف ويحذف نحو هذا الأبهام والألفاظ كالتحيز وجهه وأفعاله المفادير كليل وفرض ويريدون
اسم الزمان إشارة إلى أن ليهام والمختص فيه شئ وبغني باليهام ما دل على قدر من الزمان غير معين
كوقت جيل وساعة على جهة التأكيد المعنوي لأنه لا يزيد على ذلك الفعل والمختص بخلافه كونه
الأبام وأما المقدود فمن قبل المختص لانهما تالفاً خلافاً لبعضهم أو كما كان منه لانهما أي
سم الزمان أن المكان ليهام مما عرضت دلالة على لجهاد وهو رتبة كاستيانه منصوب بغير اسم
بفعل اضطرار حتى أو شبهه فعل ذلك الفعل مراد به اللغوي أي الحدث على طريقة لا يستعمل كحاضر

الخامس

المفعول

فيه نحو حيث يوم الجمعة صلي خلف يده نحو سرت عينين يوم الاثنين غير من فرسخا

١٨٠

المفعول له فيه أي في ذلك الاسم والمراد بفعله فيه بحسب كالاتي اللفظ وقد سأل في هذه اللفظ
 مرحت النصيح متعلق الخرب الذي هو وصفته مع كونه متاوقدا بقوله على وجوب خبره
 فاعلم بقوله اسم زمان أو مكان كالجنس تحت على اسم الزمان من قولنا يوم طيب فيهم المكان
 قولنا مكانا آخر في قوله مضمون بفعل يخرج نحو ذلك ويصل على نحو شهدت يوم الجمعة
 يخرج ما بعد فان التهودان كان لا يكون إلا في يوم الجمعة لكن الذي يثبت عليه نقطه هو المتكلم
 آية لا فعله فيه وفي هذا الحد فاعلم بالمفعول له ما لمفعول فيه من اسم الزمان فيهم نحو سرت فرسا
 من الجنس نحو حيث يوم الجمعة وهو اسم من الأسماء كاتر حتى يدرك الاجتماع الساس فيه وهذا
 التهود في اللفظ وحال التحديد عن اسمية انه سمي بذلك لأن جميع صيغ حقه فيل في سرت نحو
 اجتماع فيه حقه فادفع فيه يوم الجمعة فيل لأن اعتبار فيه لا اجتماع بالأصناف فيل فيهم ولكن
 سمي به لجمع حيث لجمع فيل عليه فالاسم سلا في فيل غير ذلك وقدر اسم مكان نحو صلي خلف
 سرت بد مثله وحظه خلف فاعلم في حيث وتمام في نونك وتحت وسميت هذه الجزاء التي
 ما تبارك الكاش في مكان ما في استحيات وما هو نحو هاء لانها ما لا تدرك نحو حرك الحية واما
 ما في منزهة حده فاعترضت لأنه عليه فارتفع كاد كذا اسم العبد المفقرة في نحو سرت
 غير من يوم ما في المعارض اسم الزمان أو سرت غير من سرت ما في المعارض اسم سرت
 نقالة ما ايد به كنية أو جزئية كسرت جميع اليوم جمع لفرس أو كل يوم كل فرس فيم وتغص في
 تغص الفرسي ووضف اليوم بصف الفرسي الثالث ما في صفة لفرس أو مكان كجاست طويلا
 من الدهر سرت في الدار الرابع ما كان محموصا بضمه فاضافة حده ثم حذف المضافا ويثبت المضاد ليع
 بعد حذفه والمثبت في هذا الباب أن يكون محموصا في الموضع عنده يكون في ما لا يدرك كونه
 معيت لوقت المفرد نحو حيث صلو أو قدم الخاق واستطردك حلب لا فز وقد يكون المضاف
 اسم من نحو لا كلمة الفارطير أو صرقة غيبة الفارطير وهو ثنية فارتبط الفارق الظاهر
 المثال وهو الذي يحكي القرب فيقع الفارق والزم وهو شيء يدع به قال الحويش لا ايلك ويوب
 الفارطير العزير وما في دطان كلاتا من غيرة حرج في طلب الفرط ولم يرجع اوطان غيبه فانه
 في النصيح تنبيهات الأول على بعضهم بما نسبته لجهات التي في الانعام والافراد خارج مكان
 وعرض خارج بانه مما يتبع مع النصيح في مكانه ليس على اطلاقه لأن السعد اليه لاندان

يكون مشتقا من الحدث لواقع فيه نحو قالت مكان الظن والاشتغال من صلة بمعنى الاستمرار
 قدرت مكانه قاله الرضي في الثاني واعتزله لما فيه بأن ذلك يحتاج إلى ثبوت لنا في الصالح
 لا انصاف على الظرفية من اسم المكان نوعان أحدهما المبهم وقد مر تفصيله الثاني ما تضمنت
 مادة وفادة غاملة ونعني بالمادة الحروف الأصلية لا سمع ذلك من موافقة المعنى كقولهم
 ولما كنا نقتدر منها مقاعد للظن السميع وشذ قولهم هو مفعول مقعد القابلة ومنه الكلب سخط
 الزمان قلنا له ما مثله من قوله فان نذر قدوة المقعد ونحوه في المجرى فإما في المناط لم يكن
 ثم شذوذ الثالث جاءت ظروف من غير اسم زمان والمكان كقولهم اتفقت ذهاب جمهم إليه
 ذك ذاهب والاصل في قوله في جمهم وقد نطفوا بهذا الأصل قال في حوم مولانا الحاكم وذلك
 شاذ لا يقاس عليه فاما نحو دخلت لدار وما هو وقع فيه اسم المكان غير المبهم فينبغي بعد ذلك
 فمفعول به على القول الأصح لا مفعول فيه فلا يقض بكونه مفعولا به ما على الاتباع بإجراء
 انصاف بحر المعدي نفسه من حيث انقطاع الوسط ونصبه هو مذهب الفارسي وطائفة من
 ابن مالك وغلاة السبويه وعلى الأصل العمل على الاتباع نظر إلى أن دخلا مفعولا به وهو مذهب الأكثر
 وغلاة الرضي المحرر وعليه ينبغي حمل كلام المصنف لا يفي بالمصوب على الاتباع باسقاط الحال المصوب
 نزع الخافض ويجعله فيما المفعول به لانهما من كايلا عليه تقييده في مسألة قولنا المشهور
 المنصب في نحو ذلك على الظرفية نسبتها له بالمبهم وهو من المشاوبين في غير السبويه وبعضهم
 للمجهول وبعضهم للتحقيق فيسبب قال الرضي الذي عان جميع لظروف متوسع فيها فقولنا
 خرجنا يوم الجمعة كان في الأصل خرجنا في يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر وما
 مفعولا به من غير وسط حرف في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له فيها مثل نزلنا في قولنا
 استغفرت الله ذنبا الآن حذف حرف الجر عنه في واللام صوابا في اليايين كما كان حذف
 حرف الجر قياسا مع أن وإن وليس قياسا في نايير المواضع الثلاثة انتهى فاعلم هذا كان على المصنف
 جعل المفعول فيه دخلا تحت المنصوب بنزع الخافض كما في المثال في المفعول له فاعلم هذا
 انتهى الكلام على المعامل بينهما فائدة حصر لحاذا المعامل في هذه الحصة وقال الرضي عليه
 الله الرضي يجوز أن يجعل الحال والمستند في المعامل فيقال الحال مفعول مع مضمون
 إذا لم في جائي نبيذ كما فعل مع زيد اركوب الذي هو مضمون كما أوقا المستند هو المفعول

الثامن المصوب مع الحاقه وهو كاسم العريج والمول المنعوب بفعل لا ينطبق حرف جر و
 فإيسى مع أن وان يجوز عجمة ان جاءكم ذكر من تركه ويحجب ان زيد فانه

١٨٢

بشرط خواجه وكانهم اثر في التخصيف في التسمية انتهى قال بعض المحققين لا يقيد ان يقال ان المفعول
 ما يتعلق به الفعل ولا بالذات والحال ليست كذلك لانه تعلقه بها بواسطة انها مبنية
 فاعده او مفعوله وكذا المستثنى لان تعلقه بها بواسطة انه مخرج عن مفعوله على سبيل التثنية
 الاتفاق ومنه ما ينظم توجيه جعل المفعول في المفاعيل أصلا وفي غيرها تبع انتهى الثامن
 بر منصوصا لا غير المنصوب بجر الحاقه فنصبه على المفعول به في الحقيقة لا سقوط الحاقه
 لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط الحاقه بل من حيث ان العامل الذي كان جارا متعلقا بها
 في الجار من التثنية ظهر اثره في قول ما كان بغايته اذ لم يكن في الكلام ما يقتضي النصب من فعل
 شبهه لم يجر نصب اكثرهم لم يفر له بابا لانه دخل تحت المفعول به بل اكثرهم لسمية مفعوله
 على الاتباع ولا متاخذه المضطرب وهو كاسم القيرج والماول وهذا كالحسن فيمثل جميع
 الاسماء الصريحة في قوله وقوله المصوب يخرج فعلا المنصوبات وشملها بما جرد قوله بعمل الاثم
 او شبهه فكثيرا ما يكفي غير ذكره نكر الفعل بتقدير حرف جر يخرج جميع المنصوبات فعلا المحدث
 وبعض افراد المفعول له مما خاضه فعل لانه على قول الجمهور كما مر في هذا الكلام مائة المفعول
 وفيه ايضا انه لا مطرد ولا منعكس فاعدم اطرده فلهذا جاز بعض افراد المفعول له على قول الجمهور
 كما رأيت مع عدة له فصاروا مستندة التثنية على ذلك في عدم انعكاسه فاعدم دخول المصوب
 منعكس الى ان ينجر حدها بنفسه الاخر بوساطة حرف جر مقدّر وهو جاز في القياس والتامر معا
 او في احدهما بالحد الامور التي يمكن بها الفعل الفاعل الى الاخر بوساطة حرف جر مقدّر وفي
 القياس فقط لفظا وقد يكون تقديره كاسيلة في بانه فاعلم وهو المصوب برفع الحاقه فيانية
 مع ان وان المصنوعتين بفتح التثنية فيهما وتشديد النون في الثانية وانما كان معهما فياستيا
 لا سبط التثنية بصلها نحو قوله او يحجبم ان جاءكم ذكر من تركه بمثل الماهو مع ان المحقق
 النون التي من جاءكم ومثله قوله قمميتون عيلان سلوا اي بان والذي طعن ان يفعله
 خطيب بلح في ان بل الله بمنزلة عيلان هذا كما ونقطع ان يدخلنا بنا ونحو عجمة ان زيد فانه مثالا
 لما هو مع ان المشددة النون اي من زيد فانه ومثله قوله قد وق المساجدة اي لان وهذا
 الامثلة المنعوبة بفعل لانه واقا المنصوب بالنعمة الماشين هذا بنفسه الاخر بجر مقدّر
 فالاول نحو وعدت بذا ان اكرمك انا في نحو وعدكم انكر اذ علم في القياس ما التمام في

والنصب
 بجر الحاقه

وأما المصوب بالمعدى في اثنين أحدهما بالحد الأمور التي يتعدى بها الفعل الماضى إلى مجزئ
 بحر فلفظا نحو أكرمته زيداً إن كرمته أنه صالح وبعدت زيداً إن بعثت ساعدت قهر القهر
 مظلوم وقهر على ذلك وقدر نحو أياك أن تخدني أي بعد نفسك أن تخدني بتدبيرات الأول شرط
 ابن مالك حذف الجار مع أن وإن تعين الجار ليؤمن بالكسر فلا يقال رغبنا أن تفعل إذ لا يكره
 التقدير في أن تفعل ونحن فعل واستشكل ابن هشام في الأوضح بقوله نعم وترغبون تنكحون
 تخدو الجار مع أن المفسر اختلاف في المراد والجار بالمعنى بأنه انحذف الجار المقترن بالفتحة
 وأما اختلاف العلماء في المقتدر من مجزئ في الآية لا اختلاف فيهم في سبب نزولها فالأخلاق في الحقيقة
 في قرينة انتهى في جواب المراد بذلك وبأنه إذا لم يعلم ليس بدع من رغبته في الجار من وما هو من
 يرغب عنه فهو له فمترى ففهم من واستحسنة بعضهم قال لأن من شرط الأمر للبر قولنا خفيك ليس
 له بحر حذف وعندادة الإبهام لا يخافا للبر فيجوز حذف لاجلها انتهى وما يحتملها قول الشاعر
 ويرغبني المفلح خالد ويرغبني برضى صبيح الدلائم اشتد ابن السكيتان قد رزقنا ولا حزننا
 فنلح ونعكس ولم ولا يجوز أن يفد منها معاً أو عن التناقض الثاني فانه ذهب إليه المصنف
 من كون محل ذلك وصلتهما بعد نزع الخافض نصب هو ذهب الخليل وأكثر النحويين جلاط
 الغالب بما ظهر فيه الأقرب مما نزع منه الخافض فيجوز سبب أن يكون المحل جراً فقال الجمل
 قول الخليل ولو قال إنسان أنه جركان قولاً فوياً وله نظائر نحو لا يؤمن ومن صنع سبويه
 هذا إن قول الثالث وهو أنه محتمل للأجران وأما نقلها عنه منهم أن في ذلك وصلح البسطان
 الخليل يرتفعان الموضع جروان سبويه يرى أنه نصب فهو كادله ابن هشام في المقتدر في جمع الرضى في
 كضعف حرف البحر عن أن يعمل مضملاً وإنما نشد الخو الله لأفعل في نحو قول ربيعة خير عاف الله
 وقوله شأرت كليب بالكاف الأصابع وقال ابن هشام وما يشهد لم يقتضى قوله وإن الشاهد
 وفانقون لأن هذه امتكمتة واحدة ولا يجوز نقلهم منصوب لفعل عليه إذا كان وصلتهما
 لا تقول أنك فاضل عرفت وقوله وفانقون ليل أن تكون صيغة التي ولا يمين بها أنا طلبة روده
 بخفض بن عطف على محل أن تكون إذ أصله لأن تكون وقد يجب بانه عطف على نوع دخول اللام
 وقد يعترض بأن المحل على التعطف على المحل الظاهر من المحل على التعطف على النوع ويجب أن لا يفتقد
 لا ثبتاً المحتملات انتهى ثالثاً قال ابن هشام أهل الشحونين ذكر كنهنا مع شحونهم فحشون

والمقتدر

والمقتدر من مجزئ في الآية لا اختلاف فيهم في سبب نزولها فالأخلاق في الحقيقة

ككفره

كي تكون في مستندة واللام مفردة فلها المعنى لكي تكون في جاز أو كونها تقبلية
 وان مضمة بعد هاء التثنية لآلام لعله لا يدخل عليها جاز غيرها انتهى وقد بينها
 هو في لاصح والجامع وسماحة في غير ذلك أي في غير وان وان لا يتجاوز به حد التمام وسوقها
 ستد كقوله مرقن الدار ولم تعوها كلام مكر على دس جزم أي بالتيار أو على
 الدار أو الأول أو لاكثر من قوله تحققت في ما بها من صيانة واحسن الذي لولا الأسم
 لفصاة أي لفصي على قوله لا تفقد لحنه فطرك المستقيم الفرض وعقدة النكاح من
 الشرحوا أو لاكم دل الرضى والاول في مثله ان يقال ضمن اللام معنى المقدم أي يجوزون
 الدار والخفي الذي لولا الاسي لا هلك في الارض فطرك ولا شو وعقدة النكاح وان ضمو
 أو لاكم حتى لا يخل على السند كما يفهم الفعل أي عزه في عدي تعدي ما ضمن معناه نحو قوله
 يحالفون من مري يدلون عن امره انتهى وقال المصنف شرح لا يقبل التقيين أو من اجل على البصر
 مع الخافض وان التقيين أكثر ورواية اللغاة وان سلكا انتهى ولكنهم الاستعمال نحو هبت
 الشام أي الزام لاهم كما وان يخفون اكبر فيجاءون في الاخبار عن نهايم الهلغا بالخلدوا
 الجان تخفيفا ونهت بيوم وجملة لا تتر منصور على الطريقة في شها الهافير الجحش من انشاء
 المكان دعو الرضى اتفاق على ذلك باطلة نبيها ان لا من استقام في المنصب الثاني من الاخبار
 بتقدير حر من غير التحذير لعل له كما قد تناو قضي باب احوار كل فعل متعدي في اثنين قد تناو قضي
 والآخر بالتجار كما حار نحو قوله تغلر ولخار موسى قومه سبعين جلا أي من قومه ولم نحو قوله
 امرتك الخيف فافعل ما امرت به وقد جمع فيه بين الاستعجالين في غير خيت زيدا القطيع أي من القطيع
 استغفر كقوله استغفر الله ذنبا است محببة رب العباد اليه لقوله العمل وقال ابن الطراوة
 التهملي انا لوجه استعمل في شدة في التنا في نفسه تعديته عن انا هو لضعفه معنى استبدت في
 ابن هشام في المعنى كفي حوكية ابي عبد الله أي ابي عبد الله سمى كقوله وسميت بحجيجي فلم يكن
 كما رضاه الله في الاس من يد أي حجيجي دغا بمعنى تقي كقوله دغنا في انا هم قمر فلم يكن لها
 ولم ارضع لها لسان أي بلجها وصدق بالتخفيف كقوله تع صدق الله وعدا وروج كقوله
 تع وروجا كما التي جهاد ورجاءم يجوز من وقد جمع بعض المقارنة هذه الافعال فقال اشع
 حزن وروجا ليجر لصب محله لدى اثار الاستغفار صدق اذ دغا وسم وكفره ورجبه ونبها

التابع الخالد في القصة المنجية

١٨٥

حكاه بوجيان الخير قد غا وزد بقصم كال وزن تقول كلك يد اعمه كلك لريد بطار
 وريت زيدا ماله ووزت زيدا ماله وزد بقير ملك في كلام بعضهم ما يؤمن هذه الاضال
 كنها تفك في لسانه نارة بانفسها وانارة مجربا لكون من التصوب بنوع الحافض الاول
 هو المنة والدي عليه الجهور بل ينبغي حملنا اونه حلا من قبله كما فعل بعض المحققين في
 احكامه في التصوب بنوع في شكرنا في قولنا بفتح وشكره هل هو منصوب بنوع كخاص
 او على المنة على الاصل وهذا الخلاف مبنى على الخلاف في هذا القليل هل الاصل فيها
 التقديس المحرف وكيفية الاصل والفرع كما في بابا خا رة ما من المنة في نارة بنوع في الحرف
 ليس جدا الاستغناء في شدة في وقتهم براسم قال له متعبا بوجيان مستغذ لا في فعل الاول
 اذا الاصل فيها التقديس المحرف يكون من التصوب بنوع الحافض على الثاني يكون مقولا على
 الاصل لان الفعل ليس لازما وهذا الوجه والتعدا لئلا في الاصل هذا القسم يكون
 متعبا بانفسه حروف الجوز لا لان الحرف مع الكلمة ومع حروف التقديس والفرع بحسب
 لكن لفيال فيقول اذا كان اتحاد المعنى مع تشاوب الاستغناء بين بوجيان والوصف من التقديس والفرع
 فليس كونه متعبا بالحرف زيدا بالوحش كونه لازما والحرف زيدا وتعامل قد يترجم هذا بان هو
 الحذف من دعوى الزيادة ومن هنا يظهر ترجيح قول الجهور في التقية الاول الثالث ذهب
 الاخفش لا يصح ان حذف الجوز مع غير ان وان قياسه ايضا اذا تعين الجوز يقول ريت القلم
 التكثير اي بالتكثير في حذف الجوز لتعينه كذا فل عندنا في ذلك في التمهيل الرضى في شرح الجوز
 وفيه ما قال بوجيان والذي مرده اصحابنا عن الاخفش انما هو في المتعدا لثمن هذا المحرف
 الجوز لاجاز ريت العلم التكثير اي بالتكثير قياسا على اسمع من قولهم امرتك الخير اي بالخير انتهى فان لم
 يتغير الحرف لم يجر مجوز غيب الامر وكذا ان لم يتغير موضع الحرف فلا يوافق اخبرت خولك الرائد فلا
 يدري هل المختار من الزيد بن امر لا خوة في شرح لم يقرب لاس لمصنوعا انما بالحقن الطرفة
 ذهب لمثل ذلك التابع ما مر منصوصا لا غير كحال تذكره في شرحه ولا يصح في حال الحرف خا
 حسنة وقد عرفت لفظها فيقال خالة قال على خالة لوان في القوم خا ما على حوده لعن بالانعام
 وقال ابن ربهت في شرح ناس سقا لم يجعل الجوز كحال والحالة بمعنى واحد بل جعلها من باب
 ومنه وهو عن ربهت في لغة التقدير سمي به هذا النوع التعبير غالبا واصطلاحا الضعفة

التابع الخالد في القصة المنجية

للإمام

للهيشة حال كون الصفة غير نفست للهيشة وكسر حال الشئ وكيفيته كذا في العامور من المردية
 بهيئة الحالة الصفة من ان يكون محققا او مقدره ونفست الاول حال المحققه والثانية حال المقدره
 وهي ايضا نفست من ان يكون حال نفس صاحبها او حال متعلقه بخارجا او يدقا او ابوة لكنه يشكل خفاء
 من يدو الشئ طالعته لان يقال الجملة الثانية تنفست بها ان نفست لصاحبها في غارنا الطلوع الشمس
 وايضا نفست من ان ندوم لصاحبها او تكون كالدائم كونه موصوفا بها فاعلم ان نفست في الجملة
 ظلت ومن الاول المؤكدة وان نفست من ان تكون محققا او مقدره ففلا يشك بخوارها وهاهنا
 فان تحول البحت ليس في حال حلولهم بل حال تغير الحضور لهم ونفست في الامثلة في قوله بعض المتأخرين
 وفي حاشيته التمهيد لابن هشام المراد باللهيشة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المنبسط
 وتخرج من كل مكان من يد صفا فانها من الما وفاسر كافر وان ارادوا الصفة والنقبة بها اوضح لكن
 يخرج عنه مثل جاء زيد والتمس طالعته خاء زيدوم وخالف ان نفست قد ظهر من النقل
 المتقدم ان المراد بهذا المعنى انه لا يخرج لما ذكره والمراد بالصفة الصفة حقيقة وحكما
 فيشكل الحال التي هي جملة لنا وانما بالصفة وكذا الجملة المؤلفة بها وانما غير المؤلفة في
 شئها خلاف ولعله لم يلفت اليها لثبوتها وتبديد الحد بها لم يدخل نحو الفهم في
 في جميع القهقري بقوله المبينة للهيشة يخرج للتميز في نحو لتدور فارشا فانه مبين للثبات
 وقوله غير نفست يخرج للنفست في خوارب وحلا صا حكا فانها صا كصفة مثبتة للهيشة
 غير نفست لانها لا تكتب وتكتب على هذا الحد القفص بالخروج نحو زيد صاحب فانها
 صفة مثبتة للهيشة غير نفست ليس حال الشئ ان الاول للهيشة المذكورة فلا تكون الفاعل
 لفظا نحو حوت راكبا ومعنى كذا في قوله كاشه خارجا من جنب صفة أي في شئها لا شئها لان
 الشاهة مقيدة بحال الخروج والنفست لفظا نحو ركب الفرس سراجا ومعنى كذا في قوله تعالى
 هل يعلل شيئا فان يعلل خبر الجداء وهو في المعنى مفعول به لدول هذا أي شئها وشئها
 معا نحو للهيشة راكبين قد تيد في الكافية المفعول مفعول ولم يفيد بعضهم قيل ليدخل فيه
 ضرب زيد الضرب بشئ ليدخل في الضرب هو مفعول مطلق لا مفعول به قال الدماينة في
 المنهل وقد يقال انما جاء في الحال ليدخل في كونه مفعولا في المعنى ان ضربت زيدا الضرب بمعنى
 او ضربت زيدا الضرب قال هذا وانا اراهي فيهما بالخفيس المفعول به من بين ساير التفاصيل لكون

وقوع الحال منها إذا لم يمنع من يقال يستوى الماء والخبث طويلا ولا سريلا لئلا يخلو الخذاذ زيادة
 الفيض ولا تحت يقوم الجملة فاعلها استلزام الحذف الموقوف على ما في الكافية محمود لظاها تحت
 انتهى وقال بعض المحققين من شراح الكافية هل يجب أن يكون في الحال من الفاعل مفعولا
 به حتى يوجب في جمل ضربت الضرب تبدل في ناويل أحدث الضرب شديدا وجب زيد أكبر
 في معنى جاء زيد ركبا أو بعم كل مفعول هو مقتضى الظاهر في عبارة خيار الله وحبب اللباب
 لكل ذهب طائفة والأمر هو لأنه انتهى في ذلك يقال في شمول النجبة المفعول من غير قيد لكل
 من المساميل بما استلغاه في بحث المفعول به وذهب به إليه أن الحديث قد يكون المبني أيضا
 صحيحا من ذلك ومنه الجمهور وهو لا يصح إلا في حاله قال ابن هشام في المعنى متاين كل قولهم في نحو
 جاء زيد والنفس طائفة أن الجملة الاسمية حال مع أنها لا يخلو المفرد ولا تنهيه فاعلها
 مفعول ولا هو مؤكدة فقال ابن جني وأولها جاز يدا لفظ النفس عند بحشة يعني في الحال
 والنفس التي تبين نحو مرت بالدر فاعلم ساكنها بدر جاز فاعلم فاعلم وقال ابن جرير في قوله
 يقول لك بكر بن حنيفة وقال صدق الأفاضل الجملة مفعول معه أثبت وقوع المفعول جملة
 انتهى وفيه شك في أي الحال مثل تلنس في الصفة في النصيب عند عدم ظهور الفاعل
 طرف لبيان غير ذلك ولأن لشكره أصل المفعول يحصل بها والتعريف زائد على المقصود
 وما ورد منها باللفظ لغته من أن يكون نحو هذا هذا الذي منفردا وأدخلا أو لا أو لا
 سريلا في سلمها الغرام أي معركته وجازوا الجاه الفقير أي بها هذا مذهب الجمهور وأجاز يونس
 والبيد ديون بغيرها بيا على الخبر على ما سمع منها معرفة الكوفيين أن كان فيها مفعول
 نحو عبد الله المحلل فضل منه المشي والحسن المشي حال لأن ذا القدر عبد الله والحسن
 منه إذا شا فإن لم يقدرا بشرط لم يفتح فلا يقال عندهم جاء عبد الله المحلل لا يقع عليه
 الله أن أحسن الأغلب كونها منقلة أي غير لازمة لأنها مأخوذة من التحول وهو النقل جاء
 زيد ركبا فالركوب غير لازم زيد مشتقة أي مأخوذة من مصدر اللد لا مفعول متصرفها أنها
 لا يقال يد على حدث وضاحد ولا لم يقدرا هيا هيا ماضي له وأكثر فيما يدل على ذلك
 أن يكون شفا كما هي مقارنته في الر من عالمها بأن يكون حصول مضمونها في حصول
 مضمونها من الحدث الذي جرى بها الفعل فإن كان مضمونها العالم ماضيا كان الحال أي مضمونها

فاحص كان أرحا لا أو مستقلا وكذلك مخوف له ثغاله هذا بعل شجاعة فان الاشادة
 المقتدة بالوقت مصون الحال لم يقع الالباع في حال شجوعه والحال المذكور
 بمعنى حال في حصولها في حال حصول عاملها وهو المراد بالمقارنة وقد تكون أي تكون مقابلة
 قد رملت على العمل بمتاع في كلام المصنفين لم تكن لا لتفليل قال ابن هشام في التوضيح
 وقع للمصنف غير موضع من هذا الكتاب ستمها المحرر التحقيق بلينة له ثابتة أي لا يغير
 مستقلة وذلك في تلك مسائل الجدي ان يكون مؤكدة مخوف يد بولك عطوفا ويوم ايت حيا
 لا من مخرج الارض كلها جميعا فان الاموة من ثنائها العطف والبش من لازم الحبوكة والعصو
 من فضيلة الجعنة ثنائية زيد عاملها على تجدد وان ضاحجها نحو خلق بقا الزر فيها
 طول من جعلها فالزرافة مقول خلق فيها بدل بعض من كل واطول حال من بينها ملازمة
 من جعلها يتعلق بطول الزرافة بغير الزرافة ومنها ذكر الجوش في الفلاس وان زرافة كسامة قد
 يشبهها الناع من الناس العشرة منها ورواية دارستها اشركا وليد لان فيها اشباها بالغير المعتبر
 والتميز من زمرة لكلام زيد بطول صفها زرافة على العناد ويضم وانها في المصنف جميعها زرافة
 قال ابو القاسم بعضهم يقول يذاها طول الزرافة في قبيلها فيسنداء واطول جبر وجملة خالته ينفرد
 في التفرج ولا تنفرد بحالته نحو الوصفية لان الزرافة بالجدية انتهى في غير بشرط الوصف
 المقرب بالجدية بالجملة ان يكون عبدة بفعل نصر عليه الرضوخ وغيره الثالثة ان يكون راجعا
 الى التماع نحو ابراهيم اليكم الكتاب مفعلا وقال ابن هشام في الاصح وهو ابراهيم فاعمل مفعلا
 في الآية للحال التي تتجدد ضاحجها وقال في المعنى هذا هو لان الفراب قديم وقال الدمشقي في شرح
 الترمذي من لخصه فان الارض ينقض لا يقال والفيد لا يقبله انتهى وخامسة وهي على ضرب من قوله
 بالمشقوع غير قوله فالاول في ثلثة مسائل احدها يقصد منها التبيين كقول ابن طيبة
 فربما من حوطان وعلقت عساوره غالا اتي صبيته ومفعلة ومخوف ذلك لانهم يجعلون
 ما اشهر معنى كالوصف لفيد ذلك المعنى كقولهم لكل فرعون موسى أي لكل جبار في قمار ذلك
 بجمله على حذف مصداق مثل فرعون حوطان كما يرشد اليه قول المصنف وكرر بداسد أي
 كاسد أي مثل اسد وبه صرح في التمهيل فقال وتفيد مصداقها قال في التوضيح وموضح
 في الدلالة على التشبه لانها اذا اقلت بالمشقوع فهي الدلالة على التشبه الثانية ان يدل على

على مفاعله نحو بعته بدابد أي مضاعفين معناه المحقق غير مرد وكسناه فالإقراي
مثلا من ذهب الكوفون إلى أن أصله جامعا فالإقراي فهو مفعول به وروقه السيري
بامتناع كاسته وجهه في وجري عسلة عينة ولو كان على الأصل لم يمنع ذهب الأخصر
أن أصله كاسته من غير الإقراي فذهب حرف الحزنا مضاعفاً كان بحر قد به على نزع الحاشية وروقه
لمتبد بان تغدير لا يعقد إذا لسان لا يتكلم من غير وأجاد أبو علي بأنه إنما يقال مات في
معنى كاسته وكلمته فهو من المفاعلة والاول هو مذهب سبويه وجرى عليه في ذلك النظم
قال وحمل داخل كاسته فالإقراي في من تركوا أصله جامعا فالإقراي في أو من فيه
في التام في اليمين شيوخنا الحرفون في برد الله مضاعفة تخرجه أن الأصل لهذا الأمثلة أن يكون
المضروب سبها ثم فوع على الابتدء فاعلى أعيا مضاعفاً في بعته بدابد أي ذويد بكيد وروقه
كان في غيرهم ثم لما كان فوع في وقصم بعضهم بقصصهم وذويد بكيد ونحو ما في معنى مثله في
وكانه ومضاعفين انجى عنها معنى الكلام والحكمة حنقاً مستقمام المعربات واذت مضاعفاً
عرب ما قبل لأعراب منهم وهو الخمر والأول أعرب المفرد الذي فامت مضاعفة فاهم من في قال
في التصريح وهذا المثال لا يسر عليه به يعا حامد موقع مشتق ومعرفة موقع مكررة كـ
موقع مفرد والثور وسه فليز انتهى لتأثر تدل على ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا في غير
على هذا النمط وعلته النحوي ما ما بأي مفصل فالرسمي ضابط فخذ أن إلى التفصيل
فبعد ذكر المجموع مخبرية مكررة انتهى واختلف في نصب الخمر التام في ذهب الزجاج إلى أنه
توكيد والحال هو الأول وروقه بأنه لو كان كذلك لأدنى ما أدنى الأول وذهب السجدي إلى أنه مضاعف
لأول يريد أنه على حذف مضاعفة في بعضهم يقبل أي ما قبل باب هذا لا يتمل المار بالآخر
هذا لا يتمل قدر بعضهم يقبل أي ما قبل باب وهذا لا يتمل الباب الأول والمقصود دخول
الأول كـ قال الزماني وقد يقدر بفارق أي ما مفارق فاب بمعنى أنه مفصل عنه
مخاطب به بل كل باب على حده وعلى هذا لا يبيح شئ من أبواب ذهب الفارسي أنه منصور
بالأول لأنه في موقع الحال جازان يعمل قال أبو حيان والمخارئة وما قبله منصوباً بالاعمال
الأول لأن نحوهم ما هو الحال ونظم في الخمر مدحاً مضاعفاً ولو ذهب ذهب إلى نصب
ما هو بالنصب على تقدير حذف الفاء أي جازاً فلا كان وجهه بحسب أعراب على التكلف لأن

المعنى وهو راجع إلى جلال في الهمع وهذا هو الخطار عندك الظهور في بعض الزكي كجذب
 للشعبين من الذين من سلمكم بأصافها عاوجهم مما قاله ولا بعض التحقيقين برادق الجوع
 اعلم يا واحد الان لما نفرد ذلك المستحق مع صلاحه كل واحد من الاعراب جرى عليها العرب
 الكل في الضال للثبوت للتحكم انتهى قال ابن قاسم في شرح الفقهيل ورض ابو الحسن على انه لا يجوز
 ان يدخل حرف لقطع في شئ من هذه المكرات الا العاء قال الرضوي وانه نحو صلوك كك
 ثم كك ك قال ابو حبان والترك في مثل هذا لا يدل على انه اريد به شفع الواحد بل الاستغفار
 لجميع الرجال والابواب ونحو ذلك انتهى قلت منه قوله ثم قال زدك في الارض كادكا وحاشا
 ذلك والملك صفاتهما وليس الكثرة فيها ما يؤكد اخلافا كبيرا من الخوفين من كثر القصد
 الاستغفار قول العلماء كل فرد في وكل واحد واحد الختار في الجرم الثلاثة ما الختار ابو حنيفة
 في النقيب الثانية في سبع مسائل وهي ان تكون موصوفة بمسبب الهيئة نحو انما انزلنا اقربان
 عرتيا بمثل انما بشر اسوقا ومنه في حال موطنه بكر الطاء قال لما مضى واكثر الجاهل يقول
 موطنه بكر الطاء على انه اسم فاعل لان حاله في اسم الحامد وطا اي همدت الطير بقوله
 حاله في الحقيقة من الوصف الواقع بعدها في باب وطاة تصبغة اسم المفعول قال تاجهم
 صاحب الغريب هيئت موطنه لان الحامد هو الحال وقد جعل وطاة لطير بجائية الوصف
 الواقع بعد الانتهاء في شرح الباب للزركلي ما مضى في بعض الحواشي معنى الموطنه ان ثاب
 الحال المستقرة بعد اسم حامد فيصحب لك الاسم استنباطا او مجري عليه صفة وهي المفعول
 قال في قوله ان الحال المستقرة بعد اسم حامد فيصحب فيقال الموطنه على لفظ اسم المفعول
 واليقض التحقيق في القول بالحال الموطنه انما يحسن في الشرط الاستحقاق وانما اذا لم يربط
 فينبغي فيقال في نحو خاتمة زيد جلا بهيا انما خال ان مترافان انتهى اذ لا على سفر نحو
 بعث لثاة بدوهم واشترى بالبرق فغير بدوهم اي مضطط هذا القبط او قد خوفتم
 مضطط ديرة وبعير ليلة فما لكم في المناقضة في شئ وطون فيع الطاء المهملة وسكون الواو
 اي حال واقع فيه فيقبل بالفتاد المحم مخو هذا لاسر الطين عنه طبا او يكون نوعا لخاصها
 مخو هذا ما لك فها هذا تركه تهرير اشترى فمقة او عكوزة مع الاطعام من من القتر
 وان شئت اخف وايتبع مثل ثوب خرو وثوب خرو او فرعاه نحو هذا حديثك خافا وشخون

الجبال بوقاها وقع في غالب النسخ الاصح لان هشام من الجبل يستخرجون من الجبال بوقاها هو
 فان بوقاها على هذا معقول لان انبث عليه انا الكي في خاشيته وحسب له نحو هذا خاشية جديدا
 وهذا جنات حتى واستجد بالخلق طينا قال ابن هشام في الاصح وانما قلنا بالتأويل في الثالثة
 الاول لان اللفظ فيها سراديب غير معناه الحقيقي للتأويل فيها واجب قال وزعم عبد الله بن
 مالك ان الجميع يؤول بالمشق وهذا انكلف وقال الرضي نجا لابن الجلبج الحق انه في هذا الكلام
 لان الحال هو المبتدئ للمبتدئ في كل ما قام محله الفائدة وظل حصل منه المطلوب من الحال فلا يكلف
 تأويله بالمشق انتهى مقتدره روى ان يكون معنى الاستقبال بان يكون زمان عاملا قبل زمانها
 كقولهم نعد ان دخلوها حال الذين اتيهم قد دخلوا كم لان زمن الخلود لا ينصف مقامه للدخول
 فلم يبق الا تقديره وقوله ثم لندخلن المسجد الحرام انشاء الله ائمنين محققين وشككم ومقتدر
 مقتدرين للخلق او التقدير لان زمانها ماخر من زمان الدخول الذي تضمنه القائل في الحال
 تكون مفاعله فلا حاجة الى جعل الحال لا يرد في الاية روى ابن هشام مقتدره لان الامر ان كان
 مستقبلا فهو قيد للدخول المستقل فيكون من الحال المفاعلة لتمامها وتوهم الدامية المحضة
 ان ابن هشام جعلها من الحال المفاعلة فتعقبه بما ذكرنا وليس كل ما يدل عليه وقد منع
 المتأخرين كون محققين ومقتدرين في الاية من الحال المفاعلة ايضا قال لانها الياس في معنى
 الاستقبال فيكونا مفاعلين فاقامهما في معنى الحال وذلك ان الحال الله وعدم دخول
 المسجد الحرام في حال الخلق وتفسيره في الدخول وان كان بمعنى الاستقبال فاقامها
 واقع في حال الركوب فالحال مع معنى الحال لان الحال انما تعتبر بالعامل فيها فان حدثت كان
 في حال حدوثها فهي من الحال او كان في حال حدوثها فهي بمعنى الاستقبال او بعد فهي بمعنى
 الماضي وايضا فان الحال بمعنى الاستقبال هي ما يصح تقديره بالفعل ولا معلقة لغيره
 كي قولك مررت برجل معصوق صاعدا به غدا اي كيصيبه غدا وكذا تقول زيد في غدا
 خاطبا لي بخطيب منه قوله نعم كان الناس امة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين
 منها حالان بمعنى الاستقبال اي لم يشر ولا لينذر ولو قدر ان اللام في الاية الاولى كان
 خطأ لان الله تعالى لم يعلم دخول البيت ليخلقوا ولم يضر بل وعدم انهم يدخلونه حال
 الخلق وتفسيره في غير خوف فهي حال بمعنى الحال وليست كهي في قولك زيد رجل معصوق

والاصل بالآخرها عن صاحبها بحيث كان محذورا

٩٢

حادثا بعد غدا أي انقضى بعد صفر ليس فيه غدا فان سقر القصر فغدا هو ليس فيه انتهى
 فامر من سيق هذا ملكا مقدرة لان الخويعين يقدرون لها تقدير يرجع فيه الى معنى الحال فاذا
 قلت هذا ان يد صفر غدا كانت الحال على هذا اللفظ عن الاستقبال يد له عليه فزانه مقدرا
 كان هذا صفر لا يجوز قالوا هذا حال مقدرة وتقدر فيه ان تقول هذا يد مقدرا لان له
 القيد غدا فقله مقدر احوال بمعنى الحال أي تقديره لان لصيد غدا وعليه مسئلة الكتاب
 مررت رجلا معه صفر صائدا غدا قال ابن هشام كذا يقدرون ووضع منهن يقال مررت به
 الصيد غدا كما خسر واقتمه في ذاتهم الى الصلوة باردة انتهى بتعقيد من الضائع واجابة التبع
 بما يقول براه وتبين ان الاول قال ابن هشام الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كما مر
 به في المثال المذكور أي مقدرا حال المروية ان يصيده غدا وبني على ذلك عدم صحة كون محله لا
 يصدق من قوله ثم وحفظا من كل شيطان بارد لا يسمعون قال ان المشايخ لا يقدرون غدا
 التمام ولا يبدونه انتهى بتعقيب الدعاء به باننا لانك ذلك ولم لا يجوز ان يقدرها غير صاحبها
 لو قيل معنى المثال مررت رجلا معه صفر مقدر به الصيد غدا على ان يكون مقدر انما مفعول
 سواء كان المقدر هو او غيره انتهى اجابا التبعي بان الدليل على ان الذي يقدر وجود معنى الحال
 هو صاحبها ان في الحال في غير وجود على صاحبها يجب ان يكون في مقدر كذلك لانه تعالى صاحبها
 يكون في مقدر الحال صاحبها انتهى الثالثة المشهور بتعقيد الحال بحسب زمان الى هذين العنيتين في المثال
 لهما هنا ونظم السبعين ايضا المقدره وانت خلاصه خبر ابن هشام والمراد في تماماتك او هو الحال
 الحكمة التي لما صبه التي تقدم وجودها على وجود العالم بخلافه زيد منس كما قال له ما ينس
 فغير ما قال في نوع الله ان كتابا كونه حكيم مع امكان جعلها مقارنته بان يكون وكما اراد به المفسر
 المقادير لرفع عامله الماخذه انتهى والاصل في كبر العالم في الحال بالآخرها عن صاحبها لانها بمنزلة
 المحذور الاصل بالآخر كما ترى في هذا الاصل ان كان صاحبها محذورا سواء كان جوهرا او انشأ محذورا
 وبهذا مضمر وهذا شاربا التوفيق ملونا فلا يجوز تقديره حال على صاحبها وقد بعد هذا
 لتأليفه لفصل آخر احوال والمضاف اليه ولا قبله لان لنبه المصنف الى من المضاف كنبه الفصل
 الموصول فكما لا يفهم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يفهم ما يتعلق بالصلة اليه على
 المضاف فانه يدرك الذين من الك وحكي في هذه الافاق على ذلك في شرح الكفا لا انه فصل في شرح

الشيء بل فقال ان كانت الاضافة غير محتملة جاز التمسك على الغنى اليه نحو هذا سر ملونا ليؤخذ
 بالخصف لان الاضافة فيه في شية الانفصال فلا يعتد بها وان كانت محتملة لم يجز بالخارج ونور في ذلك
 بما يطول ايراده لو كان جزء بالحرف وفي شرطية كونه غير ايد ظاهرا صاحبها او مضمرا اليها كانت
 الحال او فعلا كمررت بهذا ضاحكة ومررت بهذا ضحك وعرفت بك ضاحكة فلا يجوز نقلهم
 المحال في شيء من ذلك مما على حال الجرد بالاضافة هذا قول الجمهور ووقعية اطلاق المحال في
 الفاعل في غير ما ذكرنا من الجواز في التقديم مطلقا ما لا ينزاع اليه وهو الصحيح لو روي في النص
 فقد واهر سلكنا الاكثر في الناس يقولون ان الله عز وجل خلق الانسان من طين فاما في قوله تعالى
 الاخر فليس حجة عندكم بعد ذلك تذكركم حتى كما ذكر عندك واجيب ان التعريف في قوله تعالى
 حال من الكافر والهاء فيه دلالة على ان لا ينفصل عنه بل ينفصل عنه على القول بما لا ينزاع اليه من الناس فليدفع
 بالاولى فيقول ان سلكنا باللام والاولى فيمنع والثاني خلاف الاكثر في قوله لا اولى ان تقدم التصور بالاولى
 ليس منع عند المحققين كما تقدم والثاني في قوله لا اكثر لا ينفصل عن مقتضى ارسال باللام كغيره
 وادعى الشريك في قوله تعالى وارسلكنا للناس سؤلا وفضل الكوفيين فاجازوا التقديم فيها اذا
 كان صاحب المحال الجرد ومضمرا كمررت ضاحكة بان كان المحال فعلا نحو مررت بضحك فبطلت
 منعه اذا لم يكن كذلك واما اذا كان الحرف ايدا فلا يجزى على الثاني اخرنا فبالجواز نحو جاز في
 مركبا من احد حكاية قال النقي الشمني في حاشيته المعنى هم ضاحكة اخبر بها الخازن وان لم يكن
 شيخنا العلامة ابو الفضل محمد بن الشيخ في اسحق ابراهيم في الامام الثاني قال اخبرنا شيخنا
 القاضي ابو سعيد العقباني قال اجتمعت بمدينة مراكش بجمهورية في شغل بالعلوم فقال لطلابكم
 على صوم رسالة بكم قلت له قوله ثم بعثت في الامر والاسود فقال لطلابكم اخبروا بما
 بعثت الا لظن المطلوب في المسئلة القطع فقلت له بقوله وما ارسلك الا كما كنتم تباشروا
 قال هذا لا يكون حجة الا على من يقول بصحة تقدم المحال على صاحبها الجرد بالحرف وانما لا اتو
 بصحة انه لا يكون الجواب عن اعراض اليهودي على هذا الخبر الحق انه وان كان حادا في نفسه فهو
 متواليا معني لا ينفصل عنه من الاخبار الدالة على عموم رسالته فابطلت قد لا يترك منه احد
 القوافي وانما القطع بنبوة معناه اليه وان كانت نفاصلة لخاصة كجود خاتم وشجاعة على وذا
 حصل القطع بنبوة معناه اليه حصل القطع بنبوته لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو خير المبعوثين

الشيء

حق

ويعني ان كان نكرة محضه هو قليل

١٩٢

حق وعن غير احد على الية هو الاستدلال على صحة نفيته الخال على صاحبها التجرد والحرية بها
الاول يجب ان نذكر الخال ايضا اذا كانت نكرة محصورة مخوفة ما رسل الرسلين الا بشئ من عندنا
وكانت اهل ذكر منظر الى ان شرطية عدم الحصر لا يجوز تقديمه من الاقوال كما الاصل بالخير
غير مختص بالخال قال في القبريج ويمكن ان يجتمع نفيها في الكائنات التي لا يتقدم بها ان تقدم المحصور
مع الا لا يثبت بين الحال والمفعول التلذذ انهم كلامه ان الحال اذا لم يكن ضلجها بخبره لم يجب
نفيها عن بل يجوز التقديم وهو كذلك بان كان مرفوعا او منصوبا ساو كان ظاهرا او مضمورا
كما مضامكان يد ضربت بخبره فهذا مذهب البصريين ومنعه الكوفيون في المنسوب
الظاهر مطلقا سواء كانت الحال اسما او فعلا كربت تركب هندا في المرفوع الظاهر
المؤخر من الفعل من الخال فيمنعون من ان يد ويخبرن خاله واكبان زيد قبل والاحكام على الجواز
اذا كان المرفوع مضمرا نحو خضعا ايضا مخروج ومينع الاصل المذكور ان يجب تقديمها
ان كان نكرة صاحبها محصة غير مختصة بشئ من الاختصاص لان النكرة تختص بالقديم
لانها في المعنى مبتدأ وهو خبر ولا تلبس بالصفة في الضم في موصوفت وجلال اكب انية
حمل غيره عليه ان لم يلبس طرف اللب وهو اي كون صاحب الحال نكرة محضة قليل في الكلام
قال سيبويه اكثر ما يكون في الشعر ان لا يكون في الكلام انتهى ومنه حديث علي ورضي
عليه السلام لا اظلم كونه مرفوعا ومختصا انما بتقديم الحال كما مراد بوصف كربت من رجل فرفق
ما شيا وكفرته بعضهم والظاهر ان كتاب من عند الله مصدقا ويكفي وصفه حد خلافا
لبعض المطربين في اشراط وصفين قد حكى سيبويه هذا كلامه لك انك اياضا مخوفة
او عندنا سؤالا او بمقبول نحو عجبت من ضربك حولك شديد او يعطف نحو هو لا ناس
عبد الله منطلقين قاله ابن مالك في شرح الهدى او عاقا الكون في سياق النفي نحو اهلكتنا
من قهره الاول ما يندون ان في قوله لا يركن احد الى الاجرام قوم الوفا متخوفا للحام او
استفهام كقوله ناصح هل هم غير اذنا فيرى لفتك العذرة في ابعادها الاملا نمتد
ممنوع الناحية اذ ايضا اضيقنا خفي غايد على ملاس الحال نحو لقيت شام زيا هو
رجاء وان هندا هو ما فيمنع نفيها على ضلجها كما لو كان محصورا ايضا نحو فلما جاء راكبا
الان يدونه البحث السابق والاصل في الحال اخرها عن غامها ايضا يجوز تقديمها عليه ان كان

ويجب نقلها على العامل ان كان لها الصلة كوكيف جريد

١٩٥

فعل منصوب وكقوله تعالى ختمنا انصاره بجهنم وحده شبهة شواكاسه فاعل بجريد
 مسرعا مقبل او سه معقول نحو للقر مجرة مقتر او صفة مشبهة بخون يد عسا وفغيره
 يجب نقلها على العامل ان كان لها الصلة كاي هذا الكلام كوكيف جريد ككيف في موضع حال
 من زيد وهل في ظرف او شبه قولان وعلى القولين يستفهم بها عن الاحوال فعلى القول الظرفية
 يكون مقننة في المثال في اي حال جاء ويعد على هذا لا لا اختيار على اي حال جاء زيد وعلى الاول لا
 يقتصر الى الاستفهام بل ان في معنى ويجب حرمانه من الحال عن العامل في مسائل يجدها ان يكون
 العامل بها نحو ريت رجلا ذهبت فيه مكرورا سرها فانه ابرضا لك وقومهم من تقديم يروي
 الى الفصل بين المعول ونفته وليس بجنى لان المنع هو النقل على المنعوت لان النقل لا
 يتقدم فلا يتقدم معقوله ونفوض الحاقة طائفة بذلك فاما له منعقب الثانية ان يكون
 فعلا جاء ما المحو انما مفعلا لان الجمل لا ينصرف في نفسه فلا يتصرف في معقوله بالتقدم عليه
 الثالثة ان يكون اسم فعل بخون ل منصرعا لان معقول اسم الفعل لا يتقدم عليه لارتبته ان يكون
 مفعلا مفعلة تحرف مفعلي نحو الحكي ركبوا الفرس منسرجا لان معقول المصداق المقلد من
 ان الفعل لا يتقدم عليه الخامسة ان يكون صلة لان وتحرف مفعلا نحو الفصل فانه حكاية
 لان معقول صلة ال وتحرف المصداق لا يتقدم عليها السادسة ان يكون مفعول بلام او شدا
 في غير باب ولام الضم نحو صبر خطبا ولا فومر فاعلا لان ما في خبر لا لا يشده واهتم
 لا يتقدم عليها او حرف في غير باب من نحو ان زيد مخلصا ليعتد به الشايع ويكون له ط
 متضمنا معنى الفعل في حروفه تحرف للنسبة القتي والشمي والتسبي واسم لا ترو والاشفا
 اللطيفي نحو كان قلوبا لطيف رحبا واباشا ليتريدا صامدا عند كسفر عمر قائما في الدار وند
 على شيا باحوا واما استخارة فلا يجوز نقلها الى الحال في شئ من ذلك لضعف العامل لثاقته
 ان يكون صفة لشد الفعل المبدى هو اسم لفصيل كوهذ وضع الناس خطيبا لخطبه ولفا
 للجو مولا لخطاطه عن رجة اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة بعله قوله علامه شاة
 والنتية والجمع وليست في من الضم معنى الفعل في حرفه ان يكون ظرفا ويجوز استنبو بخبر
 عنه به فيجوز توسيط الحال به الخبر منه والخبر المشاخر من الطرفين والمجرد قول في نحو زيد
 في الدار وان كان زيد خائفا في الدار هذا قول لا خفي عليه في بعضه وقالوا في بطون

هذا هو الوجه

هذه

ولا يجزئ المضاف إليه إلا إذا صح قيامه مقام المضاف نحو وقع ملة إبراهيم جنيها أو كاف المضافان
تقبضه نحو عجنى حبة هندا كسبة

١٩٤

احتية

هذه الأقسام خالصة لتكونا وقرائة المحرر المحرر لتفاوت مطوياتهم وقول الشاعر
نادعوف وهو يادى خله لذيكم ولم بعدهم ولا ولا تقدر جمهور القيرين على المنع قال ابن
في لا وضع واكثر خالصه ومطويات معسولان لصله ما ولتضنه وان لتقوت عصفه على
منه في قبضة لانها تعنى مقبوضة لا مستند بهم معسول الحال لا غاملا قال والبيت ضرورة
الشيء ونقل ابن مالك في التمهيد فلما كان بقوة ان كان الحال ظروفا او مجرورا وبضعف ان كانت
غيره لان الطرفين يتبع منهما ما لا يتبع في غيرها ويستثنى من فعل القليل ما اذا كان عاملا
في حاله لا سمية متحد في المعنى او حلقية واحدة فضلا على الاخرى فليجب تقديم الحال المضاف
خوفا للبت كهذا الجيب من رطبا ويزيد مفرقا انفع من عمره وما فخر حال من الضمير المحرور
من ومفرقا حال من الضمير فما انفع ومما لنا حال من عمره ومفرقا حال من مفصلنا في العالم
في رطبا ويزيد فعل القليل هو اطلب في مفرقا ومما لنا انفع هذا هو اختيار واليه هذا في
واير كيان والفاو في تذكره ما باجتي في حروف ونسب ابن مالك في سبويه وذهب الزجاج والمتر
والسير في الفارسي في جلبابا في انهما منصوبان على افتراض ان كانا متصلين لا اذا في المستقبل ولا في
في الناحية ويجوز بعض الفارسي ان يكون كان ما قبضه فيكون خبرا او رطبا خبرين لا خالدين استدل
ما بالتعريف نحو زيد المحرر احسن منه المنيح فيحتاج الى سماع تنبيه قد يفعل ذلك في فهمه التيسر
فجعل في حاله متقدمة عليه من اخره عنه كقوله قيرنا الشطالة ونحو في حاله انهم ملوكا
تغيرنا انما فقر ونحو في حاله متعلكا متعلكا في حاله ملكا كنه في حاله متعلكا وقام المضاف اليه
مقابلة فمقتضا مقناه لما فيه من معنى التيسر قال ابن هشام وهذا الاثر باجود ما قبل في البيت
يجزئ الحال من المضاف اليه في حاله من الاحوال الا اذا صح اي جاز قيامه اي قيام المضاف اليه عند
مقام المضاف عند حذفه نحو قوله تعالى ثم آتينا اليك ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا حنيفا فلما كان
المضاف اليه هو ابراهيم جاز منه لغيره قيامه مقام المضاف وهو الملة فانه لو قيل في غير القرآن
اتبع ابراهيم لكان صحيحا او كان المضاف بعضه اي بعض المضاف اليه نحو عجنى حبة هندا كسبة
من كنه حال من المضاف اليه وهو هندا المضاف هو الوجه بعضه مثل قوله تعالى في
احكمه ان ياكل لحم اخيه ميتا ورضانا في صلتهم من غل اخوانا فكل من مينا واخوانا حال من
المضاف اليه وهو الاخ والضمير المضاف الكل منهما بعضه لا طعام وان استدل بحجة قيام المضاف

اليه مقام المصنوع من هذا الشرط فانه لو قبل المجيء هندية كنه في سير القربان باكل حاة
 ونزعتا ما فيه من غل احوال كان يصح ما لو انصرف عليه كفاه أو كان مصنعا عاملا في الحال
 كان يكون مصدرا وصفه نحو مجيء هابك منوما من الحال من الكان المصنوع اليها وهابك مصد
 عامل في الحال ونحو هذا ساريا يتوق ملونا اليوم أو غدا ضلونا حال من التوق المصنوع اليه
 شارب وشارب ثم فاعل عامل في الحال لانه متعلق بالحال والاستقبال والاضماره على نحو غيره وأنا
 استرطو المجيء الحال من لضاف اليه أحد هذه الشرط كما مضى على ما قرره من ان العامل في الحال
 يجب ان يكون هو الفاعل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معقولا للمضاف والمضاف
 لا يعل في الحال ذاته لانه يشبه الفعل فاد كان مصنعا مصدرا أو صفة فالقاعدة موفاة لأن الحال
 وصاحبها معقولا لأن الشيء في حدود اكان المضاف صالحا للتقوط وقيام المصنوع اليه معقولا كان
 المضاف اليه كانه معقول العامل المضاف الذي هو عامل الحال وعلى هذا فالوجه في اتحاد العامل
 بتجنيفا أو تفديرا كما لا يفسد من معنى محلا فاما ذلك لم يكن كذلك فانه لا يسيل الى جعله صبنا
 حال ولو قلت جاء علم هندية صاحكة أو نحوه لم يجز قال ابن مالك وانه بلا حذف ولا سقط
 بان يذهب الفاعل في جواز ذلك فقله عنه غير واحد من الأئمة وقال العلامة ابن القيم بوجها
 واللفظ بخاره ان لم يرد بالاضافة اذ لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه
 سواء متع قيام المصنوع مقامه أو لم يتبع لما تقرر من انه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل
 واما صحتها من قوله نعم اتحدت هككم ان باكل الحماخية صبنا بمجمل ان يكون حاله من الحماخية ولعوان
 من قوله نعم ونزعتا ما فيه من غل اخوانا بمجمل ان يكون منصوبا على المدح وحنيفا
 بمجمل ان يكون حاله من الملة وذكر بان الملة والذين همى أو من العتير اتع قال ومثل هذه
 القاعدة لا يثبت بمثل أو بمثاليين مع الاحتمال انما يثبت هذا باستقراء خبرات كثيرة حتى يحصل
 من ذلك الاستقراء قانون كل يغلب على الظن ان الحكم منوط به هذا متفق ما قاله تنسبه فلا بد
 تعذر استمالا كناية نحو كانه وفاضله فلا يضاف الى الرضى ينفع كافة في كلام المناجيز من
 لا يوتى بعينه مضافه غير حال فقله خطأ وقد لكت الهوى منها في النجاشي في خطبة المصل
 قال محيط الكفاة الابواب قال ابن هشام في معنى مجوز النجاشي الخالية من الفاعل ومن الغفل
 في قوله تعالى ادخلوه لتكافؤ وسمه لأن كانه محض من تعقل وسمه في قوله تعالى وادخلوه

القاسم المتجر هو النكرة في اللفظ لا في اللفظ المنقو

١٩٨

المتجر

الأكافه للنكر اذ قد ذكر كافه فصار المستعمل في ما لا كافه لانه اذا كان الاستعمال في ما لا يقبل
اخراجها مما لا يقبل من الخالية ووجه في خطبة الفصل افعال محطها بكافه الابواب استلزاما
اياه من التصيب اليه ووقع التصريح في المظان ان اراء طلبة مضافه غير حال قال بطلان الكافه
قال ابن الحنايا استعمل في طلبة مضافه الى ما يقبلها وتغير فيها بمرور حاله حتى لم يبق لها يد
على جهلها بعلم النور وان كان معتبرا فيه بهذا التامر مما يرد منصوصا لا غير معتبر ويقال له
التغير والتبديل في المغير والمغير المستقر وهو لغة فصل شيء عن شيء قال نعم وما زاد اليوم
انما المجرمون اى افضلو واضطلاحا هو النكرة اى اسم النكرة ولا يرد الجملة ولذا شتمت رايها
نكرة فقلد قال الرضى الجملة ليست لانكره ولا معتبرة لان التعريف والتكبير من هو رضى الذات ان
التعريف جعل الدان متاوبا الى الخارج اشاره وصفتيه والتكبير ان لا يشار بها الى خارج
الوضع وان لم تكن الجملة ذاتا فليكنها غير متان لها انتهى فالنكرة كالجسد يدخل فيها الحال وغيره
ويخرج عنها المعرفة المنصوبة على التشبيه بالمقول نحو حسن زيد ووجه ما في قوله من حسن
وجهها الا التكرير ليعلم ان قولهم ما ضلت الحجة عشر الازمان وقوله رايك لما ان كنت
وجوهنا صددت طبقت النفس اقل من كثر وقوله له داع بمكة متعقل واخره في
داره ينادى الى روح من يشري ملاه لئلا يزل يلبث بالتهاد فتحول على نياحه الى كفا
زادها من مال بلعاده العروى من سهرها هذا من باب التخييل في مخالفت الكوفون وادب الطريقة
فلجانا وتعريف التغير في كتابنا اوله غيرهم الراضة للابهام المستقر اى التثبت في المعنى الموصوف
له مرجح ان موضوع له فان المستقر ان كان محجبا للغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق
منصرف الى الكامل وهو الوصف في حاله فلو ان الفوائد لتباينة دوام دفع ما اوردته الرضى على
ابن الخطاب حيث فسر المستقر بالوضع مرات لفظ المستقر لا يرد الا على الثابت المطلق لكن قال
بعضهم هذا اللفظ في الغرض من الابداد الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال معا انتهى
الاحمد وفي هذا القيد من خوارق حيل اخبارية فان جارية راضية للابهام من الغير لكن اللفظ
المطابق للغير ليس مستقرا بحسب الوضع في شامر الاستعمال بل صار فعلا للموضوع له قال
بعض المحققين لو فسر المستقر هو الثابت في قصد المتكلم فان التغير للغير بعدد اذهابها
ليتم كمال النفس فالابهام ثابت في قصد المتكلم بصورة الغير بخلاف رايه في اخبارية فان المقصود

فقل لا تشاعن العبرة لقصدها المبالغة فلا يغير عما كان بحقيقة من وجوب التأخير لما فيه
 من الإخلال بالأصل وقبل لأن التبرك لا يقتضي الإيضاح والنفق لا يقدم على عمله وكذلك
 ما أشبهه قاله الفارسي واستحسنه ابن خروزمي صحيح ابن النكتة أبو حيان جوازها في أشاعره غير من
 الفضائل المنصوبة بفعل منصرف ولكن في التمام فيه قال المظهر في البرهان جيبها وما كانها
 بالهز في طيب وقال آخر ضمنت خمر في أفلاكها لعملا وما رويته من شيا وأنت أشعلا وقال
 الآخر ولما نادى فاستيق بطناع ولا يأت عند التقصير في قول الآخر أيضا نظيت في الخو
 وداع المون ينادي بها والليخ من الشواهد غير ذلك والحق أن تأويل كل ذلك تكلف كيف فهم
 يدعون الحكم على أقل من ذلك لكن أو قيل مجاز في التفرقة لوروده فيه حكايا فضلا بغيرها
 الأولى إذا كان العامل مصفا فليس الخاف المقلد في الفعل ان يجيز مع الوصف الأمع سم الفضل
 الثاني انفق على تقدير مجاز لا يميز على المميز إذا كان العامل متقدما نحو خطاب تعالى زيد قال ابن
 الضائع وهذا في قول الفارسي في التبرك كالتفت لا التفت لا يقدم على المعقولة ابن خروزمي
 الرابع عدم توقف معنى الكلام عليه بخلاف الحال ما قد توقف معنى الكلام عليه كقوله تعالى
 لا تمش في الأرض حالوا فابروا الصلوة وأنتم شكارى وقوله أما الميت من يعيش كثيرا كاسفها
 قليل النجا الخامس عدم جواز تعدد بخلاف الحال فانها لا تعدد كقوله على إذا ما زدت على بخيعة
 فبارك ببيت الله وجلاد خلوا وأما قوله تبارك رحمانا رحيمهما قولنا فالقولان رحمانا رحيمهما
 باخفا واخفا ولقد خرج من جملة ما لا يستحق القول بانها تميزان خطأ الناس كونه من قبيل الذات
 والحال بتميز الهمزة كما لم يمتنع من التتابع عدم توكيده لظاهله بخلاف الحال فانها تكون توكيده لظاهله
 نحو ومعدرا فبنت ضاحكا وأما قولهم ان تعدا الشهوة عند الله أشنع عشرتهم فاشهرها مؤكدا
 لما فهم من أن تعدا الشهوة وأما بالقبلة العاملة من أول عشر ضيعة وأما العارفة المبردة ومن أضمر
 نعم الرجل جلالا في خمره وديان لا بهام قد وضع بظهور الفاعل فلا يلحقه التميز وأما قوله نزلوا
 مثل المظالم بكينا نعم الزاد واليك زاد فالصحيح زاد معقول لنزولها أما معقول مطلق
 أن يزيد بالزاد أو معقول لا يزيد بالشيء الذي يترد من أفعال البر والحق ما فضلت له
 تقدم فصلا لا وأما قوله فعمل الفناء فناء الهند وبذلك رد التحية لنطق أو بيا فناء
 حال مؤكدة هذا ما ذكره ابن هشام في المعنى من جواز الأمران بينهما وقد زاد بعضهم وجوا آخر

والحققة قليل من غير قليل ولا الخفض كثير

٢٠٧

حيث ان يكون ذلك من المقادير انصاف هذه المقادير انصفت عنها التميز اريد بها مقدرات لا
المقادير لان قولك هناك عشرة ذراعا وذراع ثوب او طولنا المراد بعشرة هو التميز لا مجرد
العدد وبذلك المذموم وهو طول الموزون الاما يوزن به وكذلك غيرها قاله لرحمى والحققة
حصول اضافة التميز المقدار باضافة التميز اليه كبر رص قنبرين من رص قنبرين مثل قنبرين من رص قنبرين
او لم يكن التميز عددا او مضافا ان كان قد استوعب من درهما او مضافا نحو ثمنه مثله مثله
مثلا الا ان من حيث اعتبار النسبة يصعد عن غيره او غير المقدار وصدور قليل او مضافا بكل مزج
حصل له بالبرقع اسم غير يلبس له يكون تحت صفة طلاق اسم ذلك الاصل على ذلك الخرج نحو
خاتم حديد او باب ساجا وقيمة خرا او اما الفزع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز سلبا باليد
على التميز نحو قطعة ذهب قليل فضة قال بعض المحققين فيشكل بقرينة التميز قطب التميز
يرفع الابهام المستوعب من قطعة الا ان يقال انه تميز لكن لا يجوز نصبه كما في ثلثة رجال والخفض
خفض تميز غير المقدار باضافة التميز اليه كخاتم حديد او باب ساجا وقيمة خرا كثير لان الابهام الخفض
الابهام المقدار والمقدار كونه اكثر الابهامات يحتاج الى تميز ونصب التميز على كونه تميزا وهو لا يشل
التميز بخلاف الخفض فانه علم الاضافة فهو في غير المقدار والمزج ان الخفض مفعول اكثر لثقل اللفظ
والشواهد بالاضافة ويجوز خبر التوحيين من انصافه كان التميز مضافا نحو مثله الا ان من ذهب
او لم يكن نحو طول من نيت وخاتم من حديد ويمنع ثلثة مسائل التميز التميز التميز التميز التميز
والاخر على خوارق من من التميز كخاتم من التميز التميز التميز التميز التميز التميز التميز التميز
الاخر شجرة الثالثة ما كان له المسمى كطابق يد نفسا زيد اكثر الا ولا خلفه من هذه فيقبل
زيدة وبطل التميز في فعل التميز هو التميز تميز تميز تميز تميز تميز تميز تميز تميز
والاول اما ان يكون جاتا او لا ويجوز انما ان يقصد به انواع او لا وعلى الوجهين يجب ان يكون
والاول يجب خلقه من ماء الموحدة نحو عشرة من خبز او تمر والثاني يجب كونه مع ماء الموحدة نحو
عشرة من خبز او تمر فالاول لسان عند انواع والثاني لسان عند اتحاد وان كان غير ذلك كان
نحو عشرة من ماء وحب افا من الذي عن غير العدد ان كان جنبا فانه اذا اردت تميزه وجمع اذا اردت
جمعها الا ان تقول عنك مثله تمر او تمرين او تمران لم يقصد من الجنس انواع وحب اخر
نحو مثله تمران لم يكن جنسا هو قوما يقصد مفرقا كان او شيئا او مجموعا نحو مثله رجل او رجلان

والثانية عن ثبوت جملة ونحوها إضافة محور ظل انبساطا مثل الرترشيا والسدرة فارشا

٢٠٣

او رجلا او يحصل القيمة ان القيمة عن الذات اما ان يكون عن عددا ولا والعلم انما يحصل ولا
الحسن انما ان يقصد به الانواع والا غير العدد انما يحصل ولا والحسن انما ان يقصد به العدد ولا
هذا يقسم الرضى عليه مرارته الرضى في تلك في القيمة الرابع للايهام المستقر في ثبوت يقصد
بسمه كائنه في جملة ونحوها وهو ان اسم الفاعل مع مفعوله كقوله في مفعول شيئا واسم المفعول مع مفعوله
لا رضى في جملة ونحوها او اصل التقدير مع مفعوله اكثرها الاوخير مستقر او القصة المنتهية مع مفعوله
فان قيل طيبا او اصله نحو عجب طيبة ما وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسن يزيد ورجلا وسرا
فا انه لا فدية اياه الشاب عيشه والزيد فارشا او اضافته نحو عجب طيبة با وهو فعل
في شبه الجملة فلا حاجة الى افراده بالذكر نحو عندك دخل فاما مثال القيمة عن العدد والرجل الفع
والكسر وهو وقع اثنا عشرة او قير والافية سادس عشرة وثلثاء والاسناد اربعة مثاقيل ومصفى
المتقال درهم وثلثة اشباع ودرهمون القدم ستة ودينار والذوق فيرطان والغيرط طوطيان المتو
حسان كذا فالماوس جعلها الفاصل الهنكية مثلا للمكيل ومنها بضعه وليس ثبوتها وقد قال
في المضرب الزل بالفتح والكسرة الذي يوزن به او يكال به انتهى فاعلمت قصة مثال القيمة عن العدد
وتمثل الرترشيا مثال القيمة عن ثبوت جملة وللقدره فارشا مثال القيمة عن ثبوت جملة
لان فيه معنى الفعل اي عجايبه فارشا والاضافة ايضا كما هو ظاهر ولذلك لم يأت بها مثال هذا
واقام يصلح مثلا لذلك ان كان مرجح لغيره فبينا معلوما اما اذا كان مرجحولا كان من غير الدلائل
من غير القيمة لان لغيره منهم فيحتاج الى تميز الذي يفتح الدال وقيل بدلالة المماثلة الكثرة
في الاصله صدق قولهم هذا اللبن يلد الكسرة والضمه ذواويقي اللبن يفسد والاضافة في المرافعة فله
الحيز لا عطف لهما ان اللبن ضد كل خير يقر منه الضيف ويقو به التحمل وقال ابن السيد اصله ان
سرجلا راي اخر يحكي ما قيل لا ينجح من كثرة لبنها فقال الله ذلك وقيل عشاء للعدو للبر الذي
موضعته من اكله واكثرها يتمل به النخالة مضافا لغير الغالب وقد نصت النسخة في غير النسخ
للظاهر ايضا كما حرج به الرضى واما الضاحف والاضافة الى الله فلهذا قصد التبرير منه لان المراد ان الضاحف
عائده لا عظام الضاحف الى الله تعالى اي ان هذا الشيء لا يقدر على ان يجوده الا الله تعالى وان هذا
جدير بان يبرهن منه لانه حار عن فاعل قادره على الاشياء العجيبة بسلطانه تعالى فبها ان لا رافضة
اطلاقا في القيمة لا يختص بما وقع بعد جملة فعلية وهو المشهور الذي ذكره المغاربة في ذلك

الشبه

في كتابه

التمثيل من احصاء عدد المذكور فاعدا له وهو عنده من غير المنزلة التميز عن التسمية اربعة
 اقسام بخول من الفاعل نحو شغل الراس شغل اليد شغل شمس الراس شغل شمس اليد على التميز
 منها الغد وتوكيد لان ذكر الشيء منها ثم غفرت او وقع في النفس من ذكره من قولهم غفرت ويخول
 عن المفعول نحو فخرنا الامم غفروا اصله فخرنا غفروا لا غفروا وقع الفعل على الارض ونصب
 عبور على التميز هذا عند الجوزي وابرناك واكثر المتلحين وانكره الشلوبيني فليدرك الابد
 وابن الجوزي وقالوا هذا الغم لم يذكره الغفوتون وقال الشلوبيني غفروا في الآية على انها حال
 مفترضة لانها حال التمجيز لم تذكر غفروا وانما صارت غفروا بعد ذلك وادناه ابن الجوزي على وجهين
 احدهما ان يكون بدل بعض من كل على حذف التميز اي غفروا مثل اكلت الرزق خيفت تلك التي تلت
 او على نزاع القاضاي يعنون ووده ان هشام في شرح التلميح لو كان كازم لم يلزم في مثله التمييز
 والتلخيص عن الفعل ولما جازوا بالخافض وقتوا ايضا فليس يعنون فخر بجابل في نفس المجرى
 بخول عن غير ما غفروا اكثر من ذلك الا ايسر من ذلك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
 وهو التميز فان وقع وانفصل صا اا اكثر من ذلك ثم جئنا بالمحذوف فخر وغيره بخول نحو مناداة الاناء
 لان مثل هذا التركيب يصح ابتداء هكذا غير خول واكثر وقوم بعد ما يعيد التميز بخول فحذف
 فامرنا وحسبك زيد ناصرنا نحن رجلا اكرم بابا الثالث اذا التحد تميز التسمية بما قبله مطلقا
 في الافراد وتندبه فتقول اكرم زيد رجلا والزيدون رجلا وكذا في المؤنث كما تقول
 من يدي رجلا والزيدان والزيدون رجلا ونحوه واما قوله تعالى ونسألك خيرا فليس بها
 لعلها ان يكون ترك الجمع في لفظ لان خيرا مما يسبق من غير المندوب وغيره كالصدق والعفو والانه
 ان يكون الاصل وحسنه ونحو ذلك فحذف المضاف جأ التميز على وفقه وكذا ان لم يتصل بمتابو
 نحو حسن يدي وجهها والزيدون وجوها ان لم يلزم افراد لفظ التميز لا فراهمة عنها او كونه مقصدا لم
 يقصد لخللا فانها فان كان معنى التميز من رادعين فراهمة لفظه كقولك ذابت رجل واحد
 الزيدون صلا وكروا ابا وكذا ان لم يخلل فانواع المصدا نحو كما الانقياء سعي لخلل الاشياء
 رايها فلو قصد لخللا المصدا لخللا في حاله جازت المطابقة نحو تحالف الناس له وقتا ونوا
 اذها فامنه لاخير من اخلا لا افراد لما بين بعد جميع ان لم يوقع في محذور او لفظا بالزيدون فضا
 وقولنا عينا آو عمنها واخينا الالف المقتضا قال تعالى فان طعنكم فخذوا من ثمنه نقلا ووقع

في محذور

والناصب لغيره لأن في اليمين النصب هو اللفظ من فعل وخبره النوع الثالث ما يرد بحرف الجر والآخر هو اثنان الأول المضاف اليه وهو ما في اليمين في وسطه حرف جر مفتوح كذا من راء

٢٠٥

في محذوفين محذوف كان قبله مفرد فتقول كرم الزيد وناباه بمعنى اكرمهم من اياه ولو كان
لاوهم ان لفصوكون بهم واحدا موصوفا بالكرم وكذا تقول ظف ريدنيا بالامك لو كان نوا
لاوهما قد ثوب حدوا لناصر لغيره هو ما في تلك الذات واختلفوا في تحريكها
مع انها جامدة فقبل شينها بالياء لفاعل لانها طائفة له في المعنى فغير من دونها شبهة بضمها في
وطل ريد شبهة بضمها في الاستمارة والطلب المعنوي وجود ما به التمام وهو التوحيه في النوع
وبل شينها بالياء من ذلك في خامس مرتبة فان الفعل اصل لانه لفاعل لانه تعين معنوا وغير معنوا
وسم لفاعل اليعمل لا معنوا وهو وصل المصنف المشتهر لانه يعمل في السبق لا يجيء في الأصل
لا فعل لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفع لانه في مثله واحد وهو وصل المفادير لانه يتعمل الضمير
لا يتعمله وصح هذا القول لان عمل شيء على ما هو به اشارة وكذا في النصب والناصب ليس النسب
عند سبويه والمازني والمبرور لرجاج والفارسي هو المصدر من فعل طاب يذيقنا وشبهه المراد
به ههنا ما لا تعقل معناه وحرفه من اصد الوصف ونضيق معناه فقط كاسم الفاعل ومحو الله
دوره فلهذا غرض العلة عن هذا شبهة شبهة ذهب قوم الى انه الفاعل في ميسر النسب هو الجملة التي
انصب غير تمامها لا الفعل ولا ما اشبهه واحدا من اربعة حضور وغيره في التحقيق وهذا القضي
كلام المصنف في النوع الثاني من المراتب من الاسماء وهو ما يرد منصوبا لا غير فرع في النوع الثالث
منها وهو ما يرد بحرف الجر والآخر فقال النوع الثالث من المقربات من الاسماء ما يرد بحرف الجر والآخر وهو
اثنان لانها لما الأول المضاف اليه والاضافة لغة الامالة والاسناد ومنها اضافت لغيره
اي ثالث واخصت غير غيره في الخطاب اي ملته وتلته اليه اضطرارا لانه في قوله من يمين
اشابهها البحر فخرج بالقبلة الاستاذية وما بعد من يمينه فانه لا يرد الاضافة الى لعل لانها
في اول الاسم بالآخر او صغر يد الحيط وما جرى عليه المصنف كون المضاف اليه هو لما يركب
المضاف هو الاول هو مصطلح سبويه واما لك اكثر المتأخرين وهو المشهور وقبله كسجد
يجوز في كل كل وهو اي المضاف اضطرارا لما فيهم حقيقة او كما ليعمل الجملة المضاف اليها نحو
يوم يتفرق في لقون نسبنا ليعني ولا يكون لاسما بوسطه حرف جر معتددا لكون هذا المفرد
احدا عن القول في القول فان حرف الجر مفرد في الكنة غير مراد كذا ان ابن الحاجب في
الرضي فانه ان ريد في غير مراد معنى لم يجراد معنى الطرفية والغلط فيها طلبة واتجاهوا في النظر

في محذوفين محذوف

النوع الثالث من المقربات

الناصب

الحرف

وممنع إضافة المضمر في اسمها إلا ترفع واسمها الاسم المضاف والموصولات

٣٠٤

الحرف إلا أنه خلاف معنى وإن أريد أنه غير مضاف لفظا كان المقصود المضاف اليه كل اسم صفة كذا
بحرود بحرف جرم فقد رخص في اللفظ لأن معرفة حقيقة منوطة على معرفة ما أخذ في القيد
هو كونه بحرود بحرف جرم فقد رخص في اللفظ لأن معرفة حقيقة منوطة على معرفة ما أخذ في القيد
نفسها لا أول المبادر من هذا التحذير لا يعمد المضاف اليه بالإضافة اللفظية على المشعر أنها
ليست على معنى الحرف فيحذف من اللفظ على ما ذهب إليه بعضهم من أنها على معنى بحرود
ثم بين بها سائر تغيير الحرف كما سنبه في المعنوية وسبب التحقيق ذلك الثالث استدلال حكمهم
بان كل مضاف اليه بحرود نحو وانشل لقبرته وخاب بقصر الحقيقة في التزم أن المضاف اليه بحرود
بحرود فيغير معناه بأنه تكلف أمر بالساقول في بعضهم وقد خاب بأنه عام مخصوص بالوعقل
هذا أقرب إليهم ولا يخفى فهو بهذا الاستدلال الثالث في عامل الحرف في المضاف اليه قوله آخر
احتجوا بأنه لاضافة التاء إلى المضاف وهو الصحيح لا ينافي قولنا في تعريف الاضافة انه ما يوجب
لتاء الاسم البحر لأن كونه سببا للبحر لا يسلط كونه عاملا له واعلم أن القائلين بالاضافة ان يكون
صاحب الاضافة والامر كعلمه وقوب يتبع صاوة المضمر في حال التحليل والاضطر المار في
من وافهم في نحو يا أيها الذي دهبوا إلى أن يا اسم مضمرة فابعد هذه مضمرة مضاف اليه تحته
تحتها ان خطابا ضامها إلى لسان قول القريب ذليل الرجل ليس بزيادة في التوافق والاضافة
إلى الظاهر الذي يظهر فيه الاغراض حبا حكم باضافة إلى الضمير الذي لا يظهر فيه الاغراض فإكون
القضايا لا تصان فغير مانع من اضافة هذا النوع لأن الاحكام العامة قد تختلف بعض الصور
تختلف لأن من غرضه وتختلف لولا غرضه المرفوع بها وتختلف عسى من تضام ضمير المرفوع
تبعها كذلك هذا النوع من المضمرات في مع الاضافة واختاره ابن مالك والاصح ما ذهب إليه
سبويه والاضطر في احد قوليه وهو البصير في اوجع من الخارج من ان القضايا لا تصان
ولا يتأخر في اتمامها ولا الجليل لتلذذه وما اتصل بها إنما هو حرف يدل على احوال المرفوع
اليه من تكلمه والخطاب الغيبة وسبب ذكر المضمرات مستوفيا في المنبات واطراف اسمها الزيادة
وسبب في تضاد كراهتها واما ذلك ونحوها كاف غير حرف خطاب جامع التمام واطراف اسمها
الاسمها مسمى عشرة كم وكيف من ضاوتها واولى وابن وايا وعتي والى وسائر شرح بعضها
في حديثه المرفوعة في ترفع واطراف اسمها الشرط واية ذكرها في حديثه الافعال والموصولات

ما في ذكرها في المبيات وما امتعت صاورة هذه المذكورة لتبها بالحرف والحرف لا يصاح
سوى في التثنية أي ثما لا استفهام والشرع والموضوعات فاتها الامتناع اضافها الضم
التثنية ما خاضع من متلكة انفسها الى مفرد مضى اليه وتساوية شريها متوف في حديقته
انتهى وتصلح لثما يجب اضافها اغاد اضية مؤنثا على بعض مع كونها مذكرا لا كذا في المائدة
من المضاف اليه كما يجب بيان ذلك في هذا السمع من سبب الله نعم واصلها في قوله الجمل
هو مؤنثا من مضاف الى الجمل قط اسمية كانت او فعلية وبحق الجمل الفعلية فالاول د من لثما
لأنه من نحو قوله نعم واذكر واذا سمع طيل واذكر واذا سمع طيل واسترط الاستمارة لا يكون خبرا لثما
فيها فاعدا ما ضما مخوف بقاءه بقصر عليه سبب ولا كرون على نجه ووجهه بيان انك انما مني
وكان الفعل الماضي متاب لها في الزمان وكان في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بحرف اذا كان
مضما كما نحو دون يد يقوم فانه حسن بقصر نحو اذا ريد يقوم واحاد بالجمع مائة بحكاية الجمل
الغزة التي في حجة تسمى وتوسط الفعلية ان يكون فعلها ماضيا المطا ومعنى كمنافرا ومعنى لا مطا
نحو واذا برقع ابراهيم الفواعل وقد يجدف جوه هذه الجملة فيط من لا خوله بها اصبغ في
المفرد كقوله هل ترحق ليال قد قصيرنا والعشر من قبل ذلك امانا والفعل ان اذا كان
كذلك وقد تجدف الجملة بسترها ويقوض عنها التثنية قال بوخيار والذ في بطرس من قطع
العربية ان هذا المذهب جابر لا ولا يجب تكسرها لفتح لا لفتح التاكين على الفصل كقوله نعم وانتم
جئتكم فظن اني جئت اذ بلغت لروح الحلقوم ورمي لا خضرا اذ جئتكم فمقر به والكسر
اغراب بالاصافة لبناء وحمله على ذلك انه جعل بناها ماضيا ماضيا الى الجملة فلما زالت
من القطع ماضية وهو مرد ووبانه قد سبق احكم البناء والاصل استصحبه حتى يهودا
على اغرابه وبيان العربية بفت نظير المصا لا ولا حله لبنائه الا كونه مضافا لمشي ولو كانت
الكسرة اعرابا لم يجز بناء النظر ووبانهم فالو يو مثل افصح الذال منقذ ولو كان مغبرا لم يحز
فصح لانه قصاف لم يفتل هذا على انه منتهى سرعة على الكسر لفتح التاكين وهو الغالب على
الفتح طلبا للتحفيف وشي في تمام الكلام على ان في حد قبله لمفردات استقر وحتي توجب
حيث جلت نيد حيث في هذا الشرط الاستمارة ان لا يكون الخبر ماضيا فعلا منصرفا عليه سبب واصلها
الى الفعلية اكثر قال ابن النحاس ليس في طريق المكان ما يضاف الى الجملة غير ما حيث لم يوضعها

على كل جهة واحدة من رؤسها إلى أضافتها الحدة كاد وإذا في الزمان انتهى من انصاف
 إلى الغرق كقوله حيث في العائم ولا يقاس عليه خلاف الكسائي ولا يترط في انصافها إلى المحيطين
 ونحو المهندسان في الذريعة حيث في قوله تمت راحة المبتلين في حيث يجي لما زمان ومق
 انهما لما خرجت عن الضيق بدحول إلى عليها خرجت عن الانصاف إلى الجمل مصان الجملة بعد هذه
 صفته لما كلف لها تقدير بعضه قال به تمام وليس يتمثل لشيء واحد من حيثها الماء لكافة
 فثبتت مع الشرط كقوله حينما نسقم بقدر لك الله سبحانه في غير الارض قال في تمام
 هذا البيت عندك دليل على جنبها للزمان والنوع الثاني وهو المختصر الحمل الفيلة إذا عديت
 الاخص من الكوفيين ويقع شرطها وخولها ما ضيق نحو ولد الغنم على الانسان اغرض مضاعف نحو
 وادب على علمه يخبر ويحلف بنحو وادبوا ما رواه في الرسول الآية دأبوا عليه ما ياب الرخص
 خروا واستجوا وكما هو امر بنحو وادبوا ما رواه في الرسول الآية دأبوا عليه ما ياب الرخص
 المفردان انما مفرد والمراد ما يغلب الجملة وهو ايضا فان ما يجوز وقطع عن صاغة عن الانصاف
 فيشون نحو كل ان لم يقع فعلا لا توليد وبعض في كقوله تدر وكل في ذلك يجوز فخصنا انصافهم على
 بعض ما يندعو له الاسم المحسوس وما يلزم الانصاف لفظا وهو ما نصت الشرع حال كونه ظاهراً في
 ومضمناً في وهو كلاً وكلنا محمولاً الرجلين وكلاً وكلنا المزمين وكلنا ان ولا يضاف الى الاستحسان
 ثلثة شروط احدها التعريف فلا يجوز كلاً الرجلين ولا كلاً امرئ من جملة الكوفيين في ذلك انصافها
 للساكنين لا يؤكد ان كلاً المعقوف لا العاقل الثاني الدلالة على اتيان ما بالشر نحو كلاً ما وكلنا
 أو بالاشترار نحو قوله كلاً ما غنم غنم حياته ويخبر في انصافنا فان كلمة ناعتهم كثر
 الاشياء والحكمة وانما صح قوله ان الخير للشرهدي وكل ذلك جهة قتل لا دمه من انصاف في المعنى
 مثلهما في قوله تدر لا فاضل لا كثر هو من الذي كلاً ما ذكر الثالث ان يكون المشاكلة كلمة واحدة
 وقد يفرق بالتعطف بالواو في الغرق نحو كلاً زيد وعمر وقال كلاً في غيلية ورجاء عضد وساعد بعد
 المام للمات قال بعضهم ولا يكون كلاً وان ذكرت من غير ضافة لهم يسكرون بتوخي ما طلب عليه
 الجير يمد لاجل الانصاف وعند هو في مكان يسجل في الحضور القرب شواكنا حيتين بنحو فلما
 واه مشقراً عند سدة المنى عند حاجته لما أوتى ومعينون بنحو وقال الذي عند عمل الكفا
 انما السلك وانهم عند من الصطفيين الحيا قال المزدني في شرح النهج هل وإذا كان فطره فما مضى

والذي هو سكو الظاهر انقط وهو اولو وذر وخر و...

٣٩

للمؤمن نحو انما الصبر عند الصدمة الاولى واما فحقت سميتها اوضحت ولا ينع الاظها او يخرج
 ممن فيها ينبغي ان يحل ما العزير الجري حيث قال وما منصوب بداعلى نظره لا يخفى
 حرف واما قول العامة ذهبت الى عند فلحن واما قول بعض المولدين كل عندك عندك لانا
 نصف عند فقال الجري لحن قال ابن هشام وليس كذلك بل كل كلمة ذكرت واربدها لفظها
 ان نصرت تقرب الاسماء وان يعرب ويحكي أصلها انتهى فمثل قول الآخر هو لون هذا عندنا ليس
 ناسا ومن ثم حتى يكون لكم عندك الذي خولدي الباب ولدينا بلدي يعني عندك عندكم
 منها من جري من خدنا انها ان يكون ظر فالاعيان والفا في نحو عندك ما وهذا القول عندك
 يمنع الثاني في الذي ذكره ابن النحوي في ما ليه وعبارة في جوابه الثاني انك قول عندك ما وان كان
 غامضا ولا تقول لذي ضال لا اذا كان حاضر فالجري وابوه هذا العكرى وابن النحوي قال
 ابن هشام وزعم القرطبي انه لا من قبل الذي وعند قول غيره انه انتهى وتعامل فيها معاملة الفاعل
 وعلى من مع الظاهر وتقلب ياه مع المضمر خالما وقد يقال لداكم وسوى نحو سوى نيدو سواك و
 سياتي الكلام عليها في بحث المشتق استتبع استعمل بعضهم سوى مقطوعة عن لاشا
 ومن استعمالها كذلك الجري في منظومة العروضة فف ان قولك من جري من جري لا سوى عند
 النحويين انها فيما يلزم الاضافة يقتضي مع فلا يراو حال كونه ظاهرا فقط اي نحو هو اولو
 بمعنى اصحابهم جميع لا واحدا من لفظ بل من معناه وهو ووقا تع محي ولو خوة وولوا بآس
 شديد ووالا على صيغة لا ذوا لمؤنولة نحو ذ النون وفروعا نحو ووالا لان الاحال وان كان
 اولو حملوا لشهدوا ذوى عدل واصحابك بآس بآسكم ووالا فان ذولا اكل حظ ولا بآس
 الا في ظاهرا سم الجري بمعنى ما يقابل الصفة فلا يقال خاشع رجالا ولو عاقل ولا رجل
 خافل وذلك لان ذوا ولو فرغ عنها الحقيقة اما وضعت وصلة الى جعل اشما الاحاص صفة
 وذلك لانهم لما اردوا ان يصفوا شخصا بالذهب فلا يات لهم ان يقولوا خاشع رجل ذهب
 فجاءوا بدور صافوه اليه فقالوا ذو ذهب اما ذلخا يكون بالها صفة لم يكن للجري فايد
 وهذه هي الحكمة التي فطنت لشرط الظاهر لان الفجر بوضعه لا يد لفظ حقيقة معنية
 ليقصد الوصف بها وان كان المراد معينا باهتبار مرجع كنهه ليس معينا باهتبار لفظه اما
 قول الشاعر فما يعرف ذا الفضل من الناس ذوه فتا ذوقيل الجري قال الزجاج في شرح ادراك

الشعر

او خال كونه مضمرا فقط وهو وحده

٢١٠

أشده أبو بكر بن زيد قال أشده أشد الرخص ابن حي الأصمعي عن حماد قال أشده أشد الرخص
عنه ثم من هي حنظلة لنفسه من قصد لا خيل الغنى فيها وخواه تلعنه المشرقي فان املق خضاء بنوه
لوطي ناسر بنينا ساد ما صلاوه وهو الوطمي عا زاد كلب اكلوه لان زلة اخر الذين يقال
ان من قيل سوي الرحمن بكره ما صلاوه والذي نام بارز في الورد عا طر سلاوه وغلب السراجه الله
فاعوا لعمده طلبوا الثوب غرا فاستغوا في وعوه انما استغيتك خض صاحبك الذين اخوة
واذا اجتمعت الية ساعدت حنظلة فوه انما المرفوف لم يتبدل فيه الوجوه انما الميم المرفوف في انما
ذوه وسد ايضا قطعها عن الاضامة وان خال ال عليها قول الاخر فلا اتقي بذلك اسفلتكم
والكنى ايده الذنبا او خال كونه مضمرا فقط وهو نونان ما ايضا فكل مضمرا مكملا وعاطلة
او غاث مفردا كان او مشن في مجموعا مذكرا او مؤنثا وهو وحده مخورا زاد في الله وحده وقوله
وكنت اكنى اكنى وحده وقوله والذاري خشاء احر كرك وحده غشي الرياح والمطر وهو لا في
للتذكير والافراد والغيب الميم من في اقول لخدفا مذهب مسبوقة انه سم موضع موضع المقصد
الموضوع موضع الحال فوجد في موضع اتحاد واتحاد في موضع موحده هو الحال قال ابن ابي شاذ
شرح الجمل وكن بعض اصحابنا يريد على ذلك فيقول وحده باب مناب الجاد والجاد باب مناب موحده
وموحده مناب مناب مفردا في مفردا باب مناب مفردا وهو في الحقيقة في حال انهي وهو طويل في
من غير ضرورة الثالثة انه مضمرا وحده وهو متحد في الزايد وذهب اليه ابن جني انما كانت مضمرا
لم يلفظه بفعل وعلى هذين القولين في موضع في موضع الحال الرابع مذهب بونش انه نصب على
الطرف فيقول العربي زيد وحده المذكر زيد موضع المفعول والجاء غلام فيها جهمرا جهمرا ما فانه
يؤنس في الثالثة ان يكون مضمرا بفعل مقلد هو الجهمرا فلو ان زيد انا لا ابي ابل انا لا وحكي
الاصمعي وحده عليه هو مضمرا لفعل في فعل وقد يحجر على حكي يؤنس في نصب كل درهم على
اي حده وحكي بر سيد اجل على وحده انا اضافة لبيع وحيث تصغير جحش وهو ولد الحمار وعبر
تصغيره وهو الحمار يقال لبيع وحده وحيث وحده وحيث وحده ومعنى لا في المدح والثنا الدقة
ودعما في مضافا الى تصغير حكي بر سيد اجل وحده انا نفسي ما خلقنا ثمانون بانه نصب
على الحال فبما اذا قيل لرب زيد وحده فالا كرفن فيقدرون في حال الجاد في بال روية ويعبرون عن
هذا بانه حال من الفاعل والمبر فيقدرون في حال انه مفرد بال روية ويعبر عن هذا بانه حال من المفعول

وليك راحة تكمل يجب تجريدا المتضمن لتزوين قوله انتهى والجمع

ومنع أبو بكر بن طلحة كونه خال من الفاعل وقد لانه خال من المفعول ليس الا لانه اذ ارادوا
 فالواحد بك وحده كما قال الشاعر ولدت با حشا ان ضرت به وحك لبك هذا اللفظ قاله
 طلحة في التبت جميع ولا يمنع من جمله ان بانه الوصف المقتضى ان في ريت وحده من المعنى
 معهما وما اضاف في غير الخطاب فقط وهو ليك واخوانه وبنو سعدك وخانيك ودوا ليك
 يفتح الدال المهملة وهما حيك وهذا دليل على ان صير هذا ذك طعنا وخصا وقد مر
 معنى ذلك كله وقول الامام ان الكاف فيها الجرح الخطاب متناه في ذلك ثم ودلوا لهم حاسبه ولقي
 زيد وحده من التوزن لاجلها ولم يجدوها في ذلك فبأنها لا تتفق اللفظ الذي يشبه الحرف من دونها
 لتي لغيرها فانما في نحو قوله لعلت لست من يدعون في الظاهر في قوله دعوت لما نأبى من قوله
 فلبى فلبى يدعى صور وقال في في الاركان ودعوى الشذوذ منها باطلة قال سيبويه في ذلك
 ود على بون في زعم ان لتي مفرد فاصله لتي الف بعد الموحدة على انه ضلي يكون الغير فلهذا
 ياء لاجل الغيبة كما قلت في على وعليك وقول البدن ان كان خلافه بون في حاز في لستك و
 اخوانه وهم وانما هو خاص بليك تكميل الاحكام الاصنام يجب تجريدا المتضمن لتزوين
 غلام زيد وبعضهم يقول اذ لم يكن في الاسم تزيين فيلزم وجوده ثم حذف نحو كره رجل ومن جرح
 بعب الله قال البدل الدما مني احد من كلام الخيان وهذا عجيب فانه لا يمكن في مثل هذا الضيق
 شيء من التوقيعات اما يوزن العوض والمقابل فواضح واما سوزن التكرير فلا خصا ص بعض المتبادر
 فربما يجرى فيها وتكررها ولا يتحقق فيها واما سوزن التكرير فلا انه علامة على كون الاسم له نسبة
 فيبقى ولا لعل فتمنع من التصرف فكيف يتصور تقدير هذا فيما ينافيه من التي التثابة المحررة غير
 المنصرف التثابة بالفعل والصواب ما قاله الرضي عليه من انما الرضا انه فيقد انه لو كان في تزيين
 يجهل لاجل الاصناف وهذا لا يرد على ما ورد على تلك الغاية انتهى فطرف بعضهم حيث يقول
 كما خسر عشرة في التيام على زعم المحو غير انه وقد أصبحت تنوينا واصحى جيبى لا يفارق الاضمار
 ويجب تجريدا اقتضا من بون في الشيء ليجتمع المذكور التام ولخطاها كقولهم نعمت هذا الجيب والغير
 الصلوة ونحوها في ثبوتك وعصرتك وانما وجه تجريده من ذلك لانه يدل على كمال الاسم الانسان
 يدل على بفضائه فلا يجمع بينهما واما قوله اسم الفاعلون الخيرة الامر منه مفقود وقيل لها التكرار
 ولا تحذفون المنصرف جميع التكرير نحو لسان زيد وشياطين لان فيهم من فضل على تجريده كما ذكر

٢١

انه

ولا يفيد الاتخفيف والاتقون

٢١٢

أو هو الذي لا يفيده الاتخفيف والاتقون في اللفظ

ملحق قوله الرضى ولا يفيد الاضافة اللفظية الاتخفيف لفظيا فقط وذلك بحذف التثنية
والثنية من نحو كتاب يدو معطوف ومطبا بدم ومطبا بدم ومطبا بدم ومطبا بدم ومطبا بدم
في معناه الى الجمع والصفة مشتقة فقد يكون في المتعديين ما يحذف من اللفظ والعدم وموتدب
الحذف ومن الوجه الاتخفيف في المعاني بحذف التثنية في المعاني اليه بحذف الضمير الثاني
في لفظه وقد يكون في المعاني وحده كقام وموتدب بخلافه وحسن محضه عند من يجوز ذلك و
قد يكون في المعاني اليه وحده كالقام والعدم والموتدب الحذف والمحسن الوجه فاما المقصود من
اللفظية في التخفيفات لا يفيد غير وظائف كدام بعضهم انها اما ففقد في المعاني الوجه في اللفظ لا
التخفيف وذلك في رفع الوجه والصفة لفظا من غير يور في الموصوفات اذا رقت الوجه من
ضمير او لا يفسر ضمير او لا يرفع لا ينفذ وليس مع الوجه ضمير يربط الصفة بالموصوف في نفسه
لنفسه فيجاء الوصف بالمرجعها المتعدي في الخبر فخلص منها ومن ثم امتنع الحذف في الخبر
الاسماء فيرفع الحذف الى ربط الضمير بالمتعدي اليه ويحذف ضمير الخبر ايضا لاسماء فيجاء الضمير
الذكر فيصحب على ضمير هكذا قرأه ابن هشام في كتابه وقال في المفتي في الحقيقة لا في ذلك بل في
الحاجة في قوله لا يتخففان قال بل يفيد التخفيف ايضا لان خطاب زيد الحذف من خطاب موهو
فانما رتب يدا املا خطابا يدا بالكتاب لكن املا خطاب فلفظا التخفيف حاصل بالمتعدي
بل في في الاضافة انتهى قد سبق في هذا الزعم والاكبر الاضافة اضافة صفة الى مفعولها
فمفعولية فنبه في معنى اللفظ الى الاضافة لعود اثرها اليه من التعريف والتخفيف ولا فائدة له
لم يذكر في الاضافة مما ذكر كذا قرأه بعض المحققين في بعضهم ولا يخفى انه في من قوله كثير
لانها افادت امر معنويا وهو التعريف والتخفيف وليس في بعضها منفصلة لانها خالصة من
غاية الانفصال ويصدق كون الاضافة غير اضافة صفة الى مفعولها على صور واحد هاتين الاضافة
صفتها المضاف اليها مفعولا للمضما التي قبل الاضافة كقام زيد ونحوهما اضافة الى مفعول
كما سياتي ومن الاضافة التي الى الاسم نحو سبيل كذا وشهر ربيع الاول وذو القعدة من مضاف الى الفهم
بالنسبة نحو ذو صباغ وذو يوم وهذا النوع قال الشيخ في مفعول على جواز اضافته ويجوز في الاول
بالمعنى اي متى كره في كذا الباء واضافة الاسم الى الصفة كسبيل الجامع صلوة الاولى وخارج العر
وقد لاحظنا ان الحق صفة للصفة لانها تفتل في جوارها تفتل واني في بعض الكتب الطين

في معنى اللفظ

انها

انها اتم اصبحت الى الحفظ لان سيقاد طم لهر عليها التلا كانت لسطها فتمها بوسنة
 لغتهم القابل الا بدين بقلة الحفظ ثم وقعت على ذلك في بعض كتاب حديث وعكس هو صاف
 الصفة لاسم نحو سمي غامة وجرى في طبقه واحلاف نيات لاصل يتجدد جامع ويطبق جود وكذا
 الثاني وهذا ان لفظ حلف في حور الاضافة بهما محورها الكونين مبدئين الى ما سمع من
 ذلك فادكرها مع يا ويل وسعها التفرقة والوفاورد منها لان الصفة في الوصوف لا يضاف
 انتهى في نسخة ثم قال لا كسر في سمي غامة نابل لاق منها هو على حذف وصور اي يتجدد المكان
 الجامع وصلوة السابعة الاولى في التلا كحرف في طبقه انه من باب عامر وقصه لان المعنى شئ جود اي بال
 ثم حذف الوصوف اي تمت صفة الجسد للتيقن اي نحو جود من حرس وطبقه وتنتي نحو من جبر
 عامر ولا يفسر لك بل هو مفقود على التمام واصافة الوصوف الى الفاء مقام وصفه كذا الجلاء
 اي صاحب الجمل وانه المؤكد في الكا الى المؤكد كسر الحاء كحيث ويومئذ قال الله
 فقلت اني اوصيها بجال الجلاء سبب صحتها منها اسم وعادته النحاة والقدر الجلاء من قولك تجوت
 جلاء البعير عنه في تحيته السليمة فذكره قال جلاء جلاء فاضا المؤكد الى المؤكد قال الفرس الجلاء
 اصاف الى الجلاء لان العرب تضيف التي الى صفة والحلف اللطاف محو حق البقاء في حجب
 وجلاء الورى لا كسر الصبرين ان هذا في غاية التلا فلا يقاس عليه ولا سعتي معذور لثماو
 اضافة الملقى المضمر كقول الجيد الى تحولت اسم التام عليها وسهم قولهم هذا حتى يبدل اي يبدل
 ويبدل مع الحذف اعزنا يقول عاشا لايات قال هرثا عرفتموني رباح قال هرثا حتى رباح واما
 المضمر في المعنى الذي لا يفتقر الا كما لا عند الجرب الزيد لنا كذا كقول اخيشة ولولم
 عوى لهما بنبلة لزان على نهام بل ونقلت وقول اخر اقام يفتقد القران وسوقه
 لا هدر مقولاته سور وفتح الصوة الثانية فما اضاف فيها صفة لكن المضاف اليه ليس هو
 لما ولد لك كانته التفصيل نحو فضل اليوم على الاصح والوصف الذي لم يرد به الحال والاسم الجلاء
 كما في حال التحوط ووضا مضمرة لانه لا يعمل في المضاف اليه ذلك ليس مقولا له فاضا انه
 معنوية الصوة الثالثة ان يكون المضاف اليه مقولا للضما قبل الاضافة لكن ليس المضاف
 صفة ودرت كالمضد المضاف لموضوعه ومنصوبه كقوله لا مير اكل البحر على الاصح فيسبب
 لمتهم وبقية لاضافة الى هذين التخصيص اللطيفة وفي غير محضة المعنوية وفي المعنى المصنوع

ونقيض تخصيصاً مع المكرة

٢١٠

خروا ثبت أن الملك في التمهيد في التسمية لا يتبعها ما لمحمدة وواسطة وهو مضافه اسمي
 إلى الاسم والاسم إلى التسمية وعكس التوضيح إلى الفاعل مقدم وصفه والمؤكد إلى المؤكد إلى
 إلى المقبر وعكس وقد خرافاً أن الأضافة في ذلك كله ذالحة في المحضة ذهب قوم إلى أنها
 غير محضة لأنها لا تفقد إلا اتصال من حيث اللفظ لا بضمه لا بشكلف خروجه عن لفظها
 ما لك جعلها واسطة بينهما لأن لها اعتباراً من جهة الاتصال المذكور والثاني من جهة
 الاتصال من حيث أنه لا ضمير فاصل بين المضاف والمضاف إليه كما كان في موصوفات يد قال أبو حنيفة
 ولا أعلم له سلفاً في ذلك وتفيد الأضافة المعنوية بقربها للتصان مع المضاف ليس المعرف ككلام
 زيد وعبد هذا فاضاً زيداً من يد أو قل الناس في قيد تخصيصاً مع المضاف إلى المكرة
 محموداً لا من رجل والمراد بالتخصيص أن يد لم يبلغ درجة تعريف فأم رجلان علم جعل احص من
 حلام ولكنه لم يمتد بتعيينه كما تميز زيد قاله في المعنى قال البلل الذي ما به في شجرة من بطرير فقط
 أنه لو أطلق التخصيص لم يرد به ما ذكره لدخل فيه التعريف ليس كذلك فإن التخصيص هو
 لتفصيل الاشتراك الفاعل في تركة محمود جعل صالح فهذا فيه تخصيص مجاز لا في بيان فاعله لسلام
 معرفة ولا يقال بمقتضى أنه في هذا يدفع كلام أبي حنيفة حيث قال بقية النجوى من الأضافة إلى
 التخصيص والتعريف ليس صحيحاً لأنه من جعل التمهيد في ما لأن التعريف بمقتضى هو من المسمى
 له والأضافة إنما تفيد التخصيص لكن أقوى من رتبة التعريف فإن أضيف إلى معرفة التخصيص
 التام انتهى فبنيهاً الأولى تبين من كلام المصنف هنا شيئاً أحدهما أن الأضافة المعنوية
 لا تجتمع مع التعريف بل شرطها مجزأة المضاف منه قال لأن الاسم من الأضافة للمعرفة بتعريف المضاف
 وهو حاصل المعرفة فيكون تخصيصاً للحاصل بل متى ما يضافه المعرفة فإن كان له حقيقة
 بالعلية تكرر أن يجعل واحداً من الجملة فلا يقال الفلام زيد ولا زيدكم الأخذ من الأول
 قد والشيء الثاني ولذلك امتنع إضافة المصنف والمبهمات لتعريفه بتكرار الثاني
 أن المقصود لذلك هو المضاف فالصفة في قولك جاء علم زيد التعريف له لا المضاف إليه
 لا بدليل لأن المقصود إليه مما جئ به لغرض التعريف والتخصيص لم يثبت به لاداه وقد يكون الأمر
 بالعكس نحو قولك في نجي فائز فالصفة في ذلك المقصود إليه لأن المضاف مما جئ به لتعريف
 التعريف لا يتحكم عليه ولذلك ضعف قوله وكل الخ ففارقة أخوه لغيرك لا لغيره فإن ذكره

في المعنى المتشابهة فاستغنى من اعادة الاصناف القريبة المضاف مع المعرفة فضافان علمهما
 يتحققان ولا يتحققان احدهما لا يقتل القريبة كغيره مثل وحسب ان يديها مطلقا لمغايرة
 والمماثلة والكفاية كرتبت برجل غيرك او مثلك او حرك من رجل لذلك صرح وصفه لذكره بها
 وحذف في سبب ذلك اعني عدم قول التعريف فاعل لشدته الابهام وهو ولى اس التراح والتشريح
 وادبضا لا يبين ذهب بسوية والتردد في ان يشك ذلك ان الاضافة اضافة تخفيف فمؤيد
 فيه التوفيق لاختلاف تعريف كما في سمة لفظ الابهام التمهيد للتخفيف في ذلك لم يلمز مؤيد في اسم لفظ
 اما ان اريد المماثلة والمغايرة في شئ محض كما اذا شئت من شخصي انك في شئ من كلامك كالعلم
 والجماعة ومخونا فيقول جاما مثلك كان معرفة اذ قصد لذي مماثلك في الشئ لفظا في ذلك غيرك
 قال ابن مالك في شرحه انه قيل قد يعنى غير مثل مغايرة حادثة ومماثلة خاصة فيحكم تعريفهم بالكثر
 ما يكون ذلك في غير اد وقت من الضدين نحو فليكن المعلوم في الغالب المسلوب غير الشا في اخبار
 بعض العلماء منهم الشبر في ان يجعل على هذا غير المضمون عليهم لو وقع غير غير متضاد بل يشك
 بلاد لمقوله ثم فعل اخر الذي كنا فعل ففعل من التكرار مع وقوعه من نصير من انهم في غاب
 الرضى عن هذا ما نه على البدل لا الصفة وكغيره مثل وحك كما كان في معناه من سببهك وبطريقك
 سواءك ومخولك وضريك وزيك وتلك وحرك وباهل وترعك وبجلد وقدك وفالك في
 الامثلة والمماثلة الخاضع التام ما كان واقعا موقع تكرة لا يقتل القريبة بخوردك وجل الخبركم
 باقة وفضلها وفعل ذلك محذوف واقعة ومخولا باله لان ذلك لا يخرج المغايرة لفظا لا
 تكون معرفة ولا لاقتل في المعرفة فاشد في محولا باله ثلثة مذاهب اختلفا ان اضافة الى ما
 بعد اللام والخبر محذوف واللام زائدة بغير البضا يبين تحسنا لللفظ ورفعا لوقع اسم كمنع
 في الظاهر والدليل على زيادتها انها قد جاشت في قوله اما الموت الذي لا بد ان ملان لا اباك
 مخوفين وهذا مذهب سبويه والجمهور الثاني ان اللام غير زائدة وانهما ما تجد اضافة لهما
 فلها ما يتعلق يكون محذوف وانهما نزولا الموضوع من المضاف اطواه بصفته وفكاهة للفتش
 فاصل مقاد معى اولك واب لك واحد وهذا مذهب هشام وابركيان وابركي جازي في ذلك
 ان لسان الاسم مفرد وجامع لفة القصة كقولهم مكره لكان لا بطل واللام وما بعدها الخبر هو
 مذهب الفارسي ابن سجون ابن الطرية قال في الهم وهو المختار عندك لانه متمدن في قول ابن

والصافي منه ان كان حسنا لم يمتدح ولم يفتخر به في غير محله او لم يفتخر به في محله

[illegible]

وقد كتب المصنف المذكور في بعض النسخ ما ينشده العكس بشرط الاستعانة بالاضافية
كقوله كل شرف حصل الفاضل من الدم

٢١٨

مطلق فان اليوم قد يكون حدا وقد يكون واحدا لا يكون لا يوافقا وكذا في العلم والفقه فان العلم
قد يكون فقهيا وقد لا يكون والفقه لا يكون لاعلا فاما اذا كان المصنف الحق المصنف ليط
كل واحد يوم او ما له كليت اسد الاضافة مشعرة ببيان ان الاصل ان يكون الاضافة في نحو يوم واحد
وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام هو فاصح امتد القبرية قال بعض المحققين ولا يظن بها
دعام اليه والاسباب المعنى الاضافة في ذلك سبابة واطرها من منها خال عن النكاح وقال
بعضهم ويمكن ان يقال الخامل ان لهم على ذلك انها شرط في الاضافة بمعنى ان المصنف اليه
من جنس المصنف وخارج عن الحمل عليه وهذا ليس كذلك اذ ليس كل واحد من احدى الفقه والاراك
لما اضيف اليه ولا يحمل عليه اذ لا يقال اليوم الاحد والعلم الفقه والاشجار الاراك وانما يقال الاحد
والعلم والاراك شجر انتهى الثالثة لم تنس المصنف بقدر الحرف في الاضافة اللطيفة مع انصاف
حده المضاف اليه التقدير بها ايضا والمشهد وراق التقدير انما هو في الاضافة المعنوية خاصة
تبعهم الى ان الاضافة اللطيفة تفقد بمعنى اللام لظهورها في نحو هذا الماريد مصداقا
مصداقا لما معهم ورد يعلم اظرفها اذ لا يوفق في الصفة المشبهة ونقل الشايلي القول القائل
فها عن ابن جني وعن التلويين وانه لا بد منه وان طامرك الام الفاضل مناق وقد يكلف في المصنف
المذكور من المصنف اليه الموثق ما ينشده وبالعكس ويكتب للمصنف الموثق من المضاف اليه المذكور
تذكيره وليس ذلك في التصورين مطلقا بل بشرط الاستعانة عند من عن المضاف عند سقوطه
بالمصنف اليه مع صحة المعنى الجملة فالاول كقوله وهو لا عنه وشرّف بالقول الذي قد اذعه
كما شرقت صفا الفاضل من الدم فانت شرقت مع انه مستند الى مذكوره وهو مستند لانه كتب اليه
من الفاضل وقبل هذا البيت فلو كنت في حجة ما ينشده ورفقت اسباب التماثل لم يستدرك
القول حتى يقرر وتعلم ان غرضه في محتمل الحب ليس ان يردوا اسباب التماثل ابوابها وانما
المراد بيل سمي لما لا يملكه في المرفق اليه فانه يكرهه ويغضده وانما لا يبطق
ان يجيني بقول لو كنت في حجة بعيد الفقر مثلا لاصعدت الى السماء لم تخلف مني ولو صعدت
من الحب واستدرك من التماثل بقول الذي يستدرك حتى تكرهه بقلم ان كنت معهما في جوارك
ولا عاجز عن وصوله الى الغرض منك قال الجار البرقي الاول من قوله ورفقت بمعنى لانه على وزن
قوله فان استطعت ان تفتح نفقا في الارض قسما في السماء ويقال شرق برقية اي غصن به كما يقال

عصفت باللقنه واذهنت عينه مخاطب حلام يا عالاكم فاي حقه لمسى انفسه في القو
 الذي ضيقه واظهره للناس كما ان الصاة شتر بالدم ولا شتر به فاستغال الشتر في صد القنا
 استغاره من جود الدم عليه بحيث يكون بين لظه وور بصيرته ما دية عليه فانه الدماينة
 في التحفة واليه هذا البيت اشار برخصه الظاهر في قوله تحت صلبها مثل فاصعد الك
 يكون كغيره من رجا عجي فان صديق التو يدنى وشاهد كما شرفت صد الصاة من الل
 ومن امة الكناية عن الرجل النافر كقصصا الموصولة ويقع عن الرجل المنريد الاخذ باليد
 كأخذ عمر الخوان واحتيا فاله في المعنى غير وظاهر مما ذكره جواز ان يكون المراد بها الموصوفة
 وكان اشارة الموصولة بالذكر لكونها اشهر والمقصود منها اظهره فالبعض الخارجين يمكن ان يكون
 خالصه بما انما النافية لا السلب مقصودا ان الانجاب شرف على انظر في علم المظن قال الصديق
 الصديق ويحتمل ان يكون مراد بمرور المذكور في قول الشاعر الميجور غير وعند كرتيه كالخمر
 من الرضا بالشار ومثل البيت المستعمل في قول الاخر طول الليالي استرعت في بعضي بقصر
 كلي وبعضه في بعضي وقوله ولحبت لذيال شعص في لي وكريه من سكن الديار قال بن هشام
 في المعنى ويحتمل ان يكون مراد من ذلك ملة عشر مثاها ركنه على ساخره من البار فانفدكم منها الى
 من النقاء ويحتمل ان الفتيمة فيها لك راقا لامل ولا مفسر حشا مثاها فالعدو في الحقيقة
 الموصوف التحذير في عبارة المصنف شامل لما كان الموت فيه ظاهرا او ضمرا وضم الفراء انه
 لا يجوز مع المضمرة فلا يجوز الاصاب قطع بعضها ولا الفناء اشرفت صلتها وها العريضة
 من استخبارته ذكره في الارقي واخاره بعضهم يستشهد بقوله ثبتت ثمتا السفي سونا
 قبل الفاش اجرتني ضياؤها والثاني محو قوله تارة العقل كسوطع هو وعقل عامي هو
 براد سوير فذكر مكسوف والقياس مكسوفة لانه جبر عن موت وهو مارة لانها الكلب الذكي
 من ضامها الى العقل قال ابن هشام ويحتمل ان يكون مراد بقوله تقع رجة الله قريب من الجنين
 تنقل العقل لئلا تقع فذكر قريب حيث لا اضماد وكرر ذكر الفراء انه المراد بالذكر في قريب
 ذا البرد فربما السب قصده للفرق انتهى شتر حوازا الاستعناء عن الضما بالمصا التي
 لصورة تير لا له لولم يحذف ذلك لم يكتب لضاف حكم المذكور في الشطرنج من ثم لمسح قامت
 علام هند وجاء امره زيد اذ لا يقال قامت هند وان تريد غلام او لا جاء زيد وان تريد امه

مراد من ذلك في الشبهة هل شرط العلم بذكر المضاف وهو كونه المضاف بقصر المضاف فيه كمالا
 كمتصفه من حيث هو المضافة قال الله تعالى في سورة هود وان ذلك الله انما يريد من هذا
 العبد قبل ان ينادي بالقيامة الاولى وهو قوله لا تستغنى ما مضى اليه عن المضاف فان هذا لازم لكن
 المضاف بقصر او كمتصف قلت لان هذه الملازمة لا ترى ان لا يصح ان يقول العبد ليس يوم عروبة
 وان صح لا يستغنى مع كون المضاف ليس بقصر المضاف اليه ولا كمتصفه لان اليوم بقصر عروبة فقد
 ظهرت بليته الا ان هذا بهذا القيد في عروبة وبالكلام يوم الجمعة وزاد الفاعل في هذا الخبر في
 التامية وهو ان يكون المضاف الى الموت كل كقول غير غير جازات عليه كل غير مرة فمراد كل
 حقيقة كاللذم ومنه يوم تجل كل نفس فاعلمت ووقيت كل نفس قال المراد في شرح الشبهة
 الاصح في هذا العلم التامية محلا في استوائها وانما المصنف بقدر التعليل في الاصل في هذا الجواب
 وصح لكن الاصل والاصح التذكير في الصورة الاولى والتامية في الصورة الثانية تكمل وقد كانت
 المضاف من المضاف اليه مؤخر غير ذلك لاجلها وجوب التصدير اذا اجنبت المصنف في هذا وجب تقديم
 المصنف في نحو فلان من عبيدك والحج في نحو من عبيدك في نحو فلان اتيهم ان افضل ووجه
 الرفع في نحو فلان اتيهم اكرم ومنهم من هو في نحو فلان اتيهم ان افضل ووجه الرفع في نحو فلان اتيهم
 فيقول في هذا التامية امير الدين العريضي المصنف قوله عليك يا ابا الصديق من عبيدك
 المصنف بصلواته وانما ان ترضى بعضه ناقص منصفه من عبيدك وتحتل في رفع ابوس جعفر
 من قبل بيتين في مفراد محذوا والاشارة بقوله ثم تحذف من قبل في قول امرئ القيس كان ابا جعفر
 وبه كبير ناس في مجاد من قبل وذلك لان من المصنف الكبير كان حقه الرفع ولكن جعفر الجواب في قوله
 الثاني المصنف في نحو وسيعلم الذين ظلموا اني منقلب يقولون فاقم فصول مطلق فاصبر يقولون
 ويعلم معلقه من اجل بالاستغناء التامية الظرفية نحو قوله اكلها كل حين قوله انا ابوالهنا بعض
 الاخوان الرابع التامية ابراهيم في المصنف ذلك في تلك ابوالهنا حذوها ان يكون المصنف في المصنف
 مثل دون واسندوا بقوله ثم وجعل بينهم وبيننا يشكون انه نحو فلان انكم من خلقهم من
 قطع مثالا وهو وصفه نحو فم بعض التلقا ويصحبكم مثل المصنف في قول الفردق وانما
 مثاهم بشر وقول الامر لم يمنع التزم منها غير نظمت حاتم في غضون فأتا وقال فخير الفصح
 وجاء غضون وقد قول جميع للذم من انما في ذلك لا يكون في مثل المصنف المصنف انما في ذلك

الثاني المجرد بالحرف هو ما دل عليه ثبوت بواسطة حرف ما فلو جرد المشهور من الجرد في غير

تجتمع كقوله تعالى الا اثم امنا لكم وقول شاعر والتمس بالشر عند الله متلانا وقال الاية واقاميد
 الفزدق فغيره بوجه مشهور ولا ياتي بمجته هذا في غير لان قوله غير غير واغيار ليس يعرف ولو
 كان المضافا غير منهما لم يبين الثالث ان يكون المضافا ما ناسبا والمضاف اليه ذو نحو ومن غير يؤيد
 ومنه اناب ومشد يقرب بغير يوم وفيه ان الثالث ان يكون مضافا اليه فعل من كقول
 علي بن ابي طالب المنيب على الصبي وقتل الاعمى واليتيم وازع وقوله لا جلدن منهن علي
 شيئا علي بن ابي طالب من كل علم ورواها بهج وهو راجع من الاعراب عند الرواة وهو جرح عند
 عصفور فان كان المضافا اليه فعلا معروفا او جملة اسمية فقال القسريون يجب الاعراب بالضم
 البناء ومنه قرأه نافع هذا يوم نفع الضحايا من صلحهم بالفتح بناء وقرءه غير بغير يوم كقوله
 نفس قال اذا قلت هذا حين لم يهجمي فيه القضا من حيث يطالع الجرح وقال ابو الغضائري
 عمر بن ابي شريك كرام على جبل اكرام قليل والاعراب في ذابل ملق سقوي الخزي في ان يجل
 ورواها بالفتح قال البدر الدقيني في شرح التمهيد قال ان ضلع سألني سائل من تحت القضا
 فاستدركه لم يقل في البيت ثم يرد على ذلك فنبهته في قال في شرح المعنى تبدل حكاية ذلك حجة
 صلاحية هذا للجواب انه اشتمل على اسم جبر المضافة الى الجملة ولا يخفى ان هذا الجملة البدئية
 اليه ما تشاد ذهاب البيت من مرجح كحل القضا اذا قال فيه فيم القضا من حيث يطالع الجرح
 فذلك هو المقصود والله اعلم الثالث ما جرد بالاعراب المجرد بالحرف وهو ما اى اسم قسري
 دخل فيه الفعل في الفاعل والمفعول بخوضه يد يمد ويد غير ذلك مما ليس من المعروف كما خرج
 بقوله بواسطة حرف ج مفعول واعلم انه ليس في كلمة فاقضى الفعل قضان حيث يكون جرد
 الجرم مفعولا كمررت بنيد فلا ينبغي عمله على ذلك وان كان محتملا لماذا الحق ان المضاف لا يكون الا
 اسما كما صرح به الرخيفي وغيره فاذا قلت مررت بنيد مررت من حيث ان بنيد مفعوله ليس واذا
 باسم ومن حيث هو مفعول زيد ما قول به اى جرد مفعولا فاما مضاه هو لم يرد الفعل الا مطلقا
 والذوق فاستخرج كلام الرخيفي كافيه في حمل حيا على ان المضاف يكون مفعولا بغير حرف
 الجرح بانها ما وضع لاضاع الفعل او معناه الى ما يليه وهو مرجح في ذلك والمشهور من جرد الجرح
 اربعة عشر حرفا باسقاط عدا مضافا وعل ومضى في فخذها مطلقا فثوبن وقد عوكون السنة
 الاول غير مشهور وغيره فاما الثالث الاشارة دون ذكره وان نصيبا لذكر الجرح فاناب

في الجرح الجرح

سبعة بحر الظاهر والمضمر ومن

٢٢٢

ب لقل البصيح في الكلام الفصح وسبيل الكلام عليها باب الاستثناء ان شاء الله تعالى وما التثنية
 الأخيرة فتأذة اما العمل فلا يجز بها الاعمال قال ساعديهم لعل الله فضلكم علينا بحر الظاهر
 ولهم في كتابها الاوالم الاثبات والحذف وفي الثانية الفصح والكثرة ما من فلا يجز بها الاصل وحس
 عندهم يعنى الاسد اثبتة سمع من بعضهم خرج من كنهه وقال ابو ذؤيب الهذلي يصف النخل تتر
 بجاء البحر ثم ترمحت متى لمج حصر من يبيع ولما كمد عددا من حرج البحر مذهب البصير ترقا ولا
 يجز بها الا اما الاستفهامية كقولهم في السؤال عرولة التي كيم يعقوله وما وان الضمير يان مع
 صلتهما كقوله اذا انت لم تنفع فضرنا انما برحق الفنى كيم يضر وينفع ونحو ذلك كتركمنى اذا
 قد تشارقها وانما الكوفون فضلتهم عندها انها ناصية ثما واخا ان الله كاسية قبا في البحر
 الاضال وبميت هذه الحروف حروف البحر قال ابن ابي حنيفة ما يجز عن الفعل في الاسم وقال الرضوي
 لانها تملأ بحرفها ميل حروف القبح حروف البحر وبميت الكوفون حروف الاضال لانها تقيف
 الفعل في الاسم أي توصله اليه من جهة حروف القضاة لانها تتحد صفة في الاسم وفي قول الخطيب
 في التاديد لست في طمان التاديد وخاء الجاوس قبل لانها تفتح صفاتا لما قبلها من التكرار كذا في فتح الجوامع
 وهذه الاربعة عشر انتهى فمن حروف البحر سبعة منها بحر الظاهر والمضمر من وقد يقال ما على
 ذلة الى من الكساية والقراءتها الاصل خفت ككثرة الاستعمال وقال ابن هشام في بعض
 العرب قال ابو حيان خرفت وقد لانها ام حروف بحر كفا فانه البحر من غير حروفها وقال ابن الدقاق في
 في القرفة من اوى حروف البحر لهذا المعنى خفت بالدخول على عند انتهى في الحلة لثنته عشر معنى اخرها
 ابتداء العاية وليس المراد هنا ضايفه المسافة وكذا في قوطم الى لانهما الغاية اذ لا معنى لابتداء النهاية
 وانما المراد بالعاية جميع المسافة فالما الرضى يلزم عليه ان يكون استعمال من في الزمان بخلافه الا
 ان يرد بالمسافة المسافة الحقيقية والمترتبة وقال اكثر كثر كثرنا يطلعون الغاية ويريدون بها
 الغرض المقصود والمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده انتهى يلزم عليه ان تحذف
 من الابتدائية بالافعال الاحيائية التي لها غرض ولا يفتقر الى الفاعل من اول النهار الى آخر
 فالاحسن ان المراد بالغاية النهاية أي لا ابتداء له نهاية ولا يستعمل في ابتداء لانها تله كما لا يور
 الابدية فالههنا الذين تم الابتداء يكون في المكان بالتمام مخو من المسجد الحرام وفي الزمان
 خلافا لكثر الذين من مخو من اول يوم وفي الحديث مطرنا من الجمعة الى الجمعة والنواهد على كثرة

اعراب

والفصح

دماق بلها تعف وتغفرها نحو من تجدد رسول الله الله من ليمان وعلامتها صحة نزاله
 ما يقيد فإدبها فبالها نحو عود باله من الشيطان الرحيم لا يجمع عوديه البقي الشاة
 التيقن من علامتها جوار الاستغناء عنها يتعذر نحو حدث من الدائم أي بعض الدائم والمفعول
 الصريح في هذا المثال محذوف أي أخذت من الدائم شيئا فان اعتبر المفعول مفدا ما جاء في الجوز
 وجها أن يكون متعلقا بالفعل وإن يكون متعلقا بمحذوف صفة للمفعول وإن اعتبره مفعولا
 نقل الجازم بالفعل الثالث بيان الجنس أي أختار المقصود منه نحو فاجنبوا الرجز من الأوبان
 وعلامتها أن يحسن جعل كذا في مكانها لا يصدق لك في نحو قد كان من مطر أي متى مع
 سببية لا تلزم وصف التكرار بالمعرفة ويلزم جعل المحدث أي مطر صلة لا تافول المراد جعل كذا
 في مكانها مع أنزاد مقتضيات الوصول الرابع البدل نحو أريدتم بالجوه الدائم لا يجمع لجهنا
 منكم مالا مكتة ولا ينفع هذا التجدد لكند ولكنهم قوم مغالوا أنفسهم أريدتم بالجوه لا يبدل
 من الأخر فالقيد للبدلية متعلقها المحذوف من الاستثناء وكذا الباقية كما من ينصص على لغو
 أو كيد التيقن على سبب ردية الأول نحو ما جنى من خير والثناء نحو ما جنى من خيرا
 تلتزم شرط أن يتبعها نفي ونهي واستغناء وإن يكون مجزعا مكررا وإن يكون مائة علا نحو ما
 بأشهر من ذكر أو مفعولا نحو هل تحترق من هذا أو بعدا نحو هل من خالق غير الله له أن هشا
 في الأوضح وأما بعضهم في إرادتها فنسبكم بحجوها فاعلم نحو قد كان من مطر جارها لا ينص
 والكساة وهما بالشرط ووافظهم أن قال في ذلك في ذلك قيل الشاهد في التعليل نحو ما جنى من خيرا
 الشائع الظاهر نحو ما دخلوا من الأرض الشاهد في الفصل بالهله وهي الذخلة على في المصداق نحو
 يعلم المفسر في المصداق حتى عبر المحبت من الحب ماله ابن فالك قال إبراهيم في مطر لا في الفصل
 مفسدا من العامل فإن ما زعمت عجى فصل ولعلم صفة نوحا القبر والظاهر أن من في البيت
 للاستثناء وتنفق عن الشائع انتهى العاية وهو قول الكوفيين وأما ابن الك واستدل له
 بصحة قولك تفرقت منه وهو بمعنى تفرقت له العاتر مراد من نحو قولك بلغايتة قلوبهم فذكر
 الله ويلسا قد كنا في غفلة من هذا الحد يعسر مراد من بناء نحو سطر من سطر حتى قاله يونس
 قاله إبراهيم والظاهر أنها لا بداء وتعبته لئلا يمينه بانه أن يدكوى الطرف له لسطر
 من فاعل الباء كما قاله يونس وليس له هو كونه للاستثناء وإن يدلان طرف وقع أشد الظاهر من

المجاورة وهو لاكثرها ولم يذكر البصريون غيره والمرد بالمجاورة بعد شي عن الجرد باب الجراد
 تصد الفعل المتعدي بها نحو نريت عن البلد أي بعدت ضما بسبب التثنية البدل نحو الجراد
 نفس عن نفس في الحديث صوم عنك أي بدلا نفس بدلا منك الثالث الاستعلاء نحو فاما يجمل
 عن نفسه أي عليها الرابع التعليل نحو وما نحن بأركه العنا عن ذلك أي لاجله الخامس مراد فبعد نحو
 تركب طبا عن طوى أي حالة بعد حالة السادس مراد من نحو هو الذي يعيل التوتة ضما داء
 عنهم بدلا فقبل من حيث داء ولم ينقل من الآخر التثنية الاستعلاء قاله زكريا اللطيف من حيث التثنية
 عن القوس لا تهم يقول ايضا وصيت ما لقوس حكاما القوس في قوله على الحربي في انكار ان يقال لل
 اذا كانت القوس في المرتبة وحكي لمزية تصار صيت على لقوس وتعد القول بحرفها هو من حيث
 والكوفة في نزع امر لقرفة وارطاط وارب خروف وابو الحجاب ابن معروف والاشا ابو علي فلهذا قيل
 بها اسم دائم ولا يكون حرفا وسواء بسويولها ثمانية معان حدها الاستعلاء حتما نحو عليها
 وعلى الفلن تخمونها ومعناها نحو ضلما تبصهم على يقضوهم على ذلك ثم انه قد يكون على محو ذلك كما
 منزه وهو العالب قد يكون على ما يقرب منه نحو بعد على البار هكذا قال الزمخشرى في معنى الاستعلاء
 الثاني ان اهل النار يستعملون المكان القريب منها ويهدونها تحت يديها ثم يترددون منه من القوي يندو
 مسلول من كتاب مطلع التقدير مجمع الجري وهو ناريج القوي الرزق بر السحق التمرى فكذلك كان في
 حله وسبع وثمانين وثمان مائة وسبب نزوله انه ذكر ان الامير يترهبنا الذين على الخرجاء فورد الى
 سحر قتل منته البعير سبعة فذكر من الامير يترهبنا فورد غاية الاكرام ثم ان قيل فكيف يتبع بعض الجاهل
 كلام صاحب الكتاب على قوله نقله على هدى ونقل كلامه لعلامة الفاضل عليه ربطه ولم يكن
 احد يخرج على العلامة بالاعراض فضع ذلك الى ان يبلغ الامير يترهبنا ونجمع بين العلامة والتدليل على
 واشترط التبدل لا يتكلم احد من الامدة لعلامة في أثناء البحث فلهذا لم يولنا لاجلال الذين
 يوسف الادبي في تكلم في أثناء البحث كان ارشد الامدة العلامة حتى انه كان فذا في ذلك في صالح
 ما في الامن المحل في بعضا ينفذ في غيرهم من كلمة حيث كان الشرح على حاشي ذلك علم بالخرام
 ثم ان الدارج المذكور ان لاجنه مولا لاجلال الذين قبل الفار كلاما في هذا البحث ثم قال لابس
 باب في الكلام بجميع اللغة العربية مشرو كلام كل منهم على هذه الصورة قال صاحب كتابنا في الاستعلاء
 في قوله نقله على النار هدى مثل انكناهم واستغفره عليه وتكلم به في شأنهم فاعلم ان الجاهل هو من

وقد

دركه

وكم قال الحق القائل في معنى هذه الاستغارة متبعية فمثلا اما البقية فليجربها اولاً متعلق
 الحرف ومتبعية الحرف واما التمثيل فليكون كل من طرفي التبيين خالصة من عدة أمور
 عرض عليه الحق ليجرب في بان كون على استغارة متبعية فيلزم كون الاستغارة شبهة بالتمثيل
 المستلزم لتركيب الطرفين فيلزم ان لا يكون الاستغارة شبهة بالتمثيل لانه معنى مفرد فلا يجتمعها واحداً
 المتفازان باربعين التمثيل على التبيين صورة مشرعة من عدة أمور بصورة اخرى لذلك وهذا انما
 يوجب شبهة بالتمثيل في المبدأ لا في نفسه ولا في كونه متعلق بمعنى الحرف ورد الجواب في هذا
 الجواب كبر بان تلك الصورة المشرعة من عدة أمور لا شريع بتمامها من كل واحد من تلك الأمور
 بل يشترع من كل واحد من تلك الأمور بقص منها فيكون كل من الطرفين مركباً بالضرورة ومن الاستغارة
 مفرد ولا يكون شبهة بالتمثيل وقال شاذي احسن قوله فيمكن عنوان عسبان بمعنى انظر لهما من تلك الأمور
 عنوان يكون مشرعة من مجموع تلك الأمور وتفازها وانما انها كالاستغارة فانه شبهة خاصة من
 تفازها التراكيب الكونية الكيفية المتضمنة فيكون واحداً مشرعة من عدة أمور وانما يشترع
 فيستأثر الصغور بالتمثيل ان يقول لاح في الصبح عقود ملحمية والنماذج الاسباط الطاق
 والحمايل الكواكب التي حول الجوز والصابون ليس هذه الاستغارات الا تشبه الهمية بالهمية
 انتهى التافه المصاحبة كمن نحو في المال على حدة في مع حبة التالت المجاورة كقوله اذا رويت على شجرة
 لمر الله عجبت من ضاها وهو لغز في كبر من ريفه حكى ذلك المبرم في الكامل قاله ابن هشام في شرح اللغز
 وقال في الغني فيقول ان رضى ضمير معنى عطف وقر الكساة حمل على يقصد وهو مخطئ انتهى قال ابن
 جني في المحضايص كان ابو علي يستحسن قول النكاح في ذلك انتهى لكن قال بعض المحققين انه لا يعرف
 له محصل الا انه ان لم يجعل على معنى عن كيفية يقع لغيره وان جعلت بمعنى عن ليرى عن معنى محمول على
 لان شبهة لا يطلب حقيقة عن ليرى ليرى من حيث مدول بل من حيث لكان له وجه انتهى وقال ابو حنيفة
 انما اخذ ذلك لان معناه انك على الراجح الظرفية نحو على عقله حين اي في حين غفلة التفتت
 التفتل نحو والتكبر والله على ما هديكم اي لعل هديته اياكم وقوله على يقول الرمح اطلق القول
 اذا انما اطلق القول كذا الساس من نحو اذا كنا الواعظ الساس في موضوع اي من الناس
 الشايع من ان هذا البناء نحو حقيقة على ان لا قول وقوله اي بان لا قول وقال في تركيب على اسم الله التمس
 الاستدراك والاضراب بنحو لان لا يدخل الجنة الا من صيغ على انه لا يباس من رحمة الله وقوله

لَا تَنْفِي لِدَرْجَتِهِ بِجَانِبِ قُوسٍ مَا حَبِطَتْ عَلَى الْأَرْضِ عَلَى أَنَّهَا تَقُولُ الْكَلِمَ وَأَنَّهَا تَوَكَّلُ بِالْأَرْضِ
وَأَنْ جَلَّ مَا يَجْعَلُ أَيْ عَلَى أَنَّ الْعَادَةَ لِيَاكُنَ الْعَبْدَةُ الْمُضَائِفَةُ الْعَبْدَةُ الْمَدْعُودَةُ بِكُلِّ نَحْوٍ
وَلَهُ يَنْفَعُ خَابِئًا عَلَى أَنَّ قَرِيبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْعَبْدَةِ قَالَ عَلَى أَنَّ قَرِيبَ الدَّارِ لَيْسَ نَافِعٌ إِذَا كَانَ مِنْ
مَقْصُودٍ لَيْسَ بِذِي قَدَرٍ أَبْطُلَ عَلَى الْأَوَّلِ مَقْصُودُهُ لَمْ يَنْفَعْ خَابِئًا فَقَالَ عَلَى أَنَّ قَرِيبَ الدَّارِ لَيْسَ نَافِعٌ
بِالْبَاطِنِ قَوْلُهُ عَلَى أَنَّ قَرِيبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْعَبْدَةِ تَعْلُقُ عَلَى هَذِهِ بِمَا فِيهَا كَتَبَ عَلَى أَنَّ قَرِيبَ الدَّارِ لَيْسَ نَافِعٌ
مَنْ قَالَ بِهَا أَنَّهُ تَصَلَّتْ مَعَهَا إِلَى مَا تَعْبُدُ مِنْهَا وَجَدَ الْأَخْرَاجَ أَوْ مِثْلَ ذَلِكَ خَيْرٌ مِنَ الْعَبْدَةِ
وَالْتَحَقُّقُ عَلَى أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ حَاضِرٌ بِرُجْحَانٍ لَوْ كَانَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْعَبْدَةَ الْأَوَّلَةَ وَقَدْ عَلَى النَّحْوِ
ثُمَّ حَيٌّ مَا هُوَ التَّحْقِيقُ بِهَذَا لَهُ مِنْ هَتَمِ النَّاسِ أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ لِلْقَوِيضِ أَوْ بَعْضُهُ قَالَ كَقَوْلِهِ أَنْ
الْكُرَيْمِ وَبِئْسَ يَفْعَلُ أَنْ لَوْ سَجَدَ وَمَا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ أَيْ مَنْ يَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ فَخَافَ عَلَيْهِ زَيْدٌ عَلَى مِثْلِ الْمَوْصُوفِ
يُؤْتِيهِمَا قَالَ أَيْ بِرُجْحَانٍ قَبْلَ الْمُرَادِ أَنْ لَمْ يَحْدِثْ شَيْءٌ بِنَدِّهِ مَسْتَهْجَأٌ فَقَالَ عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ وَالثَّانِي كَقَوْلِهِ
أَبَا اللَّهِ أَلَا أَنْ تَسْرِعَ مَا لَكَ عَلَى كُلِّ أَتَانٍ الْمَضَامِيرُ قَالَ أَيْ لَمْ يَكُنْ أَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ
وَأَقْرَبُ الشَّيْءِ مَعْنَى هَجْرِهِ وَلَا مَقُولُهُ بِهَيْئَتِهِ وَأَمَّا الْمَعْنَى تَعْلُقُ وَتَرْتَعِبُ أَيْ فِي الْقَامُوسِ الْمَرْفُوعُ مُسْتَدْرَكٌ
عَلَيْهِ أَيْ زَيْدٌ عَلَيْهِ وَضَلَّاهُ فَجَاءَتْهُ إِلَى التَّضْمِينِ فِيهِ وَلَمْ تَعْتَرِضْ مَعَانٍ أَحَدُهَا لَطَفٌ بِهَيْئَتِهِ كَلِمَةً
أَوْ بِرُجْحَانِهِ وَفَلَدَّ جَمْعُهُ فِي قَوْلِهِ تَعْلُقُ أَمْ غَلَبَتْ الرُّومُ فِي أَذْنِ الْأَرْضِ ثُمَّ مَرَّ بِهَيْئَتِهِ سَبْعًا وَفِي بَعْضِ
سَبْعِينَ أَوْ بِرُجْحَانٍ أَنْ يَكُونَ الْمَطْرُوفُ وَمَعْنَى مَحْوٍ لَكُمْ فِي الْقَضَاءِ جُودٌ أَوْ الْمَطْرُوفُ مَقْصُودٌ
الْمَطْرُوفُ ذَا مَا مَحْوٍ صَحَابَ الْجَدِّ فِي دَعْوَاهُ أَوْ لِعَكْسِ مَحْوٍ لَكُمْ فِي الْقَضَاءِ كَمَا فِي رِسُولِ النَّبَاةِ وَهَذَا الثَّانِي
الْتِمَازُ مَحْوٌ لَكُمْ فِيهَا فَضْلُكُمْ فِي الْحَدِيثِ أَنْ مَرَّةً دَخَلَ النَّارُ فِي هَرَقِ حَبْلِهَا الثَّالِثُ الْمَطْلُوحُ
خَوْفُ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أَمْرِ الرَّابِعِ لَا سَعَاءَ مَحْوٍ لَا صِلَابَكُمْ فِي جَدْوَعِ النُّحُلِ وَالْأَوَّلَانِ يُقَالُ لَهَا بِمَعْنَى
لَمْ تَكُنْ الْقَصُولُ فِي الْجَدْوَعِ مَكْنً الْمَطْرُوفُ فِي الْمَطْرُوفِ فِي رَأْيِهَا لَسَعَاءَ الْبَقِيَّةِ الْخَامِسُ مَرْدُودُهُ الْكَلِمَةُ
وَمَنْ كَرِهَ رَقْعَ الرُّومِ مَقْصُودٌ فِي مَطْرُوفِ الْبَابِ وَالْكَلا الشَّيْءُ زَيْدٌ فِي الْخَوْفِ وَالْبَدِيهِ
لَتَأْتِي مَرْدُودُهُ مَحْوٌ وَهُوَ بَعْدُ فَكُلُّهُ شَيْءٌ أَيْ مَعْنَى بَدِيلِ الْأَيَّةِ الْأُخْرَى الثَّانِي مَرْدُودُهُ مَحْوٌ
وَهُوَ فِي الْأَجْزَاءِ الْقَوِيضِ مَعْنَى خَلَّاسِهَا الثَّانِي الْمَقَابِلَةُ وَفِي الدَّخْلَةِ بَيْنَ مَقْصُودٍ وَأَبُو وَفَاصِلٌ
لَا جَوْشَنَ وَمَا مَلَأَ الْحَيَاةَ الْآخِرَةَ الْأَقْلِيلُ الْغَائِبُ التَّوَكُّدُ فِي الشَّيْءِ زَيْدٌ مَحْوٌ كَمَا فِي الْكَلِمَةِ
وَالْبَاقِي مَحْوٌ الْكَلِمَةُ فَلَدَّ بَعْضُهَا الظَّاهِرُ فَقَالَ يَزِيدُ هَكَذَا أَبُو الْقَاسِمِ عَنْ بَعْضِهِمْ فَالْهَا أَبُو حَمَانَ لَهَا

فيمن يحضر البتة قال في الجمع وظاهر كلامه ان حيانا ان الكوفيين كلهم عليه نحو فاسل به خبرا
 بدليل يشلون عن اننا بكم وقبل لا يحضر به بدليل ويوم تنقو لسحاب الغمام وجعل النخس
 هذا البناء بمنزلة ما في تنقو التمام بالفتحة على ان الغمام جعل كلاله التي تنقو بها الناس
 الاستعلاء نحو من ان تامة بقطار بدليل هل امنكم عليه لا كما امنكم على اخيه لئلا يفتقر اليه
 اثبت ذلك الاصح في الفلاس في القتي وابر ما لك قبل والكوفيون وجعلوا منه عينا فيرب بها
 عبادا تسمى سها في بعضهم ويمكن ان يكون البناء بسببته لئلا يفتقر في اللطافة بحيث تدعو
 لتأخر بها ان يشرب منها انتهى انما في عشر الفهم في أصل حرفه ولدك فحقت يجوز ذكر الفعل
 معها نحو انتم بالله لفعل في دخولها على الضمير نحو بول لافعل في استعلاء انما في الفهم لا يقطع في وهو
 المؤكد بجملة طيبة نحو بالله هل قام بدليل انك مستطافا بالله الثالث عشر الغاية نحو وقد
 الحسن في اي الخ وقل ضمير الحسن في عطف الاربع عشر التوكيد في الزيادة وزيادتها في تنوع
 على ما في المعنى اجد هذا الفاعل وزيادتها فيه واجبه وغالبه وضروته فالواجبة نحو حسن يد عطف
 لجمه ورو الغالبية في فاعل كفي نحو كفي بالله شيدا والجزم في بادئها هو لا مع كذا في الاثنان في قال
 الزنجاج فحقت البناء للضمير كفي معنى كفاي في النعديته قال ابن مائة في المعنى وهو من حسن
 بمكان ويصغر قولهم انفي انما فعل خير ابيته في ليقول بفعل بدليل جزم ببيت وبوجه قولهم
 كفي بجملة بترك البناء ما في الخج بالفصل فهو ويجوز لا موجب بدليل في انقطاع من وقد في الخج
 من حمرة فان عومض بقولك خج جند البناء لا يفتقر صيغة الامر وان كان عناءه الخج انتهى في شكل
 عليه اسناد الفعل اما في ضمير الخطاب هو في جاز قالوا ومن يجيئكم كفي هذا جند على البناء
 الشاعر ومخبره عن خاشا المرة هدية كفي الهدى غاشيت الموعظيل ولا تاد البناء فاعل كفي
 التي معنى خج واعني ولا كفي بمعنى في الاو في منعديته لولعل كقوله قليل منك بكفي ولكن فليلا
 لا يقال لها قليل والثانية منعديته لا شين كقوله ثم وكفي الله المؤمنين الفناء والضرورة كقوله ما
 في الية منها ليه اودي بطنه ونبراليه التاك مما تزلج منه البناء المفعول نحو ولا تلو يا بديكم الى التاك
 ومن في اليك بجمع لخطه قال ابن هشام وكنت يادها في مفعول عرف ونحوه وقلت في مفعولها
 يتعدى لا شين كقوله تلك فواك في التام جزية في الخج ينادي بسلام وقد يرد في مفعول
 كفي السعدية لواءه ومن كحديث كفي بالمر كذا ان يحدث بكل ما سمع قال المراد في الجني في زيادة البناء

المعقول فيهم فليس مع كثرة ما كثر من الرضى بانها تراد فيا في معقول عرف وعلم كجملته
 سمعت ونقلت واحسن التاكت المبدأ وذلك في قولك بحسبك ومن خرج فاذن يريده
 كيف بنا اذا كان كذا ومن الرضى بانها تراد فيا في معقول عرف وعلم كجملته
 الخبر كقوله بعضهم ليس الترابان قولوا بنسب ليرفعوه اليس عجيبا بان الغنى بعضا بعض
 الذي في هذا الرابع الخبر قال ابن مسلم فمما ذكرته في هذه الاشياء الخبر على ثلثة اقسام كثيرة وقيل
 واصل والكثرة ثلثة مواضع وذلك بعد ان نرى ما نحو اليس الله بكاف جلد ما رتب في ما فعل
 كما يعلمون وبعدها لم يخوار لم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم ينجى مخلوق من قهاده
 وذلك كانه معنى وليس الله بمقادير فهو راجع الى المسئلة الاولى في المعنى القليل بثلثة مواضع
 بعد كان واخواتها منقضية كقوله وان مدتها لا يدرك الى الزوال اكن واجمعهم اذا جتمع القوا على
 وبعد طرأوا بانها منقضية كقوله وما في الخواص الحيل بين يديه فلما دخلوا لم يجدوا بيعة بعد
 لا الظالم على الجرح كقوله فكن شقيقا يوم لا در شفاعته بمغن فيل اخرج وادبر غائب وانزل
 في ثلثة مواضع بعد ان ولكن وهل فالاول كقوله فان شاذ عنه حصة لا تدومها فانك تها
 احدثت بالجرم والثلثة كقوله ولكن اجر المومنين والثلثة كقوله الاهل الخو عيش
 الذين يذام التهم وقال في المعنى زادتها في الخبر ضربان غير موجب بمقار قد مر مثاله وموجب
 فهو قن على التمام وهو قول الاخضر ومن رابعة جعلوا من جزاء يشبهه مثلها او الاول يعلق
 بمثلها بالاسطرز بخلاف هو الخبر انتهى الخامس حال المنفى حالها كقوله كاري وعيت له باساء
 ذاهية فما انبعث بمزود ولا كل ذكره ابرها لكانا اذ من التوكيد بالقرن والعين نحو طائفة
 نبتة وبعينه واللام ونحو مكسورة مع غير الضمير ومفتوحة مع غير لغة فخرعة نحو لكم ولنا و
 تكثر في لغتهم مطلقا وهذا وغيره المتكلم فانها تكثر فيها في غير المستغاث المتأخر لها ما انها
 تقع مع نحوها بل قد يكتفى بفتح الدخلة على الفعل نحو لوفد منه الجبال قال الرضى في نقل لغتها
 مع جميع المظهرات والمفترضين معنا لعدتها الاستحقاق على الواقعة بين معنى ذات نحو لجم
 لله الثلثة الاخضر نحو الجمل للغير الشا التا الملك نحو له في السموات ملا في الارض ومنهم
 يشقو بذكره عن ذكر المعين في له تغليلا لاشراك الرابع التثنية نحو هبت لزيد بينا و
 الخامس شبه التثنية نحو جعلكم منكم انما لاجل التا في الغليل نحو جعلكم من الناس في الله

التي هي في حيزها من الحيز

الثانية في محو الزمان والعمر وتختلف باختلاف وقت وهل هو قبل من جملة مسئلة اي دعوى لمع
واسم هو حال من النادى اي مدعى لمع وقولان لم يطلع ابرح حضور على ثابتهما افضل الامام
على الاقل الثاني موافقة على نحو ومخرون للافتان بمجدد التاسع موافقة في نحو ونضع
الموايز الفطاح يوم القيمة الفاسر موافقة من نحو سمعت له من غير قول جبريلنا الفضل
الذيما وانك لا اغم ونحو لكم يوم القيمة افضل لصادي عشر موافقة عند كقولهم كنت في
لخمس خلون الثاني عشر موافقة بعد نحو اقم الصلوة لدولك التمر انك عشر موافقة عن
نحو وقال الدين كعدو المدين اموالوكا كان خيرا ما سبقونا اليه له ابن الخالج قال بنو الد
وعنه في لام التعليل وهل غير ذلك الى اربع عشر التبليغ وهي الحارة لانهم التاسع لقول او ما
معناه نحو قلت له وادنت له وفترت له لخمس عشر القبر ردة ونسبى لام الفاضل ولم لنا
نحو الفطحة ان دعوى يكون لهم عندا وخرافا نكرها البصريون ومن تجاوز هذا الى
التعليل بمجدد التسبب فامة الب مقامه سبيل عليها لمزيد الكلام في حقيقة الافعال ان
فقال الثاني عشر اقم والتعجب معا ونخص بانهم الله بقوله الله لا يبقى على الايام فوجد
الثاني عشر التعجب لغير اقم ونسبى في الله كقولهم يا لله والعتب ذيقبوس كثرها
وفي غير كقوله الله دعهارشا والله ان الثاني عشر المقدية نحو ما اصبر زيد لمع وفسا في
النصر في الاقصر بمقد في الاصل لكن ثابته منه فعل التعجب فيقول له فعل بضم العين فضا فاضل
فقدى بالهزة المدد وبالكلام في عمرو وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان لفعل
بابا على قد بته ولم يقل وان املام ليست للمقدية وانما هي موقية للفعل لما ضعف بها في
التعجب في هذا الخلاص بغيره على ان فعل التعجب في سبع من تعدل يبقى على قد بته ولا ذهب الكوفيون
الى الاول والبصريون الى الثاني انتهى التاسع عشر انوكيدوهي اللام التي تلي في نواع منها
المعترضة بين الفعل المتعد ومقوله كقوله وملكك معا بين الضرب ويضرب ملكا الجار والم
معاهد ومنها اللام لمتانة بالمعترضة وهي المعترضة بين الضاربين كقوله يا موسى الضرب الاسد
يا موسى الضرب فاجتحت اللام تقوية للاختصاص هل يجوز ما قصد بها او بالاعتناء لان
الثاني لان من شان الضمان ان يجر الضمان اليه والا فلا اختصاصا ومنها اللام السمات بلان القوة
هي المربعة للقوة فامل جميعا ما بان نحو ان كنتم للثروة اقبرون او كونه في العمل نحو فضا

لما يريد ان يعمل التوى ويخوض بحر ليزيد جسرنا فاضراب العزود وقد اجمع الناجح والفرع في
 بخور وكنا الحكمهم شاهدين قننا اللام المسعات عند المبرد ولخاوه ابن جبروف سبيل
 الكلام عليها في على ثلثة اقسام كان المعنى احد ما يبين المفعول من الفاعل هذه تتعلق بكون
 وضابطها ان تقع بعد فعل يحب ان يفسر من غير ما او بعضا نقول انما الحق في ما انفسون
 قلت لفلان فاعل الحب والبنفس هو مفعولها وان قلت لفلان فالامر بالمعسر قال ابن ابي اذ
 في شرح الجمع ولم علم ان احد من اصحابنا اشرح هذا وتبين العلة فيه التي لا جعلها الخسنة اللام
 بالفاعل الى المفعول والقول عندك في ذلك ان اللام لما كانت في باب الاستخبار والاخبار فحققت
 في المعنى من نحو قولك هذا الفعل فقول مجيها هو لفلان فانها اللام والمبرك كذلك لانها
 تدخل في باب الاستخبار والاخبار والمعنى ايضا نحو قولك انما فعل هذا الفعل فقول هذا الى فلان
 قيل ولم كانت اللام في اصلها للفاعل ولما دخلها التوضيح الى اللام معناها في الاصل لذلك
 والاستحقاق والملك الاستحقاق للفاعل الذي يكونوا يستحقوا الاشياء والمعناها انما التنا
 والغاية من فعلك فلذلك الحاضر فادكرناه انتهى الثالث في معنى مفعولية غير مفعولية فاعلم انما يبين
 فاعلم انما يبين مفعولية ومفعولية ومفعولية كل منها اما غير معلوم تمامها او معلوم ولكن استوفيت مفعولية
 البيان وتوكيد الهم واللام في ذلك كله متعلقه بخلاف مثال الخسنة المفعول فيها الذي وجدناه
 المقدير انما يريد مثال البسطة المفعولية في الريد متعلقه فانه في مفعوليه وملك تبيينه وما
 بخر الظاهر والمضمون من نحو قوله في الاثنية ذكرها في باب الاستكشاف في عذرا وخالها شاربعة
 منها بخر الظاهر فقطوشى مذهب من يمين يمينها وبوت النور ما كنه بعد اليمن في الاثنية وكسرها
 لغني يمينها قال ابو حيان حكى التخيل في مواد وكسرها عن يمين يمين وكسرها عن كل انتهى قالوا
 ومندشات النور اصل يمين يمين وجوههم في صم قال مدعنه ملاقات ساكن نحو هذا النور ولولا
 ان الاصل الضم لكسرها لان بعضهم يقول مدعنه في اول يمينه مع عدا كذا في قال ابن ابي يكون في اصل الاثنية
 لا يفسر في صرف ولا شبهه ويرد متعنيهم ان كان ولكن لرب فقط وقال الما في ان كان فاعلم
 فاعلم انما في حروفها في اصل فاله في المعنى في النهاية قالوا مدعنه في ان في هذا نظر في الاصل
 مدعنه ويلزم على قوله ان الحقيقة من ان وان كرفان وان رب باجيبا لغنا لغنا لغنا
 المراد في الجح الذي ثم قال قلت الذي يظهر ان مرادهم ان كان اصلها من ذلك فاعلم في قولها

ويخصان بالزمان مريب ويختص التكرار

٢٣٥

ومركبها على حسبها الا ترى انهم قالوا لا غلب على ملائمة ولا غلب على ضد كقريب فلو كانت
مذموم من هذه كانهما في الحكم انتهى ويخصان بالزمان غير المستقبل من الماضي والحال وكان
عليه ليقيد بذلك كذا لا يتوهم انهما لطلق الزمان وليس كذلك فانها لا يستعملان في الزمان لنفسه
انها فاما قال الرضي ومفادها السند العائنه ان كان الراس ماصيا لقوله اقولين يندرج في ذلك
وقوله ويرجع عشا تارة من زمان الى مرجع ومن زمان والظرف زمان كان خاصا بخوما وفيه
مذا ومندوبوا اي يكونا معقيا في من كان مقدودا بخوما وابتعدت لطفه بام اي من يندبها
الى اسمها اورب ولفظ جزمها كما منه عليه ملا ذلك اي هو مذهب البصريين ومذهب
الكوفيين والاختصاص في احد قوليه وابر الصراحة وهذا لانه سيم هو من فعل الرضي ومنها ثمانية عشر لفظ
المرء ومضما مع تشديد الاء وتخفيفها ولا وجه للاختصاص مع الاء مفتوحة وساكنة او مع ما وسمها
في هذه ثمانية عشر وختمها مع سكان كبا وضما وفتحها ثمانية اقول احدها انها للتفليل دائما
لثانها للتكثير دائما والثالثة انها لها على التواء الزمان لم موضع واحد منها بل هي في ثانيا والثالثة
يدل على تكثير ولا تفصيل وانما يهمل ذلك من خارج الحاصل للتكثير في موضع ثباتها ولا تفخار
للتفليل فيما عداه الثالث من لهما العدد يكون قليلا وتكثير الثاني للتفليل كثيرا والتكثير قليلا
الثامن عكسه اي للتكثير كثيرا والتفليل قليلا وهو الذي عجز به من ان يكون في التمهيل الخوارس
هشام في المفتي قال في لا دل على ما يولد في كثر الكواكب فيكون قوله ثانيا ب كاسية في التبعليانية
بوم القبيصة ومع الكا في اخرها يقول بعد انقضائها من مضانها بارتضاها ليرضوا بارت
قائمة ليرتقوا وقال الشاعر رما او ميت في علم مرفق ثوبه شعالات وجه الدليل ان كاسية
والحديث والثالث من قوله للتخفيف البيت مشوون ملا في فخار ولا يملك احد منها التفليل وهو الثالث
قول الشاعر لا رب مولود وليس له اب وفي ولداه يلد ابوان وفي شاة خراف في حركه جمل
لا ينفقني لان ويكمل في خمس شياه بهيمة في سبع معاويثان اذا زاد مع عليه والفر
انتهى باختصار قوله لم يلد ما كان للام واسله لم يلد بكها واسكان الدال ثم تكسب الالف
لهاء كفت فالله ان كان فحركت الدال انما بالفتحة اياها بالضم اتباعا لها عطفا على الضمة
ويختص رب باللفظ التكرار لفظا او معنى نحو رجل ولجند يغلب نصف هذه التكرار ولا يلزم
خلافه للتبعية وانما في الفلم هي اكثر الالف من في التلوين في البطانة راي البصريين لانها

في قوله
تكرار

م

بعد

يختلف عالما بفعل التزام الوصف كما هو في الاول هو طاهر بن نصر بسبويه وعليه فصل لخص
 وقاله الفراء والحق وان طاهر وغيرهم واخذوا من غرضه لان ما بينهما من مغلطاة العقل والكم
 مغرض عن الوصف كما في الخبر والحق عليه بقوله لم يتغير ما بهت فانه قد اياها فانه مغلطاة
 وقوله لا يربط بولد البني يغلط جلف متعلقها ومضية قد تحذف شي فوجب انما لها وهذا
 بعد الفاء كقولها فذلك جلف طرقت وموضع وتعد الوار كقولها وليل كسوح البحر حتى سوله
 وتعد ليل فليل كقولها بل هو قد مضى بغيره ومع الخبر فلك كقولها وسمي اذ وقعت فظلمه كذا
 اقصى نحوه من جلله فبينها الاول قد يحجز به صير اليه فيلزم افراده في ذكره وتفسيره بغيره
 للمسمى بخبره رجل او غيره رجلين في رجلين او غيره رجلين في رجلين او غيره رجلين في رجلين
 لم يذكر المصنف فلهذا انما الظاهر فلفظ قد صرح بصفته تلك في بحث المصنف اربعه في هذا
 ومنه ابو حيان فقال فاذا ذكره انما للثمة بغير كنه من القلة في بعضها من الشذوذ ليس ذلك
 بالمتحيزون او مرد ولفظ على سبيل الجواز انه فيصير لا شاذ ولا قليل الا ان غلب الشذوذ شذوذ القلة
 وبالقلة قلت بالقبلة الى جرحها المظهر لانها اكثر من جرحها المضمحل انتهى وقد تقدم الكلام على
 جرحه في هذا الخبر في تذكره في هذا الكتاب انما يتفرق في من يوجب من الخبر وجوب المصنف
 كما قال غيره واحد قبل انما لانها لا تتصل كقولها لانها لا تتصل كقولها لانها لا تتصل كقولها لانها لا تتصل
 الكلام قال الدماميني في هذا الشكل ابو حيان وجوب المصنف بوجوبها خبرا لان قوله اما انما في
 مرتب واحد قلته فلا سحر لها ولا قل وهذا كانه في فلفظ ظاهرا في البيت لا ينافي الصلة
 بدليل ان قوله ما قام في انما لا تتصل في انما لا تتصل في انما لا تتصل في انما لا تتصل في انما لا تتصل
 انتهى وهذا البعض هو انما في السامع الراعي الثامن المختص بانه المصدق نحو قوله لا يملك
 وانما كونه المختص بانه المصدق في انما لا تتصل في انما لا تتصل في انما لا تتصل في انما لا تتصل
 الخبر قال في الخبر في انما لا تتصل في انما لا تتصل في انما لا تتصل في انما لا تتصل في انما لا تتصل
 من الوارد فيها بانه من الخبر في انما لا تتصل في انما لا تتصل في انما لا تتصل في انما لا تتصل
 التفاضل في انما لا تتصل في انما لا تتصل في انما لا تتصل في انما لا تتصل في انما لا تتصل
 رده التوصل الى مقتضى النظر في انما لا تتصل في انما لا تتصل في انما لا تتصل في انما لا تتصل
 لان في لام القسم انما الثامن فلفظ بكونه من الخبر في انما لا تتصل في انما لا تتصل في انما لا تتصل

على ان ذلك اذ لم في التاء ايضا حتى في لانهاء العاية مكائنة نحو كل من التملك حتى ولو لم يكن
 نحو سلام حتى مطلع الفجر ويوجب مجرورها اذا كان مسبوا فليدى اجزاء ان يكون لكل الوصل
 فلا يقال سرى الباء حتى تصفها ثم ان كان ما بعد ما اسمها غير دخل فيها قبلها او لم يكن غير ذلك نحو
 سلام حتى مطلع الفجر او يكون جزء لم يقع العمل عليه نحو صمت الايام حتى يوم الثلاثاء فالحجر بها جزاء نحو والطف
 وان كان جزء مما قبلها ولم يتقدم دخول نحو صمت الايام حتى يوم الثلاثاء فالحجر بها جزاء نحو والطف
 تنبيه منى كقراءة على قول العاية في حكم ما قبلها الوصل على عدمه على ما اقول اصحها الحكم
 بالدخول مع حتى دون العمل على العاية لان الاكثر مع الفريضة علم التحويل الى والدخول في حتى
 قال ابن هشام في المعنى وهو شبح شهاب الذين القرابة انه لا خلاف في دخول ما بعد حتى في تركه كذلك
 لاختلاف مثله ورواها الانقاذ في حتى العاطفة والفرق ان العاطفة معنى الوانتهى وجعل الرفع حتى
 ما بعد حتى في حكم ما قبلها معنى التوهم بل الجواب اذ كره في الكافية في جوبها بمعنى مع كبرياء والى
 يكون معنى مع قال بعض المحققين والعبارس يكون حكما بان المعنى مع فليلا ايضا منوناس
 دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها الا ان الرضى لم يذكره والكا في لسانها حتى معان احدها التشبيه
 زيد كالاستدلال في التعليل البتة قوم ونفاد الاكثر من وقت بعضهم جواز بان يكون الكا كما هو
 كحكاية بسوية كما انه لا يعلم فبما قد الله عند حتى جواز في الجرم عن ما هو ويكافى لا يقع الكافون
 اى عجب لعدم فالحكم في الفريضة بما الكا كما في مثال رجا الصدقة نحو فاذا كره كما هديكم اى لا ط
 هذا يشبه اياكم الثالث الاستعلاء ذكره الاخفش والكوفون قبل بعضهم كيف اجتنب فقال كبر ومثل
 كن كما انت عليه ان البعض على انت عليه في هذا المثال فان يفتكر ما في المعنى الرابع المبادرة وذلك
 اذا انصلت بها نحو سلام كان دخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن خنزار في النهاية ما وسعدا سيرة
 وغيره وهو عرس يقال ابن هشام الحامس التوكيد حتى الزيادة نحو ليس كمثل شئ اذ لا بد من الحكم
 بزيادة احكاما في التثنية والاضا المعنى لشيء مثل مثله فيلزم اثبات المثل لله ثم وعلى التثنية
 غير ذلك المثل وهو محال ولا يسيل الى الحكم بزيادة مثل لان زيادة ما هو على حق واحد ولا
 متيما اذا كان من قسم المحرف لانه ان بالزيادة من الاسم بل ان زيادة الاسم لم تثبت فكانت الكا
 في الزيادة قال ابن جني وانما زيدت التوكيد في المثل لان زيادة المحرف كعادة الجملة فاني هذا قول
 الجوهري ومثل الكا غير زيادة وانما زيد مثل وليس حتى امر ومثل الا زيادة منها ثم اختلف في مثل

في

باب الكا في التثنية
 كمثل

معنى

والله خير من الشيطان الذي هو يومان بناء على من ذكره من كثرة من هذا الطائفة وهذا
قول لبعض الكوفيين ان في زيد خلا على الجملة فعليه كانت وهو والفا لك قوله ما زال من مقتد
بيده اذله او سميت كقوله وما زال ابغى المال مذا نانا امير وفيه ما في قوله ان احدنا وهو الشيطان
خطر فان مضى فان قيل الجملة وقيل في موضعها الجملة الشاذل كان فيقع اسمها مردنا
لشذوذ لا يكون ذلك عند سويده ولحقه كذا فان في المعنى لا في ضرورة الشكر كقوله فيمكن من
كالبر المنة وقال كثير من الكوفيين لا يفتقر الفاعل الى مجوز في الاحيار فحوز في محو ريدكا الاسد ان يكون
الكان في موضع رفع والا محظوظا بالاضافة ويقع مثل هذا كبت العرب من كثر قال لا تخشع في قوله
تصريحه الظاهر فاسم خبره في راجع الى الكا من كينته الظاهر فانفع في ذلك التفت
المماثل في ضمير كيار الظهور في وقع مثل ذلك كلام غيره ولو كان كاضوا كتمع في الكلام مثل
مردت بك الاسد نفس فشرح باب سعاد عن مضا انها اسم بد لا انها بمعنى مثل وهو غريب
تعيين محرقه حيث كانت زيدا فمدا للمرا جاز زيادة الاسماء وحيث وقعت في محظوظا اسما
كقوله ما يرتجى فيما يحاج جميعا فهو الذي كالتيت والتيت معا خلا لا بزا لك فاجاز ان
يكون مضافا ومضاف اليه على انهما مبتدأ كما في قرأته بعضهم تمام على الذي احسن هذا الجرح
للفصيح على ان اد نمة انت احمر ورضي الصبي من الكوفيين الجرح الجاوه ليجوز في الفت كقوله
هذا الجرح صحت حرف والتوكيد كقوله باضاح ملغ في الزجرات كلهم يحركهم بالحوازة لا في
لذي النقص لا الزجرات ولا فيل في عطف النسب اسما محو واسم حو ريدكم وارجلكم
فانه معطوف على يديكم لانه مفعول قال بوجيان وذلك ضعيف جدا ولم يجمع طر من كلامهم قال
والفرق بينه وبين الفت والتوكيد هما انما بان بلا واسطة فهما الشذوذ من العطف المقصود
بجرحنا العطف انتهى قال الدما بمن في التحفة لخير صلحنا الشيخ تميم الدين المختص العربي
الذي له كان شدة كراسته من قبح القلي وغيره وفيها ان رجلكم في به الوضوء محظوظا
قال فحسب الى الشيخ جال الدين بن همام وهو جالس بصرى جامع عمرو بن الفاضل فادبه الكلام المذكور
في الاخطا ان يحكم عليه فطره تلك الكراسته ثم الفاها الى وقال في جرحه حذفا واكتط
به هذا الكلام واد به في وجه صاحبه فركته ومضيت تميمي قال بن همام في شرح الشذوذ
عطف بيان قال لا يمنع في الفاعل لانه كالتفت التوكيد في محو والمسبوع قال ويغني مضافه

هذا اذا كان في موضع رفع

النوع الرابع من منصوبات غير منصوبة هو أربعة الأول المشتمل وهو المذكور بعد التواضع
للدلالة على عدم انضمامها إلى السابقة لوجوب ما كان محزوا من بعد متصل إلا أنقطع

البداية ٢ التغير من جملة أخرى في وجوده بقدر انتهى إذا قال أبو حيان وزاد لافهم
أما إذا جاز لا فينه ولا تحفظه من كلامه انتهى قال في المعنى ولكن التبريد وإن خشي التجزؤا بالجماعة
مطلعا وأول قوله جرت بالبحر على أنه صفة لثبته قال التبريد في الأصل هذا البحر صفة
البحر منه يتبين خبر ورفع البحر حدث القمير للعلم به ثم في بضمير البحر مكانه لقدم ذكره واستمر
قال في الأصل خبر بحيرة ثم انبأ المصنف أن هذا المصنف ليس عن المصنف ما دفعه واستمر
استنساخ القمير مع جريان القصة على غير من هو له وذلك لا يجوز عند التبصير فإن من اللبس في
وقصة القراء على التماس وقع القياس على ما جاء منه فلا يجوز هذا بحيرة حرة صفة وقصة
بالتكرار وهو ضروري فقد سمع في المعرفة وهل يحقق النقص بالمفرد قال الخليل نعم ويسوي به لا بد بحيرة
الشيء قال أبو حيان وقياسه لغيره في الجمع المانع يقول لا يرد إلا في الأفراد وهو قريب من رأي القراء
تحتب حركة البحر على الجواز من جملة صور الكتاب وفي قوله على الجواز ما فيه التبريد هذا
استشكل في تصور العامل في المجزوءية فإن العامل في تجاوزه لا يصح أن يكون عاملا فيه من حيث أنه
ليكر له في المعنى وإنما هو غير عامل غير لا يقيضي جزءا فهو غير مجزوء وهذا انقضت كلام المصنف
على النوع الثالث من أنواع المضافات وهو ما يرد مجزوءا لغيره في النوع الرابع وهو ما يرد منصوبا
وغير منصوب فقال النوع الرابع من المضافات من الأسماء ما يرد منصوبا وغير منصوب وهو أربعة الأول
المشتمل وهو المذكور بعد الآخر الصفة ولعمري فواتها وهو غير سوى بلغها ما وعد وأظن أنها
تليق ولا يكون للدلالة متعلق المذكور على عدم انضمامه أي المذكور بما في سابقه ولو كان سابقه
حكما فهو عام القوم الأول لا وما قام الأول بغيره في المثال الأول المذكور بعد الدلالة على عدم انضمامه
بالقيام الذي في سابقه هو القوم في الثاني المذكور بعد الدلالة على عدم انضمامه لتمام انضمامه لتمام
الذي في سابقه حكما وهو جازم والتغير ما قام الأول بغيره في المثال الأول المذكور بعد الدلالة على عدم انضمامه
فلذلك بينهما مضافا بقوله فإن كان المشتمل محزوا جازما حقيقة من تعدد الألفاظ لا تقدير متصل
مخوفاه القوم الأول بدأ ولما لا يرد ولا يكر محزوا من بعد لا لفظا ولا تقدير وإنما قطع محزوا
القوم الآخر لثبته الأول قال ابن الخليل لا يمكن جمع المشتمل المتصل والمنقطع في حد واحد لأن
ماهيةهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية فمحدود ذلك لأن الحد يمتد إلى الماهية لا يترك
جميع جزئها مضافا تمامه أو نقصانها أو اختلافها في الماهية لا يمتد إلى أن في جميع الأجزاء

النوع الرابع
من منصوبات

بشيء من هذا واحد باعتبار اللفظ والقياس على اختلاف ما هيتهما ان احدهما يخرج من مطلق الآخر
 غير يخرج بل يمكن جمعهما في هذا واحد باعتبار اللفظ لان غننى الماهية لا يمنع اشتراكها في اللفظ
 فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واولها انتهى قال الرصوف لقائل ان يمنع لاختلاف الماهية
 قوله لان احدهما يخرج من مطلق الآخر غير يخرج قلنا لا فاما ان يكون المنفصل عن جوامع متعددين
 اجزاء ماهية متبدل حقيقة المستثنى متصلا كان ومقطعا هو المذكور بعد الا واولها لاختلافها
 فاما اعتبارا وانما ثم يقول كون المنفصل لاختلافه في مقتضى لفظا ان مقتضى لفظا من تمام ماهية على
 هذا المنقطع داخل في هذا الحد كخلاف جاني القوم الاما والمخالفة القوم الحارة الجني انتهى وعلى هذا
 يوجب الحقيقة بغيره المذكور انما بر على الاستثناء المنفصل لشكالكشور وهو لزم التناقض المستثنى
 وذلك انك اذا قلت مثلا لعم القوم لان يدان قد اثبت القيام للقوم الذين من جملتهم زيد وقوله
 الا زيدان فقد نفيت القيام عن زيد فنفى عنه القيام الذي ثبت له من القوم فبطلت الشكوك
 قولك اخبر بالقوم لان يدان لزم ان يكون زيد مطلوباً بغيره مطلوب هذا لا يتصور في كلام
 المعلقين وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناءات كثيرة كقوله فم فلبت فيهم الفضة الا حينئذ
 فيكون المعنى لبت التحشيش جملة الالف ولم يثبت تلك الجني فغالب الله من ذلك علوا كبيرا فلفظ
 في المقتضى عن هذا الاشكال فقال بعضهم بخار ان المثنى غير خارج المستثنى من القوم فذلك
 جاء القوم عام مخصوص اي ان المتكلم اذا قال القوم فم فلبت فيهم فزيد وقوله الا زيد فم فلبت فيهم
 على مراد المتكلم وانه اذا قال القوم فزيد انتهى فيكون المقصود ارضى هذا الجواب حيث قال في الحد هو
 المذكور بعد الا واولها للدلالة على عدم انقضاء ما قبله في سابقه كقول الرصوف انه ليس بشيء لا جامع
 اهل اللغة على ان الاستثناء يخرج ولا يخرج الامع الدخول ايضا يتعدى نحو عدم الدخول في
 المتكلم في قوله على عشرة الا واحدا لان الواحد داخل في عشرة بقصدته ثم خرج والا كان مراد بلفظ
 العشرة عشرة وهو محال وقال ابو بكر الباقين في الاستثناء المستثنى من القوم فم فلبت فيهم فزيد
 انهم واحد بان في قوله على عشرة الا واحدا بمعنى له على عشرة الا فزيد فم فلبت فيهم فزيد
 خارج ورده عليه ما بان في قوله لعم القوم فزيد انتهى في قوله لعم القوم فزيد انتهى في قوله لعم القوم فزيد
 بغيره عليه فم لا يفصل بين اجزاء الكلمة بكلمة اخرى ولا ابا عن قولنا جاني القوم يوم الجمعة اتمام
 الاية في ساحة البلد الا زيد انتهى في قوله الخور واستحسنه الرصوف في المثنى لاختلاف المثنى في التام

اشكال في المستثنى
 المستثنى من

جواب

في

فالمشتق إلا أن لم يذكر منه المشتق في غير محسب القول

٢٥٢

غير لازم لأنه مما لم يكن لو كان في القسمة المجردة المشتق وليس كذلك بل النسبة إلى المشتق منه المشتق
معاً واما الجري لأعراب المشتق منه أن كان المشتق إليه مجزئاً في العادة اجزاء الأعراب على قوله
اجزاء المشتق إليه غير المفرد والأعراب على البحر لا يجزئ بكونه مضافاً إليه وإنما عام في التوابع وأشباهه
كالمشتق والمشتق يخرج قبل الاستناد إلى المشتق منه قال الرضي وهذا الجواب والقياس السديد عنه
الاشكال أن كلها انتهى قال بعض النحويين ومنه أن المشتق لم يخرج عن كونه مدلولاً للمشتق منه لأنه
غير ممكن ولا عن النسبة لأنه لا نسبة فكيف يتصور خروج من يقول نسب المشتق إلى المشتق منه فخرج
النسبة المشتق منه حكم أو طلب فلا تاقض في أملا انتهى وقد سبق له هذا صلاحية التحقيق حيث
قال أنه دخل من حيث لا يدرى واللفظ فخرج عنه الذي يحكم أنه في التام من هذه النكبات
انتمى المتصل منصلاً لأنه ذاتي مدلوله متطوق المشتق منه والمنقطع منقطعاً المدلول له في ذلك
ودلالة المتطوق أقوى مني لخرج منها متصلاً بجلال ذلك المعنى وفاتها صفة الرابع لا يشترط في
المنقطع أن يكون من غير جنس المشتق مدلول أن لا يكون له المقدار الأول قبل الاستئناء وكان
من جنس المنقطع كقولك جاني اليوم أريد من غير اليوم إلى جانيه فإنه غير مدلوله يمكن مجازاته
القوم الآخر فبشر المتصل ليس هو المشتق من الجاني كظن بعضهم الحاقه من بعض النحويين
ههنا فقال ههنا كان الاستئناء متصلاً لكن بانه يكون المخرج منه قد كونه في ذاته يكون متصلاً
فيكون الأصل في نحو ما فيها أحد الآخر ما فيها أحد لا ما يتبعه الآخر ما يتبعه قبل الأول ولغير
والنعم وعبر عن ذلك في المشتق الحار منقول على هذا الحد والاستئناء الحار كاذل على تقدير حذو
الاستئناء المزعج نحو ما جاني الأرياح في يد على تقدير على حال من الأحوال في ما جاني نيل الأ
نكبات وكذا القول في البوارق ويكون المزعج بين هذا المعنى بكونه منقطعاً والاستئناء المزعج
اشتغال العامل بطلوبه نحو ما جاني أحد الآخر أو عدم اشتغاله في ما جاني الأرياح في هذا
البحث ما رد ذلك واستدل به بخرج على استطاع مجازاً وكان متصلاً بأشياء التقدير فادّعى
الاشتمال بالأعنيان المختلفين فلا يترتب قصر على أحد المقصد التميز بينهما وبين نوع آخر مخالفة
طريقه وهو المتصل لفظاً انتهى المشتق إلا أن لم يذكر منه المشتق منه لفظاً بل بوي فيسمى لكلاً
نحو ناقض العرب بمقتضى القول من دفع ونصب جراً لهما مقام المشتق منه لكن لا أصالة
إذا القول في التحقيق غاملة في ذلك المقادير لكن تأخذ مقام المشتق مقامه على غير ما يطرق الأضالة

الجواب الثالث

منه الثالث

لصحة ما قام الأهندون بطريق الأصل والاختصاص بالآراء فيه فظروا الفصل امتنا
 يكون مقترفاً لأننا في الجملة لا مقصداً له كقار جواً واختياراً وما قام الأهندون بحجبه
 فيه ترك البناء صدق قوله في هذا عند آخرين وهو الحق بل قوله ما برئت من يميني وقدم
 حزناً لأبواب الغم وسمي المقترفاً مقترفاً أي مقترفاً على اللفظ لأن المقترع وحده وانما سمى
 بذلك تسميته بأبوابه عاملة لأنه هو المقترع في الحقيقة ولم ينفصل مقترفاً منه بعمل فيه لفظاً فخرج
 عنه العمل في المقترع والاختصاص به ما قاله بعضهم بأن المراد بالمقترع المقترع له على الحذف ولا يضاف
 كما أراد بالترك المشترك في هذا المقترع العامل عن المقترع منه على الترك أن يفتقر المقترع بالمقترع عن
 أحزاب لا غرضاً بالمقترع منه وذلك أن جعله اسم مكان لوقوع المقترع فيه فبينها أن الأول المقترع
 لا يكون في المصداق المؤكد لعدم المائدة وتخوّن نظر الخطأ محمول على أنه متصل نوعي أو لاغنى
 ضيقها ويكون فيما عدا ذلك من جميع المعنويات كالخبر بخوان أي الشاكتية منها والفاعل
 مخولاً يعلمهم إلا أنه نائب عن الفاعل مخولاً يحملك إلا القوم الظالمون والمفعول به مخولاً
 يكلف الله نفسه الأول وسعها والمفعول فيه مخولاً يلبثوا الاعتية أو ضيقها والمفعول به مخولاً
 ينفقون إلا انبغاء وجه الله ولا يكون في المفعول معه فلا يقال لا أدرك ولا لنيل قال رضي عن عمل
 ذلك أن ما قبله لا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله من الفعلية نقياً وإني أنا والوادي أصنافاً
 بنوع من الانفعال فاستحسن عمل الفعل مع حرفين مؤدئين بالانفعال ولما وقع في الحال أعيناً
 مخولاً جاني فيبدأ أو غلامه ذاك لعدم ظهوره على الفعل لفظاً فمات بعد الواو انتهى ويكون في
 المتعاقبات بالمفعول كالحال مخولاً جاني يبدأ الأراكبا ولا ينفقون نفقة الأول كما هو القول القدر
 مخولاً امتلاء الأبناء الأماء وأما التوابع فاما يقع المقترع فيها في البدل مخولاً سلب يبدأ الأول
 وأما عطفت لتنفول لا يكون فيها منفعة وعطفت لسان والناكيد يانيها المقترع ضرورة أنه
 لا يكون إلا في متعدد مماثل والتعدد ياني عطفت لسان لأنه أماعله أو مخفوف مثله فلا يمكن أن ينفق
 عطفت لسان متعدد شامل المذكور وغيره وكذا الناكيد لا يكرس لنا الفاظ ناكيدية عامة فتأمل
 المشتد في غير محله فلهذا هو يخرج منها الناكيد المشتد ولما الوصف فجوز الرضى في حساب الكليات
 ونوع المقترع فيه مخولاً جاني لا يظن به وما لفت أحد إلا أنت جيمه وفي المعنى لا يشرع شام أن
 المقترع لا يجوز في الصفات بل محمول على الأعرار تخشع واليه البقاء قال وكلام القومين بخلاف ذلك

والأما أن كان متصلا فالأحسن اتباعه على اللفظ نحو ما ضلوه الألفيا

٢٤٨

فأم الأزيد أحد قال بسبب وجه مع بولس بعض العرب الموقوف بغير تنبيه يقول ما إلى الأبولك فاحضرا
 هنا إذا لم يكن إلا البتة شافع قال البرهان وقوم هذا العام فرغ لما بعد الأول المؤخر عنه
 أريد بنظره فصح بذلك المعنى المستثنى كنه تدل كل وتظهر في أن النوع لغيره صانعا باعانا ثم قبل
 أحدا مني وقال ابن الصانع الوجه يقال هو يدل على أنه مع لا يجوز غير يكون يدل على من شيء
 لعين واحد انتهى الأبي الكلام موجبا بل كان غير وجه فيه تفصيل فإن كان المستثنى مقصدا
 فالأحسن والأرجح اتباعه على اتباع المستثنى المستثنى منه على المعطوف لأنه يدل على بعض من كان عند بعض
 وعطفه نحو عليه عند الكوفيين لأن لا عندهم من حروف العطف باب الاستثناء خاصة شيء صام من
 لا العاطفة أن ما بعدهما كانت لما قبلها لكن ذلك معنى بعدا يجب هذا موجب بعد في قال البرهان
 في المعنى وأعرض مذهب كسبر بناب بذلك لبعض الأدلة من ربط ولا يجزم بقوله المبدل منه أن يحذف
 للمبدل منه فإن المبدل موجب المبدل منه مني وجب عن الأول بأن الرطب بالاستثناء المحذوف عن الزم
 بالعميل هو فاداه العفصية وعن الثاني فإنه لا منع من التحال مع حرف المقصود للملك كما
 خازنه الصفة نحو مرتب برجل لأخريف ولا كرم جعلت حرف القوم مع اسم الذي قبله صفة لرجل
 والأعرب على الاسم كذلك يجعله نحو ملحا القوم الأزيد فوالا الأزيد بدلا لأخرب على الاسم فإنه
 الرضوية وأعرض مذهب الكوفيين بأضداد قولهم ما قام الأزيد وليس مني من حروف المعطوف على القول
 قال البرهان في المعنى وقد يجب أن لا يترك البابا القدير إذا أصل ما دام أحد الأزيد انتهى قال الرضا
 لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه فطر والعرض أنه فليد انتهى فائدة قال ابن البرهان في الفرق ليس
 في الأبدان ما يحذف المبدل منه لأنه الاستثناء وحده وذلك أنك إذا قلت ما قام أحد الأزيد فقد
 نفيت القيام عن أحد وانتبه أن زيد هو المبدل منه نحو قوله ما فعلوه الألفيل منهم قرء الشدة
 بالرفع على أنه نافع للتصغير في موضع المنقلب بالفعل وأبر علم بالتصنيف الاستثناء تنبيهات الأول في المعطوف
 منهم أن يترك في التمهيد بل في شامه الجامع في هذه المسئلة لغير ترجيح الألف على التصغير من آخرين
 أحدهما أن يكون المستثنى متراجعا عن المستثنى منه نحو ما جائتني أحد حين كنت جالسا ههنا الأزيد
 ثانيهما أن لا يكون مجردا بعبارة كنه تفيد معنى الاستثناء نحو ما قام القوم لأن يدار دأله من قال ما قام القوم
 الأزيد فإنه في هاتين الصورتين يترجح التصغير على الاستثناء فلو كان المبدل إنما كان محذوف
 للطلب المشاكلة بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يثبت ذلك إنما في الثانية فلا تميز مستقلا

المبدل في حكم الاستيفاء قال أبو حنيفة وهذا ان العبدان لا يقرنهما اجماعنا الا ان عصفوراته
 حكى نحو العبد الثاني عن ابن سراج قوله انتهى فلا يرجع على قضية اطلاق المقسم الثالث وقد يقال
 يستفاد من كلام المقسم وقضية هذه الابناء فينبغي التصريح بأجل القولين قد يجاب عنه بما مضى
 ذلك اشارة الى عدم ترجيح أحد من هذين لكافؤ الأدلة الثالث على كل من جميع الابناء على
 النقشب بما فيه من حصول المسألة من المبتدئ المشتبه منه في الأعراب قال البديلة فما يستعمله
 وقضية ذلك ان يكون المبدل في قولنا ما مضى يتحد الاندفاع على النقشب ضرورة ان المسألة
 حاصله على كلا التقديرين فيستويان انتهى قلت قد صرح بذلك الشيخ بحال الذين ناصروا المبتدئ
 شرح التمهيد قال لو حصلت المسألة في تركيب سبوا والآخر فيقول ذلك ما عليل به بعضهم
 صاحب التمهيد القياسية من النقشب الاستثناء انما هو على التشبيه بالمعقول لا بالاهل والذو
 بواسطة الا واعراب المبدل بالاضافة غير واسطة فان نقلاً اشاع المبتدئ المشتبه من على اللفظ
 لما منع فعل المحل على الاختار على قدر الامكان وذلك في ثلثة مواضع احدها في الجور من التزكية
 الاستغراقية نحو ما جازي من رجل الاند فريده فخرج على البدلية من رجل احدها في موضع دفع العلة
 لنقد البدل من لفظ الجور من المذكور لانها وضعت لتبين ان النفي شامل لجميع افراد الجور
 سواء باشرت الجور بخلافه من رجل او كان الجور تابعاً للباشرة ما نحو ما جازي من رجل
 امرته بالانفاق منه لما يقع بعدها من النفي ومع بطلان النفي لا ينافي ان يكون شاملاً لافراد ما بعده
 ولا يجوز الا بدال على اللفظ اتجه الى مذهب الاخضر ان يجوز زيادة من موجب مطلقاً كان
 او غير لان الكلام في الاستغراقية ولا يمكن ان كان ذلك هنا الثاني الجور بالانفاق اية نحو ليس
 من يدخن الاشياء الا بغيره فشيء متصور على البدلية من رجل شئ لا نه في موضع نصب لنقد البدل من
 من لفظ الجور فيها ايضا لانها وضعت كذلك على تأكيد في الجور وبها سواء كان الجور مباشراً
 حر او تابعا او بالباشرة ما نحو ما يدخنهم ولا فاعل وقد تقرر ان الا مبتلة لما لا يثبتها من نفي
 اذا نطق فلا يؤكد ان الثاني اسم لا التبرئة نحو لا اله الا الله فاسم لجلالة من وضع على البدلية من
 المحل كما تبيانه لنقد البدل من لفظ اسم لا ضرورة ان لا نقدر ما لم يقدر الا لانها لا تقبل في
 معرفة وسميتها لما قضتها الا لآفة المعنى لانها انما حملت للنفي وقد انقضت بالاولى ونحو ليس
 زيد شيئاً الا شيئاً لا بغيره مع انتقال النفي فيه ايضا بالاولى لانها حملت للنفي فلا نقدر ما لم

مع وجوده وهو مع لا مفقود كما عرفنا بطلان تقديرها بعبارة وليس انما عملت للمفعية لا للغير
 وهو غير ذلك ولو كان مجزئاً ويجوز ما كان في يد شيئا الاشياء لا بغيره على البدل لان العمل امكن لا
 لا تسمى لانها في الشيء جميعا وكان مجزئاً في تقديرها بعبارة او انما عملت في الشيء فلا معنى ان الشيء
 تسمى انها متباعدة لانه العمل ليس كذلك بل هي باللفظية والمفعلية اذا قدرت بمجزئية عن الشيء
 لم ينفذ العمل ولكن لما كان انفا كما في معنى الشيء من تقديره ان الشيء من تقديره في قوله ان العمل
 في المبدأ منه اسم العمل لا ما هو قبل هو لا مع اسمها في تقديره في موضع رفع بالابتداء عند سبوتور
 هو اسم لا باعتبار عمل الاسم بل دخول لا لانه في موضع رفع بالابتداء عند سبوتور هو اسم لا
 باعتبار عمل الاسم بل دخول لا لانه في موضع رفع بالابتداء وهو قول الاكثرين في جعله
 احدنا ان العمل عمل اسم لا على انقياد بل دخول لا لانه في موضع رفع بالابتداء وهو قول الاكثرين في جعله
 ان والثالث ان العمل في المبدأ هو العمل اسم لا مع اسمها في تقديره في موضع رفع بالابتداء عند سبوتور
 باسمه بدل من الاسم مع لا فانها كانت في الواحد في تقديره في موضع رفع بالابتداء وهو قول الاكثرين في جعله
 انتهى في تقديره في تقديره بان هذا خرج عن غير المسئلة لان الاشكال اقل من ذلك على القائلين بان
 الاسم المرفوع يدل على اسم لا باعتبار عمله ولم يقولوا بدله من مجموع الاسم لا كيف يكون هذا
 واضلا لا لشكك انهم في ذلك وايضا في الجواب عن ههنا قول منقل كما عرفت قال جماعة ومكان
 في المقصود فيكون هذا منكم في الخلق بين القولين في الجواب عن ههنا قول منقل كما عرفت قال جماعة ومكان
 كلام اخر في انما لا استعملها الا في موضع لا يدل لا على نفيهم كلامهم في الخبر واذا قلت لا لهدمها الا
 في موضع لا يدل لا على نفيهم فانها الا في ذلك يقال في كلمة الشهادة وهو في معنى في الوجود
 الا لا الله في موضع لا يدل وهذا الجواب رافع للاشكالين كما لا يخفى في المبدأ منه هو
 التعميل المستعمل في الخبر المقتضى العايد على اسم لا فيكون لا ابتاع على اللفظ لا على المحل قال في المحل
 في شمع التعميل وهو اول لان في المبدأ الامر لا قريب ولا اعيى الى الاشياء على المحل مع مكانه
 على اللفظ انتهى فان قيل ان قوله في الخبر كلمة التوحيد موجود لم يلزم منه ان الشيء وجوده فاسو
 لفظه من اللفظ لا في معنى كان وجوده وان قدرته يمكن ان يلزم منه ان يكون مكان الوجود للشيء
 لا اثبات وجوده وعلى التقليدين لا يتم التوحيد لانهما في نفي ما كان الوجود رقم وعلى الثاني
 لم يلزم اثبات الوجود له المقصود قلت في الجواب عن مخشري في بعض النسخ عن هذا بان الوجود بعد الاستدلال

لا يمكن العمل في
 لا يمكن العمل في

جواب

في الجواب

في الجواب عن مخشري في بعض النسخ عن هذا بان الوجود بعد الاستدلال

فان كان منقطعاً فالجوابون يجوز السب

٢٢٩

الجوابون

الاستثناء

جاء

والأول قطعاً والأصل في كلمة الشهادة الله فانه في مبدأه والتكثير خبر على العامل فتم
 قدم الخبر ثم أدخل النفي على الخبر والاحتياط على المبدأ وتركزت لامع الخبر انتهى قال ابرهنا
 فيقال له ما تقول في قولك لا جبر الا اريد ان انقطع خبر المبدأ فان قال ان لاعاملة عمل ليس
 فذلك منقطع لفعل الخبر لا مقام النفي لتعريف خبر الخبر انتهى جيب بقضهم بان كلمة
 الشهادة غير رافعة في التوحيد بالنظر في المعنى المتعدي لان التعدي لا يخلو عن احد الامر وقد مر
 انه لا يتم وانما قصد كلمة الشهادة في ذلك معنى التوحيد لانها قد صلت عليه علما شرعاً ومنه من
 الجواب بقدر كل من موجود وممكن فيل وهو بعيد قال بعض المحققين في حق الجواب على التعدي
 ان المراد بالآلة هذه الكلمة هو القبول بالجور لمعبودها الجور لا يكون الا واجب التوحيد فحال
 ان يبقى جبر الوجود في عالم الامكان فان لم يكن الا الله موجوداً لا الله لم يبق مكان له غير ذلك
 لا الله ممكن الا الله لم وجوده لا يتعدي الى الاستثناء فواجب الوجود في رتبة الامكان وهذا
 قد سبق لطيف جداً انتهى فان قلت مقتضى قول المصنف فالحسن بان عرق نفسه على الاستثناء جابر
 في المواضع المذكورة الا انه مرجوح قلت اما في صورة الجور وبنو البناء الزايدتين فوضع ذلك
 فيهما من جود في الجور على الصفة المذكورة اني لذي قبله الا يدلت بها عند بالخطوط
 في صورة اسم لا التبرئة فقال في الجمع اذ وقعت الابد لا جاز في المذكور بعد هذا الرفع والتعدي
 لا سيما لا دور الفاعل ولا اله الا الله ولا الله فالصبي على الاستثناء ومنع الجور محال لانهم
 بهم الكلام وقد بانتهر بالاعتبار والرفع على ما ذكره فيل على الخبر للاعانة بها لانها في محل رفع
 الا بمبدأ انتهى فيل على الخبر لانفسها ولم يتغير له لعماده قال ابرهنا يرد ان لا نقل لا
 في التكرار منقبتاً اسم الله تعالى معترضة وجوباً كان الشئ منقطعاً فان لم يكن فليط العامل على
 المشتق وجب لصت نقلاً فاما ان هذا المال الا ما نقص في ما نقصت ودفع صلتها وموضعها
 نصب على الاستثناء ولا يجوز تقديرها في موضع الرفع على التبدل من المفعول فيمكن فليط العامل
 عليه لا يضر فيقال ما زاد النقص في تقديره في ذلك ما زاد هذا المال لكن نقص كذا كذا الاستثناء
 منقطع بقدر بل كن كما قال البصريون والكوفيون فيل من شؤى في بعضهم ويرد ان لا فيل
 الاستثناء والمشتق منقطع للاستثناء وقد دفع قوله في حكم سابق انتهى وان كان فليط
 العامل فالجوابون يجوز ان ينصب لشيء على المال البدلية فيقولون ما فيها هذا لاجل ولفظها

والتي يتوهم فيها أن الأبناء مخوفون بالآثار والسمات المشقة لا من هذا المصيب مع ضلالتها

خاء التبريد قال في هذا ما لا بد من علم الأبناء الحق والتمتعون بحقوقهم مع خيارهم المصيب لا يشاء
الأبناء أي جعله تابعاً للشيء من على ما أمره من خلقه القوم الآثار بما المصيب على الاستثناء أو ما
جاء القوم الآثار المصيب على الأبناء قال الشاعر بلده ليس فيها البئر إلا العافرة ولا البئر ليس
في مثل هذا جهنم أحد ما جعل المصيب كالمصطلح الصحيح دخول المبدل في المبدل سقطت بعض على
الجار وذلك أن الجار جعل ثمانية مائة في الدار والآثار ما كان الدار أي الذي يقوم مقامه
الآن كقوله تحتية بينهم ضرب جميع جعلوا الضرب تحتية لأنه الذي يقوم مقام التبعية عندهم
على تحصيل العتوبية بحيث يكون شاملاً فإذا قلت ما جاء القوم الآثار فقلت نصبت معنى القوم
وما بينهم ثم التفت إلى الجار وما دخل في كم المتع والثاني أنهم لما أراد ذلك على معنى أن المقصود هو
الشيء فالقائل ما في الآثار والآثار ما ذكر له أن توكيد العلم أنه ليس ثم أدنى ثم أبدل من أحد
ما كان مقصوده من ذكر الجار وذكر لما ذكره ابن أبي عازق في شرح الجمل وجرها ثالثاً وهو أن يكون
تغليب القائل على غيره فاقصر على ذكر القائل بحكم التغليب ثم أبدل من جملة ما قصده التغليب قال
الرضي وهذا لا يطرأ في جميع الباب نحو قوله تعالى لهم بعض علم الأبناء الظن يقول لهم ليس لهم
سلطان إلا التكليف ونحوه نبي ما نقله عنهم من اختيار الحق هو ما أورد كلامه وقوله
غيره لما كان فكره من قبل المادي والذماني في شروح الشهاب أن يراد ذلك ذكرنا في بعض
في المصطلح في الأبناء كلغة الجميع في المتصل فيقولون ما فيها أحد الآثار وبغيره الأبناء الظن
بالرفع الأمن من التصديق الذماني في شرح الشهاب وغير المقصود يقول أنهم يحجبون الأبناء
ويجنادون ما هو جدير بهم من الحق شيء ما من هذا العمل لم يذكر مقبولاً في ذلك هذه
لما ذكر من مناقب هذا الباب ومثلاً في وعدوا ما شاءت رغبته في حق ضلالتها أي على أنها
أفعال من علة إليها وأفعالها ضمنية وجوباً في مرجعها لأن بيانها في حقيقة المعركة
التي تم بموجبها الناس خلا وعدوا ما شاءت رغبته في حجة الاستثناء فقال الشهاب في
حال ذلك المعنى قام القوم خالين عن بلاد وجوز الاستثناء في قول بل شيء من نفسه وصحة بعضه
فإن تلك دعوى كاستيذان محل المقصود لا يفتون بالاستيذان عدم تعلفها بما قبلها
في المعنى بل في الأغراب فقط وذلك لأن هذه الجملة وقعت توقع الإنكافا لأن هذا لا موضع
من الأغراب مع تعلفها قبله فكذلك هذا الجمل قاله في التفسير قال ابن هشام والعول الاستيذان

في قوله تعالى

ويجمع حرفها والبتس لا يكون منصوب بالحزب ولم يها مشرجوا بالخلل فاعدا منصوب

منه الجوف في جميع افعال الاستثناء وحزبها مع حرفها او حلة ان لم يوف جرت قبلها
الاول البتس والنصب والحزب في الثلاثة سواء كانوا مع بناء الفصل النصب في الاولين والحزب في الآخرين
اغلب حتى تبين لم يحفظ غير ذلك فوجب له نصب خلا وعدا والحزب في خاتمة النصيب جميع
النقل الحزب في خلا وعدا والنصب في خاتمة الفصل الاول الاخضر ومنه قوله خلا الله لا اوجسوا
واما اعطاه شعبة من عيالكا وقوله ابجناهم اسرا فخلا عدا الشطاه والطفل الضيق
الرفاينة والموضيعين بالحزب من قول بحزبها في هذه الحالة ونقل الثاني ابو عمرو والاضحى بالحزب
والماناة والمبرد والنجاش وبوزيد والقراء بل ذهبوا الى ان الحزب بها هو الكثرة والنصب بها
فخلا قليل لقصدها مع الا ومع الله اخضره ولزب مع خاتمة الشيطان واما الاصبع فقال الله
خاضا اباقوا ان ابا ثوبان ليس بكتبه فلم يحرر عبد الله ان به متناعي الحظاء والشم
وكثير من النحويين اخذوا من البتس الاول من هذين البتسين وركبه مع عجز الشاة واشد ما بينا
واحد والصواب ان الشاة لا يعلو عليه من ذلك في بعض مصنفاته الثلاثة قال ابن الخطيب خاتمة الفصل
في الاستثناء فضاها للثبته الاسم الذي بعده من شؤنك في غير او فيه فلا يفتي بها الا في هذا
المقضى ولذلك لا يقال صلي الناس خاتمة ان يلفظون بفتح الثبته انتهى مثل الرضى وقيل اوردوا
شخص من شؤنك فينبذون بفتح الثبته سبحانه عن التوبة ثم يرون مرادوا وبنسبة على معنى ان
الله ثم من ثم ان لا يفسر ذلك الضمير بما بعده فيكون كقوله انتهى الثلاثة خاتمة
الاستثناء ثمانية اثنان خاتمة باثبات الالفين وحنا بحزبنا لالف الاول كقوله خاتمة
البتس فان منهم يجوز ان يكدرها الدلالة قاله المراد في النجى الذي شياني عليه من كلامه
حديثه المفرد ان شاء الله ثم الاستثنى بليس لا يكون منصوب بالحزب اي على انه خبر عما نحو
الناس بليس ولا يكون زيدا واسمها ضمير مشرجوا بالاجماع لجزائها مجرى لا وحى فابطلت بعد ما
اسم واحد من ثم وجب لفصل الضمير المشثنى بها بقول فام القوم ليس اياك ولا يكون اياك
كما نقول الا اياك وما قوله اذ نصب القوم الكرام ليس بضمير كقوله الامجلور الا ان يدار
وضمير جمع الضمير بخلاف الا في فاعل خاتمة شياء بانه في حديثه المفرد ان شاء الله وحيلة
الاستثناء حال ومثاله كما مر قال في القوم فاني قلت كيف يحكم على جملة ليس بانها حال
الفعل الماضي لا يقع خلا الامع قد ظاهرا لو فطرته قلنا هذه مستثناة كقوله ابو حنيفة النك

في المعنى ان قالوا ذلك قياسا فاسد لما لا افراد قبل الجاء بل بعده نحو ما قليل وان لو بدله
 سماه اخر فهو من شذوذ بحيث لا يقاس عليه انتهى وقد حكاه الجرحه عن العرب تبين ان المراد انفسا
 على ذكر فامع هذا وخلصا منهم انه لا يجوز دخول احوط خاتمة الاستثنائية وهو الذي يقرر عليه
 سبويه خلافا لبعضهم واما قوله راي الناس فاعلمنا انفسا فانما يخرج بعضهم عما لا اذن
 قال به ابن مالك لكان التمام واستدل عليه ايضا بما وقع في مسند ابى ابيته الطرسوسي عن ابي هرير
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما من احب الناس الى ما احبنا فاحطه وددنا من هذا ابيته على ان
 من ان ما احبنا فاحطه من كل جهة وهو عطف مل هو من كلام الرازي والمعنى انه لم يستثنى احوطه
 يدل عليه نزع عجم الظرفه ما احبنا فاحطه ولا غيرها انتهى وجه الاستدلال بهذا ان لا زيادة بعد الو
 لتوكيد النفي فمخرج ان تكون ما نافية كمتكسبة كانوا من ان ذلك ويكون هذا من كلام الرازي و
 مقوله هو احب الناس الى قال التعارض وهذا ليس باطع اذ يحتمل ان يكون الانا فيه وعبرها
 منصوبا بمختلف لا متطوفا على فاحطه والمعنى لا يستثنى غيرها فيكون من كلامه ولا فاضح
 بين رواية الطبري في ذلك الرواية المتقدمة الثالثة قال ابو حيان وعبر الافعال التي يستثنى عنها
 تقع في المنقطع والمشتق يعبر هو اسم ملازم للاضافة والمعنى يجوز ان تقطع عنها لفظا ان
 معناه وان قطعت عليها فاحطه ليس لا خلافا لابن هشام في منع وقوعها بعد لا وقد تقدم الرد عليه
 فليرجع ويقال خبثت عترة ليس غير هارون وغيره على حذف الخبري مقبوضا ونصبها على انشاء الاسم
 ايضا اي ليس المقبوض غير هارون ليس غير غير هارون وقال المبرد والناجوزي انها صفة بناء لا
 اعرب وان غير اسمها بالعايات كمنبل وبعده فعل هذا يحتمل ان يكون انما وان يكون خبرا وقال
 الاخفش ختمت اعرب البناء لا تليق باسم زمان كمنبل وبعد ولا مكان كعروق وتحت على هذا فهو
 الاسم بخلاف الخبر قال ابن خروف يحتمل الوجهين ليس غير الفاعل والبنون وليس غير الغنم و
 البنون وعلمها ما لم تكن لغاية لان البنون اما للتمكين ولا للمعنى الاعراب واما للمعنى فكا
 المنشأ اليه المذكورة قال ابن هشام في المعنى والاصل في غير الاضافة لفظا ان يوصف بها التكرار
 نحو نعل ضالك غير الذي كنا فعل او مقعره كالنكر فمخوطة الذين انعت عليهم غير المقصود
 عليهم فان توصفوا به هو الذين ينسب لا قوم بلعيانهم وقد يخرج عن الصفه وتخرج عن الانتماء
 بل على احاطة كما يخرج الاعراب الاستثناء وتضمن معضوف يوصف بها وبما اليها جامع منكر نحو لو كان بها

هذا
 فاحطه
 وعبرها

الهاء الا انما سلف لنا اى غير انما ومفرد بال الحسنة كقولها انيخت فالتفت ببلدة فوق بلدة
 فابل بها الا صوت لا بد منها اى غير نيلها او شبه الجمع المذكور قوله لو كان غيرى ميمى الذى غير
 وقع الحوادث لا لصام الذكر اى لو كان غير غير الصام الذكر غير وقع الحوادث وتعارف الا هذا غير
 بانه لا يجوز حذف وصونها لا يقال جاني لا يدور يقال جاني غير زيد وبانه لا يوصف بها الا حيث
 يقع الاستثناء بها فلا يصح عندك من لا خيد وسوى يلعبا فانه يقال سوى كمن هو من شهر هاروى
 كمن سوى كمن وسواك اى عزجا وقل من ذكرها وتمنض عليها ابن البعل وابن الجناز ابن
 عطية والفارس قال ابن هشام في شرح التمهيد الذى يطر من كلام الخوئين الاستثناء بالالف
 مسموع ومن غير مضمون في شرح الجمل الصغرى لم يشترط من هذه اللغات معنى استثناء الا كما ذكر
 التين معنى المقصود فانه هو واكثر لم يذكر والكسر مع الدال فان استثنى بها سواها فبالقياس
 عليها انتهى قلت فمضى على قولهم عليها دليل وتمنض على التوسعة في الرجاء في الجمل وابن ابي
 في شرحه قال الرجاء واما سوى وسوى وسوله فانها تجمع على الراء والواو ابان في الشرح
 وسوى وسوى وسوا في شقها كما استثنى غيرتها من مجرور وجواب الاضافة اى باضافة المستثنى
 اليها وتقرب غير الجماع العراب المستثنى بالاسموسى كغيره من المفرد
 القوم غير زيد وما قام غير زيد احد بالنصب الموصفين كما تقول قام القوم الا زيد احد يقول
 ما قام غير زيد الرفق كما تقول ما قام الا زيد ويقول ما لا واحد غير خمار بالنصب جوابا على
 لغة الجحازين به وبالرفق على لغة القميين كما تقول ما لا واحد الا حار بالنصب جوابا على
 لغة اولئك وبه وبالرفق على لغة هؤلاء ونقول ما زاد هذا المال غير النقص بالنصب جوابا على
 الجميع كما تقول ما زاد هذا المال الا النقص كذلك اختلف في ناصبها اذا وضعت منصوبه في غير
 نصب فقال ابن جروت هو ما قبلها كما في الاسم الذى بعد الا وجعل ذلك ليلا على انه الناصب
 بعد الا بالان لا قد عدت مع غير وجد بالنصب خمار ابن عصفور وقال الفارسي على
 الحال من المستثنى منه وفيها مقصود الاستثناء وصح ذلك لان غيرا تفرقت بالاضافة وخمار ابن
 مالك قبل على التثنية بفرق المكان بجامع لانهم وخماره ابن المياذر سوى كغيره من غير ابي
 قوله ومن الرجاء ابن مالك ومن تبعها وصح ابن مالك اكثر كتبه هذا القول وبالع في نصرة شرح
 التمهيد على ما عليه في واحد من الحديث وغيره نظما او نثرا قال ابو حيان ولا سلف له في ذلك الا الرجاء

فمنه من غير

فمنه من غير

الفعل كذا

ولا تجمل في التواهد التي استعملها اما الحديث فلما انفردت بغيره انه لا يقع الاستفهام عليه
الفتاوى لا تتوهم لاحتمال كونها من باب المعنى او لخصا من الروى واما الشعر فمضروبة قال واوق
ما استدل به ما حكاه الفراء من قول بعض العرب ما في سواك وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس
عليه انتهى فالقبضهم والاشكال بالاحكام الفراء ليس مما خرج فيه فاما ان يقصد ان الخلف
لا يتحقق بحال الاستثناء او يقال انه استثناء مفترغ بالناويل ويكون المعنى لم يتخلف سواك
فيكون مما خرج فيه انتهى لا يخفى ان مع ان ذلك الاستثناء بالاحاديث منافقة طويلة فلها باق
في شرح التمهيد مع التصريح بان ذلك لخصا ينفه كثيرا بالاستدلال بما وقع في الحديث في اثبات
الفتاوى الكلية في لسان العرب ما روايت احمد من المتقدمين المتأخرين تلك هذه الطريقة غير
ان الواضعين لعلم الفتاوى لا يبين كلهم عروضا وعيبر غير واخليل وسيور من التفسير ومعا والكتا
ما الفراء وعلى الشارح الاخر وهما القصر من الكونيين لم يفعلوا ذلك وشبههم على ذلك التلويح
من الفريفيين وغيرهم من خطاة الا فاليه كخافة البغداد والاندلس جرى الكلام في ذلك مع بعض
الاذكياء فقال انما تنسكت العلماء ذلك لعدم وقوعهم في ذلك لفظ النبي لا يبرهن أحدا
ان الرماة جوزوا النقل بالمعنى فلماذا يجد القصص قال فيها لفظا واحدا فنقل بالفاظ بحيث
يخرج بانه لم يقل جميعها نحو ما روى من قوله قد وجعلها اماما معك من القرن استعملها اماما
خذها اماما معك وغير ذلك مما ورد من ذلك فيعلم قطعا انه لم يلفظ بالجميع بل لا يجرى بالقبض
بل يجوز انه قال لفظا غير هذا لفظا الاستماع فادام الزمان ولا تكال على الحفظ فالصابط
منهم من ضبط المعنى واما من ضبط اللفظ فبعبلا سيما في الاحاديث الطوال التي لم يثبتها الرواة
الاخرة الشاذة انه وقع التكرار في الحديث لان كثير من الرواة لا كانوا غير عرب بالطبع لا يعلمون
لأنهم بهنائة النحويين رسول الله كان اضع الناس اذا تكلم بلغته غير لغة اهلها فاما ذلك
مع اهل تلك اللغة على طريق الانحياز وقيل لم الله فم قال والعبء اكثر من الاستدلال بل في الاثر
منعها بوجه على التحاوة وما اعترض في ذلك ولا صاحب من لها بقية فخذ العرفي والملك بعض
استنباطه من كلام سيوري انتهى واجاب بعضهم بل لخصنا ان تفرق لا يقال الذي يوجب قولا
الاستدلال بالجديث ثابت في اشفا والعرب كلامهم فيجب لا يستدل بها ايضا وهو خلاف الاجماع
قال والاستدلال بالجديث انما يخطا اذا ابيح المنكر ان الحديث المستدل ليس لفظه وان لفظه كان

كذا

كذا وان ال وهي غيره انتهى واجبات شئ سراج الدين البلقيني بان ابن الك لا يذكر ما يند
 من الاخبار حيث للالتفات بل للاعتناء بما يند تحتها من كلام العرب لما يقوله في
 الحديث للاعتناء بالالتفات فاعده الخفية بمجرد ذلك اجاب ابن خلدون باجوبة كنهها
 ان ندوين الاخبار حيث كان في الصد الاول قبل فساد العربيه فالند بل على تقدير شئ وما
 كان من يوقغ الاجتهاد بكلامه وغايته مبتدئ بل لفظ يصح الاجتهاد به بلفظ كذلك انتهى وبقي
 للمجتع مع الجحان بحال لا يقع له مقام وظرف لمكان بمعنى غير متصرف عند قوم آخرين
 وهم سيبويه والجمهور وان تدنو بوصول الموصول بها نحو الذي سواك فليكن شؤهمنا
 بمعنى غير لان غير لا تدخل ههنا الا والصغير فيها يقولون جاء الذي هو غيرك فلتا وصلوا
 سوى بقية خبره عى بها ظرف والتقدير جاء الذي سقم مكانك فالوا لا يخرج من القبة
 على النظرية الا لا الفرق قوله ولم يفسد سوى العدول دنام كاذبا وصح هذا القول بن
 الخليل بن مالك في سلب المنظور مضر جائبه ضعف القول بانها كغيره ذهب الزماني وابولف
 العكبر الى انها شغل ظرفا كثيرا غير طرف قليلا وقال بن هشام في الارض واليه هذا ذهب
 وقال لمبر انه ادب الاقوال بقى اشارة ثلثة اقوال تفيد من ان تحقر ادوا والاستثناء
 ان يقع نوع حرف دائما وهو لا واسم دائما وهو غير مطلق فيدل دائما وهو ليس لا يكون
 مترد بسبب انفعلية والحرفية وهو خلا وعدا وحاشا وقد ذكرنا ايضا من ادواته تبد
 بفتح البناء الموحدة وميد بابذ الهامجا وهي بمعنى غير الاستثناء المنقطع مضاعفا الى اولها
 ومنه الحديث يخرج اخرون التابعون سدا هم او نوا الكتاب من قبلنا وفي مسند الشافعي بابهم
 وفي الصالح سبد بمعنى غير يقال انه كثير المال سبد انه مجمل وفي الحكم في هذا المثال حكاه البركي
 وان بعضهم فسرها بمعنى على وانفسرها بمعنى غير على فهي وقد يستعمل بمعنى من اجل ومنه
 الحديث انا افصح من النطوب بالصواب لانه من فريز واستر ضعت في سبد بن بكر قال ابن الك
 وغير انها بمعنى غير ايضا على حد قوله ولا عيب فيها غيرت سبوقهم من قولهم من قراء
 الكتاب وانفذوا عبدة على حجتها بمعنى من اجل قوته عدا فلتك ذلك سدا في اخوان
 هلك ان ترد والتمه ورانها اسم مطلقا وقال بن الك في التوضيح والمخارعة في سبد ان يخط
 حرفا استثناء انتهى وقال الدما فيمنع ولم يقر دليل ظاهر على اسميته انتهى وعلا من ادواته ايضا

بعد لا فاعل لها من غير عند الكوفة في الخامس والاربعين موضع بعضهم كونه من غير كونه
من ادوات الاستثناء وقد مر الكلام على ذلك في فتح الزباجه من غير وقد مر في اخر كقولك
بعضي الاعتكاف استماعه كغيره لانها اذا قرأ الصبح ومنه قوله في الاكرم الجملته التي هي مادة
من غير يتفك الجمله فضيلة لقوله فوالناس في الخبر لاسمها بينك من ذي الجلال الرضا او
جمله شرطية كقوله اى اليك مجاولهم والعم والعري لاسمها ان كنت بل من الضمير وقد مر في
بعد ما ينقل من معناها الاصل الى المعنى خصوصاً فتكون منصوبة المحل على انه مفعول مطلق مع بقا
النصب لدى كان لها في الاصل جنس كاسم لا لانها اذا نال صاحب يد لاسمها كذا على العري في
يمضي وخصوصاً كذا في حال من مفعول لفعل المندرج الى اخصه من زيادة الضمة خصوصاً كذا
والواو المحذورة منع بعضهم من هذا التركيب قال انه غير حرة بل من كلام المولدين قد تحققت اليه
من لاسمها كقوله عنه بالعمود والابان لاسمها عقداً له من اعظم القرب وهل المحذورة الشا
الاولى وثاني العيين والاشارة في اللام خالنا اخا من شجرة الناز وبوحيان الاول وقد قال لا
سواء لاسمها الناز في متار من منصوبات غير منصوبات الشغل عنه العامل وهو اسم بعد عمل من غير
ناصب لغيره او متعلقه بوسطة او غيرهما ويكون ذلك العامل بحيث لو وضع من ذلك المفعول
سلط على الاسم لنصبه في انقرة هذا فنقول اذا الشغل عامل فدا كان او ما يعمل عمله قال ابن
القيصري لا يدخل في هذا الباب الا اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمقتول واسم
الفعل والمحرر لانه لا يعمل شي منها فاقباله عن نصب اسم مقدم عليه بنصب غيره اى ضميرك
الاسم بمعنى ان العامل لم ينصب الاسم المقدم عليه في نصبه لغيره او متعلقه اى متعلق الاسم متعلق
غيره فلو لا ذلك لعل فيه فهم منه انه ليس هناك مانع لفظي او معنوي بل هو بحيث لو سلط عليه
لم يشغل بما ذكر لنصبه مع بقا المعنى المحمل في الرفع لانه فطره لانه لا حاجة للفاضة اى الحاجب
في الكافيه من قوله بحيث لو سلط عليه هو وانما بنصبه والنقل يكون بوجه كثيرة فيكون
الاسم مضافاً اليه مخوزيداً ضرت فاعله ومنه مخوزيداً ضرت عمر جلاله لان الفعل مشتق من جلالها
لكن بواسطة القطع من موضوعه العامل ذلك الضمير وموصوله له مخوزيداً ضرت جلالاً بحذو
مزيداً ضرت الذي بحذو ومقطوعاً عليه وموضوعاً عامل الضمير وموصوله مخوزيداً لقيت عمر
وجلالاً ضمير ومزيداً لقيت عمر الذي ضمير او غير ذلك من المعطوفات خطاباً للفقير ان يكون ضمير المخو

۲۵۷

مَنْ كَانُوا لِيَعْنِيَا كَمَا كُنْتُ حَيًّا صَحْبًا أَوْ كَمَا كُنْتُ خَيْرًا أَوْ كَمَا كُنْتُ خَيْرًا
وَهُوَ رَأْسِي

مختصر فیض

ما لا يخفى

مؤخر

كان لذلك الاسم معنى لأن فيجب نفسه بفعل مقدّمه والمنفعل إذا تلامها لا يتلوه الأفعال كقولها
 التخصيص نحو هذا زيد أكرمته

من جهة المنسوب بالمفترقا له الرضى كان لذلك الاسم المنفعل عنه العامل محسنا لأن وجوب
 وجوب نفسه وجوب فعله ووجوب فعله وجوب نفسه على وجهه ووجوبه لا يرب ودحجان دفعه على نفسه
 فيجب نفسه بفعل مقدّمه وجوباً يفسر العامل المنفعل عنه بنفسه ضمير أو منفعل ودل ذلك جبر
 فاعلم لأن المفترقا الآخر عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوّض ويجب أن يكون هذا ما عده
 الاسم كذا لا يلزم مخالفة الأصل من جهة وضع الشيء في غير محله إلا أن يمنع مانع فيقتل وتوخ
 نحواً من هذا ما لا يبعد في الاستفهام ما قبله ويكون للمفترق المذكور دليلاً على المقدّر كان الأصل
 أن يكون المقدّم من لفظ المفترق معناه كزيد ضربه أي ضرب زيد إلا إذا حصل مانع ضابط كما
 في زيد امرأت به أو زيد أكلت عليه ومعنونه كاف في زيد ضربت علامة فيقتل ما يناسبه كزيد
 أو بالزوم انقلبه المذكور فيضاهى الأولين فعلى لفاضة بنفسه وذلك خلاف الواقع إذ الضرب
 لم يقع به فوجب أن يقتل في الأول والخاوية لأن ضربت بعد فعله بالجمعين جازت وفي الثالثة
 لا بد لأن جلت الشيء قبل الزم ملائمة للمحسوس عليه في الثالث اهتت فان ضربت الفاعل ليس له
 الهانة سببه بحسب القاعدة قال بن هشام وليس المضاف مع كل متعل بالجر ولا كل سبى لا ترى أنه
 لا مانع في نحو شكرت زيداً لأنه لا يشكر بعدى ما تجار بنفسه ونحو قوم ليحقة حقت لأن الفعل
 لا يتعدى إلى الضمير لظن بنفسه مع أنه يتعدى إلى الضمير بنفسه كذلك لا مانع في زيد اهتت
 لأن الهانة أخص الهانة له بخلاف الضرب انتهى فبما ذهب إليه من أن التامع فاعلم مقدّمه
 هو مذهب البصريين في الجملة وروى هو العامل المذكور وهو مذهب الكسائي وتقليد القراء
 ثم اختلفوا في الكسائي هو عامل في الظاهر والضمير ملغى قال القراء عامل فيها الاتهام في المعنى
 كقوله واحد من عليهما أن يدا مرت به ولما يجب بحسبه إذا تلامها لا يتلوه الأفعال كقولها التخصيص
 بجاء مهله وتثانين مجعته في أي يجهل لا يتدبى اللام ومجيئتها وذلك مثل جفافا
 نحو هذا زيد أكرمته والأفتد اللام أيضاً لولا ولوما وإنما قال كادوات التخصيص لعل
 المخصص ما لا يتلوه الأفعال فيها أمثلها أدوات الاستفهام في قوله نحو هل زيد أكرمه
 هم والفتنة أدوات الشرط غير أنها نحو أن زيد الفتنة فأكرمه إلا أن هذه التوضيح أيضاً أدوات
 الاستفهام والشرط لا يقع الاشتغال بعد ما إلا في الشرط وأما في الشرط فلا يليها الأصح مع الفعل
 فلا يجوز معي غير الفتنة وجبها لخالدا الفتنة فأكرمه لا إذا كانت أداة الشرط إذا مطلقاً أو

وهر فعدا لا يبداء اذ ان الله ما لا يبلوه الا من يشاء كاذبا فجاءته من فوقه فاذا زيد خبره

والفعل حاضر فيقع في نقل الكلام ان ريد اللفظ فكرمه ويجوز ان التقى قاله في الاوضح لتبينها
الاول قبل عبارة المقصود من عبارة ابن الحاجب في الكافية حيث قال ويجب ان يصبغ بعد
حرف الشرط وحرف التخصيص ويجوز ان لا يكون له ظاهر في ان السبق لم يأتك يومئذ
ريد اللفظ ولذا في خروج اما عنها وهي من حرف الشرط ولا يجب ان يصبغ بعدها التثنية انما
استتببت لانه مراد من الاستفهام لانها قد نلت الفعل المسألة واما مراد من ان الشرط لا ينها
فعل لازم واجبا كحرف غير مفسر شيء قد يكون من هذا الباب وتقديره اما يمكن من شيء قاله في
الثالث قد يضمن مطاوع لظاهر فيرفع الاسم كقوله لا تخبرني بنفسه هلكه فاذا هلكه فبند
ذلك فاجزى التقدير من هلك بنفسه هلكه لان هلك مطاوع هلكه محال هلكه بهلك
ويرد على معنى هلكه بالنصب على تقدير هلكه بنفسه هلكه الى ان ذهب الكوفون الى
محول في الجملة الفعلية والاسمية اذا كان الخبر فعلا كاذوا عن الاخفش والكتب في مواضعهم
فيها وان ايضا ما لشرط المذكور في الاربعة ان يتبويه مجيز برفع الاسماء لا يلبس بعد
اذا الشرطية ودوات الشرط اذا كان الخبر فعلا في شرح الكافية للمعنى ان الخلاف المذكور يطرأ
في كل حرف لا يلبس لا لفعل كل نحو وذن سوار لطنش وهما نحو هلا ان يدقام فعل هلا يجوز
الرفع في المسائل المذكورة كلها ويجوز رفعه بالاسماء وانما لا يلبس الاسماء كاذوا في
على الاصح نحو خرجت فاذا زيد بضمه حر وهذا ما ذكره ابن مالك والوضوح في شرحه بن همام بناء
على ان اذ لا يلبس الجملة الاسمية وبه صرح المقصود حقيقة الفرقان ويقابل الاصح قولان
حدهما يجوز ان يصب مطلقا فيل وهو ظاهر كلام سيوري وعليه شبه ابن الحاجب في كافيته قال
ابن همام ومن العيوب ان اجاز ذلك فيها مع قوله فيها في بحث لطرف وقد يكون للفلان فلان
المبذوب بعدها انتهى ثانيا في التفسير وهو جواز ان يصب في الفعل بقدمه ومنه ان لا يصب
فيها وهو مذهب الاخفش ويتبعه من عصفور وذلك ان الاخفش نقل عن العرب ان الفعل اذا كان
مقربا لاجاز ان يرفع بقدمه فيجاء في ان العرب جرت المقرون بقدمه في الجملة الاسمية في نحو
وكان عليه وجهه في المعنى ان لثم الاسمية مع اذ هذا ما كان للفرق بينهما وبين
اذا الشرطية المحققة بالفعل فاذ اقررت بقدمه حصل الفرق بذلك ولا يفرق الشرطية
بها ونقل الاخفش المذكور خطأ ابو حنيفة ابن مالك في محضه سيوري في تجوز الاشتغال في

أفضل بغيره وبين الشغل قاله الصدوق زيد هل رأيت

٢٤١

نحو خرجت فإذا زيد ضربه وقال بل يحل كلامه على هذه الصورة لأخذه وفي إذا افترق
الفعل بعدها بقدره أن يقضيه موعداً للبحر كلاً من الجاح أيضاً بخبره لا شغل
بعدها وعلى هذا فيكون المراد قوله في باب الضروف فيلزم المبدأ بعدها لا لازم فيما إذا
لم يكن بعدها قد زيد للثبوت فيجوز أن يشاء ويغليطه بقرينة شرح الكافية من العمارة كما
يندفع على تقدير حمل اللفظ على العلية كما وقع لبعض الشراح وعلى تقدير حملها على غير
صورة الاستغفار كما وقع لبعضهم فلا بد من ثبوت على أن الجاح عند وقوعه على غلط
هذا الجحى له يقول النحر فلو أنه بليت جاحي خولية بوقيد اللذان هاهنا على ما ألفي
لكن يقالون فانظر إلى ما بين الجاح والمص كما في العدد المخصوصاً لا يلبس ولا اسم فيها
قال ابن هشام في الجامع الصغير يجب أن يقع في نحو ليمان زيد ضربه لا منع الفعل فإن شاهده
وذلك بناء على أن كلاً من الجاح والمص لا يربطها من الجاح لا خصوص الجاح الاستغفار فلو مضى
أريد بفعل مضمر على الاستغفار كذا في لسانها من الجاح حاضر فلو مضى على أنها وجبت
حمله أضربه جرحاً جارواً جازاً في الرفع نصابه على الاستغفار كذا في ثمان زيد ضربه بناء على
نقل الجاح حاضر المعنى في النصوب نصابه بليت كذا في الجمع ليمان زيد كذا في الجمع ليمان زيد
انتهى أفضل بغيره أي كذا في غير العامل الشغل عنه قاله الصدوق كذا في كذا لا يمنع أن
يعمل ما بعده فيما قبله لما في ذلك الضد وذلك كذا في الاستغفار والمشرط والمضمر
وإن واختارها سوى المصنوعة فلا ضرورة لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حاضرة
وكذا لا التمس كلام لا يندفعكم وما وإن الشافعيين نحو زيد هل رأيت وزيديكم بغيره وزيديكم بغيره
ضربك وزيديكم بغيره وزيديكم بغيره وزيديكم بغيره وزيديكم بغيره وزيديكم بغيره
بغيره وزيديكم بغيره وزيديكم بغيره وزيديكم بغيره وزيديكم بغيره وزيديكم بغيره
والمراد بالمتن بالاجري الاستغفار في منع ما فيه ما بعده ما في ما قبلها هو مذهب المحققين من
الغرافين كجاء سيويه وقد عكس قوم لا يملكون بوسط التحقيق فغيره بغيره بغيره
الاسم الثاني وترد نسب هذا أبو موسى الجوزي وهو من مذهب سيويه بغيره ما لا أول
يجب دفع الاسم في مسائل أخر لحيث إن يكون العامل صلة أو متبهاً بها فالأول نحو زيد لك
ضربه لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصوف والثاني نحو وكل شيء فعلوه وزيديكم بغيره فإن

في جمع تصنيف اللفظان الفاعل والمفعول

٢٥١

في جمع تصنيف اللفظان

الفاعل في الأقل صفه وفي الثاني مضاف اليه كلفه في التثنية والصفة في القيمة فاعلم انه ماضية
 لا فعل في موصوفها ولا فاعل في مضاف اليه لا فعل في مضاف اليه فاعلم ان الفاعل في الأقل لا يفتقر
 عاملا في الثاني ان يكون الفاعل مستندا الى ضمير الاسم المتقدم المتصل بخون يد فاعلم ان
 متعلق به فلا يجوز نصب الاسم بمقدور يفتقره الفاعل المشتغل لعدم صحة عمله فيه فلا
 يقع فعل فاعل ضمير متصل على مفسر الظاهر لانه يلزم منه تفسير المفعول الفاعل ويومض
 في جميع الانواع اما الورع في التركيب فيجوز ان يكون الفاعل في ايقاع فعل المضم المتصل وذلك جائزا
 طرقت الثالثة ان يكون الفاعل بالاسماء مستنداء بخون يد لا يصير خبره وقال الرضي ذلك انما
 بعد الامس حيث الحقيقة من جملة صانعة كوصية الجملة ان صورة جملة فصدق للاختصاص
 فافهم على عمل فاعل لا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله في ما بعد ذلك على الجمع فكيف يقع ان
 بعد ما بعد ما فاعلها ومثلها في العمل فيما هو جملة واحدة خلاف الأصل ان الأصل في
 الفاعل ان يفتقر على مفعوله انتهى المربع ان يكون الفاعل جامدا بخون يد في الخلق الجامد
 لا فعل فيما قبله الثاني قال الزهراء وغيره ليس من شأن الباب ما يجب فاعلم ان هذا
 المشتغل عنه الفاعل عليه لانه يفتقر فيه كما تقدم ان يكون الاسم المتقدم مجتهدا في رفع الفاعل من
 لصية وسلط عليه لعلنا ما يجب فاعلم ان هذا لا يفتقر فيه وانما ذكره من ذكره لعلنا الفاعل
 لا يقال فيشكل في عدل الفاعل عنه الفاعل فيما يرد منصوصا وغير منصوصا فاقول جواز
 وقوعه في بعض الصور وكيف في ادخاله في هذا النوع ويترجم نصبه بفاعل مقدور يفتقره الفاعل
 المشتغل على نصبه بالاسماء او فلا يقال ان الفعل جمع منطوق بكسر الظاء وهو موضع خبر المشتغل
 ومعدنه مفعول من الظن كان القياس في الظاهر وانما كسر لاجل انها قاله في النهاية واللام
 مواقع الفعل التي لها هذا اختصاص واذ لك بعد المنة الاستفهامية فاعلم ان خبره
 فيترجم نصبه بفاعل محذوف يفتقره المذكور ولان الثاني المتعذر ان يدخل على الافعال
 انما يجب خونها عليها كانه اخوانها لانها ام الباب ثم يتوسعون في انباء الابواب والمباني
 في غيرها او بعد ما او لا او ان فيه نحو ما زيد او لا زيد او لا زيد او لا زيد او لا زيد او لا زيد
 لانهم شبهوا حرف النفي بحرف الاستفهام في ان الكلام منها خبر موجب بعد حيث تجزئة
 عن ما نحو حيث زيد فلما فاعلم ان ما فيها خبر ادوات الشرط فلا يلزم في الفاعل ان يفتقر

منظان

اللام

اذا كان المشغل فعل طلب مخوفاً بالاضرب ويتبادر الامر ان اذا لم تقف المشايخ على الظن على ان يكون

لا بد ان يكون بعض جملة من افعالها المفعول لا الجملة من هنا حروفها مثلها الصالح
في افعال حكماء وكان العامل المشغل فعل طلب اي فعل يفهم من الطلب فاما ان الفعل لا يظن
بهذا الاعتبار والمادة بهذا الامر انتهى والذماء مخوفاً بالاضرب وهو من الضمير بكونه لا
تحتها بكونه من الله ومنه لا ولا ترضع من اوالهات مناسون صوتة مخبر ومساء لا ترو
انما ترجع الضب في ذلك لان رضاء لا ابتداء فيشترط الاخبار منها الجملة الظلية والاحياء بها
فليس في الاستعمال واعترضوا بالاشتغال قبل الدم ولا الظليتين ان في بعد الا يصح فيها
عليها ايها اسما فكيف بان ذلك واجابوا بنصفه وانهم اجروا الامر بالام بحرف لا يجرها وجروا
الشيء بالاجري التفرع بما تنسب به شرج مضب لاسم على ففقد في سائل اخر اخبرها ان يكون الاسم
جواباً للاشغالهم منصوباً بالياء كما اذا قيل اريدت احد او اريدت او ظلام انهم رايتم فتقول زيد او
ظلام زيد رايتم وذلك لبطايق الجواب التوافق في الجملة الفعلية الثانية ان يوم لم يرفع الاسم
وصفاً محلاً وذلك كما اذا امرت ان تخبرني كل واحد من سائلين اشترت به بعضين وانما في ذلك
واحد منهم لا بد انك هذا العن فقلت كل واحد مني اليك اشترت به بعضين مضب كل بعض
المعنى المقصود لان المتكلم يشترى كل واحدنا اذا رخصت ففهم ان يكون اشترت به جملة
بعض من متعلقاته اي كل واحد منهم مشترى بعضين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشترى
صفة لكل واحد وبعضين هو النجاء من كل من اشترى من المتكلم في بعضين فلا يقع الاحتمال من
اشترى به ومن ما حصل من بعض الغلة من وجوه التمكن كالارث والرهبة ونحوها فرفع
يوم الاحتمال غير المقصود فيخرج الضب لكونه فقط المعنى المقصود الثاني ان يكون الاسم
تكراراً من نحو جلاضرت فانه لا يجوز فيه الرفع لاسناع التكرار الضرب للبتا فكر بعضهم
عليه انه ينبغي ان يصح ما يجب فيه الضب كما يترجح وايضا فالاشتغال في محله ذلك لعدم شمله
قال ابن هشام في المعنى شرط المصوب على الاشتغال ان يكون تاماً لا ابتداء انتهى وبذلك
رد في موضع اخر من المعنى قول عبد الله بن النضر في الحاشية فاما ما ظاهروا عليه انه
من الاشتغال قالوا انما مضب على الدعوى في البديهة يدعونها يمكن ان يدعى ان من الاشتغال
ومنع بعضهم الشرط المذكور سداً لا بقراءة سورة انما انها بالاضب على الاشتغال
ختم ويتبادر الامر ان الرفع والاضب اذا لم تقف المناسبة اي في الجملة من الظن على ان يكون

مخوذ بقلم وحرر الكرمه فان رفعت فالعطف على التسمية او نصبت على التعليل

وضا ط ذلك ان يقدم على الاسم عاطف مسبوق بحجة فعلية مخبر بها عن اسم قبله ان مخوذ بقلم و
عمر الكرمه عند ان مخذاه ولا حله وذلك لان تقديمه على الجمله فكيف ذلك جدير بها المعينه
الصدق عليه الجزم مخوذ فان كبرها فله حمله فمضاه حمله فان رفعت كنت قد رايت صدقها
فالعطف على الجملة الاسمية ان نصبت كنت قد رايت جزمها فاعطف على الجملة الفعلية فالمناسبة
خاصة على كلا التعليلين فاستوى لو جهان تبسها ان الاول مثال المقام المذكور كمال يسويه ذلك
المسألة وهو ان يقدم وعمر وكنته واكثر من عليه بان لا يجوز في العطف على الضمير لانها حرة البند
والعطف وحكم العطف عليه فلهما يحمله ويمنع عليه فالواجب في الجملة التي هي خير البند
ضمير البند والبدل في عمر وكنت ضمير راجع الى بند كذا في التسمية بان من منه لم يكن يصح ان
يلتزم جملة التسمية الصدق فعلية الضمير مطوف عليها او على الخبر منها اصح مثال اليك في ابد
من مخوذ وعمر وكنت مخذاه او مخوذ ذلك وانما سكن يسويه عن هذا العهد اعلم ان السامع انه لابد
للخبر ان كان جملة من ضمير فوضع المثال اذا اردت انما الضمير فمضاه بذلك بوجه مثال المقام ايضا
لكن المنقول عن يسويه وتبعه الفارسي هو ان الثالثة لا يشترط ذلك وجود البند بل قوله
نعم والضمير في امانه فراه ابو عمر والحريثا بالرفع وبان في التسمية النصيب على العطف على الضمير
من قوله والتفسير مخبر على هذا لا يخلج الى الاخذ باليسويه مثاله بما اعتمد به التسمية
فالاخذ بان يجب ان ياتيهم يغفرون في التوابع ما لا يغفرون في غيرها والتسمية اعتمد له على
من اشترط الربط في المسئلة بغير الاختصاص فمضاه النصيب على العطف على الضمير لما تقدم في
عندنا والحيان وهو النصيب على حله في زيد الضمير ان شاء ويكون من عطف جملة فضيلة
على جملة اسمية وهو خارج عند بعضهم كما تقدم وقد نقل بعضهم عن طائفة من كلام يسويه وقد
للاختصاص والتسمية فان نقل عنه خلفه الاول هو المشهور في الربط عند مشرطه ما الضمير
كما تقدم او القام السببية مخوذ بقلم فمضاه وكنته وقال هشام الواركا لفاء في حصول الربط لان
فيها مخوذ بحقيقة كما ان القام فيها مغايرة بديل هذا ان زيد وعمر ورد بانها انما يكون الجميع
في المفردات ولهذا لا يجوز هذا ان يقوم ويقعد وقال ان خروجك من الطائفة من المنفعة من
جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا بسبب انشد وتقلب فخذ في اجول في البلاد
الخلق استرصدوا او شاحروا وخرج على ان التقدير انما هو في حروف النكاح اسم الغافل الناسب

ويخرج الرفع فيما عد ذلك لا لونه علم السقير ومحمد بن جبرته العالم النحوي وهو الموقوف
 اوها اولى واما مع البعد المرفوع مع الضم في السطحا

٢٨٥

الموقوف به كما الفعل فزيد صاب عماد بكر الكرم مثل زيد قائم وعمر الكرمه فينوي بذكر الوفا
 اما اذا لم ينصب المفعول به نحو زيد قائم وبكر الكرمه فالرفع والى لان اسمى الفاعل والمفعول
 لم ينصب المفعول به لم ينصبت اليه المفعول ادخل في رفع الضمير المشابهة للفعل نحو زيد يجرى
 خلا من يجرى الرفع اى يرفع الاسم المتعل عنه الفاعل بالابتداء على نصبه فاعلم فزيد يجرى
 الفاعل المتع عنه فزيد ذلك اى المذكور من وجوب النصب بجره ووجوب الرفع وذا لا يرب
 لا لونه علم السقير بلا مقصود نحو زيد ضربته من ثم اوجب بعض التوجيه ومنع النصب وليس
 بشئ فقد ظاهريه وغيره من ائمة العربية عن العرب قال سويه والنصب على كثر والرفع
 احول انتهى عليه قرأه بعضهم فحان ذلك بكسر الهمزة والنصب مع كونه مرفوعا حاشا انه مختلفه
 فالنصب في نحو زيد ضربته اقوى منه ونحو زيد ضربته اخاه والنصب في زيد ضربته اخا التفسير في
 زيد ضربته به والنصب في زيد ضربته به خي من زيد ضربته بلغة المراهى ان التفسير في
 منصوبا وغير منصوبا المراهى هو الاسم الذي هو حقيقة نحو زيد ضربته نحو ما يربى المراهى في
 فانها ان لم تكن من له صلاحه الذم انما توجب بانها قال الشاعر ايا جلي نعان يا نفعنا
 فيم لعتبا بخص الخصم ما هو بها قال فلتاخر من جوان يكون خبا ويقول من يربى خبا
 وها اصله مثل بدل من ههنا ايا وعلية البر الكتب ومن سائر شانه المغنى ومحمد بن يعقوب في
 الفاسوس اى بالرفع والقصر والتكون قال الراسمى اى جدد في روى الضمى بكامله
 لم يزد غير قال ابنه عام وقد قد الماه وقيل بل المتعلق هو مشغل حكا الكوفون غير
 الذين ينفون بغيره ههنا بل قد حكا ان يد حكا الاحضر في كتابه الكبير ففهم ان ذلك انه لم يركب
 الا ككوفون والمراهى بالذم منها الا ان بعد الامرة بالف لا غيرها وما وقع في كلام بعضهم من
 بهمة فالف وجملة اخرى ساكنة تم ههنا كلها مع البعد اى لنداء البعد بخلافه اكثرها
 ففى الضمير ان الاء البعد العربى قال فى المغنى ليس كذلك وماى احوال قبل شئ للبعد كما ذكره
 وعليه ان ذلك وقيل المقرب عليه لنداء الجزاء وقيل المتوسط وجعل ابن عصفور ان المقرب
 وبالهمة مع القرب اى لنداء القرب قال فاطم تلاء بعض هذا التلك فان كنت قد اذنت صها
 فاحملى ونعل انى حجاز عن شجرة انما المتوسط قال ابن هشام وهو من اجناسهم ويكاد عليه لنداء
 كلام السقير بنى اى له شئ مع البعد القرب فطاعا قال ابو حيان وهو الذى يظهر من

الانكسار

كلام

كلام العرب قال ابن العربي للبعض حقيقة او كما وقد شاعى بها القريب توكيد او قيل شىء مشترك
بين القريب والبعيد والمشيطة وزعم ابن العربي انها للفرق بين شىء خفى لا يجمعهم تنبيهات الاول قال
بعضهم هذا المقصد للمناوي بقوله المدحوب الى الآخرة او من قول ابن الحاجب المظن اما المحذوف منه
الله تعالى في محو الله لانه لا يطلب افعال المحذوف على الجواز والمساواة بالطلب لا بالاصناف
المستوفى الاجابة بعيدة انتهى الشك لا يدخل في هذا المقصد المنسوب على ابن الحاجب لانه
منتهج عليه لا مدحوب يدخل على ابن خزيمة ولم يذكر المقصود في هذا الباب اما الاما الا او ذهابا
الى ابن الحاجب قال الرضى في النظم من كلام سيبويه في قوله تعالى قال المحذوف المنسوب عنادى على وجه
التفخيم فاذا قلت يا محمد افكانك شادوب وقوله تعالى فانما مشايق اليك ومنه قوله صم في
المرأة لا بعد اى لا تملك كانهم من ظنهم بالبيت تصور حيا فكم هو موت وفناء ولا يتعدى
لا بعدت ولا هلك وكذا المنسوب للتوحيج بين خوراء وبلاء ويا خوراء ويا خوراء اى خوراء
يتجنب من غفلة الصلح والدليل على انه مدحوق قوله تعالى لا تدعوا اليوم شيئا واحدا وادعوا اليوم
كثيرا امرهم بقوله ويا خوراء انتهى الثالث اجمعوا على ان نداء القريب بها للبعد يجوز توكيد
وعلى منع العكس ويشترط كونه اى انادى مظهر ان فلا يجوز نداء المضمرة قط لا يقال يا
اى اى يا اباى ولا يا هو ولا يا اياه لاجتماع لا يا انت ولا يا اياه لاجتماع لا يا انت ولا يا اياه لاجتماع
البحر ابن بحر يا انت الذى طلقت حام جنتا ضعيف فلا يقاس عليه ما سمع من قول بعضهم يا
اى اى قد كفى بك حيا القبيصة لا للنداء وانما اى منصوب بفعل محذوف يفترقا
النداء كان قال قد كفى يا اى قد كفى بك وقيل ان نداء البيت ايضا للفتنة والنداء
الاول مبداء والثاني كذلك او توكيد او بداء ونحو الموصول خبر واجاز ابن مسعود
نداء المضمرة المحذوف الشق فاعلم مسددا بالبيت المشد لا تجتمع ذلك كله من قوله
كلام ابن مالك في الاقنية ان نداء المضمرة مظهر وهو خلاف الاجماع قال المبرور
شرح التمهيد وقول بعض الضعفاء يا هو ليس جاريا على كلام المروج قال شعبان في الفتش
ولا نقل عند النداء يا هو وليس النخلة من قوله وابتعد خلقه من اللام المتعبر عن
يقال يا الهجد كره اجتماع التثنية صوته وان كان واحدا من الفايده ما قيل الا
لا في لفظ الجلالة وهو مقتضى لفظ المقدس الولى الوجود الموصوف بجميع الكمالات فلا يشترط



مختلج

[illegible]

وقد حذف حرف النداء التام بحسن

٢٤٨

ذلك المانع قد نال بالفتنة انتهى فانهما اسم الجنس المشتهر كقولك بالخليقة هبنا بالاسد
شجاعه نصر عليه ابن سعدان قال ابن مالك وهو فيا من صحيح لان تقديره فاشمل الخليقة ويا
مثل الاسد نحن ليليد دخول الشاعل غير لافك اللام انتهى التاء اذ الابداء اسم مقدر باللام
في غير الصورة المذكورة فوصل النداء باي مقطوعة عن الاضافة منبهة على التضمين لونها
التيه اراسم لاشارة ويجب وصفها وان توصف اى لا يمايه اللام لغيره الجسور نحو يا ايها
الرجل واما نحو الصق والحمارت مما هو فيه للفتنة واللمح الصفة فلا توصف ولا يمايه اللام
من ثور وجموع قبل الجدل دخولها فلا يقال يا ايها الزيدان والزيدون فقص عليه العلم ويجوز
مصد بالالف واللام حال من طلب نحو يا ايها الذي تزل عليه الذكر لا يجوز نحو يا ايها الذي
كما لا يجوز ان ينادى بالاسم لاشارة غاربه من كاف الخطاب نحو يا ايها الرجل ولا يقال يا ايها ذلك
الرجل كما لا يجوز نداءه واجابه ابن كيسان ونقل عن سيبويه وكاى اسم لاشارة في الوصف بلك اللام
والموصول واما اسم لاشارة فلا يوصف به لان الشق لا يوصف بشبه وسيله على اي هذا من زيد
كلامه فحذفه المرفوع وقد حذف حرف النداء وهو طامسة لان المطلق مقدر على المراد الكامل
وقد تم حيا لا بعض المفضل من ابوه جواز حذفه مطلقا قال ابن ابياد فشرح الجدل بعد ان عرفت
التاء وهذه الحروف يجوز ان تسمى مع النداء في حذفها الا انها لا تستغنى انتهى لكن نص غير واحد من
الائمة على انه لا يحذف منها الا يادون غيرها لانها التمر واعلج الاستعمال والحذف نوع من
فيبقى ان يكون فيما كثر دونه لا يوافق في حذفها مع القرينة ويبقى النداء نحو يوسف عرض من
هذا سفره لكم ايها النفلان ان ادوا اليها الله الامع اسم الجسور والربيه هنا ما يكون نكرة
قبل النداء سواء عرف بالنداء كبا رجل او لم يعرف كبا رجل وسواء كان مقرا او مضافا او
مضملا له نحو يا غلام فاضل ويلحق الوصف فاضلا بان يد اقصت بهذه الثلاثة واحدا بعينه او
لا واما الجدل مع النكر كما ان حرف التنبيه اما يستغنى عنه اذا كان النداء مقبلا لعل منتهى لما
نقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة وقصد ما لاما لا يحذف مع المعرفة المقررة في
النداء اذ من دون حرف التعريف وحرف المعرفة لا تحذف فاعرف بها حتى لا يطر نقاب على اصل
التكبر لا ترى اى كلام التعريف لا يحذف من المعرفة ويا حرف النداء او منها بعد الحذف اذ
مفيد مع التعريف للتنبيه والخطا فانه الرضى واجاز بعض الحذف مع النكرة والكوفون مع المعرفة

الخطا
مفرد

مجمعين بقولهم اطروا فانهم يخوفون وصح ليل وهو عند البصيرين شاذ قال المراد في القياس
 القياس عليه اكثر نظاما ونزاهة لا مع المندوب وهو المقتض عليه كقول جرير بن عبد الله بن
 عبد البرين وقت حياها ما جرت الله ناهرا او كما كقول جرير بن عطية وقد اخرج مجيب بن عبد الله
 فقام من العرب والفرج واعمر والنوخ منه لكونه محل الهم كقوله فواكبنا من حيت من لا يجني و
 من غبار ما اهرقنا او كقوله سبيلهم كقول الآخر تنكبهم الدهماء مقولة ونقول لم يزد فيه
 الا ان لونه سبب لا لم الذي حصل مثله قول نفاذ وامصنا والتدوين من كلام الشافعي العالم
 والعرض منها الاعلام بظنه لصا ومنهم لا يبدل لا المرفوعة قولهم ومن جريز ومنه ما هو
 في قوة قولهم وتعد لطلبا اذ من معلوم ان من جريز ومنه هو عبد المطلب لا يعمل مع
 المندوب من حرف التداء الا حرفا واحدا وادى لعائنه فيه وللخضيرة والثانية باذا الهليلج
 بالمسادي الخضيرة حكيم في الاعراب حكم المنادي لا في مقصده فيضم ان كان مفردا نحو وايد ويل
 ان كان مضافا او مضافا نحو وعبد الله واما ما ريد والغالب ان يحذف بالالف طاله للفتوة
 سؤل كان مفردا نحو وايد او مضافا لغيره نحو وايد امير المؤمنين او مضافا لغيره نحو وايد
 بالاضاف نحو وايد العاجل او مضافا لغيره نحو وايد مكرما ويجوز لهذا الالف ما قبلها من الهمزة
 او وايد او يوزن محلا او غير محلا من نصرته هذا ونحو وايد ابا حنيفة او حقة لغيره لونه
 نحو وايد او غير ايد منه كقوله كذا نحو وعبد الملك وايد ابا حنيفة او حقة لغيره لونه
 او الكسرة في ليس ايتيا وقلت الالف ما بعد الكسرة نحو وايد ابا حنيفة او حقة لغيره لونه
 خلا مكو او غلاما هو لانك لو ايتينا لاف لاوم الاضافة الى كما في الخطاب وهذا الغاية والنتيجة
 ولك في الوقت زيادة هاء التثنية بعد حرف المد في زيادة المد نحو وايد او حقة لغيره لونه
 واغلاميكه فخلا مكو فان وصلت حذف هاء الالف الضمنية فيجوز انما كقول المنطق
 واخر فلانة ممن قلبت شيم ولك حقها في شيمها القمير كسر هاء على أصل الفاء التثنية في
 الفاء وايتيا في الوصل بالواو همزة اما لا يحذف حرف التداء مع المندوب لانهم نادى مجازا
 لا يقصد فيه حقيقة التثنية والافعال كذا في التداء المحض فلما نقل عن التداء الى معنى اخر مع بقاء
 معنى التداء فيه مجازا لم يقطع علم التداء بغيرها على الحقيقة المفعول هو منها ومثله المجرى
 منه والامع المنعوت وكل اسم نودي بالخاصة شقة او غير علم شقة ولا يعمل معه الا باحد شيئا

واسم الاشارة وانظر للجلالة مع عبد الميم في الاظلم فان وجدت الميم لم تجد الحذف

٢٢٠

بيان احكامه مستوفى وانما الحذف مع حرف التاء السالبة لغيره وتبينهم بالظاهر وحرف التثنية
 تكون المتعاقبات له امرامقا والامع اسم الاشارة لانه موضوع في الاصل لا يتا واليه للمخاطب بين
 كون الاسم المشار اليه بين كونهما في غيرهما انما هو في الجواب في التاء من في الاصل
 وجعل مخاطب الجيب الطامة ظاهرا تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهو حرف التاء هذا مذهب
 المصنفين ولما كان الكوفون حذفه اعتبارا بكونه اسم الاشارة معقرا قبل التاء او استثناء
 بقوله ثم انتم هؤلاء اي هؤلاء وجعل في التاء اذا هم عندها قال شيئا مثلك هذا هو قوله
 وبرقه البحر فونان هؤلاء في الآية خبر البند على تقديره ولو لم يكن بعضهم المقتضى في قوله هكذا
 فلهذا سببا وجب ان هذا محمول مطلق لا مشاء اي يترد هذا الميم في قوله ابن الملك ما تترد
 لا تترد الى المحذوفات بالمتصل المشار اليه كخبره ذلك التصرف قال ابن هشام وبرقه تدل
 وهو هو قوله ما هو ذلك قد ملك محبته وصحابته كصاحبك لخال الذليل فالامع لفظ الجلالة
 وهو الله مع عدم الميم المشددة في قوله هو من غير ان التاء في ذلك لان حرف التاء ان وصل
 الى ما يتا في جواب الاشارة كما تقدمت فلما حذف التاء في هذه اللفظة الشريفة اكثر من غيرها
 لم يحذف حرف التاء الاظلم لئلا يكون اجمالا وقد يحذف في غير الاظلم كقولنا تين لثقت عنده
 بل الله ربنا فلان ادبر الها من ذلك التصرف شيئا اي الله واذهم كلامه جواز الحذف في غير
 الاظلم وهذا مذهب بعض النحويين والجمهور على المنع مطلقا وحل البيت على ثلثين فان وجد
 الميم المشددة في اخره لم تعد في حذف حرف التاء لان الميم عوض عنه فلا يجمع بينهما الا في التثنية
 كقوله في اذا ما حدثت لما اقول يا الله يا الله يا الله فاما اجزت الميم تركا ما سميتم وحضت بذلك
 دون غيرها لان الميم ههنا يادها اخر اكيم وقدم هذا مذهب البصريين في حذف الكوفون
 لان الميم ليست عوضا بل ما حوذة من فعل والاصل يا الله امتا بخير من الجمع بينهما او بالياء
 في التثنية قال ابو علي ليس هذا في لقوله ثم واذا قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق من عندك
 لا تؤاخذنا بما فعلنا من فعلنا العاجل ان الجواب فان وكان شاذة متجاوزا لغيره
 قوله ثم فاعطونا ايمان من التمام دليل على انها ليست ملحوظة من فعل ولا واذ عليه لانه لا يجمع
 في الكلام بالتمام متا متا بل لان كان هذا هو الحق من عندك فاعطونا ويصح بلا ذلك الجواب
 ولانه لو كان كما ذكر المحققون الله امتا بخير في حقه دليل على ان الميم ليست ما نوه منه ان

تفصيل المفرد العزلة وتكرار العضوة بيننا على ما ينشأ من جوارها والاول

٢١

مستخرج
من
قوله

مد

هـ

نادر

لو كان كذلك لكان تكرار الراء مائة في غير الحمل وقد رزقنا له ما كونه وما عليك ان
تقول كما سمعت وصليت باللاه ما اردت عيا بتخانيما وذهب تحليل وتبعه
سبويه الى هذا الاسم لا توصف ان المكية منفردة فيكون فاصلة بين الموصوف والصفة
وقيل لا تصح عندهم عملة الصقون قال سبويه قوله نعم اللهم فاطر السموات والارض
نداء امرى فاطر السموات وذهب المزمع والرجاء برفع على اللفظ وما يصح على اللفظ
حقلا فاطر السموات منفردة قال ابو حسان والجميع يذهب بسبويه انه لم يجمع قبل الاء
الترجيم والاية ومخوها محتملة للنداء فايده قد يخرج لفظه اللهم عن النداء فاعمل على فهم
المراد بعد ان يدركها فحجب بمكنى الخواب في نفس شامع يقول لك لقائل ان من يدع قول
اسم الله لا التاء ان يستعمل ليل على التثنية وقلة وقوع المذكور كقولك انا اولاد
الله ثم قال لم يدعى الا ترى وقوع الراء معرفة بعد النداء قال في النهاية قال بعضهم
وحدثت عادة العلماء باستعمال الله فمما يشونه ضعف كانه في بيان ما يتفق عليه
تعبت ما سئلتني بقصه المادى العبد ايضا قال فلا يجوز معه حذف حرف النداء لان المادى
اصالة الصقون الحذف بنا فيه هذا تفصيل لاحكام المادى في الاغرب المزمع وهو ما ليس
مضادا واسمها بالمشا كما في قوله في المذبح والجوع والركب ليس في المذبح في ما كان
فترقيت بقا على الله والتكرار المفضو وهو ما عرض بغيرها بالنداء بان فصله بين
بينان لفظا ان يقدح بالوقوع مما وقع الكا لاسم المنة الشابه لفظا ومعنى كما في الخطا الجيم
وكونهما مفلا افرده بغير ما وفقت ان بان يدع مثلا بمعنى غول وهذه الكاف ككاد
ذلك لفظا ومعنى بما قلنا ذلك لان الاء يبين لشابه الحرف ولا يبين لشابه الاء المنة
ولذلك كان هذا التعليل احسن من التعليل بتمها الاء المنة المنة والاء في قوله معنى
الخطا نادرنا على ما عرفنا به من الاء في حال الاعراب لا على الكون وان كان هو
تعاليت الاء على انهما مدله الاعراب مدخل في مدخل في الاء اما طامه متحونا
مزيدا ورجل او مقدرة مخوفا في الاء وبسبويه في قوله وناير في الاء في قوله
من يذيان وباريخا وناير في الاء وناير في الاء وناير في الاء وناير في الاء
ان يثبت نادرنا على تحليل خواها في وناير في الاء وناير في الاء وناير في الاء

والمضاف شبه غير المضافة فنصب نحو يعبد الله وناط العاجل بالرجل

٢٧٢

ناطاً من ناطق والمضاف سواء كانت الاضافة محضاً وغير محضه ونسبه الى المضاف فيقول
 بمعنى من تمام معناه وهذا الذي في التمام اما ان يكون مفعولاً بالمتنادي كقوله يا نحو افعاله
 ناجساً وجنساً وناجبلاً لافله وناكثاً بتره او منصوباً كقوله يا طالعاجلاً او منصوباً
 بخافض متعلق بكقولك يا رفيقاً بالعباد وناجراً من زيداً ومقصوداً لغير المذكور
 بالثبوت في ثلثين في رجل يثبت بذلك قاله ابرهيم في شرح الفخر المكره غير المقتضيه
 بالثناء جامدة كانت او مشتقة في نفا ونظم تنصب وجوباً واحلف في المنصب بميل
 مقلده وهو عطف في كثرة الاستعمال ودلالة الحرف للثناء عليه في قوله فائدة وهو قول
 سيبويه قبل حرف الثناء لسهل الفعل وهو قول المبرد وقال ابو علي في بعض كلامه يا نحو
 اثماً افعال فيكون في العامة ومثل المضاف للثبوت في ثلثين في رجل يثبت كلف بقوله نحو يا
 الله مكرهاً اضافياً او صلماً او شرفاً في حارة الضم في غير الله نحو يا حسن الوجه في الله
 اضافتها بنصب المضاف وناطاً العاجلاً وقول لا عسى يا بالمرجعية البهل ارجعاً حبيباً
 وقول لواعظ يا غافلاً والموت يطلبه وقول يا تارفاً راكبا الماعز في فلان يدماى من
 مجاز لا نالها عرضت الى بيت العروص وهو نكاح والمديته شربها الشدة ونحو يا فلان من
 وهذا اجتمع على مذهب القبر من جونداء التكره غير الموصوفه بمقبلاً عليها بنصب مقبل وميل
 ما يمنع مطلقاً وهو مذهب الاصمعي في قبل كانت خلفاً عن موصوفاً نحو يا ذهاباً ومنعاً راكبا
 البيت ولا فلا وهو قول الكنائز وعامة الكوفيين لا يجوز عندهم يا رجلاً ذرعاً من غير مجوع
 قبل كانت مقبلاً عليها جاز ولا فلا وهو قول الفارسي قال لا يجوز يا تارفاً غير مقبل عليها
 وما جاء عنوناً كالتي محمول على الضرورة هكذا نقله ابراهيم في الذي في الاوصاف والاشراف
 نقل تارك وجود التكره غير مقبل عليها في الثناء عن ثارته والله في شرح تبعها في الاول
 بعضهم القبر بالاضافة قوله والمضاف شبه لا يثبت الا على نحو يا غلام زيدون نحو يعبد
 الله على الاطلاق المتنادي مجموع المضاف اليه لا غير المضاف كما يجحد لوفال ودا الصالح
 لثبوتها لما وقع مضافاً الى الشغل على الاضافة انتهى وهذا تمام اذا جعلنا المضاف في عبارة
 المقسم من المتنادي لما ان يجعله وصفاً لطلوع اسم فيكون المقسم في الاسم المضاف في الثناء يثبت
 له الحكم المذكور فيتمثل نحو يا غلام زيد تمام المتنادي في المضاف وبعيداً الله تعالى المتنادي في مجموع

ولا يجوز ان يكون
اللفظان معا

مضاف والمضاف اليه قد برر الثاني في قولهم باجاء اجلا شك ان منه وورثني قبل انتم من الاول
التي هي وذلك انه لم يوجد فيه معتمد لفظا لما يقتضيه لفظ العاقل لا يعمل بدون اعتماد على ما
سابق ذكره وقد برر لموصوفه شكله اذ قد وصفه ويوصف ويوصف منادى مفرد فلا يكون هذا
شبه مضاف وقال الرضي في بحث الموصول ان على اسم العاقل والمفعول من غير اعتماد على هذا لا
للمختص اي الموصوفه في الحال والمبدا وحرف لقر وحرف الاستفهام مذهب الاحقر والكوفيتين
دول سعتين واما قول النحاة باختصاص علامه وناحسا وجهه بالانحال ورجوع اللفظ في مقابلة
فقال لهم غير مستدل في تاهلهم كماله موثوق به ولا يقال جازية حرة وحيث الاخبار بل قد جازية
منها في التقرير في قوله لود وجها وحر كمالها وصغر زانها وصغر خذوها هذا كماله
وقد نرى من تقدير الموصوف محدود حرقا لفاصل اليه كماله بانها الصالح حلا
فحذف ي للاختصاص حذف اللفظ الثاني في التقرير في نصط لعا الكوفية مضافا لمضافا
على انه يجهل ان يكون هذا المثال على قول الاحقر والكوفيتين الثالث يمنع ان يقال باعلى لغير
من نحو ما قلته ويستثنى من غير من حيث يسميه بذلك لا من العلم خلافا لبعضهم وان ادبت بغير هذه
عدها فان كنت غير مقينة بغيرها وان كانت مقينة بغيرها في وقت الثالثة بالون نصبت
او رتبته ما تعطى على الحال او اللفظ لا اعلنت مع ما فيجب صحتها لا تكرر في مقصود ويجوز ان يقال
مخبره من الومع برحروف عادة يا ومخبره في الخافى مرود وقاله في الارض ووجهه ان
ثاني لغير مخبر علم نفاها واسم حصر اي يدبر مقين براتب من شبه المضاف نحو ما يطعمهم من اربابنا
حليما لا يجهل بل برهنا في الجملة في موضع الحال من الصير المستند الوصف هو للخطاب كذا هو
عالم الحال هو عامر ضاحيا لنادي موصوفه كانه باعنا حلالا لثبوت خبره المضاف اليه والاشارة
على هذا بانه كماله او كماله انتهى في قوله على من ان جعلت حال الجملة نفسا الحامل في كان النادى يمكن
مفصولة موصوفة بمجرد خارج موصوفه بغيره نحو ما يجهل كرا كما حكى ذلك القراء عن العرب جزم به بل
في التمهيد والنادى المسعات يخفض اي يجرى بها اي لا الاستفانة لادالة المستعان عليها وهي لا
الاحضار اختلفت علامته للاستفانة والتخفيف فينا اخبر من يجرى بحروف لثابتة معنا ما المضاف اليه
كل منها محصور في الدعاء وبالاختصاص الغريبة واختلف فيها في زيادة فلا ينفلق في شي احاد
ان خروف بدل صحتها فاطما حيث يقال باريدا وقل الكس لزيدة وهو التبع على ما اذا غفلوا ان

أَوْ مَعْطُوفًا لَمْ يَقْدَمْهُ بِأَخْوَفِ قَوْلِهِ مَا لَكُمْ قَوْلُ الْبَيْتَانِ الْعَجَبِ فَكَيْفَ إِنْ أَعْبَدْتُمْ مَعَهُ كَقَوْلِهِ
بِالْفَوْقَى وَبِالْأَمْتَالِ فَوَيْهِ لَا نَاسَ حَتَّى يَنْزِلَ زَيْدًا وَالْمُسْتَعَانَ الْمَفْرُوحَ لَا لَفْظَ الْإِسْطِثَانَةِ مَحْذُومًا
نَزَلَ بِقَوْلِ الشَّاهِرِ بَارِئًا الْأَمَلُ بِلِغَةٍ وَفِي قَوْلِهِ وَهُوَ أَنْ وَقَدْ جُلُوَ الْمُسْتَعَانَ مِنْ لَفْظِ الْإِسْطِثَانَةِ
مَعَانِي عَطْفًا بِالشَّخْصَةِ لَوْ كَانَ مُنَادِي غَيْرَ مُسْتَعَانَ كَقَوْلِهِ الْإِبْرَاهِيمُ لِلْعَجَبِ الْعَجَبِ تَبَيَّنَ أَنَّ الْأَوَّلَ
حَكِيمَ الْمُتَعَجِّبِ مِنْ حَكْمِ الْمُسْتَعَانَ وَهُوَ عَلَى قَدَرِ جَدِّهِ أَنْ يَرْجِعَ مِنْ عَظَمَةِ أَهْلَانِي جِدَّ كَقَوْلِهِ بِاللَّامِ
وَبِالْذَّيْنِ إِذَا تَجَبَّوْا مِنْ كَرِّهَا وَالْثَانِي أَنَّ بَرَاءَةَ عَظَمَةِ أَهْلَانِي مِنْ لَفْظِ الْإِسْطِثَانَةِ وَكَفَى فِيهِ مَحْذُومًا
لِلْعِلْمَاءِ فَتَجَرُّ بِاللَّامِ وَيُصْغَرُ لَا تَحْذُومُ لَا لَفْظَ كَقَوْلِهِ نَا عَجَبًا لِهَذِهِ الْقَلِيبَةِ هَلْ تَلْزِمُ الْفَوْجَاءُ الرِّقَّةَ
وَيُجَوِّزُ كَرَامَةً عَلَى تَلْزِمِهِ مُسْتَعَانَ أَلَمْ يَحْذُفْ الْمُسْتَعَانَ وَالْمُسْتَعَانَ أَلَمْ يَحْذُفْ لَمْ يَحْذُفْ الْثَانِي الْثَانِي
أَتَمَّا كَانَ الْمُسْتَعَانَ وَالْعَجَبُ مِنْ مَعْرِفَتِهِمْ غَدْرَ حَوْلِ اللَّامِ عَلَيْهِمَا وَأَنْ كَانَ مَعْرِفَتِهِمْ مَعْرِفَتَيْنِ لِأَنَّ عِلْمَهُ
الْبَيِّنَ فِي الْمُنَادِي مِنْ مَعْرِفَتِهِمَا لَمْ يَلْزِمِ الْبَقِيَّةَ الْخَرَفَ فَجَلَبَتْ اللَّامُ الْمُقْضِيَةَ لِلْخَرَفِ
الَّذِي الْمَقْضِيَةُ لِلْبَاءِ لَضَعْفُهَا فِي أَقْضَاءِ الْبَاءِ مَعَ كَوْنِهَا أَيْدِيًا مِنْ مَقْضِيَةِ الْخَرَفِ وَالْخَرَفُ
الْثَانِي فَدَرَجَتِ الْمُسْتَعَانَ مِنْ جِلَّةٍ بِمَنْ كَقَوْلِ الشَّاهِرِ بِاللَّزْجَانِ ذِي الْأَبَابِ مِنْ نَهْرِ لَا يَبِيعُ لِقَعْدِ
الْمُرْدِي لَمْ يَدِينَا وَالْمُسْتَعَانَ مِنْ جِلَّةٍ هُوَ الْمُنْصَرِّ عَلَيْهِ فِي الْأَصْطِلَاحِ فَلَا يَنْصَرِّفُ إِلَّا إِلَيْهِ عِنْدَ
الْأَخْلَافِ وَأَنْ تَحْصِيَ طَلَاغَةً عَلَى الْمُنْصَرِّ لَفْظُهُ لِأَنَّ كَلَامَهُمَا وَقَدْ لَاسْتَعَانَ لَاجِلُهُ إِلَى بَيْتِهِ
أَفَاهِمُ الرَّاغِبِ نَدِيَّتَيْنِ عَنِ الْمُسْتَعَانَ مِنْ جِلَّةٍ أَنْ عِلْمُ سَبَبِ لَاسْتَعَانَ كَقَوْلِهِ فَهَلْ مِنْ خِلَافِهَا
هَلْ كُنَّا وَهَلْ بِالْوَتِ بِالْكَاسِ عَارِ أَيُّ النَّاسِ لَمْ يَنْتَبِهَتْ بِأَتَقِيْمُ الْمُنَادِي لِلضَّافِ إِلَى الْبَاءِ أَنْ
كَانَ مَعَالًا وَجِبَتْ ثُبُوتُ يَأْشُرُ فِيهَا مَحْذُومًا فَنَامِي وَبِأَفَاضَةٍ وَأَنْ كَانَ مَعَالِهَا فِي الْمَضَامِعِ فِي
كَوْنِهِ بِمَعْنَى الْحَالِ وَالْإِسْتِغْنَاءِ وَجِبَتْ ثُبُوتُ يَأْشُرُ مَفْضُوحَةً وَبِأَكْثَرِ مَحْذُومًا مَكْرَمَةً وَبِأَصَابِعِهِ
الْأَصْلُ الْفَتْحُ وَالْكَوْنُ قَوْلَانِ وَفِي عِلَّةِ ذَلِكَ وَلَيْسَ بِأَوَّلِهَا فَالْأَكْثَرُ مِنْهُ حَذْفُ الْبَاءِ الْكَفَاءُ
بِالْكَسْرِ مَحْذُومًا عَجَبًا فَاقْتَوَى تَمَثُّلُهَا سَاكِنَةً مَحْذُومًا عَجَبًا لَا حُزْنَ عَلَيْكَ وَمَفْضُوحَةً مَحْذُومًا
عِبَادِي الَّذِينَ اسْتَرْفَوْا قُلُوبَهُمَا الْعَجَبُ مَحْذُومًا حَسْرَةً ثُمَّ حَذْفُ الْبَاءِ الْكَفَاءُ بِالْفَتْحِ كَقَوْلِهِ وَلَكِنْ
بِرَاجِعِ مَا قَدْ تَنَبَّاهُ بِكَ وَلَا لَوْلَا نَمَّ حَسْرَةً لَأَسْمَى الْكَفَاءُ بِفَتْحِهِ الْأَمَانَةَ وَالْمُفَضَّلَ
ذَلِكَ فِيمَا يَكْتَرُّ أَنْ لَا يَنْبَغِي لَمْ يَصْغَرُ الْكَفَاءُ بِفَتْحِهِمْ رَبَّ الْعَجَبِ حَسْرَةً وَبِأَفَاضَةٍ
لِفَاتٍ وَأَنْ كَانَ بِأَوَّلِهَا حَذْفُ الْبَاءِ الْكَفَاءُ عَلَى الرِّتْبِ الْمَذْكُورِ وَبِأَوَّلِهَا مَكْرَمَةً

فَتَمَّتْ الْقَوْلُ الْفَاتِي
الْأَصْلُ الْفَتْحُ

والمؤمن من يوحى فقهه يصحح وسائر الله بأمطر عليها والمضات لكن يجوز منه كبرية الألفه نوحا

بني حاله ان استعمال الواحد في هذا النوع اكثر من استعمال التثنية والجمع ولان المقادير الساكنة
تزداد بالتصغير واما الشراطين ان يكون اول سطر فلا بد ان كان في اول سطر كان في محل يدبر غالبا
لان الفاء في غير السطر في هذا النوع باول السطر الذي قبله مكره هو على خلافه الا بوجبه
النطق غالبا والنادى في النوع ضرورة سواء كان علما او كراة مقصودة يجوز منه في نصبه نحو قوله
الاوه من سلام الله بامطر عليها وليس عليك بامطر السليم وردت الزواجر بالوجهين في قول كثير
حينك عزة بعد البحر واصفحت فحق حيل من خبال طمل لينا الحقة كانت في فاكرها
مكان ما حال اجبت بل جلا واحار الخليل وسيبويه القم في الضم دعت الى النون فافر الكلام
على حالها حتى قال سيبويه في النصب في جمع عبرا بقوله لكن حفظ واحار ابو عمر وعيسى النصب لان
اصل النادى ان يكون جوا فلما دخله النون عاد الى اعرابه ولم يعد الى اعرابه عاد الى النصب
فيظهر كما قال في الكرفاش من قول سيبويه لم يجمع عبرا بقوله ان الخلال لا على سبيل الاختيار
بل على التعميم وقال ابن عصفور بعد ذكر الذهب من منى الضم لم يجر الى النصب وافقوا العلم
واينز ما لك الخليل في العلم واباعه في التكرار قال بن مالك ان فاء الضم وجمع في العلم لنداء به
بالفيم من روج في اسم الجندر لضعف منه في الضم ويظهر في ذلك في التاج فناع المون
المضموم يجوز منه الضم والنصب في النوع المضموم يجب نصبه وضمه في ضمير الضم
فيصل بنون فيمكن لان هذا النوع في لغة العرب فيل بنون ضرورة والمية في الجواز قال ابن
هشام وبقوله اقول لان الاسم منته على الضم والنادى المضاف المكرر فيل المضاف اليه يجوز
ضمه ونصبه كغيره الاول في نحو قول جرير يهجو عمر بن النجاشي قوله يا بيم نيم عدا لا اباكم فليبينكم
في سورة عمر واما الثاني فيجوز نصبه فالضمة في الاول على كونه متساويين في معنى وهو لا كثر فيكون
يتم الثاني بناءا له قبله المنه واما الثاني فيان باضافا لضمي قال ابن مالك لو نوكدت وضمعا خلا
وجبي التعريف فيضال الثاني فيا لم يوصل به الاول والنصب على كونه مضافا لما بعد الثاني عند
سبويه فيكون الثاني مضافا بينهما والاصل فيهم عدى يا بيم فخره ضمير لا والتم للتاكيد وهو
نوكدت لفظي الاول والتاكيد اللفظي لا ولا يغير ما قبله ولا ما بعده كما كان عليه فلذلك لم يجر
منصوبا وعلى شبه الاضافة مثل ما اضيف اليه الثاني عند البزء والاصل يا بيم عدى بيم عدى
لم يخصص النون من المضاف اليه كما عطف بقوله نعم كلا هذا لان القرينة الدالة على الحدوث

موجودة بعد مثل المضاف عنده الظاهر الذي جئنا اليه في الثاني فكان المضاف اليه الاول
 لم يخلو وعليه فيكون الثاني مؤكدا او سائلا او مناديا فان على الصمان ان يرفع قوله
 سمي به بانه منى على جواز الختام لاشياء اكثر من بابا لا وعلى جواز وقته وقيل من المضاف للمضاف
 اليه كما في الشيء لوجود قوله المبره بانه من باب المحذف من الاول لادالة التارة عليه وهو قيل فكلهم
 والاكثر عكسه قال الفراء الاسمان مضافان للذكر ولا حذف ولا الختام وهو ضعيف لما في
 نواردهما على من قول في حذفه قال الاعلم وكيان تركيب خمسة عشر في خمسة عشر في كمالها
 فكل خمسة عشر في بعضها ومنه تكلم في تركيب ثلثة اشياء وقال السيرافي في المصطلح بانه في
 قيم عطف فصح اتباعا للنصب الثاني كما في بانه يدرى في خمسة افعال ولا يخص التسمية
 بالعلمين عند التعبير به بل انما الجش والوصفان كذلك نحو ما يرسل من اجل القول وباجتناب
 صاحبهم ومخالفة الكوفيين فارجوا ضم الاول من سمي الجش وضمه بنفسه من قول من الوخير
 نحو يا صاحبنا صاحبك يا صاحبنا من المضاف الى المسمى في هذا المصنف بينهم وبين سمي في
 فريش سمي غالب بن فهر في فريش ايضا وسمي فريش فريش بن فريش وسمي فريش فريش بن فريش
 للتلط في الخطاب لا يفتيكم من الفريش ووجدوا التوبة بالفتح الفعلة المنيحة قاله الفريش
 في احكام توابع المنادى مقصودا منها كغيرها من المضافات الى المسمى على مطلق الناصب الثاني
 ذكره وتوابعه في المنادى المضافة مضافة لان المطلق ينصرف الى الفاعل الكمل ينصب
 ويجوز مطلقا سواء كان المنادى مبنيا او مفعلا نحو يا زيدا يا عبدا لله صلح عمر في التفت
 يا زيدا يا عبدا لله ففقه في التوكيد يا زيدا يا عبدا لله غايد الكلب في البيان وكذا البدل
 يا زيدا يا عبدا لله ففقه في عطف التوكيد ذلك بالنصب على محل المتبوع ان كان مبنيا
 وعلى الفظة ان كان مفعلا وحكى عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء والقول جواز رفع
 المضاف من فقه في التوكيد وتوابعها من الاشياء واذ كان مع تابع المنادى مفعلا في
 التنبه على اعتبار الاصل على المحصور باجتناب الخصال نحو يا فريش كاهن وكلكم يا زيدا ففقه في
 نفسك ومنع لا خسر هذا الوجه الثاني وما اول نحو ذلك على ان منصوب بفعل مقلد كانه
 وحققت كلكم واما التوابع المضافة مضافة لفظة نحو يا زيدا المحر الوجه فحكمها حكم المفعولات
 لان اضافتها كالاضافة فكون رفع المنصوب منصوبا وجوبا ومع المتبوع جازية الوجه في التوابع

نحو قوله في الثاني

المفردة فتوابع المعرب تعرب بأغلبه وتوابع المنون على ما يرفع به من الناكدة والصفة وحطفت الياءان

٢٨٠

المشادى المفردة ويدخل فيها شبه المضاف لأن المرد بالمفردة ما يقابل المضاف ولو لا ذكر المضاف
في التصويف جعلته في حكم الشذوذ المفرد المذكور وشافا كان دخلا فيه فلا حاجة لانتقال شبه
المضاف في المفردة إلى ما تكلفه بعضهم من جعل المفردة لتعم من المفردة حقيقة فتوابع المشادى
المعرب وهو المضاف في شبهه والكر غير المقصود والمستغاث المحجور باللام والنون والفتحة
ضرورة تعرب بأغلبه نحو ما عبد الله الظهور والحسن التوجه في الفتحة بانيه في جميعه في التأكيد
وباعيد الله كمر في النيان وباعيد الله والخار في الفتحة المقرون بال وفس على هذا ذلك في الظاهر
الاحضن في الفتحة المقرون بال واليان والتابع للمعرب المرفوع أيضا نحو ما جعل في الخطر وباعيد الله
والبحر في وعمل الأول بكونه في حكم الشاذ فيكون كما في التاء فيكون في ياءها الزجر
التاء في هذا موضع قد اختلف فيه الموضع قال الرضي هو غير صحيح كما في غير ما انتهى في التاء
المحجور في مثلها مكنها وتوابع المشادى المنون على ما يرفع به من الناكدة والصفة وحطفت الياءان
الفتحة لا تستعانة فلا يجوز في توابعه الضمة في التبع في التبع على الضمة على الضمة على الضمة
التأكيد صفة لتوابع التوابع الكاشفة التأكيد في المعنوي في اللفظي حكمه في اللفظي حكمه في اللفظي
وبناء قال الرضي قد يجوز في غير هذا ما قول الشاعر في واسطار طربن سطر الفاتر يا نصير
نصر انتهى فيجوز ان يكون هذا محذورا من النص ولعل ذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوي وليس التأكيد في البيت
ممتنع بل يجوز ان يكون كل من نصير لا في التاء عطف بيان على التاء في اللفظي وحطفت الياءان
على محله واستشكل ان يراد به التاء في التبع لا يستغنى عن موهود يجوز قولك يا نصير يا نصير يا نصير
وبحصر تلك التاء اسم كل من ما فيك ما نك اذا ذكرنا الاول فوهم كل من ما فيك المضاف اذا ذكرنا تكرار
خطابك لخدمنا واما التاء حيلة فظهر المراد وما قول بعضهم ان نصير التاء عطف بيان على الاول على
اللفظ والتاء عطف بيان على التاء على المحل فيبين فضيلة ذلك ان يكون لتوابع المشادى المنون
على الضمة اذا رفع الخرابان لفظي في الرفع وتقليد في هو الضمة الظاهر من كلامهم خلافا لغيره وليس
له الاخراب ولما اوردوا الرفع فقط والضمة فقط والظاهر ما ذكرنا او لا والصفة خلافا للصفة
في متعصفت المشادى المنون في التبع في الضمة الذي لا يجوز في صفة قال وارتقاء نحو الظاهر في قولك
يا نصير يا نصير على تقليد في التبع وانما على تقليد في التبع وانما على تقليد في التبع وانما على تقليد في التبع
متشابهة له كونه مثله في جميع حكمه وعطف لبيان في قولك يا نصير يا نصير على تقليد في التبع

حكاية في المضاف والمضاف اليه

من رفع على لفظه ونصب على محله والبدل كل شغل مطلقا اما المعطوف وان كان رفعه في الحليل

فانضاب على تقدير ان يرفع على الظرف وليس ينبغي ان لا يرفع مطلقا على لفظه اي لم يرفع على لفظه لان لفظه
لا يرفع وهذا معنى انه يصح ان يقال كل منادى مفرد معرفة فهو مبتدئ على ما يرفع به اسند الرفع على
كما ان الرفع في الفاعل مطلق كذلك هذا لصفة في المنادى ومطرد وبقية ان الاطراد ليس له
لتابع على لفظه المنوع فان نحو ما تان ويا يسوبه يطرد فيه الكسوف لكل فعال ب الموصوف
التداء وكل علم ختم بوجه مبتدئ على الكسوف هذا فلا يجوز جعل التابع على لفظه ما قبل الفرض
الصفة لانها عرضت بدخول ما على المنادى عوضا عن الفاعل بدخول العامل فان شبهت الرفع بغير
فكون الرفع التابع على هذا اخرون للتداء بناء على ان العامل في التابع هو العامل في المنوع في غير البدل
والا فليس لرفع ربه صريح الفاضل الهند في شرح الكافية ولا يخفى معنى ذلك قال في التجميع و
القول بان الرفع للصفة قول ضعيف فلا يحسن التجميع عليه والمخلص من ربه هذا الاشكال
فيما اول في المنادى المضموم بان يكون نائب فاعل في المعنى الفاعل مدعو بدفعه تابعه للعلل على اوجه
انتهى فيه بعض المنادى الثاني وما قد ذكره ليخاري جري وقال عصا الذين المنادى مع كونه
مفعولا له ساكنا بعدد انه لا يثبت الجملة السنية بدونه وذلك في معنى قبل فذلك المعطوف على
في اللفظ لذلك ينبغي على ما يرفع به فرفع تابعه بالحج عليه في من تكلف ما لا يحصى كما اعترض به
وبالجدة فالمسئلة من غوامض هذا العلم الجيد وكل يعلل منها عليل ونصب جملة على محله لان
حق لتابع المنان كون نائب المحل وهو هنا منصوب المحل على المعولية مفعول في التأكيد بانهم موصوف
وحجبت في الصفة بازيد الحسن والحسن في البن ما غلام فيشر ويشتر والبدل كما المنادى المنفصل
مطلقا ان يرفع كان المنادى ميبا او مفرقا فيصير ان كان مفردا مفرقا والاضرب كما لو كان المنادى
مفعول بازيد بشر ويا عبد الله بشر فبا ان عبد الله فاعل خازن كما مفعول ما بشر فبا ان
عبد الله ويا احان يدعون لانه فينته تكرر العامل وقال ابن مالك يجوز عسك ان يفتقر الى الجاء لا
حالا يجعل فيها كالمستقل وهو كثير رجال يعطى فيها الرفع والنصب شبهه فيها بالوكيد وكذا
وعطف لسان وعطف لتو القرون بان في عدم الصلاحية لفتن حروف التداء قبله نحو ما تان
الرجال والتا وصحة هذه المسئلة منبهة على ان العامل في البدل هو العامل في المبدل كما
المعطوف وعطف تنو فان كان مع ال شوا كان علما نحو بازيد والحادث لم يكن نحو بازيد والعل
فالحجمل بان هذا الفراهي كخسيرة الى هيدمي بطن الاند وهو في هذا المعنى قريب من الدرسا اهل

نصب

الفتن

الطبعة التي لم يرفع ولا عرف في الدنيا عدله حتى قال بعض اهل العلم انه لا يجوز على الصراط
تعد الانبياء اعدادا في دهنهم من الخليل في مخا و دقتة بوفن خبيرة المبران كان كالحليل فكالحليل
للمنادي في حركته ونظر الحالم في لانه متاى مستقل معني وان لم يصح مباشرة الحرف له ولكونه
الاكثر في اسماءهم كالحكام سبويه ووافق الخليل في سبويه والمنازلة ووافق في حيل الصفة
استاد سبويه في مخا و دقتة بوفن خبيرة المبران كان كالحليل فكالحليل والافكيون والامكان
وكية ولذلك في جميع الفراء فلعده الاعرج قوله نقله بلجبال وبعده الطير بالنصب ووافق
يونس ابو عمرو بن العلاء عيسى بن عمرو النخعي في مخا و دقتة بوفن خبيرة المبران كان كالحليل فكالحليل
عمرو بن عمرو بن العلاء عيسى بن عمرو النخعي في مخا و دقتة بوفن خبيرة المبران كان كالحليل فكالحليل
وسبيله لم يكن بهذا العلم بالرائع وابقى القياس محذرين يريد البرد بضم الميم وفتح الباء الموحدة و
فتح الهمزة المشددة عوف بذلك لما حكى التبراني من انه لما استعمل المارة كتابا له ألف واللام مثل البرد
عن دقة عوف عوف فاجاب بالحق جواب فقال لم فانا لم نذكر كسر الهمزة في التبراني في مخا و دقتة بوفن
وفتحوا الراء وجعلوا نبالا كان المعطوف مع ال علماء كالحليل والبيع الصقوف هو كالحليل في
اختار الرفع او ففتحوا الرفع كالحليل لان الهمزة في مخا و دقتة بوفن خبيرة المبران كان كالحليل فكالحليل
من ال والاكبر المعطوف مع ال علماء كان جديا كالحليل والظير في مخا و دقتة بوفن خبيرة المبران كان كالحليل فكالحليل
يكون مع بالحق في مخا و دقتة بوفن خبيرة المبران كان كالحليل فكالحليل والافكيون والامكان
الكافية من قول ابن الجاحظ كالحليل في المعطوف بخار الرفع وابقى القياس محذرين يريد البرد بضم الميم وفتح الباء الموحدة و
كالحليل فكالحليل والافكيون والامكان كالحليل في مخا و دقتة بوفن خبيرة المبران كان كالحليل فكالحليل
اختار الرفع اذا كان المعطوف مع ال من الحسن في عروضا وخوان حذرها فكانت اذن مخا و دقتة بوفن خبيرة المبران كان كالحليل فكالحليل
بوافقنا بغيره في اخيار والنصب مع الرفع ان كانت الصقوف لا منافع مباشرة في حروف النداء له لم يكن
بضم وهو هو من ابن الجاحظ كتابه عليه الرضى في مخا و دقتة بوفن خبيرة المبران كان كالحليل فكالحليل
مقاسه وهذا العمل لبيان ابن الجاحظ في الكافية انما علم من شجره والافكيون والامكان كالحليل في مخا و دقتة بوفن خبيرة المبران كان كالحليل فكالحليل
هو الصحيح وبقية كلامه مع التوفيق لانه لم يعلم منه هذا البرد في مخا و دقتة بوفن خبيرة المبران كان كالحليل فكالحليل
الاصيلة انه في المخا و دقتة بوفن خبيرة المبران كان كالحليل فكالحليل والافكيون والامكان كالحليل في مخا و دقتة بوفن خبيرة المبران كان كالحليل فكالحليل
والاكبر المعطوف مع ال علماء كان جديا كالحليل والظير في مخا و دقتة بوفن خبيرة المبران كان كالحليل فكالحليل

على القنطرة نصيب النقيب المند على الحل

42

Shirley

35

قال انه عطف بيان ومن لم يضطره قال انه وصف تمام سبويه وصفا ايضا وقال ان بعضه
 لغاذا العتقون في مرتبة مثل بهذا الرجل الضفد وعطفنا اليه بالمتكلم باشرط ان
 ان يكون عرف من المتيقن في النقصان لا يكون اعرف من المتعوت فكيف يكون الشيء اعرف من غيره
 واجاب بانه اذا عطف بيان قدرنا ان في المصنف المحصور فهو بعد الجذر بانه والحصول
 بدخول ان عليه والاشارة اتمنا ان على المحصور من الجذر واذا قدرنا ان في المصنف
 بهذا وهو الرجل المعهود فلا دلالة فيه على المحصور والاشارة فذلك كان عرفنا وهذا
 معقول كلام سبويه قال التمهيد سبويه وان تمام صفة من هذا التسامع في هذا الواسع كما ان قد
 سمي لتكيد المقطع البيان صفة من وضع وقد عرفت مدحبة ذلك انتهى الرابع من مبادئ
 وغيره من سبويه غير انما العدد بعينه في العدد في كونه مطلقا على الواحد فانا انما نعرفه
 في الواحد على نصف مجموع خاصية فصح وقد تكلف لانه جبري يقول الخاصية اكثر لكونه ليس
 بعدد وان الف من الاعداد كما ان الجوهر المراد منه متبدي ليس بحجم وان الف من الاجسام فالنصف
 في الخلاصة قال في الكشكول جمع اعدادنا على ان يعرفنا العدد بانه فاساوي نصف مجموع
 خاصية لا يتصل على الواحد وليس له خاصية مختلطة وفيه نظر الخاصية الفوقانية لكل عدد
 تزيد عليه بمقدار نصف الخاصية المختلطة عنه ومن ثم كان مجموعها صغيرا وقد جعنا على ان
 الفصل اجمع وكثر في قول الخاصية المختلطة للوحدي النصف فالفوقانية واحد نصف
 لانها تزيد على الواحد بمقدار نصف عندها هو ثمان جوانب لاعدادها الواحد نصف مجموعها
 فالتعريف المذكور مشاف على الواحد انتهى قال الرضي ومنع بعضهم ان يكون الانسان من المعداد والاولاد
 المعداد الاول وهو الواحد ليس بعدد كذا ينبغي ان يكون الزوج الاول وهذا كله ضيق على اصل الفنا
 واما النفاة فقل ان كل امر واحد لا غير عدد لا خلاف بينهم في ذلك ولهم في تعريفه عوارضا
 من احسنها قول الرضي في الالف العدد ما يقع جوابا لكم من مبادئ الثلاثة الى الصفر بدخول العالمين منكم
 ما قبلها بحججها وانما الالف لانها العدد وانما اليهم التميز ككل وغيره كما نقول كل رجل
 اما نحو عشرة رجال فليس فيهم مجموع وحفظان يكون مكثر من اثنتي عشرة الفة نحو ثلثة اهل
 اثنتي عشرة رجلا بحججها ما يكون مجموعها مقلصا للثلاثة المعنى لما كونه من ثلثة الفة فان
 الاحاد من الفة لا فنادون الفة فقل ان يكون غير هاتين الفة لا يكون سلما ان اهل كبر نحو سبع

الالف
 من مبادئ
 العدد

سواء كان سبع بقرب أو خمس صلوات رجا ودعا أهل تكبير ومخوسع سبلاب فانه في الترتيب بجوار
 الجمع بقرب ولذا جاء في غير آية سبع سابل وقد يكون من انبئه الكثرة ان أهل آباء الفلة متوكلت
 جوار ولا يتعدى حال ودلهم او كان له بنا فله لكمتا ذقيا شاحوت ثلثة قرة فانه جمع فرفع
 الفات سكنوا الرء وجمع على اقراء شادا وسغا ما نحو ثلثة شعوع فان اثناعا فله في الدنيا
 ثلثها ان الاول قال بعضهم ونجا يخرج قوله مجموع ما اذا كان المميز اسم جنس كخبر ومرا واسم جمع
 كفوم ويهبط فان كالمع منها يقع تميز المحضر من كقولك ثلثة من القوم وعشرة من القوم وقد
 يخفصر الاضمة نحو وكان في المدينة ثلثة رهط في الحديث ليس فيها دون ثلثة ودو صدقة
 وكقوله ظرف يجوز فيه ثلثان حنظل ويجوز ان يجاب بان المراد بقوله مجموع ما يقبله تحفيل
 كان جمعا واسم جنس فعلى هذا المراد بقوله يخرج من الجوز وبالاضافة او بالتحريك قد جمعوا على
 جواسمى الجوز والجمع من واما بالاضافة فينبغي مذهب حدهما الجوز على قلته وهو مذهب بعض
 والنا في الاقتصار على ما سمع هو ما سمع مذهب الاكثرين والثالث ان القليل في اسم الجوز فان كان
 مما يعمل القليل فقط نحو تمر رهط وهود وجازون كان مما يعمل القليل والكثير كقولهم
 ذوة ليربح وهو مذهب المائتين الثالثة لم يثبت المص المائة اذا وقعت تميز فاتها بقر في الغالب نحو
 ثلثمائة واربعمائة اعتمادا على ما سئل في كلامه فربما من انهم وقصروا عنها في جميع الكلام على ذلك
 وتميز ما بين العشرة والمائة وهو واحد عشر الثلثة وربعين متصوفا في المركب نحو واحد عشر فبايه
 فلتعدد والامانة اذ في موضع يجعل ثلثة كالاسم الواحد فذكر هو ذلك لا يرد قوله واحد عشر
 يزيد لان المضاد اليه ثم هو المقصود الاول واما الجوز في بيان المتشابهة كان بجميع كائنه الواحد
 اما في العقود فلا يتصور لضافته لامع حذف لنون ولامع بقاءها اما مع حذفها فلا يلزم من جمل
 نون تصليته وضعت مع الكل ثم واما مع بقاءها فلا يلزم ايضا من نون في مجموع الحقوق وكل منها
 مستكر مفرد بنحو واحد عشر كوكبا هذا الخ لانه يجوز في شجرة واحدة وانما لكون المفرد هو الواحد
 هو اختص من الجمع والغرض من التفسير خاص لا يوجب العكس لانه من غير ناع واما قوله
 وقطعنا ثم ثلثي عشرة اسباطا ليس اسباطا فيه تميز بل بدل من ثلثي عشرة والتميز يختلف في
 اثني عشرة فرقة ولو كان تميز الذكر العدة لان البسط في الذكر وذهب بعضهم الى تميزه بالاجاء
 ابنه لانه شتر الكافية عن التباين فانه تمايز فيه فباي المقوف ذكر اتما يرحي حكم الثاني كما

نحو

نحو

مرجة

وتجوز كوكا عيان ومعزول هذا معن هذا الما فصح التمهيل من ان تبدل لاميرة ببقى التثنية
 في ان اسباطا جمع ومميز المركب معزول في الكسوف ان المارد وقطعنا م ثنتين عشرة قبيلة وان كل
 قبيلة اسباطا لاسبطا وقع اسباطا موقع قبيلة قال ابن مالك ومقتضى ما ذهب اليه ان يقال ان
 احدى عشرة انما اذا اريد احك عشرة جماعة كل واحدة منها انعام ولا بأس بواحدة ولو ساءل
 استغفار الكسر قوله كل قبيلة اسباطا لاسبطا مخالف لما يقول اهل اللغة لان السبط في اسباط
 بمنزلة قبيلة من العرب فعلى هذا يكون معنى قطعنا م ثنتين عشرة قبائل فاسباطا وقع موقع قبائل
 لا موقع قبيلة فلا يصح كونه بمنزلة ثنتين مجرور وانتهى وقول الحدباء في الظاهر ان الرجز معزول
 بالالف وقع للفظ مجرور دعوى لم يقدر عليها فليل قال الدماميني ما قالها الا عصبته عجيبة
 او جيت الضام على اسماء العرب انتهى في التصحيح ان القول بالبدلية من ثنتين عشرة متشكل
 على قولهم ان البدلية من ثنية الطرح غالبا ولو قيل قطعنا م اسباطا فالتاكيد العدد فتمله
 خير الغالب لا يمكن تجزئ العرب عليه انتهى في مسلبة لم يحسن غير ان الغالب نظر انتهى في ثنية حتى الكسوف
 ان من العرب من يصيب العجز ولو خولاه العجز منكر او مرفا ميقول عشرة ودرهم او يعقوب
 وهو شاذ لا يفسر عليه فلا يرعى على خفيته كلام التصور م المائتين والالف ثنتينها وجميع
 جمع الالف مجرور باضافتها اليه معزول نحو مائة رجل وما في رجل والالف جمل والفي رجل وثلاثة
 الالف رجل وانما كان مجرور معزول لان المائة والالف لما اشبهتا التثنية في اللفظ من حيث
 انها من جنس الاعداد مثلها وان تركيب بينهما ولا زيادة ولا عطف عاشتها الاعداد في ثنية عشرة
 ثلثه في غير في اكثر وقع انما يقترن بهذا القسم عطف ثنية بها العدد حتى التثنية الى العشرة
 هو مجرور واحد حكى في ثنية في ثنية وجميع هو لا فرد توفيقا بين التثنية في ثنية في ثنية لان
 المفرد هو لا تسلسل مع حصول الغرض وقد جنى مميز المائتين مع كافرانية الاخوين خذوا والكال
 وانبوا في كهمهم ثلثه ثنية ثنين في ثنية الثوبين للامانة ومن ثوبين جعلها عطف ثنيا وجعلها
 بدلا من بان البدل على ثنية طرأ الاول والثوبين وانبوا في كهمهم ثنين ثنين ثنين ثنين ثنين
 الاغداد ويجاب بان الطرح غالبه لا لازمه قال الزجاج ولا يكون ثنين ثنين ثنين ثنين ثنين
 يكون قد انشأ ثنية ثنية قال ابن الخليل وجميعه فيهم من لغة العرب مميز المائتين واحد
 مائة كقولك مائة رجل فجل واحد مائة فلو كان مائة لكان واحدا من ثلثه واول ثنين

ورفضوا جمع المائة وأصول العدد اثنتا عشرة كلمة وأحد العشرة ومائة والفظ الواحد
والاشنان يذكران مع المذكور ويؤشنان مع المؤنث

٢٨٧

ثلاثة فكانت قبل ثلثمائة قلت مبين فيكون ثلثمائة وهذا يعنى بخارج في قراءة حمزة والكسائي
بالإضافة فان تسعين فيها ثمن غير وان لم يكن منصوبا قال الطبري وهذا يطرد في اثني عشر
اسما على القول بأنه غير فليكن ان يكون ستة وثلاثين ببطانة قال ابن الخليل ذكره الرجا
غير لازم لان ذلك انما يلزم اذا كان المعنى مفردا واما اذا كان جمعا فالضمة كالفعل
التي هي جمعا انتهى ويجوز فيها منصوبا مفردا كقوله اذا عاش الفنى ما ينزعاما فقد هلك الحرة
والفناء ولا يراد شئ من الامرين على قضية كلام المص لا ثلثه ورفضوا ان يكون العرب جميع
مضافا اليها ثلاث واخوانها ولم يقولوا ثلث ما ذا او مائة من مائة الف الفاس لان ثمنه
الثلثة الى عشرة يكون جمعا كما تركتهم كرهوا الجمع هنا لما في لسانهم من تكرار معنى المائة
لان الجمع مؤنث معناه والمائة ايضا مؤنث فصول بالجمعة لذلك لان المائة وان وردت
لفظا فهي جمع معناه اثنا عشر عشار وهو عد قليل وقد جاء في الشعر فذهب من الملوك وفيها
مروءة وجلت عن وجود الالهام فالواقف في معركة ثلثة ملوك من العرب وكانت بانهم
ثلثمائة بعد فزعت ذائه بالذات الثلث وهو دليل شرفه ووجوه الالهام العيانهم ومنه
الالهام سنان بن سمي يمدى بالذات كثر ثمنه يوم الكلاب والهم كسر الالهام ما صرحا ولا
يرد ذلك على قضية كلام المص لا ثلثه قال الرضي وان لم يصف في المائة ثلث واخواته
جميعا اضعف ذلك الجمع الى المفرد مخوفات جل نهى اصول العدد التي يرجع اليها اشنان
عشرة كلمة واشنان بترك يعين الفروع الى ان لا يضبطها عدد وهي واحد العشرة والمائة
داخله في عشرة كلمات ومائة والف كسان اخوان مع العشر المذكورة فالجميع اثني عشر كلمة
وما عداها فهو مفترع عليها اما بتثنية نحو ما ينزعاما في الجمع مخوفات والوزن اما
بالحق علامته الجمع مخوفتين واخواته واما بطف نحو ثلثة وعشرين واخواته واما
بالتركيب المنظمي مخوفته عشر واما بالتركيب الاضائي نحو ثلثمائة فواحد اسم فاعل من
واحد يحده اي مفرد فهو بمعنى المفرد اي العدد المنفرد والاشنان لفظ موضوع لولدين
من المشق فاللام محذوفة يذكران مع المذكور العدد فيقال رجل واحد ورجلان اشنان
ويؤشنان مع العدد المؤنث فيقال امرأة واحدة واخوات اشنان وتعدنان على الاصل
والقياس بتدكير المذكور فاعث المؤنث ويشار كما في ذلك فاعل مطلقا والعشر

والاشنان

الفا

ولا يجامعها المعدول يقال رجل ورجلان والثلاثة العشرة بالعشر نحو سبعة عشر فإني أعلم

٧٨

أذا ركب فتقول الجزء الثالث والثالث عشر والمائة الثالثة والثالثة عشر ولا يجامعها
أي الواحد ولا مشير بالمعدول فلا يقال واحد رجل ولا اثنان رجلان بل يقال رجل ورجلان
لأن رجل يفيد الجذر الواحد ورجلين يفيد الجذر الاثنان فلا عائدة في الجمع بينهما جلا للوادة
فإنه لا تستفاد العدد والمعدول كليهما فإذا قلت ثلثة أفاد المعدول الجذر وإذا قلت رجال
أفاد الجذر من الصفة وإذا قصدت الامادتين جمعتهن المعدول المعدول فقلت ثلثة رجال مثلا
قال برهتاه وغيره وأما قوله كما حصيته من الدليل فظهر بجوابه قدنا خطا فنادى برهتاه
نقرر ولا يخفى أن الجمل المذكور لا ينافي في مثل هذا ضرورة أن جبر المعدول وهو خطا لا ينافي
من العدد كما ذكرنا في الجمل فالعصا الذي شرح الكافي في بعض القليل أن العرب استغنوا بوجدها
بجمل غير من الواحد وثبتت على ما بينت من الجواب لا بالأعداد فانه لا يمكن تسمية تميزها بوجهين
ذكر العددين في الثالثة العشرة بدخول الغاية بالعكس في ثوبت مع المذكور فذكر مع الموت
سواء كان كل منهما حقيقيا نحو ثوبت في ثوبت وثلثة رجال ونحو ثوبت في ثوبت فاعلموا أنهم سبع
أبدا وثلاثة أيام حو ما ذكر سبع مع البالي في ثوبت وثلاثة ثمانية مع الأيام في مذكر قال في البسط
ذلك للفريقين عدلا لا بأس بهذا من غريب لغتهم لأن الأسماء على أن البيت وقد حدث هنا علامة التانيذ
التذكير قال وهذا الذي قصد الجري بقوله في معانيه الموطن الذي يلي فيه الذكران راقع السوان
ونيز ديات النجاش في غائم الرجال انتهى وقال في ذلك غير أنما حدثت لأن من عدد الموت وأثبت
في عدد المذكر في هذا القسم لأن الثلاثة وأخوانها الشواجا علت كرمه وأمة ومرة فالأصل أن يكون
بالأسماء لتوافق نظائرهما فاصحح مع المذكر المقدم وتقدم قال بعضهم لأن الموت فعل فإب
حدثنا أنما المذكر جيب وأما في البسط لا كما في البسط فثبتت الأول محل ما ذكرنا في
يحدثنا المعدول في موضعين فإفاد المصير في ذلك مع المذكر نحو أربعة أشهر وعشرا أي عشر وأيام
وفي الحديث من قتل مسلما أو متعبا من قتال أو حكي الكافر عن أبي الخراج معناه من الشهر حتما
والأصح إن شاء الله وأما نحو من جاء بالحنف فله عشرة مثاقيل أو عشرة حبات أمثالها
وأولاه ليعمل عشرة لأن الشئ مذكور والمصير مع الجمع حال مقدم في الذكر والثاني في الذكر
معنى المعدول وثوبت أو العظم مذكور والعكس جاد لو لم يبق قول ثلاث أشهر وثلاث أشهر وثلاث
اشخص في ثلثة اشخص أي ثلثة اشخص وثلاث اشخص في ثلثة اشخص والاول هو العاك كذا في معانيه

لعمري

في قوله تعالى

وكان الغامل لهم على ذلك كما قال الرضي ثم لما دنا في ذلك مضى الوعد ان تكبوكون الموقر
 والاول ان يقال من في كل موضع من قبله عن الواو ومعنى ما بالذاد احد ما فيها واحد فكيف ما فوق
 وفيه تسعة في الواو بلا تعقيب لا إضافة السفعال واحد كما في قل هو الله احد الثاني ما ذكرنا من
 ان الالف في احد الثاني هو لاحت الذي عليه الجمهور قال بن ثابت في شرح الجمل ومحال ان
 يكون للالحاق بمنزلة الف مع كمالها في بعضها لانها لو كانت للالحاق لمعت مبنية في قوله
 احدى وعشرين خاديه لا الف للالحاق مبنية ما لم يكن الاسم الذي هي منه علما فاذا بطل تكو
 للالحاق وبطل ان تكون اصلية لعدتها في احد ومطل ان تكون لتبكي الكلمة لعدم كونها على اكثر من
 اربعة حروف ثبت ثانيا للثانيته انتهى الثالث اما جفوا بين ثابته في احدى عشرة لا خلافا لفظ
 العاليتين في ثني عشرة اما لان التاء بدل عن الباء وليت للثانيته ولا تاء زائدة للالحاق باسما
 او لا فاعلى الكلمتين مبنية والاخرى مبنية فكانتا فادباينا والام هما متضافان بدليل
 الوزن والاقا ثني عشر عبرة ثني عشر في ثني عشر للالحاق بمنزلة الثانيه ليكون ما قبلها فكما
 الحفما بمثل جذع كما الحفم اخبث لفظ التاء ما زائدة قال ابن هشام كل ذلك فليل والتسول
 عندي من قبله ليس بالقوي لانهم قالوا في اسم الفاعل خامس عشرة المذكور وخامس عشرة ثلوث
 فاشوا الكلمتين جميعا وبنوا على الفتح وذلك يجمع عليه كذا في الباقية ذلك على انهم عبروا بحالة
 الكلمتين قبل التركيب انتهى الرابع في الجارون فيكون ثني عشر في التركيب كانت مبنية بال
 كراهة في اربع متحركين فما هو كالكلمة الواحدة وبنوهم تكسر فاشقها شاكفا قال ابن
 ثابت في هذا الموضوع من عجب الاشياء وذلك ان مذهب بني تميم ومثل كوفته عند التحقيق في
 مذهب أهل الحجاز فمثل هذا التفضل وقد افكر الذهاب في هذا الباب ليس له علة سوى انه
 حدث مع التركيب احكام لم تكن قبل التركيب معنى يخص به انتهى وبعض بنو تميم بعضنا البقاء لها
 على تسليها وبذلك خردوا لعمش فابضرت منه ثني عشر عينا وبعضهم فيكون عشرين عينا
 الاخر لاجتماع اربع فئات بخلاف اثني عشر ويقول ثلث عشرة جالسا يابث لجمع الاول فيكون
 الجزء الثاني وكذا في ما زاد في ثني عشر كحول الغاية في عدد المذكور ثلث عشرة لم يذكر
 في جزء الاول فابث لجزء الثاني وكذا في ما زاد في ثني عشر كحول الغاية ايضا في عدد الملو
 بوجع العشرة بعد التركيب الاصل دون النقص نقيل الحلاف الاصل فثبت ان ذلك عندك

وهو ما وضعه لي كتابه في كل باب من أبوابه وذكره في موضعين من كتابه في فصل الفصل

٢٠ لا انفصال بينهما اذ لا بد له من مفسر عن الحضور في المتكلم والمخاطب فقدم الذكر في القاب
 وقيل في الجود اي عدم التصرف في لفظه بوجه حتى لا يتغير بان يؤلف فيه كما لا تارة قيل
 لعدم موجب الاغراض للاستثناء عن غير ما خالف صيغة الدالة على المعاني وهو اي الضمير
 فما اي سموع المتكلم بعينه ومخاطب بعينه كما هي حقيقة في حد معرفة فلا ينفصل لفظ المتكلم وما
 بعينه يخرج به الاسماء الطائفة الكثر وتقتب الاسماء الطائفة المرفة اذ الاسماء الطائفة كذا
 عاب فاحتمل ما يقوله سبوقه اذ في تقدم وان كانت موصولة لغائب منه لكن ليس سبوقه ذكر الغائب
 شرطاً فيها وقد علم ما مر في حد معرفة ان الضمير موصولة بغيريات بعينه لهذا المعنى وما على
 ما هو الحق فيكون المراد بقوله المتكلم او مخاطب غائب التكرار وقد تكون الالباب للمعنى كما تقدم
 والمراد بقوله سبوقه انهم ان يكون مذكور لفظاً او مكاناً باغاً وعصاً وترتبة مخصوصة زيد غلامه
 انما بقلة تمة من اهل العدا مخصوص غلام زيد انما باغاً لفظاً ما خرونه كقول السلي بن هشيرة ويكول
 معنى يذل عليه لفظ النفس محو عدو هو قريب للمعنى فالتصغير فايد الى العدل الذي يذل عليه لفظ
 الفعل ضمها الى سابق الكلام نحو لا يوسى فالتصغير غاندا الى المورث الذي تن عليه كالميراث كدالة
 التزامية ولو كان سبوقه حكماً اي يحكموا به بان يكون الغائب الذي وضع له الضمير مذكور لفظاً
 لكن ليس اها لا لفظاً ولا تسمية بل يكون من اهل الحكم بغيره حكماً مطر الى وضع ضمير الغائب لذلك
 فاقع في تحت مواضع مما اذا كان الضمير مفعولاً او المضافين مفعولاً وبشر فاجري خبر بها او
 مبدل منه لظاهر او مجرور انما كان للشئ وسباق ذكر هذه الموضع في كلام المصنف فضلاً
 عن كون الكلام عليها ههنا كاتت في تمام حواله فمقتضى وضع ضمير الغائب في هذه الموضع
 بغيره مفسر لفصل الفخيم والبعظيم بان يذكر او لا يسميها حتى يتنوع بفصل التامع الفوق
 على المراجعة ثم يفسره ويكون وقع في العسر لكن هذا انما في التنازع المذكور وانما تجرد الاختصاص
 والاحراز عن التبعيض عند التكرار عند غير الكين في الغائب ان الفاعل محذوف كما سبأ بانه فان
 استعمل المصنف في ان لا يجمع الى كلمة اخرى قبله يكون هو كالنمعة الهابل كان لا اسم الظاهر
 منفصل وهو سبعة انا والفة زائدة لبيان المحركة ونحو وان وهو موصي الاله وابتاخر فوقع الفعل
 المراد منها والافتقار يفتقر بل الحاح الى كلمة اخرى قبله يكون هو كالنمعة الهافل ومنفصل وهو
 تسعة التام والنون الالف والواو في المخططين واء المتكلم والكاف والها واو اما والواو في التام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أمر ألا يصدق إلا آية أو أمما نحو أمما قام أنا ومنه قول الفرزدق أنا الذي أريد الماعز الذي ما واما
 يذاع غرضها بهم أنا أو متلى واما قوله وما سلبه إذا ما كنت جازيا أنا لا يجوز أن لا يكون
 فضرورة الثالث أن يكون العامل محذوفاً أما لكونه مقترناً بكون نحو أو آية ضرورة فأكبر من الحاجة أو
 بقرينة السؤال نحو آية جواباً لمن قال من ضرب ولكون الضمير محذوفاً لا من اللفظ بالفعل فلا يجوز
 إظهاره وذلك في باب التحذير وهو تبيين المخاطبة على مكره ويجب لأجل ذلك عنه نحو آية ولا بد
 أمي نصك ولعل الأسد الرابع أن يكون أيها أمما أو كذا نحو أسكرت ووجب الجحش أو بدلاً
 كقولك بعد ذلك أريدك لفتيد آية أو قطعت شوقاً جاني نيدوانك كما من يقع بعد ما
 أنت تريد الثالث أن يقع بعد أو المصاحبة كقوله فاليك لا أفك أحد وقصيد تكون أيها ما
 مثل بعدك التابع أن يقع بعد الدرم الفارسي من الزانية والمخفف من الغلبة كقوله أن وجدت
 الصديق حقاً آياك مني فلن أنزل مبطعا الثامن أن يكون منادى نحو أناك والعاشر
 أن تكون في مقول مملت أو محضت بوزن اتصال الضمير بالناس بالفعول الأولى كما إذا الضمير
 عن المفعول الثالث في علمت يد آياك وأعطيت يد عمر أقلت الذي علمت زيد آية أبوك والذي
 أعطيت زيد آية لا يجوز أن تقول الذي علمته زيداً ولا الذي أعطيت زيداً لأنه لا يثبت
 الثاني بالاول العاشر أن يكون غاملاً معنواً نحو أنا فأنتم الحادي عشر أن يرفع بصيغة مضاف
 المنصوب كقوله نصركم نحن ظافر بن فهد لغزى العنكبوت أسلاككم فتلوا والثاني عشر
 منصب بصيغة مضاف إلى المرفوع نحو عجب من ضرب الأمير آيات فان قالوا يجوز من ضرب الأمير
 فلنا يجوز من ضربنا آياكم فاهو جواباً بكون في جوابنا الثالث عشر أن يكون غاملاً معنواً
 فاهو ما هم الرابع عشر أن يرفع بصيغة على غير من حله نحو زيد هنت ضلته نحو الحامض
 أن يجمع ضميرين ويطلب غير الأخير نحو أجيبي أكرمك آياي أكرمه آياك الثالث عشر أن يجمع
 ضميرين في حزمة واحدة بأن يكون بالتكلم أو مخاطبة غائب نحو ظننتني آياي وجئتني أنتك
 علمت آية واما قوله وقد جعلت نفسي طبيباً لضعفه لضعفها برفع العظماء بها واما سلبه
 الاختلاف لفظ الضمير وهو مع ذلك شاذ وانت في هاهنا سلبه وشبهه وشبهه من كل ما في خبر
 أو ما اتصل بخبر مرفوع نحو أعطيتك بالخيار فان شئت وصلت نظرك إلى الأصل فقلت سلبه
 وأعطيتك وان شئت فصلت من قول إلى الصواب في فصلين فقلت سلبه آية وأعطيتك آية

الاول

لضعفها

قد تقدم على الجملة ضمير غائب مفسر بها

٢٩٥

فقد كلامه أن الاتصال والاضطرار على التواء وهو كلام ابن مالك لا لقيمه بل قال ابن عبد
المنعم كلام أكثر النحويين وأما في التمهيد الاتصال كونه الأصل ولا يخرج فيه واقتضى سبويه
قال ابن مالك خطأ من كرم لزوم الاتصال ولما في غير سبويه الاتصال ويدل عليه قوله تعالى الله
ملككم أم أمهم ولو شاء ملكهم أي أنهم في ذهاب النواصب إلى زحان الاتصال فتناول كلام
سبويه قال لم يردى وهو بعيد فإن كان الأول من التمهيد من مجزوءات الفصول انفاً لا خلاً
على الضمير نحو يجب من حتى ما لا ومن الوصل قوله لننكحاً حديقاً كاذباً لقد كان
حديقاً خفاً يضربنا وإن كان غير خفي وجب الفصل كما تقدم أن مرعياً وجب الوصل نحو
الأنثى إذا نكرت وعابها أولاً أي خواتمها نحو الصديق كنهه فخرج الوصل عند ابن مالك كونه
الأصل وورد في موضع آخر كونه في غير ما ان يكتن فيلزم شرط عليه وإن لا يكتن فلا
يخرج من قوله والوصل عند الجمهور لأن قوله الفصل قبل دخول الناصب فيه يخرج بعد
كفوله لننكحاً كان ياداً لدخول بعدنا عن التمهيد والآن قد تغير هذا الخلاف فجاء المنع
بفعلنا منعاً نصاً نحو خطبته ونوح كل من المرحومين فاستوفى ودون الوصل قوله بلغة
صنعاً من لغة الله إذا لم نزل لاكتنار الحمد مبنيها ومن ودون الفصل قول الآخر حديقاً
أي لا وقد علمت أوجه صدق بالاضغان والآخر تنبيه ما ذكرته من جواز الاتصال في
اخوات كان كان هو ما ذهبت إليه ابن مالك وصحح به في شرح الكافية وابن هشام صحح به في
الأوضح ونص عليه في شرح الكتاب وفصل عرض صاحب السنن أن خبره كان لا يكون مفصلاً
بل من جاز في شرح التمهيد فإن في المتن لك شاذ وخبر بعضهم هذا الحكم طبع
ولا يكون في الاستثناء وحمل قوله أذهب العلوم الكرام ليس على الضرورة مثل الألفاظ
فقد ليس على هذا ضرورة فإن حقيقتها الاتصال الضمير والثانية عدم نون الوفاية هذه مسألة في
بيان الضمير المستقر في النسخة وضمير الضمير في خبره حديث عند النحويين وضمير الخبر
عند الكوفيين لأنه لا تأتي عندهم على ما ذاب يعود وتسميته بضمير خبره لأنه لا يسمونه بضمير
والكوفيين إنما سموه بأخبار وصفتهم في التثنية فإن هذا الضمير هو كذا الكلام فليدرك
أي خبره من الضمير يتقدم على الجملة الخبرية ضمير غائب بالإضافة الضمير الغائب مفسر بها
أي الجملة الخبرية لفرض التثنية والتثنية أي ذكر الشيء مع ما تم مفسر الوقع في النفوس في ذكره

فبعضهم الثاني والفضة ويجوز ان يكون كان الموت فيها عسكرة

٢٩٠

مفسر اول من اول الامر على هذا الابدان يكون مفسر اول حكمة شيا عظيم ما ينبغي من خلاف ان مثلا
هو الذباب طير والرضي وهذا الضمير كان مرجع في الحقيقة الى المشول عندنا ان هذا يقول
مثلا هو لا يورع بل كانت مع ضوفا وجليه فاستمر الامر مثل ما الثاني والفضة وفلك هو ليس
مقبول ان الثاني هذا لما كان القول اليه الذي تضمنه السؤال غير قابل الكفاي للثبوت في هذا المقام
الذي ينبغي به لا فصل لانه مقبول للمشول عنه ومقبول له فان ذلك هذا ان الجملة بعد الضمير لم يورث
بها مجرد الضمير بل يحكي ابرار خيار المبدأ لكن سميت بتفسيرها بغيرها في وتكون سابقة اذا كان الضمير
حينئذ واذا دخله الناس اسميته وفعلية كما سياتي فيسمى ذلك الضمير وهو الثاني ان كان ملكا نحو
قل هو الله احد فغير الضمير كان مؤثرا مخوفا وهي شاحصة ايضا الذين كفروا لكد فال غير احد
وقد لبعض المحققين في توقيف كثير من ان الذاكر باعتبار لفظ الثاني والثابت باعتبار لفظ الفضة
وهذا عطف فاحسن لانه ان يكون كذلك ان يورجى هذا الضمير في هذا المعنى ليس كذلك بل هو
مرجع الى المعقل هنا انتهى قلت المراد باعتبار الثاني والفضة في الذكر والتاثير ان الضمير ان كان
مذكرا ناسبا يرجع الى الثاني المعقول واذا كان مؤنثا ناسبا يرجع الى الفضة المعقولة مرعاية
اللفظ بغيره فهو مرجع فيهما الى المعقل فهنا ما ارد بكثير من الناس من قال هذا فلا وهم ولا غلط وان
ان اعمى من يقول بانه يرجع الى الثاني المعطوف بالواو والفضة المعطوفة فليس الساس ويجوز ثابته
اي ثابته الضمير المذكور مع الموت كما يحتمل في ذكره ومع المذكور ان كان الموت فيها ان في الجملة المفسر
له عمدة نحو هو هذا المبحث بخلاف اذا كان فضلا فلا يحتمل ثابته فغيره او كان الفضة فلا
يحتمل ثابته ان كان الفضة في محض وذلك لان الضمير مقصود به فلا يراعى مطابقته للفضة لكنه مع
ذلك فاجازنا قبل الفضة قاء اول جمع ولما قال يحتمل ثابته لانه وان كان في الظاهر مرجعا الى
الموت المذكور في الجملة لكنه في الحقيقة يرجع الى المعقل فالذهن كما مر فحتمل ثابته فغيره لانه لفظ
هذا مذهب البصريين واوجب الكوفيون تذكيرهم مع المذكور ثابته مع الموت وقد دفعه في التمر
ان الله فاهتم من ثابته اوله تكرر ثابته ان يعلمه بالوقوف فان الاسم ان يعلمه وهو تكرر كذا قيل وقع
لله ما ينبغي في شرح التفسير ان ضمير الثاني لا يقترن اتصاله فينبغي محض ذلك ثابته في مجرى
مجري الموت في الحكم المذكور فذكره في محله اخر خارجك وفعل بجلا ثابته مخوفا بها
لان في ايضا الضمير بموت شبه مذكور فلا يحتمل ثابته من حيث ولا يثبت فاعل فعل في المعقل

وقد شئت ولا يعمل فيه إلا الابتداء أو التواتر لا يستمر به ولا يقع نحوه ولا يبرز كبره في هذا
 كونه وانه الأمير ركب

فأثبت فلا يحسن أنها فام جان برك وغيره الضمير المذكور مبتداء وسبب ما ونصوب ما في باب أن
 ظن وقد شئت في باب كان وكاد ولا يعمل فيه إلا الابتداء على خلاف بينه فضعف الظاهر وأبو الحسن
 جوزه الخواري قال أبو حبان وضعه عرب مع كثرة في كلام الله وأحدنا نسخ كان وظن
 وأحوالها وضع بعضهم على ما في المتن بغيره وبعضهم على كاد والاضح على ما أقوله وما هو
 من أسوأ الكلام ويتفق به فاشبات الذكر كالدائم النخل وكلمة حررة وحسن من بعد ما كان يرفع
 قلوب من يرفعها بالثبات من تحت قبح يتبعان يكون في كاد ضمير لسان وقلوب فاعلم ولا يجوز
 أن يكون فاعلا لكاد بل من جواز القلوب يرفع وباب الشعر لا يفتي ولا يجمع وإن ضمير جليلين أو
 جليل لا يكون الأمز لان مرجع الذي هو الثاني والفظة المتعلقات في الذكر لا يكون الأمز
 فاعلم قال كاد ضمير يرفع مضمون جملة ومضمون الجملة مفرد فليمنه ان يفتي ويجمع ان يفتي
 يجلين أو جمل العلة مضمون الجملة فلا بد ولا يستمر به ولا كادية عن الثاني والفظة
 بمعنى الجملة فلا يفسد الجملة مصرح بغيرها لا يفسد الجواز الكوثر والاضح في غير
 له مرفوع نحو كان فاعلم يرفع فاعلم وهذا ان يجمع خرج على المرفوع مبتداء وان كان
 وضمير ضفته وان كان اليه لانه في نية التعليق ويجوز كون المرفوع بعد كان مفعول الجواز الكوثر
 انه فام وان ضرب على حذف المرفوع والتفسير الفعل متبعا للفعل والمفعول وعندنا ان
 التفسير حذف مرفوع الفعل فالأمر فاعلم قلت هذا ان الضمير لا يلزم من ضميرها الكوثر لان
 كادها عندهم جاز فخطبتهم على مذبح عربي ليس يصوبوا وهو قال أبو عثمان المازني دخل
 بغداد والقيت على قتال حبس فيها على مذبحي ويخطبون فيها على مذبحهم انتهى فيهم الذي عليه
 قول الكوفي ان لا يفسد عليها ما ذهبوا اليه كاد فاعلم الرضي لا يفتح شي من التوابع فلا يؤكده
 لا يقطع عليه عطفها ولا يبدل منه لانه شذابه فاعلم من التكرار ولا يؤكده ولا يقول البها
 المقصود منه بالبدل وعطفها بالان قال الدمايني وانظر ما وجب كونه لا يعطف عليه عطفا
 انتهى وجهه انتهى بان الجملة التي يشرح ضمير الثاني لا تحتاج الى رابط لكونه نفسا فلو عطف
 عليه عطفا متوقفا لكانه المعطوف لاخبار عنه بالجملة وان لم يخلو عن الخطوط عليه من رابط
 وهو ممنوع انتهى فتم وتل المقام المذكور بقوله نحوه الأمير ركب في هذا
 العمل في الابتداء والضمير في الأول مذكور في الثاني مؤنث ولانه الأمير ركب مثال للمحل في هذا

هو أن ومثله قوله عليه الحق لا يخفى على أحد وهو في هذه الأمثلة ما ذكره ونحو قول الشيخ
 وبنو العجبر من عبد الله السلوة أدامت وكان الناس صنفان شامت وأخر مشرأ الذي كنت
 أصنع مثال المستر الذي عمل فيه الناس ففكر أن صنفان وان وهو اسمها والناس صنفان
 خبره وشامت خبر مبتدأ محذوف أي هذا الصنفين شامت فيل يجوز أن يكون بدل من صنفان
 وقوله مشرأ يجوز أن يكون بدل من صنفان وقوله مشرأ أي على أصنع أي أصنع لا تزعجك الموصوف
 والتعريف أدامت وكان الناس في نوعين نوع منهم فسميت بنوع بقى على بالذي كنت أصنع
 فحاجات تبيينها في الأول لا يجوز للجمله المستر لهذا الصنفين ففكر في معنى منها على خلاف ما
 ابن عبد الشرف فانه اجاز في قوله مسكران كان ابن المرافعة اذ هجا ميمها بجو والشام أم متساكر
 فمن رفع مسكران وابن المرافعة وسكران مبتدأ وخبر والجمله مضمرة والضمير في كان في ذلك وفي
 في الشام مقبولة مسكران ونصب ابن المرافعة وبلغ مقبولة على ابنه خبره ويحذف واو يروا بالعبارة
 ولهم كان مستر فيها الثاني لا يجوز حذف هذا الصنفين لجماعته من التحقيق لعدم الدليل عليه في
 الخبر مفعول الخبر فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ ولا غيره إلا مع القهقهة وأيضاً فإن المضمرة
 من الكلام المصدية والتعجيم والتفخيم فلا بد من الإحسان والذي هو مفعول محذوف متبوعاً به
 بالتحسين صيغة الفضلات مع دلالة الكلام عليه بنحو قوله أن من يدخل الكعبة يومها يكون
 فيها خافداً وطلباء وذلك الدليل هو أن نواسخ المبتدأ لا تدخل على حكم الجازات كما مر في الشرح
 في باب المفعول المحذوف لاختفاء شبه المحذوفون نحو واخرجوه من أن الحرمه رب العالمين أما
 لم يلغ لأن المكسورة قد عملت بختفنة الظاهر أن كل ما مع أن المفعول أقوى منها الشبهة فضع
 أقوالها فضع قول المحذوف فلو اليتلزم أفعال الأداة وأفعال الأقوى وإنما اعلت تلك في الظاهر
 في المضمرة لأن هذه من مع من المفعول المضمرة في الظاهر الذي يفسره فاعمل الأصل في الأصل الفرج في الفرج
 وهذا مله سبحانه هو وذهب جماعة إلى أن المفعول محذوف ليجب أن يكون ضميراً شائياً للظاهرة أي أن
 وسيا في ذلك من يدركه في حقيقة المفردات التي هي الثالث المحمور وعلى أن هذا الصنفين اسم
 من عزم الظاهرة أنت حوت مثل كان يدقاً ثم فالقاء كان واكثر وأخواتها وأما أنه أم الله فاعلم
 محذوف كقوله عن العمل وخاف من يدخل الكعبة يومها أن لغاؤه وأما قوله هو الله محذوف وهذا
 مفعول المتعنى أي المحمور والله فاعلم في الأرشاف هذه فائدة في بيان واضح هو الصنفين

ذكر بعض المحققين في الضمير في المثالين في حقه مواضع إذا كان مرفوعاً أو في المثالين
مخوفاً مني وأكرمت وإذا كان الضمير فاعلاً في باب نعم مقبلة في خبر مرفوعاً أو في المثالين

٢٩٩

نعم

في

منها لفظاً ورتبة ذكر بعض المحققين وهو الرضي عنده والمحققون جميعاً يحقون أن يرفعوا
من حقه التخييل في حقه إلى حقيقة بحيث لا يتوهم فيه يعود الضمير في الخبر الثاني
لفظاً ورتبة في حقه مواضع وإنما استندنا في هذه الفائدة إلى الرضي مع أنه ذكرها ابن بابنينا
في شرح الجمل وابن مالك في التمهيد وابن هشام في المغني وغيرهم لأن الرضي هو الذي عد المواضع حقه
وابن بابنينا عدّها ارتقاءً وابن هشام عدّها سابقة ولم يوضع الرضي كما سبقت بياناً والموضع
المحمّد به إذا كان الضمير مرفوعاً أو في العاملين المتنازعين المفعول بعد ما وعلما الفاعل الثاني
فيه على أنه هب المقترين مخوفاً مني وأكرمت وإذا فخر مني ضمير مرفوع به على الفاعلية بعد
إلى المتنازع فيه وهو زيد المنصوب على المفعولية والمفعول رتبة الثانية فاعاد الضمير في
مثال لفظاً ورتبة أو كان الضمير فاعلاً في باب نعم وبشعر مجرى مجرى ما مقترين به ولا يفرق
الآية ومنازلة يوم خالف ذلك نحو نعم جلالاً زيداً بشعر جلالاً مرفوعاً من ضمير مرفوع
فاعله ضمير في الخبر ورتبة الخبر الثانية فاعاد الضمير في الخبر وهو مثال لفظاً ورتبة
وبما يحق بها فاعل الذي يزداد بالمدح والذم نحو ساءت القوم وكبرت كلمة تخرج من أفواههم
ونظرت رجالاً يقدرون هب الفاعل والكلمة إلى أنه لا يغير في الفعل بل المرفوع بعد التصويب
هو الفاعل في باب الكلام على ذلك في باب فعال المدح والذم فاستقيم وكان الضمير مبدلاً
منه ظاهراً ومفترقاً نحو ضمير زيد فالضمير في من رتبة غايد المبدل منه وهو زيد
المنصوب على البدلية والبدل رتبة الثانية من الخبر المبدل منه فاعاد الضمير في المثالين لفظاً
ورتبة وهذه المسئلة قال ابن صفور وأما ما الاختصاص من بابي وبينه وقال ابن كيسان
في جارية بأجاء فظلمه عن ابن مالك كذا قال ابن هشام في المغني في الجمع مع الجوازين والذم
بابي وبينه ومنه قوم ورد بابي وبينه بالورد والنتي مما خرج على ذلك قوله اللهم صل
عليه وآلته وسلم في جمعهم وقال الكشاف هو نعت وهم بابي وبينه نعت الضمير وقوله ولا تلهيهم
البناء على وقال سيبويه هو باخفاء أو ذم أو كان الضمير مجزواً رتب على ضعف فاعل
الكلام فيه في بحث الجر ذات فاعل الجمع مخوفاً مني جلالاً فالضمير المجرور رتب غايداً في الخبرين
وهو مبدل لرتبة الخبر الثانية كما مر فاعاد الضمير في مثال لفظاً ورتبة فاستقيم
فهو مبدل لرتبة الخبر الثانية في باب نعم وبشعر في باب نعم وبشعر في باب نعم وبشعر

سج

أو كان الضمير للثان والفضة

٢٠٠

سبع سموات يجوز أن يرجع الضمير في الاستفهام على المعنى كما قال طائفة من نحويي الجاهل
 خطأ وقد يجوز أن يكون ضمير ما مفسر سبع سموات والفرق بين التفسيرين أحدهما على الحالة
 والثاني على التحيز وضح بمثل ذلك قوله تعالى فتوب من سبع سموات فقال الضمير في قوله
 مبهمة سبع سموات تفسيره كقولهم مرتبه وجلالته انتهى وضعف كلامه بوجهين أحدهما أن الثاني ليس
 بقبول ما أحل الضمير مرتبه بوجه لا على أنه مبهمة لأن ذلك لا يدخل الأعلى المكررات فهذا لا يوجد
 سوى من وجهه نظر يعلم تمامه من الكلام على تعريف هذا الضمير في كلامه أن هذا التقدير
 يجعل الكلام غير مرتبط بما قبله أن ما قبله إذا كان الكلام قد تضمن أنه تعالى استوى إلى السما
 وأنه تعالى سبع سموات عقب استوائه إلى السما فيكون قد خرب بيان وحدانية استوائه إلى السما
 والاخر فلو كانت سبع سموات ظاهرا أن الذي استوى إليه هو تعالى بمسوى سبع سموات فيه
 نظره أو كان الضمير للثان والفضة كما مر من قريب فليارجع إليه تبيينه من أن ما قبله في السماء
 موضعين آخرين يعود بهما الضمير على ما خالفنا وقد بينا أنه ان يكون الضمير خبرا عنه فيفسر
 خبره بخلاف ما لا جبانة الدنيا قال الزمخشري هذا الضمير لا يعلم ما يقصده إلا بما ينووه واصله أن
 الحيوة الأحيوات الدنيا ثم وضع في موضع الحيوة لأن الخبر يدل عليها ولهذا قال ابن مالك وهذا
 من جمل كلامه نازعه في ذلك أبو حيان قال لأن الخبر إذا كان مضافا لشيء أو موصوفاً فانه
 جعل مفسرًا كالاستفهام الذي هو ضمير غايد عليه باعتبار ما قبله بمن إضافة أو مفعول به
 المبدأ أن حيوات الدنيا الأحيوات الدنيا قال الزمخشري في كلام الزمخشري دليل على ما ذهب إليه الله
 وضع هي وضع الحيوة ولم يقل وضع حيات الدنيا الذي هو الخبر وقوله لأن الخبر يدل عليها
 وبينهما ياتين بيان هذا الكلام دل على أن الخبر هو الحيوة فيكون المفسر من هو الثاني لأن الخبر الثاني
 الثاني أن يكون الضمير مفعول مفعول مقدم مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول
 قول حنان ولأن تجد الضمير الذي واحد من الناس في جملة الذين مطعون وقد تقدم أن هذا
 ضربة فلا يقبل عليه فظهر وجه ذكر الضمير في موضعين في باب الضمير في ذلك فتبينه بوسط
 بين المبدأ والخبر قبل دخول القوام وبعد ما ضمير يلقظ المروج المقصود مطابق المبدأ
 فيبدأ فيؤكد الاختصاص فيكون ما قبله خبرا لا ضميرا فيمضي المقصود في فصل الفصلين فيكون
 ما قبله خبرا ليس بكون مفعول الكوفون فما لا لأنه لا يصدق عليه هذا المعنى شرط أن يكون ما قبله

منه في الفصل

ومنها الإشارة إلى موضع الخواص المحسنة الذكر والاشارة إلى رفع الخلل ودين مخصوص به

 $\gamma = 1$

معرفه وما قبله معترفه او كما تعرفه في انه لا يقبل ال يجوز انك لم تعلم الحرف وانما نحن انما نفوق
كنا انما الرقبه عليهم ان ترنا اقل منك ما لا اول ولا اخر له عند الله هو خير لا موت
له من الاعراب عند ليبرته فقال بعضهم حرف هو وقال بعضهم هو اسم كقولنا كان الفرس
الاعلام من قول الامر يكون ما يليه خبرا لئلا يستلزم به بل حرف في انه لم يثبت له الا لغيره
فلم يجعل له موضع من الاعراب قال الكوفيون بل له موضع فقال الكنا في موضع محبنا
تبعه وقال القراء محبنا قبله فحمله بين الشداء والخبر مع ويد مع قوله فظهر نصب من معوله
كان رفع عند العرب ونصب عند الكنا في بين معوله ان بالعكر وكثير من العرب يجعله مبتدا
مخبر عنه بما بعده وحكى الخليل انها الفريسيه وحكى عن ابن زيد انه مع منهم يقرن بتجد ويجتهد
عند الله هو خير اعظم بالرفع وقال فيس ابن العريج استكى على النبي وان تركها وكنت عليها للام
انما قد رويها اي ومن لبيت اسماء الانثاء وهي ما وضع لنا واليه اي المعنى من اشار اليه اشار
حقيقه فيها دون الدهنيه حقيقه ان مطلق الانثاء حقيقه فيها دون الدهنيه فلما فطرنا بعد
المحدود من المعارف فانها وان كانت موضوعه لنا واليه الا ان الانثاء فيها دهنيه وقضيه
هذان يكون الامثل اسماء الانثاء ان الانثاء ما الا انما هذا محسوس فربك بعد فان انش
بها الى غير محسوس بخودكم الله ربي وذلك كما ما علمي في ولا محسوس غير ما شاهد بخونك الجته
ولغيره كانت هذا اما ببيت اسماء الانثاء لسمها ما لم حرف في الا فقلنا ان اشار اليه كذا قال
واحد وقال ان ما لك لسمتها بمعنى حرف وبما ان الانثاء كان حرفا ان يوضع لها حرف كما
وضع لها حرفا من الاستفهام والتثنيه والتمني والنشبه لكن العرب لم يوضع للانثاء حرفا
فوضع لهم الانثاء معناه ذلك الحرف الذي كان ينبغي ان يوضع لمعنى الانثاء لا يقال ان بلاد الهند
لنا انما التي هم يهود ذهنا وفي حرف فقد وضعوا للانثاء حرفا لا نأقول المراد بالانثاء انما
لحسيه لانها التي وضع لها اسم الانثاء فللمفرد المذكور من اسماء الانثاء ذواته غير ما وقد
حرف الكلام على تبيينه ولغائه ولما ان خال كونه من جميع المحل ودين حال كونه منصوبه الى المحل
وبجوده وليت الالفينه علامه الرفع وانما علامه النصب الحرف لانها ليا متبين حقيقه
بل ما متبين آخرها على صورة المشي لان شرط النشبه قول التبرك كخاتم ولما الانثاء
ملائمه للتبرك ففي حاله الرفع وضعنا على صيغة المشي المرفوعه وفي حاله النصب الحرف

۱۲۰۰

ولشأنه فان زعموا ان نفيها جوازا وجمعها اولاء مدوا وقصر او تبدلها هاء التثنية

٣٠٠

الطائفة بناء وقال بعضهم التكون في الوقف لاجله وفيما وصل لاجزائه مجزى الوقت ذهي
ما يتبع كسروا الهاء قال بعض المحققين انما الحاصلة بالاشباع لا تكتب كالواو والحاصلة
به فكسبت ترتيبه ببلاء واولو كانه خصل به لاشارة هنا بكسبته بقليل لا لاشباع
بكسبته ذهونه انتهى وذات بضم الشاء قال ابن هشام الاشارة ذوالهاء للثانية في البناء
امثلة ونحوه تمامه فله الفرق وليس بصفة ولما بذل الدال المجع ناء مع الة في الفرض
بين المذكر والمؤنث وما بالاختلاف بينه بالاشباع ونهى بالاشباع بضم هاء ثانيا بقليل قال ثانيا
للفرق بين المذكر والمؤنث وهذه الصفة كلها للوحد ولشأنه ان رعاوى بين بصائر جوازا
على حد ما مر في المتن المفضل المذكر ولما ذكر الاشارة في قوله نعم وذلك برهان فان من تلك
مع ان الشارعية اليد والعصاة مؤنثان فلكون البناء غير المجزى المعنى البرهان وذكر
ذكره في المعنى تبيين قد يقع الاشارة للمؤنث بلفظ المذكر كما في قوله نعم فلما رأى نفس
ما يقع قال هذا راجع قال بوجها ان اشار بلفظ المذكر لانه حكى قول بعضهم ولا فرق في ثبانه
بين المذكر والمؤنث والفرق بينهما في الاحكام لا يكون في اكثر الاشرف لا يوجد في كل واحد
ولا الفرق بين المذكر والمؤنث فيه سوء قال وهذا الحرف كما يصح له عن التذكير لانه
انتهى وجمعها أي المذكر والمؤنث غافلا كان وغيره اولاء مدوا في لغة الجحاز وببرجاء التثنية
والهمزة الاولى مضمة ومرة والاخرة مكسورة وقصر في لغة اهل نجد من بني تميم وقيل في لغة
واسط وذكر ذلك الفراء في لغة القريظ يقول ولاء ولاء في لغة المذكر ولاء ولاء في لغة
في المؤنث ويقول في غير الغافل ولاء ولاء الاتام انفرجت قال ذم المنازل بقليل
للمؤنث والعيش بعد اولئك الاتام واذ قصرت بالياء لان الة مجزولة الاصل المتبس
الى حرف جرح فكتبت بواو بعد الهمزة للفرق وجاوا ولاء عليها وقد تبدل الهمزة هاء وبقا
هنا وقد تضمن الهمزة الاخيرة نحو ولاء ولاء السبع الضميمة قبل اللام نحو ولاء على
وزن طومار ولما قولهم ولاء على وزن ثورته كما قال مجمل لا نقل هو لاه هذا بكسبته
اسفا وعينطا فليس بلفظ بل هو متجفف هو لا يحذف الة قلب الهمزة هههه اولاء ولاء
وتبدلها أي شيئا الاشارة المذكورة والمراد منه ما ذكره خاصة لا مطلقا لانها ما لا يخله
هاء ولا يلحق كان ولا لام كنه هاء التثنية أي الهاء والالف الدال مجموعهما على التثنية

منه

فا

الألف المتني والجمع عند مدله بعد حرف التثنية

٣٠٣

كما في ملك فاعلم أن كسرت في ذلك لا لبقاء الساكنين أو فواضعه وبين أن الحرف في نحو ذلك يصح
 اللام للمشاو إليه البعيد نحو ذلك الألف المتني طلقاً لأن الجمع عند مدله لا يثبت
 تحله حرف التثنية بل لا يحتمل أن كان الحظاب مع اللام لا يقال فإن لك ولا أولئك ولا هذا
 لك فإن أريد الأشارة إلى المتني البعيد قبل ذلك مقتضى النون أو الجمع العبد قبل أو لا
 باللام مع الفصحى فبها أن لا يكون كلاً أن ما لا يلحقه كاف الحظاب من أسماء الأتادة فهو
 للفرق وأما اللام فلا تقع بدون الكاف فاعلم أن الأسماء الأتادة تلك حركات في وهي الحجرة
 عن الكاف في اللام ووسط في التي بالكاف وحدها وبكاف في المقربة منها في غير المتني والنون
 المتدنية في المتني كفاً ذكرنا فاعلم أن هذا للواحد المذكور القرب أو لا في الوسط ذلك وللبعد ذلك
 والمتني القرب رافعاً ودين نصباً لجر والوسط ذلك ودينك بتخفيف النون بالمد
 فلم يمتد لجمع القرب والوسط أو تلك وللبعد أو لا تلك بالفتحة من على ذلك النون
 هذا مذهب الجمهور وقصيدة أن الفصحى أو لا يمتد في العبد لمدل اللام وسطه فاعلم
 من أن الفصحى لغة ممتدة والمد لغة الحجازية فاعلم أن هذه جملة إلى أن يقر لها الأمر متنازلاً
 وبعدى قال ابن مالك وهو الصحيح والط من كلام المقتد من غير الإعراب إلى مسبوقة لم يمتد
 واستدل له في شرح النظم بل بأوجه قوتها أن القراء وعلى أن الحجازية ليس من لغتهم
 استعمال الكاف بل اللام وأن القيمة ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام وأنهم
 يقولون ذلك ذلك حيث يقول الحجازيون ذلك وذلك فلزم من هذا أن اسم الأتادة على
 اللغتين القريش والأمرين أن أحدهما بالفتح والآخر بالبعده أو لا واقضاً قال لهما من هذا
 اصباح لا مزيد عليه وعلى هذا مقتضى النون في أن وقنا عوضاً عن حذف من الفصحى التناقض
 فيشار إلى القرب بالبعيد العظم المتبر نحو وما لك بميتك ما موسى والمشاو إليه نحو ذلك
 الكتاب والتحقيق في نحو ذلك الغير وقد اشار إلى البعيد بالالقرب بحكاية الحال نحو بل هو له
 هؤلاء من عطانك وهذا من شعبته وهذا من علة وقد يغاير ما شار إليها والها ويا
 كقولهم من صلا بقصر عيسى ذلك نلوه عليك ثم إن هذا هو القصص التي تمتد وضمو
 للأشادة إلى الأمكنة الفاظاً خاصة بها بخلاف ما تقدم فاعلم أن كل ما شار إليه ما أو مكاناً
 أو غير ما غرضه هو الكاف القرب منها وهي نون الوسط هناك وهي هناك والبعده هنا

وهنا

ومنها الموصول وهو حرف راية في الحرف كل حرف اول محلة بالمصدحون وانها

٣٥

وهنا بيشديد النون مع فتح الهمزة وكسر اللام وقد ملحق بها الناء ساكنة فيقال ههنا
ثم تفتح الناء المثلثة وتشد بالهمزة وينبت على الفتح للتخفيف ولم تكتب على أصل الفتا
الساكنين لا يشغال الكسر مع الضعيف قال الدمايني وانظر في قول العلماء ومن ثم كان
كذا هم معناها مع هذا الناء الذي للقرب لفظ التلا انما هي من لم يثبت المرتبة
الوسطى في الاشارة سوى بين هناك وهذا للزم في هذه الالفاظ الطرية او المحررين
اولا في كاد من الفتح والافراد وقد يساغ غيرهم للزمان كقولهم ههنا لك ابناء الموصون
وقول الشاعر واذا الامور تعاطفت فثابتت ههناك يعترفون ان المفعول وقوله ههنا
نوار ولا تهنأحت ويحمل في الآية والبيت زيادة المكان ومنها اي ومن المبتدات للموصو
وهو في اللفظ اسم مفعول من حصل الشيء بغيره اذا جعله من مائة في الاصطلاح خبر بان موصو
حرف موصول سمي وهو المقصود بالذكر هنا اذ الكلام في المبتدات من الاسماء وذكر الحرف
مع اشارة المقابلة وقد سبق في ذلك غير واحد وانما بنى الموصول الامة في شبهة بالحرف
لاستعمال التقاربه المناقل الجملة فالموصول الحرف كل حرف اول مع صلته او ما يعلق
به بالمصدح ولم ينجح الى عايد لفظ كل ههنا التي في محالها لان التفسير انما يكون للجنس
بالجنس لا بالافراد ولا بالافراد بالحدود في الحقيقة الموصول الحرف والحد هو عدد حروف كل حرف
وهو حرف اول مع صلته بالمصدح ايضا لا يثبت على من يفراد الموصول الحرف فانه كل حرف
فانما لفظ كل يمنع من صحة العمل وضع لا يبانها بانها مفعلة زائدة والغرض في ذلك الاشارة
الى ان المحل وصان على كل افراد الحد فيكون مانعا والظا المحصاة المحلود فيها المقدم ذكر
غيرها فيحصل حد جامع مانع يكون جمعة منفعة كالمنصوص هو منته على جواز زيادة الاسم
التي يكون مبنوية وهو التحقيق والردا كما اورد السكسب في كيفية في كل كلمة في حقة
المفردات وان جعل التفسير يخرج للبيعة الفعل المصنأ اليه نحو هذا جاني جنت فانه
مؤول بالمصدح اي جنت فاما ان كان مع شيء آخر وكذا نحو هو من قوله تعالى اعدوا لهوا قرب
للعنوى والثالث من الموصول الحرف خمسة احدها ان المفتوحة الهمزة الشذبة النون وتوصل
بجمله اسمية وتقول مع مقبولها بمصدح الثاني ان يفتح الهمزة وسكون النون وهي الناجبة
للمضارع وتوصل بفعل مضارع ماضيا كان او مضاعا او امر على الاصغر والثالث ما المصنأ

من التباين المعنى
في الحرف

من التباين المعنى
في الحرف

حرف

توصل

وكي لو نحو ولم يكفهم انا انزلنا ان تصوموا خير لكم فباشوا في الحسب والكيل ليكون على المؤمنين حرج واداءهم

٣٠٠

وتوصل بفعل منصوب غير مبرمج له اسمية لم تصد بحرف على الجمع وان كان قد توصل بمضارع
مقرنه بلام التعليل وغير مقرنه بغيره والخامس لو المصلحة على ان ذهب اليه لقرا وبار على ابو
البقاء والمبرزى وابن مالك وتوصل بفعل منصوب غير امر واكثرهم لم يثبت ورودها مستندة
فتا ان الشدة اذا كان الخبر متصفا نحووا ولم يكفهم انا انزلنا ومنه بلغني انك في الدار
اي سطر ذلك لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف اذا كان جامدا نحو بلغني ان هذا زيد اي كونه
زيد لان خبر كل جامد يصح نسبته الى الخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت
هذا كاش زيد ومعناه ما واحد قال الرضائي يدينه فان ياء التثنية الحسب بالاسم بعد
الهاء اذاد معنى لم تصد نحو الفريسيه والمصريه والفسانيه ومثال ان الخففة وان نحو
خير لكم اي صومكم خير لكم لو ان ثبت انك اي ثبت لك كبت اليه بان قم اي القيام هذا هو
الصحيح وخالفه امر بن من ذلك فكون الموصولة بالماضى في الموصولة بالمضارع والمضارع
في ذلك بن طاهر محجبا بان الدخلة على المضارع مخصصة للاستقبال فلا تدخل على غير كالتي
وتسوف ونفرض بان الشرطية فانها تدخل على المضارع ومخصصة للاستقبال فتدخل على الماضي
اتقا فانها كونهما توصل بالامر المخالف في ذلك الرضى وابو حيان يحجبان بانهما الوصل
به لهما معنى لا وكل شئ سمع من ذلك فان فيه تعسيرة ونقص فهو ان معنى المضارع في التثنية
في الموصولة بالماضي والمضارع عندنا قيل المذكور على انه قد منع فوان معنى الامر نحو ان
التاويل بالمصداطلبي كما فعله صاحب الكشاف قال في قوله نعم انا ارسلنا نوحا الى قومك
انذر قومك اي انا ارسلنا لان نذر قومك بان قلنا له انذري بالامر بالانذار انتهى فاعلى هذا
اذا قلت كبت اليه بان قم فالعق كبت اليه بالامر بالقيام وهو نظير ما يليه بالمصداطلبي
كاننا الصلة منفية نحو وان لا تصوموا شر لكم اي عذموكم شر لكم ومثال ما بانا انونو
الحسب اي بينا انهم اياه وسياقه نعمة الكلام عليها فحذيفة المزداني انشده ومثال الكيل
يكون على المؤمنين حرج اي لعدم كونهم على المؤمنين حرج وحيث كى تكررني اي كراعتوا لاجلهم
الى تقدير الكلام قبلها لان غناها التثنية دأب عند المصنفين للكوفة في سياقه بانه يوجب
المضارع واما البصريون فيقولون قد رت الكلام قبلها ففى المصنفية وان لم يقدركم فهو
تعليلية حارة ويجب اخذها من قبلها ومثال لو ابوا وحدهم لو غير اي لغيرهم لالمون

لوتوها

والموصول اسمي هو ما انفقر الصلة وغايد

٣٠٥

لو ورد لها مصدرة انما شرطية وان مقول يورد وجواب لو كان فان والفقير توحيد
 التقدير لو غير لينة ولا خفاء بما فيه من التكلف تبين ان الاول يجب وقوع لوهذه بعدد
 آي يورد ونحوها من معناه ثم كاحب وقفي في هذا نص الفعل بعد ما كما بسبب جوال فيقال
 سرنا اليهم في جموع كاتما خيال شروى لونغان ففهم اي وردنا لونغان فحذف الفعل
 لدلالة لوجهية ومن وقوعها في غير العال به ون ما ذكر قول قبله بالتصغير بين التقدير العال
 فقد قل النبي اخاه صبرا فاستدنا اعتمد انك تجل بحجته في قولنا والفعل محل مرفوع ما كان
 ضرك لو منعت وبقا من التقدير هو لمعنى المصنوع فقالوا لمعنى ما فعلته ومنه قولهم
 وبها فان تو ما جعل لهم من البناء وكان الحرة لو محالوا البناء انما المصنوع قوله ولستهم
 حنة الى ان الموصول الحرف في غير المنه هو اكثر من خمسة ففهم من عدة ستة بافعال الدغ على
 ما قاله يونس والقرم والفارس في انضاد ان خرج فعدوا انما كان تمام فقد ذهبوا الى انها تقع
 مصدرة وتوصل بالاضطرار والمصنوع وجعلوا منه قوله ذلك الذي بشر الله به عباده وختم
 كالذي خاضوا التي تبيشر الله وكخوضهم وتغلبوا انما الذي عن القرية قوله تمام على الذي احسن
 اي على اهلنا قال ابن هشام ومن اوضح الدلالة على ذلك قول ابن عسقلان في البحر المحمي بالبت من غير المعرف
 بمنع حتى ينفذ رجال من فاضلوا وليست في رجال مثل انهم فقت كخوضهم وسع كالذي
 وسعوا وقصبة كل مرة التوضيح انها حرف وقال الرندي لا خلاف على القول بان الذي قصبة
 في انها اسمها لعضه ويشكل على القول بانها حرف فتقول ان عليها لاها جميع فاشاءها من خواص
 الاسم انتهى وهذا التمايز لو كان ال على هذا حرفا مستغلا ليس جزء من الكلمة وليس كذلك بل
 هي جزء منها كما جزم به ابن هشام والموصول اسمي هو ما الى اسم هو كالجسم يشمل المخلوق وغيره
 من الاسماء قوله انما عتري احوال الصلة اخرج فلعل الحدود اذا المراد الصلة الاصطلاحية
 ولا يفتقر اليها غيره ولا يقر بان الذي لو وقع مع غيرها على معرفة الموصول لا ينعاه عن جمله فتكون
 بعد الموصول مشتملة على ضمير يتو اليه كما تقول اما يلزم ذلك ان لو قسم الصلة بما ذكرنا اذا
 قسمنا انها جملة خبرية مفصلة ما يسمي جزءا لانها مشتملة على ضمير غايد اليه فلا دور قوله
 وغايد المراد به ضمير يورد على الموصول اربط الصلة به فحينئذ يعلم منها لانه ملحوظ في
 الصلة والكنية في الضمير يذكره مؤلفه فاجز على السنة المبرين من ان الموصول يحتاج الى

دخلة

والصلة

وعايدوا قاحل الصلة في التعريف على معناها اللغوي كما فعله جماعة فضيلة مورادها
 ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان البناء ومعناها انقطاع
 لا اللغوي الثاني لرفع الاحمال ان ليس المراد بها ما يقع فيه الصلة وهو ما يتصل به الشيء الا
 لما يقع نصبها بالجملة الخبرية والاطلاق اذا لم يرد به الاطلاق كان مجازا الثالث انما هو
 بمن اشترطه فانها مفقودة الصلة وعائد مخوف من تكرره كونه يحمل التعريف على اللفظ
 كما فعله صاحب الهندس المقصود عطف كماله لا يخفى قسب الصلة لا يكون الاجملة لان
 وضع الموضوع على انطوائه المتكلم على ما يعتقد ان الخاطيء به بكونه يكون متعلقا بحكمها
 عليه اياه فالاول نحو الذي خبرني والذي خبرني غلامه والثاني نحو الذي اخوك هو والداه
 غلامه والحكم على تنه فيمنه من قصودنا الجمل او ما شبهها من الصفات مع فاعلها والصلح طاعه
 لكن لما كان انضمام الوصول الحكم وصفا لصلا الوصل مع من جميع ما يتصل بالحكم الا ما يكون
 تضمنه اصله الا بالقبه وهو الجمل وهو في ظاهره كماله ومقدرا نحو الذي عندك والله
 في الدار لان التقدير الذي تنفر او قارلة نحو الصائب المتكبر فان صلة الجملة ما اوله فقد
 كما قال الرضي غيره والاصل الصلة بغير فكره هو دخول الشبهة في قوله لفظا معنويا
 الفعل واللفظ فقط وما معن في قصودنا مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما دخل عليه
 فخصيرا لفعل المتى لفاعل في صورة اسم الفاعل والبنية للقول في صورة اسم المفعول وهذا لا خلاف
 بمعنى الماضي ولو كان اسمي فاعل ومفعول جئنا لم يعمل بمعنى الماضي كالحرفين عن الوجود
 الكمال على جملة الصلة الظاهرة في حقيقته الجمل انتم لم تحييتكم بحكي ان ابراهيم الناصر بالله
 كتب الملك المعظم وقد اعطى ولم يات وانقطع عن مسألة قوله انظر في بعض قول العزول في
 السد وان فل تلاف اما كالدن يحتاج ما يحتاجه فاعلم في غل والشاه الواد فاده
 وصله بالفتينا وقال له انت الذي وهذه الصلة وانما العائد وهو الوصل ولا يسمي
 مؤنثان مضر هو ما مدحوله واحدا امامه مذكر او مؤنثا ومثني كذلك ان مجموع كذلك و
 مشرئ وهو ما يصلح للوحد غير فالنص الذي للمفرد المذكور الما نحو ابراهيم الذي قد ذكر
 غيره نحو منبهم الماء الذي فثربون وقال لا حقت يكون الجمع تضاد على قوله نعم والذي
 جاء بالصدق وقد بلوا ذلك هم المقولون في غير ما لك كقولنا انما لا يقتضيه خصوص

الظن

في الآية ما نزل به من جمع لما لم يجمع ولا عهد عليه ضمير قال فان قصده محض هو فلا بد
في تثنية وجعه بالدين والدين الا في ضرورة كقول الشافعي بن ميلة وان الذي جاء في فعل
دعائهم هم لقوم كل القوم نالهم خالد قال ابو حيان ولا يعجز صاحب هذا التفصيل بل ان
البيت على الجواز في نفي الكلام لا على الضرر في الآية والبيت غير ذلك تستعمل
ابن مالك البيت على الضرر في نفي الضرر بلهما ما لا يقع الا في الضرر وليس كذلك
عنه مندوحة والحال انه كان الشافعي عن ذلك مندوحة فان لا حجاب في فعلهم فلا يكون
على هذا في البيت ضرورة وحصل الذي عند البعض من الدخيل وزن غير مستقيم فلما اراد ان يوصف
بجملتين لانها التوصله لكونها على وزن الصفا بخلاف ما ومن ادخل عليها اللام الزائدة
محتسبا لللفظ حتى لا يكون وصفا كصفة توصف بالكرة وانما قلنا بزيادة اللام لما مر
من ان الموصولات مغلفة وصفا بديل كوزن فلو من غيرتين بغير اللام وانما الزيادة اللام
الزائدة لانها لو زعمت فانه واختلفت اخرى لا وهم كونهما للتعريف كما في نحو الرجل ورجل وقال
الكوفيون اصلها الدال الساكنة ثم لما اذعوا الدخال اللام عليها اذعوا لها لا ما تحركه كذا
بمجموعتين للذال واللام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكرة واشبعوا الكثرة فلو كان الف
وكل فاعرب من دعوى القيت فاعلم الرضى التي يقبل الدال ما لا يفسد الموثق من دعوى العالم
غيرهم مخوف قد سمع الله قول الذي يتجادل ما وليهم غير فليتهم التي كانوا عليها والفرع ما الذي
التي وبعثان الاثبات والحذف فعلى الاثبات تكون اما حقيقة فتكون ساكنة واما شاذية فتكون
اما مكسورة او حانية بوجوه الاعراب وعلى الحذف فتكون محركة الذي قبلها اما مكسورة او حانية
على الحذف واما ان كانتا هذه حركات فاعلم انهما اثبتا في مثنى المذكر والمؤنث للذال والذال
بالالف كانا مرفوعا في المحل واللين والياء المفتوح ما قبلها ان كانا منصوبين في المحل
او مجرورين ولبيت الف فاعلم علامه الرفع والياء علامه القسب لانهما في مثنى اثبتات حقيقة
بل مبتدات جري مجرور على صورة المثنى كما مر فحذفان وان ويزن وتين قال بعضهم والصحيح من جهة
معربات مثنى حقيقة ودعوى كل واحدة منها حقيقة مسانقة هذا في الرجاء ولو لم يكن شيء
من المثنى لانهم فصلوا ان مجرور مثنى على فاعلم ان كانت النشبة لا يختلف فيها مذكور
لا مؤنث ولا غافل ولا غير فوجبت ان لا يختلف المثنى ان غرابا وبنا مختلف في الجمع فانه مختلف في بعضه

أقرب إلى غير العقل من المذكور فيحمل على الآيات انتهى وقد سار اليه الكشاف على ما سطره وذهب
 بعضهم إلى أنه يستعمل لا العقل وغيره لا يجوز له مع من قولهم سبحانه ما سخركم لنا وسجلنا ما
 سيج الرصد محمل والسماع وما يذهبها الآيات والذي عليه خلافة من المحققين الفريفة من من وما
 في حنطه من يذهب العلم والخصا من أن غلبها في غيرهم مما هي ذا أن هذا الوصف كما تقولوا انتهى
 فان يدان فاضل كرم في الموصولة الكرم فاشتت من قوله الرجال إلى العقل والظاهر لو يجوز ذلك
 فهو وبكأنه ما دون من حكم الوضع على ما ذكره في تحفري وصلاح المنع وغيره وان لم يكن محموم ومن
 قال في الحاشية في نصير قوله متقا فأكبر ما طاب لكم من الشا وميل ما ذهابا إلى الصفه ولا في الآيات
 من العقل مجرى غير العقل ومنه قوله متقا وما ملكتم فانما يقول ذهابا إلى الظاهر
 ان المراد فأكبر الموصولة ما في وصف شتم من البكر والنب الثابة والجبهة والنب والنب والنب
 ذلك في غير ذلك من والآلة الدخلة على الصفه المحضة من اسم فاعل ومفعول بخلاف غير المحضة
 كالذي يوصف به وهو غير متفق كاستكصفة غلبت عليها الاستمينة كالنعم والابح والصلح
 وذلك على التفصيل كما لا علم ولا فصل قال في جميع لد التعريف اتفاقا واختلف في الدلالة على
 الصفه الشبهة كالحن فذهب بعضهم إلى أنها موصولة والأصح الصفه المستمينة لا تكون صلة
 لال كما سئل في تكون ال بمعنى الذي التي والشر والجمع مجبىا ببيت لعمير الرج البها والعائد
 وغير نحو الضارب الضابة والضاربان والضابان والضابون والضابات أي الذي ضربت إلى
 ضربت لاخرة ونحو انتقم الموضع والحر السجوى الذي دفع والذي سجر وقد وصل بظرفه
 بجمله الميمية وفعلية فعلها مضارع فالأول كقوله من لا يزال ساكرا على القنة فهو حريش من
 سعة والثاني كقوله من يقوم الرسول الله منهم لهم دلت رقاب بني معد ولأن كقوله
 ما كالعرج بعد ولا هيارج متفرق مستند به الحرة وترشد والجميع ظاهر بالشرخا فالأشهر
 وابن مالك في الأخير نعم بأن الأول قال السجوى في كنه لم أر من حكى خلافا هل يجزئها التوسكو
 والذم فقط كما قبل يدل ذلك في المعرفة ويجزأ به هاشخا لكن المفهوم من ضرابان الحزم وابتها
 بجملتها الموصول خصوصا قول من يخطف صلة لالفة اللام وغيره المعرفة بال فقط انتهى في قوله
 بال فقط تعص المحققين عدم الفرض بينهما قال في تحصيل الخلاف يجوز في التعريف بحكم نه في مثل
 الثاني فأنظر من قال المذكورة موصولة انتهى هو الامة واليت موصولة آخر فخالق الما في لقو

الالكشاف

النفق

الصبر عليها في خوف فادفع التقوى ولا تها لا تأول مع صلها بالصلو لا حرف بغير خالفا
 لا لحش لا ينجوز مطف لفعل على يد خولها بخوف لمغير صبحا فاطر به نطقا أي في الآية
 اعرف فأنزف ولا لا ينفذم عليها مقبول مدخولها لا يقال جاء لزيد الضارب ويحل بخلها
 كانا الوصف الداخلة عليه للحدوث ولم تكن هي للعدم أما إذا كان المشي كالقوس والضايف
 فاليد حرف بغير انفا فإله التماز في شمع الناحيص أما إذا كانت المعنى كما في قول الخليل
 صاب ما كرمنا الضباب ولا حلف في حرفها أيضا أما إذا رضى قال تعص الحقين وفيه نظر ففت
 هذا التماسية لوله بابنا الموصول لتعريف له هذا للتحقيق لا فينا الأربع للمعريف مجرى الوصل
 الثالث على القول بأن الاسم ظنهم وورثها أنه موضوع برأسه غير مقطوع من شيء وزعم النحوي
 أنها بعض الذي منهم بكثر اسمها لم يوصلها إلى وصف الملائكة بحكمها بالوصف كالحذو
 فادة الماء وحدها وانه الماء والكثرة وقارة انصرفا على الوصل كرامة الفصل أن ال
 في الذي حرف بغير و أن ال التي تعدل الموصولات هي التي في الذي لكونه تحففا و هو
 لا دليل عليها ومنها ما رأيت من جعل الاسم عين الحرف هو باطل وأي تفتح الهمزة وتبدل البناء
 إذا عدلت في التبيينات ان يقيدها إذا اضيف كان صلها ضمير جندا نحو قوله نعم لشر من
 كل شيعة أنهم اشتد أي الذي هو أشد فأن لم تضاف ولو سمع حذف صلها أو اضيف ذكر
 صلها كانت معربا لله نحو جائه أي قام أي هو قائم وإيها هو قائم هذا مذهب يوه
 ولهم نور واخلفوا في علمه بنائها فعيل لشدة افتقارها أي صلها المحذوف هذا البناء
 بنائها إذا حذف صلها ولم تضاف قبل أن يسمها البناء وأخرها عطف له فلا نقص من
 التي هي موضوعة ومبينة رجعت إلى ما عليه أخونها وسيت على الضم نسبتها جليل وتعدله حد
 من كل ما يبينه والكوفون خطأ يفتن من القبر بين منهم لا خفسر هم برونها مطلقا قال الزجاج ما
 ظهر لي أن سبويه خلط الأمور بين هذا الصنف وأنه يقول لمخبرها إذا قرئت فكيف يقولونها
 إذا اضيفت ولولا الآية على الحكاية أو التعليق وحمل سبويه ذلك على أنها مطلقا لبعض
 العرب فالذي في لغة حمدة وقال الجرجي خرجت من الحنف يعني خندق البصرة حتى ضربت إلى مكة ولم
 اسم أحد يقول ضربت بهم أفضل أي كل نصيب ليقيم وقراها دون وعاد ويقولون إنهم
 بالفتب على هذه اللغة وإنما لم يفر عند عدم لاضافة مطلقا حذر من حملهم تفسير البناء

أي الوصل

وحذف المضاف لئلا يلزم الإضافة إلى معرفة لفظاً بخلافه فسلم على أنهم أفضل أهلها
 نحو أكرم منهم أي أيا لفظاً وأجاز بعضهم إضافتها إلى النكرة نحو يحيى أي رجل من أهل
 دايح رجال دايح أي امرأة دايح خرافة أي بناء عندك والجمهور على منع ذلك تارة وتكرار الموتى
 مغاير وقد يلحقها علامة الفروع في لغة حكماء ابن كيسان فيقال أية وأمان وأيتان وأيتان
 وأبات ويلزم استقبال حاملها وتعليقها عند الكوفة في أحاد ابن هشام في الأوضع وخالفهم
 البصريون وتبعهم ابن مالك قال لا حجة للكوفيين أن يكون ما ورد على وفو ما قالوه انتهى به
 وجوب تعليق العامل بقصد الفرق بينهما وبين الترطية والاستفهامية ومثل الكسائي في حلقه
 لم لا يجوز أن يحيى أيهم قام فلم يكن له مسند في أن قال أي كذا خلقت فقال له التام السجدة
 لك يا يحيى يعني أن مرده بذلك كذلك وجدها وليس وجوبها كذلك ما يوجب أن يكون مع السجدة
 إذا لم يكن مع السجدة أيهم قام فلم يكن له مسند في أن قال أي كذا خلقت فقال له التام السجدة
 وظل ابن أثار ما دس بأن قال في موضوعه على الإبهام والابهام لا يتحقق إلا في السجدة
 لا يدرى مقطوعاً ولا مستبعداً بخلاف الماخض والخالفان هما محصوران كلما كان الإبهام في السجدة
 أكثر منه في غيرها استعملت معاني الموضوعات على الإبهام وليس في أن الإبهامين مختلفان لا ينفون
 أحدهما بالآخر انتهى أنكر تغلب موضوعية أي رغم أنه لا يستعمل إلا استفهاماً آخر طو قال
 ولم أسمع أيهم هو فاضل جاني بقدر الذي هو فاضل جاني وقدما التنازع قال منكم علم على الخاض
 في وثنية الصمد ذلك كانت شرطاً واستفهاماً لا محبت ولفظ المعنى عليه ما وليت صنفه ولا
 خالاً للزوم إضافتها في النكرة وأصله للتداه فليس البيت تداه فافاً استفهاماً في الموتى
 تعينت الموضوعية ودون عند طر خاصة وهي للعالم وغيره مع ترك كلام لا ودون في التقاء مرثه
 وقال سنان بن حماد الطائي فإن الماء إلى وجهي وبصري في حضرة وطوبى أي إلى حضرة
 والتي طوبى المشهور عنهم فزدها وذكرها وبطلها على كونها الواف ومنهم من يرجعها إلى
 دون بعض صاحب كسر وخص من القناع ذلك بخلافه لجملة المتنوع كقوله مخمخ في عنده
 ما كفايا واستكمل غيرها بالبناء مع عدم العلم الغاير في هذا الربع فان علمنا
 ما غير علم نصبر فيها مع بناءها والثانية ذولمقر المذكور في مشاة ومجموعة ذات منفعة ومقر
 لمقر الموت ومشتاة ومجموعة الثانية كالثانية لأن يقال لجمع الموتى ذواتهم ومقره لربع

ولكن القائلان هما مقبولان وقد كبرنا معهما في شيء من ان يتخصص الكل فيقولوا يجوز على القيد
نصب وتعليقنا ان عرض من انما الا ان الجواب يقع مطلقا

يسويهم من جواز الاخبار بمعرفة عن كونه متضمنة مع الاستفهام وعند غيره ان ذات المتألفين
مستند وما من خبر مطلق ان الزيادة المستند لا يكونان بتدوين كونهما كثرين ويجوز ذلك
القائلان اي جعل ذات الزيادة بين ما وقع من جوازها فكانت قلت فاصتفت ما رايتهما اي ما راي
حينئذ مقبولان مطلقان في محل النصب بصفت حريت وهذا انما يصح على فلهذا كونهما
واين ما لك من جواز زيادة الاشياء البصريون على خلافه وهو الحق والى كبرها اي ما وقع منها
التي مع ذاتيها انما اوحد من انما الاستفهام فمما اصبحت بمعنى امر شيء صنعت ومن ذلك رايته
بمعنى ان يتخصص رايته وعلى ذلك قول بعضهم عمدة الشرح ثبت لاف لوسطها في اسم الاستفهام
بالتركيب لولا ذلك لكانت في الكل اي مجموع ما وقع في المتألفين مقبول مقدم في محل نصب
بصفت رايته والجواب عن كل منها على التقديرين اي على تقدير هازلية وتقدير هاتمة كونهما
الاستفهام نصب مقبول ودون نصب على المختار ليطابق شوال فيكون كل منهما جملته صليته بقول
الاحسان ان زيادة النصب في صفت الاحسان دون زيادة وهو وجه الوجهين في الاية في قوله نصب
اي عمر وقيل المقبول بالنصب البديل كالجواب يقول فمما اصبحت اجرام مترادف رايته اي مترادف
ويجوز الرفع بتقدير مستند محذوف والاولى اوله ولذلك لم ينعزل المصنف غيره وقصر عليه اي على
ذكر مراتب ليزيد اداي رقبته لعل لا يركب حكوما ليعرض من فقام فمما يجوز ان يكون موصولة اي
ان الذي عرض من المتألفين وذلك القائلان فكانت قلت فاعرض من كلام وتركيبا ومن معهما مقول
شئى عرض من ان يتخصص كلام وانما الاستفهام على الوجوه الثلاثة مستندان وجوبا على الاول في الجمع
صلته وهو مبتدأ على مذهب سوية كما تقدم وعلى الثاني والثالث الجملة الفعلية الا ان جوب
عن كل من شوالين رفع مطلقا اي قوله كانت موصولة او مفعلة او مفعلة لان جملة شوال
التي على كل تقدير فطلبها كذلك ولا يجوز النصب حتى لا يجوز ان يكون الجواب منوعا مع عدم
المطابقة لذلك فمما اذا قد رتب موصولة في مقدم لنا ليرد في الجواب بتقدير الفعل المذكور في شوال
فلا يحصل المطابقة فينبغي ان يجازى رفع الجواب على نهج مستند محذوف فيحصل المطابقة بحكم
البديل حكم الجواب فينبغي ان الاول بالجازة المصنوعة من تركيب من ذاهو طام كلام جماعة ومنع
ذلك ابو البقاء في مواضع من غريبه وتعليلها ليعتبر بها وخصوا حوا ذلك فمما انما اكثرها
فخص ان يحصل مع غيرها كشي واحد لا يكون ذلك فمما ليعتبر بها لان التركيب خلاف لاصل وتماثل عليه

القليل مع ما هو فوقه ثم اذ جئت بآيات الالف الثانية اذ اقلدت ما ذاصت من ذراريه
 وذكر لفظا ففعل ما ذاصت من ذراريه جاز في ذلك لا وجه لثلاثة ايضا الا انه على ما
 تقدر فاما لغة او مركبة لا ينبغي كون اسمي لاسمها مقبولين بل محتمل ان يكونا مبنيين في خبر كل
 منهما الجملة الاسمية والعائد الضمير المقتضى والمعلوم وان يكونا مقبولين لفعل محذوف على
 شرطية النفي والاول في لسانه من لسانه واخر في لسانه فيكون الجواب مضاعف الخفاء للبطاق
 السؤال الثالث وقع لكثير من التحقير في بطلان كون ما ذراريه اذا وكتب مقبولين في مقدماتنا
 فلما لم يرد ما الصدوق يبينه فاعلم ان اسمها في هذا بالنسبة الى من لا يصح اما بالنسبة الى ما
 به من نظر فقلنا بغيره لان ما ذراريه من اهل البيت لا يثبتون لاسمها بل يثبتونها ولما كان ذلك عند
 المرتب فقل عن ابن المرحل المروي انه صنف في ذلك محمدا فكريه في شواهد الجحيم وغيره وقال ابن
 مالك في التوضيح انك لا تتلجأ مع الصحيح فانك اذا شاعدا ان ما الاستفهامية اذا
 ركب مع فاعله وجوبها التمسك بفعلها اما قبلها وفعالها فاعلم ان قولهم كان اذا والضم
 كقول عاتكة اقول ما ذراريه بعض العلماء وقومها غير اهل البيت كقولك لفلانك عاتكة عشرين خيرا
 انهم يبينون على ذلك انه لا يجب ان يثبت الفعل المحذوف على شرطية النفي نحو ما ذاصت
 بعد ما ذابل قبلها اي صنف ما ذاصت بخلاف من ذراريه الرابع قال ابن هشام من اوجه ما ذابل
 يكون كماله جبري في قولهم لا يمتنع الذي على خلافه في تحقيق قولك دعني اذ اقلت
 سائمت ولكن البصير يفتي بالجمهور على ما ذاكله مقبول دعني اختلف فقال الشيرازي
 وابن خروف مقبول بمعنى الذي فقال الفارسي في معجمه في قول لان المركب ثبت في الافعال
 وقول الموصولة لانها في المنع من انما على حرف وجبه وتكون ذاتية او موصولة او اداة
 وذلك الثلاثة الستة في الرابع ان يكون مجموعها اسم استفهام لظا من يكون مجموعها اسم جبري
 او موصولة على القول في هذه الوجة فاعلم الخامس خاتمة من ان ايضا الثالث من ان يقر من
 حصر الموصولات فيما ذكر هو مذهب الجبري في قول الكوفيون ان جميعها الاشارة تقع موصولة
 كقوله تقدر انتم هؤلاء تقولون اي اهل البيت وقوله وما انك ميميلتان اسم المحمول يكون
 موصولة كقوله تعري لان البيت اكرم اهلها وافقه فافاناه بالاضايل اي لست الذي اكرم
 اهلها ولان التكرار الواقعة بعد الجملة موصولة بعد ما محذوف هذا اجل فانه في غير عند صلة

ما ذاصت
 اهل البيت

تمهيد

بيان التلويح

عبد

لرجاء ان التكرار اذا جئنا الى الموضع جاز وصلها كقولها فاذا رقيته بالعليا قال تسند
 في اعليا صلة لدار وكل هذا محمول عند البصيرين على ذلك بكسر لا بأس بذكر بعض العلم
 المضى من حكم الموضوعات عند الحاجة اليه ونوفّر الرعية عليه ذلك من ان يفتيها لا يفتي
 لفصلة على الموصول فلا يقال الذي زيد اكرمتك لا عا استثنى منه فلا يوجب الدين لا زيد
 اكرمتك ولا يتعلق بما قبله بان يكون صديقا بل لا يكون علاقة جوب العنم ونحو ذلك قاله
 نقلوا ما قبل الموصول ولا يفصل بينهما باجته كتاب وغيره فلا يوجب الدين كراهية من يوجب زيد
 واغفر رجلة الاغراض والتناء اذ اوليه مخطوب خوفه ما ذولا بعت في المهدور وما
 يخطبك بالتمتع خسر فيضليل وقوله ذاك الذي يزيل يمتنع ما لا والحق يدفع ترشها بالاطار
 وقول الآخر وانما الذي ما يبعد وتبشيد كرهه واثواب المكارم ولهم وشذوقه نفس
 فان غاهدت لا تخوفني بكن مثل من اذنب بغير طمان الثانية قد يخلف ما علم من موضوعات
 غير الاختيار عند الكوفيين تبعهم ان الكوشية في بعض كتبهم مقطوعة على موضوع
 ومن جهم قوله نعم امتنا بالذي انزلنا والينا وانزل اليكم اي الذي انزل اليكم لان الذي انزل
 اليك هو الذي انزل في من قبلنا وهذا البيت في قوله نعم قولوا امتنا بالله وما انزل
 اليك وما انزل اليك بزمهم وقول حنان امن بمحمود رسول الله منكم ويحيى بنصره واولي
 اخر ما الذي به خياط وحزم وهو اطاع لسنوا ان اي ورضي على جود الذي طاع هو اذ منع ذلك
 البصيرين وخضوة التعقالات رضى ولا يجعلهم من ذلك مرجح الفياض قد يجد بعض
 حروفنا لكاتبون كانت فاء او عينا نحو شيرة وسواها لوصول بالروايات ولا يخلو في الواسو
 الحرفين ان الالف الموضع المخصوصة كما يحسنه الافعال المنصوبة وذلك لقوله الدلالة عليها وكذا
 الحروف التي عليها كانتا شيرة عنها الثالثة يجوز صدق الصلة فليلا للدلالة صلة اخرى كقوله
 عند الذي والذات عندك حذ عليك فلا يغير لكيد العوائد اي الذي عاونا ولا لا غير
 كقوله نحن الالف فجمع جوبك تم جهم الينا اي نحن الالف عروا والذات حذها عبد القياس
 عليها لانه اذا فصلت الذات على يحد حذها ان الذات بين الصغيرة والكبيرة وصلنا الى حذ من
 العظم بقصير لبيان الاخطاء به فلذلك تركنا على انما ما بغير صلة منبئية ويجوز ان يكون
 تصغير الالف للتعظيم كقولهم وهو جبهة تصغيرها الانا مل في تصغير الالف على خلاف الفياض لان

فان التكرار الذي لا يخلو من جهم والينا

ومنها المركب وهو ما ركب من لعطين لغيره فانه انبثاق فيضم القاف نحو فابنا كخمسة عشر وشا عشرين

٣١٨

كتاب
التركيب

مبني

قياس التصغير فيهم أول المصغر وهذا البقي على الفتح الأصلية فربما من تصغير المعرب البني
وعوضوا عن ضم أوله وزيادة الألف لغيره كما فعلوا في نظائره من اللذان وذبا ومن المعرب
من يقول اللذان واللتان يضم أوله على القياس فيجمع في التصغير بين الضمة والألف شيئا الكلام
على حذفنا العايد عند الكلام على جملة الصلة في حقيقة لجل انت ومنها أي من المبتدأ والمركب
وهو أي اسم وهو كالجنس يشمل المحدود وغيره من الأسماء ركب من لعطين وسبعين لعطين
أو فطين وحررت أو هملين وتخلطين هو أو فطين قول ابن الجاحب من كلتين وهو كعقل
أخرج ما ليس بمركب مثل نحو عبد الله وناطش أمم ليس من أفراد المحدود فأخرج بقول ليس
بينهما فاشبه أي مثل التركيب أو نحو خمسة عشر فانه يخرج بهذا الصلة تضامع انه من أفراد المحدود
لان بين القصة مثل التركيب نسبة العطف لصلته خمسة وعشر ولذلك حكم بضمه نحو العطف
وتصغير النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة دونها حرفا الفاء فالقصة وقدر جاب ان
العول بضم هذا المركب معنى حرف العطف وكذلك بيت ما تصغر حرفا الباء حكى نحو جابنا
كالعدل في غير نحو جابنا مع القرب كما ان في خمسة عشر بمعنى العطف المحصور بيت بيت فلا ضقة البتين
فما اشهر من فهم بضم حرف الحقيقة خمسة عشر وكتب كجاو بار ليس ببيت بل الضم في كنهه
انتهى قد فان بضم اللفظ الثاني حرفا فابنا أي العطف كنه خمسة عشر حذفت أو العطف قد
لتركيب كنهين من هما الضم في بي أوله ففارة الى الثاني فاشبه حرفا ذلك في خمسة عشر
وهو والو وكما اناء على حركة استعار ان انها أصلا في الآخر كما كانت فتح الحجة في اناء التركيب
حادي عشر في بابها وهو لا يصح خارجا سكونا شجفنا كنه في عشرة وشاربا من هذا المثال الى ان
اسم الفاعل المشتق من العدد المركب مبني على العدد المركب واستشكل ان يانه لعد منضم الى حرف العدد
بضم الثاني حرفا لعد من هامة المبني فلهذا حادي عشر لا رعتا واحد من عدد عشر لا حاد وعشر كنه
ان معنى ثالث عشر واحد من ثلثة عشر أي من ثلثة والعشرة لا واحد من ثلثة وعشرة ولجب
بان معنى العطف مع وجود حادي عشر وشاربا من هما اولاء اسم فاعل من العدد المركب كما سؤد ذلك
من افاظ الاحاد التي تحت عشرة فلهذا كنهان من مجموع المركب مع بقا حرفها لان لفظ الفاعل اسم
فلا في زيادة الف بعد الفام وحرف الاسمين اكثر من ثلاثة ولا مع هذا بعض حروف كل واحد منها
ولهذا ما الاخر لجل الالاسر ولا من كل واحد منها نحو حادي عشر من عدد عشر كنهان اسم فاعل في آخر

[illegible]

ان لم يكن قبل التركيب متبعا كسبويه

٢٢١

٢٢١

المتبوع

كلمة

عالم

الثاني مع قيام سبب البناء فيه وهو مضمون الحرف في الاصل الا ان ذلك الاصل المحي بالعلم
 قاله الرضي ولا يضمن الثاني حرفا اخر بالثاني اعربا بالنسبة في الاصل كما ينبغي لانها
 البناء فيه وهو مضمون الحرف كعلبك علم بلدا الشام والعلل الرفع وبك اسم من وقد العنق
 وصحبت مكة بكه لقدم الحاضا الجارة ان لم يكن الثاني قبل التركيب متبعا فان كان قبل التركيب
 متبعا كسبويه منع اعربه وكان متبعا على صلة قويه من سبويه متبعا على الكسب قبل التركيب لانه
 صواب لا حظ له في الاعراب ومنه على حركه فرب من لفظه الساكنين كانت كسرا لانه الاصل
 المتخلص منه وما الحرف الاول يكون متبعا مطلقا لقيام سبب البناء فيه وهو ما تر من متبعا
 الى الثاني كما تحرف ويكون بناء على الفتح ان لم يخبر بها كما تر فان خبرها كمتك كسب قبل يني
 على التكون قبل على لفتح قبلين والاول وجه فائدة عليه اسم سبويه على ما التحو في خبر
 عمر بن عثمان بن قيس بن رستم لظان الشريفي قال الشيخ محمد الدين محمد بن يعقوب الفهردي في كتابه
 كتابه المتبوع بالفتح في تاريخ امم اللغة عن محمد بن عبد الرحمن الشريفي في كتاب لظان اسم سبويه
 بشرى سعيد هو عربي المشهور الاول وقد يكتفي بالفتح لقب سبويه جماعة الا انه لا يضمن
 عند الاطلاق الا اليد وهو فارسي في المزمع معناه وايضا الفتح فتميز بذلك وقبل ان
 يرتفع بذلك فصغر وقبل كان من لفظه ايتم منه وايضا لطلب قبل كان يعاد شتم الفتح قبل
 لقب بذلك للظان لانه الفتح من لفظه الفوق كانه في قبل كان بعض شرا بجمرة كان حله
 لون الفتح وقال بن التيد الطليوسي في شرح الفصح الاضافة في لغة العجم مملوطة كما قال الويشو
 واليب الفتح وفيه وايضا والتقدير وايضا الفتح وفيه يقول جابر الله الخيري الا
 صلى الا المصاوة صمد على عمر بن عثمان بن قيس في كتابه لم يفتح عنه بنو قلم ولا يضمن
 تعينها الاول جاز الخيري في نحو سبويه اجزاء محي بعلبك في بنا الاول ومع صرا الثاني قال
 ابو حيان وهو مشكل الا ان يشتد في سماع والا لم يقبل لان القياس البناء لا خلا لانه لا يضمن
 وصبر وفيها اسماء وحد وقصيدة كلام التمهيل عبر سماعه بل صرح بعضهم بذلك ولا يرد على
 قصيدة كلامه المتصلا لانه خلاف الثاني في نحو بعلبك لغتان اخوان حديهما بابا الجبر في الاول
 فلما مر راما الثاني فثبت بها له بما مضمون الحرف كحتمه عشر كونهما ايضا كاسين حديهما مقبب
 الاخر وهو ضعيف لان المضاف المتصلا كذلك الثاني ايضا الاول الى ما تر الاول والوطر

عالم قيل فان اعلل كان ساكنا للفظ بالتركيب لا علل والناح مخاله مفرد من الضمير وضعه
 فثبت من خصه صوت مصروف وهو من من ام هو من منوع قال الرضي بعضهم لا يصير المصنعا
 اليد وان كان مصرفا قبل التركيب عند اداء التركيب التصور كما عند من كان ياء معكوك
 هو ضعيف بنى على وضعه لا على الاضافة اما ضعفه فلان التركيب الاصحاحي معتد به منع
 الضمير وانما الاضافة فلا ياء اليك حقيقة بل شبهة بالاضافة من حيث اللفظ ولو كان الاصل
 حقيقة لا نصب ياء معكوك والنصب انتهى وقد ذهب بعضهم الى فتحه في النصب وان كانا
 في الرفع وانما كلفى القوم ولا يرد شي من ذلك على قضية كلام المصنف والمالك الثالث عدول من التركيب
 المبنى قولهم افعل هذا يادى يادى يكون ذهبوا الى يادى وهو مشكل فان اصل يادى يادى يادى
 يدي يوزن بدع مخفف بان طرحت هرة يدي يادى قلت هرة يادى ياء مفقودة اسكتنا الياء
 فوزن يدي بقدر الحذف فمضى اصل يادى يدي يادى يادى يادى يادى يادى يادى يادى يادى
 هرة يادى ومما انما اول مسند من يدي يادى يادى يادى يادى يادى يادى يادى يادى يادى
 مضاد ومما انما اول مسند من يدي يادى يادى يادى يادى يادى يادى يادى يادى يادى
 الاسكان في آخر الاسم ونحذفنا الهرة لاسكان الآخر لا يوحى بان البناء الا ترى انك لو خففت
 وقلت مبتدأ مسكون فبذلك لم يختلف انه بان على اعرابه وانما غايتنا ان كان معربا لفظا فاضا
 معربا فغيره وكذلك ان يادى يادى المعنى هو امثال اليك سبابا في نحو في نذرهم وينذرهم في البلاد
 حينئذ يسل الله عليهم العرم واليدي كناية عن الابناء والاسترة لانهم في القوة والبطش بمنزلة
 الايدي فحذف المضاد واعرب المصنعا اليه هو ايدى غريبة ثم خففت الهمزة من يادى وسكت الياء
 في ايدى للتخفيف وذلك لاسيما البناء قال ابن الجاجي شرح المفصل لو قيل انه معرب على اصله
 منصوب على الحال لانهم سكنوا البناء من ايدى يادى تخفيفا لما جاز في كلامهم كثير اخصار
 كالتمثال كما كان ذلك في قولهم اعط الفوسر بان هذا الكان اقرب الى الضوابع لانهم تاروا لاسكانه
 الاول وهو في موضع نصب ولو سوية التركيب حكوا بالبناء والذوق يمكن ان يوق من جهة ثم خففت
 انه كثر استعمالهم ايدى يادى في الفرق الكثير في ايدى يادى في الاصل حتى مضى المضاد والياء
 تسببا مستسا فان فيهم من ايدى يادى يادى يادى يادى يادى يادى يادى يادى يادى
 الدالة على اوله من غير نظر اليه فيقول اللفظ في شبه يادى يادى في الاصل كما يجوز في جملته

بناء على الضمير
 انما يادى يادى

سيلة

فان عرف عليك وجه الله التام الرابع قيل قد فهم من ذلك ايضا وجوب تقيده على مقول
 التابع فلا يقدّم مقول التابع على المتبوع لان المقول لا يحل الا في موضع يجعل منه العامل الثاني
 لا يقدّم على المتبوع وجوز الكوفون نحو هذا طعامك اجل اكله وانما لم يخصص في احد
 الوجوه لئلا يذكر في قوله نعم وقيل لهم وانهم قولنا بلينا ما لا يجوز ان يتعلق في انفسهم بيلينا
 والمعنى قيل لهم قولنا مؤثر في ظهورهم اي عدهم بالفضل والاستيصال ونحو ذلك انه في هذا انما
 بناء على راي الكوفيين وسمى التوابع حتمه بالاستفهام ومكان يقال لان التابع ان كان مقسوما
 بالذات فيدل ان لم يجعل بينهما عاطف سقط لقولنا محل وان لم يكن مقسوما سقط ان دل على
 معنى في متبوعه وان كان اعادة للدلالة لفظا او معنى الا فطفت بيان تقيده بخلاف
 في عامل التابع فاما النوع التوكيد والبيان فقال الجوهري العامل فيها هو العامل في المتبوع
 فيسببه وقال الخليل والافضل العامل فيها معنوي وهو كونه تابعه وقال وقال العامل
 فيها مفقود من جنس عامل المتبوع واما اليك فقال سيبويه والحققون عامله هو عامل بدل
 منه فالمبدل منه حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني وقال اكثر المتأخرين عامله
 مفقود من جنس عامل المبدل منه قال ابو حيان وهو المهور وما لم تقطع النسبة فقال الجوهري
 عامله عامل متبوعه بواسطة التحريف وهو الصحيح قيل لحيون وقيل مفقود بعد العاطف قال
 بعضهم ولو قيل العامل في الكل هو المتبوع كان له متبوعا هذا الاول من التوابع التي تقدمت على
 سائرها لان اسمها اكثر وكونها المتبوعة واغربا وبذلك كان الاركان يتبعه بالبيان التوكيد
 ثم المبدل ثم عطف النسبة لانها اذا جمعت في البقية وقعت كذلك والعنبر البقية اصطلاح التوابع
 وما قاله البصريون والاكثر عندهم الوصف الصفة وهو ما اى تابع وهو كالجنس في التوابع
 التوابع دل على معنى في متبوعه وقيل اخرج فاعدا النوع واورد نحو محبة زيد على وجه الحق
 كلهم قال بعضهم بل كل التوابع يدل على معنى في متبوعه فان المقطوع يدل على كون المتبوع غير
 لثابتة الغيرة كونه غير مقصود بالتبعية والاكيد يدل على كون المتبوع ليس متجاوزا في الاما
 ذكره هو والمبدل يدل على ان المتبوع غير مقصود عطف البيان يدل على ان المتبوع هذا الامر
 المعين واجب بان المراد بالدلالة الدلالة المقصودة لا معنى من هذه الدلالات بمقتضى مطلقا
 فيدل الطرف ان كان في متبوعه كونا مطلقا غير مقيد فان ثبت حصول النسبة في الكلام يدل

في العامل
 التابع

النوع

المتبوع

فصدا به اخرج الحال اذا الحال يدل على معنى كان في في الحال في زمان نسبة حصوله في الحال
ويرد على انه ليجال خارج من صحت التواضع واتصافه بذكر التابع والمتبوع بمنعها
بهذا ان بعضهم يفتحون يقال ذكر بان مدلول الصفة تحت بمنع عن مدلول الحال وهذا
تقريب للصفة بتعيين مدلولها فقولها مطلقا وان كان مستعنى عنه في تمام التعريف لكنه
محتاج اليه تعيين مدلولها الذي يقتضيه من التعريف ولا يخفاء انه يخرج بمسار التواضع عن
التعريف اذ دلالة على معنى كان في متبوعها كونا مفيدا بان نسبة حصول المتبوع ما في
تعبير شروح الكافية ان مطلقا يدل لانه لا مطلقا غير مختصة بمادة فخرج به لفظ
كله وانما معنى يدل على ما معنى فيدل على فان دلالة هذه التواضع على معنى في متبوعها مختصة
بالمادة حتى لو قيل ان معنى فيدل على غلامه وانما معنى فيدل على غلامه وجاء ويدفعه بفت الدلالة وفيه
معارض من كل تابع يدل على معنى في متبوعه وانما لانه اللفظ مطلقا ان مقتضى
هذا التوجيه ثابت مطلقا وانما يخالف ما عمله المصنف عليه ان ذلك في محجة القوم كلهم
باطل لان تركيبنا كيد مع المتبوع بفند تقريب التمول فلولا دلالة على حصول التمول
منوعه لم يثبت التمول الذي يدل عليه المتبوع فتنهات الاول يرد على التعريف فدل عليه
الطويل البريض الحيث كذا فان المقصود منه في معنى الجسم لا الدلالة على معنى فيه وسكانه
كلام وكذا نحو نحة واحدة فان المقصود منه تأكيد معنى المتبوع لا الدلالة على معنى فيه فلا
تعملها التعريف مع انها من اضر المعرف الثاني يرد على هذا التعريف ايضا الوصف بحال
المعلق بخو جمل حسن غلامه فان الوصف فيدل على معنى في الغلام لا في الرجل فكان ينبغي ان
يزاد فيه او متعلقه واعلم مع الاعتراف بارتوية هذه الزيادة بان المراد بلغة في المتبوع اعلم من
معنى فيه تحقيقا او ينزل الوصف بحال المعلق ينزل حاله منزلة حال المتبوع قال الوصف
فد يجعل حال متعلق الشيء وصفا لذلك الشيء ينزله منزلة حاله مخو صرت برجل مصرعها
لحصول الفائدة بذلك وان المراد الدلالة على معنى في متبوعه نعم من دلالة الوصف وحده لو
مع ضمة المعلق ولا يخفاء في ذلك مع المعلق على حال المعلق وانما معنى الوصف بحال المعلق
مع ان كليهما الدلالة على معنى في المتبوع لاختلاف احكامها الثالث فائدة الوقت التخصيص
هو تفصيل الاشتراك في التكرار كما ان رجل الجوار النوضيم وهو رفع الاحمال في المعلق

بيان

فقال النفا

الرجل

الرجل البحر والمخ أو الذم نحو أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم والتميم نحو أنا
عبدك المبكين والتميم نحو أنا لله برز وعناد الطائفة والمباين والمقبيل نحو
مهرت برجلين عري وعجتي والامهام نحو نصف بصدق طيلة أو كثر أو التاكيد نحو
واحدة أو الكنف عن الماهية نحو الحنم الطويل العريض المبتوك كذا قال بعض المحققين والحق
بين المشتقات كاشتفت الفتا مؤكداً أن الأول مقترن والثاني مقترن والفرق بين التفسير والتفسير
وقيل الفرق بينهما أن المؤكد يؤكد بعض معنوي التعميم الكاشف يكشف عن تمام ماهية المقترن
وهناجوت هو أن كل من الطويل والعريض والمبتوك ليس كاشفاً للجوهر كاشف ليس
أن قلت كل من الأمور تلك الثلاثة صالح لكونه كاشفاً لأنه متى ما لخص عند جوهروا كاشفاً فلهذا
منه لا حد فإل التكم لم يقصد لاكتشاف المجموع لأن المجموع مقرب على أنه الجواب لا مجرد نحو
الإنسان الحيوان إننا طوفاً لا طرفة الجوانب في أن المجموع نعت حد لا أن غرضه جزي على جزيته
كما في الكتاب جزء جزء والبيت سقف جدران والأخت الفتا اشتقاق أي كونه مشتقا وليس
شراً ما فيه وفقاً لغيره لاجل خلاف الجوهرة اشتراطهم ذلك ما ويليهم ما ليس مشتقاً بالاشتقاق
أما الجواب عن معنى الفتا فيكون البقاء على معنى متبوعاً فإذا كانت لا كذلك مع وقوع
فتا لا فرق في أن يكون مشتقاً غير لكره ما كان الأكثرية لأنه على أن المعنى في المبتوع هو المشتق
كثير من الجوهرة أن الاشتقاق شرط في أن لا يكون المشتق المشتق فالاشتقاق الذي وقعت معاني غير
مشتقة منها واقع صفة مطلقاً كالاشتقاق في المصنفات التي اسم الجهر نحو من رجل عتيق وما لا
خفاها واقع صفة في بعض أحواله كأي فعل من رجل أي رجل ومنها اسم الجهر التابع لاسم الاشتاق
نحو من هذا الرجل فإنه اسم مطلق وصفاً أن كان وصفاً للذات في غير هذا الموضع لأن متبوع هذا
وهو اسم الاشتاق ذال على الذات المبهمة فتبين لاسم الجهر التابع له على المعنى هو حقيقة الذات
ما قبل الاشتاق واليه منها اسم الاشتاق في خصوصية هذا فانه يدل على معنى هذا فانه يكون
التي ثبتت أن الاشتقاق ليس شرطاً في الفتا لما ثبتت من وقوع هذه الالفاظ المذكورة فتبين أنها غير
مشتقة انتهى الذي يشترطون الاشتقاق أو لوزن ذلك كله فيقولون يمتدحى أول مبتوع في ما لا
مصلحة في رجل بكلمة الرجلية وهذا الرجل بهذا المعنى في هذا المبتوع الذي يثبت الوصف
الخاص على جزيته انتهى ومما ذكره القائل ما ذكره وصفه القائل في نحو هذا رجل اشتقاق قال

وهو ما يحل موصوفه ويتعلق بها أو تقر بها أو تكبرها أو تفرقها أو تنفك عنها أو تنفك عنها أو تنفك عنها

٢٢٧

كابل مائة لا تحدها واحدة واحدة وقول عنك في غير ذلك وكذا توصف بالذات والشعر والبناء
 حينئذ لك من المفادير والسماع على صيرها إما غير شائع نحو مرت رجل اسد أو خرافة الأسد وهو
 بقدره مثل أي مثل اسد أو مثل خرافة أو غيرهما أو لا يجرى أو يلبس أو ما شاع كثير وهو الوصف
 بالمصدق أو خرافة أو رجل عدل أو ذمي هو عند الكوفي غير على التأويل بعدد وهو في عند الناصبي
 على تقديره مضافا إلى ذلك ودفعه إلى أن يفسد في رساله والشعر وأن يخلط عطوفه قال
 ابن عصفور وهو لظاهرهما المظالم حيث لم يقصد المبالغة فان تصدقا لا تفاق على أنه لا أول ولا
 تقدير انتهى وبحل توصفها تصدعا إذا لم يكن في أوله عيب فان كان كذلك كسير لم يفسد بالاطراد
 ولا يغيره تبعه عليه فغيره وهو في وقت أمثالها موصوفه أي محال فائمة بموصوفه نحو مرت رجل
 حسن فالحسن محال قائمه به رجل ويصير في المصنفات ويتعلق به يبيع الثوب الذي هو محال موصوفه
 موصوفه لمراتبها وصفها وجرى وتقر بها وتكبرها وتراد وتنفك عنها وتذكرها وتنبأها لا تفرق
 فيما شاع غيره من أيام الثقب أو موصوفه وليس له حجام هذه العشرة كغيرها في أنواع منضادة الأقسام
 وإنما المراد أنه لا بد من كل نوع من واحد من الأربع والثقب لا يخرجها ومن تعريف التكبر أحد المراد
 والتشديد والجمع أخفها من التكبر وإن كانت أحد المراتب في الثقب الذي هو محال موصوفه من يوم
 من هذه العشرة فبينها أن الأول قال بعضهم يذكر الأعراب لأحاجة المصنفين ولا يسمونه من كونها باعلا
 زابقا راجع لا موصوفه التي تعتبر السبقية فيها النصيب معا الثاني محال ما تفرق حيث لم يمنع فاعلم من العتبة
 كما في الملائكة أو تذكيرة كما فعلوا وتذكيرة كقولهم بمعنى فعل فاعلم من العتبة ولا يشك شي من ذلك على
 كما مره مذكور وجرى أو ابتداء كرجل بعدة وهنرة وانه رتبة رتبة وهنرة ولا يشك شي من ذلك على
 فضيلة ملان المقصود من تذكيره ما قولهم برهنة عشا وأكاد وثوب يمدل ونظرة مشاج فلان
 البرهنة محتمة من الأكاد والأشياء وهي قطعها والثوب أول من قطع كل واحد منها عمل أي خلق
 مركبة من أشياء كل واحد منها مشجع فلما كان مجموع الأجزاء ذلك الشيء المركب منها جاء وصفها بالجرى
 على ذلك كونها لجمع فله تصحركم الحكيم الواحد قال تعالى لنجعلكم تما في بطونهم والحقم للأقدام وقال
 سبويه أفعال الواحد لجمع أو محال متعلقة أي محال فائمة بمعلق موصوفه وهو ما يسمونه من الوصف
 علافة نحو مرت رجل حسن غلامه والمحسن محال فائمة بالغلام وهو معلق الموصوفه بتسميته المرد
 محال الموصوفه محال المعلق ما جعل محال الموصوفه ولو تجاوز الأول ولم يصلح لا الخير الموصوفه

الوصف بالصفة

دلالة

[illegible]

174

والله التركيب انما فاما بينة الثالثة فتجوزت برتبة الحسن من قبل الوصف بحال الوصف
ولن كان ليس المراد بالحسن الا وجهه ونحوه بل زيد الحسن وجهه نفسه واذنه من قبل الوصف
بحال المعلق وان كان الحسن فاما بزيادة وجهه على بيع النعت الذي هو بحال متعلق موصوفه
موصوفه في الثالثة الاول جميع الارب وبوجه العرب بالثالث والتعريف التكرير في الحقيقة انما
يقتضيه اثنين من جهة واحدة من وجه العرب وولد من التعريف التكرير وانما في تحت البوابة
الافراد والتشديد للجمع والتذكير والثالث فيه تفصيل فان رفع اي النعت الذي هو بحال متعلق
موصوفه ضمير الوصف بان حوله الاسطر المعلق الى غير الموصوفه والمعلق بالاضافة ان كان
مفعولا ونصب على التكرير ان كان كرمي ثيابا نعتا لانه جار على الموصوفه لفظا وهو قائم بمقتضى
مقتضى قوله هو وانما في الثالثة الاول من وكالت بحال موصوفه لانه رافع غير
الموصوفه كقولنا ان ذلك حاله وهذا نحو لا نحو جاني امرئ كرمية الاب بالاضافة او كرمية ربا
بالتميز وجاني جلال كرمية الاب بالاضافة او كرمية ابا بالتميز وجاني جمال كرام الاب بالاضافة
او كرام ابا بالغير والاب ضمير الوصف بل رفع المعلق هو كالفعل الحال بجهة من غير تفصيل يطابق
في التكرير والثالث للرفع لا المفعول نحو جاني رجل حسن جاريتيه كما تقول جيتاريتيه وجانيته
امرئ قائم ابوها كما تقول قائم ابوها او جاني رجل غاليه وقال فان كانت قوله غاليه وولادها
لان الامام مؤثقت لفظي بعد فقله ان الفاعل اذا كان مؤثقا لفظيا ظاهره في فعله التذكير والثالث
والثانيه ارجع ولقيت امرئين حسنا عبدنا كما تقول حسن عبدنا ولقيت امرئين ظاهرا او قائم في
الداويان معهما كما تقول قائم في الداويان معهما او قائم في الداويان معهما لما مر من الفاعل اذا كان
مؤثقا حقيقيا ظاهرا مفسوفا لغير الفعل بغير اجازة فعله التذكير والثالث والثانيه ارجع ونحو
مررت برجلين بظنا قائم كما تقول قائم ابوها او جاني قائم ابوها كما تقول قائم ابوها ولا تقول
قائمين بظنا ولا قائميين ابوها لانه لا على فعله كلوه البر لقيت لكن يرجع قيام ابوها على قائم ابوها
واذا وضع النعت الضمير اليه كان حكمه حكم الرفع المعلق بقول جاني غلام امرئ صابته جيتار
مرجل صابته هو كما تقول صابته هو جيتار هو وجاني غلام جليل صابته هو وطلبه بجال صابته
هم كما تقول صابته هو وطلبه هو ولا تقول صابته هو ولا صابته هو لانه على تلك اللفظ يخرج منها
ايضا انوار بغير علم صابته هو هذا مذهب سيبويه والبر والبر مؤثقة في التذكير والثالثين طائفة

جملت داره

الى ان لا مرجع هو الافراد وفصل حروف فقالوا ان كان النعت تابعا لمجمع كرهت برجال فيام باق
 وجائني غلمان رجال ضوايتهم فالكثير ارجح وان كان المفرد او شقي كرهت برجل فاحد غلامه
 وبرجلين فاحد غلاما ونحو جائني غلام رجال ضوايتهم او غلام رجال متبايناهم فالافراد ارجح
 انفق الجميع على ان الافراد اقصر من جميع التلا منقطة فتعمل على قواعد الاول قال في البسيط
 الاسماء في الوصف على اربعة اقسام ما بوصف بوصف وهو اسم الاشارة والمعرفة بالانسان
 الى واحد من المعارف اذا كان شقيفا بالحدس وهو لا بوصف ولا بوصف وهو نكرة الكثرة واللام
 عند سبويه وما اوضح من الاسماء في شبه الحرف كبر وكبر وكيف والمخبرات وما الحسن قول الشعر
 اضربت في القلب وهي ثامن مشغلا بالانفكاك يصف وصف في انقرب يوما له فقال في
 المظهر لا بوصف وما بوصف لا بوصف وهو اعلام وما بوصف ولا بوصف هو الجمل
 وقال ابن هشام في تذكرته المقادير عام فتم لا يفتش في وهو الضمير فتم يفتش في واحد
 هو اسم الاشارة خاصة يفتش في اية الخاصة فتم يفتش في وهو ما يفتش في ونحو الى ما يفتش
 الى وقت يفتش في الاشياء وهو شيئا العدا يفتش في اية ان يفتش في الاشياء والاشياء
 المضان يفتش في شيئا متساوية وما يفتش في الاشياء انتهى وبقي اسم الاشارة وما يفتش في شيئا
 بالموصول اتينا والعام يفتش بالموصول وبالضمان باليد وعلما ما دخل تحت ما يفتش في الثانية
 اذا تعددت القوت لغير واحد فان خلف معنى النعت ونقطة وجب التيقن بالانفكاك والمواو ونحو
 حمر برجلين كره برجل ورجال شامروا كره برجلين وانما استغنى في الثانية والجمع عن
 التيقن ونحو حمر برجلين كره برجل كره له وطلب التذكير المعقل وجوبا عند الاجمال كره
 بن يدو هند الصالحين برجل واخر اثنين الصالحين في الطلب بالمعقل خاصة جميع المذكور في حمر
 برجل واخر اثنين باقير لمتنع سابقا واخيار عند التفصيل فنقول على القلب حمر برجلين
 اخر اثنين باقير على عدم سابقين سابقات الثانية اذا تعدد القائل قال في الحد علمه ومسا
 والفظه او جند جاز الاباع مطلقا فنقول فيما اتخذه علمه ومسا والفظه ذهب يدو هند
 القائلان وهذا يدو هند عمر والفاصلان ورايت يدو رايت عمر الفاضلين ومرت يدو
 حمر يدو الكرمين وفيما اتخذه مئا وعمله وجند جاز يدو وعمر الظرفان وهذا يدو
 ذا كره والفاصلان ورايت يدو رايت خالد الناجر في سخط خالد وسبق برجل الكلبين

فهم هذا ذلك سكت فاعلم فيقول جرحه مبتدأ من اليك حتى وان عدمه لا يحذف المعنى والعلو
 اللفظ كجاء زيد وليتاف المعنى والعلو والجرح كذا ناصر زيد ويجوز ان يكون المعنى واللفظ كجاء
 زيد ومضى عمر باونة العلو واللفظ كذا مولى زيد ومضى عمر وجب القطع اما بالرفع على انما او
 مبتدأ او بالنصب على انما وفعل اليقرب يمنع الاشباع لانه يوقى الى السليط غاطل من خلف المعنى
 على مقبول واحد من جهة واحدة ينشأ على ان العمل في المنفوت هو العامل في المنفوت وهو الضمير ما اذا
 اتحد لتمامه من جهة واحدة فلا يخلو في الاشباع لان العامل من جهة المعنى شيء واحد فلهذا لم يخلط
 الواحد عند الجمهور وقال ابن التبرج انما اتفقا لفظا كان الثاني توكيد للاول وان كان العامل واحدا
 الاشباع والقطع ان لم يختلف العمل نحو قام زيد وبكر العاقلان وان اختلف تغير القطع شواختلفت
 الى المنفوت من حيث المعنى نحو جرح زيد عمر العاقلان ام اتحد نحو خاتم يد عمر النضر بيان هذا المذهب
 البصريين وقال لغرام يتبع لغيره عند الاتحاد والكتبة الاول وان سعدان اتفقتا اشتراكا فيكون
 الاشباع والقطع فيمن خبرهما ان لم يكن مذكورا لا موكدا فالهون والارهاق نحو الحمد لله العبد المذنب
 والحمد لله العبد المذنب والحمد لله العبد المذنب والحمد لله العبد المذنب والحمد لله العبد المذنب
 الجمهور بخلافه فنفى البهم كمررت بهذا العالم والمنفوت المثلث ومثلهما بالثبوت والقبول الاول وعند
 النحاة الصغير والمؤكد نحو الميزانين فلا يجوز في القطع ان كان تكرار استرغمة في جزأ القطع فاحر من
 نفس اخرى ان يكون اليك الذي انشأ على حال الساقط والذوقية وان لم يات خبره في خبر لم يجز
 القطع الا في الثبوت وان عدت المنفوت لو عدت ان يتبين تمام بدونها اتبعت كلها او قطعت ثم بعض
 وقطع خبره شرط فليكن كقولها لا تصدق عوى الذين هم سم العدة ولة الحمد الثاني ان يكل
 معركه والقبول مخالفا لاند يروى برفع التعريف ونصبها وادفع الاول ونصب الثالث والعكس فيه
 اذا قطع انفس خرج عن كونه نعتا فانه لا يربطه وطلاق المنفوت عليه بخلافه باب اطلاق النعت على
 كان عليه انما متبوعا فاعلم المنفوت متبوعا كالتام مشعرة مقطوعة قال ابو حيان ويجوز بالوار
 نحو سمي بلنا اعل لذي مخلوقين والذوقية قد يمتد الى الحرة ولا يجوز انهاء الا اذا كان على احد
 وقع بعضها ان بعض كقوله فالحق نابة للظن القائل فاعلم ان الذي صيغ فتم فاقى الى ان
 حرون اذا كانت المنفوت مجتمعة على المنفوت فخاله وحده لم يكن لفظا لا الوار والآخر مجتمعة
 العطف لا حق ولم الثاني قد لي الغفلة او الامارة تلك او توبه او نحوها فيجب تكرارها في كل

خلاف النعت
 المنفوت

الشيء المتعلق بالحرف هو اربع نواحيه الواو والفاء ثم اوتحق ادا والواو بل الا ولكن نحو شاذل عرو وجفناكم والاولين

441

[illegible]

الكتاب الثاني

مختلفة

مختلفة في الكثرة والقلّة فمجيئها المصلحة أكثر والمزني كثير وعكس المرتب قليل فيكون عند الأئمة
 أو الخبر من الميزان القليلة بدرجة واحدة والخبر من جمل والمقدم من وجوبه هذا مراد التمهيد وهو
 محتقن الواضح لا قول ثالث قاله في التصريح وفيه رد لقول الجحان من أن قول ابن النكاح أن التواضع
 واجب والمزني كثير وعكس قليل ليس له نص بل يصح من ولا الكوفيين بل هو ثالث خارج عن القول
 فيصير طرفة عين من هذا الوازع من غير أن يكون القطع بسبعة عشر حكما لحد هذا الحال فيقطوعها الملك
 النفس الثالث في إقرارها بالمتأخرات لما ذكرنا أو ما كثر في الثالث إقرارها بل أن نسبت من قبل مقتضا
 لقيمة نحو ما قام زيد ولا عمرو ولا ما الخضم زيد ولا عمرو ولا فلان ولا الضالين لأن في غير معنى لغوي
 وقاوم فيسوي المعنى الجبر لا الضمان لا الورود الظل ولا الصمد وما يستوي المعنى ولا القول
 فلا الثانية والاربعون والخامسة وأيد من الخبر الرابع إقرارها بالمتأخرات لكن نحو ذكر رسول الله الخاضع
 المصطفى يسوي على الجبر عند الإطلاق إلى الرتبة كمن يرت برجل قائم زيد ولا عمرو ولا فلان ولا
 من يات من غير واحد الثالث عشر عطف العطف على لفظ الشايع عطف لفظنا المقتضى مع جماع منقول
 كقوله بكت وما لك من رجل حين علم ويقين سلو مال الكافر عطفنا عطف النشئة والجمع كقولنا
 أن الرتبة لا ذرية مثلها فقد انحل محل محمد وعبد وقول ابن عباس إقرارها بوجوبها أو بوجوبها أو بوجوبها
 له يوم النحل خامس قال ابن هشام في المعنى هذا البيت يدل أهل الأدب عند فيقولون كذا قالوا
 الجواب ثمانية لأن يوم الأخير رابع وقد وصف بان يوم النحل خامس لو كان يكون يوم النحل هو ثامن
 له طائفة الأول يوم انتهى نقل الدما عن بعض بعضهم لهذا قصته على أن الأداة كانت تحتها كذا
 ما لا ينبغي عنه كخضعت يدو برة فذلك ملتبس بين يدو برة ثم وهو قال لا معنى قول ابن عباس
 بفظا لوي يتر الدخول فحول ولبس بأنه على حدة عطف والتقدير من أهل الدخول فحول وبأن
 الدخول فحول على ما ذكر والتقدير بين ما كان الدخول وما كان فحول فهو بمنزلة الخضم من الزن والذين
 قال ابن هشام في تاريخه في هذا الحكم من المصلحة في نحو شوا على امتد من خلتها ما عطفها
 لا ينبغي من أن يكون واجبا ذلك أنه العطف فذلك الجواب وهو قوله في الآية أنظر ما بين وجلا
 يقول الخضم عبد الله خبر جمل العاشر والحادي عشر عطفها في العام في الخبر وبالعكس لا دل على نحو ما عطف
 في ولوالدين ولزحل يتر ومنه لول المؤمنين المؤمنين والشهداء نحو والخذاس من المؤمنين شيئا ثم
 منك ومن فوج وشاكر في هذا الحكم الأخير كذا في الناس من بني آدم ما خرج حتى الشاكراتها

في الخبر

هذا الجواب يقع منه كانه يصح الترديد فقط لا الملة اذا لم يخرج من الجواب بل يصح
ما قبله لا يلا ولا الحار القطع على مفاد من يفسر واحدة انما هي انما جعل منها وجهان في الثانية
سواء قطعت على الجملة الاولى لا الثانية وفي الثالثة ان المراد من قام على الهداية لان الفرض يكون
على العاجلة وفي الرابعة ان يتناول قطعت على ما تقدم من شرط التوهم من قوله وهو انما يستحق
معتقوب في بيت ان المراد ان الجذالة السود من قبل الاب الاب من قبل الاب كمالا بل ان المراد
قالوا ابو القصور شيبان فكلهم كمالا فكلهم كمالا فكلهم كمالا فكلهم كمالا فكلهم كمالا
برسول الله سبحانه تبيته قد نفعهم موقع الفاعل كونه الجمع والترتيب بلائله لقوله كثر الرتبة
بحت الخياط جري في الامانية اضطرب ليدل على جري في فاعلها من معنيتها لاضطرب لم يزل جري
قاله غير واحد من بعضهم فانه لا يربط فيها البصا لان الاضطرب ليدل على جري في فاعلها من معنيتها لاضطرب لم يزل جري
الترتيب يحصل في خطاها ليعتقد وحتى الجمع مع العاية ما يكون ما بعدهما غاية ما قبلها في زيادة انقصا
ينقطع الحكم عنده والتدريج هنا بان يفسر فاعلها شيئا حاشا الى ان يبلغ العاية وانما وجب ان يكون
بها جزء من المقطوع عليه لو لم يدرك كماله لانه من جهة المقطوع انفسه فبذلك ان الاول لا يقطع حتى
يحل لان شرط مقطوعها ان يكون جزء مما قبلها او كجزء منه ولا يلائم ذلك الا في المقطوع هذا هو المعنى
منه ان السيد في قول امرئ القيس سريت بهم حتى تكلمت بهم فيرفع بكل ان جمله تكلمت عليهم مقطوعة
بمحتوى على سريت بهم قاله ابن هشام في المعنى انك اذا قطعت حتى على جري وقال ابن عسكروني جري فاعلها
من فاعلها وبين الجارة محو حركت بالهمزة حتى يريد وقال ابن جابر بن عوف ذلك وفصل ابن الكمال ان
لم ينعين المقطوع وجبنا الامادة بخلافه في ذلك حتى في لغة وان قيلت له فلا حصول الفرق نحو
جئت من القوم حتى بينهم وقوله جود بينك فاعلها حتى فاعلها ان بالاسناد بينا قال ابن هشام
هو جري جرم بين الجلس وروى ابو حيان وقال في المثال في جازية وفي البيت محتملة الثالث ان المقطوع
يحتوي على لعل الكوفة يكره منه الله ويحلو في نحوها القوم حتى ابول وديت القوم حتى بالذم ومرت
بالقوم حتى اياك على ان حتى في يلبس لينة وما بعد فاعلها من فاعلها واما في ان متصلة ومنفصلة
سواء في لينة او غيرها على ان في الحقة فاما في متصلة واما المنقطعة في جري من يلبس كبل وتحقق بالجملة
ينقطع الحواشي عن قولهم انها لا بل انما شاء من ظاهرها انها لا بل ام شاء وحقا ان ذلك لجامع النجوم
وقال انها مقطوعة القوم حتى جري قولهم انها لا بل ام شاء من ظاهرها انها لا بل ام شاء

حتى

امت

لا

لكن

للأشياء شيئا الكلام بها حقيقة لم يثبت ولا لشيء حكم من قولها عن الاله والقطب بها ثلثة شرط
لحقها ان يثبتها اثبات مخوفاتني زيد لا عمر ولا نداء مخوفان لشي لا ربي من غير ان يثبت ان هذا ليس
من كلامهم قال ابو جابر وهذا شرطها في قوله قد ذكر ذلك سيوري ذكرناه ونظير به انه يذكر الاول
هو مجموع من في هذا الشرط يعلم من معنى لا الثاني ان لا تقترن بما عطف فاذا قيل جازيد لا بل عمر
فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت فلجائني زيد لا عمر فالعاطف هو ولا يؤكد
للمعنى الثاني ان يظن من عاطفها فلا يجوز جائني بل لا زيد لا يصدق على زيد اسم الرجل مجازا
جائني بل لا عمر يصدق على هذا الشرط التي هي في نتائج الفكر لا تدعي شرح بخبر وليد وسبعها
الشيخ ابو جابر قال انهما م وهو حق فلا يمنع القطع بما على معقول الفعل الماضي حلا فالنسخ
الخازن يقوم زيد لا عمر ووضع قام زيد لا عمر ويرد منعه قولهم يفتك جذاك كذلك وقول امرئ القيس
كان دنا لجلقت بلونه عقاب نونة لا عقاب النوع فلما راسم لشي نونة ثبته والقواعد جبال
صغار ولا تعيق حكم من قولها واذا ان يقضي شيئا اليها مخوف لجائني لكن عمر ولا من زيد لا كمن عمر
فبما قدم من ذلك يتبين عدم محبة زيد التي هي من لا هامة واثبات المحبة في الامر بالاهانة لشي القطع
ثلثة شروط ايضا احدها ان يثبتها نفي او نفي كما مر فان قلت قام زيد ثم جئت ولكن عمر وابدا
جئت بالجملة فقلت لكن عمر لم يثبت الثاني ان لا تقترن بالواو قال الف ربه واكثر التجويز فان قيل
بها مخوف قام زيد لكن عمر فقيس ربيعة قول احدها ابو جابر لكن غير عاطفة والواو عاطفة
جملة حذف بقضها على جملة صريح يجمعها قال الفيلاني مخوف قام زيد لكن عمر لكن قام عمر ذكر
رسول الله ولكن رسول الله كان وعلم ذلك ان الواو لا تقطع معز او غير مخالفة في الايجاز
وتلبي بخلاف الجملتين اللطافتين فيجوز تماثلهما في مخوف قام زيد ولم يبق عمر والثالث ان يصفوا
ان كره عاطفة والواو زائدة لا رفق قال وعليه ينبغي ان يجعل صلب سبويه الى ان لا يكون كذا
لكن عاطفة والواو زائدة في غير رتبة الثالث ان يلها من فان زلها بجملة في حرف مبدا متجزا
الاسد ذاك وليست عاطفة ويجوز ان تستعمل بالواو مخوف لكن كقولهم الظالمين يكون بدلها
كقولهم انما انزلناك لا يخشى بواحدة لكن رابعة الحرف تقطر ونعم ان الاربعة لها حيز
الفرق ان الواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سبويه بغيره فذهب يونس الى ان لا
تستعمل قبل المفرد الا الواو وانها عاطفة كما مر قال وما يوجد في كتب التجويز من مخوف قام

والواو عاطفة في المخوفات التي هي من الاله والقطب بها ثلثة شرط

قد يعطف الفعل الماضي على اسم مشابه له أو بالعكس

٢٣٩

سعد لكن سعيد من كلامهم لأن كل اسم العرب ولد لك اسم ينسب إليه في أمثلة العطف لا يمكن
وهذا من شواهد عدله وكما أن أمثلة لا تخرج العطف بها غير متبوية بواو وتلك الأمثلة لا
يعطف الله تعالى استعمله العرب انتهى وتعبيرنا لك على ذلك أنه جعل العطف من قبل عطف الجمل
كما تقدم شأنه وعلمه في قوله أن يسوية يخرج العطف بها غير متبوية بواو ونظرنا في تقدم ما علم عليه
أنه عطف من كلامهم يسوية وقد يعطف الفعل الماضي والمضارع على اسم مشابه له في المعنى كقوله
تقم يا مغير يا صفا فان وقوله صافات ويقضن فطفح الأول أنزل وهو فعل فاص في الميزان
وهو من فاعل منبسط للفعل في المعنى لأنه في الأول والذات أعز من عطف في الثانية يقضن وهو مضارع
لأنه في المعنى يقضن قبل الذوق من ذلك فأول أنزل تميزت ويقضن مقابضا أو بالعكس كما
يعطف الاسم على الفعل في المعنى على الفعل الماضي والمضارع كقوله يارت بفضائل الواهج أم حصة
قد ضلنا ودارج فطفح دارج على وجهي وهو ماض في قول دارج بدارج أو جوي حبله وهو غير متبوية
جميع عوهم ونحو الأصل لطولية العنق من الظن والنون والمربط هنا المرونة الشائعة لخلق
وقول الآخرات يعطى بقرب ما ير يقضن أسوتها وأخبار فطفح جابر على يقضن وهو ماض
لأن جابر يسوي ويقضن مقابضا وجعل من ذلك ابن مالك قوله نعم يخرج المحي من الميت يخرج
الميت من الحي وقد ذكرنا في فطفح على قولنا في التصحيح ولكن من أم حرجان في جرح
قوله ابن مالك لئلا من الفصل بين اللغات في جملة وذكر الشيء ومقابله ويرجى قول الزمخشري
عدم التأويل لنوعين نوعي المتعاطفين فثبت ما قال بعضهم في تطهير هذا الموضع فظني
اقتضاه في جوارج مخالف لمعطوفين لمعطوف عليه على ما ذكرنا من خلافها لا يجوز
كعطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس انتهى وما قضاه ذلك نظر هذا عطف الاسمية على
الفعلية وبالعكس فثبتة أقوال ونظم الكلام جملتها في باب الاستفهام ولما عطف الخبر على الاستفهام
وبالعكس فقال في المعنى نعم الباقون وابن مالك شرح باب المفعول معنوك باب التثنية وابن
عصفور في شرح لا يهاون فله من الكثيرين وإجازة الاقتضار وإجازة انتهى قال البدل في المعنى
في الحقة وخاول التخييل الذي استبكي في شرح التلخيص المؤيد من التخييل والبيان فيقال ما
حاصله أن البيانين متفقون على منعة كلام كثير من التخييل جواز ولا خلاف بين الفريقين
لأنه عند من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة انتهى وتما الخلف في جواز من تخالف في المعنى عطف

وهو من فاعل

وهو من فاعل

سلامته

الماضي

ولا يحز عطفه على الترفع المنفصل باذنا أو مستترا مع الفصل بالمتفصل أو فاصلا ما أو توسط لا بينهما
والمتطوعين نحو حيثنا أو زيد يداخلونها من صلح وما اشكرنا ولا أباؤنا

٣٤٠

الماضى على المضارع والعكس فمعلوم أن إذا انفصل ما أو كقولها تعرب بقدوم قومه يوم القيمة
فأوردتم النادر وقوله لبناؤه الذى من شأنه جعل الخبر من ذلك جاز من حيث من حيثها لأنها لا تملك
لكن فصوروا جازا الذى مطلقا فاليجوز لم يقبل فزيد لا يقبل غدا والعكس هو طاهر عندنا
أنما الملك فى الخلصة هو الحق فان قلنا لا مثله المذكورة لبت من عطف الفعل على الفعل بل من
عطف جملة على جملة قلنا يجب أن أشد كان الغرض ما هو عطف الفعل لا اتحاد فعل الفعلين
كونها من عطف الفعل ولا يحز العطف على الضمير المرفوع المنفصل ما أو كان أو مستترا لأنه لا يمكن
كل مجزئ مما انفصل به لظاهر حيث أنه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى جتامة فاعل وهو كخبر الفعل
فلو عطف عليه كان كالعطف على بعض جزئها الكلمة كرهوا العطف عليه فلم يستحقوا الأمع الفصل
بغيره من فاعله نابعه سو كيد بالصير الفصل ليكون كانه معطوف عليه الصورة وإن كان عطفه
المستفاد على المنفصل أرفع فاصلا ما أى باصل كان أو مع توسط لا أنادى بين ما عطف هو الواو
المتطوعين يمكن فى ذلك من الفصل بين المضافين ولم يلزموا التاكيد مع ذلك للطول الذى يكسر
صورة العطف ومثل الثلاثة شرا على ترتيبا لثقله فاقطعنا أو زيد فزيد معطوف على النادر
هو ضمير مرفوع متصل باذدوح العطف للفصل بينهما بالصير المنفصل ونحو اسكت وزيد
المتحد مثلا الفصل توكيد معك كقولها دعركم أجمعون ومن يليكم يرويتنا وكذا الظاهر باذ
نحو قوله تعرب يداخلونها من صلح من صلح معطوف على الواو يداخلونها وحسن لوجوه الفاصل منها أو
هو الراء وقوله تعرب ما اشكرنا ولا أباؤنا ما عطف على ما وهو حسن توسط لا بين المضافين
هو الواو والمتطوعين هو أباؤنا وما لا يحسن في أدوة البضاعة من قوله تعرب وأبو بكر وعمر
لذلك قيل هو مراد بالعق وقول بعضهم سواء العلم فتواصفه لرجل هو معنى متوهم فيه ضمير
يقود على رجل والعدم معطوف على صيغة ولا يقاس على هذا خلافا للكوفيين أنهم يقيسوا المشقة
بالضمين أن العطف على الظاهر بظاهره وضميرها يربط فاصل بالمنفصل أن الانفصال أمر فاعل كان
منصوبا كالظاهر جواز العطف عليه كذا ذكر نحو يا أسد بالرفع فاعل المنفصل المنصوب
العطف عليه أن لم يفصل أنه لا ينزل منزلة الجرح على ما لم يرفع عطف عليه الظاهر نحو جمعكم والواو
والضمير نحو رأيتكم يا أسد كالعطف على الظاهر كذلك نحو رأيتكم يا أسد ورويتكم يا أسد
منع لا ينفذ الأخيرة لا مكان لأنها نحو رأيتكم فزيد أمر وقوله تعرب لعلنا لنيل أدوا الكتاب

ولا ينطق على متوَل عامليْن مختلفين على لسانه الا في نحو في الدار زيد المحرم عمر

الضاد الجا وكذا الضمير في مواضع اخرى كما دل عليها شجرة ولا سوداء مرة وكقولهم امر بئس فلان
الاضاح فظالم وقولهم بكروهم اشربت ثوبك على ما يرد بسوية من ان الضمير بعدكم واضحا
من لا بالاضافة انتهى تنبيهات الاول محل الخلاف اذا كان المعطوف على الضمير المحرور ضارفاً كان
ضمير المحرور متبوعاً بـك وبه وجب عادة الحذف لقول النحاة لا يثنى من الفاعلة المذكورة مثلاً
لا يجب فيها إعادة الحذف قال لبيد الدما مثنى المثل لما لم يكن يجعل امرافها اي صورة
يجوز المقطع فيها على الضمير المحرور من غير عادة الحذف لفظ الحال لثقة جماع وعنايتها فقولها
شجاعة زيد عجت منها وانه يحذف احد الجار من ان وان مظهر للاختلاف كما مر في الثالث فلينظر
ان يقيد العطف على الضمير المحرور بان يكون الحرف غير محقق في الضمير كما فرض لولا على ما ذهب بسوية
فانه لا يجوز عطف ظاهر على محرورها نحو لولا ان دور يد فلورفت على قومك انك قطعت ضمير الزم
ففي جواز نظرها له المرد في شرح القمهم بل في المعنى لان ههنا عند الكلام على مثلها لا مضافاً
فبعض المتوَلات من الوهم فيه قول بعضهم لولا اي وموسى موسى محتمل الجرح وهذا خطأ لانه لا
يقطع على الضمير المحرور لا بل إعادة الحذف لان لولا لا تحذف ولو عطف لم يقبل جرح فكيف لم يقد
وهذا مثله بل يخرج بها فيقال ضمير محرور لا يقع ان ينقطع عليه نه من فرع لان لولا يحكم بها
بحكم الحرف الزائدة والزائد لا يقدح في كون لولا محرور عن عوامل المقضية فكذلك ما اشبه الزائد
لا ينقطع على متوَل عامليْن مختلفين على القول ان من سبعة قول في جميع تصورات في نحو في الدار
زيد المحرم عمر وانما اذا قيد المحرور اي خصوصية بضمير المحرور في المعطوف عليه لا محذور
او المنصوب والابان بل يقطعون على ذلك الترتيب ان العطف على متوَل عامليْن مختلفين يربط
هذه الصورة فقط وهو لا علم وانما الجواب عنى الى الاكثرين وعلى علم الجواز واستواء احز
الكلام وانما في تعليل الخبر من الخبر عن اخي وليسوا هم الكلام واوله نحو زيد في الدار المحرم عمر
لم يحذف الى اخي بل مره بتجوير مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمر ولعمري وان زيد اخي وبكر جواز
اول الكلام واخوه وهو لا يخبر وعلمه من الخلق ان الذي ثبت في كلامهم وجعل الاستقراء العطف
على متوَل عامليْن هو الصواب بالاضابط المذكور فوجب يقص عليه لا يقام عليه غيره اذا العطف
على متوَل عامليْن مختلفين طافا خلافاً لاصل فان اظهر في صورة معينة دون غيرها لم يقص عليها
انتهى ولم يلزمه فالزم الاعلم من تجوز الصوتين المذكورين اكنه يبقى الاشكال عليه على تخصيصهما

للمعقولة

للقصور العشرة بالجواز دون غير هؤلاء كان العطف على محكومين محال فالأصل
 في الأنازل لوها الما نون مطلقا حتى يكون محال القول الثاني لجواز مطلقا محال الفاعل من جهة
 وابن الجاحظ من الفراء ومنه كوا بقوله ثم أن في السموات الأرض لا يأت الموحين في خلقكم طابقت
 من جهة آيات الموقنين ليقوم يوقون فخلال الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق
 فلجاجة الأرض بعد موتها ونصير من الناح آيات ليقوم فيقولوا لو لم ننسوتها لعلنا لناسم في
 الثانية والثالثة فتراها من قول الكسائي ما نصب الباقون ما لم يرفع القليل بالقرئين في آيات
 الثالثة أما الرفع فعلى نيابة الواو من باب الكنداء مؤنثا والنصب على نيابة ما من باب النون
 أنت اكل آخرى مخبر من باب فاعل فاعل بالليل فاعل الواو مقام كل ويجوز ويقولهم فاعل
 تبصنا شجرة ولا سواد مرة تنبأها ما من كل وما وهذا كما نراه لا يدل على المطلوب تمامه
 فيقولون بغيرهم المجرى من الآيات والبيت والمثل المجرى فيها من مقدم الثالث المع مطلقا
 وهو قول سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام وجماعة من تقدم في الخبرين من جهة أن ذلك علو
 بأن العاطف ما يربط العامل هو ضعيف من جهة حرقته ومن جهة نيابته فلم يقو أن يقوم مقام
 عاملين ما ولو فاعلهم الجواز فاعلوا الآية بفعل في فاعل لها وإنما مات عنها عامل واحد
 هو لا بداء وأن عطفتها البان على التوكيد لا في رفعها على فاعل ومبدأ أي البان ويكفيها
 فاعل في مقدرة فاعلوا البيت والمثل لخصها بجازي وكل ما توقع في الليل ما ولا كل سواء
 مرة وكذا يصح الجواز في كل صورة نوم الجواز قال ابن هشام وما اشكل على مذهب سيبويه من
 قال بقوله قوله يجوز عليك فان لا مور تكف الاله مفاديرها فليس بانك منهاها ولا في
 عنك ما مورها لأن فاعل عطفت على مجرور البان كان ما مورها عطفا على رافع ليس له العطف
 على مقول عاملين ان كان فاعلا بقاص من عمل لأن باد بالجر عنه فالفعل رافع فليس منهاها
 عنك ما مورها وقد يجب بالثالث وإنما كان الضمير ما مورها عايد إلى المهيات المدخولها
 في الامور التي الجواز ان كان لها العاملين جازا رافعا راسما وان تقدم المجرور المعطوف نحو الداء
 فنيد الحجر عمر ولم تأخر نحو الداء فنيد الحجر الخامة الجواز ان تقدم المجرور المعطوف عليه
 نحو الداء فنيد الحجر عمر ولم لا نحو فنيد الداء فنيد الحجر عمر بخلاف ما اذا تأخر نحو الداء فنيد
 وعمر الحجر وهو قول الاخفش والكسائي والفراء والرتاج الشاذ من غير العوامل العطفية والسبع

ي

لا يجوز ان يكون

فيها

الثالث ان الكيد هو تابع جند بقدر متبوعه ومقول الحكم لا فرد

٢٢٣

فيها غير اللفظية هي الابتدائية فيكون يجوز كيد في الدار والحضر بغير لان الاستدراك ان زيد
 لكن فكل القطع على مقول واحد يمنع ان في الدار زيد والحضر وهو قول ابن طيمية الثاني
 في غير اللفظية وفي اللفظية الزائدة لانه غرض الحكم الاول نحو ليس زيد عالم ولا خارج لغيره
 من غير من عد زيد لا بغير كبر او تمايز في اللفظية الموزنة لفظا ومعنى هذا قول ابن الطرارة وخرج
 بتقييد المسئلة بمقوله عام ليس القطع على مقوله عام واحد وعلى مقوله أكثر من عامين قال ابن هيثم
 وغيره لعمول على جوان القطع على مقوله عام واحد بخلاف زيد اذهب عما جالس على مقوله عام
 نحو علمه بداعية كبر خاشا وابا بغير كماله مقيد مطلقا وعلى منع القطع على مقوله أكثر من عامين
 بخلاف زيد اذهب عما جالس اياه بغير كماله بغير كماله من النوع الثالث الكيد المنفرد واما الثاني
 الفاسد فيكون ان يقال التوكيد ايضا وهو لا يصح هو تابع وهذا ان لم يحسم جميع التوابع بعد
 بغير متبوعه على تقدير منه وهو مقوله ان بغير مقوله الحكم لا فرد اي ان النوع وعلى تقدير
 ههنا ان يكون مقوله الكيد هو ان ثابت في المتبوع ويكون لفظ المتبوع بدله عليه من جملها كان
 مقوله ثابت في ذلك مقول جانبي زيد نفسه بغير من زيد بغير بل قد كان معنى التمول في
 فكل من هو من النوع جانبي النوع كالم لا بد ان يكون النوع انارة الجماعة معينة ويكون
 حقيقة مجموعها ثم ان الكيد بغير ثابت في المتبوع ولا عليه اي جملة من غير محققا بحيث لا يكون
 بغيره وهذا من جملة المصنوع من التوابع انما التفت غير التوكيد في القطع المحرر فظنوا ان
 التوكيد نحو قوله واحدة فان واحدة بغير مفهوم المتبوع وهو واحدة كقوله الامانة ليس بالمتبوع
 فان التفت انما وضع للدلالة على معنى في متبوعه ما عطف اليان فليكن جملة مقوله عليه لفظ المتبوع
 زيد من نحو جانبي العالم زيد لا لفظا لم عليه بل بما دل على متبوعه عليه وذلك مع قوله الاشتراك
 نحو انتم بالمتبوع جملة من انتم انتم هناك من غير ان يخصص الا ان اوله كذا قبل في
 دلاله المتبوع عليه هذا ايضا نظر فان لا له عليه انما استقيلا من خارج هو علم الخطأ او التامع بغير
 هذه الكيفية هي هذا الاسم لا تابو محقق لا لا يدل على من حيث هو متبوع واما البراءة في
 غير متبوع فلا يكون بغيره مقصودا وقولهم ان لا يدل للغير منة انما انه لغير واحد من المبدأ
 عليه لا بغير المتبوع من حيث هو متبوع بتفسير قوله وشمول الحكم لا فرد ليس للغير من غير شيء
 بل لبيان فائدة التوكيد بغير المتبوع جملة من غير انهم التامع وازالة عقلة عن تمام اللفظ او

الثالث
الكيد

وهو ما لفظ وهو اللفظ المكرر

٢٠٥

الكلم

فان اللفظ لو كان كذا لكان اللفظ هو اللفظ الواحد كان مقصورا الى اللفظ
 فهو اللفظ الواحد لا يكرر اللفظ مرة في ذلك اللفظ الواحد ان الحكم انما هو على بعض افراد
 اللفظ وحكم على الكل يجوز لعدم الاعتداد من مجموعهم فاذا اكد اللفظ في الجواب الحقيقة
 وبسبب ان اللفظ في كل من هذه اللفظين من اللفظ الواحد لا يخفى في قوله جند بقوله اللفظ
 يعنى عن ذكر اللفظ في جواب اللفظ كالم ينفذ بقوله اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد
 فكذلك انما هو زيادة وتوضيح وهو الى التوكيد ما لفظى وهو الى التوكيد اللفظى اللفظ المكرر
 نحو ما لا يكرر اللفظ في اللفظ الواحد المعنى هو حقيقة اللفظ الواحد واللفظ الواحد اللفظ الواحد
 لانه حال اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد
 ويجب التاكيد اللفظى عند اعادة التكلم دفعه في اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد
 المعنى لانك لو قلت جند في اللفظ الواحد انك اكدت اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد
 يعنى وكذا اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد
 المعنى يجوز ان يكرر اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد
 اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد
 كما ان اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد
 ما عدا اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد
 جند ان كان اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد
 للناظر على اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد
 عليه مخوف فتاكر ملك اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد
 فافسدا لوجوه ضعف اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد
 ثانيا فان اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد
 بل على اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد
 هو اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد
 لانه قد اختلفا فانه من اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد
 الخارج اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد اللفظ الواحد

والاكر

ويطابقان المؤكد في غير التثنية وهو الأفراد والجمع فما اى النفس والعين فيها اى في التثنية

٢٨٢

كما يجمع فيجب ان في تأكيد الاثنين كما يجمعان في تأكيد الجماعة بقول جماعة زيد نفسه وعينه
وجاءت ههنا نفسها او عينها والزندان أنفسها او عينها والزندان أنفسها او عينها والزندان
أنفسهم وعينهم من نفسها انا الاول ما جزم من وجوب جميع النفس العين في تأكيد الاثنين وما
صرح ببيانها في التثنية في التثنية جزم ببيانها في التثنية جزم ببيانها في التثنية جزم ببيانها في التثنية
وجزم ببيانها في التثنية جزم ببيانها في التثنية جزم ببيانها في التثنية جزم ببيانها في التثنية
ودونه الأفراد دون فرد التثنية وحى لأجل الجماعة في قطعت نفس الاثنين انتهى واما التثنية
التثنية لكن هذه الجماعة تدين فيها هو الكلمة الواحدة والخير للجمع على الأفراد لان التثنية تجمع
لنفس في الجمع ونسب جوازها في ذلك وقد ثبت في النفس العين في تأكيد الاثنين نحو ما في الزندان
نفسها وعينها وفتح لك بوجوبان وقال تخطط لم يزل بها من الضمير انتهى وفتح لك بوجوبان
بمعنى فديقال نفسانها وهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب لثاني مثل النفس العين
في جواز الاضافه ما اضيف الى نفسه وهو ضمير لفظا نحو قطعت نفس الاثنين اى راسا او ضميرا
كقوله كفاغري لأفواه عند عربين اى كانت فافهم افواهها عند عربها فان مثل ذلك ورد
فيه الجمع والأفراد والتثنية فمن الأقوال المحفوظة صفت فلوكا ومثله ابن سعود والشيخ التاج
فاقطعوا يديها ومن الأفراد بيت لها سونما ومن التثنية قرأه الجمع مورسوة فاعا وتروان
فألك قياس الجمع والأفراد تصان المعنى وخصوا الجمع والقياس بالجمع ونصرو الأفراد على ما
ورد وإنما وافق الجمهور على قياس الجمع كل هذه الجماعة التثنية مع فهم المعنى لذلك شرط ان يكون
لكل واحد من أضفائها لانه لا ينفى واحد لانه اذا كان له أكثر النفس فلا يجوز في قطعت نفس الزندان
الانسان بالجمع لا لأفراد الألباس اشأث لا يجمع النفس العين في التأكيد لا يجمع فله فلا يؤكد
نفسه ولا يجمعون فالمراد في شرح التثنية في يفتي بيقيد جميع أفكاه بانفسه فان جئناهم
على التثنية ولا يؤكد بواحدة منها التثنية بان في شرح الجدة لا ينفى لك وفي شرح المفصل بان
ابن الحجاز جواز لعين في هذا الباب الرابع يجوز الجمع بين النفس والعين ويجوز على النفس على
الأصحح لجماع زيد نفسه عينه بخلاف عكسه فان النفس هي الذات حقيقة والعين شعارها من
العارضة المخصوصة فال بعض المتأخرين وفي استبعاد العين النفس نظر فاما مل الغامض يجوز ان راد

الباء بينهما ضمنا كجاء زيد بنفسه بعينه ولا يجوز ذلك غيرهما من اللفظ التوكيد فاما جازا
 باجمعهما فليس من التوكيد لان الباء لازمة ولانه الضمير ولو كان توكيدا لكان الباء زائدة وكان
 يصح سقاطها لو كان زوده بدلها غايبا وبدون الضمير في جازا واما هو وضع الميم لا يفتح وهو
 جمع على حذف نونهم فلا يفسد المعنى جازا ويجعل ضميرهم خرج بعضهم على زائدة الباء قوله تعالى
 المطلقات يتزينن انفسهن من ريقهن نظرسا تبتانه وكلا وكل الشق مذكرا ومثونا ويكونان ضمير
 شمول الحكم عند زائدة النكاح دفع عن الشامع تحورا والحكم على تداول الموضع المتعدد واما المراد بعضهم
 نحو جازا التجلان كلاما والمرادان كلاما قال القائل في قوله مخوذ لك لدفع نونهم عدم التمول
 نظرا لان الشق قصر محذولا لا يطلو على الواحد فضلا فليكون عدم التمول اللهم الا ان يقال ان الفعل
 الضمير عن احد المتصلين فلا بد ان يكونا كما في قوله تعالى يخرج منها اللؤلؤ والمرجان واما استخراج
 من الملح الانحاج وزائدة الفرت خالكا كيد بكذا لا يدفع مثل هذا النهي ومنعه طرفة الشق على اللفظ
 ممنوع فان العرب كبر ما يظن عليه بخاز الامر في قول الله تعالى فجعل من دمع غافلين امامها وجعل
 منخر منين ثم لا فاطلو غافلين من منين على جبل غافل واما متجاوزا كما كذا فليكن جنة نظرا
 لم يطلو غافلين على غافل واما منين على منين غير متجاوزا شئ اخر مع كل منهما بل الظاهر انه سمي
 حول غافل وزائدة اطلو عليه ما غافلين وزائدة من زائد الغلب كالحيرين والغيرين كما قاله في
 قول الفرزدق عتيق سأل المرزبان كلاما قالوا اما هو مرزب واما كذا كذا جله وما قوله مرزبان
 مجازا فلا حاجة في البيت على اطلاق الشق على الواحد فليكن تيسيرات الاول كما يوكد بكذا وكل الشق
 فوكدها فافقنا لا نحو جاء زيد وصبر وكلاما وزيد همد كلاما فلو قال وكلا وكل الشق لا لا
 بذلك قوله للشق كانا لهما الشق ذهب الفراء والغارسي وهنالك الى وكلا وكل لا توكد في ما لا
 يصلح في محله واحد فلا يجوز ان يقال اخضم الزيدان كلاما لانه لا يحصل ان يكون المراد اخضم
 احدا الزيدان فلا فائدة في التوكيد وهذا وجه الجواز وبهم ابراهيم في التمهيد لاختلاف اللفظ
 عن المختصر والجمع المجزأ ان العرب قد ائتمروا بالتوكيد حيث لا احتمال نحو ما القوم كلهم اجنوا كلون
 فالأكيد باجمع وكمع بعد كل ابرضع بها الحمال الرقعة بكل قال أبو حيان والجواب عن المعنى ان كان
 يفيد اللفظ حقيقة فلا حاجة للفظ اخر فوكده الا اذا قرئ برؤية من العرب في مع من العرب
 بها اتحاد متعدي فلا يجوز ما زيد وفاسم وكلاما وهما يجوز اختلاف اللفظ مع اتحاد معانيهما

وكل وجميع وغلة غير من في اجزاء يقع قراها ولو حكما نحو شربت الصدا كما هو متصل بغير من الجواب المؤكد

٣٣٩

ذهب يدا يطلو عمر وكل ما من يجوز ذلك من الك تبالا خض من قال ابو حبان انه يخرج
 الى صبح سماع من كلامه حتى يصير قاروا بغير حيلة الذي تنجس الطوع على الخ لانه يجتمع
 عاملان على مقول واحد فلا يجتمع على ما بعد تنوع قال ان هتاه الطان المؤكد بعد ذلك الحار
 ولا رغبنا البتة ولهذا في الايات بالفاظ متعددة ولو ما بالاول يقال المؤكد كما لا يخفى
 المريدان كل ما الاخر في قول المزدوق حينئذ سال المريدان كلاما وانما هو مريد له وجعله
 فاحواله مريدان بخلافه ان المؤكد لا يمنع ان يكون في المؤكد محاز ما انتهى قلت فيه نظر فانما هو
 لريدان كل ما قصد على ان هو وعلو على جواره وما قول المزدوق فليس له ان المؤكد فيمنع على ذلك
 المحاذ في نحو كقيل مع راد منه نسبة الفعل الى قلول المؤكد المتعدد فان لا يكيد كلاما فيه اذ
 نقول الحكم التبيان للمريد ما حواله البتة فان وقع قوله ان انا هو للمريد وحده كنه حكم التبيان
 عليه وعلى ما حواله غلار وهذا يضر قولك جاء النمران كلاما وكذا القرن كلاما وما ارادة المحاذ
 المؤكد في معنى مقتضوه للشمك فكيف فيها وكل وجميع وغلة الغير في غير التي من جرم
 كان وجمعا قال بعضهم ان الكلمة والاحكام لا يتخففان لانه لا حاجة الذكر لافراد لان الحكم
 لم يلحق افراده بجمعه ولم يضر جراه اذ يقع فاكيد بكل وجميع انتهى بفتح امرها الى اجزاء نحو
 لقوم كلامه وجميعهم وانما هي بالقوم وذلك اعني بعض من قراها من يدا عمرو بكر وغيره ولا يخفى
 افقر فيها حكم هذا المثال بل محقق ولو كان حكما نحو شربت الصدا كما هو جميعه وعلمت الصدا
 اجزاء يقع قراها ما جاز ان شربت الصدا في بعض قراها ما جاز ان شربت الصدا في كل ما منه لا
 يصح امر في اجزائه لاحكاما او بما يؤكد هذا اللفظ دواحر وكذلك لانها انما تكون في قراها
 التمول الحكم فاما لم يؤكد كذلك لم يمكن قويم ان المراد الحكم على البعض وانما حكم على الكل فنجوز
 ونقتصر الى اعطاء التوكيد لمعنى بغير ما يدل في المؤكد اعطاء الفصل الزمطس الباع والبيع
 مطابق للمؤكد في تذكير ما بينه وفراة وضد من نحو زيد جازف ههنا فنه والريدان كل ما
 الهندان كل ما والريدان كل ما والهندان كل ما وكذا البتة فليس من التوكيد جميع قوله
 خلق لكم ما في الارض جميعا خلقا من وهو لا من التوكيد كل مرة بعضهم ان كل ما فيها خلقا والافراد
 والرخشي لعدة الضمير فيها ان الصواب نهمها خلقا من الموصولة وكل يد من من ان وابدال
 الظاهر من ضمير الضمير بدل كل جاز ان كان قصد للاضافة نحو قويم فلا تنكم وبذلك الكل لا يحكم

الضمير

وقد ينبغي كل اجماع واخوانه مطابقة

الاصح ويجوز في كل ان في العوامل ان لم تنقل بعينها بالضمير نحو جاني كل القوم ويجوز بحسبها بال
 بخلاف جاني كلهم فلا يجوز في الضرورة وخبرها ابن مالك على ان كلاما من مضمون النظر
 وفيه ضمما تنكير كل بضمها من الاضافة لفظا ومعنى وهو ما ذكره في بعضهم من رتبهم بكملا في
 جميعا فندم الحال على اعمالها الطرية قاله ابن هشام في المعنى تيسر التوكيد بجميع غايته عزيت لذلك
 اهلها اكثر المضيق ومن التوكيد بجميع قول المشرقة من العرب يقرقر لها فداك حتى حو لان جميعهم
 وتمدن والهاء في غايته لانه بمنزلة لنا فلا يفتتح مع الموت والذكر بقول اشترى الامة
 غايته والسيد غايته كما قال في بعضه بلغة في الاضاح ان التبريد بقصر غايته بالكثر لا بجميع على
 هذا يكون بذلك بعض من كل التوكيد اقوله فيمتك عن هذا وان جميع وقد ينبغي عند الادلة مقوية
 التوكيد كل اجماع واخوانه ويكنع واقصع خالكوتها مطابقة للتوكيد في التذكير والتأنيث والافراد
 القمع فقال اشترى السيد كله جمع كنع يقصع اسع والامة كلها احكاما كقوله تصفنا بغيره القوم
 فاهم احسنون اكفون يصغون اشغون والهاء كلهم جمع كنع يقصع جمع وما التنية فقيست على
 انها تطابق فيها التصاو وهو مذهب الاخص والكوفيين قال ابن خزمزم ومن منع التنية فقد تكلف
 ادعى ما لا دليل عليه والجمع مذهب جميع البصريين قال ابن هشام وهو الصحيح انه لم يجمع في الجمع
 مما لا يفتي بغيره جمع وجملة في التوكيد واخوانه حلا في الكوفيين فيبينان الاول الجمهور على انه
 لا يؤكد باجمع دون كل اختيار كما قال ابو حيان جواز لكن في رودة في القرآن والكلام المضاعف
 كقوله في دعوتهم اجمعين وان ختمهم لم يجمع اجمعين لا ملئهم جميعهم من الجنة والناس اجمعين وفي
 الحديث فله سلبه اجمع فصولا جلوسا اجمعين قال ابو حيان ولا يقال دليل الجمع وجوب تقديم كل
 عند الاجتماع لان الفرض يجب تقديمها على العينة في الخفاء ويجوز التاكيد بالعين على الافراد
 قاله في الجمع التاء لا يؤكد باخووان اجمع ومنه عند الجمهور وجوز الكوفيين بان يكونان مجتمعة
 بقول الله وانما ابدا الى التمسك كنع وقول الزجر متخلف الرفع جولا اكشا وقول الله بية
 نولوا بالدفار واتقوا سبحان ابن دعة اكفينا وجملة المانعون على الضرورة التاء اختلف
 في هذه الكلمات عند اهل كل منها توكيد لما قبله ام جمعها توكيد للمؤكد الاول قال في
 قال ابو حيان اذا قلت جاني القوم كلهم اجمعون اكفون اصغون اصغون كلهم توكيد للمقهور
 توكيد لكلهم وكذا البوا في كل واحد منها توكيد لما قبله قال في غير ذلك كلها توكيد للمؤكد الاول كالصفا

جهنم

المسألة انتهى قلت وبهم من كلام بعض النحاة قول ثالث من التبيين يؤكد ما قبله وما بعد
 جميعه يؤكد له الرابع قال ابن هشام في شرح التلخيص يجوز ان يجمع بين جميع الفاظ التوكيد تركيب
 واحد وذلك للمبالغة في التأكيد وما اظن العرب فاهتت بجمع الجمع وانما هذا فاس من النحويين
 انتهى وقال في تذكرته نقلا عن ابن جني فورا في اجتماع الفاظ التوكيد بدأت بالفتن في العبر
 فاجمع واكف فابضع اضع وانما يختبر بهن الجمع وانما فاهتت فاهتت فاهتت فان حذفنا النفس
 انيت بما بعد هاء مرتبا والذين فكذلك واجمع لمرات باكف وما بعده لا في ذلك يؤكد لاجمع فلا
 يؤيد تدونها انتهى قال الرضي المشهور انك اذا اردت ذكر اخوات الجمع يجب لا يبدأ بالجمع ثم
 يجيئ باخواته على هذا الترتيب اجمع اضع اضع واجمل فانه لا يجوز ما خير اجمع من اخواته
 وقال بركبان تبدء بهما ثم تثبت بعد جمع انتهى الخامس قال بعضهم اخوات اجمع ما بعد اعلى
 معنى لها اذا اوردت تدونها لم يكن لها معنى نحو حسن من شيطان ليطاير والاكثر من على ان
 اكف ما خوذ من حول كنع أي نام وابضع من تصبغ العرق أي مال قال الرضي المشهور اضع اضع
 المهملة قيل اضع بالفساد المحتمل انتهى في الفقهوس تصبغ العرق وتصبغ وبالحج اضع اضع
 من الشبغ بالتحريك في تقديم البناء الموحدة على التاء المشددة من فوق وهو طول العنق مع شدة
 مغزها قال بعضهم ويمكن استبطان مناسبات خفية بين هذه المفاخر ومعناها التوكيد
 بالمثل الصادق انشاد من الجمهور على انه لا تعرض لاجمعين الى اتحاد وقت الفعل بل معناه ومغز
 كل سواء وذهب الفراء والرجاج والمازني والبرزالي انه يفيد مع التوكيد الاجتماع في وقت
 الفعل فاذا قيل قام لقوم كلم حمل فنامم بجمعين متفرقين واذا قيل اجمعون فاولم ينام
 في وقت واحد ان هذا هو السبب في ذكر اجمعين بعد كل في الآية ورد بقوله نعم لا غنى لهم
 اجمعين فان غلواء الشيطان لهم ليس وقت واحد قال بعض المحققين في قول باقائه لا اجما
 لاحظ انه يجب اصل الاشتقاق يدل على الاجتماع فلا يجد قصد ذلك المعنى ثم لم يصد
 المبالغة تكثير المبالغة انتهى في هذا الوجه لا يمتنع لا يمتنع من جوع من قومه حوا باع الر
 عليهم بخواتم الاغواء فقد اعربنا تابع الفاظ التوكيد معارفا ما ما احسنه في القيس
 فقط واما اجمع وتوابعه ففيه تفرقة قولان احدهما انه يثبت الاتفاق في السبب والاشارة
 انه بالعلمية علو على مغز الاطالة قال محمد بن عوف الفراء في البدع وتبعها كغيرها سامة انتهى

مستلذان لا تؤكد النكرة الا مع الفايده ومنه انتج ان راي جلاله من ان شريته زيد على ذلك
الرفع المصلح بالاولى والاشارة بالثاني بالحق بعد توكيده بالمفصل نحو

٢٥٢

ولا يكون هذا الا لفظا معارفا منع التصريح بغيره لحي الخيال فانه المراسي في شرح لا لفظا
مستلذان الاول لا تؤكد النكرة بالتوكيد المنوي الا مع الفايده هذا لما ذهب اليه الكوفيون و
الاحقر واخاره ابن مالك في كتبه جميع صحة السماع به ولان فيه فايده لان مرعا لم يمتصها فقدم
جميع الشئ وقدر بدا كسر معنى قوله لحي الخيال برفعة التوكيد بالبرهان في الاوضح وهذا المذهب
هو الصحيح من شئ اتي من اجل اشتراط الفايده وتوكيد النكرة انتج راي جلاله من ان الفايده
بما شريته زيد على كماله وصحت حوله كماله حصول الفايده فان التزم قد يعلو ببعض القيد التصديق
ينطبق ببعض المحول بالتوكيد في الخيال ذلك حال الرضى في هذا الايت شرط تطابق التأكيد في المحول
مترافيا وتكرارهم خلافا للقبول من انه في المنع مطلقا مذهب جمهور البصريين قالوا لا لفظا
التوكيد مطلقا فلا يجري على التكرار ولا ينجح المخبرون بالسماع كقول الرافعي في الشئ كنت صديقا
محمدا في التفاء حولا كذا وقول اخر قد صرت البكر يوما امعا وقول اخر نبئت حولا كذا
كله وقوله اكنه شامرا ان هذا واجب باليت على حوله كذا وجب قال ابن مالك اوله فيقول السماع
من العرب كان جهدا بان يستعمل فيا اكيف به سماعه ثابت انتهى قال في الجمع ولما يجوز مطلقا
يجيبون بما هو من الشائبة فيقول على التبدل والتفت والظهور انتهى وينبغي ان يتواءم الشدائد
في الجملة ذلك الاخبار كقول عائشة ما راي رسول الله صا شرا كله الا رضى ان تنهار
الاول ما لم يفر بعد من هذا الفايده في توكيد النكرة بان يكون التكرار المؤكد محدودا والتوكيد في الجملة
الاطلة كالقواعد المذكورة وفيه المحدود بما كان موضوعا منذ لها ابتداء وانها اليوم اسبوع
شهر وحول قبل المار به المعلوم المقدار كدنيا روم ويوم وليلة وشهر وسنة والحوال الفايده
قد تحصلت مع غيره للمعاني كاشال المعنى فلا ينبغي الجود على ما قالوه فماتل التاء نقل غير واحد
الاتفاق على سماع توكيد النكرة اذا لم يفدوا عن غير ما حكوا وان كان في شرح التمهيل ان بعض
الكوفيين ايجاز توكيد النكرة مطلقا فاذا لم يفدوا لكونه في نهتم في حاشية التمهيل هذا
المصل من ان ذلك لم اقف عليه من غير جهة وفهمت انه استنتج من غير بعض الكوفيين كماله كل
توكيد العجايا في قوله عجايا كمالها لا فيل ولا استل من توكيد عجايا لا فيل ثم كيف يحجر غل الشك
فتن مع احكامه انه لا يفيد شئ قد نقل في شرح العمدة الاتفاق على المنع اذا لم يفدوا شئ في الشك الثاني
اذا لم يفدوا في موضع المصل ما كان او في سائر النسخ والعين بعد توكيد ما في التمهيل الفصل نحو

هَؤُلَاءِ أَمْ يَكْفِىْكَ الرَّابِعُ الَّذِى هُوَ الْقَضَاءُ بِالْجَانِبِ الْمُبَوَّعِ

44

۵۰

فوقوا انفسكم واما من به نفسه من نفس هي انفسه من نفس انفسكم وقول انفسكم وقول
انفسكم واما ما انفسها وذلك ان هذه الهمام العاطلية عندنا اننا والضمير الموثق ذو قول
خرجت عنها فوهمت احادها ونفسها فوهمت نفس الحيوة وجرى افعالها على البرية هذا
بسط قولهم قال في العطف كان اكيد وانما ذلك في العطف خاتمة اذ الفصل لا يرفع الهمام الكثرة
لا ترى انه لو قيل خرجت انفسها لكان الهمام ناب وخرج بعيد الضمير المرفوع الصريح المرفوع
والجبر وفوق ذلك بانفس الغير دون انفسك بخبرتها انفسه من مرتبة انفسه وبانفسك
الفصل فتوكل بها بدونه ايضا اخوات نفسك فانه ونقيد النفس لغير غيره فتوكل بها المرفوع
الفصل غير شرط بخلاف ما كان له او يقول لعله للشر في ذلك كله الرابع من المواضع المذكورة في
مطالع الضمير في الكوفون نفوذ عن انهم في التبيين في عمل الاحضار في ان كذا بغير
عنه بالكرير والمرفوع من يدرك المقصود بالتبني بعد التوطئة لذكر ما تضمنه تلك التبيين في
قبله لا فائدة نفوية الحكم ونفوذ لانه عملة است الحكم في المحكوم عليه وهو في التبعين
في الاصطلاح التابع هو ان كان كالحكم في جميع النواع وقوله مقصودا صالة نعم الهمام فان
المتبع اخرج من احد النواع من النوع مما لفت استوكيد ظهور ما التاب والعطف بالحرف
فانها وان كانا مقصودين فمما نسب الى متوعها الا انها مقصودان تبعا لاصالة كذا في
ما خرج جميع ما المعطوف بالحرف استند التفرقة على المقصود في مثل قولنا نحن نريد عمل عملة
مقصودا صالة بما نسب الى متوعه وذكر الاول ثم هو غلط وسهولت كما نقيد ما كذا في
الحواش عند بيان المتوع كان مقصودا صالة لكن لما ناله وعرضه خرج عن تلك الحالة وصا
المقصود هو التابع لا يحجم في انفسه وليس ثم فمما نسب فما اذا كان ذكر المتوع علطا واما اذا كان هو
فليس المتوع مقصودا صالة فضلا عن ان يكون صالة فيبقى هذا القسم في خلافة التبعين وايضا فانها
الجواب للتحجج المرفوع عدم الاطر الى عدم لانكار فان بدل البداء من بدل العطف وان كان المقصود
سل يكون المتوع كان مقصودا صالة لكن لما بدل منها اخرجها عن تلك الحالة وصا المقصود هو
لما وافهم فيها بان الاول او بدل على هذا الحد انه لا بد والبدل الذي بعد الامتناع ما دام احد لا يبدل
فان تبدال بدل من حد ليس فيه غير ذلك لانه مرفوعه لقيام مقصود بالتبني الى تبدال التبعين
بشيء مما نسب الى حدية التبعين الى ريد واجب ان ما نسب الى المتوع هذا القيام فان ذلك التبعين

فہرست

نسبة القيام بعينه الى النافع مقصوده ولكن انما يفصل على زيدانه نافع مقصوده نسبة بغير
 ما نسب اليه النوع فان النسبة الماخوذة في اتحادهم من ان تكون بطريق الاشارة والنفي ويمكن ان
 يقصد بنسبة الى شئ انما ان يكون الاول ووسطه الثاني والثالث فالعوض المتأخر عن عدل البدل
 فاعطاه على القول بان عامله عامل البدل منه تعالى القول بان عامله مقدم من جنس عامل البدل
 منه فلا اذ لا يتقدم عليه حقيقة النافع اصطلاحا كما لا يخفى فيبقى ان يجعل جعله نافع على المشاحة
 لكان النسبة الصورية انتهى قلت والله هذا اشارة خارج المصباح حيث قال ان البدل يكون مقصوده في
 الكلام ومثلا بنفسه كانه ليس من الواجب ان من جهة اللفظ دون المعنى وهو اربعة اقسام الاول
 يدل الكل من الكل وهو الذي يكون فاشهر من ان البدل منه وان كان مفهوما ما متعارف ان مخوفوله
 نعم هذا القصر المبيهم صراط الذين بعث عليهم وقوله ان المبين مقام واحد انما اعلمنا بالمعنى
 يدل الكل من الكل المعهور وغيره من النسب منطوقه بالبدل المطابق وقال في شرح الكافي هو
 اوله لا يتأخر عن خصائصه كل يدل لثباته في المعنى بخلاف العبارة الاخرى فانها لا تصدق
 الا على ذي اجزاء وذلك غير مشروط بالاجماع على صحة البدل فاشتمل الله كراهة غير نافع وان غير المتضمن
 الغير المحمد لله وغيره من شرح التمهيد يدل الموافق من الموافق وبعض العبارة يقول بدلا من
 الشئ نبيته قال الرضوي وانا لا ان لم يظهر في قرن جلي من يدل الكل من الكل وعطف البيان بالاول
 اذرى عطف البيان الاول كما هو ظاهر كلام سيوري وما قالوه من ان الفرق بينهما ان البدل هو
 المقصود بالتبذير دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع التبذير يكون المقصود
 هو الاول فالجواب اننا لانعلم ان المقصود بالتبذير في يدل الكل هو الثاني فقط ولا سائر الابدال الا
 العطف فان كون الثاني فيه هو المقصود به دون الاول انتهى وان المحذور الجواب ان الظاهر انهم لم يريدوا انه
 ليس مقصودا بالنسبة اتصالا بل اذوا انه ليس مقصودا اتصالا وانما حصل ان مثل قولك خافني لكونك
 فزيدان فحصلت منه الاسناد الى الاول وجب الثاني فتمت له فتمت بها فانك لا عطف بها وان قصرت
 الاسناد الى الثاني وجب الاول ووسطه من القدر في الاستثنا فان الثاني يدل على ان يكون الموضوع محلا
 به مقصودا بعلو المقصود لانه هو الاسناد اليه بعد الوطء فالفرق ظاهر كما حققه المتأخرون
 انه هو وقال شراح التهذيب المقصود الرضوي لما فهم من تعريف الصالح ان النوع في البدل لا يكون مقصودا
 اتصالا غير علمهم بالفرق في حكمه بعد الفرق الجلي والله تعالى اعلم حيث سلم ما وقع من ان الصالح

والبعض من الكل والاشتمال وهو الذي اشتمل عليه المبدل منه بحيث يتشوق السامع الى ذكره

٢٥٥

ان يقع غير ما وجب عليه انتهى يعني ان المقصود اننا الى القول الذي ذكره المحقق المذكور في تعريفه للمبدل
المقصود انما هو انهم قد اعملوا الفهم الذي اعرض به الرضى لكنه قال في المثال الذي ذكره ان هذا القول لا
يجب ان يقع في بعض الاشياء كما اذا كان الثاني لحدوث الفهم بعد الفهم مع ان في الاول فائدة مقصودة
ليست في الثاني وهي انهم يخوضون في رجل فيدعون زيدادكره في الرجل اذ هو ذال على يد ابيه
مرجل مع زيادة التعريف فليس الاول منها موطئة للثاني بل كل منهما مقصود لذاته والغير كذلك
فقد ظهر القول الجلي من عطف بيان وبذلك الكل ثابت كما ذكره الرضى انتهى فالقول الثاني
بدل البعض من الكل وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن فهو صفة بعضا من
سواء كان ذلك البعض بصفاته ام اقل ام اكثر على الصحيح ذهب الكل الى ان بدل البعض
لا يقع الا على ما دون النصف ولا يمتد الى اكثر من نصفه او ثلثه او اكثر بدل البعض عندنا لا بد
في هذا المبدل من ان يقال في تعريفه يعود الى المبدل منه فذكرنا كيف القيد بصفته او مقدر كقولنا
ولله على الناس حج القبر من استطاع اليه سبيلا اي منهم فمن بدل البعض من الناس لان المستطيع من
الناس لا كلهم وقال ابن بري ان بدل الكل والمراد بالناس المستطيع من مواعيد او يدبها من ان الله لا
يكلف الحج ثم لا يستطيع نسبته اليه بل يقتضي البعض والكل با دخال ايل علمنا وقع في كلام كثير وقد
استعملنا لزجاجة في جملة كذلك ولعلنا عندنا اننا نسمع فيه موافقة الناس في البعض لانه لا يجوز
ادخال ايل علمنا عند الجمهور وقال ابن خالويه في كتاب في كتاب ليس بلفظ كثير من نحو ما يدخل في
كل وبعض ليس من لغة العرب لانهما معقبان في نية الاصناف وبذلك قول القائلان وهو لا يصح
قال قرأت ذابين المقفع فلم ارفعه لانها الاقوال العامة اكثر من محاط بالكل منه فاحفظوا البعض
وبذلك خطأ لانهما معقبان لانها لا يدخلها الا ومثل ذلك قبله بعد ان انتهى الجواز في هذا الخبر
والفهم هو من العرب ما وضع في الكتاب الهادي للشافعي في غرضه عن ابن خالويه في النسخة لاجاز والادخال
الالف والكلام في بعض كل وان بالاصح وانما بالاصح لان هذا هو المذهب لم يرد عدم جواز دخول
وحوال الف واللام عليها لانها مضافان اليها مضافا لمروا مضافا اليها انتهى في الشك في
الاشتمال ولا خلاف فيهم فيه بقية المقصود وهو الذي اشتمل عليه المبدل منه لا كما شاع في القول
على المظهر بل من حيث كونه ذال عليه اجمالا ومقتضاها له بوجه ما بحيث يتشوق السامع في
المبدل منه الى ذكر اي ذكر الذي يكون منظره في محض هو مبتدأ ومختصا بالاجل ولا يجوز قوله

تم

والبدل المبين وهو ان ذكر المبالغة سمي بدلا مكفولا جدي في شمس وضع من الفصح او ان ذكر
العلاط قبل الفط نحو جان يد الفرس لا يقع من وضع

بعض الرخيف ثم ثبت ذلك البعض يقول ثلثة واذن ذلك محض نية عمل انما بدلي محض بدلي
فيثبت ببولك على ذلك الصفة المحذوفة قال اربع البدل المبين المبدل منه وهو ثلثة اتمنا ذكر المبالغة
منها فتميز فقال ان ذكر المبالغة سمي بدلا بدلا المبالغة المبدل ضاربا يفرق ذلك ان ذكر المبالغة
منه عن قصد فعمله ثم يقوم انك غلطت فالتاكون التا مبالغة المبالغة المبدل منه وهو ثلثة
الشعر كثر المبالغة والفتن فما الفصح او شرط ان يفرق الا ان كان الاعلى كقولك جدي في شمس كان ذلك
وان كنت معتدا بالذكر المسمى ببولك انك لم تقصد الا ان كان التثنية بالشمس كان ذلك
الرخي وقال غيره انما سمي بدلا لان التكلم زاده ثم بدله ان يجزى بل من غير بدل المبالغة ويقع بدلا
لبدا من الفصح بدله من الفصح كماله فلا عجز عن كره ففقد كره سببه وبذلك الصفة
قوله ان الرجل يعمل الصلوة وما كتب له نصفها فلهما الى عشرة ما فاقبل من ان يحول على افعال بد
لكن شي وان بل لم يثبت خلفه او ذكر انك ارك العلط فاسم بدلي العلط وفيه بدل العلط نحو
من يد الفرس ارك ان تقول ارك الفرس فقلت الفرس فمضى قولنا
بدل غلط ان تبدل عن العلط الذي هو غلط الا ان البدل نفسه هو العلط كما قد يوتى من طائفة العلط
ولا يقع بدل العلط من وضع ولا يما يصل عن روية ولا يكون شمس صلا وقد اهل المصنف العلم ان كان
من انما البدل المبين هو بدل التثنية وهو ان يعقد فكر ما هو العلط ولا يثبت انما ان ذكر
لكن نفس المصنف ثم بعد ذلك اشار انك بدلك المصنف فمضى قولنا بدل التثنية ان تبدل من شيء فذكر شيانا
وقد يثبت بدل التثنية العلط من جهة التثنية والتثنية من جهة العلط ولا يقع بدل التثنية انما من وضع
ولا يما يصل عن روية وانما التثنية من جهة التثنية لا يما يصل عن روية بدل العلط والتثنية من جهة التثنية
بدل غلط وانما حكمنا باهل المصنف لبدل التثنية مع مكان دخاله تحت بدل العلط كما فعل الاكثر
لان المصنف اعتمد فحاشيه هذا المصنف من عدم ذكره بانه غير مسمى وروا لا يقع من الفصح او ان ذكر
وانما لم يقع بدل العلط من الفصح لانه غير مسمى قال البدل المبالغة ولا يرى لا معنى فهو بدلي
بدل العلط غير مسمى مع ان التثنية لا يما يصل عن روية المصنف لانه لا ان يكون المراد انهم يثبتون كلام المصنف
الفصح اعلم بحد بدل لفظنا انما يحكموا بانه غير مسمى نظر في هذا المعنى وليس المراد انما
اذ سبقنا ان ذكر ما لم يقصد فثبت فذكر المصنف يحكم ان لفظ المذكور على سبيل التثنية غير مسمى
انتهى وقال بعضهم لفظ ان المراد بالفضل لا يما يصل عن روية فان العلط يما يصل عن روية بالفضل

هذه الآية لا يبدل الظاهر من الضمير بذكر الكل لأن من غير الغائب نحو ضربة زيداً

٢٥٨

طعنا وانقاء المطابقين فخصي كمال انتهى وحكم بتعيين ذلك بعض المحققين وهو حسن فبينها
 الأول فخصية اطلاق المقصود بذكر الفلظ يصح في الشر وهو قول سيبويه ولا كثير من مخالفيه
 انه وجب في الشر وهو في الشر وجوز بعضه في الشر دون الشر لان الشر في الغالب انما يقع عن فرد واحد
 وهذا نوع غريب لا يجوز شي في الشر ولا يجوز في الشر انما المعروف عكس ذلك قال ابن ابي عمير
 شرح الجمل لا يفسر على بطل الفلظ لانه يقع على غير قصد انتهى وهو حسن وقال الخطيب ان بطل الفلظ
 لم يقع في نزول الآية بطله فلم يجدوا له طلبة فلم يجدوا له طلبة فلم يجدوا له طلبة فلم يجدوا له طلبة
 ذى لقمة لما في شعبها حوة لعن في اللغات في انبائها شرب فان الحوة التواد والتعس والاد
 مشوب بحجة وقال بعضهم انه محمول على التقديم والاختيار في شفهيا حوة في لسانها العس اية
 بعضهم بان في الآية يوجد مشعر التقديم في الاخرى كقولهم بطله انه يلزم عليه تقدم فلا في خبر
 التواد الفاحشة وهو بطل انما في الاخرى في الشر عطف انما بطل لسان بيل يكون من عطف
 التناول لا يثبت كونه البطل في ذلك صفتا قبله كما في قولك انت رجل حمار لا يحتمل ان يكون
 يقول حمارا هذا ان يبدل كذا قاله غير واحد في كلام بعض المحققين في رفع غناء العطف واطراء
 في بطل البدء ابلغ في المعنى من الضمير بكنية بل وهو في الثالث قال بعض ائمة المخار خلافا
 للجمهور ان بطل الكل من البعض لو رده بخوبه يخلو بالجنس ولا يظنون شيئا خارجا عن
 فجنات عرب بطل لا من الجنس وهو بطل كل من البعض فابدا شقرا في فجنات كثيرة لا اجزاء واما
 قوله رحم الله اعظماد فوفها ليجتنان طلحة الطلحات فطلحة بطل من اعظم وهو بعضه وقوله
 كان غداك البئر يوم نخلو يوم بطل من العداة وهي تفضله انتهى ولجمهور هو يؤولون ذلك كله هذا
 هذه الآية في مسألة متضمنة في بطل الظاهر من الضمير بذكر الكل من الكل الامضيه الغائب
 نحو ضربة زيد وقوله على حاله لو ان في القوم خائفا على جوده لضرب لمبا معاتمة وانما لم يبدل
 من ضمير المتكلم والمخاطب انما القوي واخص من الضمير فلو ابدل منها الزمان لكان المقصود بالبين
 وهو البطل في دلالة من غير المقصود فلم يقولوا بالمسكين ضرب ولا عليك الكريمة القول وانما ضمير
 الغائب فلم يكن في القوة والوضوح كذلك لوجود الاشياء لا يجوز واضربه زيد لذلك وضمير
 تعبيد المسئلة بالضمير بذكر الظاهر من الضمير بذكر الكل ان بطله بطل بعض اشياء
 خارجة من الضمير مطلقا كقوله او عكبا التجوز والادامه وجاني حلي شنة المناسه فاجلي الا في بطل

وقال بعض المحققين لا يبدل الضمير من مثله ولا من الظن فاقبل بذلك متنوع على العرب ثقات واحببت يدانا اننا

٣٥٩

من باب المتكلم ببدل بعض من كل وقوله بلعنا السماء سجدا وتسودا ولما لم يجوز ذلك فظهر
 فتحذفوا وسأوا ببدلنا شئنا من ضمير المتكلم وهو با واما اجاز ذلك لان قدلول السكت في ليس
 مدلول الاول فلم يبدل يكون الاول اقوى واحصر لان السكت يفيد فائدة زائدة على المنوع ويرد على
 المتن لا انهم يجوزوا ابدل لفظ من ضمير المتكلم ببدل كل اذا كان مفيدا للاعاطفة مخوفه ليعتبر
 لتأعبد الاقوال واخرها واو لنا واخرنا ببدل كل من ضمير المتكلم المجزوء باللام ولذلك اعتيد اللام
 مع البدل ولم ارض حكمي خلافا في خوار ذلك ولم يعتبر لاحسن قبل فائدة الاعاطفة فتجوز مطلقا
 عمتكا بقوله بكم فرددت حكينا كل معضلة وامحج لهدم مكان غيبيل الا قال بعض المحققين
 هو لا مام بحال الذين يحملون ذلك في التمهيد بعد الشرح حال الذين نهضوا في الاضيق والجامع
 لا يبدل الضمير مطلقا من مثله أي من ضمير وتوفا مع التماع ولا من الظن قال في شرح التمهيد ان
 لم يسم وضا مثل به لذلك في كلام لحداد متنوع على العرب وما اوجم ذلك جعل توكيد انفق
 فتت است ورايتك وحررت بك است ورايتك اياك واحببت يدانا فاكيد لفظي اتفق
 انك فكونه فاكيد متفق عليه من التزمين فاما نحو ورايتك اياك فالصريحون على انه ببدل والكلام
 على انه توكيد قال في ذلك وقول الكوفي غير عكس اصح من قول الصريحين لان شبه اياك المنوع
 المنفصل من المنصوب المنفصل محور ايتك اياك كعبه الرفع المنفصل من الرفع المنفصل
 في نحو فعلت انت والرفع اياك بلجام فليكن المنصوب كبد الجري الشانان مجرى واحد قال
 المرادى وكأنه يعني بقوله توكيد بالجامع انه يجوز لا انه يتعين فانهم قد عروا فت انت بدلا
 انتهى فاقبل وقال الرضي في الناحية الطامه مذهب الصريحين لما ثبت عن العرب انها اذا اردت
 التوكيد انتب بالضمير الرفع المتصل بالضمير الرفع المنفصل فقال جئت انت وحررت بك
 انت واذا اردت البدل وافقت به التابع والمنوع فقال انت جئت ورايتك اياك وحررت بك
 فينشد لفظ التوكيد والبدل في الرفع ويختلف في غير هذا نقل يسويه عن العرب لفظا منه
 قوله غير بالقبول ومع المؤمنين على اسقلون لانهم شافوهوا العرب وعروا فاما صدم
 بغارض هذا بقيا س انتهى واما نحو احببت زيد اياه فقال ابن مالك الصحيح عكس انه لا يبدل
 في كلام العرب نشره ونظمه لو استعمل كان توكيد لا بدلا وقال ابن هشام في ما ناله نظرا لانه
 لا توكيد القوي بالضعيف وقد انك العرب يد هو الفاضل جوز التجوون في هو ان يكون بدلا

اريدت

توكيد القوي

فان يكون

الخامس عطف البيان وهو ما يبيِّن الصفة في موضع غير موضعها

فإن يكون ضملا انتهى في ما أراد قوله وقد قالت العرب على الجوز في سائر الرد على انما كان فيه
 رد اعلمت وفيه بحث فكيف يوافق البذل المستوي في رخص التكثير والافراد وضيقها ان كان يلا
 كل ما لم يمنع مانع ككون احداهما مصدرا نحو فاعدا في افعال او مصدرا بالصفة كقوله وكنت
 من جمل من رخل صحته ومن جمل من فيها الزمان فقلت وبجاء في التثنية والتكرير في الالف واللام
 والتكرير من التكرير ومن العزف لكر ان يتخذ اللفظ اذ الالكرة من مثلها اشترط ان لا يكون مع الثاني
 مرادة بيان كقوله يعقوب ترى كل من جانيه كل من تدعى الكس ما ينصت كل الناس فانها قد
 انقلبت اذكر سببا حيوة ولا يشترط في ابدال التكرير من المعرفة انما اللفظ ولا ان يكون التكرير
 موصوفه خلافا للكوفيين في مرادة التماثل كقوله فلا وسبك خير من سلك في يوتي في التثنية
 والقهر يمل ويجوز قطع الدال نحو من يريد اخوك ويحتمل مع الفصل نحو في من ذكركم انما ورجع
 ان مع منعه في قوله فتسوف اعدت نحو انقوا الموقفات لترك التثنية من التثنية من التثنية عطف البيان
 معنى بذلك لانه تكرار الاول مرادة لانه زيادة البيان فكذلك قد تدعى في قوله في التثنية في التثنية
 الاول قبل الكوفيين في قوله البرزخ لانه مفسر لسوءه قال لا علم في شرح الجمل هذا الباب من جمل
 البصريين ولا يبرهانه الكوفيين وهو ما يبيِّن الصفة بمعنى التثنية في التثنية في موضع منقو
 لكر الصفة في موضع متبوعها بحسب عطف البيان في موضع متبوعها بحسب الذات فقولنا ما
 كما الجوز في كل جميع التواب كلها وقوله في الصفة في التثنية لان التثنية في التثنية في التثنية
 قال الباع في قوله في موضع متبوعها بحسب عطف البيان في التثنية في التثنية في التثنية
 فاحولك عطف بيان لانه ذكر الايضاح بينهما الاول اجموعا على بحسب عطف البيان لا يوضح العزف
 الكوفيين في جماعة الى ان يحسب لخصيص الكثرة لاضاوعا جوهرا في التثنية وخرجا ملجأ من ذلك الى
 فذلك لم يثبت القصر ويحتمل ان بيان بيان كاسم الكثرة في قوله والجهول لا يثبت الجوهول وروى
 بعض الكثر في قوله اخبر من بعض الاخص في غير الاخص في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 جعل الله الكعبة البيت الحرام في ما التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 انتهى وقد اوجبان قول الزمخشري في قوله عطف البيان لاجل الجوهول في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 انما في غير الدخ الشق الاول انما لانه اوصف عطف البيان هنا بقوله الحرام في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية

وتمنعوا زيد الخمار وجاء الصواب الرجل زيد لان البدل في نية تكرار الفاعل وفي الحار والفتحة
 مزيد مستغنان

٣٤٢

قوله ان البدل في حكم منفية لا قول منها اي ان باستغناءه بنفسه وفارقة التاكيد الصفة في قوله
 نقضين لما يقبغانه الا ان يقول اهدوا الاول واظهره لا ترى تقول زيد ليت علمه جلا صا الحار
 فلو زهدت تصد الاول لهدى كلاما انتهى كلامه ومثاله هذا نظير مثال المصنف في الارشاد وفي القام
 ان معنى قوله ان البدل في نية الطرح انه يقتضيه عامل من غير الاول بل في الاول لا في طرحة التثنية
 في كلام العرب ما يبطر للتكرير بدعيته ايا لا فلو طرح الصفة لم يبق ما يربط العمل بالانداء وقال
 عليه من الله الرضا لا كلامه ان البدل ليس حكم الطرح لفظا الوجب عود الصفة ليدل على
 الاستعمال وفي بدل الكل اياه او كان البدل منه لا ينفق عنه نحو صرت لذي عورت بدل زيد
 صير كذلك نحو الذي صرت لخاله بدل كبره وقد جسر الاول في المعطوفين الثاني قال وكانه نحو لزيد
 كأنه ما صاحب متصرفا وقال ان السبب غلظها ودواها تركت هذين مثل قولنا لا
 ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يقترن هودون الثاني وليس حكم الطرح منه لا يبدل الغلط وقوله
 ان المقصود بالنية هو البدل دون البدل منه ممنوع لا في بدل الغلط لان البدل منه في البدل
 الثالثه متشابه في اللفظ ولان ان يكون في ذكره ما يذو لم يحصل اوله نكرة وفي الكلام الضمير
 عن المعود لانهما كلامه تقوى كلام نفسه فاذ غاء كونه غير مقصود بالنية مع كونه مشوبا اليه
 في اللفظ واشتماله على فائدة نفع في نية اليه لاجلها دعوى جلا لفظ وتمنعوا زيد الخمار
 وجاء لصواب الرجل زيد في الخمار في المثال الاول عطفت بان على زيد ويدل في المثال الثاني
 عطفت على الرجل ولا يجوز ان يكونا بدلين لان البدل في نية تكرار الفاعل فلو جعل البدل كان
 التقدير بالخمار وجاء الصواب يدو الخمار ان الخمار بالجمع يربط وحرف النداء والصواب
 مزيد بضمه الصفة المحالة بال الى الجر منها مستغنان لان ال وحرف النداء لا يجفغان هنا
 الصفة المحالة قال لانها الا الى المقرب بها ولجاز الفقه اصامة الصفة المذكورة في جميع
 المعارف فلا يمنع عندا جعل زيد بدل من الرجل فائدة قال الاعلم في شرح المنهاج الدليل على ان
 البدل في نية تكرار العمل فلهذا في شرحه في لغوي ومثاله في الشرح في قوله تعالى اتبعوا الميراث
 اتبعوا الآية وقال الله الذين يتكبرون للدين ايسر من الدين واللعنوا في قوله تعالى اتبعوا
 فان ميت من ميم وسترك ان يعبر في زياد مخبر وميم او من اولى المفقود في الجمل
 القياس في نحو ما يبدل لو كان في نية النداء العالي بالخمار يدانها في الاول هذه العلة

كذا البدل في شبه تكرار العامل بخبري في هذا الموضع استدل به وقيل عطف البيان ولذلك
 قال المصنف في نحو ما زيد لما حدث قسما ان يتبع خبره في مفعول نحو ما زيد الرجلين زيد وعمر مرتب
 فلو جعلت زيدا وما عطف عليه بدلا من الرجلين والبدل في شبه تكرار العامل لزوم اضافة اتي الماهر
 المعززة وهي لا تضرب اليها الا اذا كان بينهما جمع مضاف نحو زيد احسن مني جنة احسن
 عطف على اتي مثلها ونحو اتي واياك فامر من الاحزاب ومنها ان يتبع خبره وكل نحو كل اخويل زيد
 عمر وعنه فلو جعل زيدا وما عطف عليه بدلا من اخويل لزوم اضافة كلا الى خبره وهو انما اقتضاه
 منه غير مفرد وقد قوله كذا في وخيل الى جدي عضدا في التماس الملام للملأ منها ان يقع
 المسمى باللقب فوفا او مصوبا نحو ما يتبعك كذا لرفع او كذا بالنصب فلو جعل كذا في كذا كذا
 لزوم حقيقة بخلاف ما ساعد كذا بالضم فانه يمتنع ان يكون عطف بيان ويجوز له بدلا التماس
 البدلية في جميع هذه المسائل ينبغي على البدل ان يكون في شبه تكرار العامل وفيه نظر لا ينبغي
 في التواتر ما لا ينبغي في الاول وقد جوزوا في ان تكون انت ما كذا وكذا مع انه لا يجوز
 ان انت قاله ابن هشام في حواشي التمهيد وسبقه الى ذلك ابن القوام في شرح الدرر قال ابن النجار في التمهيد
 انما العطف في التواتر ما لا ينبغي في الاول من قبل ان كان ثانيا يكون ما قبله في الموضع
 يقتضيه مجازا لو توسع في ان لا يجوز ان يكونا في التوسع من اول الامر فاجتهد لا يفعل
 الموضع شيئا مما لا يحق انتهى وهذا قاعدة ينبغي عليها كبر من المسائل فاحفظها الثالث انما قال
 المصنف ويعرف عن البدل في نحو هذا ما اخوها اشارة الى ان عطف البيان يفترق عن البدل في
 خبره فاذكر من الصور خبر ما عطف بيان لا يكون ضمرا ولا تابعا لضمير لانه في الجوامد يظن ان
 في المشتقات قال في المعنى يوم الرخشي واجازة لاجل ان يكون بيان اللهام من قوله لا
 ما امرتني به وهو لا عن هذه الكثرة ومن نظر عليها من المتأخرين ابو محمد بن السيد وابن مالك القيساني
 معهما انما البدل يكون عند خبره وذا بعد الضم كرايه اياه ولطام كرايت زيدا وخالفهم في ذلك
 وقد اكدوا على ذلك ومنها انه لا يخالف متوقفة بعينه وشكرا واما قول الرخشي ان عام
 امرهم عطف على ايات تدل فقال ابن هشام انه متوقفة عند قوله عنه فلو كان خبر عن البدل
 بعطف البيان لا يخلفوا ولا يخالفون في جواز التخالفا لئلا يكونا في الرضى الذي يجوز
 انه يجوز التخالفا في عطف البيان ايضا منها انه لا يكون جملة بخلاف البدل نحو ما يقال لك لا

الاسماء الفاعلة للشيء بالافعال وهي ايضا حنة الاول المصد

٣٤٣

قد يدل المرسل من ذلك ان ذلك المفعول قد وقع عليه المفعول وهو المفعول الذي هو
 هذا الاشارة الى ذلك وهو مفعول لا قول في عرفت زيد ابو من هو وانه لا يكون انما
 بحمله بخلاف ذلك نحو انما هو المرسل انما هو لا يشككم اجرو نحو انما هو انما هو انما هو
 وبين ذلك قولنا اقول له ارجل لا يقصر عن ذلك والادنى في الترتيب والجرم لها ومنها انه لا يكون فعلا
 ما بعد الفعل بخلاف ذلك نحو من يفعل ذلك بل هو انما يضاعف لها العذاب ومنها انه لا يكون
 لفظ الاول ويجوز ذلك في البدل بشرط ان يكون مع الثاني في بيان كانه هذا الفرق في هذا
 ابن الطرافة وتبين ان ذلك هو الذي لا يتبين عنه وقد مضى انما هو انما هو انما هو
 تنقضي ان البدل ليس متبعا للبدل منه وليس كذلك ولهذا منع سيبويه في المبكر وبك المبكر انما
 يفارق البدل عطف البيان في انه من اجله استوفت للتبيين والمقطع تبيين بالمفعول المفعول الذي
 هشام في المفعول هذه الاسماء الفاعلة على الفعل للشيء بالافعال علم ان العمل اصل في الافعال في مع
 غيرها وذلك ان الفعل وضع البدل اليه في ما قلنا ذلك وجب كرم فوعده انه مفعوله والمفعول من ليس
 التقديم على مفعوله كان حقا ان لا يطلب غير السند اليه ولا يعلم الاية لانه لم يوضع لطلب غيره لكنه عمل
 في غير السند اليه من الفاعل الذي لم يقيم مقام الفاعل بالتحقيق الفاعل لا يقتضيه لهما فاضا والفعل
 عمل السند اليه اتصالا وتسمية وتبعوا غير الفعل من الضم والصدفوع عليه العمل لانه لم يوضع لهما
 وصح له الفعل لانه اشبهت الفعل من حيث دلالتها على فعله فاعلمت عمله وهي ايضا حنة المصد
 واسماها الفاعل والمفعول والضم المفعول والفعل المفعول والضم المفعول والضم المفعول
 احسن المفعول من الفاعل في الخاتمة بعد اسم السند الحاجة اليه في بعضه بزيادة المثال وانما يقرض له
 لانه يحول من اسم الفاعل كما سبقته واسمها انما هو في السند في العشرة التسعة المذكورة واسم
 المصد والظرف والجور والمعدان واما انما المصد فاما انما يقرض له السند واما انما المصد فاما
 انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 يذكره في حديثه الجمل في الكلام عليها هذا الذي قد تيسر انما انما المصد انما هو انما هو
 هذه الاسماء ما ذكر قبلها من التواضع في المصد الاول من الاسماء الفاعلة على الفعل المصد هذه التسمية
 متفوق عليه فالجواب في شرح الضم انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 فصل عنه لا يقال انما هو سيبويه في المصد فعلا وحده انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو

الاسماء الفاعلة
 التي

وهو اسم الحدث الذي شق منه الفعل

٣٣٥

وبدء به لانه اصل الشق على التجميع كما سبقت ولا يعل في الازمنة كانها وهو اسم الحدث في اسم
يدل على الحدث مظانته كالصبر ونقضنا كالحجته والحيلة وهذا كالحسن في مثل الحمد وصبر
من اسماء المضار ونحوها وقوله الذي شق منه الفعل خرج من أصل الحمد وهذا الفعل لا يخرج
في التهذيب بقا للكافين بانه اسم الحدث الجاري على الفعل لما انفصل الجريان من الابهام الذي ينفذ
صيانة الحدث عن مثله وفتر بعضهم جريانه على الفعل باشتاده على جميع حروفه وهو موقوف لاعتقاده
كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة الشبهة فانها جارية على الفعل بالمعنى المتكون لاشتمالها على جميع
حروفها فالاولى ان يفسر الجريان ما قاله غيره لحد من انه انما اسم الحدث بعد ما شق منه وجوب
به على انه مفعول مطلق خرج منخرج المذكور قطعاً من حده هنا منتهى على من ذهب لبقية من من الفعل
أصل الفعل وهو فرع ذهب الكوفون الى العكس قال ابن طحان كل منها اصل فلا اشتقاقاً فخرج
الصبريون من ثلثة اوجه احدها ان المصدر اسم لا اسم اوله بالاضالة من الفعل الثاني ان المصدرية
على معنى واحد هو الحدث والفعل يدل على مقيس من الحدث والزمان والوحيد قبل الاشياء الثلاثة
وهو لهذا ان كل فرع يؤخذ من أصل يصنع منه بيني ان يكون في الفرع ما في الأصل مع باده في من
من الصواع كالباقي من شاح وانها من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع باده لحد
ازمنة تفي عن الغرض من صنع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك لريد ضرب نسبة الفعل الى زيد
لكنهم طلبوا ان زمان الفعل على وجه اخر فوضعوا الفعل الدال بمحو حروفه على المصدرين
على الزمان واتخذ الكوفون من ثلثة اوجه ايضا الاول ان الفعل يعمل في المصدر كقولك فطر فطر
والفاعل له بالاضالة ونفس الحرف فانها تعمل في الانماء والافعال ولكل اصولها الثاني ان
المصدر يذكر بتركيب الفعل كقولك فت فلما او المؤكد له بالاضالة نحو قام القوم اجتمع مع
احدنا غير مشتق من الاخر انما ان المصدر يعمل بالاضالة كقولك قام فلما او صا صيا ما او
يصنع بصحته كقولك غاد وعواد والنبوع اولها بالاضالة ونفس الصانع فانه يعمل بالاضالة لا يصنع
نحو قام ويقوم ويصنع بصحته نحو عود ويعود وليس احد علمت قام من الاخر فثبت ان الاول يفي بعض المعاني
نعتبر الفعل الذي يشق منه المصدر على قول الكوفيين على الخلق في الافعال تبارك انه سبق قبل
الماضي قبل المستقبل وهو الحق لان الماضي كان قبل وجود مستقبل اذ هو متبوع بعد الماضي
اختلاف في لصفه فالجهد على اصلها المصدر لانها في شرح التمهيد لبعض السالكين

على رتبة العمل بالنسبة إلى المصدر يدل على رتبة الصفة بالنسبة إليه لأن كل صفة تضمنت معنى
 الفعل وبها فانه المصدر من الدلالة على الحدث وتزيد بالدلالة على ما سأل به كإيراد الفعل بالدلالة على
 الأجزاء المعينة فيجب كون الصفة مشتقة من المصدر لأن الفعل إذا لم يكن فيها فانه الفعل من الدلالة
 على نهان معين فذهب جماعة إلى أن أصلها الفعل ونسب الرضى هذا القول إلى السير في وقال المحسن
 ابن المطهر الجلي في نهاية الأصول ذكر أبو علي النحلة أنها مشتقة من الأفعال وكذا عبد القادر
 واستدل أبو علي بكونها جارية على سائر الأفعال وظهر فيها والأفعال أصولها القهريته والمضار التي
 أفعال أصولها البسيطة وإذا ثبت هذا كان لنا أن نشقها من الأفعال لأصنافها القهريته ومن المضار
 لأصنافها البسيطة انتهى فائدة الاستقناء لثلاثة أقسام أصغر وهو اتفاق اللطيف في الحروف الحسية
 والترتيب نحو صير صغير وصغير ونحو كبر وكبر وهو اتفاقها في الحروف دون الترتيب نحو جلد
 وجذب وكر وهو اتفاقها في بعض الحروف وفي بعض نحو ندم وتلب حيث أطلق الاستقناء للمضار
 الأول ويعمل المصدر عمل فعله المستوفى من القدي والرفع فإن كان لا راء للمصدر متعلقا
 على حب نقليه فقول يجب من قيامك ومن ضربك زيد ومن عطاك زيد ومن ما ومن طنك صر
 قائما ومن علامك عمرا قائما مطلقا أي سواء كان ماضيا أو حالا أو مستقبلا فقول العجني ضرب
 زيد عمرا كقولنا الآن أو بعد أنينها أن الأول خلفه في سبب أعمال المصدر عمل فعله فقبل
 لشبهه بالفعل معنى من حيث كونه بغير أن والفعل وهو قضية كلام المصنف حيث قال في ترجمة
 الباب الأسماء العاملة للشبه بالأفعال ما قل قال الرضى نقليين هم له بأن والفعل لا يتم إذا كان بمعنى
 الحال لأن أن إذا دخلت على المضارع خلصت للاستقبال بخلاف ما إذا دخلت على الماضي
 يبقى معها على معنى الماضي كقوله بان دون ما وكذا كان في الحال أيضا كقوله اشهر وأكثر
 استغلا لأنها والمقيد هم له بأن والفعل وهم بعضهم فقطر أنه لا يعمل حالا للفعل فطيرة إذا بن
 انتهى قال غير أحد منهم من شأنه في الأوضح والفطر ما معناه إذا كان بمعنى الماضي والاستقبال
 فذكر بان وإذا كان بمعنى الحال قدرهما قال لهما معنى ذلك فغير المصدر في جميع الأحوال بالفعل
 مع ما لا يتم لدخول على الأفعال الثلاثة نحو العجني ما صعب من وما منع لأن وما منع غدا
 وقال ابن مالك في شرح الكافية يعمل المصدر عمل فعله لأنه أصل والفعل فرع
 لذلك يعمل ما دابة المضارع والحال والاستقبال بخلافه فاعمل فانه يعمل لشبهه بالفعل المضارع

الأذا كان متصلا مطلقا

٣٥٧

فأشترط كونه خالوا ومتصلا لا نهما مطلقا المصالح وقال بعضهم إنما عمل لنيابة عن الفعل الذي
عمل في الأول منه كلها لأن الفعل لا يشترط فيه زمان مخصوص والثاني يشترط العمل للمصدر أو الأول
أن لا يصغر فلا يوافق المجتزئ ضربا من ذلك لأن الضمير خصا بصرا لشيء ما فيجوز أن الفعل وهذا
الشرط يجمع عليه الثلاثة أن لا يجرد بالباء أو التنوين أو الجمع فلا يوافق المجتزئ ضربا من ذلك
أو ضربا من ذلك لأن الفعل يستدق على القليل والكثير والمصدر إنما عمل لشيء ما مثله وأضاه
أو نيابة عنه فزعم في ذلك لا يبعد عنه بالتحديد ما ذكرنا وروى في كلامهم تمام ما جازى ذلك فتأذلا
بمقاس عليه فإله ابن مالك الثالث أن لا يندرج بنوع أو غيره قبل العمل فلا يوافق المجتزئ ضربا من ذلك
لأنه لا يندرج مع مقوله كقولهم مع صلته فلا يفصل بينهما وأما قول المحققين أن نعمت يا شاميا
من نوالكم وإن نرى طاردا للخير كالإس فمضارع متعلق بحدث محذوف لا بآباء كما توتيه بعضهم فإن
اشترع بعد العمل جازا كقوله أن وجهي بك التثنية لأنه غاذا فقلت من عهدي محذوف لا الرفع
أن لا يكون مضمرا فلا يقال ضربا من ذلك حتى هو صريح لأنه لا يضاف إليه من غير أن يضاف الفعل لجان
فذلك الكوفون واسندوا يقولون غير وما الحرب كما علمهم وقد قدمنا ما هو عنهما بالحدوث كما
قالوا فنفذنا متعلقا بالضمير الغايب في الحديث المعلوم من السياق ونأوله الصبريون على تسليمه عن
بمحذوف أي حتى ضا وفيه نظطاطير والجواز أبو علي في رواية الرمان في وابن حبان في غماله مضمرا في الجوز
وبخافة في الظرف وبخا في الرضى غماله فإنها قال ابن حميتل وأطلق الصبريون النقل عن الكوفين
في لفظهم ضمير المصدر مع خلاف النقل في أعمالهم بحجة الخافضين لا يكون محذوف لأنه لا يكون كمن
الموصول مع صلته قال ابن هشام في شرح الفطر ولهذا وأعلى من قال في ضم الله أن التقدير بآله
ضم الله نائب محذوف المبتداء والخبر ما بقي مقبول المبتداء وجعلوا من الضمير قوله هل يكون
إلى الذين ينجونكم وصحكم حسبكم ومن ضربا بآله انتهى الأول أن يقال أنه يتقدم فالذين إيهن
ضربا بآله فإذا قرئت هذه الشرط للمصدر عمل فعله قط كما ترى إذا كان مقفولا قط لأن
تقديره بأن والفعل ونجا والفعل متعذرا إذ ليس من ضربا بآله وضربا بآله
ضربا بآله من ضربا بآله وأما قولك ضربا بآله لا مبر للضمير المقفول ليس مقفولا مطلقا
الضمير قبل المقفول المطلق محذوف تقديره ضربا بآله لا مبر للضمير المقفول ليس مقفولا مطلقا
ضربا بآله وهو الضمير في جواب من قال ذلك كمن ضربا بآله المصدر للفعل الظاهر في المثال الأول

الأكاذيب مقولة لا إذا كان يدل على الفعل فليس هو والأكاذيب لا فاعله ولا يقدّم مقولة

٣٥٤

للفعل في الشارة إذا كان المطلق بدلا من الفعل أي ساد أمانته بعد حذفه وجوباً فغيره
أحد ما أن يكون العامل الفعل المحذوف مع إظهار الأصل في العمل ولا ينفرد عنه والمحدف وهذا
ما في البرز والتبر في نهاية الشارة أن يكون العامل المصداً لا كونه مقصد بل كونه بدلا عن الفعل
بدليل أنه لا يجمع بينهما لفظاً كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فإذا قلت مقيداً بذا من منصوب
كقيا من حيث أنه فام مقام اسق لا من حيث كونه مقصد وهو مقول مطلقاً لا أن من كل مقصد
هو مقول مطلق وهذا الوجه ذهب إليه سيوطي والأخفش والقرطبي والراجح والغالب هو ذهب
إلى أن العامل فعل من غير لفظ المصداً كما لا يخفى وهذا وجه ثالث تنبأ من المقول المطلق لا يكون بدلا
عن الفعل حقيقة إذ لو كان لم يقصد الفعل بل فاعله فينصب أما يقال أنه بدل عن الفعل بخلاف إذا لم يجر
أظهاً من الفعل فكانت بدله منقولة الرمي والأكاذيب المصدان بضان في فاعله لأنه محل الذي يقو بمحله
مع كل لفظ واحد بضافته إلى من مسئلة ومن جعله مع مقولة كل لفظ واحد مقولة تصدق ولا يقع
انقضاء الناس ويجوز أن يضاد المقولة إذا قامت قرينة على كونه مقولاً أما يجزئ تابع له مقبولاً
على المحل محل محض شريد الكرم ينصب الكرم ويجزئ العامل بقوله صبرها كقوله أنى لا بدني لاجت
من رب فرع الفوائض الفاء الأبا بوقين من ربه من فرع الأنواء والقوا من جمع فاقون بدل وهو الفاعل
يرد على القوا برب الرأ الملهة وبقرينة مقنونة نحو يجزئ كل الخبر تنبأ تابع ما ينصف إليه المصداً على
أو مقول يجزئ على القطر ويجزئ على المحل من فرع أن كان المضاد إليه فاعلاً كقوله حتى يخرج في الرياح وما أجهها
طلب للمقرب حق المعلوم من فرع الطلوع يضاد المقرب على محله أي كما يطلب المقرب المعلوم حقاً وينصب كل
المضاد إليه مقولة كقوله قد كنت لا تبت بها خافاً مخافة لا أن لا من الدنيا فالتان مطلق على محله
الاطار هذا ذهب الكرمين وبعض الأصحاب في ذهب سيوطي والجمهور إلى منع الأسباع على المحل وما
جاء من ذلك فغوت قال المزمعي والظاهر يجوز لكن التواضع على ذلك والتأويل خلاف الظاهر
وعلى الجواز فغوت خلفه المضاد من ذلك فقال طائفة المضاد الأسباع على اللفظ وقال الكوفيون
كذلك لأن يفضل بين التابع والمتبوع لئلا يفتوا بأن نحو يجزئ شريد كرم ولو بكر ويتبين أن
على المحل بالاختلاف إذا كان المقول للمضاد اليغني عن هذا كما عكس وتكملاً لا يجوز إلا بشا
على اللفظ لأنه ضروري ذكره في الأقسام ولا يقدم مقولة أي المصد لا عند العمل أو لا يجوز
مصدرة مع الفعل والحرف المصدري وهو مقول المصدرة الحقيقة مقول الفعل الذي هو مقولة

عليه

الحرف ومعمول الفعل لا يقدم على الوصول وإنما قوله ويقض بحكم عند الجملة المذلة لأن كان
على ضمها فعل قال ابن هشام وإنما زلت به في تقديم الحجاز والمجوز واستدل بقوله ثم لا يتبعونها
وقوله اللهم جعل لنا من امرنا حرجا من حرجنا انتهى فتعذر الرضي فقال وإنما لا اريد تعاقب فعلهم مع قوله
عليه إذا كان ظرفا أو متبعا بخلاف قولك اللهم ارفعني من عندك البركة واليك لقرار قال نعم ولا خلاف
بها مرفعة وقال ينع معك حتى في جميع البداهة قلت حكم نبوة ومثله في كلامهم كثيرا في تقدير الفعل في
تكملة قولك كل ما أو بشئ حكمه حكم ما أو به فلا مع من أو به بالحرف المصدق من جهة المعنى
أنه لا يلزم أحكامه بل لا يقدم عليه المفعول لصريح الضعف عليه والظرف واخوه بكنهه واليحق
الفعل حتى لا يعمل فيها ما هو في غاية البعد عن العمل بحرف النفي في قوله نعم ما انت بقدر ذلك مجنون
فعله بغيره ربك متعلق بعنى النفي أي انقضى بغيره الله ويجوز منك المجنون ولا معنى لعلقه مجنون
أنهى باللفظ أصبه وهنالك ينبغي لتيبها أو على المصدق أنها لا تقدم بالحرف المصدق والعصر
حيث يكون فاعل المصدق أن يشبه مذكورا أو ما يطرق الرقع كانه اعجب في أم الزناد وقيل أن الرقع
لا مكان الثاني هنا لأنك إذا ثبت بالفعل وجدت في اللفظ ما تشبه اليه في تقدير الأول وإنما
حيث لا يكون للفاعل ولا نائية ذكر في الترشيح صلا فان الثاني لا بد لك من منع ما يلزم من ثبوت الفعل
بلا فصل أو نائب عن فعله الأول من منع التقديم لأنه من باب تقديم معقول الفعل فان تقدم ما
يتخيل أنه معقول المصدق قدرته عامل متقدم بغيره الشارح إذا قلت اعجبني عن الشر بعدك
فالتقدير اعجبني بعدك عن الشر بعدك وحذف المصدق ولو أحلته بالذكور آخر أو في العلم الثاني
يجوز تقديم معقول الذي هو ظرف أو ضمير لا شفاء المانع نحو ولا تأخذكم بهما فإذا كان الظرف
محبا ومند قولك عجب في عقيدة المشهور في صميم عقيدة خاضعة مقيد فلا حيلة لها في العمل بها
قال ابن هشام في شرح هذه العقيدة عزيمات الفعل يتعلق بتفضيل أن كان مصداقاً لا تليق
بمخيل بان والفعل ومن جاز أن المصدق لا يقدم معقوله عليها مطلقاً وهو لم انتهى المصدق على
منها ومضافا ومقرنا باللام لكن إعماله مضافا للفاعل مع ذكر المفعول الحذف أكثر من إعماله
منقونا أو مضافا للمفعول أو مقرنا باللام نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت السماوات
مضافا للمفعول مع ترك الفاعل فكثير محو لا يام الإنسان من ذنوبه الخ ومع ذكره قليل وليس
خاصا بالشرع كما زعم بعضهم بل هو قوله تعالى حج البيت من استطاع إليه سبيلا أو من حج البيت

واعماله مع الالم ضعيف كقولهم ضعيف لشكاية لعدائه

١٢٠

قال ابن هشام وغيره ولا يصح الاستدلال بآية الحج لانها ليست من ذلك شيء بل الموصوفه موضع
 جوبد لبعض من الناس في موضع رفع بالابتداء على ان من موصولة ضمنت معنى الشرط والشرط
 وصف الجزء والجواب في من استطاع فابح وثوبه لا ابتداء ومن كفر فان الله غني عن العالمين وقال الجمل
 على الفاعلية ففعل المعنى ان الغدير لله والله على الناس ان يحج المستطيع باثم الناس كلهم انتهى قال
 بعضهم في دعوى انشا الفعل نظر لان حج المستطيع فرض كفاية على جميع المكلفين ومعلوم ان المخاطبة
 بفرض الكفاية اذا لم يخلو منهم فكلامهم انتهى فاعمل في اعماله صوابا انكس من اعماله مضافا وبال
 لا تشبه الفعل في الشكر بحوز طعمه في يوم ذي سبعة بينهما ومنع الكوفون وقالوا اللهم بعدد
 للفعل وفعله ويطعم بينهما واعماله مع الالم ضعيف في القياس لفعله عن مشابهة الفعل باقرنه بالوصف
 فليس في الاستعمال ايضا فلذلك لا يعمل عند بعضه الا في الشعر كقوله اي انش يصف جمل بعضه في الغرض
 ضعيف لشكاية عدائه بحال المراد من اجل فالشكاية مصدرة من قول بال وفاعله محذوف وعنده
 مفعوله والمفعول ضعيف لشكاية عدائه فيقول ان الفاعل من الموت بناء على الامر فلا يخار احدنا حيا
 للموت والامر وحده من العطش في التبريل في الموت الذي يفرضه فانه ملائمتكم وفاخر قول لعل
 فخر الكتاب مؤيد الدين الطبري حيث ان الامة ينبغي حب صلاحه عن المعالي وبغيره المبالغة والكل وان
 جنت اليه فانخذ فضا في الارض وسما في الجوف فاعمل ودع غار العمل للفتن على ركبها الفاعل
 منهم بالليل وحكي المراد في شرح التمهيد في اعمال المصداق في رتبة مذهب اهل الجوار وهو مذهب
 الخليل وسبويه الثاني المع وهو مذهب الكوفيين وبعض القبر بن الثالث جوار على فاعله وهو مذهب
 الفارسي وخالفه من القبر بن الرابع القليل من ان يكون له عاقبة للضمير فيجوز نحو انك القبر
 خالد المسمى ليدى انك مضر بك خالد ولا تكون عاقبة له فلا يجوز نحو محبت من الضمير عمر
 هو مذهب بن المطرقة وابن طرقة قال الشيخ اشرف الدين هذا المذهب هو الصحيح والسداد بان في
 الشاهد الذي ذكره ما عاقبة للضمير من منع اعماله مظهر فاعله لا يقع بعده من مضمون ما ساءد
 عليه المصنف فقد في قوله ضعيف لشكاية عدائه بنكي اعذائه ولم يسمع في الفاعل بعد لعله
 بال لا يترك هو قول ان محبت من الزن في الشيء الله والمثل بعض المحبين في غير انضيت
 الشيء ورفع لاله وهو مصدق في ردف فاذا ذكر وانكر ابن الطرقة وغيره ان يكون كبير الزن
 مصدرا بل هو يعمق اليردق كالزعم والطرف فلا حجة في البيت على هذا بل يرتفع المحب فعل قد

قال المدا في شرح الغنيمة بحبل الأبرار الغرض لا كرم المصداق بينهما اللغاة وقد عرفت
 للغة إذا لا يفتي ذكر المصداق عن ذكره فنقول أنه يطلق على ثلاثة أمور واحد هاتما الأهل لقافا
 وهو ما كان من شأنا الأحداث علما كسبحان علما للشبح ونجار ومار عكس للبحر والوحدة
 الثاني ما خلفت في أماله وهو ما كان اسم الغير الحدث فاستعمله كالسقاء فانه في الأصل اسم
 لما يسطر للمفوض به من الكلمات ثم نقل إلى معنى التكليم وهذا النوع ذهب الكوفيون والمغاربة
 إلى جواز أماله ولحقوا عليه ما ورد من نحو قوله أكثر بعدد الموت عنه وبعد عطاءك
 المائة الزناغا وقوله قالوا كلامك هذا روى عن صفية بن عبدك قلت صحيح أن لو كانا و
 البصريون يمتنعونه ويقيدون بالتبعية بعد فعل لا يعمل فيه لأنه لم يكر كثره فمقتضى أن لا يعمل
 الثاني ما قبل اتفاقا وهو ما يرد في جميع المدة لغير المفاعلة كقصر محفل لأنه مصدق للحقيقة
 وفيه المصداق المسمى في أماله لحيانا اسم مصدق يجوز أن قال ابن هشام في شرح التنوير في أماله
 قولك اظلم ان مضابكم رجلا أهدي السلام تحية ظلم فمضاب مصدق محض مضاد
 إلى فاعله ورجلا مفعوله ووجه أهدي السلام نفس جلا وتحية مفعول مطلق على صيغة
 جالوسا وظلم خبران وظلوم اسم أمره منادى بالهمزة ولهذا البيت حكاه شهاب بن أحمد
 الأديب ذكرها أبو محمد البحر في ذروة الغوارض ورواه أبو القباس البرقي قال وقد بعض أهل
 اللغة أبا عثمان المازني له كتاب سبويه عليه بطل له مائة دينار على تدليس أياه فاشترى
 أبو عثمان من قول بطله واشتب على رده قال فقلت له جعلت فداك أريد هذه النقط مع
 فذلك حشدة أضافك فقال في هذا الكتاب يشمل على ثلثمائة وكذا يد من كتاب الله وقلت
 أريد أن أمكن منها مائة غير على كتاب الله ثم قال في تقوى تحت حاريتي بخبر الوافق
 يقول القريبي اظلم ان مضابكم رجلا البت فاختلف من الجحش في إعراب جعل ضمهم من ضم
 جعله اسم إن ومنهم من دفعه على أنه خبرها والخبرية مصر على أن ضمها أبا عثمان المازني فاعلمها
 أياها بالثقب فاسم الوافق باشطاء فقل أبو عثمان فلما شئت بين يديه قال من الرجل قلت من
 بنو مازن قال في الموازين أما في تميم أم مازن فليس أم مازن سبعة قلت من مازن بن بغير كل
 بكلام فوه فقال في بابك لأنهم يلقون الميم بأه والباء هما قال فكرهت أن أجيبه على لغة صوي
 لذلك وجهه بالكره فلك بكر ما أمير المؤمنين فطرا المصداق لم يثبت ثم قال فاقول في قول الشاعر

وكذا

اظلم

أخبركم أن ضابطكم رجلا ارفع رجلا لم نصبه فقلت ان الوجه النصب يا امير المؤمنين قال ولم ذلك
 فقلت انتم مضطربون ايضا اسكنم فاختار الزيد في معارضتي فقلت هو مبرر له فقلت ان
 ضابطك رجل واحد والرجل مفعول وضابطكم ومضوبه والدليل عليه ان الضابط الكلام مفعول في
 قول طلحة بن النخعي فاستحسنه الواثق فامر به بالقبض بنا قال ابو القاسم فلما عاد الى البصرة قال
 في كيه ريت يا ابا القاسم قد والله مائة ففوسا القاسم انتهى فلفظا انتبهت في الاول قال القبي قال
 البيت المذكور لم يحدث من الجالدين الغاصر هشام المحرومي وما قاله ليرى ان القبي روى ليس صحيح وقال
 الصواب طلبه ترجمه ظلمه مضطرب ظلمه وهو اسم ثم عثرنا المذكور في اول القصيدة الثانية فاحكاما من المعاصرين
 لما روي هو المبرر كمن غيره ايضا وفيه نظر لان الزيد في الامام ابا محمد كان يؤدب بالمعقول ان يشهد في
 سنة اثنينين ومائتين على ان الرضا بن خلكان والسبوطي في الزيد والواثق تولي بعد موت ابيه الفقيه شريح
 وعشرين ومائتين قال الصديق الصفدي لعل الزيد في المذكور في هذه القصيدة احدا ولاه فانه كما هو
 حكمهم علماء ادباء شعراء ورواة الاخبار انتهى في محاسن التبرج والذين رايت في كتاب البصائر لا يخاف ان لو حشد
 ان المعاصر لما روي ذلك هو يتقرب التكتيد وهذا هو لا في نسخة فقلت الذي في رواية الفاضل يتقرب
 ابراهيم التكتيد فذكره ابو الطيب اللغوي في فخر العربين انه شجر بن محمد بن عبد الملك الزيات فاعلم ان في ذلك
 في هذا البيت فقال محمد بن مصالكه رجلا وقال احمد بن محمد فانا لا عنه يعقوب التكتيد فحكموا لا احمد بن
 داود عصبته لا جهلا النالك قال الدمايني في التحفة يمكن ان يراد به تقدير رفع الرجل في البيت مع
 صحيحا ولاساد البقرة وذلك بان يجعل الضابط اسم مفعول مضطرب وهو اسم ويرفع رجل على انه جبرها فاعلم
 التلميح فحتمه جعل في محل رفع على انها صفة رجل وقول طلحة على انه خبر مبتدأ احد فاعلم ان هذا ظلم ويمكن ان
 يجعل طلحة صفة جرى لرجل على وجه النافعة اي مظلوم كما الذين مضربا لا مبرر فيحصل البيت فذكرناه
 معنى يترقب به اشارير وجه من امور البقرة ولا يتم بنا احد طارفين فانا السان والثاني من شاة الفاعل
 عمل الفعل انتم لفاعل واسم المفعول ولو كانا مشتقين او مجموعين فاسم الفاعل قال ابن الخطيب مبرر
 لكثرة التثنية وغلبة اسم لفاعل على هذا الوزن فلم يقولوا اسم المفعول لاسم المفعول فحصل اسم الفاعل
 بمقتضى قوله خبر مبتدأ خبر فاعلم ان هذا الوجه في التحقيق وفيه نظر لانه ورد كان وجماعا مفعولا لكن لنا
 شاهد على ان قصده ليس في ذلك بل قصدهم باسم لفاعل الى اسم موضوع لذلك فاعلم ان الفعل ليس هو
 والمفعول في غير ما عهد المعنى التا هذان هم مفعول الخوان اسم الفاعل بالاسم الضابط الى الاول والآخر

الاسماء

فأول على حدث وفاعله على معنى الحدث فان كان صلة لا عمل

٣٧٣

كاسم لا واسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل يمكن فعه بأنه لم يرد واسم الفاعل مع اسم
هو على وزن الفاعل بل اريد به الاسم الموصوع لذات قام بها الفعل وانما خبره هذا الاسم
كونه فاعلا لا الفعل باعتبار انه فاعل شخص فاعلا كالفعل خرج فانه جعل شخص فاعلا ولا
الفعل باعتبار انه طالب الفعل كالمخرج فانه طالب المخرج لان هذه الصيغة غالبية في جميع
اختيار هذا الاسم وجهها الخبير بما ذكره وهو ان معنى لفظ الفاعل اكثر وجودا في اسم الفاعل من
معناه الفعل والمفعول ويحتمل ان يولد بالذاتية باسم الفاعل على الاكثر هذا اذا قلنا ان لفظ اسم الفاعل
اسم فاعل مشتق من الفعل كما هو ظاهر والاف ببالذاتية باسم المفعول اما الوجه بان صيغة تسمية
ما له تسمية الفعل كان اسم الفاعل شاملا للجميع بل كلفه ما اى اسم لا يعمل الفعل لما قبل على حد
وفاعله على معنى الحدث فالدال على حدث خبره لخصر الفعل جميع الارصاد وخرج بذلك فاعله اسم
المفعول فانه انما يدل على مفعوله لا على فاعله ومفعوله على معنى الحدث اسم التفضيل او الصيغة
التي فيها تميزها فليد ان على معنى التثنية لا الحدث كذا قال خبر واحد التحقيق انما يطلق الحدث من غير
تقديره بثبوت الحدث وانما انشأ اسم التفضيل للحادث فموصوف من الثابت بخروج من طائفة
بهذا العلة على هذا التحقيق انما انشأ الياء على معنى الحدث فمقابل اسم تسمية هات الاول المراد منه
في الحدث على اسم من الحدث الذات بعد ما حدثت لها وبالثبوت ما يقابله لا ما يكون سبوا بالعدم
كما هو اصطلاح المتكلمين ويقابله القدم فانه بعض المحققين الثاني لا يرد على اعتبار الحدث في المخرج
لما كان من اسم الفاعل للثبوت كالزائد والعام من معناه الله تعالى لان الثبوت فيه البرهان ولا للفظ
بل مستفاد من العلم بان كذا هو صفة مستمرة في وقتها الثالث قبل هذا الحدث مفوض بخلافه
ثبات هو سمي ومخرجه يدل على الدوام والثبوت مع ان كلاهما اسم فاعل وليس على معنى الحدث
اجاب عن الفاضل في باب الذين قد خرج الكافية بانها يدل على حدث المخلود والدوام والثبوت لا يرد
على الاستمرار في غير نظر من تفسير الحدث المتقدم فذكره فانتقل على معنى الحدث بالاصطلاح المتكلمين
لا باصطلاح المحققين في فعل الاظهر في الجواب ان يقال ان الثبوت الدوام في تحولك مدلول المادة لا
الصفة فان كان اسم الفاعل صلة لا عمل عمل فعله مطلقا أي سواء كان فاعليا أم خالاه اصطلاحا
وسواء اعتقد على ما سئل أم لا فوقع موقع الفعل وهو فعل ان اريد به المفعول بفعل ان اريد به
الفاعل والاستقبال كجاء الضمان بعد العسر او لأن انما هي تسمية لان جعله اسم الفاعل صلة لا

كثيرا

والأفتى لا كونه الحال والاستقبال واعتماد على نفى واستغناء أو خبر عنه وموصو أو زحال

٢٧٨

كثيره جدا لا يحل ان يفتى في الجملة التي هو منها الا هو وحده الثاني انما قال فان كان حمله ان
 ولم يقل فان كان بال مثلا فان كانه بوجان بال المعرفة لم يعمل قال ابن الجوزي في شرح الدقة الا يقيد
 عند قول الناظم وان ترد به المضي فاضف وان تفرقه بلان والف فالضمان بكل حال في الحال
 والمضي والاستقبال في جعلها للام معرفة نظرا لان المعرفة بعيدة عن زهاب الفعل وقال ابن هشام
 شرح النحوة اها هي قد رت للمعرفة اقضى الفياض لا يعمل شيئا فنص على ذلك انتخاب الاخص في جيل
 وهو الحق ان اقله وقال في المضي لو صح ان ال فاسم الفعل المقول حرف تعريف لم يستعملها
 كما منع عند التصغير والوصف انتهى ومن ثم لم ينفذ حرف تعريف كالأخص في غير ان انضاض الاسم نحو
 الضار يبد على التثنية بالمفعول ورد بان تشبه انما يكون سببا لهذا ايضا لا يجيء كما في المثال او قبل
 انضاضه بفعل مضمون لاسم الفاعل قط والتقدير في المثال خبر بنبذ او يضرب بي نحو بلا دليل
 وبهذا يتبين ما حكاه بدين فالذي ان عمل المعرفة بال قط حرف تعريف عند جميع النحاة الثالث قوله علم
 مظهر هو المشهور الذي عليه الجمهور من الزمان وابو علي في كتاب التمهيد اذ كان بال لا يعمل لانها
 قال ابو علي في الكتاب المذكور قول جرير حيث والتم ففنا في طوارقه من خوف حلمات الظالمين علم
 ان غدا منعلو بخوف ووجه ان ليس بالانضاض بعينه قال الرضي في علم ذلك لان الخبر من اللام لم يكن يعمل
 بعض الماضي فوسل ال اعماله معناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل هو فعل محصور
 الاسم فدل ابن النحاشي ذلك عن سبويه ولم يفتح سبويه بذلك بل قال ان الضمان يبد ان معنى ضمير
 نفير عند ذلك انما اعمل معنى المضي فالاول جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذ كان مع الخبر يعمل
 بمقتضاها ولا يكون ضلالة لا في شرط العمل كونه الحال والاستقبال انتم قائلون ان هذا الفعل انما
 حمله مطابقته موافقته في الحركات والتكائن ومعنى من جهة اقرب ان حدثه باجدا انما يبد انما
 اذ كان الماخر في انما يبد لفظ الامعق لانه لا يواز نه مستمر واعتماد على نفى محرف واسم او فعل
 نحو ما اوعى ولا يضر ان يدعى الان او غدا او على استغناء محرف واسم نحو ما اوعى ولا يضر ان يدعى
 فيدعى الان او غدا او على اسم خبر عنه الظرف ثاب الفاعل والمراد بخبر عنه ثاب الفاعل نحو زيد
 ضارب الان او غدا وكان زيد ضاربا بغير وان زيد ضارب عمل او ظنت زيد ضاربا بغير او عمل
 عمر ضاربا بغير الان او غدا او على اسم موصو به نحو مرتب رجل ضارب عمر الان او غدا او على اسم الحال
 نحو جان زيد كذا خبر او الاعتماد على الفاعل كالا اعتماد على المفعول به نحو من زيد عمر ام مكرما او

فيلد

وهو متناهي عن الان او هذا الخ فالاحتساب في هذا هو متناهي وهو متناهي كسائر الخ
اي هو متناهي اي كقول قاطع قيل ومنه ما طالع الجبل اي ما جلاها العا وقد مر ما فيه في بحث المتناهي
وقال ابن مالك انه اعتمد على حرف التاء ورد عليه اشياء من المعقد عليه ما ضرب الوصف من الفعل
حرف التاء لا يصلح لذلك لان من خواص الاسماء انه يفي بالمعنى الاصل فيمن ان يعقد على صيغة من
مخبر عنه او موصوف او ذي حال لانه وصف يقتضي ان يكون له موصوف وفتيا من لا يقع لا مخرج
ونكر مبدوء بمخرج من أصل صفة فلحق بالجوامد فلا يعمل وانما اشترط عند تقدير الاعقاد
على ما جاز اعتقاد على التقى الاستفهام لانه قصدوا به قصد الفعل يقتضي مجرده وقد علم
بالاستفهام انهم لا يستعملون الوصف قائما مقام الفعل الامع التقى والاستفهام بينهما كالاراد
اشترط احدا من ما يتبين والاعتماداتما هو العمل في النصب جديلا لئلا يجد انه يتبع زيد قائم ايوه
امس والثاني انهم لم يشترطوا الصحة نحو قائم الزيدان وكون الوصف بمعنى الحال والاستقبال قال
ابن هشام في المعنى الثالث اذا قصد باسم الفاعل الاستمرار لم يعمل كما اذا كان يتبع المضى فتكون
اعضائه حقيقية ووقع الزم مخبر في الكسافة لم يعمل وان كان لاضاءة غير حقيقية قال في قوله
وجعل الليل سكنا والشمس الضحا نافر من مجازات مثل المشرق عطف على الليل في نصبه بالانفعا
جعل وعطف على محل الليل لان اسم الفاعل هنا ليس بمعنى المضى فيكون اضافته حقيقية بل هو
على جعل ضمير في الارض من المتخلفة وعملها فالو المحب النوى وقال في الاسباح كما تقول زيد قد
عالم ولا يقتضيه ما نادى ونظان انتهى في ما مضى لك في محل اخر منه فقال اذا قصد باسم الفاعل في
الماضى كقولك هو مالك عبدا امس وزمان مضمركم هو لك زيد مالك السيد كانت الاصل حقيقة
كقولك مولى السيد قال وهذا هو المعنى لعمالك يوم الدين انتهى في الشافعي من كلامه قال
السعد الفطري في حواشيه ذكر في قوله التوفيق ان الاسم لما شاول المصلحة والحال والاضاعا
فما نظر الحال المصلحة تجعل الاضافة حقيقية كما في مالك يوم الدين الى الاجز غير حقيقية كما
في جعل الليل سكنا انتهى في قال المحقق لم يجز له واجب بانه ايضا لاضافة لا يبرهن ان يكون لمضى
حامل لوصف الاضافة حقيقية لان المستقر لا الحق على المضى ومقابله وعلى وجهها معا
بجملتها الاضافة حقيقية فنظر الى جهة الاول واسم الفاعل عاملا في النظر الى الجهة الثانية وليس
بشيء لان مدار كون اضافته حقيقية او غير فاعلا كونه عاملا او غير فاعلا انتهى في قال بعض المحققين

ونعم ما قال ان المتعبر بفتح عله نظر الى استظهاره على الحال او الاستقبال او الغاوة نظر الى الحال
فتمثل اضافته فتمثل لاضافة الثالث فتمثل اسم الفاعل على شرطين احدهما ان لا يصغر
والثاني ان لا يوصف فلا يوافقا من غير ان يبدلوا لا ريب مما با ميسر ان يد الجا يفتح للفاعل
قال ابن ابي الكثر فتمثل المظوم لا خلاف فتمنع عمل المصغر وروى ان الكوفيين خلا الفراء لاجازة قط
فيلاعلى المتعبر والمجموع واما اعمال الموصوف فتمنع ثلاثة مذهب المصنف قط وعليه من ذلك وابو
البقاء ويجوز قط وعليه الكسائي وغيره من الكوفيين ويجوز بعد العمل لا قبله وعليه البصريون
الفراء الرابع وجود الشرط ولا يوجب عمله بل يجوز اضافته الى مفعوله وقد روى ابو الحسن ان الله بالغ
امرهم من كاشفات ضرر قط كلام بسبويه ان النصب في غير مجزوم بل من ههنا المفعول هو المتعبر
كما روى عن الكسائي ما سألوه وهو قط كلام ابن ابي الكثر وقال ابو حيان واللفظ يظهر ان مجزأه من النصب
لان الاصل في الامرين ان يفتوا احدهما بالآخر لاضافة الفعل ايما هو على النسبة بالفعل فالحمل على المصدر
او الضمير لو ثبت شرط الاعمش والكوفيين الاعتماد بحججهم بقوله جبريل قط فاعلم انك ملغيا
مقالة لحي انا الغير مرت وذلك ان يوطى على مجزئ مع انه لم يعقد اجاب البصريون بان على الفعل
والناخير فينوط مبداء وجبريل وروى بانه يوزن منه الاخبار بالمفرد عن الجمع والتجسية فيقول قد
يستعمل النجاعة كفعله وتم والمثناة بعد ذلك فهم فائدة ذلك في نابع المفعول الجبريل واسم الفاعل
كسبى جاء وما الامن نص الجبريل على اللفظ والنصب على الحمل عند الكوفيين وجازع من البصريين ان
واين ذلك من الناحية وجازع فاعلم عند بسبويه ومحمد بن جبريل ولا يبعد ان اسم الفاعل عنى المتعبر
خلافا للكسائي وهو على ان حرك الكوفى الاستدلال فاعلم ان الكسائي لانه لم يتركها وقيل لانه دخل
الكوفى وجازع الى حركه من حيث ملغيا بكشافا فاعلم ان حركه من حيث ملغيا بكشافا فاعلم ان حركه من حيث ملغيا بكشافا
هنا هو ابن عساف واجازة الغاوة يفتى المصنف كونه غائبا من الوجود فمضمونه الحكاية في حركه من حيث ملغيا بكشافا
اندر معنى الفعل شق وسدرة بان عمله لما منه لا يكون في معنى الفعل فقط والوجه ان يعمل ذلك
اسم التفضيل ومحمود مما هو في معنى الفعل ومن التماع قوله قط وكليمها بسط ذريعة بالوصف بلط
معنى المصنف وعمل من غير النصب لا يجوز لانه حكاية حال فاعلم ان معنى بسط ذريعة يبدل ان
الغاية وكليمها الحال ولهذا قال فيهم فاعلم ان حركه من حيث ملغيا بكشافا فاعلم ان حركه من حيث ملغيا بكشافا
فتمثل كانه موقوف على ذلك الزمان يحكى الله على اللفظ كانه في قوله فاعلم ان حركه من حيث ملغيا بكشافا

الحال حكايته للغة الكاتبة لا الالفاظ قال المحقق من حكاية الحال ان الفعل ان كان ذلك الفعل لما
وانفع حال التكليم كما في قوله قد علمت فقلون ايضاً الله من قبل وانما فعل هذا الفعل الماضي
المشعر كان ذلك محضه والمخاطب وضوءه له لينتج من قول دابة الاسد فاخذ السيف فاقبله
فلم يهاجم الاقلام اجملت الواو من كلامهم باسم من كلام القصة لان جملة الاية لم يربط الكلام فيكون
للاستدانة والجملة مسانفة وجملة بعضهم من جملة الاية وهي كما ترى فان قلت لم من صعد
حذف الواو التي هي جزء من لاية فقلت لا محذور في ذلك فقلد وقع مثله في كلامه فنبه على ذلك التور
وغيره وانما محل العمل لحداد وانما هو في رضة الضم والمفعول هو نحو من القول ان الفعلية لكونها الجبلة
انما رفعة الفعلية التي هي على ان يعضوا لانها على رقيقة ابو حبان بان انحر وان كان على ان لا
من رفعة ولا يتجمله قال الذي تلقى على التوخي انه يتجمل لا استفادة وانما النصب للطرف فيجوز
لانه يتجمل في رجة الفعل والضمان حال والمفعول المطلق مثله لان الحال كالطرف والمفعول المطلق
ليقر باجبي وانما رفعة الضم فقال ابو حبان ان رة كلام سيبويه جواز وهو اختيار ابن عصفور وبعض
الصحوة في قال الرضي عن اسم الفاعل والمفعول الرفع جازم مطر سوله كان يحسن الماضي والحال والاولى
اوله يكون الاحدا لثمة الثلاثة بل كان الاطلاق المستفاد منه الاستعمال نحو زيد صار بطنه وشق
وجهمه لان ادي في مناجاة الفعل تكفي في عمل الرفع لثمة اخضا صر المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان
مستبداً على ان رة غير التي هي بمعنى الاطلاق كانا او بعد الاثمة الثلاثة نحو سرى رجل قائم
في داره عمره ومصره على باب بكر انتهى تكسر نحو صيغته فاعل المباعدة والكسر في فقال بفتح الف
وقيد بالعين في مفعول بفتح الفاء ومفعول كسر الية او فاعل بفتح الفاء وكسر العين في بعد هاء
او فاعل بفتح الفاء وكسر العين في اياه فاعل عمل بفتح الية المتعلقة عند سيبويه ومخاطب التمام
والعمل على اصلها واكثرها استعمالاً فقال وضعوا كقوله اخا الحبيب لباثا اليها اجلاها وليس
بواجب الخواص فقال وقول الاخر ضرب بقتل التمسون بها اذا عذمو اذ انك امر
ثم مفعول كقوله انه لم يجرى في كذا التي منها احكام سيبويه ثم فعل كقولهم ان الله سمع عامر غاه
ثم فعل كقوله ان الله عز وجل عزه محاش الكرمين لها فزيد قال سيبويه وفعل قد امر بعمل
مكسر ولم يجر الكوفون اعمال شتى بها المخالفات الاذن المتعاضد والمعنى واحد لا يقدربا
منها مصوباً فقلد له فعلا ومنه قوله عليه عليه قول الرابعا الفصل فانشرب ففتح كز

واسم المفعول اذ على هذا مقوله وهو العمل وشروطها كما في الاربعة الصفات المشتهرة ومنها اذ على هذا
وفاعله

٢٧٨

الجبين من افعال الغيب وفعل كمله لقلة السماع بها وانما المازنة لعمال الفعل دون فعل لان على وزن
الفعل كعلم وفهم وانكر بغير مدح وفعل لان افعال وزود حتى انه لم يجمع افعال في نفي وقال ابو حنيفة لا
ينبغي فيها التماثل بخلاف الثالثة الاخر فيقال عليها واسم المفعول قال بعضهم وانطق مفعول
هنا فيقدر المفعول به على الحدث والاضال لان المفعول هو الحدث وما وقع عليه الحدث فهو
مفعول ما على ما ذكر ابن الفارابي اسم الفاعل ان صفة الاسم في الصيغة التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل
فلا يلحقه في الحذف الاضال وكان الذي جرى على ما قال قال ما في اسم دل على حدث ومفعول مخرج
بقوله مقوله ما عد المحذوم من الصفات والمضار وتعمل هنا بمعنى الحدث كما ذكر في حديث
اسم الفاعل وان كان كذلك لا ذكره هناك لاجل الصفة المشتهرة واسم التفضيل كما مر في ههنا
خاويان بقوله مقوله كما علم فلم يمتنع في ذكره وهو العمل وشروطه كما في اسم الفاعل يعني كما
يعمل اسم الفاعل على فعله يعمل هذا عمل فعله المبني للفعل ويشترط فيه جميع ما اشترط في ذلك
حتى عدم التضييق في الوصف عند من اشترطه نحو ما المعطى على ما يبدوا في نحو مررت بمثل علي لا
فيما ان لان او قد تشبه به اسم المفعول من الثلاثة الجبر على انه مفعول كسفر في من غير وعلم في
اسم الفاعل مفعول ما قبل الحق وكسركم في مخرج ولا يعمل على الفعل المبني للمفعول من الصفات غير
هاتين الصفتين فان دل على معناه كما استخرج من التمهيد وذلك نحو فعل بكسر الفاء وسكون الظاء
العين كذبح وطرح وطحن بمعنى مذبح ومطرح ومطحن وفعل فقع الفاء والعين نحو فقع وخطب
معدود ونحو طوطو ففعله فقع الفاء وسكون العين كغزوه ومضغته ولقمة بمعنى مرفوف ومضغوع طعنه
وفعل كجرح وفعل وعصر وهو اكثرها استعمالا في معنى المفعول فلا يعمل شيء من هذه الصفات الا في
مرتب رجل ذئب كسب ولا يخرج في المصرب ليرغص فهو واسم المفعول وما كان من الصفات بعناية
حكمها بالنظر في ما يطلب من القول حكم لفعل المبني للمفعول فغير يجوز في مرتب رجل جرح ابوه ويحتاج
الى سماع كما قاله الرمادي الرابع من اسم الفاعلة عمل الفعل الصفة المشتهرة سميت بذلك لانها
مشتهرة باسم الفاعل المفعول واحد فاجابها نون وتثني في جمع يقول في حسن حسنة وحسان حسنة
وحسنون حسنة كان يقول في صان صانين وصانان وصانان وصانان وصانان فلذلك لا عمل
الصفة كما يعلم اسم الفاعل وكان قسما ان لا يعمل الصفة بانها الفعل بل لانها على التثنية وتكونها
ماخوذة من فعل فاصلة في مخرجها على واحد لا في ذواتها المتعدية الى اسم لم يعمل في فاعله

على معنى الثبوت وتنفرد عن اسم الفاعل بصوغها من اللزوم دون الفعل كمن صببت بعد جواز كونها صالحة

٢٧٩

على معنى الثبوت فخرج اسم الفاعل والمفعول فانهما يدلان على معنى الحدث كما مر في اسم الفاعل
فان قيل انما على معنى الثبوت وهو المسمى بواحد في هذا القدر طارعا على التصريح بانطلاق
الحدث من غير يقيد كما مر في التحقيق فخرج هذا القيد ايضا فبينما في الاول يرد على الطرح هنا ما
ورد في حداسم الفاعل على العكس من نحو ثبت ولازم ودام ونحو الجواب الثاني قال الرضي
عليه من انما الرضا الذي ادى ان الصفة المشتبهه كانتا ليست موضوعا للحدث وليست تبعنا
موضوعا للاسما في جميع الارض لان الحدث والاسم لا يقيدان في الصفة ولا دليل فيها
عليهما فليس معنى حيز الوضوع لانه لو كان في بعض الارض او جميعها لادليل في اللفظ
لحد الفيلين في حقيقة في الفعل المشتمل بينهما وهو لا يقيد بالجنس لكن بالانطلاق لانه
يكره بعض الارض او من يقض لم يجز فبقيت جميع الارض لان حكمت بثبوت فلا بد من
في زمان كان الظم بثبوت في جميع الارض او في شق من ثبوت على تخصيصه ببعضها كما نقول كان
هذا احسن اوضح وتبين صرحنا او هو لان فقط حيز فمورد في الاسماء ليس ضيقا انتهى
فتارة الصفة المشتبهه اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله في التذكير والناصب للثبوت
والجمع وشروط الاعتماد اذا تجردت من ان تفترق عن اسم الفاعل بصوغها من الفعل اللازم وضما
او فعلا او قصد دون الفعل المتعدى الذي لم يرد بالوصف من الثبوت فالصوغ من اللزوم
وضما كمن صببت فانها مضمونان من جنس وصيغ الا زمان وضما المصوغ من اللزوم
فلا كمن صببت فانها مضمونان من جنس بغير الضم الى وجه بضم الفاء اي ضما الزم طبعه
كمن صببت ضما الكرم طبعه على احد القولين في المصوغ من اللزوم قصد كصواب لاب و
مضروب ليعرف ان اسم الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جري مجرى صفة المشتبهه كما قاله
في القاموس اسم الفاعل يضاعف من اللزوم والمتعدى كقائه وضما وبعد جواز كونها صالحة
لا على الاصح فانهما للتعريف لا موصولة كما جزم به صاحب البسيط وابن العلي ورجحنا
في الجامع والمغني قال لان صفة المشتبهه للثبوت فلا تاول بالفعل الذي الدال على الحدث لهذا
كانت الدخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالانفصال انتهى وقال الرضي انما لم يوصل اللزوم
بالصفة المشتبهه مع ثبوتها الحكم لثبوتها معها للفعل ولذا لم يوصل لانه لا يقدار بالفعل
الامع ضمة ان وهو مع الثبوت المفرد والقصد ليكون الاجمالة انه في مقابل الاصح وذهب

اليد ان عصفور في احد قوله وانما ذلك تبع من ان فاسم المصطلح من جوار كونه ماصلة لال وان
فيها موصولة وبهذا الخلاف يقتضي على امرجك الاحكام على القول الاول وانتم الفاعل الامع فيه كونه
صلة لال كما تقدم ويجعلها من غير شرط زمان فاضطال واستقبال لالها بمعنى الثبوت فلا يصح
لاشراط الزمان فيها لان فاله يدل على حدوث لا ثبوت له بالزمان بخلاف اسم الفاعل فقد مر شرط
لعله زمان الخال والاستقبال والاشراط الاعتماد عليه من ادراكه وانما ذكره في ذكره من كات
لان الضمة فرع اسم الفاعل فهو حوج الى الاعتماد منه ومخالفة فعلها في العمل فانها تصب مع قصور
فعلها كما سبقت في مخالفة اسم الفاعل بانه لا يحال فعله لعدم من يها على الفعل المصطلح بخلاف اسم
الفاعل فانه لا يكون الاحكام بالمصطلح في تحركه وسكونه والاضطال حركة تحركه وسكونه لا يكون الاضطال
حركة بعينها الا لا يشترط التوافق في ان الحركات والاضطال في الفعل هو دون عرض لا يقتضي
القول بعدم من يها عليها كما قال المصنف هو من يها عليها من غير في الفصل واسم الفاعل بالعلم
وهو كلام الفاعل في الاضطال والضمير على انها تكون بجوابه له كسطح المكان ومقتضى القصر في
المرض وغيره جارية وهو الغالب في المبتدئ من التلا في مخوخره وسبيل فالقول بانها لا تكون الاضطر
بجانبه مردود بانها قاطبة على ان انها قوله من صديق او اخي فانه او علة واضطال بالاضطر المحمدي والمحو
الظلمة الملتزم من غير سبيل متقدمة في وجوبه لئلا يقال ان المراد من الفاعل ان يقول ان ظاهره
منظلمان فمقتضى مخوخرهما تجري على المصطلح لهما فاعل في فعلها بالثبوت فتعولت مخالفة الضم
المشبهة واليتبعت بمقتضى هذا الاتفاق المذكور ان جمع هو محمول على التحريك حكم الضم المشبهة لانه
فقتد بالثبوت فلما الظاهر على مقتضى مشبهة انتهى في مقتضى الضم عن اسم الفاعل بانها
ان تصبوا الاضطر على انها بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز تقديم منصوب عليه مخوخره لانه لا يجوز
تقديمه من غير وجه فيها ان مقتضى لا يكون الاضطر الى اتصاله في غير موصوفه اما الفاعل مخو
زيد حسن وجهه ومقتضى مخوخره حسن الوجه اي منه وسبيل ان اخلف عن المصطلح اليه بخلاف اسم الفاعل
فان مقتوله يكون اجنبيا مخوخره بضمير عن سبيل مخوخره بضمير غلامه وقول ان الناظر ان جوار
زيد بك فتح مبطل لعموم قوله ان مقتول الضمة لا يكون الاضطر مردود لان المراد بالمعنى ما عاها
فيه مخوخره وعلمها في الظرف بما فيها من معنى الفعل وكذا علمها في الحال والتميز ومخوخره انما هي
انه لا يجوز ان يفصل بينهما من مقتولها بظرف او عليه عند المحمدي بخلاف اسم الفاعل فتجوز الاتفاق

بنصرة لغوها قلت خال ان المصعب على التثنية بالفعول ان كان معروفا والتميز ان كان

٣٨٩

ومنها انما لا يحذف ويبقى معنواها بخلاف اسم الفاعل فانه يحذف كما في باب استفعال نحو زيدنا
ضابها كما في نحو هذا ضارب زيد غير المحذف زيد ونصب عمر على فعله فعل او وصفه منون ولا
يجوز صرفه برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه بنصب الفعل ولا صرفه برجل حسن الوجه
ومهمه وخفض لصفه لانها لا تعمل بخلافه وان معنواها لا يفتقدونها ولا يعمل لا يفتقدونها لانها
لا تعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل فانه يعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماخذ او يدبر
الاشهر ومنها ان معنواها لا تبع بالصفة فانه الواجب ومنها نحو والمغاربة بخلاف اسم الفاعل فانه
يجوز لتابع معنوه لتجميع التوابع فانه انما هو على قول الرخاس الحديث في صفة الدجال
الاخو حنينه اليه قال للمايسه وخرجه بعضهم على ان له في خبره يبدل بخلاف لاصفة عيسى كانه
قل اي عيسى قل ليس اي خروجه بعض على انه منصوب بفعل محذوف ومنها انها توثق بالالف
الجماع الوجه بخلاف اسم الفاعل فانه لا يوثق الا بالناعمة ان منصوبها المعرفه مشتهر بالفعول
ومصوب اسم الفاعل مقبول به وقد ذكرنا انهما في غير هذه لا يطول بذكرها في هذا ذكرنا فاعلم
هذه منصرفه في بيان احوال معنواها الصفة المشبهة في الاعراب ومعنواها تلك خالات حذوها الرفع
بالفاعلية بالانفاق وح ن لصفة خالصة عن القيمة ضرورة اذ لا يكون الشيء ناعلا من نحو زيد حسن
وجهه قال الفاعل على الابدال من ضمير مشبهة في الصفة يعود على معنوها بدل بعض من كل ولم
يذكره المصنف لانه في التجميع ويرد محكاة القراءه من حيث هو وجه محكاة الكوفيين ما في قوله
الالف ولنه يجوز صرفه برجل مضروب الف بالرفع ولا يصح في هذا ان يكون بدل كل ولا يصح انما لا
وايضاح الرد بالاول انه لو كان الوجه بدل من ضمير مشبهة لوجب ان يثبت لان المسند اذا رفع ضمير
مؤنث وجب ان يثبت وفرض عليه النافذ والحالة الثانية التصب على التثنية بالفعول بغير ان كل منته
اقبال نحو زيد حسن الوجه وبالاضافة نحو حسن وجهه بنصب الوجه وذلك لان هذه القبول المعرفه
لا تصح ان يكون معنواها تلك الصفة لانها من فعل لا دم ولا يقع ان يكون ضمير لان معنوها القبول
الاكثر على الاصح فلما لم يصح في المفعولية ولا التثنية جلو على التثنية بمفعول اسم الفاعل في نحو
القصار بالرجل بمسار الرجل فاعطوا الصفة المشبهة حكم اسم الفاعل فنصب المفعول كما اعطوا
حكمها في اخر المضاد ليه حيث قالوا انساب الرجل بالرجل على حسن الوجه فحصل بينهما تضاد
وعلى التميز ان كان نكرة نحو يا حسن وجهها هذا الفصل هو من هذا الخبر وهو من الخبرين

هـ

والجبر بالاضافة حتى يقع كل من هذه الثلاثة اما باللام او لا والمفعول مع كل من الثلاثة ان باللام
او بحرف ضمت ثمانية عشر فالمشعر الحسن وجهه والحسن وجهه

٢٨٢

المخوف في المسئلة ثلث اقوال اخرجتها ان القصب على التميز وهو راي الكوفي من بناء على راي
من جواز وقوع التميز معرفة قال ابن ابينا في شرح الجمل ويجوز هذا القول على ما على لان التميز
هنا لا يبعد شيئا وهو عبارة تميزها لاجناس كالمثل الماء الثالث انه على التميز بالمفعول بمعنى وليس يقي
لان التميز بالمفعول انما يصير له مع المعرفة للضرورة ولتمام التكرار فلا ضرورة تدعو اليه مع مكان
وجمعها على القياس وهو القصب على التميز الثالث انه على التميز بالمفعول به ان كان معرفة وعليه
على التميز ان كان نكرة وبه جزم ابرهشام في الجامع والمفطر في شرحه وشعره الشذور وشعره المحي في قوله
الثالثة الجبر بالاضافة او يسميها بخوف زيد حسن الوجه حتى ياتي الضمة مع كل من هذه الثلاثة ان باللام
او لا ومع القصب الجبر كما معرفة باللام ولا والمفعول مع كل من هذه الثلاثة الحاصلة من ضرب
وجوه الاغراب الثلاثة في حال كون الصفة باللام او لا اما مضافا او معرفون باللام ويجوز بينهما
ضاربا باللام ثمانية عشر فما خلاصه من ضرب ستة في احوال المفعول من كون مفعولا ومفعول
وحرفا ومفعولا في حال كونها باللام او بحرفا فيها في ثلثة في احوال المفعول من كونه
مضافا او باللام او بحرفا فيها ونقصها الحسن وجهه بالرفع الحسن وجهه بالقصب الحسن وجهه بالبحر
الحسن الوجه بالرفع الحسن الوجه بالقصب الحسن الوجه بالبحر الحسن وجهه الحسن وجهه بالقصب الحسن
وجهه بالبحر حسن وجهه بالرفع الحسن وجهه بالقصب حسن وجهه بالبحر حسن الوجه بالرفع حسن الوجه
بالقصب حسن الوجه بالبحر حسن وجهه بالرفع حسن وجهه بالقصب حسن وجهه بالبحر فهذه ثمانية عشر
فتمامها ممتنع ومختلف فيه وجاز في الممتنع منها اثنان احدهما ان تكون الصفة باللام مضافا
الى مفعولها المضاف الى ضمير الموصوف او بواحدة نحو الحسن وجهه والحسن جديره والثاني ان
يكون الصفة باللام مضافا الى مفعولها الجبر عن اللام او المضاف الى الجبر عنها نحو الحسن وجهه
والحسن وجهه وانما المستغنى لان الاضافة فيها لا تقلق بها كما في نحو غلام زيد ولا يختص بها
كما في نحو غلام وجل ولا يختصا كما في نحو حسن الوجه ولا يختصا من تيج حذفت الرباط او النجوة
في العمل كما في الحسن الوجه وقال ابن الحاجب في ما اشتهر الاول لعدم التخصيف والثاني لان فيه اضافة
المعرفة الى النكرة وهي عكس ما ينبغي في الاضافة فذكره لذلك انتهى في قوله اشتهر الاول بالتخصيف
وربما التفتت في ان الاضافة الثانية بتخصيفا وامتناعا لعله الخوف في يصحح الرضوي فقال انما
اشنع مع خصوص التخصيف فيه مجمل الضمير وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير

بالرفع

والخلاف في حسن وجهه

٣٨٣

مطلوب فيها التعريف لكنها منع الاضافة المحضة فاذا لم تكن منها الجواز لم يربط المضاف
 المضاف اليه معاهها بخلاف المحضة فلا اقل من ان يكون على صدماء عليه وهو تعينه
 المضاف وتكبر المضاف اليه انتهى فلو انما يكون في هذه الاضافة تخفيف بحذف الضمير
 ان لو كان الاصل آخر وجهه واما اذا قلنا الاصل المضاف اليه فلا يخفف ليشه وتغير الاول
 وهو من غير غرضه واختلف في حسن وجهه بغير هذا الضمير مضافه الى معطوفها المضاف الى الضمير
 فهو بغير وجهه وتكون على جواز على وجه في ضرورة التعريف لان تخفيف هذه الاضافة يكون
 بحذف النون وبحذف الضمير والتخفيف بحذف الضمير على منه بحذف النون فلا وجه له
 الا على مع مكانه واختيار الازالة وما هو الا من جميع الرجوع والمير على منعه مطلقا في التعريف
 لم يبق قول التامخ اقامت على بغيرها بما اذا صفا كسب الاعلى جونا مضافا لما التامخ
 مستدلا على محسنه في التعريف بغيره بغيرها يعود الى الذين في المراد بالجارحين من غير ان يجعل
 تحت القلة ويشد القلة الى الجبل وهو المعنى هنا ما بصفة مفهوم الجبل مقام جبرها كالتقلد
 والكسب الشد الجبر والجرى هو لا سود والمضطر على ان يقع مضافا الى ذلك
 موضع اصطلاحا واسم مقول واقع موقع الشيء كما في دلس الكسب في المعنى ان يتركب
 بغير الاعلى بما يرفع اليه من النار مشوقا ما كان الاضطرار من كثرة ابعاد النار منها فاداس
 البسطة وواقع فيها الميزان ما ان جبره مضطرا ما عايد الى الاعلى اذ هي جميع في معنى الثوب
 من حيث انه الجار يتبين وليس لها الاعلى وانما جبرها ما حوله ما كوله وواقع البسطة و
 السطارة والالف وراجع الى الترفيع لانه بمعنى تفتت حوا سفل الالية وطرفاها اللان
 بليان الارض من الانسان اذا كان فانما كانت قال نجوينت مضطرا الاعلى فليس فيها الاضطرار
 واحد هو المستكن نجوينت انه وكقولك زيد جسر الغلام متبع فعله اي فعل الغلام ولا خفا
 بما فيه من التكلف والظمع سبويه والكوفون على جواز مطلق الكلام كله لحصول التخفيف
 بالاضافة في الجملة وهو حذف النون قال ابن الك وما ذهبوا اليه هو الصحيح لان مثله قد
 ورد في الحديث كقوله في حديث ام روم صفر وشاها في حديث القبال عور عينه المص
 ونحوه سبيل البقي شغل ضابجه ومع جواز فحين ضعف انتهى قال ابنه لانه يشبه
 الشيء نفسه اما قال ليشه لان الاضافة ليس من رفع وان كان هو الاصل اذ لو كانت من رفع

لغات

اما البوائى فالاحسن ذو القيمة الواحد هو شقة والحسن ذو القيمة اثنين والقيح المثلث وهو ريفه

٣٤٤

لكن من اضافة الصفة الى مرفوعها وهي في المعنى لكنها استنكر واخذوا قولوا الاستثنا
فانقصت المفعول على التثنية بالمفعول ثم اضيفت فالاضافة ناشئة عن التثنية بالصفة ليست
نفس منصوبها اما الصور البوائى من الثمانية عشر وجميعا بعد اخراج التثنية المصنوعة بالباء والتم
المسوق على خلاف روى خمسة عشر وجهها جائرة لكن منها احسن حتى وقع والاحسن ذو القيمة الواحد
جاء على فوق ما ينقصه الكلام من الايمان بالمحتاج الى الربط من غير زيادة ولا نقصان وغير كلام ما قل
قد لا هو اى ذو القيمة الواحد شقة ايضا سبقه ما يقتل فيهم الصفة على القيمة روى حسن الوجه بوجه
المفعول والاحسن الوجه بوجه روى حسن الوجه بوجه روى حسن الوجه بوجه روى حسن الوجه بوجه
واثنان يقتل فيهما المفعول على الضمير وما العن وجه برفع المفعول فيهما فالجمع شقة والحسن ذو القيمة
لاستعماله على الضمير الذي يحصل بالربط وزيادة القيمة لآخر لا تخطى بالمعنى فلم يبق شيئا انهم خطين
مرتبة الاختصاص وهو اثنان والاحسن وجه والحسن وجه بوجه بوجه بوجه بوجه بوجه بوجه بوجه
اخذنا في الصفة والاحسن المفعول والقيح هو اثنان عن الضمير نحو هو اثنان بالمحتاج اليه الصفة
وبما انما لا اجنى عن ومنه وان هو روى حسن الوجه روى حسن الوجه روى حسن الوجه روى حسن الوجه
ما يصوب بالاحسن والحسن والقيح مجزى كما ذكرنا من كان المفعول مضافا مرفوعا او منصوبا
فالقيمة مضافان كان مضافا لغيره فهو مضافا له مضافا له مضافا له مضافا له مضافا له
فلا قيمة في نهايات الاول حكم المفعول اذا كان مضافا باللام حكمه اذا كان مضافا الى المرفوع والمضاف
اليه بالعاما نبع مخو مرفوع برجل حسن الوجه الملام وحسن مرفوع الى الملام وحكم المفعول مضافا
الى المضمحل حكم المضاف الى المضمحل هلم جرا نحو مرفوع برجل حسن وجه حرج مرفوع الى حرج مرفوع الى حرج
وكذا ان كان فيه ضمير لم يكن مضافا اليه مخو مرفوع برجل حسن وجه يصوبه وحكم المجرى عن اللام والمضاف
الى المضمحل حكم المضاف الى المجرى عنها بالعاما بلغ مخو مرفوع برجل حسن ملام وحسن وجه بعلام الملام
قال في القيمة روى حسن بعض الناجزين الصفة الحاصلة من الصفة ومفعولها الى اربع عشرة الصورة وما يارب
وست وخمسة مرفوع وذلك لثلاثة جعل الصفة ماقبال ولا في هذا المثالان ومفعولها ماقبال ومفعولها ماقبال
والمرتبة بال نوع واحد كالحسن الوجه المضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى ضمير الوجه مخو مرفوع وجه
الثالث مضاف الى مضاف الى ضمير مرفوع مرفوع والثالث مضاف الى المرفوع مرفوع مرفوع مرفوع مرفوع
الرابع مضاف الى مرفوع مرفوع مرفوع مرفوع مرفوع مرفوع مرفوع مرفوع مرفوع مرفوع مرفوع مرفوع

من غير ان يميز بين حسن وجه جليل بها الجملة انما هو انشاؤنا من صفاتها الى ضمير مقبول صفة اخرى نحو جليل خالها
 من قولك مرتبت برجل حسن الوجه جليل خالها والناقص صفاتها الى مقبول نحو الطيب كمالها الثالث يكون
 من قوله فيج جليل الاخير من قوله والخبثي آراء من صفاتها الى مقبول نحو جليل مخزوب رجل جليل يستأجر
 مع بعض بره الجرح من الاضافة والافعال ثلاث انواع الموصوف نحو قوله سبيلان ابدان وارخصها
 وبراءة الفتى عليه الماذن والموصوف نحو خالها اعد من قوله نزلوا من خالها اعد من قوله
 منكها انما الذي هو من الخوص من جرح جرح هذه انما اعترفت صفة مضرته في حاله انما تكبر نصفه
 ونفر بها او بعد عسر كل من هذه الاربعة والاعتراف مضرته في قوله احوال العرب تلعب انفسهم
 صورة ويضم اليها صورة ما اذا كان مقبول نصفه صميم هي ثلاث الاول ان يكون مجزوا وذلك ما تميز
 النصفه لغيره من ال محو قولك مرتبت برجل حسن الوجه جملة الثانية ان يفصل النصفه من الضمير في
 مجزاة من ال محو قولك مرتبت برجل حسن الوجه الجملة الثالثة ان يفصل ويكن يكون النصفه بال محو بدل حسن الوجه
 الجملة والضمير في هاتين الصورتين منصوب فصار حكا وسعير النصفه لما ان يكون مفرد مذكر
 وانشاء او مجزوعة جمع ملامة او جمع تكبير او مفرد مؤنث او ملامة او مجموع ملامة او جمع تكبير
 هذه ثمانية في حسن سبعين نصير ثمانية واذا نوقت نفس النصفه في المرفوعة ومنصوبة ومجزأة
 ونصير بها في ال ثمانية نصير لها ثمان مائة واذا نوقت النصفه في جملتها في مفرد مذكر ومثناة
 ومجزوعة كانت ثمانية اذ انصرفت فيها الالف والقاف مائة نصير اربع عشر اذ انصرفت في ال ثمانية
 من هذه الصور الصميمة فانه لا يكون مجموعا جمع تكبير لاجمع ملامة جملة مؤنثة او اربع واربون
 خالها في اربع عشرة الف وما شان وستة وحمون بعضها خالها وبعضها ممنوع فخرج عنها المنع
 على ما تقدم انتهى انك ثابت النصفه ونصيرتها وجمعها بحجب اعتبار التكرار فيها لا بحسابها
 لهما فثبت ان كان موصوفا مؤنثا او مثنى ومثنى كان موصوفا كذلك كما في سائر الاوصاف
 المستثناة بقول هذه امرته حسنة الوجه ورجل حسن الوجه ولا نقول في هذا حسنة عينه نصير على
 التثنية بالمفعول وثابت النصفه نظرا الى ان العين في الفعل فاعل وقد كانت ثوبت عند اسنادها
 وانما نقول حسن عينه بالتذكير رغابة للضمير التكرار في النصفه فانما الى زبد الاربعة قد يقصر الجامد
 معنى المثنى على حكم التثنية وهو دليل كقولك انت قرأته العلم فزعون العذاب ان يطلب فداء
 نكلت ونكلت وقول اخر فلو لا الله والهر الفتح لانك ان عزال الالهات ففقر في انشاء

اللفظ اسم التفضيل وهو عاد على موصوفه بزيادة على غيره ولا يبنى الأمر ثلاثي تام مستصرف
قابل للتفاضل غير موصوف

٣٤٨

العلم مقنطرات وفروع من غير الهمز والفتحة فاجريت بحرفها الى ما هو عامل في المعنى ولو
رفع بها او نصب بها لم يمنع والى هذه المسئلة اشار ابن الكثير الكافية بقوله وضمن الجاهل
معنى الوصف فاستعمل استعماله بضعف كانت غرابا لاهايا بكذا فرائد العلم فراغ الماخذ
القاسم من الاسماء العاملة على الفعل اسم التفضيل وبعضهم يقول ان التفضيل قبل وما عير به
المصنوع او ليس عمل خبر وشروطه بانها موزنة اصل في الاصل اذ اصلها خبر واشترط حذف الهمزة بدليل
علم وهو في قرآنه فلا يسمعون غدا من الكذاب لا شرفيع الشين وقد بدلا الراء وقول الله بلال
خبر اناس من الاخير بالحب بان المراد بالتقول على وجه الظهور وهو كاف في الاول وفيه وحظ في
سبب حذف الهمزة منها مقبل اكثر الاستعمال وهو لا شرفيع وقال الاخفش لا يهاكم شرفيع فعل نحو
لفظ ما ضل عنها فهاشدة فان حذف الهمزة وتكونها لفظ التفضيل اجزاء مجرى قولهم اسم الفاعل
وغيره قال اقل التفضيل اجزاء مجرى قولهم قالوا تسموه ما قبل الزيادة كان عندك الى ان
التفضيل وان كان في الاصل من الفعل الذي هو الزيادة الا انه يرد مسئولا اكثر بمعنى ترجيح
على غيره فصفان للذات وان كان ذلك ليس مقنطرا لا شرفيع بدليل والله فضلكم فضل بضعفكم
على بعض الرزق ولكن في العرف معنى لم يقبل بوزن ونحوه لا برأيه الاما قد تنازع فلا يقبل نحو
اجمل من غيره وهو منزه وهو منزه ان حقيقة فضله جعله فاضلا لا شبهة الى الفضل ان اذ كان
مزيدا علم انما شبهة الى الزيادة في العلم ولم يجعله كذلك فليدفع استعلاء فضله الى الفضل
هو فعمل اكثر خلاف الوضع لا شرفيع لان معنى فضل بالتخفيف زاد ومعنى فضل بالتثنية جعله
مزيدا كمن زيد وفتح فمزيدا فمزيدا لا شرفيع بسبب يسميه الصفة وهو ما اى اسم ذلك
موصوف مثل جميع الصفات بزيادة على غيره خرج ما عدا المصطلح في موضع الموضوع بالزيادة فلا يرد
زايد لانه لم يوضع الموضوع بالزيادة بل لم يرد بالشيء الا انه جعله كوزن القائم به الزيادة زيدا ولا طائل
مبعض الزيادة الطول لانه لم يوضع بل لم يرد بالشيء الا ان عدم وصفه العرف بالمتصف بالطول
الامر لغيره في الطول جعله بمعنى الزيادة في الطول هكذا قال بعض المحققين من تراجم الكافية
المراد بالفضل ثم من الغير بالذات لا اعتبارا بكون ذلك هذا خبر الجيب منوطا والمراد بالزيادة
على الغير ثم من الزيادة في قيام الفعل به او وقوع الفعل عليه لا يبنى الأمر ثلاثي تام مستصرف
هروضة ثلاثة كما هو اصطلاح الصنفين وهذا السعفي من التفضيل الجاهل بتمام منصرف قابل للتفاضل

لأن

عن مفعول منه افعل الغير المتفضل ولا يبنى من غير فعل ولا من نحو خرج وصفا

٣٨٦

في الصعاب الاضافية التي يختلف بها اجوال الناس سواء كانت بالنسبة الى شخص واحد فحالين
كالعلم والجمال لشخصين كما نحن الفهم ففعل هو علم من زيد يوم الاربعاء والجملة منه هو الفهم
وزيد احسن من عمرو وعمر واقع من بكر غير مفعول منه فعل الغير المتفضل ويعين هذا بان لا بد
لونه ولا عيب ما عير به انما هو انه لا يبنى تبادلا على جلية ايضا فغير انهم يحتاج الى زيادة قيد
والحلية كائنه عليه بعضهم فلا يبنى من غير فعل وشذوهوا عن البعيرين وهو انهم والقصر شذوا
صاعوا الاول من الخلد وهو اسم غير المعنى اكلنا اي شئنا اكلنا والثاني من الخلد وهو سيقون
والثالث من الخلد يعني التارق وشذوا بكسر الشين وظاير معجمات اسم لقصر من بني ضبة قاله
المفسر ثم شذوا بحكم شذوا لاخير الجزم بين الضمير كغيره بان بن القطاع فعل لا تشذوا
فقال بن لقصر الخلد المال بخفيته قال بن على هذا لا شذوا فيه وقال بعضهم في الحكم يشذوا
الاول ايضا نظرا له يجوز ان يكون من حلت الجراد الارض اكل فاعليه ما يكون مثل احض
من احضر يحذف الزايد انما هي قلت وهو كغسل الدم بالدم اذ هو على هذا التفسير شاذ ايضا
لكن يشذوه من جهة بناءه من غير الثلاث ولا من فعل ما جرى في ما كان حرفا اربعة شوا كان
كلها اصولا متبعضا لم يبدل كما هو مصطلح النحاة نحو خرج واقتطع فلا يمكن تبادله منه لانه
لو يفتل كخلف ولو لم يحذف الزايد افعل وشذوا الكلام احضر من غيره نوه من احضر
بالبناء للمفعول وهو عظام للذئب من عطى والادم للمقرق من وادى واكرمهم للضيفين
اكرم وهذا المكان اقصر من غيره من اقصر هذا المذهب جمهور البصريين وجوز بعضهم بناءه من
افعل معلقا وعزى الى سبويه وجزم ابن مالك في التسهيل فا قاله وصححه ابن هشام الحضر
وفعل بضم فو ريم ان يكون الهمزة للفعل كما عطى فلا يجوز ويؤيد ان لا يكون المتفعل مجزوا
هذه اليلة اظم من تلك اليلة وهذا المكان اقصر من ذلك المكان قال ابن الحاج والرضي الله
وهذا التفصيل لا يعرفه نحوي ولا من فعل اقصر نحو صار وكان عند الجم هو فلا يوافق احسبه ولا
اكون واجازة ابن الانباري والرضي قال ولعل ملكه المنع كون مدلول الناقص الزمان دون الحد
كما يؤتم بعضهم وافضل موضوع التفصيل في الحدث والحق انها دالة على الحدث ايضا فلا يمنع
ان لم يسمع ان يوق هو اكون مقص وهو احسب منك غنيا اي شذوا مقالا الى الخي انهم ولا من
فعل غير متصرف قال في التصحيح وعدم التصرف على وجهين جدا ان يكون مجزوعا للفعل

طريقه لا فعل من الدلالة على الحدث والزمان كغيره بشر والثاني يكون لجزءه لا سلفه عن نفسه
عن نفسه بصرف غيره وان كان فاقبل على اسلمه من الدلالة على الحدث والزمان كغيره بشر حيث
عن فاجنبها بما يخص به من كلا المصنفين اذ هما لا ينفين من نحوهم وبشر وبشر ويدع لا يوزن انهم من
غيره لا يشترطها باقوان على فضا من انشاء المدح والذم ولا مواد من بكر ولودع منه كما من
غير قابل للفاضل نحو فقلت كذا في لانه لا يرد في بعض فاعلمه على بعض حتى يفضل لا يوزن بل يكون من
غيره ولا افنى منه ولا من صنوف منه افضل لغير التفضل نحو عود من العود الطامع وخض من لا لوان
حق من العيوب الباطنة والى شهد من لم على كبح عود من عود وخض من خض وحق من حق والى شهد
من لم شهد لغيره لى لغير التفضل فلونى منه افضل للتفضل ايضا لا المبشر فال بعضهم وهذا التليل
انما يتم اذا تيقن ان فعل الصفه مقدم على الفعل المفضل وهو كذلك لا سيما اذا كان متوقفا على
مقدمه والطبع على ما يبدل على زباده على الاخرى الصفه والاولى موافقه الوضع الطبع انتهى وفيه انه
بين من ذلك لان جو فعل التفضل ليس هو الثاني المحض كما تقدم واكثر حال الا لوان والحال انما
يحيى على فعل يتكبر القاعين بان معتدل اللام نحو خض فلم يبرر فعل التفضل الغالب مما كان منها
ثلاثا الجرا ملائق بحري لا كثر قبل الا لوان والعيوب جرت بحري لخلق النابذة التي لا يرد ولا
تفضل كالبدن الرجل لغير عدم التفضل منها وازا الكونين بانه من الباطن والشواذ الذين ما اصلا
الا لوان وقبل وقد بينى من فعل الفعل منهم عشر عمل نحو هو الذمه وحق منه واكثر المنازعة عند هذا
من النوادر عليه جرى ايضا فاطلوا المنع من انهم من هؤلاء وصبح بن فذوهم ومنه نص في
تفسيره على النص شرطان اخران احدهما انه لا يبنى الامر فعل ان ثبت فلا يبنى من فقه شوا كان ملائق
نحو ما عاج والدواء الى المنع في فضاعه عبيد وغيره لادم نحو ما عاج فاما لا فضاعه عبيد فلا يبنى
نحو ما عاج من غيره ولا لا يبنى المعنى بالثبت فما حكى به من عاج الاول ملائق من المعنى هو ما علم به من
مالك في التليل انهم في الوضع لغيره بانه قد جازا لانات قال ابو على الفلك في نوادرنا
تغلب غير الاخرى وانه شيئا بعد دليل الداء ولا غير اذ يربى فاعلم الثاني انه لا يبنى من معنى المعنى
سواء كان ملائق للبناء ام لا كغيره فيمن الاول نهى على ان معنى ذكره عنى بجلجده وقد هو
من ذلك واتمنى بجلجده في الاوضح وانقلدنا له الاول بان يرد على نهى برفو الى ذكره
الثاني بان سماعه عنى كرضى البناء للمفاعل فان فقدت شرط من الشروط المنقذة لثبات الفعل المفضل

توصل بأشدا ونحوه وهو من حيث شدة أو بعضه أو الكثرة

١٤٩

توصل إلى التفضيل بأشدا ونحوه مما يدل على الشدة والضعف أو التفضيل أو الكثرة أو القلة أو حسن
أو القبح على حسب تفاوت المقاصد بخلاف بعد أشدا ونحوه بمصدر الفعل المنع من حيث نسبة الفعل
فيقال زيد أشداً دخرجه من عمرو وأحسن أيضاً فافهم هو راعيه قال الدماغي كذا قال الجاهل
فيظهر أن هذا يقتضي إشراك زيد في عمق في شدة الدخرجه وحسن البياض فلا بد أن زيداً عليه
ذلك والعرض أنما هو التفضيل عليه مطلقاً الدخرجه والبياض لا في شدة الدخرجه وحسن البياض
فإنما انتهى إلى بعض ثامناً فالله في وجه عدم المساواة فوجدته أمانته على تقدير أن يكون نحو
أشد في مثل زيد أشداً دخرجه من عمرو والعرض أنما هو لا إشراك في أصل الدخرجه والتفضيل باعتبار
مجرد الشدة وأما على معناه التفضيل وذلك ممنوع لجواز أن يكون في هذه الحالة مستعمل في أصل
الفعل مجرداً في أشداً وأما على معناه التفضيل وذلك ممنوع لجواز أن يكون في هذه الحالة مستعمل في
أصل لفعل مجرداً عن معنى الزيادة فتح يكون الكلام مائلاً إلى التفضيل قطعاً من حيث بيان
الأول قال بعض المحققين إن الظاهر لا يختص التوصل إلى التفضيل كما ذكره بعضه أصل بل يقتضي
بغيره أيضاً نحو زيد أشداً من عمرو وأما بالمقصد والمقصود جعله زائداً في نفس الإختصاص لا كزيد
في زيادة الإختصاص انتهى الثاني لا يختص التوصل إلى التفضيل بما فقد بعض الشرط بل يتألف
استوفى الشرط في قول زيد أشداً من عمرو وهو واضح وقوله هو من حيث شدة أو بعضه أو الكثرة
عليه وجهه يقتضي إيهامه وإيهام الوجود والوحد والشدة والقان يعني في الودعات زيداً من غيره
وأما قيل له في الودعات أنه لا جعل في عتقة فلا بد من دفع وعظام وخوف مع طول بحيث يشغلها
لأن أصل ضربها الخوف في ليلة ولقد لها فاصبح حشفة وزاها في عتقة فقال الخليل ما فعلنا
فصرب بمجمل المثل ومن حقه أنه كان في جماعة فهمت عليهم ثم سؤله عن خوفه فجعل كل منهم من
وهما وبعضهم يفتن لبعضه فقال حشفة اللهم تلك مقامك لا أملك شيئاً من ذلك ولكن
من جوى طائر الوهم تلك الكريمة فلما أفتحت بالجماعة واشتغلوا غماهم من الخوف وقوله ثم دفع
ما الكثرة أيضاً من الكثرة إلى أصله فادروا لا يقاس عليه أيضاً خلافاً للكوفة من كمال التفضيل
منع فيه ما حرم مثله قول الزجر جارية في دفعها التفضيل أيضاً من حيث بنيان هذا أن
عمل على الشدة والشدة دون التواضع والابتناء الكثرة من حيث الكثرة جاز أن يكون أيضاً من حيث
من قوله ما حرم مثله أيضاً إذا فاقته الباطن في العتق على هذا الزعم ذلك المانع من إثبات التفضيل

الكنز

تتمتع ويسجل اما بمراد بالاضافة فالاول مفرد مذكوره اما نحو هذا الزيد افضل من غيره

٩٠

اكثر من غيره بعضها بقضا وبعض هذا الاعتبار بلغ من اعتدائنا قال ويجوز ان يكون من
المذكور بعد ان متعلقه بمختلف دل عليه تبصير مذكوره والتقدير ما ذكره البعض نقفا وخلص من
اللبس انتهى وسمع ايضا هو اسود من جنس الغراب وما قول المتبقي مما طالع بعدت بناضلا
بناضله لانه اسود في عينه من الظلم فقال ابن هشام في المعنى ان من الظلم صفه لا شوا مشاوق
بداي اسود كثر من الظلم جملة وكذا قوله بلقاء مرته يا باجر من دم ذهبت بجزيرة الظلم
الاكيد من دم اما قليل اي حمر من حم السباسب بالدم او صفه كان السيف لكثرة السباسب بالدم
مصاد ما انتهى قال الدما صنف في شجره الطمان المنتهي فما قصد التفضيل بناء على ذهب الكثرة و
الكوفون يجوز ان بناءه من التواد والياض فلا حرج عليه ان كتاب طريقته وطريقه اصحابه و
يخرج المصنفون لفضله من كون الشبب عنده لانه اسود من الظلم انتهى هذه نكتة تلياب اسم
التفضيل فتمثل على بيان كيفية استعماله في التركيب احكامه واعماله ويستعمل اسم التفضيل جوبا
التفضيل وجوبا على ثلثة اوجه اما مفرقا بين جارة المفضل ومفعول به غير لا لانه لا يشاء
في نحو زيد افضل من عمر ولا ابتداء الاختلاف في نحو زيد شعر من عمر وعند ابن مالك المجاوزة كانت
في الجاوزة يد حمر وهو اول من قول بيتي وغيره اذ لا يقع بعدهما لان قال ابن هشام وقد يقال ولو
كانت المجاوزة ليقع في موقعها من دفع بان صحة وقوع المرافعة موقع مراد فاما هوذا المصنف من
ذلك مائع وههنا منع منه مانع وهو استعماله فان اسم التفضيل لا يصلح من حروف الجر لا متعلقا
او مفعولا بال او مضافا واما وجوب استعماله على هذه الاوجه لان وصفه لتفضيل الشيء على غيره
فلا بد منه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه ذلك مع ضرورة الاستناد نظام وقامع الالفاظ القليلة
فيما مرها المصنف من التبرير تبين الفصل عليه مذكوره قبله لفظا احكاما اذا قلت عند شخص
افضل من زيد ثم قلت عمر الاصل اي لشخص اذن قلت ان افضل من زيد هو عمر وتنبه بحال
وجوب استعماله لاجل الثلثة اذ لم يكن مقوده كما في اخرنا كما لا ينبغي واصل الخصة التبرير
عن معناه كآخر بمعنى غير فالاول وهو السجل من غير مذكوره فاما سواء كان المقدم عليه وذكر
ام المقدم نحو زيد وهندا والزيدان او الهندان او الزيدون او الهندان افضل من حمر وذلك
لنكرانهم الحان اداة النسبة والجمع المختصة بالانحرافا هو في حكم لوسط باعتبار انهم لاجد من
التفضيلية لانها الفارقة بينه وبين ياب حمر فكانت كتمام الكلمة وقيل انما هي لفظا ومعنى لا افضل

النجيب الذي هو فعل غير متصرف ما لفظا وطمنا معنى فلا يوجب من شئ لا وهو مفضل
وهذا الشرح هو انما يبين من الفعل التفضيل ما يترتب في بناء الفعل للنجيب فلا الحروف بحرف العطف
معنى فزده كما افردوا الفعل وقد حذف من مع مجرد هذا اذا علم التفضيل قوله نحو نعم الله
أكبر أي من كل شئ وقوله وللآخره أكبر رحمتا ولحسن تفضيل أي من الدنيا وقول الشان
الذي حملت السماء بني لنا بيانا غائما أعز وأطول وقد جاء المحذوف والأشياء في قوله تعالى
أكبر منك ما لا أعز نظرا أي منك وكثير ما يحذف اذا كان الفعل خبرا في الحال كما قرأ في الاستعاذه
كان زيدا مفضل وقيل اذا كان حالا كقوله دنوت وقد حملت كالبدر أجلا أي دنوت أجلا
من يدرك البدر وصفه كقوله تروحي جدان فتلقى أي تروحي إلى مكانا بعدد من غيره بان فتلقى
فيه ومنهم من قال ان المحذوف لا يجوز لأنه المحذوف الجارة لتجربون اذا كان فاعلا نحو جاني فضل
أو سم أن نحو أن أكبر الله ومنعه الكون فهو تنهات الأزل لا يتغير في نحو الله أكبر ورواياته
أعز وأطول ان يكون المحذوف من مع مجردها بل يجوز ان يقال ان المحذوف هو المضاف إليه
أي أكبر كل شئ وأعز عامة ولم يخصص منه الشئ كون فعل غير متصرف فاستدع ذلك الشان
مجبب ان يكون المحذوف من التفضيلية مفادا كما التفضل في المعنى ما تحبها نحو زيد أحسن من
عمرو وتقدير كقول علي: لأن صوم يوما من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوما من رمضان لأن فطرا
يوم لشان الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوس عند الخالف فقلده محبوسا إلى عند اعتبار
فضل صوم شعبان عليه فكانت قال هبة محبوس عندك أيضا الغير صوم يوم من شعبان أحبته
وقال: أبدني بهم خير منهم في اعتقادهم وأبدلهم في شراهم في اعتقادهم أيضا ولا فم يكن منهم
خير ولا ينفرد شرا مثله قوله تعالى أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كانوا أهلًا افتخاروا وموجبا
النار افتخاروا لنا وبق في الحكم انت عام من الممار فكانت فلان مكن ان يكون المحذوف فانه
مثله مع زيادة وليس المقصود بيان الزيادة بل الغرض التبريك بيننا في شئ معلوم انتقائه من الممار
وأما نحونا أكبر من شرا فانت عقل من ان تقول كذا فليس المراد تفضيل الشكاه على التقدير
المخاطب على القول بل المراد بعد ما غر التفرق القول وأفضل التفضيل بقيد بعد لفاحل من
المفضل ونحوه عنه فمن في مثله لست تفضيلية بل هي مثل ما في قولك نبت من زيد فعلقة
بما فعل السعل بمعنى تجاوزوا بن بلا تفضيل فتعني قولك انت أعز علي من ضربك أي بان من

والثاني بطايقه وصوفه ولا يخاف من نحو هذا الفضل والزيادة لا فضلان والثالث ان فضلا بفضله
على من اصف اليه وجب كونه منهم

١٢

اضربك من طرفك على انما جاز ذلك ان من التفضيلية متعلقة باصل التفضيل بغيره
من هذا المعنى لا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة
عمرو فمنها محقق فيه كالتفضيلية قاله الرضي كالتفضيلية الثالثة يجب ان يكون التفضيل افضل
لانها من تمام معناه او على مقوله كقوله فانما رتبنا العرض احوج ساعه الى الصوم من رطب ايام
متهم وقد يفضل بينهما بل هو فعلها نحو قولك حي احسن او لصف من التمر اكره لو لم يكن المحب
وقد تقدم عليه ضرورة كقوله اذا سارت اسماء يوم طعنه فاسماء من تلك ان طعنه لم يحجب
ذلك ان كان الفضول اسم سماء او مضافا اليه نحو ترائف علم ومن اقرحت اكرم وذلك لان
اسم الاسماء له الصند فله الصند كما في الثاني وهو المستعمل بالبطايقه وصوفه وجوابه في الامر
والذكر في غيرهما للزوم فله الصند لوصوفه فراجع على المانع ولا يخاف من ان يكون في التفضيل
من الاخر في فاده ذكر الفضول فلو جتمعنا كان ذكره بالعرض متجاوزا لافضل وهذا الفصل
ان يزيد ان الفضل ان يزيد لافضل والاضداد الفضليات والاضداد من الوهم في ذلك قول
الحافظ في قول الاعني وانت بالاكث من حصه وتما الفرع للكاثر انه بطل قول الخوارج لاجتماع
قال في اسم التفضيل فجعل كلامي في من متعدي به خاذا على ظاهره والصواب ان يفتقد الزيادة ان يفتقر
من متعلقه بالكثر منكرا محلا فاصيد من المذكور او بالمذكور على انهما بمنزلة قولك اسئلكم الفارس
البطل الى ان من منهم وقول بعضهم انهما متعلقه بل يدري بانها لا تدل على الحدث وبان فيه فاضل
بغير فعل ومميز بالاجبه وقد يجب بان الضرب يتعلق باليوم في ليس لي نحو قولك اسئلكم الفارس
فدجاء في الضرب في قوله على اني بعد ما قد مضى فليكون للجره كيدا وافعل اقوى من تلوين بعد
قال ابن هشام في المعنى فليس له المطابقة من ملائمة التماع قال ابو سعيد على ان سقيا كفاية
المسوقه ما ملحه لا يستغنى في الجمع والثاني عن التماع فان الاشرف والاضرب لم يقل فيها الاثار
والشرف والاضرب والظرف كما قيل في الافضل والاطول وكذلك الاكرم والاحب فبطل فيها
الاكرام والامجد والجمع فيها الكثر المحك انهم قاله في التجميع والثالث وهو المستعمل فاضا
فيه تفضيل فان كان قصده تفضيله اي تفضيل موصوفه على من اصف اسم التفضيل اليه والتعجب
من على سبيل التقلب فلا ينقض نحو ما عكس الخليل في هذا هو الاكثر استعمالا لان وضعه تفضيل
الشي على غيره فالاول ذكر الفضل عليه وجب كونه اي موصوفه فمعناه اي من اصف اليه قبل والاخر ان

وجعلت المطابقة عدلها نحو الزيدان علما الناس في علمهم على هذا يمنع يوسف حسن اخوته ولا يقد
تفضيله قط فالمطابقة نحو يوسف حسن اخوته والزيدان احسن الناس من غير ذلك مطلقا

١٠٩٢

يقول من ذلك لا يوجب خصل كمال من المضاف اليه يجب ان يكون جمعا فينقص من خوردا افضل الرجلين والى
وجب كونه من غير ان يحصل المشاركة بين الجمع في المعنى لذكره معهم ليصدق تفضيله عليهم وادعى ان وجوب
كونه منهم لا يلزم تفضيل الشيء على نفسه واجب بانه داخل بهم افراد خارجا عنهم تركيبا او داخلين
لفظا خارج عنهم ارادة فلا يلزم ذلك به هذا يستدفع ايضا ما اوردوه الرضى على صاحب من ان قوله
على من اضعف اليه ليس هو حتى لا ينفصل على من سواء من جملة ما اضعف اليه وليس مفضلا على
كل ما اضعف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشيء على نفسه وجازت المطابقة
وهو الافراد والتدبير نحو الزيدان علما الناس في علمهم والزيدون افضل الناس واصلهم وهذا
افضل النساء واصلهم من اما المطابقة فلست بمتى للمعرف بالان في التفرقة وانما عدلها فلست بمتى
في كون المفضل عليه مذكورا وليس الوجه ان متساويين كما توهمه كلامه بل عدم المطابقة في ذاته
والجدة انهم احرص لاس على حيوة ولم يقل احرص بالباء عن ابن السراج انه اوجب عدم المطابقة في
بقوله نعم الا الذين هم اراذلنا ما دى اراى وكذلك جعلنا في كل قرية اكار يحرمها ما في الاوصاف
فقد ركبنا برهنا فمولا ثانيا يحرمها مفعولا او لا لزم المطابقة في الجرح من الاء الاضافة وعلى هذا
المقصد يمنع ان يقال يوسف حسن اخوته كزوجه من لفظا باضافته اليه لان اخوة يوسف خير من
وان مفضل تفضيله اي تفضيل موصوفه تفضيل المطلق اي غير مفضل كونه على اضعف اليه بل على
كل من سواء فالمطابقة لا غير اشياء به باسم الفاعل في عدم المشاركة في جريته وجوب المطابقة
واضافة اسم التفضيل للوضع كما اضعف ساير الصفات نحو مصراع مصراع من قوم مثلا
تفضيل به فلا يجب كونه من المصراع اليه فيجوز بعد المعنى ان تفضيله الى جماعة هو داخل فيهم نحو
قولك تبت افضل من يش معنى افضل الناس من قريش وان تفضيله الى جماعة من جنس ليس داخلين
نحو يوسف حسن اخوته والزيدان احسن الاخوة ما والزيدون حسن اخوتهم اي يوسف حسن الناس
من بينهم وكذا الباقى وان تفضيله الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغدد اي اعلم من سواه وهو يخص
بغداد لانه مثله اي سكنه وان قدرت المضاف الى اعلم اهل بغداد فهو من صفات الجماعة يجوز
ان يدخل فيه بينهما الاول وقع متباوقف عليه من في هذا المتن فافهم وان قصد تفضيله قط
خلفه مذكور قط نحو يوسف حسن اخوته والزيدان احسن اخوته هو مطلق صريح بالمطابقة ولقد اجاب
كما في ساير النسخ ان الريب المصنف لم يثبت لذلك بعض تركب على هذا الكتاب من طلبة العلم المعاصرين

فترجم على هذه العبارة وهو غلط واضح ووجه واضح فاحذر وطاشا لمصان يقع له مثل هذا الغلط
الذي لا يخفى على ذي طلبة فضلا عن مثله فلذلك غيبت العبارة وصليتها "اذ لا يمكن حملها الا على
تفسير التنازع كما قيل فكم افسد الروى كلاما بعقله وكم حرم المفعول فقوم وصحفتوا وكم ما نسخ
لمفعول قتل وجعله ثانيا لم يرد المصانك لقد فصل باصل فصل الفعل فلا يفضل فيه ويجوز فتح ما قبل
به التفضيل قطره من وجوب المطابقة لقولهم الناقص لا نسخ احد لا يبيح من غير ان ينادى له لا ينادى له
احد من يفسر في العدل والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن زيدان لانه فضل من زيد بن جندب
الاشج بالشعب العجمي والحكيم هو عجم بن عبد العزيز لقب بذلك لانه كان يجنبه اثر شجرة من ذابته ضربته
الثالث التفضيل الذي ذكره المصنف في استعماله انما يرجع من المصان المعروفة وانما المصان المذكور
فيلزم الامر والذكر لواقعة السهم من في الشك في خور زيدا افضل من جلال الزيدان افضل من جليل الزيدان
افضل من جلال وهند افضل من عزيز والهند افضل من عزيز والهند افضل من عزيز والهند افضل من
كل من جليل فيسبى بفضله وفضلته وفضلته من كل من جليل فيسبى بفضله وفضلته وفضلته من كل من جليل
من كل من جليل فيسبى بفضله بفضله وكذا البناء في نصرة في بيان احوال اسم التفضيل برفع الضمير المستتر
اجماعا نحو زيد افضل من غير افضل ضمير مستتر في قوله على الفعلية يعود الى زيد وانما عمل به لضعفه
لان وجود مخفي ولا يختلف لفظه بالتكلم والخطاب الغيبة والعمل فيه كلا العمل فلم يقوى القائل
على العمل فيه ولا ينصب المفعول لاجتماع فلا يجوز ان يشرى الناس على لانه الحق بالافعال الفيرزية
وما اورد ذلك فهو منصوب بفعل مقلد لال هو عليه نحو قوله تعالى هو اعلم من فضل من سبيله فمن
ليست مفعولا باعلم ولا مضافا اليه لان افضل بعض من فضلته اليه فيكون التقدير اعلم المفضلين فهو
محال بل هو منصوب بفعل محذوف بدل عليه اعلم اي اعلم من فضلته وعلى هذا من موصولة او موصوفة
هذا هو الظاهر ويجوز ان يكون استغناء عنه في محل رفع على انه مبتدأ ويصل خبره والحكمة في محال نصب
علو بها القائل والاسفهام للنجس من شان الفضل المنع للظن الكاذب بخبر الكاشي كون من موصوف
او موصوفة في محال جزا البناء المحذوف او مضافا اعلم اليه ليس في شي لا استماع التاكيد كاعلم ضعف
الاول لشدته خدفت حرف الجر مع بقاء عمله فينبهات الاول ما ادغالا المقصود لاجتماع على انه لا
ينصب المفعول برفع فيه بل في شراح الكافية وابرها في شرح الفطر والرضي في شرح الحجاب
وفي نظر فقد نقل نهضة في حواشي الشرح بل عن محمد بن شعوب في ان يجوز نصبه قطره وانه قال في

كتاب البدع على حرف قال ان التقصيل لا يعمل في المفعول بل هو رواد النعماء بذلك كقولهم هو هذا
 سبيل وليس غيره لانه ليس فاعلا كما في زيد الحسن وجهها وقول عباس بن مرداس واضربنا بالتيون
 الفوننا ونقل في المعنى عن بعضهم جواره ان قصد به فصل الفعل قال الدمايني وهذا الرأي من
 فتنصب حين يفصل به ذلك كما ان فتنابح الى ما ليس بمفعول بحكم التقيد به على ما نقله
 انتهى وهذا جواب عن مدعى إجماع بانهم تروى خلاف ذلك في قوله العلم الثاني فاما المصداق
 من نصب المفعول به وأما قبل ولا يعمل في المفعول به لانه يعمل فيه بواسطة حرف الجر فيعمل فيه بذلك القوة
 كزيد ادعى العلم وان ذلك للمعروف والبناء كالحروف بالفقه واجمل بالخوف ان كان فعلة يتعدى
 الى اثنين نصبت الثاني بفعل وقد كررنا كذا لفقره الثاني كيوم انما لا ينصب المفعول
 المطلق لانه اعم فلا يقبل انما الحسن اناس حنا ولا المفعول له فلا يقبل انما اضربنا اسرا ديا ولا
 المفعول معد فلا يقبل انما اسير والبناء ونقل ان هشام في المعنى عن سيبويه نصب المفعول بالمتبوع
 ورد في ان اسم التقصيل لا يشبه باسم الفاعل فلا يلحقه علامات الفروع الا بشرط كذا في قوله
 الحرف منه لانه في قوله لا يعمل في الام فاقولا اوضعه محل نصب كانه في الفتاوة لان اد مفعول
 وهذا مشبه بالمفعول لان اسم التقصيل لا ينصب المفعول المتعوض لاجل ما وليت مضانا اليها
 الا تخفص لموضع بالكسر انه في قوله لا ينصب المفعول كالحسن الوجه اما لانه لا ينصب
 المفعول به فلا ينصب اليه شمه وما لان نصبت لك في الصفة فرع الرفع كما مر وهو متوضف للمضما
 الحما كان حرفه فاعبه وبه لا يرفع الفاعل الظاهر الا بشرط وان دفع ذلك ايضا الى انه في ولا خلاف
 في نصبه لظرف نحو زيد فصل الناس اليوم لان ظرف يتوسع فيه ويكفي في الجملة الفعل والحق ان
 زيد الحسن الناس متبهما لانها بمثابة الظرف وفي معناه انهم نحونا اكثر منك ما لا دخر فيه لانه في
 غاية الضعف في نصبه ما يخلو عن معنى الفعل اي وما لا يشترط في الجملة نحو افود خلا وروى في
 اي الموجود الذي يجمع التلقاض فيشمل الضمير المقتضى ايضا قليل مختص بلغه من نفسه حكاهما
 سيبويه نحو رأيت رجلا الحسن منه ابوه وانت بنصب الحسن على ان يصفه لرجل ويرفع ابوه وانت على
 الفاعلية باحسن على فانه في الحسن ابوه وانت واكثر العرب يوجب فتح الحسن ذلك على انه خبر
 مقدم وابوه وانت مبدا موقوف وفاعل الحرف ضمير متصرف غايد على المبدأ والخبر في موضع نصب
 صفة لرجل وانما الضمير المحرور مجزول لا يرفعون به لظن الضعف عن العمل لانه ليس له فعل مبدا في

تبع

الزيادة

ويكثر ذلك في نحو ما ريت رجلا أحسن قبينة الكل منته غير زيد لأنه معنى الفعل خامسة

في الزيادة حيث يعمل عمله ولا موصوفه لاسم الفاعل الجمل جملته العمل في الظاهر كما حمل عليه الصفة
المختصة في العمل لا في الاسم لأن اسم الفاعل يفتى ويجمع واسم التفضيل لا يفتى ولا يجمع فانه لو كان فيه
وهو المستعمل من جمل الصفات المنته فانها انشئ وتجمع كالأكثر ذلك أي في غير بلغة في مثله العمل
وضابطه أن يكون اسم التفضيل صفة في المعنى لاسم جنس موصوفه ونوعه خنيا مفضل على
نفسه باعتبار أن نحو قول العرب ما ريت رجلا أحسن قبينة الكل منته غير زيد لا أحسن قبينة
وهو اسم جنس موصوفه الكل من نوعه على أن فاعله وهو حتى من الوصف كونه لم يفضل بغيره
في عينه نظير من غير خال من الكل قد تمت عليه ومنه لغو متعلق بغير زيد في عينه من غير خال
من القبينة المحرور من المعنى ما ريت رجلا أحسن القبينة كما في عينه من أي من الكل كانت في عين زيد
قد ظهر أن الكل الذي هو نوع اسم التفضيل مفضل على نفسه باعتبار أن ما كونه مفضلا فاعله هو
في غير زيد ما كونه مفضلا على نفسه فاعله أن كونه غير زيد قال في الجمع لا يشاهد هذا المثال
بين النسخة واحدة المسئلة عرفت مثله لكل وأما اسم لاسم التفضيل هذا ذلك العمل لأنه بمعنى الفعل
إذا وقع أن يحمل مفعلا مع استقامة المعنى فيقال ما ريت رجلا أحسن قبينة الكل منته غير زيد ولا
لولا غير المرفوع في ذلك فاعله كان منته والضمير هو لزم الفصل بين الفعل ومفعوله ما جازي وهو
الكل بينهما الأول الأصل في هذه المسئلة أن يقع لاسم الفاعل بغير ضمير إن وأما الوصف وفاعله الظاهر
كما مثله وقد يجدد الغيرة الثالثة وتدخل من قبل على الاسم الظاهر على جملة ما على في العمل فيقول ما ريت
رجلا أحسن قبينة الكل من كل غير زيد ومن غير زيد ومن زيد في حذف مضادا التوضيح في هذا النوع
تعد المرفوع يفتى فيقول ما ريت قبينة زيد أحسن منها الكل أو ما الضاحك العمل من زيد الضاحك
أحسن من الجمل من حسن الجمل بغيره أنهم اضافوا الجمل الذي لا يثبت له المعنى ثم حذفوا للضاف
أما ما الإضافات البتة فمما قاله في الأصح الثالثة قال ابن مالك لم يرد هذا الكلام بل يقتضي رفع الظاهر
تعد التقى ولا بأس باستعماله بعد التثنية لاستقامتها الذي فيه معنى الفرق ولا يكثر من هذا إلى غير ذلك
وهو ما ريت رجلا أحسن قبينة الكل منته غير زيد ومنه ذلك أبو جيان فقال يجب اتباع التمام
والإقتضا على ما قاله العرب على الخاتم لما في القيس لكن لا في السماع هذا معناه لمباحة
الانضمام في مواقع الضرورة قال ابن جبير في شرح الفصل اختلاف النحويون في منع الضمير فاعرف فقال
قوله موصفاً عن مع اسم نحو والنور في ضوءه والبرق في السماء ما نفعنا إلا من كل الفعل لا يدخله حرو

موانع من الاسم لضعف فحجه وجمع واينث وعدل ومعرفه وزايد اضلان ثم تركيب كذلك
وزن الفعل والناسع المصفه وجمعها بعضهم ايضاً فقال اذا كان من لضعف الما بلقطة فضعفها و

٢٩٥

موانع من الاسم لضعف فحجه وجمع واينث وعدل ومعرفه وزايد اضلان ثم تركيب كذلك
وزن الفعل والناسع المصفه وجمعها بعضهم ايضاً فقال اذا كان من لضعف الما بلقطة فضعفها و
الزيادة والمصفه وجمع واينث وعدل وجمع واشتاق فعل ثم تركيب معرفه وقال الشيخ تاج الدين
ابن كحوم موانع المصفه ووزن الفعل يتبع عدل ووصف تاينث وتصفون تلك الفاعل بذكر معرفه
وجمع ثم تركيب بجمعته وجمعه قال اذا مضى بعض الموانع للمصفه فعدل وتعرفت مع الوزن والوصف
وجمع وتركيب واينث حقيقه وزايد اضلان والجمع المصفه وقال ايضا موانع من الاسم لضعف فحجه
منطقه ان كشد في العلم رغب من العدل والتاينث والوصف بجمع وزايد اضلان فجمع مركبها منها
الترتيب والوزن التاسع زاد سونها باحث تطالب وقال اخر موانع المصفه لضعف كمال الجمعت ثلثان
منها فاللص من ضويب عدل ووصف تاينث ومعرفه وجمع ثم تركيب والنون الياء من طلب
الفعل ووزن فعل وهذا القول بغير ترتيب وجمعها بعضهم ثم يتبع حذف افعال اجمع ووزن عادة ان تصير
تركيب وجمع فالوصف قد كمال وانشد الشيخ بها الذين الخامس ذلك لنفسه ووزن التركيب بجمع بغيرها
عدل ووصف الجمع وذاينثا وقال الاخر جمع ووزن وعدل ووصف معرفه تركيب بجمع واينث بدلها
وقال اخر ايضا زيايده ووزن ووصف تاينث بجمع وعدل وتعرفت بجمع تركيب وقال اخر موانع المصفه
واينث تركيب وجمع ثم عدل ثم تعرفت ووزن ضل وفون قبلها الف حرفين عدل فموصيه
تجسسه فاصحح من بعض الموانع في القسمة هو المنة الذي عليه الجوهري ووزن المانع من الضرائف
الحكاية والتركيب ما للحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف نحو اعلم وجملا او مع العلية نحو زيد
يشكر فان امتنع المصفه منه فاسطر في الحكاية لعلية يعني كما لا يدخل عليها الكسر والنون قبل
فعلها من العلية الا لامه كذا لا يدخل عليها بعد الفعل وانما التركيب ففي الواو كذا كذا تاينث
بالهاء الظلمة او المظفرة او بالالف وهو انما تركيب التاينث مع العلية وتركيب حرف التاينث
وهو تركيب التاينث مع الالف وتركيب حرف التاينث مع الاسم وتركيب العدل ووجهه انه بمنزلة
علمين تقدير لان الوضع قصد التثنية يعلم عدل عنه خوف اللبس بالمصفه الى غيره ونحو ذلك
فانه بمنزلة ثلثه ثلثه وتركيب الجمع فانه بمنزلة اجمعين وتركيب الاسم في نحو بعلبك وتركيب الالف
النون فامع العلية مع الوصفية وتركيب الجوهري واما كثره في الالف والجمع في كثره فامع العلية
وقال بعضهم انها عشرة ووزايد شبيهة لك تاينث كما روى في اسمي وقال بعضهم انها ثلثه في الالف

فالحجة مع صرف العلم العجى العلية خبر طرأته على الثالثة كما برهيم

٢٩٧

الأصل في نحو آخر ذكر بعد العلية وقال بعضهم أنها ثلثة عشر والزيد لم يثبت لمزم الحجة وقد
القول بان قد ذكره بانها اثنان بان ما ذكره من الحكاية لا يتناول نحو آخره وأكمل لأنه لا يمكن قول
من الفعل وما ذكره من معنى التركيب ليس تركيباً لأن التركيب العلية منع الضرر تركيباً لاكتين وما
ذكره ليس كذلك نعم هو صحيح في جعله لكن جعله محذوراً بالتركيب سبب منع الضرر وهو يفتقر
منع ضرره قال فقال لتكبر أيضاً الوجود التي هو باطن ودلالة الأقوال بالاشتراك في معنى
وذلك في عذارة ومنها في الأصل في نحو آخر مندرج في الوصف لمزم الثانية فدخل في الثانية شغرة
له وصفه لشيء فالحجة باصلاها أكد لمزم الحجة فالنحو أنها ثلثة كما ذكره لمصره فالحجة والمزاد
غير العبرة فامرئيه كانت خبرها مع صرف العلم العجى العلية بالمشاهدة العجى في العلية وذلك بان
يكون قبل استعمال العرب له عند لغة العجم بجلت ما نقل عن أنهم نكرة فلا اثر للحجة فيها لأنها
حجة جيترة فالحجة بالأمثلة العربية وذلك كلاماً وديناج ونحوه من أسماء الأجناس كالأكل
نكرة في لسانهم فمما نقل في قول حوايه حكايا زمتي بلحاج لحدوث علية فإن كان جنة مع العلية
الخ غير العجى منع الضرر كصحة علم التوثيق وما ذكره من شرط العلية في العجى هو من جهة
البرهان ونقل عن طاهر سيوم قال بوجهين والجمهور على خلافه انتهى ويظهر من أثر الخلاف في نحو قوله
فيصرف على الأول لأنه لم يثبت له علماء وإنما استعملوه وصفه بمنزلة جنة منع الضرر على التعليل لأنه
لم يكن في كلام العرب قبل ان يثبت في تفسيره لائمة العربية بقرينة الاسم بوجوده لعددها التعليل
ينقل ذلك بعض ائمة اللغة ان كان حوزة عن وزن الأسماء نحو بر بيشه فإن مثل هذا الوزن مقفول
في انبساطه الأسماء في اللسان العربية الثالثة ان يكون وله بون ثم راء نحو جبر فإن ذلك لا يكون كلمة
جرتية الرابع ان يكون في آخره ناء نحو محمد فإن ذلك لا يكون في كل جرتية الخامسة ان يجتمع فيه الضاء
والجيم نحو الصولجان والخصم السادس ان يكون فيه الجيم والفاء نحو اللجج والناجى يكون هاتين
او باعياً غار باع حروف تدل على الياء والراء والفاء واللام والميم والنون فانه متى كان جرتية
تدان يكون فيه شيء منها نحو سرجل وقد حمل وعطش حمزش هذا حمزة بوجهين فشرح كنهه
قال في المذهب وإنما منع العجى صرف العلم العجى العلية بشرطه رابته على الثالثة كما برهيم وسبب
المسحوق بعبارة لأنه إذا كان ثلثاً صنفه من قبلة اللفظ المجتهد على أصل ما يثبت عليه الأخاد العبرية
تدبب ما صاحب جمع الجوامع الزيادة ما لا يكون ثباتاً للثقة قال في ترجمته لو كان ما بقا واحد

العلم العجى

بأنه

ولا ان تحرك الاوسط عند الاكثر ولجمع منع صرف دون مقابل ومقابل

٣٩٤

بأنه التصغير لم يجمع الصرف الخافاه بمقابل المتصغير ولا ان تحرك الاوسط من الثلاث كمن
 بفتح الباء المعجمة وفتح المشاة من فون اسم حسن يدان بكر فهو منصرف عند الاكثر قال النحوي
 هو اوله وذلك ان تحرك الاوسط المؤنث نحو سقراتما ان لم يما موقام الشاذ متعلقا بالثانية
 واما العجمة فلا علاقة لها حتى يبدى في مسد هابل الاعجمي مجزء كونه فلا يما سكر وسطه او تحرك
 ذنابه كلام العرب بصبر كانه خارج عن وضع كلمة العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يرعون النون
 الحقيقة بخلاف كلام العرب فهو في هب قوم منها من الجواب الى الضم تحرك الاوسط من الثلاث في
 تحتم منع صرفه بخلاف ساكنه فتحتم صرفه قال الرازي على عيسى وغيره بتعبه في قيتيه والجسمان
 جواز المنع والصرف في التكرار الاوسط قلت بمقال النحوي ايضا يتحصل في الثلاث اقوال اختلفها
 تحتم الصرف قطم الثاني تحتم المنع في تحرك الاوسط طلب اسم الى نون وتحتم الصرف وساكنه الثالث فتح
 صرفه المتحرك الاوسط والوجهان وساكنه فيهما ان الاول قالوا ان جميع اشياء الانبياء لا ينصرف الا بفتح
 وصالح شعيب هو لم يمتدح في قوله تعالى على اسم جعل انه لا فرق بين هذا وبين ان يشاء غيره على
 ايضا قاله بعض المحققين في البحر للزكريا في قوله تعالى عن اسماء بن ابي بكر من تكلم بالبرية المضطربة معبد
 لراية جبرته فريش الى بل بها القرب واقربية تحطان وحيزه كانت قبل اسم جعل انتهى في الكتابان
 انه من لم ينون غير جعله غير منصرف للمعينة والعجمة من غير جعله غير ان في القاموس غير منصرف
 لمختصه وذكر بعضهم ان اسما المسكة مشتق من الصونا الاربعة منكر وبكره في ذلك وضوا ان الثاني
 لا يصح بانفاق الالفاظ ولا بانفاق الاول الثاني اما الاول فاسمى ويقفوب موسم من اشياء الانبياء غير
 منصرفه واسمى اسما الضرع اذ ان هبل لم يقفوب لذلك الجمل وموسم لما يحلق به مصرفة
 من قال انما سمي بعينه لانه خرج من قطن امه اخذ بعقب عيص فهو من صولة اللفظ وليس مشتقا لان
 الاشتقاق من العبري هو جيب الصرف وكذلك بلش لا ينصرف للمعربة والعجمة من غير ان منصرف الجبر
 فقد غلط لان الاشتقاق من العبري هو جيب الصرف انما هو من انفاق اللفظ اما الثاني فان جالوت و
 طالوت وفادون غير منصرفين ظاهر في افعلة مصرفة لكن في ما تكررت ولا عبرة بانفاق النون
 فالله في البسط والجمع جميع صرف دون مقابل ومقابل في كون حرفا مفتوحا والثالث الف و
 بعد الالف حرفان اولهما مكسور حقيقة كما سئل ان ينادي كذا فب ان ثلثة اوسمها ساكن وان كان
 بالاكثرون المتصرفين مقابلة الاصل بالاصل ان ينادي بالان ينادي بالان ومقابل وفاعل

كذلك مودة ناسنا ثابته عن علمين والخوض بحسب اللصيق للأصل وسراويل المنية

٣٤٩

وفوا على غير ذلك ولولا ذلك لكانت جميع موازين هذه الموازين وقول بعضهم ان
 المصير عند الوزن الصريح دون المروى ليس بشي لان قريته المقام ظاهر في ما ذكرناه ولما نحن
 المقصود لكونه في هذا الميزان بقوله كذا مودة ما يورثه كون المراد بالوزن المروى لا غير منع هذا
 الصريح بالثابته عن علمين على انهم لا يكونون نظيره في الاتحاد الجزئية كما سبقت وقيل ان كونه زيادة
 جمع التكرار في جميع الجمع الى ان ينهي الى هذا الوزن فيرتفع فتملك كونه على صفة منهي الجمع من رفع
 ثان وقال المجوز في منه لجمع وعدم النظر في بل لا يمكن له نظيره في الاتحاد لشبه الجمع في غيره لجمع فيه
 الجمع ويقال لهذا الجمع التام والجمع الاقصى للمعرف والجمع الذي لا نظير له في الاتحاد الذي لا يفرق
 عبرتا على وزن ما نحو ما ذكرناه في الذي الذي باعته وهو التام الذي يبرر الباب التام فثابتا
 نحو التام والعاوي فالاصل فيه العلم فاقبل الآخر لكنه كسرا لجل الشا واما نحو هو ان افضل من
 قبس وسراجل علم شخص فنقول ان عن الجمع واما نحو ما ذكرناه في النسب الى الفرس التام فالألف
 فيهما بعض من أحدهما بالي النسبة والألف التي يبدل من الأخرى فياء النسبة فارصة لا اعتدال في
 الوزن قال سيوبه منهم من يقول بانه في قسامة بقصد الياء وهو قليل والكثير يرى في هذا الجمع في صنع
 الصريح حضا للجمع في التي علمية نامة للاسد في الذكر صفتان لذلك كذا يكون في الأصل
 جمعا كحصر كمنظر في فعل من العلمانية فعلم بذلك ان المعنى في صنع الجمع المذكور ان يكون في وصف العلم
 كما ان المعنى في الوصف كونه كذلك في الأصل فلا يفرق في قول الجمع بالعلمانية لانه عارض كما لا يفرق العلمانية
 العلمانية في الوصف الأصلي لم يرضها اذا الأصل لا يعتد بالعارض وما الطفعا انشد الشيخ ابو جعفر
 مريض جيني عارض قد بدلا اجنه من عارض من لغير فظن قوم ان فلي سلا والأصل لا يعتد بالعارض
 فكيف قال في الجمع ولو يثبت هذا الجمع كساجد في الخلاف في صنع صفة فقد منع العرب من جعل
 لعدم وهو جمع مني به الرجل انتهى في دعوى عدم الخلاف نظر فقد قال الرضي هو العلة في المنطق
 وكان بعيدا أحسن يعرف نحو ما جدد على ان قال الب في هو الجمع وهو خلاف الاستعمال انتهى ولعله
 لم يعتد بهذا الخلاف فعده كالعدم والكثير من سراويل على انهم مع انه مفرد للنسبة عند سيوبه في
 على الا انهم محققين في كونه اشبه من كلامهم ما لا يصرح قطعا كفنديل فجل عليه ما ياسب فرغ
 الصريح قال في فاني فامر من سراويل في مع فاني هذا ليس فيه من الاستنباط في لان العلة شرطها العلمانية
 في الثابت المعنوي مشروط بها ايضا واما صفة الجمع فليست سببا بل هي شرط للجمعية فيكون المنهج

موازنة

والأمنع صرحنا العلم حقاً ان كان بالناء كطلحة او زيدا على الشافعية ان يذهبوا بحقول الوسط كقولنا ليعلمنا
كجور فلا يتجتمع منع صرحنا عندنا لافنا للزجاج

— 4 —

سمي باسمه كقبحته في اسمها بالالف الثانية في القصص من حيث انها ابدت في الآخر لفظا لا يدخل
 عليها فاء ثابتة كما ان الف الثانية كذلك لم يجعل الف قبته في اللحن لانه لا يدعى اسم
 اصلها حتى يلقب به ومنه يجوز جعل الف اللحن والايك في الثانية بالفح على وحر ابل كان غير
 منع في الثانية صرح العلم حتما اي وجوب ان كان اي العلم مؤنثا بالباء سوا كان علما مذكرا
 او مؤنثا كلفظة وقامه بقصره لوجود العلية في معناه وان كان الف الثانية في لفظه مؤنثا
 له ومن ثم يثبت في القصة مخوفاته لانها في حكم الافعال فانها تارة تخرج منها وان تخرج منها
 او كان العلم زائدا على الثالثة ولم يكن بالباء كريب وسكان في الالف والرابع منزلة فاء الثانية
 او كان ثانيا متحركا في الوسط لفظا كقراسم لجهنم فاذا نادى الله ثم فيها في الالف كمنزلة الذي يدخل
 لابن الانباري حيث جعله فادجين كمنه فاما متحركا في الوسط فغير كدار علم امره فليخوبيا عند
 واما فلنا متحركا في الوسط فغير لان اصلها ادور بالفتح فقلت الواو الفاضل وانفاح فاجلها
 او كان ثانيا مجهولا كجور بفتح الجيم اسم بلد من بلاد الجحيم لان العجز لما انضمت الى الثانية والعلية
 تحتهم المنع وان كانت الجحيم لا يجمع صرحا في كاسراتها لم تؤثر هنا منع الصرف واما التي تحتهم
 وقبل هود ورجلين كمنه فلا يجمع في لا يجب منع صرحا من هود من ان لا في التاكن في الوسط
 لعدم الشرط المذكورة بل يجوز المنع وعدمه فالمنع نظر الوجود العلية في الصرف نظر الى حقه الوسط
 بالكون وانها قد اوقعت احد التبيين خلافا للرجحان في ايجاب المنع وعلمه بان التكون لا يضر كما
 او جعل اجتماع العلية في هذان الصرفين والمجهول على ان منع احوال تحتها من الفاعل العلية في الالف
 وهو القياس والاكثر في كلامهم وقال شيخنا الفارسي في الصرف جود قال الخضري في العلم احد افعال
 هذا القول قبله وهو غلط انتهى قلت ولا قال به احد بعلم قد يجمع الوجهان في قوله لم منع فاضل
 من رها وعدمه فتدعي في العلة تبيينان الاول المجهول وهو على تحتهم منع التاكن في القول في الالف
 الى المؤنث كزيد اسم امرته لانه ينقله الى المؤنث حصل له نقل غادر حقه اللفظ وهو ما ذهب
 وقال صبي في الجرح والمبراة كمنه وقله اختيار القصة لم يذكر في الصرف اسم الفاعل
 الارضين في الكلام ومنه فاضل في العلة فان كان اسم كمنه وعلمه واسم كمنه في العلة في العلة
 اسم مكان كمنه في اسم لفظ مخوكب زيد فليجاء به صرف الا اذا كان فيه مانع اخر فيقل
 مراد به الجحيم الميلة للعلية والمؤنث فان كان اسم لم يكن اهله وسدس لولوا واسم ميلة

كحوسر يهودا وقع كهارس وعان يتخفيف معها الاسم كله نحو كتب يذا فاحلها مع الصبر
والاسماء والافعال والحروف بذكر باعتبار اللفظ فصرف ونوت باعتبار الكلمة فان انضم اليه
سبب وجب المص مع كذا حروف المجاء نذكر ونوت ونعزم القراء ان تذكرها لا يكون الا في
التعريف في الازمنة واقا اسماء لتصور فاقام احد ما فيه الى وحكمه الصبر كالافعال او
الاعراب والافعال التامة العاري منها فان لم تضف اليه سورة منع كنهه هود وقران هود وان
اضيف اليه سورة لفظا او فليد بضاف كقران سورة هود الم يمكن فيه مانع يمنع كقران سورة
يونس التامة المجمل نحو قول اوحى الى امر الله فيحكى وان كان اولها مزة وصل قطعت لانها لا تكون
الا في الاسماء في الالف مقلدة تحفظ ولا يفسر علمها في الجزء ماء الثانية قلت ههنا في الوقف
اذ هو تان التامة في الاسماء وتعرف لتضيقها ولا موجب للبناء ومنع الصبر للمعللة والبناء
مخوفات اقربت بفتح البناء في الوقف اقرب الى الرابع حرف المجاء كصا واذن فون فيجوز فيها
الحكاية لانها حروف مختصة كما في الاعراب بحكمها اسماء بحروف المجاء وعلى هذا يجوز فيها الصبر
والمنع بناء على ذلك بحرف ما يشي وسواء فيه اضيف اليه سورة ام لا كقران صا او سورة صا بالكلية
والفتح منون وغير الفانس واذن الاصح كجامع طاسير فيسيرا وجلس عصفونية بحكاية
لانها حروف مطلق وجوز التلوين فيه ذلك والاعراب غير منصرف لوانه هاسل وقابل وقد قرئ
بابين نصب النون وسواء خواز الامر اضيفت اليه سورة ام لا السادس المركب نحو طسم فان لم
تضف اليه سورة معينة لم يعضفود والتلوين فيها منه وراى الشهاب البناء الضمير على الفتح
تحت عشرة وار اضيفت اليه سورة لفظا او بقدر معينه اريان ويجوز على الاعراب فتح النون بجزء
الاعراب على الميم كعلك واخره على النون مضافا لما بعده على هذا فيصير الصبر وعدمه بناء
على ذلك بحرف ما يشي واقا كمنع من جمع ولا يجوز فيها الا للحكاية نحو اضيف اليه سورة
ام لا ولا يجوز فيها الاعراب لانه لا يظن لها في الاسماء العربية ولا تركيب الارجح لانه لا يتركب من اسماء
كثيرة واجاز يونس في كمنع ان يكون كله مضووجة والضماء مضووجة ووجهه ان جعله اسما انجما
واجبره وان لم يكن له نظير في الاسماء العربية فانه في الجمع والاعداد وهو يقول الاسم عنق بنه الاصلية
الى اخره مع اتحاد المعنى لا الحان ولا الغلال ولا ترجمه واقل فخرج نحو جعل لعدم اتحاد المعنى ونحو
كوفر لا تحامه بحتف ونحو مقلد لا حلاله ونحو ملحد لا باحار لانه يترجم ونحو لرم جمع يلة لا يعلوب

جميع من الصفقة المعدلة عن أصلها كإيجار وبيع وكأخوة فقيرته بعنوة أخوات القياس من دينه
أخرى لأن اسم القرض الجرد عن الأمر فممن هذا كذا أمّا
والإضافة

أمرهم براء ما كانت على هزم فقلت العيز في موضع الفاء فيجمع حرفا نصف العدد ولا يفرق بينهما
صينتها ولا ينفصل بينهما فيكون عليها النصفية لحرى كراعى ومربع فانهما معدلان عن أربعة
لربعة والدليل على صحة ذلك في معانها ما تكرار فيكون لفظها والاصطلاح اذا كان العنق مكررا ان
يكون اللفظ ايضا مكررا فاعلم ان صلاتها الفاء مكررة وهو اربعة اربعة وكذا الحال في واحد وموحدناه
ومشيت فقلت ومن ثلث وتجميع فتعق عليه وفيما اذا لها الى عشار وتسع خلاف فقال ابو حيان في الصحيح
لما عا ذلك عن العرب فيقول واحد واحد الى عشرة وعشار وحكى الثابت ابو عمر والشيخ في السقي قال ابن
هشام ولا يماض يقول به عبدة والخارضة صحيح ان العرب لا تخطو ولا اربعة لان خبره يسمع بالاسماع
وقيل التحذف في التثنية ايضا في ذلك بضم الفاء من الواحد الى عشرة كقوله طاروا ليدنلقات ويحل
وجاء اعتبار الضمة في المذكورات مع علم اعتبارها في ضواتها كونها متصلة فيها كونها متعززة في موضعها
مجملا في ذلك لم يثبت في الاستعمال ومن ثم لم يستعمل الاصطلاح نحو والى اجتهت فتنه فقلت وزاع احوالا
نحو فانكحوا طاب لكم من النساء منه وثلاث وزاع او خبر نحو صلوة الليل مشق فني والحال والخبر
في المعنى ومن ثلث في الحديث التوكيد للذكر بربيتهم ما ذكره من منع الضمة في ذلك المعدل لفظه
هو مذهب بسبويه والتحليل وهو ليس وورد في هذا الترخ الى ان مانع الضمة في هذا اللفظ صحيح
لان معنى مثلا معدول عن لفظ اثنين وعن معناه اعني اثنين في واحدة الى معنى اثنين اثنين قال الكوفي
وان كان ان فيه المعدل والتثنية كما في عوام لا يخله للام او اخرى على تنكرة محمول على البدل قال الفراء
ولا دليل على ان الاول لو كان متعززا ولا شك ان فيه معنى الوصف مجرى على اللغز وكيف يكون عزم
وقد يقع حال انتهى وكما هو بضم الهمزة وفتح الحاء مخوهرت بسبوة اجزائي جمع لاخرى لحرى
احر صاع الحاء بمعنى ما غير واحد من نائب التفضيل وكان لياساس ان يقال امرت بسبوة لحرى ورجال
الحرى ما حرى لحرى وما حرى لحرى ورجل لحرى لان اسم التفضيل المحرر عن الهمزة والاضافة مقصور
مذكور فما حارجه بابهم كما هم قالوا اخرى واخرين واخرين قال ابن هشام في الاوضح لما خص النحويين
احر بالذكر لان في اخرى لفظا ثانيا على وضع من المعدل ولما حارزون والآخران متعززان بالحروف
فلا يدخل لهما في هذا الباب اما اخر فلا يعدل فيه ولما المعدل في فزعه ولما الصنع من الصير لوصف
والوزن انتهى فنهان الاول قال في الصحيح في جعل لخرى لرب التفضيل اشكال لانه لا يدل على
المشاكلة ولان ياد في المعايير ومن شغال الموضع في الحواشي التصوات لحرى ما لا فضل من ثلث

شرط ثاني في منع الصرف العلية والالف والنون

٢٠٠

شرط ثاني في منع الصرف العلية اي ان يكون اسم معرفه علميا شحوصا كما في حد او جدينا كما في
اسامه واما جعل السبب التثنية دون العلية لانه ان المؤنث هو التثنية لانه في رفع التثنية
ووجه شرط العلية ان ما سويها من المعاريف ما ان يستلزم البناء كما في البهائم سواي وايد
واما ان يستلزم المنان في الحكم منع الصرف كغيره من اللام والاضافه واما ان يكون غير لازم كغيره
الضامه فانه يبدى مع فصل التكلم فترى ان تعريف الضم في الوصول والاشارة يستلزم لثان اللام
والاضافه من ان كان الحكم منع الصرف فثبت العلية فقد غفل انه عقد مع نداء العطفه على
فشاء وان يعرض شارحي الحجة والالف والنون المعبر عنها في البعثين بن هذا فعلا في ثانيا
بالايدتين لان ايدتهما وبطل كونهما من حرف الزيادة وهو بعيد لثنيان المضاعفتين ايضا
لمضارعتهما اي شابهتهما التي الثانية في كونهما من يديين عما اذا فالوا فان بعضهم وهذا
بناء في قولهم ان المكدودة في الاصل مقصودة في يدت قبلها الف فانقلب حرفه وان ثمرهما
في منع الصرف لثانيتهما التي الثانية في انها في بناء مختص المؤنث وانما لا لثانيتهما
بدليل سقوط الثانية في فوات هذه الجهة هذا مذهب الجعفيين وهو الحق وذهب الكوفيون
الى ان ثانيتهما لكونهما من يديين قال ابن هشام يديهما ان يمينوا صرف غيرت علما فان لم ياولوا
بان المعبرتين هما من يديتان باعنائهما اسما للثام عن علمه الاخصاص فلا يجحدون معصرا عن
التعليل بمشابهته التي الثانية في رجوعه الى ما اعتبره البصريون بينهما ان لا قال بعضهم
المرد بالالف والنون في الاصل اذ في الحال لان اصله علميا غير منصوب لان اللام فيه بدل
من النون وهو في الاصل مصغر لصلان كلفان جمع اصل هو الوقت من بعد العصر في المعركه
ثم ينظر الى الاصل في الصغير محكوما بان عمده في تصغيره ان منصرفه ان كان فيه الالف والنون
انتهى في الامر فان قال الظاهر هو اصلان معصرا ليس جميع ولذلك سأل مجتهد الشافعي
منها فيهما ان يكون فيهما اكثر من حرفين فان كان فيهما حرفان وكان الثاني معصفا في غير
ان قد مر سائلة التصغير فربما كان او زيادته فالنون اصلية كحسان ازجعليه من الحسن فون
فعلال فلا يصح فون من الحسن فون فون فعلال فلا يصح فون من الحسن فون فون فعلال فيصير
وكذا حيان هل هو من الجوة او من الجيد وقال النحوي في مذهب الدجاجي سأل سيبويه القليل
عن الزمان فقال لا تصرفه في المعرفة واحمله على الاكثر اذا لم يكن معنى من به فقال النحوي

في منع الصرف العلية

في منع الصرف العلية

الحاذا

اى كان لا يعلم امره ان الموت غير الذي يظن الناس ان الموت من غير ان يمتنع
يعيش الفلاس في حيز من الزمان لا اكثر ولا اقل من بقية الالف النوراني
لغير بعض الملوك حيان النوراني فقال الملك اخي منصرف لا فقال رجاؤك الملك فغير منصرف
والا يصبر فذكره لطيف في البيان بمسح اى الالف النوراني في الفتيمة باعتبار انها سبب
واحد من سبب العلم كمن وعفا وعفا عن كل نقص من احوال الكافيه لا يحصى له هذا الشرط متحقق
فمستطاعه وحده وحده ودون ذلك لعل ما مع انه لا يرفق من طراوة وهي منصرفه ويصير استعظام
ان لا يكون مع الهاء ولا ياء النسبة وتسمى النوراني الفاعل لفظه سبب اى تحايله اياها لانه لا
مؤنت له اصلا كالحجاب الكبر للنجمة اول ان مؤنته على بفتح الفاء والالف المقصورة كسكرن فان
مؤنته سكرى على انه مجهول وهو على سبب يقولون سكرى ونقل الراسك ذكره يقولون ان ذلك
وذي قال ابو حاتم النوراني سكرى لا يدخل بها من سكرى لان مؤنته عنانية وقد جاء في الشعر
منوعا لشيء اليه سكرى قال كانه لامع عنان سكرى ومن سكرى من الضرب لا مشاع خاتمة
هذا هو المشهور وفي الالف النوراني جميع سبب الوصف الذي مؤنته فعل على هذا من
منصرف لانها روى في الرضى الاول روى ان وجود فعل الغير مقصود لفظه من سكرى سكرى
كلما يحصى من فعله لا يحصى من فعله لانه لا عند بعض من سكرى فانه يقولون كل فعل خاتمة فعله
فعلانه ايضا نحو غيبا وسكرى يحضر من فعله على هذا دليل قوى على ان المتغير بانها
الالف النوراني الفاء او هو فعله ان كان المقصود من وجود فعل الفاء الفاء وقد حصل هذا
في روى ان الفاء في روى انهم حصلوا هذه اللفظة بالبارى ثم فلم يصح مؤنته فاشا لاسم لفظه
بالفاه لا من غير روى على محجب يكون غير مؤنته انتهى وهذا كله مبني على ان الرضى من كاد فليس
الرجحان في روى الخاتم جماعة وقد تقدم في شرح النوراني لا يجد من ذلك انهم لم يقبلوا انه
علم لاسفة قالوا لانهم لم يسموا به موضوعا بانه المعنى لا الذي كونه مستقار من الترجمة لاني في صلبه على
وحسن مضاهي حارث قال برهان ما قول الرضى ان ذلك الله روى انصرفه ام لا وقول الرضى
انه اختلف روى في صفة خارج من كلام العرب في وجهه لم يستعمل صفة ولا يحضر لانه
الضوء انتهى وقد مر انهم يسمونه في البسملة بدل من البسملة لاسفة نبيس جميع بيت فضلان
مؤنتها على فعل الآدمية غير مختلف مؤنتها على فعلانه فصره وقد جمع الرضى الفاء التي عشرة

فانهم

والتركيب المنجى مع كنهه تعالى كعليل ووزن الفعل شرط الاختصاص بالفعل

٧٠

في قوله اذا استغثت حينئذ وجاراً واستغاثنا وسفاناً وصيخاً فاعلنا وعلاناً وثواناً وصفاً
وتوابعاً وتوابعاً وتوابعاً وتوابعاً وتوابعاً وتوابعاً وتوابعاً وتوابعاً وتوابعاً وتوابعاً
والبحران بحامه مائة وموحد العظم سطر فيل المشايخ طاول الدخان مزال مكله ويحيم أبو الظلم
والتيخان ليس بمهله وخامجة اليوم الحاد والتيفان فيس المهله وقبله الياء المشاة من تحت غاء
الرجل أطويل كانه من التيف والتيفان ضامجة وخامه ملة ومثناة مخيطة الرجل الذي واكلمه
الصحي كذا في الف موسي قال بعضهم هو اليوم الذي لا يغير فيه وضبطه بخر بالقصا المهله والقوفا بضاً
وخامه ملنية للغير الياء الظهر والقلاص بغير مهله وتندبد اللام الرجل الكثير الدنيا أو قبل بغيره
الفتوان بقاء وشيخ محبة الرقيب من المشامهم ومثاهله التليم والوان السبلات القلب
والشفا من الشادم في الشرب والضرب واحد الضاء والضمض ابفتح الحاء المحبة وتعد الياء ومثاهله
الضمار البطر في لغة في حصة بضم الحاء وهذا قال على لغة ولا يان الكبر لا ينة فهذه كلها مصرفة
لما قبله والتركيب المعترض في البيت الضرورة الوزن بالتركيب المنجى هو حصل اسمين على واحد مثلاً
ثانيهما مثله ما التابيت معرج به لاضاء كانه في الفيد لاشياء كتبت في ناهي الا في الاضافة يحصل غير
المضمر منصرفاً فلا يلام منع الضم والاستناد يلزم ثبنا المركب على المشهور والكونية واسطة الامر
ولا يبنى على ما قبله الرضي عن الخارج واما في ثباته معرب حكى كمانع حاضراً وقبل لا يبعدان فيجمل
غير منصرف في ان يظهر ان منع الضم فيه ورد بان لا فائدة الحكم منع الضم مع صلا ووزن
الاصح في الاسم الضم مع صر العلم كعليل وحضرة ومكرب وتشتي محوسبوه فانه لا
لتركيب المنجى في وضع الضم انما لم يحجز عنه كلفاء بالعلم بخاله مما ذكره في باب المركب من المبتدأ
قد تقدم الكلام عليه وانما في الجار فيه اجزاء تجوي بعلبك فليطلب منه ووزن الفعل وهو الذي يكون
لفعل مؤنر تحت ثبته الى الفعل أو ساوت تحت ثبته الى الاسم بدليل اطلاقهم له على وزن المنذر
وما قبل من ان وزن الفعل عند النخلة ما يتحقق بالفعل فيجلب فيه ان لو ترك بلامه بالفعل على التثنية
التوبة لما خضع انضواء الفعل فيقال له وزن الفعل فليس في شيء ذلك كون الوزن اعلى الفعل لتمامه
وهو لا يؤثر كما علنا في الافعال اعلى الوتة في تحت مجاز لا يصرف انما هكذا فيقاد من
كلام بعضهم فاما شرطه كنه الضم لا حضا من الفعل اي يكون مختصاً به يعني انه لا يوشد الا
الضم لا من الفعل ولا ينافي لخصه بالفعل في وجوه فيخبطر في الفعل والقاربه اما وجوه

الاسم

المتصير بوجه من زائد من غير العلم كمن يجرى والوصف بالقبل لنا كالحرف في فعله ولو جازع

٨ - ٨

الاسم الجعي ظاهرا له لان كلامنا في كلام العرب وتصديره اي وزن الفعل بوجه من زائدة او
من زائد الفعل وحرف فابتدأ تحقيق الفرضية فان هذا الزائد في الفعل يدل على معنى بخلافها في
الاسم نحو هذا فان الفرضية لا يدل على معنى في جملة من الفعل نحو ذهب مضاع ذهب يدل
على المتكلم والذات اصل الدال ومع وزن الفعل حرف العلم كمن فان فعله يتبع العين
يختص بالفعل وهو علم الفرضية جرحيل بعين العين من التاخر كذا في القاموس قال انه علم الفرض
جرحيل ففعل الخطا والشاعر المذكور هو الفاعل يقول جرحيل عينا في الضيق بوجه وحرك باجاء فانه
شعر هو متفق على من غير جرحيل او نحو جرحيل ما بالبناء اذ هو بالبناء للفعل غير متفق على
بغيره فجميع الضمير خلافا لعيسى بن عمر الفرضية لا يصح مع مفعول وهو العند وشعر ليت المتكلم
فيها من اسمها العجبة المفعولة لا القربة فلا يفيدان في الحضا من جميع الوصف الغير القابل للماء
اقالانه لا مؤنث له اصل كالمفعول كمن يحركه في امر الذكركان مؤنثه فعلة بالالف المتكلم
او على بضم الفاعل والالف المقصورة كالحرف وفضل فان مؤنثها حراء وفضل وانما اشترط عدم
قبوله لنا لطبق في شمه بالفعل من حيث هو لا يمتثلها فيه من السببية فيعمل وهو العمل القوي على
العمل والتسريع من صرف لوجود بجملة لنا في ذلك حال بعضهم وانما يصح الفعل به على التحقيق ولو
كان وصفا وهو مفعول في العمل يعمل في كلام العرب بمعنى القوي على العمل والشرط وانما هو في
العمل القوي عليه فان القاموس ما الشأن لا يقال يعمل انتهى فمضه الجملة الناقصة العجبة
المفعولة والمطبوعة والجل يعمل وهو وصفه انما انما انما انتهى في عمل هذا الفعل اقول لوجود
امر عمله او يتبين ان الاول بشرط في فعل الفعل ايضا ان لا يكون لازما فابتدأ على غير مخالف
لطريقة الفعل في اللزوم خرج نحو قوله عليه السلام في العمل لغة الامناع في الرفع نظير كبت والقبض
نظروا ذهب في الضمير نظير الضمير في العمل في حاله في حدة هذا وان لم يخرجنا بذلك عن وزن الفصل
مخالفا له في الاستعمال في الفعل لا الامناع فيه فلم يعتبر فيها الموازنة فلم يخرجها الا الضمير بقولنا
نايا على الخ الخرج نحو قوله في بيع فان اصلها فعل جتم الفاعل وكسر الضمير في فعلها الادغام
الاعلال فالادغام في دقوا الاعلال ما بالقل والقل في قبل وبالنقل في بيع وضار وضمير في فعل
بضم الفاعل وسكون الفاعل في بيع بمنزلة ذلك وسكون البناء في الحرف والكاف في وجه
حرفه لا يتناول في طريقة الفعل نحو البضمير في اللزوم في جمع لم يمتثل في العمل بالفتك

المصنوع بالاعراب فهو رفع بالجر من الناصب المجازم وينصب ما بعده بحرف الجر ويكيد في المستقبل

١٣

الفعل المضارع

الفعل المضارع من غير انشاء الفعل بالاعراب وذلك لتأنيده الاسم فصار غير رفع بالجر من الناصب
المجازم هذا الحد الاول في رافعه هو قول القراء وعذان الكويتهن وادوس عليهن ان الجرح الذي عدى اليه
وجوده والعدى لا يكون عاملا في الوجود وقد منع كونه صديقا به لانها انما هي المصنوع على ان الحول
وهذا ليس بعدد ولو سلم جزم ان لا يعمل في الوجود بل يعمل لا مهنا عمله لا موقر كما في ابتداء وذهب
الكسائي الى ان رافعه حرف المصنوع وتعلل في رافعه مضافا الى الاسم والقبول الى انه وقوعه ووقع الاسم
فالاول هذا اذا دخل عليه نحوون ولم يماضه فعلة لان الاسم لا يقع بعد ما ليس حرفا واما موقعه فليس قال
انهم غامض رافع لا قول الاول وهو الذي يحرم على التثنية العبر من حيث يقولون موضوع لخرم مع التثنية
والتحريم قال ويصدق الك في ان حرف التثنية لا يعمل فيه وقول تعلل في المضافة انما افقت غرابه من
حيث المحلة ثم تجانس كل نوع من انواع الاعراب في عامل يقتضيه ثم يلزم على المذهبين ان يكون المصنوع
مرفوعا دائما وانما لا يريد قول القسطين بل رافعا بعد هذا فيقوم اذا الاسم لا يقع بعد حرف التثنية
وتمايز جزم عامل المصنوع على عامل الرفع او ادخل على الفعل لقوته او هو لفظي في عامل الرفع
معنوي انتهى هو مخالف لامرته فلا ينشئ عنه حكم لفظي وينصب بحرف من رافعه حرف على الرفع
احدها ان ويدعيا للملذمة نصب بخلاف جزم عليه غايبين في حرف بالاجماع فبسطه على صحتها
الاصلي عند سيبويه والجمهور وادعى القراء على الاء التانيه ما يدل ان الرفع هو وجها في المرفوع
فانما ثنائيان ولا اكثر استغالا ويرد ان لا بد من الرفع حكم الماهل فيجعله معلا وان المرفوع في
هو بذال لتوفاق الالف المكملة بخلافه ويكونا وزعم الخليل والكنة ان اصلها الاول ان التثنية
فخذت الهمزة متخففا كثيرا الاستعمال كما اخذت في قولهم ويله وتصله ويل منه والالف لا لقاء
التاكيد في التثنية وحجتها اقرب لمعطاهما وان معناها من الرفع والتفخاض لا استيفاء حاصل فها هو
فدجأت على الاصح الضرورة كقوله يرتج المرء ما لا ان يلا في ويعرض في التثنية والخطو امي الى ان
ورد سيبويه بجواز تقديم معقول معقولها عليها نحو زيد الرضيب وامتناع نحو زيد يا يجي من نصرت
قال الرضي للخليل ان يقول لا تمنع ان تغير الكلمة بالتركيب عن مضافها مفعولا انه هو موضع فعله
انتهى والرفعي بما يبلغ من البقي لا يسمي لا يكد في الفعل المستقبل واما الرفع في كنهه ومفعوله
ووافقه ابن الجوزي في شرحه لا يضاف فقال الرضي المصنوع على جهة التاكيد ووافقه الرضي وجها في الثاني
ايضا قال القسطنطين ان سبعة مكابر في الرفع في الفعل لا في الفعل كما في قوله وما ادعى الرضي في المرفوع

انما التابيد النفي كقوله تنقم لن تحفظوا ذبا باول من تحلفنا الله وقده قال ابن مابك والحاصل ان على ذلك
احصاء من لم يزل ان الله تنقم لا يرى وقد خيره بانه لو كانت التابيد لم يقبل منفيها باليوم في قولكم
اليوم النسيان وكان ذكر الابد في ذلك في قولكم ابد انكم اراو الاصل عدم ما تنفي وهو صنف اول الابد
ان يجب عن الاول بان قولنا بذلك عند اطلاق منفيها وخلو المقام عن مقتداته وعن الثاني بان ذكر
الابد ليس تكرار لللفظ وهو موقوف بالمراد لان ابد لا يضاف لن لان الاسم لا يراو ولا يحذف كما تنفي
في هذا الموضع ولان التابيد نفس معنى ابد جرم معنيون وانما هو متصريح ودلالة بالباطن بقده على ما
يعنيها بالنفي في لو سلم فله فائدة وهي وضع ما يتوهم ان لن تجرد النفي سماعا على الاستعداد في معنى
الموت منهم على جهة التابيد قاله النفي في شرح النفي ومذهب مسيوير والجمهور ان النفي لا يضاف
اعلم من ان يكون محذوا كما في لن يبرح عليه فالكفر حتى يرجع الياس موسى ومثله كما في لن يبقوا عندك
من الله شيئا قال بعضهم وانكارهم اقتضاها التابيد من انفسهم هذا كما لا يخفى فبين ان اوله
ذهب جماعته من انهم يصفون الى ان الفعل قد يخرج بعد لن في الدعاء كحال بقده وانكر الجمهور
قالوا بان حاله بعد ما كمال السائر هو من النفي غير لا واختار الاول ابن هشام في النفي قال والنفي في قوله
لن اذا لو اذ كنتم ثم لا زلتكم خالدا مخلوقا لمجال وانما قوله تنقم بقضا انتم هل فلن اكون ظهيرا
للجمهور من قبل منه وقبل ليعتبر لان فعل الدعاء لا يستند الى المنكسر بل الى المخاطبة الى الفاعل
مخوفا بانه لا عذبة خلنا ونحو لا عذبة الله عز وجل في برده قوله ثم لا زلتكم خالدا الثالثة والسابعة
من ملازمة لن النسيان هو انك وزعم بعضهم انها قد تحذف كقوله فلن يحل العبيد بعدك منطوق
قوله لن يجب الان من تر جالك ومن حررك من دون بابك الحلقه قال ابن هشام والاول محتمل
للاخبار بالبعثرة عن الالف والظهور في سكوت عن الثالثة لانه الزاوية فيه بكسر التاء كما صرح به في
مواضع اخر من النفي في هذا البيت من جملة ابيات لها حكاية لطيفة لا بأس بان يدخلوا في رواه الحسن
عن ابن عتيق لموسى عن جعفر بن محمد قال بلغني ان اعراسا دخل المدينة فبينما هم يمشون فاجابها
اذ ضربا باب الحسين بن علي بن ابي طالب فلما اعرسوا الدار فاشاء يقول لن يجب الان من تر جالك من حررك
عن دون بابك الحلقه انت جواد وانت معتبر ابوك من كان فاعل النفي هو لولا الذي كان في
اوانكم كانت علينا الحجة مطبقة فسمعت الحسين بن عيسى فاعرفه فسلوته ثم خرج فاذا هو في
في اصال فقال رويد يا اعراسي ثم نادى يا قنبر فامعك ثم التفت فقال انك من خايات فاعفد شيا

مجاله من

في
الحكاية

من هو

منه ولو تأملنا سائر هذه من غير قصير هذا إحدى رديين كاستغالية ثم دفعها للدعوى من أصلها
وقال حدها فاني السبب معتد واعلم ماو عليك فوضعت له لو كان في سائر العداة بعض كاست
سما ناعليك مندفعة كرسب الزمان ذو غير والكفتنا قليله الفقه فاحذها الاعراض
قال مطهر فزنفات بنابهم محترى الصلوة عليهم انما ذكروا فاستلزم الاعلون ان لكم لم الكفا
وفلحاش سبب لتور من لم يكن علونا حين ينسبه هل يكون له في الناس بعض قال المطهر وسوى
بغيره الاخر في بلن وذكر الخيلة ان ذلك لفقه لبعض العرب يحرمون النواصب يصوبون بالجور ومن
المتقون كالم حلقه ونحوها الامر في قال في الحق يقال حلقه حديد وحلقه من الناس بالتكون ولجميع حلول
بعض اللام وحكي عن يونس حلقه وهو مع اللام فيها وقال ابو عمر التبيين ليس كالم حلقه بفتح اللام
الا في جميع خالو السانكي وجانبها تعدل لساكنها الزلف العمل من غير شرط نحو سكت في دخل الجنة و
معناها السببية اي سببها ما قبلها ما بعدها وحشد المراد بسببية الخارجية وان يكون قصور ما قبلها
في الخارج سببا لما بعدها بعدها والمعنى سببية ما بعدها لما قبلها بمعنى ما قبلها باعتبار وقوعه سببا
قبلها والمعنى سببية كل من بعدها ما قبلها لاخر الا ان سببية ما قبلها يجب ان يخرج سببية ما بعدها
بحسب الذي يقال لها السببية والقول بانها في الناحية كان دائما كما الحاد المعنى بغيره لا يخرج
هو مذهب الكوفي في جمهور البصريين على ان كل ما في معنى سببية فبسته بمنزلة او معناه عمل او سببية
خارجة بمنزلة لام التعليل معنى عمل او القلب بعد ما بان مضمرة غير خارجة الاخر اقول في هذا ما خرج
الكافية والذي خرج في القول بذلك قول الصريح التوال عن ابي عبد الله كانه كما يقولون في منقولها آية
اللام في المعنى ثبت بذلك انها حرف جر صرح باللام وثبت بدخول اللام عليها في نحو قوله نعم لكيا يكون
على المؤمنين جرح انها مصدبة لان حرف الجر لا يدخل على حرف الجر ان يكون مصدبة فليد مرفوع لان جعله
على غير انتهى فيعتبر السببية في سببها اللام كما في الآية والطليعية ان يخرج عنها اللام وان كقولك
لنقضني في قية ما رعدني عن محمل السانكي كقوله فقال كل الناس اصبحوا فاحيا السانكي كما انهم
فقد غاوا ويحوز الاحزاب في محكي لا يكون دولة فان قد ردت عليها اللام فهي مصدبة واللام في سببية الاول
ان في كثر ظهور اللام معها نحو كل السانكي ونحو قوله اودت لكانا ان يغير بقرينة فنكرها استيقا
يقيد بفتح فكيف نأخذ ان يكون مصدبة لدخول اللام عليها ويحتمل ان تكون سببية لان حرف
بعد ما فان كانت مصدبة كاستان مؤكدة لان المعنى السانكي ان كانت فعلية فاللام مؤكدة المعنى السانكي

وكونها مقبليته اولى لان توكيد الجان بجانب السهل من توكيد الحرف المصد بمثله قال ابن هشام نحو
 التمهيل وجاب الكوفون عن كيم بان الفعل المصبوب مفتوح والاصل في فعل ما ذا ويلزم كسرة
 الحذف والخرج ما الاستفهامية عن الصد وحده الفاء في غير محو هذا الفعل المصبوب مع ثقل عامل المصوب
 وكل ذلك لم يثبت فالف في المعنى في عدم ثبوت اخرج ما في الصد بحيث تقدم الكلام عليه وجابوا
 عن نحو كيم ان نغز ان ان زائدة او تبدل عن كيم في كيم فيض من زائدة اللام كما في زون لكم وذهب النحوي
 الى تركه جازا دائما وان النسب بعد ما بان ظاهرا او مقدرة ويرد ونحو كيدنا سوا فان زعم ان كيدنا
 للام كقولهم ولا اله الا الله اذ مره باق الفصح المفسر لا يخرج عن الناحية فتبسط اليك الكوفون من
 حروف النسب كما بمعنى كيم وانهم المبرر والسند او بقوله وطرفنا ما جئنا فاصرفه كما يحجبوا
 ان الهمزة حيث ينظروا تكر ذلك المصيرين وما اولوا وما ورد على الفصل كيم اخذت فاقه ضرورة
 الكاف بجانب كيم ما اخذت النون من الفعل ضرورة قاله في الهمزة والثالث ان يقال فيها من يلبس
 الهمزة عينا وهي حرف مصلك نسب الى المصد لانه يقول مع صلته بركا فقدم نحو وان تصوموا خير لكم
 على ان الباء قال بوجاهة بدليل الاتفاق عليه والاختلاف في ان واذن وكه ونحوه لا يناسب
 سواها وبعضهم يهملها حملا على المصدي كقرنه بن محمدا ان ان اسم الزمعة رفع تيم وكقوله
 ان نقر على اسماء وبجها معنى التلم والامحاح اشد قال ابن الخليل ذلك كما اعلنت ما المصدي حملا
 عليها فيما روى عنه كما تكتبوا بوجه عليكم قال ابن هشام والمعروف في الرواية كما تكتبون وقال ابن خلدون
 لا يحفظان غير ناصته الا لفظة المذكورة في البيت المذكور وما هذا سبيل لا يبنى عليه فانه يصح
 في قوله ابن مالك في الكافي حيث قال وشذوه بعد ان حيث يستحق نصبها فاعرف شذوه فنون
 على ان القول بان هذه مصدقية هامة هو قول البصريين وقال الكوفون انها المتخففة من الغيلة
 شذوا ايضا ما بالفعل المصروف المجزئ والقياس وقيل فيها بعد احدى حوينا وان التي بعد العلم العاشر
 سواء دل عليه عبارة مع كيم ام لا غير ناصته لانها ليست المصدية بل هي المتخففة من الغيلة فعملها لان
 ان الناصته علم الاستقبال فما بعد ما غير معلوم التحقيق فلا يقع بعد العلم بخلاف الحقيقة لانها
 للتحقيق فتابت العلم وتبطل العلم بالخالص من اجزاء المجزئ لا تارة نحو قولهم فاعلم ان
 ان بقية ان سبويه يجوز فيه النسب لان كلامه خرج مخرج الاشارة فخرى محروقة في ذلك لغيره ان
 تقوم انتهى ومن اجزاء المجزئ ان بعضهم فلا يرون الا رجوع النسب فيكون سوا ذلك على ما في

لم لا يقيم الحق قوله فقد علم أن يكون منكم من هو قوله أفلا يعرفون أن يكونوا مثل ذلك كما لا يؤيد
مقتضاه كالشبهة التي في الأكتاف والظهور والنظر العكسي لا يجازي نحو ذلك كما لا ينسب
النظر إليها ما لا ينافيها على ما قبله بالعلم وأما الجواب له على أصله وهو لا يجزئ عقلا وفلا لأن
التأويل خلاف الأصل ولا أكثر في شأن العرب لنسب بقوله ولذا الجمع القراء عليه في أحكام الناس
يتروكوا ويختلفوا في قوله وحسبوا أن لا تكون فتنة فقرأ غير مرة وجرى والكسرة بالنسبة إلى الله
بالجمع قال أبو حيان وليس الواقعة بعد الثالث لأن النسب جازم ساسية ولا أخشى بعد الجواب
بعد العلم ليقين يكون نحو خفت أن لا يفعل وخشيت أن تقوم ومنه قوله أخاف أن أمانت الأديب
ومن ذلك القراء ولما كان مفسر وزيادة انصاف في الكلام جليها في الحقيقة لما سكت عنه فتمت
جوز بعض الكوفيين الجري بأن أنكر الجهم وقال الرواسي من الكوفيين فمما العبر يستنبطون من قولها
الفعل ودونهم قوم يرفعون بها ودونهم قوم يجرمون بها واشتد على الجهم إذا نزلت تعلم بها وترى
ومر كما أفلا على كنهها ومقام من البصيرة أبو حنيفة والخليفة قال أنها القصة التي الضمير فلهذا
قال ابن هشام وفي كونه في البيت جازم نظرا لا غط على المتبوع عليه يدل على أن ينسب إلى الضمير لا الجرم
انتهى واشتد على ذلك قولهم في الفيس إذا ما خذوا قال ولذا أنا هنا فلما هو إلى أن أمانت القيد
مخطب وأما كيف قد يجدون الأمة فيقولون إن آخرها الطول الكلام جليها قال الجهم في
حرف فذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم والأصل إذا ذكرت أن الجهمي كرمك ثم حذف الجمل
موضوعها التقدير أنتم من ذلك وعلى الأصح فلا يصح أنها بسيطة لأن كرمك من ذلك وحصل الباطل
فلا يصح أنها الناصبة لأن ضمة بعد ضلها للزجاج والفارسي الرضي وهو أحد قولي ليس
المشعره على سبيل ما عا الأول في الجواب الجهم قال الدما فيه المراد بكونها الجواب فيقع
كلام يجلي كلام آخر مغموظا ومقدرا أو وقع في صداه وحسوا ما أخر ولا يقع في كلام مقتضب
ابتداء ليس جوابا عن شيء فاعلموا ولا ينسب الجواب على هذا الوجه فيجوز جواب الجهمي
للجهم أن يكون مضطربا الكلام الذي فيه جزم مضطربا كلام آخر قال في الفصل وأن جواب الجهم
يقول الرجل أنا إليك فقول أنا كرمك فهذا الكلام قد جزم به رتبته كرمك جزم له على أنه
أنهى وكونها الجواب للجهم هو نص سيوريه وخلفه في جملة فوجهم في التأويل على ظاهره وإنما
الها في كل موضع تكلم الجهم في ذلك وذهب الفارسي أنها قد نزلت لها وهو الأكثر وعندك

واما تنصيبه مستندة مباشرة بمقصود الاستقبال نحو ادركت كرمك فانه قد دل على وجود الفصل بالمقصد

١٧

شرط

اذن

لا يمتنع

بلا

تقتضى الجواب حده نحو ان يقول احد مقول ادركت صفا فاما ان يتصور هنا اجزاء قال
الرحمن ان الشرط للجزء اتمام المستقبل او المضارع ولا يدخل الجزء في الحال واما تنصيبه اي
المصراع بنك احدها ان تكون مقيدة في اول الجواب لانها في اشرك محالة فان وقت جواب
كان ما بعد ما من تمام ما قبلها لم ينصب ذلك في ثلثة مواضع اول يكون ما بعد ما قبلها فيها
نحو انا ادركت واذن ادركت واما قوله لا تجعلهم شيطرا في اهلكت او اضرهم في
البحر محذوف اي لا استطع ذلك ثم استوفى ما قبله بخبر جموع اني اهلك لا اهلك فالله
قال الدمايني في غير نظر اذ مقتضا حوزة مثل قولك رب اذن بغيره بالنصب على المحمل الجواب
من اذن وما دخلت عليه في كلامه باباء هي الثالثة ان يكون جوابا للشرط فانها نحو اني ادركت
الثالثة ان يكون جوابا للنصب قبلها نحو والله اذن لا يخرج من قوله انما يصعد الميزان بها و
امتنع فيها اذن لانها التقدير والله للشرع عاد وجواب الشرط محذوف الشرط ان ان تكون شيئا
للمصراع غير من فصل عنه فلو انفصل عنه لم ينصب عنه لصعها مع لفصل عن العمل في احدها
نحو اذن نريد بكم الثالث ان يكون الفعل المصراع مقصودا به الاستقبال فلو قصد به الحال
لم ينصبه نحو قولك اذن تصدق لم قال انا الحق فبا ساع على سائر النواصب حيث لم يعمل الا في
المستقبل لان فعل الحال لم يتحقق الوجود كما لا شأنا فلا يعمل فيه غومل الاصال واذا استوفى
اذن هذه الشرطية المصراع وجوبا في الاشهر نحو قولك اذن ادركت بالنصب لم قال لك
ان ادركت والفتاح لغة لبعض العرب كما عيسى بن قيس في لغة البصريين بالقبول ووقعهم عليه
وهذا لسائر الكوفيين فلم يخرج احد لرفع بعدها قال ابو حيان ودولة النقة معبولة ومن حفظ
حجة على لم يحفظ الا انها لغة نادرة جد ولدت انكرها الكسائي والقراء على انهم حفظها
واخذها بالثاء والقليل قاله في الجمع وقال في الصحيح العا وها هو القياس لانها غير محظوظة
اعمالها الاكثر من حملها على الظن لانها مثلها في جوار تقديها على الجملة ولما فيها ضاها وتوسطها
بغير جزئها كما حملت على ليس لانها مثلها في نفى الحال والمرجع في ذلك كله في التمام هي نحو
الفصل بينها وبين المصراع بالنصب ولا يفدح في نصبها له كمثوله اذن والله عز وجل بهم بحرب نشب
الطفل من قبل المنصب واما مقتضى الفصل به لانه لا يدخول في التأكيد فلا يمتنع النصب كما لا
يمتنع الجز في قوله ان الشاة للبحر فتسمع صوت الله ربها واجازا به شام والغنى والشدة الفصل

لكيل وينصب بالانضمام جوار بعد الحروف العاطفة على اسم مخرج نحو اللبس غيابة وتقر عنه
وبعد لام كي نحو سلك لا دخل الجنة
اولهم بغير مدح

١٩٤
نصب المصارع
نصب جوار

برسم التفتان بالالف على حسب الوقت ويخفى عليه غلبه والالف لا ينصب بالانضمام الاحاد بها انتهى هذا
تكميل لخواص المصارع وينصب المضارع بان ضمير جوار الى اسمان ظاهر في توصيفهما بعد
الحروف العاطفة على اسم مخرج ليس ثاويل الفعل وهذا الحرف في الواو والفاء واو ثم اذ لم يمتح
غيره فانه بعد الواو نحو قول يكون انه محال بهاء الهمزة في وج معانية لللبس غيابة وتقر عنه
لغالب في ليس التقوى بغير بان ضمير جوار بعد الواو والفاء واو ثم اذ لم يمتح
على ليس في تقدير اللبس غيابة وتقر عنه في وج معانية لللبس غيابة باللام وهو نحو حرف الطو
واللبس الواو العاطفة على قولها غيابة لبت بضمها احتالي من فقره بغير وبعد الفاء نحو قوله
لولا موقع مقره في غيابه فاكنت وثراي ابا على رب بنصب فاء ضمير بان ضمير جوار بعد الفاء العاطفة
على موقع وبعد نحو قوله فاكنت وثراي ابا على رب بنصب فاء ضمير بان ضمير جوار بعد الفاء العاطفة
يرسل في غيابه غير نافع بان ضمير العاطفة على حيا وقد تم نحو قوله اني وقتلي سايكتم لعقله كالنور
يطرب بالاعراف البصر بنصب لعقله بان ضمير جوار بعد الفاء العاطفة على فاء في سايكتم البصر بنصب
قال برهشام كانت العرب ذوات البصر غاف وروى الماء بعد الفاء العاطفة في نور فغيره فغيره بالفتح ولا يمتح
فرا من البصر بنصبها وانما المتعوز من غيرها الضعف لغيره فجاءه بخلاف النور وبعيد المراد بالنور نور
الطوك هو الذي يعالو الماء فيصعد البصر من الحرف فيضمير جوار البصر بنصب غيابه فيضمير جوار
للنفس الاول لان الغرض من وقوع النفس بنصب غير نافع فيكون المراد بالنور الطوك لغيره فيذكر النفس
فخص وصيته بدل البصر وغيره في ذلك شرع فاما في مخرج بقوله على اسم مخرج نحو الطائر فينصب
من هذا الذباب فلا ينصب لفعل لان الاسم يعطو عليه ما زل بالفعل لوقوعه صلة لال الى التي يسمي
الثاني بعد لام كمدى التبعة وانما الضيف لذكر لانها اسمها وذلك لان ضمير الفعل بعدها
بالاء النافذة والزيادة نحو سلك لا دخل الجنة بنصب نزل بان ضمير جوار بعد اللام فلو انزل الفعل بلا
سواء كانت ما به نحو سلك لا يكون على الناس على كمدى جوار والزيادة لئلا يعلم اهل الكتاب لغيره في
ان لا يحصل القتل بقاء لتبين فيه ان الاول قال البرهشام في شرح الشذور وغيره في
جوار بعد لام القابض على التي يكون ما بعدها بنصب المضمي فيها نحو الفظة ان في ضمير
لهم عدوا وخرافان النفاطه له انما كان المراد منهم عليهم القابض على من الجنة فلا يزالوا بعد الاقب
ويفصلون ان يصير قرة غيرهم فيضرب غايته الامر ان كان لهم عدوا وخرافا بعد اللام الزائدة والنية

بعد

وجوب بعد جهته لا المحذور في البسوة يكون معنى الخوف ما كان الله ليعتد به

٢٠

تبدل فعل معتد بخبر يدل الله ليس لكم امي لا بد مني ما على قبيته كلام المصدة لان كلامها
 داخل لا لا لتفيل اما لام الفاعلة فقد عراب البصرين بكونها قال الرخصي التحقيق انما لام
 العلة والتفيل فيها على طريق المحذور والحقيقة وما به انه لو يكن ذلهم الى الالف ان يكون
 لهم علة واخر ما من المحذور والشيء غير ذلك لما كان بفتح الظاهر مشروطة بالذات الذي
 الفعل كماله لا الاستغارة لما فيه العليل كما استعير لاسد لم يشبه الاسد انما فيكون
 استغارة متعينة وتجبها هناك شبهة زشت هذا فيكون على الالف اقربت علة الفاعل
 محذور استغارة او لا في العلية والفضية وانما يبقية في الالف فصل حكم اللام حكم الاسد حيث
 استعيرت لما فيه العلة فصل معنى اللام هو العلية والعرضية لا المحذور كما ذكر صاحب المحرر
 التخليص في الالف في التمهيد واما اللام الزائدة فقال بن ابي فاشم هي المحققون في اللام في نحو
 يريد الله ليس لكم لام كم ولم في ذلك قوله ان حدثا ان الفعل يحدف واللام للتعليل والمعنى
 الله ذلك لشيء في الزيادة ما حكم عن سيويه والحق ان الفعل عند المضى ارادة الله ليس
 ليعقد من ذلك بعدد وخبر ان قلت فالحقيقة هذا القول قلت هو كالدفع فله ان اللام
 للتعليل ولكن يقول الفعل على القول الاول حذف محض او هو محذور يؤول ليل على هذا القول
 حذف فضا من غير ان يؤول فيقول هو فصل التكملة فيصير الفعل على هذا اللام ولذلك انقلبت
 ذلك مشددا وخبرته في الالف ما ذكر من ان الناصب هو ان مضرة بعد اللام هو مذهبهم وكثير
 وذهبهم والكوفية الى ان الناصب هو اللام وجودها ان بعد ما نوكدا وقال تغلب
 الناصب للام كما قالوا لكن انما انما عن المحذوف وقال ابن كيسان والتبر في يجوز ان يكون
 الناصب المقدر بعد ما ان يكون ولا شغل ان ذلك وديلم صحة ظاهره بعد ما ينظم لنا
 قولنا ان اللام ناصبه وقوله ان ذلك انما غير ناصبه في الصحيح في نصبه مضمر
 وجوب بعد جهته لا المحذور في البسوة يكون معنى الخوف ما كان الله ليعتد به
 مستندا استدلاله الفعل المقرون باللام نحو قوله الله ما كان الله ليعتد به لم يكن الله ليعتد
 بهم وانما سقيت لام المحذور لانها المحذوف في الالف في الناحية الصواب فيتمها لام التعليل
 المحذوف في اللغة كما رافقه في مطلق لا كما رافقه في التصریح في التعبير بالمحذور هنا من ان فيتم
 العام بانه الخاص انما قاله لبيان علاقة النجوز والفضل والثناء امر بيقينها البصر وكذا

من نصب الناصب
 مضمر في قوله

وَأَنْ يَخْتَلِيَ أَوْ لَا يَخْتَلِيَ أَوْ يَخْتَلِي خَفِيَ

٢١

الضمة الكلام بلوغها أو يقال في ما كان زيد يفعل لا لأنها رايدة أن لو كانت يدا لما كان في حب
 الفعل بعد ما وجب جمع فاما وجب فاما ان بعد ما لان ما كان يفعل ترد على ما قال سيفعل فاللام
 في مقابلة التثنية كما لا يجمع بين التثنية والتثنية ولا يجمع بين اللفظ في الغلة المطلقة
 بينهما لفظا وانما بعض الكوفيين اظهارها تأكيدا كما جازد لك في نحو ما كان زيدان يقولون قال ابو
 حبان يجمع الى جماع من العرب بينهما لا ولا ما ذكره ضابط هذه اللام من خصوصية الفعل
 التثنية واتحاد السند اليه هو التثنية قال ابن هشام في المغني وزعم كثير من الناس في قوله تقولون كان مكرم
 انزل منه الجبال في قرأته غير الكسالة بكسر اللام الاولى وفتح الثانية انها لام الجحود وفيه نظر لان التثنية
 على هذا غير اوله ولا خلاف فاعلى كان تقول والذي يظهر لها انها لام كم ولان شرطية اي وعند
 الله جزم ممكن وهو ممكن اعظم منه وان كان مكرم لشدة معد الاجل في الامور العظام المشبهة
 في عظمتها بالجبال كما تقول انا اتجمع من فلان فلان كان معدا للتوازل انتهى وهذا يذهب بعضهم الى انها
 تكون في اخوات كان فاسما عليها نحو ما اصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب يردع بعضهم انها
 تكون في نعت ولها في نحو ما خلفت زيد ليضرب عمرا ولم اطن زيد ليضرب عمرا قال بعضهم وهذا كذا
 تركيب لم يسمع من العرب فوجب منع وتسع بعضهم الدائرة فذهبوا الى انها تدخل في كل فعل بغير حمل
 منفى نحو ما جاء زيد ليفعل والفتوبان في هذه لام كي التثنية لصلته في الفعل الواقع بقدام الجحود
 فذهب الكوفيون الى انه في موضع نصب على انه خبر كان واللام زائدة للتأكيد والتجديد في الخبر
 كان محذوف وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وان الفعل ليس بخبر بل السند المتبدا
 من ان المضمرة والفعل المتصو به في موضع خبر والتقدير ما كان مراد الكذا والدليل على هذا التقدير
 انه قد جاء مصنف جازم في قول الله مهورك لو كن اهل المنمو ولكن الضمير قد يضاف فخرج الخبر
 الذي هو هذا مع وجود اللام والفعل بعدها التثنية كمال في المغني قد يحدث كان قبل لام الجحود
 كقوله فاجتمع لجمع جمع فوجه معاودة ولا في لفردي فما كان مع قول في الدائرة الركعتين بعد
 القصص انا الامام عمار التثنية او الماطفة اذا كانت بمعنى ان باب كانت الفعل قبلها انما يقتضي شيئا
 فشيئا او بمعنى الاستثناء نحو لا تملنا وتطين حتى الى ان تطين حتى ولا او يقتضي
 حرفي وتغير الغاية في نحو لا تظن او يحوي الاستثناء في نحو لا تمل الكثر وقيل قوله وكنت حظه
 فانا لا وقع كسر كوفي او شقيقا اذا انلام لا يكون غاية للفعل الاستثناء لا تكون غاية للكسر والخبر

محمود

يقوله بمعنى الى او الاخر الى لا تكون على حد ما فان الضام اذا وجد بعدها منصوب بما زاد
ان كقولهم ولو لم يركب من دلم لغرة ذلك مع اشوك علما فبذلك الاول ما انضاه كلامه
عن مراد في التحريف المذكورين هو حقيقة كلام كبريت لكن فان بعضهم الاظهر انهم لم يربطوا ان
الي والحققة بل ادعوا انها محل الامر وما بعدها حين التكلم غير متحقق فاعلم ان متحقق
للكلم بان احد الامر متحقق لا يتحقق ان ما قبلها متحقق لان يتحقق ما بعدها وان ما قبلها
متحقق كل وقت لا وقت متحقق ما بعدها وما قبل ان الوقت متحقق على الترتيب وان ما بعدها
محال على الاول في محل به على الترتيب من عدم التامل كمن في هذا على ان ما قبلها لم يقد
او من حروف الجر فامر ان الاستثناء انتهى وهو قدما قاله الرضي ان اول ما فترت به فاعلم
بان اول ما قصد بجزءها لا انها جملة الون فترت بالانفصال وبعد ما حذف وهو الظاهر في الاول
لا وقت ان غطيت فهو محال على ان يترك ما قبل وانتهى قال الرضا انك تفيد الى والاف في موضع
او تفيد كحقيقة المعنى دون الاغراب في القيد لا غراب في الترتيب على اللفظ او يفيد قبل ومصدرا
ان ناصبه للفعل فانه ما قبل قصد معطوف يا وعلى القيد قبلها في القيد لا ينظر ان يقدم ليكون
او قدم استاذ وفيد لا مثل الكافر او يسم ليكون قبله او سلاما وكذلك العمل في غير هذا
لانه غير انما في الكافيه والمخلصه بل لا يجزى قال غير واحد وهو ان مراد لا لا تحتمل معبر
كل ما يقع هنا الاول العاية مثل الزوال مثل الغل مثل في مثل العيا لا محولا لطبق القوا
يفقد في هذا لا ضلع لشي من معالي الابل في معنى لاناك ما ذكر من ان القيان مضمرة بعد
او هو من هذا الجهور وذهب الكشاف الى ان المذكورة ناصبه بنفسها وذهب القراء ومن وافقه
من الكونين الى ان الفعل سببا لمخالفة الصحيح الاول لان احوق عطفا لا قبل لها ولكنها عطفت
مصدرا وفدا على مصلوته ومن ثم لم يضار بعد ها والثالث فاء السببية الى اي قصد بها
السببية والجهور على انها عاطفة للسبب المتبول من المعصية بعدها ومصلها على مصل
متصل من الفعل المتقدم فقيد في ذلك فاكرك لتكن رايه منك فاكركم في وسلكه الرضي
فاء القطع لا تكون السببية الا اذا عطفت جملة على جملة نحو الذي يطير في غضب يدا الذباب و
اخار هو ان تكون فاء السببية دون القطع فان ما بعد الفاء سبب محذوف الخبر وجوبا القيد
من في فاكركم ثابا الرابع والحققة الى اي يقع موقعها مع شي ما يتجمع فمضموما قبلها وما بعدها

مخوز فاكرومك لا تاكل التملك وتشر اللبن

ثم ٢

فيمتنع نصب لصناع في جوابه لعدم محض النفي ما ورد منه منصوباً فلم يراع صورة النفي وان كان
 نفي بل لا نه جواب لا سقمها ونفي النفي المتوهم في آخر نحو ما نزل ما بيننا ففعلنا او النفي في
 بالاحتمال ما بيننا لا ففعلنا فممتنع النصب فيها بحذفها لو كان الاستفهام بعد الفعل نحو ما بيننا
 ففعلنا الا في الدار ويقتض على ذلك ما اذا قلت ما جئتني لحد الان فاكرومك فان جعلت الهاء
 لاحدا صبت للقدم الفعل على انقاض النفي وان جعلتها الزائدة رفعت كاخيرة عنده فيمثل الطلب
 الامر والتمني والنداء والعرض والتعريض والنفي والاستفهام فهو وقع الفاعل مخوز في فاكرومك و
 قوله ثم لا تنظروا فيه فيجمل عليكم غيبه وقول الله وب وقفتي فلا تاكل من سنن الساعين
 خير سنن وقوله يا ايها الكرام لا تدنوا مني فاذنوا كمنها وقولك هذا انقلب الله
 فيغضبك وقوله ثم باليتني كمنهم فانور وقوله ثم هل اامن شفاء فيشفقوا لنا مع الواو
 مخوز قوله فقلت ادعوا نذرى لصوتك يا دى لعين اقولك لا تاكل التملك وتشر اللبن
 اللبن على معنى لا يكره من اكل التملك مع شرب اللبن يكون الكلام هتافاً عن الجمع بينهما وقوله لا تاكل
 خافوا في منزله غار عليك زاضك عظيم وقتر على ذلك في التمني عدم النقص الا فلو تضمن
 لم يخبر النصب نحو لا تضر بالامر فيغضب بحيث يغضب لرفع قاله ابن هشام في شرح الشذور
 في التبعوية في الاستفهام ان لا تكون باذاة بلبها حملة اسمية خبرها جاباً فممتنع النصب
 نحو هل احوزك فانه فاكرومك تبيينات لا في النحو بالنفي التبيين الواقع موقفة نحو كانك وال
 علينا ففعلنا قاله في التهيل قال ابو حيان وهذا شئ من الكوفيين ولا يخطئ البصريون
 ولا يكون كان ابدالاً للشبه ذكر ابن سديد في الكساسة زماناً في هذا فنصب الجواب بعدها وك
 عن بعض الفضلاء قد كنت في خبر في غرضه بالنصب يريد ما كنت في خبر في غرضه التاني يقتر الطلب
 يكون صريح الفعل فان دل عليه ما به فعل او خبر لم يخبر النصب مخوز فاكرومك ومخوز تملك
 الحديث فينام الناس هذا مذهب الجمهور وجوز الكساسة فيا ساء مطاعاً وفصل البيهقي وابن
 عصفور فلما جاز النصب بعد اسم الفعل اذا كان من لفظ الفعل مخوز لا ففعلنا ومنعنا
 اذا لم يكن من لفظه ففكر مخوز فاكرومك قال ابن هشام وما بعد هذا القول ان يكون مؤنوا
 قال ابو حيان الصواب ان ذلك لا يجوز لانه غير متع من كلام العرب الثالث اختلف الخلفاء
 الرجاء هل له جواب في نصب الفعل بعد الفاء جواباً بالذهب الجوز الى ان الرخصة في حكم الواجب

حتى يفي بالوعدا الاستقبال ليس حتى يغير الشمس المستحل فجعل الجنة فان هذا القول كقولنا
وانه لا يصح العمل بعد الفاء جوابا له وذهب الكوفيون الى جواز ذلك قال ابن مالك هو الصحيح
نعم وما يدريك لعله تركى ويدكره فنفقه الذكرى وقال نعم لعل اللمع الاسباب اسباب التسمي فاطلع
الى الله موسى فراه من نصيب جهنم وقال ابو حيان يمكن ما قيل لا يجوز ان يصب فيه الماء المطهر على التور
لان خبره يدل كثره في النار العرش خون عليه فانه في الجمع ويمكن ما قيل لا ينة الثانية في ماء على من جراب
وهو ان في صرحا وعلى القطع على الاسباب على حد قولها وليس غائبة وتقرع به ذكره في المعنى الرابع للحال
في الذم ولو كان كالحال في اومن ما بعد ما مضى بالمخالفة او هما والجمع ما ذكره المصنف كما تقدم وكما
حتى في كاست بمعنى في الغائبة بان ما بعد ما يكون غائبة لما عليها او بمعنى في التسمية بان يكون ما بعد ما سببا
لما عليها واخر في ذلك عن العاطفة والابتداء ولا يصب المضارع بان مضمر بعدها الا اذا رتب الاستقبال
محمضا نحو ان يبيع عطية فاكفر حتى يجمع اليها موسى مستقلا في التكلم بذلك او محكية نحو قولنا
يقول الرسول يصب يقول فان يقول مرادة الاستقبال محكية لا محتملة لان قول الرسول ماض والتسمية في
منه لا اخبار ومضرة علينا الا انه حكمي استنباه بالنظر الى الزمان واخر في ذلك عما اورد به الحال فانه ما
يكون ابتدائية ويجب مع المضارع بعد ما مضى استنباه وقوله سير حتى تقبل التوفيق حتى يفي بالوعدا
ان تقرب الشمس لك حتى تدخل الجنة مثالها حتى كذا في التسمية في دخول الجنة وهذا الخبران بالذم
وذكر ما مضى في الماضي في هذا قوله بانها تكون بمعنى لا الاستثنائية في الاقطاع وعلى تقدير جوبه
منه في دليل وان على ذلك قوله ليس المضارع في المضارع حتى يعود واعطين دليل وقوله والله
بذهب حتى اجل حتى ايدها الكوكبا هلا لان ما بعد ما ليس غائبة لما عليها ولا متباعدة فاما ما مضى
المعنى الاصل لهذا المعنى لانه لا جوابا الى ما هو الت فان ردت بالمضارع الدخول عليه حتى في ان الحال
بحقيقة ما مضى حتى في دخول السلاذ فانه بعد حصول التبريد والدخول بخبر عن ذلك ما كماله في قوله
وقوله في قول الاستقبال بالخال ان يكون ما بعد حتى لم يقع كذلك فممكن من بقاءه بالخال بخبر حتى
ادخلها الى فانها لا يمكن من دخولها الا منع من ذلك كاست حتى عند هذا لا رادة من قوله احيى فما
تعبه في الجمل بعد وانشاء في موضع المضارع بعدها بتركه في المضارع ان يكون حال الامور ولا يترك ان كان
مستباهما جملها فلا يجوز حتى يطلع النفس لا يثبت عن السير ان ان يكون فضلا فلا يجوز حتى في
لان يبقى اليك بعد الخبر وان كان يبرى حتى اضطر ان قد رتب كان فاضته فلو قد رتب فاضته الى وضع قال
ابن هشام في حاشية الفقه من المحض من حيث لا يشهد في قوله ان اضطر المضارع بعدها الوقوع في المأمور

يكون

فصل الجوارم نوعا فالاول ما يجزى فضلا وهو ما يقع في الالاء الطائيا نحو قوله لا تشرك بالله

١٥٢

خارجة الرجع والمغيب نحو قوله الرسول والامان كان بها فالرفع او مستقبلا والمغيب نحو قوله
 فادكره المقدس من ان تصلى في غيبته ولا بعد حتى هو من هيب الصيرة وهو الصحيح وقال الكونون هو من
 مضى او شيئا في الكلام على ذلك في قوله لا تشرك بالله ما نذر من احكام حتى انها لا يعصل بينها وبين الفعل
 شي من وجوه الاصح من التراسع فصلها بالطرف نحو قوله لا تشرك بالله ما نذر من احكام حتى انها لا يعصل بينها وبين الفعل
 ان قد تم انقضاء العلم وجوه ههنا بل علمه والمفعول والجار والمجرور نحو قوله لا تشرك بالله ما نذر من احكام حتى انها لا يعصل بينها وبين الفعل
 الاتع قال الرضي لا يجوز الفصل انما ياتي في قوله لا تشرك بالله ما نذر من احكام حتى انها لا يعصل بينها وبين الفعل
 العامل المحرم ومثوله كذا لا يفضل من الواو والفاء وبينها انصبها ها لكونها اسما في حد من
 هذا فصل في الكلام على جوارم المضام والجوارم نوعان فالاول ما يجزى فضلا وهو ما يقع في الالاء الطائيا
 بقوله ما يجزى ههنا في مقابلة الالاء ما يجزى بالاضالة والاكمل جازم مجزى باستيقنه ولا يخفى هو ما يجزى
 آخره لا غير دليل الاستطراد هذا في الالاء وله الطائيا اي الالاء على الطائيا فدخل في الالاء
 نحو قوله لا تشرك بالله ما نذر من احكام حتى انها لا يعصل بينها وبين الفعل
 وحركة الالاء الطائيا الكسر في فتحها القيدية وتكرارها بالياء بعد الواو والفاء وتم وجزها فاضل لتكرارها
 للمفاعل فليل اسماء وانكلم مفرد كقولهم فموا فاصل كبر او مفرد نحو قوله لا تشرك بالله ما نذر من احكام حتى انها لا يعصل بينها وبين الفعل
 لا ما به من فاعل من جزمها فاضل المحاطة كبره عذمان ونحوه في ذلك فله جوارم قوله لا تشرك بالله
 مضاهمه والاكثر استطراد من هذا بفعل الامر نحو قوله لا تشرك بالله ما نذر من احكام حتى انها لا يعصل بينها وبين الفعل
 لغير حاجتي في خطاب نحو قوله لا تشرك بالله ما نذر من احكام حتى انها لا يعصل بينها وبين الفعل
 الصحيح نحو قوله لا تشرك بالله ما نذر من احكام حتى انها لا يعصل بينها وبين الفعل
 بغيره وليس له الا الطائيا لاد الامر زيدت عليها الالف فافتح في ذلك بعضهم وليست لاما لتأنيده والحزم
 بعد هذا لاد الامر فله فاعلها صفت كراهة لئلا يخلو الله من لان ذلك هو لا يقوم على
 دليل وجزمها فاضل المتكلم مطلقا لم يرد قوله لا تشرك بالله ما نذر من احكام حتى انها لا يعصل بينها وبين الفعل
 ومشوا فاعل وقول لا تشرك بالله ما نذر من احكام حتى انها لا يعصل بينها وبين الفعل
 متبعا للمفعول فكثير وطريقة بعضهم قاله بعض المحققين وجزمها فاضل الفاعل المحاطة كبره قال الرضي
 على التواء ولا يخفى ان الفاعل كاللام وقال ابو حيان في الامر فاعل الاكثر كونها للخطاب ويضعف كونها
 للفاعل كالنكاح ومن لم يسلطه في الفعل لا يتخذ التوضيح فاعل مضاهمه من قولها فليل انصرف

فصل الجوارم
النضام

وله ولا يشتركان في الشيء الغرضي فخصص حصته اذا اشترط نحو لم يقرأ ولم يجزوا انقطاع فيها نحو لم يكن ثم كان

١٢٧

حلال حكاه في الارشاد منه قوله وقالوا انما لا يمتنع طالما عجزوا ولا نحو قولك تعلم اني لا
نظمت ذاتي قولك قال في شرح الكافية وهذا ودي لانه شبهما الفصل بخرم البحر ويجوز وجود
عصفور لا يبدى حذو بحرهما وبقاؤها الدليل نحو كرم زيد اخوانك والافلا وهو حذو ذلك
نحو كرمه لا يبدى ولا يبع لما نحو لما يقدر فيهم وعلى قعره من البحر وقدره وما الزيادة كماله
اما ويل بسطه ويشتركان في لم ولما في امور الحذو والاحضاض والبضاع والبحر والغنى والقلب
المفصلي وجواز دخولهم في الاستفهام عنها او كونهما حرفي بحسب البضاع ويجوز فيه معنى ما وصل
وفائه الى المضى فاما المنع والكثر في خبرين وهو ذهب سبويه وذهب قوم منهم الى قوله الى انه
يدخل على لفظ لما مضى فقلبه الى المضاع ونسبه بعضهم الى سبويه ووجهه هو بيان الحذف على الغنى
او الى من الحافظة على اللفظ قال المراد في الحكمي الذي والاول هو الصحيح لان له نظيره وهو المضاع
الواقع بعد لولا والقول لانه لا نظيره ويختص بمضاجعة اداة الشرط نحو ان لم يقرأ فتم
يختلف لما افلا مضاجعها فلا يجوز ان لا يقرأ قال لرضي كانه لكونها فاصلة قوية بين العامل المحرك في
شبهه ومقتولة انتهى ويريد بشبه المحرك في الشرط كمن يقول من لم يقرأ مني فانه ولا نقول من لثا
يكون مني قال الدعاية وهذا تصحيح منه بان حرف الشرط هو العامل المحرك في المضاع المقرب بحرف
الغنى مثل ان لم يقرأ ولم يقرأ كماله ويعدل ذلك غير الرضى بالشرطية بلية مثبت لم يقول ان قام زيد
وامتنعوا بلية مثبت لما لا يقول ان قد قام زيد ففوز بهي لغوي الاثبات واما لم يقع فعد الشرط
لانها لغوي محقق وقوعه وتثبت من محال والشرط يقتضي احتمال وقوعه عدمه وقلته ونفس
فاله في التصريح ويختص لم ايضا بجوارحه فمحتاج فيها غير محال لانها المطلق الاستفاء يكون للفصل
به نحو لم اكر يد غانك رب شطيا وغيره نحو هذا لم يكن ثم كان مجازا لما لا يقول لما يكن ثم كان
يد لما يكن وقد يكون وذلك لان منداد النفي يستعمله في زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك
المضي المستقر فيقيد في الماضي لاخبار بان يكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي في
لما قال الدعاية في النسخة ومنع الادلبي حصة له بذلك وقال لم ولما استيان جوار انقطاع
قاله الرضى الطام ما قاله الحاد ويختص لم ايضا بانها تمل جلا على او قبل كقوله لولا
خوف من من لم وسر عزم يقوم الصليق لم يكونون الجار وهل هي ضرورة اوله خلاف مجازا
ولم تمل بانها قد يصح لغير حكاها النجاة كقوله تبصمهم المشرح يفتح الحاء وقوله في يوم

ربها

الكون

وتختص لما يجوز مجزئتها بخلاف المقتضى ولا يكون متوقفا غالبا لقولك لما يركب لا مير
للمتوقع وكذا التام ما يجوز مجزئتها ولا يكون متوقفا غالبا لقولك لما يركب لا مير

١٥٢٨

الموت آخر اليوم لم يقدّم له يوم قد دفع الرأى قال بعضهم وذلك بالجعل على ان قال ابن هشام وثمة
نظرا لان لا محذور هنا وانما يصح حمل الشيء على ما يجعل محله انتهى بخلاف لما فلا يثبت تختص
لما يجوز حذف مجزئتها بالدليل اختيارا متوقفا رتب المقتضى ولا اتي ولما ادخلها قال ابو حنيفة هذا
احسن ما يخرج عليه قوله نعم وان كلاً لما يوفيه من جزائه ابن غافر حمزة وحضر بثلث يدعون
ان ريم لما اى لما ينقص من عمله وقد حقه على ذلك ابن الخليل نعم لكنه قدّم لما سئلوا او يركب
قال ابن هشام الاول ان يقدّم لما هو قول الغالاه لان ما بعد دليل على ان التوفية لم يقع وانما
ستقع وان منفى لما متوقع التوفية انتهى ولا يجوز حذف مجزئتها لان التوفية كقوله احفظ
ودعك التي استوفيتها يوم الاغابر يسهل وصلك ان لم اى وان لم تصل انما جاز فلما فتح لنا
دونها لان لما تقوم بنفسها بيبس لم تكتب من لم وما فكان لا يعرض عن المحذوف قال ابو حنيفة
قال غير لان تشبها وهو قد فعل يجوز فيه ذلك جاز ينقص على قد كقوله وكان قد تختص لما
ايضا يكون اى مجزئتها متوقفا بخلافه لان ما كقولك لما يركب لا مير للموقع وكما اى الى
الان لم يركب سوف يركب بخلافه فلا يكون متوقفا ولا يذوق لم ينقص ما لا يكون ولما
وهذا معنى قولهم لم تنفعل ولما تنفى فعل قد يكون متوقفا غير متوقع في غير الغالب نحو عدم
البلبر ولما ينفع التام واحصا لما بذلك غالبا بالتبعية الى المستقبل وانما بالتبعية الى الماضي
ولم يستبان في معنى الموقع وغيره من الموقع ان يقول ما الى ذلك لم تقم او فلما تقم وما في غير الموقع
ان تقول بلده لم يقم ولما يقم قاله في معنى الموقع الثاني من الجوزم ما يجوز فصلين وهو حشر
كلية وثى ان ام الباب ولذلك قدّمها وانما وانكر الجوزم القوم بها وخضوعها للضرورة وما موصوف
لجوزم يعلق الجواب بالشرط نحو وان يقولوا فلما تقم او ومن موصوفة للعامل ثم ضمن
معنى الشرط نحو من يعمل ثوبا يجزئها وما موصوفة للعامل ثم ضمن معنى الشرط نحو
فلما فعلوا من حين يعلم الله ومن موصوفة للزمان ثم ضمن معنى الشرط نحو من ضمن
العامة ثم موصوفة لآتى ومن موصوفة اليه فلكون للعامل نحو انهم يقم او من موصوفة في حقوق
الذات يركب ركب والزمان في نحو انهم يقم او من موصوفة للمكان نحو في مكان من جمل الجمل وان
وهو كمنه قوله ايان تؤمنك فامر غيرنا واذ لو نذكر الامن متاثر لازل هذا واير والى
حينما ومن موصوفة للمكان ثم ضمن معنى الشرط نحو ان يكونوا يدرككم الموت قوله خليفة

الكتاب

حليلي اني فاسيك ماسيا احابروا برضيك لا يحاول وقول جيتا الشمر بقدر لنا الله سبحانه
 غابر الا زمان وهما وفي بسطة الامر كسنة من مئة الشرطية حالها لا تفسر ولا من الشرطية
 ما الزيادة ثم أدلت الزمان من الالف لا في تعدد التكرار حاله للجيل وعلى القول بالبناء يبعي
 بالبناء كجلى وعلى القول بالآخرين يبعي كسب بالالهي ووضوعه لغيره فلا كانه نحو قوله وهما
 تكرر جدي امر من خلقه وانما لها معنى على اناس فهم فكل من هذه الازمنة والطرق وضوعها سنة
 دواع ما وضع لحدوث التلويح في راف ما وضع للعامل وهو من وضوع لغير العامل وهو ما وضع
 ما وضع للزمان وهو من دواع ما وضع للمكان وهو من دواع ما وضع لغير المكان وهو ما وضع
 فالاولان وهما ان الزمان والاولان اسما على المشعر اي شهر الاقوال ان الاولان جيران والاولان
 اما القول بخرمته فجمع عليه واما اذا يقال ببولها لم وصله الشرطية فاذلت واما فقرة
 وقال المتبرد وان التلويح والعامر هي احاسه طرف زمان وتصلها الى شيء طرف لما جعله في بطلها ما وجوه
 الشرطية فخرم بها وبجوابها بل حول ما كانت اسموا لفضل عدلها لغير واجب ان القيمة لم يحق
 بدليل انها كانت للشيء فكان الاستعجال على ان يرفع ذلك المعنى بها ليشير واخرى عليه بان لا يلزم من
 فخرمها بانها فخرمها كالمصراع فانه موضوع لاحد ان ما في الحال والاستقبال واذ دخل عليه لم يملك
 منها من ذلك المعنى فقاموا على ان يثبتها في التلويح استدلالا بسيو بها لما ركت مع ما كان من
 الواحد في تلك الالف على معناها الاول بالركب فصار حرمها فالذي يطرخ لك انها لم تكن كجلى فاعطوا
 جدي بطل معنى جدي من الفعلية وضاع مع طبعه الكلمة وضاع هذا كالمصراع بالركب جرح من قبل
 وضاعها بالكتابة واما البؤى غير ما في القول بغيرها مع عليه واما ما في القول بالجهول بها اسم الدليل عليه
 قولهمته هما انك من انية كسنة بانها فاد الفهم الجود سعيها ولا يعود الصبر لا على المشعر ومن لم يزل
 وابر يبعون انها من تبيين ان الاول من كل ان الحزم واذ وجبت محصورا في زمانها كالمصراع هو
 كذلك على التلويح خلافا للفرق وخوار الجود بها بدونها فاسا على ان ولخونها واما ما في التلويح
 ما وهو من زمان وهما انك طغان الكويون وهو الذي وضع يجوز فيه الامر وهو الذي وضع وان من
 بغيرها وانما انما التلويح انما في ذلك قد تم ان حلالا على لو كسنة ان لا تراه ان يتركه
 حلالا على ان كسنة الجود وانما معنى هو فاسا اناس قال بوجيان وهذا من غير التلويح اسما
 المقصود بخوار معادكي بغيره هو ذاك كفاؤا لان المشعر انما لا يخرج الى التلويح فاسا كالمصراع

كالمصراع

خلفه

وكلمها بخصوص ما وجزه فليس من مقتضى ان كانا مضافين الى الاول فالجزم

١٣٠

خاضعة فيقول فيجب ان علم الجزم بمقتضى التامع بذلك انجاز الكوفون الجزم بمقتضى انما احاطا به
 وخضعة ومقتضى انما احاطا بها والتمتع بها لا يجزم كمالا ومقتضى انما احاطا به مقتضى انما احاطا به
 مما ذكره ومقتضى قوله قلت فلو انك لم تجزها لم يصنع اجكنا ابني في هذا شياها وهذه الادوات
 كل ما يقتضي فيلزم انما احاطا به وهو لغة العاقل من مقتضى الفعل الاول كونه علامة على ترتيب الثاني عليه
 ويتمى اللغزاء وجوابا قال ابو حيان والاشعة وجهان في الجزم من حيث كونه صلا من على فعل اخر
 فليس جزمه الجزم الذي هو الفعل المترتب على فعل اخر فاما عليه انما احاطا به من حيث كونه لا
 عن القول الاول فضا كما الجواب لا بعد كلام الشاغل انتهى في نسخة ما ذكره من ان هذه الادوات الجزم
 والجزم معاهود هي الحقيقة في الترتيب وعزاه الشيخ البسيوني لقوله والجزم من حيث كونه لا
 واعرض ان الجازم كالجاء فلا يبعد في شئ من انما احاطا به عمله الا انما احاطا به من حيث كونه لا
 بالقرين بان الجازم لما كان لتعلق حكمه على اخر عمل فيها بخلاف الجازم وانما احاطا به من حيث كونه لا
 من غير اختلاف كقوله طلق ومفعل علم وفيل شرط مجزوم بالآلة والحكماء مجزوم بالشرط كما ان
 مرفوع بالابند والجزم مرفوع بالابند فاعلم انما احاطا به لان الشرط مستلزم للجزم بالاعتد
 من الاء من المعنى الاستلزام وروى بان النوع لا يعمل في نفسه لئلا يحد منها الى من الاخر وانما يعمل من غيره
 هو ان يضمن العامل من غير النوع او شبهه كعمل الاسماء في الاسماء وفيل الشرط والجزم كمالا قال الكوفي
 في المبدأ والجزم انما احاطا به من حيث كونه لا احاطا به من حيث كونه لا احاطا به من حيث كونه لا احاطا به
 له ولا يرتب عليه حكم نظمي وقوله فليس من مقتضى انما احاطا به من حيث كونه لا احاطا به من حيث كونه لا احاطا به
 مختلعة فان كانا مضافين الى الجزم لم يكنا مضافين الى الجزم وان كانا مضافين الى الجزم لم يكنا مضافين الى الجزم
 والثاني فاضيا فالجزم واجب للفظ المصانع فقال كونه مضافين قوله نعم وان يعود وانما احاطا به من حيث كونه لا احاطا به
 فيجعل له محجبا فاما قوله فافزع من خارج ما افزع انك ان يصير حول تصنع فاضيا على الاصح خلاف
 في يخرج من ذلك فقال المبدأ انه على حذف الفاء مطر وفصل بسبب بين ان يكون قبله فاضيا بخلاف
 البيت فالاول ان يكون على التقديم والتأخير بين ان يكون فالاول ان يكون على حذف الفاء جواز العكس
 فيلزم ان كان الادوات شرط فعل اخرها الفاء والاضل في التقديم والتأخير وذلك بان اضفاد الفاء مع
 غير القول محض الضرورة وان التقديم والتأخير مجموع الجواب وهو محذوف وجعل المذكور دليله خلافه
 الاصل وخلافه من المسئلة لان الفهم ان الجواب من الاء كونه الاول فقط مضافا والثاني فاضيا قوله

ان كان الاله وحده فالوجه ان كل جبار متمتع بجعله شرا اذا شاء لا ومثله كان يكون مجله استبداد
فلا يامد ان ما ضياء مفرق بقدر شمول نعمه فاما انهم لو اكرهوا على ان يعطون قوم او

۱۳۴

من غير إرادة القدر بما ناولنا وأعلمنا بأعقابه وهذا النوع مختص بسيبويه والجمهور بالضرورة قالوا لا إذا
أعلمنا الإداة في الجملة الرجاء ثم جئنا بالجواب أيضا كأننا قد هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير
جائز وجاز القدر في الأخبار وتعيين ذلك وعلى الوجهين جازا بل هو يتوقف على أن نشأ من عليهم
من القضاء أنه فطنت غايتهم لها فاجتمعين فإن قوله فطنت غايتهم هو متطوع على الجواب هو متوقف
فيكون جوابا واجيب عن الحديث بأنه يجوز بالمعنى في أنه فطنت غايتهم الدليل وهو لا يتبادر فيفرض
لناج ما لا يفرض في الشروع وإن كان الفعل الثالث وحده متصاعا والأول ما احتيا فالوجه جازا
الجزم والرفع والجزم والرفع بالخاص وهو إذا كان كقولهم من كان يريد حزننا الآخر نزلناه حزنه
والرفع لضعف العلل كقولنا الماضي الفصل بغير العلل نحو قوله وإن أنا جعلت يومئذ بغيره يقول
لا غائب إلى ولا حزن والجزم هو الفصح في الخبر والرفع كقولنا بغيره من ليس من غير الجزم إلى الرفع
هو الجواب بما هو دليله وهو مؤخر فيقال والجواب محذوف الفصل بمفعول أن قام زيد يقوم إن
قام زيد فإنه وهو مذهب سيبويه وقيل هو الجواب لكن على أنهما الفاء والتقدير فلما أقوم وهو مذهب
الكوفيين وقيل قول سيبويه لا محال لأنه متاخر على قول الكوفيين محال بالجزم ويظهر أن ذلك لا
فعل على الأول أن قام زيد أقوم ويقعد أخوك بالرفع لا غير فعل الثاني يفعل أخوك بالرفع عطفا
على لفظ الفعل والجزم عطفا على محل الفاء للفعل في وما بعد ما تنسب حكم المصراع المنفي إلى
كان شرطاً حكم الماضي لأن الجزم لم يعمل إلا في الملامة فيقولون أن نرفع أقوم وأقول هو غير
وكل جزء يمنع جملة شرطاً فالفاء لا ترفع له ليحصل الربط بين الجزاء وشرطه وحقت الفاء بذلك
لما فيها من معنى السببية قبل ولما نسبها للجزاء من حيث أن معناها التقريب من غير فصل كما أن
الجزاء يتعقب على الشرط كذلك وهذا ضابط حتى ضبط ما يخله الفاء وقد سبق إلى البرزء القول
ابن حبان وهو حسن وأقرب ما ذهب إليه بعض أصحابنا من هذا وما يخله الفاء وهو متوقف على المص
منها أربعة فعال كان يكون جملة اسمية أي مبتدأ باسم أو يكون جملة انشائية غير محتملة للتصديق
والكذب أو يكون فعلاً ثابتاً كسني ليس أو يكون فعلاً ماضياً مقرباً بقدر لفظه أو قد يكون فعلاً
على طرفي اللق والفعل المرتب فعال أن يرفع ما أقوم قبل مثله قوله ثم وإن يسكن بجزءه على
كل شيء فغير أن نرفع ما كرر في مثله قوله من يؤمن بربيه فلا يخفف فيرفع بجزءه على أن لا نهيه
أن يرفع فغير أن أقوم فعلة قوله نعم أن نأول ما قبله لا أقول أصح أن يؤمن بربيه

آمنون

۴

ان نعم فقد كنت ومثله قوله تعالى فيروى وقد سرح له من قبل ومثال المقرون بعد الفعل الاول
 نعم ان كان حين صدق من قبل فقد صدقت اي فقد صدقت والذو لم يذكره المصنف يكون مقرونا بحرف
 استقبال نحو من يدعكم عن يمينه جنوب بالذو الله معوم وما فعلوا من خير فلن يكفروه اومقرونا بحرف
 له الصدك الثانيه نحو وان توليتهم فلست لكم من تجور رب كقوله فان هلك فتدي لهيبا فلان
 على يكاد يهلكه هيبا هيبا للمعرف من اربيت مقلدة وانما الصدق منه متسائل يمنع جعل
 الجواب شرعا مما هو افرهم كلامه انه ذالم يمنع جعل الجواب شرطا لم نك الفاء لا فعله قال ابن مالك
 الخوب بها على خلاف الاصل وينبغي ان يكون حرفا متقدما تحذف لولا ذلك حكم بزيادة الفاء وجب جعل
 ان كان مضاعفا لان الفاء على ذلك التعديل في تقدير التقطع لكن لم يرب التوسيع المضاعف
 بعدها فاعلم انما غير زيادة وانما داخله على متداء مفاد كما تدخل على متدا مصرح به ومن ذلك قوله
 نعم من يؤمن بالله واليوم الآخر فاعطه الله اجره بما عمل صالحا ان فضل الله انما لا يحصى ولا يدرى
 في صرح الخلاصة انما بعد الفاء هو الجواب الاول هو التحقيق بينهما الاول في صفة اطلاق المصنف
 ان الجواب الجراء يكون ماضيا مقروفا بقدر ما يكون مانح للفظ والمعنى هو قول جماعة منهم الجراء
 ابن مالك وان هاء في اكثر مصنفاته وانما شكل بان هذا لا ينبغي مع لقول بان الشرط سبب
 الجراء متبب الشرط مستقبل بالعرض والجراء محقق المضي فكيف يكون الماضي متبعا للمستقبل
 وهذا اما لا يسيل ليدخا بر الجاء مع التام هذه القاعدة بان الجراء على صفة جدي ان يكون
 مضمونه متبعا عن مضمون الشرط كما في قولك ان جئتني اكرمتك فان مضمون الجراء هو الاكرام
 متبب عن مضمون الشرط وهو المجيء الثاني ان يكون مضمون الجراء ليس متبعا عن مضمون الشرط
 وانما يكون الاخبار بمتببا نحو ان كرمي فقد كرمك كرمك كرمي ان كرمك لا سبب لان خبرا يات بعد
 تداك مذكرا وليس الاكرام الواقع بالامر وهو نحو ان كرمي فقد كرمك كرمك كرمي ان كرمك لا سبب لان خبرا يات بعد
 لكن الاخبار بذلك متبب على معنى الصدق على اكرامك اياي فان اكرمك اكرمتك اي فان
 ايها اكرمتك اكرامك اياك وقوله نعم ان كرمك فقد علمته وان كان مضمونه قد مر قبل فقد
 من هذا القبيل وكذا قوله نعم وما بكر من نعمه من الله وبانه ان لا يترخي في الاخبار فهو مستقرب
 بهم نعم جعلوا مطيعا انكر فيها فكان اسفرا لها في قوله او مشكوكا متببا الاخبار بانها
 من الله فكانه قبل اعمالها من عند الله فالتب الاخبار بمضمون لا نفس مضمون ما يحير بان الاول

مسئله و نتیجه بعد از آنکه طلب بان را در خطه و قد فرمودند و اگر ملکها که انفرادی داخل اجتماعه و در آن اجتماع که
در داخل النار است المعنی

[illegible]

فصل في افعال المدح والذم افعال وصنع لا ذم امدح وذم

٢٣٥

واشياء هذا مذهب سيبويه ما ذكر البصريين في حال الكسالة في ذلك قيل بل الكون من طائفة طائفة
 الجحيم في نحو المثال المذكور في تقدير ان تكفر بغيره في الجحيم والقياس على النسب نحو لا تكفر في ذلك التارة
 المنزلة لا تكفر اعل الله كذا فيجوزكم بقوله لا تكفروا كذا فيجوزكم بقوله لا تكفروا كذا فيجوزكم بقوله لا تكفروا
 من كل من هذا التجر فلا يفر بين جحيم او فساد او قول بطائفة للنسب لا تكفر بعصيتكم من كل من هذا
 تطاول بعصيتكم واجاب البصريون بما لو وضع القياس على النسب ليجوز بعد النفي في افعال النسب
 مدحهم ويؤثر ابدل من تفرق بعصيتكم بذكر تفرق او تطاول في القياس فيجوز في القياس تطاولهم
 فاعلمون بجواز الجحيم بعد النفي نحو ما ايتنا لحدنا انتهى تبيينات الاول ظاهر كلامهم في مخالفة الجحيم
 والكسالة معنوية وقال بعض التحقيقين في شرح الكافية الاظهر ان النفي لا يقتضي الاستوى في الجحيم ويؤثر
 حقيقة تقدير البيت بغيره وهو بعد النفي والكسالة تبيينها عند قيام قوت تقدير النسب ولا يلزم الجحيم
 في هذه القضية وكيف ينافي مع حذف الشرط في قوله لا تكفر في قوله ان سبق النفي لا يستلزم تقدير النسب
 في المعنى لا يرفع شام قال الجمهور لا يرفع من الاسد ياكل كل الجحيم لان شرط المقدار في تقديره ان كان
 قدن لم ينسب انتهى الذي جعله ليدل على ان قدن متعيا او ان لا قدن مع النفي فيجوز لا يرفع من الاسد
 ذلك فان الشرط المقدري في ذلك جميع المعنى القضاة وغير الكسالة في جواز الجحيم في تقدير الشرط
 متبنا امدح ولا عليه بل المعنى لا باللفظ من جهة اللفظية المعنوية على القربة اللفظية وهذا الوجه حسن
 كان المعنى في قوله لا تكفر في قوله لا تكفر في قوله لا تكفر في قوله لا تكفر في قوله لا تكفر في قوله لا تكفر
 قول انما الكسالة لا تقتضي شرط جحيم بقدر ان تضع ان قبل لا دون تخالف يقع ان المراد ان تضع
 قبل لا التامية وعلى ذلك شرطه الشايطي انك انت حقيقة اقصا المقصود على اذكاره من الجحيم ليعمل
 واحسن ليعمل ان الجحيم لا يكون بغيره وهو مذهب البصريين وبار الكون في جحيم النسب من صلة الذي لا تكفر
 الموصوف ليشبهها بجواز الشرط نحو الذي يابيد الحسن اليه وكل قبل يابيد كرهه فاختار ابنه الكسالة
 لا تخفى بترتيبها فانك فيها انت من دون تقع كذلك الذي ينبغي على الناس في الما مقصود على نعم
 حوايت ما صنع وانشد الرزق في ذلك وكل امرئ يتبع على الناس في الما البت وهذا عند البصريين من المصنف
 بحيث لا يقاس عليه فصل في افعال المدح والذم افعال وصنع لا ذم امدح وذم فخرج ما يمدح بخجوة
 محشور زيد مقصود بالمدح وهو لا يخبر عن المدح والذم مخوم كذا فيمتنع ان يتأخر في ذلك ليس
 موضوعا لا تشاء مدح وذم في قوله مدح وذم بالتيك كذا في انما المدح والذم المحذوران الذي لا يوصف

افعال المدح والذم

فيها

فيها ما تلتاد اذ قلت نعم الرجل زيد مثلاً فعلم مدح من مظهر من غير تعيين خصله بحجة المدح وكذا ينسب
 وانما قال لا تشاء مدح اذ لم لا تلتاد نعم الرجل زيد وبشر الرجل عمر وكان الشاء بالمدح والذم والحمد
 له بهذا اللفظ وليس المدح مكتوب في الخارج في هذا لا ريب منه مقصود مطابقة هذا الكلام له حتى يكون
 خبراً بالي فبذلك هذا الكلام مدحه على جوده وذاؤه على ذائه الموجودتين خارجاً فقولنا لا تلتاد
 فيه هو لوجه فقال نعم لولدي والله ما في نعم الولد ليس تكديماً له في المدح اذ لا يمكن تكديماً فيه
 انما هو اخبار بان الجوده التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بمجسلة فهو انشاء منضم بالثبوت
 فالكذب والتصديق انما يشتركان في ما نقصته عن حرا لا حليته بل هي اكون انشاء وكذا الانشاء
 النقيض والانشاء الذي في كرهية فحق في هذا معنى فافترق بين التام والافترق غير قال الرضي فيه نظر
 اذ هذا الذي في كرهية يظهر في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيدا افضل من عمر فلا ريب في كونه خبراً ولا
 يمكن ان يكذب في التفضيل او يقال للمالك لم تفضل بل الكذب انما يتعلق باجضية زيد وكذا ان
 قلت زيدا قائم هو خبر بل شك ولا يخله التصديق والكذب من حيث الاخبار بل يخله من
 حيث القيام فيقال ان القيام حاصل وليس مجسلاً وكذا قوله والله ما في نعم الولد بيان ان النعم
 الجوده المحكوم به هو الخارج اليك ثابتة وكذلك العجبة في كرهية رب شي فيها اي انفس المدح
 المدح والذم نفع ويكثر كبر الاول وسكون الثاني نحو وجدناه ان صاحبنا انعم العبد ونحوه
 للمظاهر بدلا واصلا فاعل يرفع الماء وكسر العين يديران بهما لطف ما اقلت قد علمت ان نعم
 في الامر البتة وقد يقال نعم وبشر فيكون العنق ومع الماء تحبها ما قال ابو حيان لم يذكر في المشاهدة
 ونعم وبشر كسر العين الغناء معا ابا عا قال نعم الله تعالى عظمه ويقوم بمشعر يرفع البنا وبنا
 شاكنته من الحفرة على غير ما يحكمه لا خضر الفار سمعنا بعضهم والافصح بكسر الفاء
 سكون العين في لغة القرآن ثم نعم بكسر طاء وعليه فتعاطى ثم نعم بفتح الغاء وكسر العين والفاء
 بفتحها مذهب الجبرية والكشاف في الكوفية يدل انصال الشاء الساكنة بها عند جميع العرب
 في الحديث من توضأ يوم الجمعة فيها رقت وتقول بشت المرونة حال الخطب وحب الكوفون
 سوى الكشاف لانها انما لدخول حرف الجر عليها كما في قول بعضهم وقد بشرت والله فانه
 نعم الولد وقول اخر قد سار المحبوسه على خارج بطيئ التبر نعم التبر على بشر العيش نعم الدمايم
 في نفي التبرها بقوله شيء بعد من الجلد ويجعل غوا له مهمة واجيب عن لك ما في قول الجحد

وبعد المحصور الثاني في طلبه بقدر ما على وجهه نحو هذا الزيدان وهذا في طلبه الزيدان

٣٣٢

لغة

فإن لم يكن لا يجوز مجازاها بمضارع ولا يجوز حذف المحصور كقوله الاحتدوا ولا الحياء ودرعا
 محض الهوى من ليس بالمفارب أي لاخذها التي تملك ولو كان خلعلا لم يجز لأن لفاعل لا يجوز حذفه
 وإنما يجوز حذفه مضارع حذفا إذا قال له جذا لا مضارع حذفا واستدل على الغلبة الاستهانة بأكثار المعنى فتقول
 لا عليها من غير استظهار كقوله لاخذ حبل الزبان من جبل وهذا ساكن الزبان مكانا وقوله ما جذا
 الفاعل والليك السلب وطرف مثل الاله التاج وبعد الفصل من حذو ويترجى ذوا بعد مقرونة
 بحسب التثنية واليتوب بعد أي بعد الفاعل المحصور ولا يجوز حذفه عليه لا يفصل بين حذو فاعله وإن
 جاز ذلك فيهم على قول كما تقدم لأن نعم محو لاسل المعنوي عليه الباب يجوز في الأصول لقولها ما لا ينجر
 فغيرها فاله ابن الجناد فخرج الجمل ولا تقدم على حذو الجمل وان جازة نعم أيضا لما ذكرناه لا الجارية
 جريه لئلا كنسره ولا ينوون من قولك مثله حذو كونه المراد الاخذ بل ينزها بالتحديد كان نوعا متبعا
 نعم يجوز فصله من حذو بانه كقولك كثر الاحتدوا فخر في التناهي وقهر في حال كاستباح واحد في
 فعل هو مشتق الجمله من الفعل والفاعل فله خبر والربط ذوا العموم ان قلنا ان هذا الفعل هو حذو
 محذوف الجبر فله خبره فاعله لا يجوز حذف المحصور بل من حذو الجمله باسرها من غير دليل وقيل على
 بيان قدره يحسن ذكره واسم لسانه معترفة كقوله وحذو فاعله من غايته طلب من قبل الزبان احيانا
 وحذو بل من غير ضرورة على تنبيه تكرار الفاعل وهو لا بد حذو الجمل عليهم اللزوم بدليل ثلثات وللحاشي
 مثله المحصور ان بعد به من حال على وفقه أي المحصور في الافراد والذكر وهو هذا الاتحاد هاهنا
 صدقا عليه ما كونه عيانا عن المحصور فلا جرم يوافقه وذكرنا مثله في باب حذو فقال نحو حذو الزيدان
 مثال حذو اذا كان بعد المحصور من غير افعال ونحو حذو زيدان كما مثال لما كان بعد افعال
 على وفقه في الذكر والافراد ومثله حذو الزيدان كذا في باب الحذف بل المحصور فقول حذو
 راكبا ويدا وراكبين الزيدان او راكبين الزيدون وذا الحال هو هذا المحصور لأن المحصور لا يحذف الا
 بعد تمام المدح والذم لفظا والمفهوم به ان يكون في نحو الامثلة المذكورة من تمام المدح نحو حذو الشربة
 ههنا مثال لما جله فخرج على وفقه موانعنا في الافراد ومثله حذو الشربة الزيدان وحذو ابناء
 الهندان وكذا اذا كان بعده نقول حذو ابناء امرأة والهندان امرأتين الهندان فقلنا ههنا ما في
 الفاعل المحصور السعة ومنهم ومنهم كما ان التبر ههنا على افعال وهو ذوا هناك عن الفعل الساكن
 ففضل الظاهر على المضمحل كما فضل كونه مجوزا لولا التبر ههنا نحو حذو زيد ورجل بلان باختياره نعم

فصل في الفعل المتعجب فعلا ان وضعا لا نشاء التعجب في انما الفعل وافعله ولا يبينان الا انما يبين منه ثم التفضيل

٢٤٢

والعامل في الحال والمميز جرتان فاذا وان كانت غير متصرفه لان الحال والمميز تكفيهما ما راجحة الفعل هل يعمل في غيرهما قال ابو حيان لا يبينان يقدم عليه الاتباع وقال غيره فعمل في ما عدا المصداك الظاهر والمفعول له ومع محو جرتان اكرامه وحذا وعمر زيد بخلاف المصداك الذي غير متصرفه فلا مفضل لها فبيننا ان الاول ما ذكره المصنف من ان المنصوب بعد المخصوص قبله يكون نيزا او خالا وهو الحق وقال الاخفش والفرع والرعي هو حال ظم وابوصم من الاعلان في مظهر بن عصفور النجاشي متميزا لا متفوحا واوبو حيان الجامة فير والشون اريد بقبيل الملح بك قوله ناجدا للمعبد ولا ثابره في وجهه ليرادوا خلافا للحال والافتميز والمضجوز وقومها ولم يفرق بينهما في احتمال انما فاعله يقول بن عصفور ويقول في حيان الثاني خلف في الاول من فاعله الحال والمميز على المخصوص والآخر بها عنه فقال الفارسي لا والآخر في حال بن مالك الاول في التقديم وقال الجرحي وابن الجوزي هذا سواء في الحال ثم قال الجرحي في تقديم التميز قليل وقال ابن خروف حسن هذا افضل في الكلام على فعل التعجب هو وانفعال يحدث في النفس عند الشعور باثر جهل بسير وخرج عن نظامه ومن ثم قيل اذا خطر لهم ان يبطل التعجب فلا يطلو على الله تعالى انه متعجب لا منسجانه لا يخفى عليه خائفيه وما ورد منه من كانه عز وجل كقوله فما اعتبرهم على النار وقصر في ذلك الخطاب لم يجب ان يعجب العباد منه للتعجب يصنع كثير من ذلك عليه فمنها ما هو بالقرينة بحوقله فكيف تكفرون بالله وقوله تعالى سبحان الله ان المؤمنين لا يخفى قولهم ناهيهم بالله قدوه واهماله ومنها ما هو بالوضع وهو صيغتها يقولها فقد لا التعجب من المصنوع بقوله فعلا ان وضعا لا نشاء التعجب يخرج محو جرتان فبقيت لانها ليس الا نشاء التعجب بل الاخبار ومخوفهم الرجل زيد بشر الرجل عمر ولا تهما وان كانا فاضلين ولا نشاء فليلا الا نشاء التعجب بل لا نشاء غير وهو المدح والذم ومخوف الله الله من شاعر الاشعار حشر فانهما وان كانا فاضلين لا نشاء التعجب لكن لا بد ان عليه بالوضع بل بالقرينة مع اي فعلا التعجب ما افعله وافعل به بخونا الحسن زيد واحسن زيد لا يخفى ان فعل التعجب افعلا على ما في الصيغة بمجملها اذا المفيد للتعجب هو الصيغة كما لا الفعل فقط ولا يبينان الا انما يبين منه فعل التفضيل وهو كل فعل ثلاثي تام متصرفه مثبت قابل للمفاضل مبتدئ للمفاعل غير مضعف منه افعلا التفضيل فلا يبينان من غير فعل ككلمة جار فلا يوقم الكلمة ولا ما الحمره وشذا ما افسد وما الجله بنوا الاول من قولهم هو قس كذا والثاني من قولهم هو قس كذا والمعنى فيها انما الحق بكذا ولا من غير

فعل التعجب

ثلاث

فَصَلِّ الْقُلُوبَ فَصَالَ الدُّخْلَ عَلَى الْاِسْتِزْبَانِ مَا فَاتَا عَنْ طَرَفَيْهِ

۱۳۳۷

على ان المثلث من كوى الى ايت ببليلة المستمع انتهى في الجمع وجاء بعد ان ياء زائدة لازمة لا يجوز حذفها وبطل يجوز حذفها مع آخر وان المصنفين يحصل من هذا القول في المثلثية قول جواز حذف الباء قطرة ومنعده مطر وعليه صواب النهاية والجمع والمصنفين على التثنية في الثالث فيجب الا من عرفه او كان مختصه بخوما الحزن هذا وما السدحلا اني الله لا اله الا هو العجيب منه عجز عنه الخ فلا يقر ما السدحلا من اناس لا تافاة في ذلك فانه في المصنفين ومير الرابع لا يقر في المصنفين منه بل يجوز حذفه في مثل ما العين اذ دل عليه ليل القول على حرم الله عنه والجرء بفضل وبقية حيزها العف واكمها اي ما العفها واكرمها في مثل الفعل بان كان الفعل معطوفا على المفعول كور منعه مثل ذلك المحذوف نحو سمع بهم وابتعد قوله لتعففوا واكرموا ودينا يوم النضر في ثانيا اي واكرمها وما قوله وذلك ان يلقا المبتدأ بلفظا حميدا وان يفسر في جملته فتاذا وانما جاز حذف مع كونه فاعلا عند سبويه والفاعل المحذوف لانه لم يلائمه التحريك كون الفعل الذي قبله في صورة فاعلا وصمرا للجار والجرء وبقية مفعوله اشبه الفضلة فجاز حذفه كشاء ما تقدمت وذهب الفاعل وصحوا عنه الى ان لم يحذف ولكن استمر في الفعل جاز حذف الباء كما في قولك هذا كمي كيا هذا كمي كيا ورواه ابن مالك بل روى ابن ابراهيم في التثنية والجمع وان من اللفظ ما لا يقبل التشارك من اكرم بنا الخطاب وتبعض في التثنية تبعض فالتثنية في مثل ضم العين نحو كبرت كلمة ورا الكوفون زابغة وهي الفعل بغير ما فاجازوا ونحو قول الشاعر في قول الحبيب جلا واكرمك جلا بمعنى في الحب جلا وما اكرمك وزاد تبعضهم اسم الفضل في حكا جلا سبويه ان الفعل وما افعله والفعل به في معنى واحد فانه في النصيب هذا فصل في الكلام على افعال العلووب وسيت بذلك ان تعانيها فائمة بالظلمة تسمى ايضا افعال التثنية واليهن هو المصنفين الجازم المطابق الثابت قال بعضهم وكانهم لا يبالون بالثبات لان ما لا يثنى منها فبعض الثبات المقتضى في ادنى الطرفين رد بانه من خطا اللغة اصطلاحا المبرزين والافق اللغة التثنية جلا في اليقين افعال تدخل على الجملة الاسمية لاني انما انشأ تلك الجملة منه من طرفين كما ان قلت لم تكن تبدلها مما فقولك لبيان ان ما فان الجملة غير تكاسبها واخرت بها عن قيام زيدانها هو الظن واد اقلت علمت زيدانها مما فقولك علمت لبيان ان قدشنا الاخبار بهذه الجملة هو العلم وكذلك بول في الافعال والحاصل ان المقصود بالافادة معناه هذه الافعال لا الجملة الداخلة عليها وبذلك الجملة فضلة متعلقة بما نالك الافعال

افعال القلوب

نکاتی

[illegible]

الحمد لله

لعله مخدوم الذي كثر في ان لم يعبوا و علم في الامرين والغالب اليقين نحو انهم مرونه بصلو
 في الاقرب باوطين فقال بحسبها في الغالب الظن

ولست يشيخ انما الشيخ من باب ديبيا والاكثرو فوعها على احوالهم وصلة ما افندنا معقولة ما كنا
 قال سبويه والجبور خلافا للاختش حيث زعم من المفعول الثاني عذوف وقول بعضهم ان الخبر
 عذوف سبويه زعم الذين كثر وان لم يعبوا وقولك وقد زعمت في تغيرت بعدها وفي ذلك
 بالقرن لا يغير وقد يستعمل اليقين نحو الله موت الناس انضوا ذكره الرضى عبرة عن التحقيق قال
 الشيرازي انهم قول يقرن به لا عفا دمع انه صريح وقال ابن زيد كثيرا يقع على الباطل وفي الايمان انهم
 بمعنى علم في قول سبويه وقال غيره يكون بمعنى عند فقد يكون علما وقد يكون غليظا ويكون ايضا حثا
 غالبا وبطلان يكون بمعنى الكذب فالله في لهج وعذبة عذبة مماثلثة افعال اخرى لها حجابا وضارعا
 يجوز كونه فلست أجور باعرا واخافه حتى لست بنا يوما لمات الثاني عذبا بينها الكوفون وبعض
 البقية وفانهم انزل في رتبهم وابرنا لك كونه فلا تعدوا الموشة بك في الفقه ولكن الموشة بك في
 الغم اي لا تظن ونكرها كثر في الثالث هب ثبثها الكوفون وابرنا لك كونه فقلت جردا لعلها
 والامني في اخرها لكا وهي صفة اول يستعمل في ما سوى الام والغالب يقدونها في الصريح المفعول في اليقين
 ودومها على ان وصلها نادى حتى ان زعم الخبر في قول الخواص من زيد فانه نحو قال ابن هشام زهدا
 عن قول القائل هب ان انا كان جاروا وخوفا وكذا البصريون يقدونها في مفعول في اضطر بها انضو
 فمر قال يفتك في واحد بل في كبر الثاني مرة قال يفتك في شين بل بل حصة مفره ونكرة لا الله جعله
 امر من ذهب الى بمعنى صبره علم في رايها للامرين اي الظن اليقين والغالب هما اليقين نحو قوله تعالى
 فاعلم انه لا اله الا الله فان علمه من قال اول لليقين الثانية للظن قوله تعالى انهم مرونه بصلو
 الاول للظن الثانية لليقين ظن وقال وحسب لنا في الامرين الظن اليقين والغالب هما الظن وهو
 ظن نحو قوله ان يظن اكلنا وما نحن بشيئين وقول الله طمئنك ان شئت اظني الحرب ضالبا صدم
 فهو كان عنها صدم واليقين فيها نحو ميطون انهم ملاقونهم وقال الحسن قول بعض الادباء من لم يقم
 عيسى اظن قد مات الندي والظن قد لا بمعنى اليقين والظن شحال كونه احوال ان لم تقصص
 الظن ذاهوي ليؤمنه الا في نظام من الوجد واليقين فيها نحو قوله ما ظنني ذلك بعدكم
 ضمنا انكوا اليكم حوة الالم والظن في حسب نحو لك حسب نداء فاما وقولك وكذا ايضا كل
 سيقنا شجرة غيبة لا تبا جذام وميتا واليقين فيها نحو حيث النفي الجود خير من الجارة من لها اذا
 ما الم اصبغ نال فلا تنبها ان الاول نال وحده بمعنى حق وحده فلا يبعد نفسها نحو وميتا على الميت

الضيق
في

اي حزنه عليه ووجدت على اي حزنه عليه في حلفان في المصداق الاول ووجدت الظاهر
موجدة وترد علم بمعنى عرف وراى بمعنى ذهب من الراى الى انه ذهب وظهر بمعنى انهم وجدوا
وقصد في عينه الى واحد نحو والله اعزكم من طول انما تكرر لا تملكون شيئا وتقولون راى ابو حنيفة
حكى كذا وراى كذا في حزنه وفقد في مال فظننت نيداى اتمته ومنه وما هو على الحبطين
اي تبهم على لعين اقامت وراى البصاذا معنى هو يتجمل ويقول يجوز ببيت الله اى نوبته
فصدته وانما لم يحضر المصنف هذه الافعال وان كان يثبتها فكون الافعال الغلوب لان غايتها
فائمة بالقلب لعدم دخولها في الحد المتقدم ذكره رتبة هذه الافعال وقبيلها بالباب لعلنا ان
غير قلبية فان يتعدى لمقولين لا حجة الى الاخر ارضها لانها لم يثبتها فكون الافعال العلوية فان
قلت فويتد علم بمعنى عرف فتعك في واحد فيهم ان يبرز علم المتقدمة وهذه فرقها الفرق بينهما
قلت عرف بينهما انما الخابيان قولك علمت الشيء معنى عرفته لا يقضى الاستعلاء واحدا لان معنى
اعرف الشيء في نفسه معنى علمت اياها اعرافه باعيا اكونه على صفته وخالقه الرحمن فقال
يؤمن ان يبر علمت وعرفت عرفا معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيد اقامته وعرفت ان
زيد اقامته واحدا لان عرفت لا تنصب جزي لا سمية كما نصبها علمت لا عرفه معنى بينهما بل هو
موكول الى الاختيار المراد به قد يحضون احكاما التي ابرز محكم لمظنون الاخر انهم قال بعضهم
وهذا بناء على ان لعلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض اهل الأصول والميزان وبعضهم قول
اخر وهو ان العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض الأصول يتعلق بالكليات والمركبات المعرفه
لتعلقها بالجزئيات والبناء على ان في شريح المصالح ومن هذا المعنى يقولون علم يتكلم
مفعولين وعرف يتكلم في واحد فامله انه في الثاني احموا الى الحلية براى العلية في التكم
لاشئ مجاميع ذاك الحسن الباطن كقولهم اراهم رفق حتى انما مجاز في الليل والحل في النظر
فهم مفعول ولعل رفق فيهم الراء لهم لذكرها مفعول فان وقصدتها الرقيا نحو هذا
ناويل وراى في قوله ابن هشام في التوضيح ولا يختص الراء بما وجد الحلية بل قد يقع مصداق
للبحر في خلق البحر وراى الك بدليل وما جعلنا الرقيا لئلا ترى انك الاقنة للناس قال ابن
عباس معنى ربا غير انه يسمي القول بان راى الحلية ملحقه براى العلية هو الاشئ كلهم وقال
بعضنا آخرين الا ان يقال راى الحلية ملحقه براى العلية لان ما يسمي النوم اشبه بالظن من

فانما توسط بين الفعل والحركة او الحذف والبقاء عليها لفظا وحلا نحو زيد علمت قائما وزيدا قائما فانما
دخل على الاستفهام او النفي او النكران ويجب بقاء عملها لفظا وقوة في هذا التعليق

٢٥٢

والعلم انتهى فلهذا وانما توسطت فعال القلوب سوى هيبت نعمة لعدم تصرفها بين المبدأ والخبر
تأخرت عنها خبر اي لا يمنع ولا يجب بقاء عملها لفظا وحلا لاستقلال الخبر بها كما في المثالين عن السابق
عند صنعها العامل بالناظر عن كليهما ان هذا ان يكر ان يوترقها العامل لقوة ذاتها فيجوز الوجه ويشي
هذا الحكم وهو بقاء عملها لفظا وحلا لبقاء وقوة الشبهة طرقت نحو زيد علمت قائما مثال المتوسط لفضل
بين الخبرين والخبرين بينهما علمت مثال الناظر عنها والفاء الناظر قوي من افعاله بالاحكام الضعيف بالحر
عن الخبرين في المتوسط بالتكرار لان العامل للمعنى قوي من لا يبدؤا ونيل ما في المتوسط سواء لا يتصرف العامل
بالمتوسط سوى مقارنه لا يبدؤا له فكل منهما ترجح وجهي المراسي فنهات لا في قول ابو حيان لجواز الوجهين
المتوسط كالخبرين فان هذا ان لا يبدؤا له لا يبدؤا على الاسم محو لا ينفصل قائما وزيدا قائما طرقت فانه
يجوز الا ان الفاء ثانيا ان لا ينفصل نحو زيد سطل فاله الحرف زيد لم يحق خلفا فانه لا يجوز الا الاعمال
تغيرت في الكلام على الظن لنفي لا يسطر هذا بقوله وما حال له بانك تقول ان لفي في خبره لم يعل
بعد حال لنا في هذا الالفاء بالنسبة الى المفعولين كما في الميم من دكان المفعول الثاني فلهذا في محو
فام ظن زيد فالالفاء باق على الجواز هذا مقبوعين هو الذي حو حو التسهيل واحد يكونون وقيل يوتيد
البصر بقوله سبحانه اظن انهم الظالمين وفي ربيع ونصب واخرها بالالف ان شحال مثل ما نصا
ومضاف اليه مبتدأ ورجع الظالمين احبهم عن تقدير رخصه مفعول وله فلهذا رجع الظالمين مفعولان
واظن عامل على تقدير نصبه فانما ابو حيان الذي يقبض القيس لا يجوز الا لالف لان الفاء في
على كون الخبرين كما في مبتدأ وخبر وليست هكذا والالف في تقديره خبر ربيع عن لشدته في ابعده
وبهذا الصق ومثورة لام لا يبدؤا يحصل من ان يجب فيها الفاء فتستبين من قوله لان الفاء جابر
لا واحد الثالث قال بعض الناصرين في نظرية غارة المصنف كلامه في قوله وجوب الاعمال عند التقديم
على المفعولين فقط حتى لو نقله على الفقد تنفي كفي به لا يجوز لافها هو في لبعدهم ورجوعه على حاله كبر
الارجح الاعمال فكر المراسي الحكم منصوص في الكافية في لشمه بل ينفذ حكايته لان في هذا وجه
بقوله انما توسطت وبخبرها ما انما قدمت بحوضت زيد دائما فلا مانع من ذلك في كثير من الاحوال
من اطرافه الا الاعمال الحرة عنده وادخلت فعال القلوب سواء المعين المذكورين لما مر على لشدته
او لشي بان لا اوصى بالام والام المبدء او الفاعل لفظا او تقديره وحال عملها لفظا وقوة دون محل
لخاتمة من جهة لوشو لما منع من بعد لفظا وهو غير مر ما المصدا كانه ودية في هذا الحكم التعلق عند وقوعه

تنبه

مزيد مستفهم عنه من حيث المعنى لأن المعنى حلت من زيد عول فاعلمنا مباشرة الاستفهام لفظا لم يقل
 مزيد في الواقع هو المعبر عنه من قولنا الصلح لئلا نلها على الاستفهام فقولنا فاعلمنا ما هو هذا صواب
 فيها التعليق ولا يجب حذفه من قولنا التعليق واجب الجواب ثمرة تخبرني بوسيلهم إجراء لقول
 مجرى نظر في نصب به المبدء والخبر مفعولين قط من غير اعتبار شرط في الشرط الآية فيقولون قلت
 مزيدا فاما وعليه دوى قول امرئ القيس اذا ما جرى ثاوين وابتل عطفه يقول هنوز الرمح حمر ثاين
 واختلف هل معلومنا يا علي معنا ولا يعلمونه حتى يصيتموه معنى الطع على قولين الاول للاعلام وابن
 خرون وصبا البسط واسندوا بقوله قالت وكنند جلا فطينا هذا وتب البيت اسرنا اذ ليس
 المضي على طعنات والثاني للجهل وقال المرادى هو الظن وقال لى على علم انه قد يحجب القول بمعنى
 ولا يلفظ هناك سواء كان ذلك الاعتراف على او طنا نحو كيف تقول وهذه المسئلة اى كيف تفقد
 فليحق الطع نصب المفعولين ليس بمعنى الطع فلا فلفظ كلام سوي وبعض الناجين قال لضم
 الاندلس لو كان بمعنى النظر لم تستعمل في العلم وقد يقال لك كيف تقول زيد فاما فاجب على ثانيا
 فهو ان معنى الاعتراف على كان وطلنا انتهى جمهور العرب لا يجوز هذا الاتحاد الا بشرط فقد
 استفهام بالهزة او ضمها او كونه فعلا مضاعا مخاطب اتصال الاستفهام به كقوله حق يقول
 الخلفا لروانا يدينهم باسم واسما وقوله على يقول الرمح شغل غابقي اذا انال اطعن اذا
 الخيل كرت وحكى اكلا القول المعينان ههنا اى انظر فان فقد شرط ما فكر تعينت الحكاية
 بان لا يلفظ استفهام او يكون القول فعلا غير مضاع او مضاعا لغير مخاطب يفضل بين وبين
 الاستفهام واغنى الفصل بالظرف والمفعول مضطرا او حالا كقوله بعد بعد تقول الدارعا
 شعل لم تقول البعد نحو ما ونحو انا الذي يقول زيد جالا وقوله احيانا يقول بنى لوى لعمري
 اينام متجاهلنا ونحو مستعانه قول زيد منطلقا عليه الكوفون واكثر البصريين وقيل لا يقتض
 الفصل لم ولو واجبه مخوة ان تقول زيد منطلقا عليه الكوفون واكثر البصريين بعدا يتوق
 والاستفهام فذهب البصري الى جواز عمال الماض بشرط المضاع والكوفون الى جواز عمال الامر
 بشرط رتبة وزاد ابن مالك في التمهيل شرحا لعمال المضاع شرط خامسا وهو ان يكون الخال
 لا لا متفهما وانكره بوجان والمرادى بزمه شام في بعض كتبه وقالوا لاغلا خيرة وزاد ابن زمنا
 على لفظ من شرط الاستفهام ان يكون مستقبلا اذا جتمت الشرط فتجوز الحكاية ايضا امرانا

خاتمة اذا توافر عاملا في المثال

١٢٥

منه في الخاتمة

للاصل نحو انقول زيد منطلقا فانه ان اول احدى القول بحري الظن في ذلك من هذا يجوز فيه ما جاز
الظن لا لفاء والتعليق وكون العامل للفعول صميم فالجاء في المثالين فاقدم اوجهان في الارشاد
وقال الشاطبي لا في في التصريح ولا يبعد تجرجه على القولين فقول انه تجري بحري الظن في المعنى والمقال
ما يجوز من في في العمل فقط قال بالمعنى انتهى الثالث قال بعض المحققين القول مع الاعمال بمعنى الاعمال
مع عدمه بمعنى اللفظ الثالث هكذا ينبغي ان يظهر من اس العيش في ان الاول لا يقتضي وجود لفظ
والثاني يقتضي وجود في الخارج واحد لفظه لثلاثة انتهى هذه خاتمة ما يلحق بالاقوال في الكلام على المثال
ويجوز ان يكون الاعمال بغير اللفظ او ان توافر عاملان مشتق من العمل باللفظ الاخر او الاخير قد مر منها
سواء انت في العمل داخل فانه لم يقل فضا هذا الضار على ان ضربا للثاني واكثر مما افادته باله الثاني
حواسه يعني ان الثاني قد يقع في اكثر من علمين كما سئل لكنه انصهر على كون العلمين شيئا واحدا ما يقع في
الثاني ولا يكتفى استغناء لا لا يخفى في عبارة من الطبايع بين الاول والاكثر وقبسه بالعلمين من
من يقتضيه الخارج بالعلمين فيتموله الفعل فيظهر في العمل فاما مقتضى الثاني من ان يجازي التوب
اسما فاما الخرج المضمون في ذلك من الجانب ويجوز ان العلمين ذويهما المضمون شيئا في صحة العمل
فيها فالشأن في مقتضى كونه مقتضى من العلم بان هذا منه غير بانه لا يكتفى في المضمون شيئا في صحة العمل
وبعد هذا الاخر من ان قولنا ان توافر عاملان لا يمكن تناوله لذلك ولعل من ههنا ما يرد في ان
هذا انما ذكر للاعلام من قول الاموصوية الثاني لا لا ضرر في صورة شيئا في ههنا صورة الثاني في العلمين
ولا يحكم الضموم بانه من الشأن فان قلت الوجه الذي ذكره ان الجانب من الشأن لا يكتفى في المضمون
فيتم في المضمون الفصل فاما الفصل فيمكن الجانب بين العلمين في نحو ما قام وقد لا انا قلت الصحيح في
ليس من طلبة الشأن بل يحتمل على العطف وذلك المحققين على شرط ان لا يكون المضمون شيئا في الشأن
ما قام وقد لا يرد لا من جهة ان الواقع بعد الا ان يكون طلبة ان يضمن او اياها كان فهو غير ثابت
فان كان طلبة فانه يقتضي ان يقول في مضمونا قام وقد لا الرتبة والاولى فاما او فاعلم وقد
او عدوا لم يكتم به هذا وان كان مضمونا فانه ان كان حاضر مضمونا قام وقد لا انا ولا انتما الى الامثلة
فاحدهما ان اهلك الاخر لانك ان تضره غير غلبا فيلزم لغاؤه خفي غائب على حاضر خفي حاضر وهو
ما قام وقد لا انا او قد لا انتا وتبين في المثال الثاني فيلزم مخالفة قاعدة الشأن لانك
بعد التمييز على غير الشأن فيلان تحيكم الحكم والمخاطبة لغيره مخصوص في اللفظ والضمير في باب

والشاذع بين فعلين ليس من أحد منهما بالأخر لأن الطالب للمعقول إنما هو الأول ولما التزم في قوله
 للضاد بل لجمد القوة للأول ولهذا قال الشيخ فإما من الجمل أن يقول فاعل الثاني هو الثاني
 لمعبر فاللاحقون فاعل الثاني هو الثاني لجمد القوة ولا يعمل له ولو كان من الشاذع لكان الثاني
 الأول على عمل الأول أو أن يكون الثاني على عمل الثاني انتهى وفيه ما ذكره هو خيار ابن مالك وهو في قوله
 الذين ابن الخامس ابن الرتبة قال أبو حيان ولم يصح بالفتح في ذلك أحد سواء لم يفتح الفارسي في
 الشاعر وفيه من ههنا العقبى وأهله وفيه من ههنا العقبى وتوصله بأنه من باب الشاذع والاشتمال
 في أحد ما انتهى من عمل المفعول فاعل العاملين لا يباين بل ينفك واحد معنى أحد فكأنها عامل واحد
 المسئلة أقول في قوله كذا كذا أنه لا يشترط في العاملين الشاذعين أن يكون من غير نوع الحروف
 الجمل ود على شراطه لأنه لا دلالة له على الحد حتى يطلب المعولات ولما كان العمل الشاذع بين الجملين
 مستد لا بقوله قلن لم يفعلوا فاعل الشاذع أن ولم يفعلوا ورواها أن تطلب متبعا ولم تطلب متبعا
 وشرط الشاذع الاتحاد في المعنى فقل ابن عصفور عن بعضهم أنه يجوز شاذع فعل وعينه مفعول
 حتى يندرج على عمل الثاني ولعل وعينه زيد خارج على العمل الأول ورواها أن منصوبه لا يندرج
 الثالث كذا كذا أنها لا يشترط فيها أن يكونا متصرفين بل يجوز أن يكونا على شرطه لأن الشاذع يقع بين
 الفصل بين العامل ومفعوله والجائده ينفصل بينهما مفعوله وعن ابن الجائده في فعله الشاذع نحو
 ما التفت لجل زيد واحسن به واجل بقره والنازع يجوز هذين التركيبين بل يجب عنده أن يقال
 فيها ما أحسن بيدا واحسن بزيد واجل بالنازع قال ابن هشام في المعنى العام لأن في باب الشاذع
 لا بد من أن يباينهما أما بقطف نحو ثامنا وقد اخواك أو عمل أولها في ثامنا نحو ثامنا كان يقول
 سيفه على الله مشططا أو يكون ثامنا جوابا للأول أما جوابية الشرط نحو ثامنا أو يشفق لكم
 رسول الله نحو ثامنا أو في غير ذلك فطر الجوابية التوال نحو يفتنونك فلما الله يفتنكم في الكلال
 ونحو ذلك من جملة أو قبله لا يشط ولا يجوز قام وقد زيد الكاس في كل ما كان الشاذع غير في جميع
 المعولات وهو ما لم يقضاهم قال بعض الأئمة والأصلح أنه لا يجري في المصدول والمفعول انتهى في
 الجمع وشهد أن الشاذع في كل معقول إلا المفعول معه التميز وكذا لكان لا يندرج في المفعول
 انتهى وقلت وكان ابن سبط ورجع عن هذا القول فقال في شرح الجملية تقول بل لكان أن في هذا محكا
 أنك في هذا محال ولا يجوز الكناية عنها لأن محال لا يندرج في الشاذع قال أبو حيان ولا يجوز إعادة محال كالأول

الذكر وذهب الكسائي وذهب إلى أن يضاف إلى وجوب حذف الفاعل من كل الامة
عليه مقتضى ما يراه في قوله تعقوب لا يطرط لها وادها رجل فحدث بنهم وكسب اذا لم يقل تعقوب
ولا اذا دوا قال في المصريح ويمكن ان يحاسب عنه ما عمل الثاني ولم يقل تعقوب اعلى اعطى الجمع لانه
يجوز ان ينوع مفعول على مذهب البصريين بلعيان اولى به بالذكور انتهى وذهب في قوله انه
يجب افعال الاول فانه من حذف الفاعل من الاما قبل الذكر وعنه قول ارجح كما في البسيط انه
يفتح مثل ذلك على التمام ولا يكون في ما قال الرضي النقص الصحيح عن الفراءة مثل هذا ان الثاني
ان طلب ايضا للفاعل عليه مخصوصية اكثر من زيد فانه اذا عمل الفاعل في المشايخ فيكون الاسم انما هو
فاعل للمفعول فيكون اجتماع المفعولين الثاني على ان واحد مدلل على فاعله ومن يجرى من عوامل الضمك ان يكون
الحقيقة وجاز ان يوضع فاعل الاول ضمير بعد المشايخ مخصوص في الذكر في زيدان فاحتمل انفصل
ثقتنا المنفصل بلزم الاعتناء مثل الذكر وطلب الثاني للمفعولية مع طلب الاول له لاجل لفاعلية
مخصوصية واكثر من هذا هو تقدير عدد الاشیاء بالضمير بعد المشايخ كما رأيت كل هذا عندنا في
البصريين والكسائي من الاعتناء مثل الذكر وحذف الفاعل انتهى في الصحيح ما ذهب اليه البصريون في نهاية
التمام قال الله جفونهم احف لانه انما لغير جميل من خيلهم بل قد قال هو بنو في هو بنو القيا
الى ان ثبت فاصرفت عنهم اهلنا وادانت ذلك عن العرب وجب المصير اليه بتفسيره فاعرف الى
الكسائي ومن وافقه من وجوب حذف الفاعل هو المشايخ في شيوخ لا يضاف الى الاستثناء حذف الفاعل
لا يجوز عند احد من البصريين ولا الكسائي في ما حكاه البصريون عن الكسائي انه يحذف الفاعل في
قولك خبرني وضربت الرديين باطل بل هو عند جميع شيوخ الفاعل معد في الاحوال كلها انتهى في المفعول
فانه يحذف وانه يضاف والفاعل لهمل من العمل في الظاهر ان كان هو اول حذف في المفعول لا يصح في
اولوا خبر في الحال هذه لزم الاعتناء قبل الذكر ذلك اما ان كسب في الضمير لاجل الفاعل الجواب له
الهداية واما المفعول فهو فصله مستغنى عنه فيجب حذفه قال الله انما افترع عليه فطر وقال هاتوا
كاتبه وهاز قوم اخناره وعليه اربا لك كما لو كان المهمل الثاني قد وقع بالقرن بين الاعتناء قبل الذكر
قبلة ولا خلاف في جواز حذفه كقوله راكت فضيعة من ضحك ضاحكها مكر في الغيب اعط
لله في تبيان الاول المحرر وحكمه حكم المفعول فيما ذكر فيجب حذفه ما لم يلبس بحرف في زيدان
او في حذفه لئلا يضافه مفعول محو عن رغبته في زيد عنه اذ لو حذف لزم ان المراد رغبته في زيد

اما الثاني اضمرا ان يمتنع وان يحسن وجوبها لمطلقا لان زيدان مطلقا كما قال بعض المحققين

٣٤١

فحينئذ اطلاق حذف المعقول ولو كان العامل من باب ضرب هو الصحيح لما سئل وجهه فقلت اقول ان
 قيل يصح قبل الذكر لانه قد وان كان منصوبا فهو كالفاعل فلا يحذف بل يقال ظني من ظني اياه
 مزيدا فاما قبل ضم مؤخرها بالان لا يحذف ولا يصح قبل الذكر لانه منصوب وهو على صفة الفضل
 فضم مؤخر مخوطني وصنعت زيدان اياه وقيل يظهر فيقال ظني فاما وصنعت زيدان اياه
 واحتملها الاول لانها قاضية بعبارة المصنف لانه حذف الدليل قال ان عصفور وهو سد الذاهبان
 الامصار قبل الذكر الفصل بين العامل والمفعول لم يندفع ضمير الميم وحذف الاختصاص بل طريق
 تقدم الدليل على قوله انتهى بشرط الحذف ان يكون المحذوف مثل المشتب انما او ذكر او غير ذلك فان
 لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو علمت زيدان اياه فلا بد ان يقال اياه متقدما او متاخر ولا يجوز
 حذفه قال في القصر بغيره بجانحه فكذلك ان كان العامل الممثل الثاني هو ضمير
 المفعول في حكم المحذوف في الممثل مطابقا للفظ ولا يجوز رجوع الضمير في تقدم متقدم فقلت
 ان تاخر لفظا لانه مفعول الاول فحققت بليته نحو فام وصيرتها اخوان وقام وصيرتها اخوان
 بعضها بغيره حذف هذا ايضا كقولنا كذب عبد المطلب بعكاظ يعني ان طبرستان ادم نحو شاعره
 هو ضمير عند الجواب لان في كلامه هذا العامل للمعلول قطعه بغيره متعاضضين جوبا لان يمتنع
 الاضمار في غير الاضمار ولذا كان المفعول خيرا مما يحذف المفسر وهو المتنازع فيه في الاضمار
 والذكر وضده لكن لانه لا يمكن ان يكون المتنازع من باب التنازع ولذلك قال وليكن منه حجة
 حجتها من مطلق زيدان مطلقا كما قال بعض المحققين خلافا لما قال انه منه وان حجتها متلا
 مطلقا وعل في حجة فوجب ان يكون المفعول الثاني حجتها وهو مطلق لا يمنع لظواهره لان
 اضم مفرد الباطن بوجه مخالف للمعقول الاول وان اضم في لفظ المفعول الاول انما مقتضى
 في الاصل حاله من جهة لا يجوز ان يكتب المحذوف فيكون في مفعول حجت وهو محذوف كما عرفت
 اخذوا الكونون لانه مطلق عليه فيقولون حجتها زيدان مطلقا واجازوا الضمير
 على وفوا الخ عنه فيقولون حجتها اولا زيدان مطلقا ويحكيه ليس المتنازع كما ذهب
 اليه المصنفين الخ من المحققين منهم ابرهشام وحجتا الوان فان العاملين لا يوجب ان لا امر في
 الاول فيضى مفعولا مفردا او الثاني مفعولا حجتا فان شرط التنازع وهو كون المتنازع مطلوبا
 لكل من العاملين من حيث المعنى فيضى التنازع ضمير وفابا فيضى منها انما متضمنة بالاضمار

عيسى

مغیر فطر الی کونہا مفرودة او مشاة لیست فی لا الشارح لا یكون فیهم کذابین ولا ولا ان یقول
 ان الشارح فیہ جمیع لکن باعتبار کون منطوقا مثلاً فی نحو المثال المتکون معقولاً تاسیاً مع قطع النظر
 عن کونه مفرودا او مشتی ولکن لا منطوق به مفرداً الا بعد الحكم به الاول ولا منشی لا بعد الحكم به الثاني
 واذ انطق به مفرداً بطل کون الثاني بطله ومن هنا ظهر المقصود من ان الشارح ولو نظر الیه من
 جهة کونه معقولاً تاسیاً مع قطع النظر عما یقتضیه کل من العاطلین الذکورین لما نازع فی صحة الشارح
 الا ان فی العاطلین ان کان الاول منها یطلب مرفوعاً والثاني یطلب منصوباً فشارعاً عما یمیز صحیح کس
 مع قطع النظر عن الاعراب فانک انما یطلب بالرفع بطل کون الثاني بطله لانه لا یطلب لامرفوعاً لان
 محو کون فی کون منشیاً بعد هذا وهذا اما الاختلاف فی انه من الشارح هكذا فیه الذاک فی خاصية الاصح
 وهو جدير بالمقول بعد ذلك الیه قول الفاضل المستد ان الشارح فی العاطلین انما یطلب بالترکیب فلا یسافر
 لیبنیان الاول فقیته کلام المصم عدم استراک کون العنصرین سبب مرفوع وشرطه بقیه لم یخرج
 قول کثیر فحق کذا فی بین فو فی عزیه وحره مطول مفری عنی لانه قصد فیه الی الشارح لاسند
 احد اسمی المقول الی السبب الذی هو غیرها والاخر الی ضمیر فیلزم عدم ارتباط المهل بالبناء لانه
 لم یرفع ضمیره واما التبع بضمیره یفعل مثله کذا علی ان المناخو تبينه غیر عنه بالعاطلین المتقدین
 فی کل منهما ضمیرها واما بعد ما خبر عن الاول بجلنا السبب الی المرفوع فحوزید اکرم وعظم باوه وصر
 الاول بان هو الضمیر من المهل علی اسم الشغل علی ضمیر البند المتعلق بالاساس والارباط والثاني
 بان ما عطل به امشاع الشارح فی الاول بانه ایضاً ان فی محو زید صریحاً واکرم ما بالان حد
 العاطلین یفعل فی السبب من المهل یفعل فی ضمیر فیلزم عدم ارتباط صاحب الضمیر بالبند ولا معنى لقیید
 السبب بالمرفوع ولم یشرط اکثریه هذا الشرط کالمص وصرح به ابن خرفق والتلوین فی السبب
 ابن مالک الثاني قد یكون الشارح بین اکثر من عاطلین کقوله ارجوا خیراً وهو الله متیناً عطف
 وضائفة الرفع والجد وقد تعدد الشارح فی کقوله الشجر وتکبرین وتجدون فیرکب صلواته
 وتلیث فی ان تحت ثلثه می الشجر وتکبرین وتجدون فی شین طرون وهو درو معقول مطلق
 هو ثلثا وعلل الاخرین بما علل الاولان فصیرتها وحذف لانها افضل لئلا لا یسبب اصل فی شجر
 فی الله فیه انباء وهذا انقضی کلام المص وعلی ما يتعلق بالافعال فشرع فی الکلام علی ما يتعلق بالمهل
 فقال المصدق الی یعتبر فی الکلام علی عمل وفایضه ما من ذکر افانها وحکایا الجملة لغیرها شی

الحقیقة الیقینة
 فی الجملات

قول النظم كلبتين بابتداء محي عن الكلام عند الأكثر

٣٥٣

كذلك أقاموا في اصطلاح قول أي مقول اسعلا لا يصح معنى المفعول كاللفظ بمعنى المفعول
اللفظ الموضوع لعنى مفرد كان أو مركبا مفيدا أو غير مفيد وهو مختص من اللفظ لاختصاصه بالموضع
لخلافه كما مر بنا في صدر النسخ هذا هو المسمى وهو الصحيح وقيل أنه حقيقة المفرد والطلاقة على
المركب مجاز وعليه بنى نسط وقيل حقيقة المركب سواء أقام لا واطلاقه على المفرد مجاز وقيل
حقيقة المركب المفيد لاطلاقه على المفرد والمركب الذي لا يفيد مجاز وبجزم الجوزية في تفسيره قيل
أنه يطلق على الماهل فيردنا للفظ حكاه العلامة أبو عليان في شرح التمهيد في باب من جزم به بالوقفا
العكبري في الباب ابتداء اطلاقه على غير المعظم من الألفاظ في مجاز لاجتماعه من كلبتين حقيقة
حكماء يكون كل واحد منهما في ضمة والتشبيه على اصطلاحه على اختصاصه العطف فكانه قال كلمة
كلمة فالنظم من اسم فاعل هو الجموع والنظم من اسم مفعول هو كل واحد من الكلمتين في قيامه مثلاً
الجموع من متضمنين في قيامه بصورته الأفريقية فلا يميز اعتقاد المنظمين المتضمنين خرج بهذا التعيد
المفردات بابتداء متعلق بتفريقه من صفة مصدر محذوف أي تفريقاً متلبك أو خاصلاً أو عاملاً
صفة كلبتين كلبتين بابتداء المتضمنين إلى الأخرى فإن قيل التفريق عامع لأن الجملة أكثر
والجملة التي أحد جزئها جملة مخون يدابو فأن لا يصح التفريق عليها إذا لا و متضمنة للكلتين
والثانية لجملة واحدة يجب أن تفرضه كلبتين لبيان أن ما لا بد منه لا تفي إلى زيادة ما شال الصيغ
على أكثر من كلبتين لا يضر علم أن المراد بالاسناد هنا هو ضم أحد الكلمتين إلى الأخرى شو حصل
مع ذلك فائدة أم لا وفي قوله بابتداء التكرار إشارة إلى ذلك فهي الجملة أعظم من الكلام وهو موقوف
لصدقه بما عليه وعلى غير ذلك فائدة الجملة أنها تكل كلام جملة ولا عكس المعنى القوي والاعم هنا
بمعنى العام فمن لم يجد الابتداء بهذا النظر في المفهوم وأما بالنظر في موارد الاستعمال فهو على ما به قاله
بعض المحققين قال شيخنا جمال الدين محمد الناصب بل هو بالنظر في المفهوم على ما به أيضاً لأن الجملة
أكثر صوغاً للأفراد من الكلام فتدبر أنت في ما ذكر من كون الجملة أعظم من الكلام ليس لاجتماع بل عند
الأكثر وقد ذهب بعضهم إلى أنها على ما كان وهو كلام الرنخشي في الفصل فانه بعد أن فرغ من
هذا الكلام قال وفيه الجملة وفي قول الصبيح هذا أكثر من نظر الظن أن الأكثر على ما مر أيضاً قال
الشيخ لدا ما بين في التحفة كلام الأمل في شرح الفصل أنه رأى جميعاً لأنه قال في جملة المسألة
والمحير الكلام والجملة في اصطلاحهم مترادفان انتهى وبما لا مشية والظاهر في قول الشيخ محمد بن ناصر

المحير

الجبر الذي يقضيه كلام الحياة ككلام الكلام والجملة في اللغة بمعنى كلمة واحدة واحدة الاحصاء
 وليس بينهما معنوي وخصوصاً فيظهر ان لا كسر على الترادف نعم قال الشيخ خال الذين خصام في المعنى و
 الكلام لخصر الجملة لا مرادف لها فان الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى محدد
 التكوين عليه والجملة عبارة عن الفعل فاعاد مكلفاً زيد والبهاء وخبره كمن يثامه وان كان غير له احد انما
 خبره بالقرينة فانه الزيدان وكان زيد قائماً وصفتها فاعاد بهذا يظهر ان انما البناء من غير كفاية وانه كثير
 الناس القصور بها لعمه فشرطه لا اذاد بجملة ما وانه هذا لانه يقولون جملة شرط جملة لجزء جملة لفصل كل
 ذلك ليس مفيد ليس كلاماً انتهى قال العلامة السوطي قدنا زعم بعضهم في ذلك قد عني القصور بترادف
 الكلام وجملة انتهى في جواب ما طر للبشر عما ذكره في جملة شرط ويحتمل بان طلاق الجملة عليها طرادف عن
 بان طرادف القصور على ان كان عليه واجب غير بان جملة حكمه في جملة شرط لا يقدح في كون جملة مركبة بقصد
 المراد في الاخر الا على هذا القول بان لم يند مستثنية الضحى في الاخر لا غلب فلا يقدح في ما يعرف من الجملة
 المانع في بعض القصور نحو خاشي لحي مركبة به زيد بالاصحاح الى التفسير له بطائر وكذا ذكر المتأخر في شرح
 المفوضات على ان الجملة في المسئلة اصطلاحية ولا مشاحنة في الاصطلاح وانه بعد انتم في ذلك السقوط ما دل
 الذي ليس فيها ان الاول ما فسر في الاسناد في جملة هو حقيقة كلام جاعلة في مثل هذا المعاد او لو زيد
 بالاسناد النسبة الثانية كانت الجملة كالكلام في غلب الاداة فلا يقع عليه قوله في انتم من الكلام كقولهم
 بقصر اسنادنا بالجملة وطولهم من انما من الغريب بالمر كاستعمل عن نسبة ناقصة ككلام زيد في خاتمة بعض
 الحقيقة في تفسير اسنادنا بالنسبة الثانية والمقصود كون المركب الذي هو الجملة متقلاً على الاسناد وحده لا
 او صلاد ان تكون الجملة كالكلام في اعتبار الاداة فاعلم انما في التسمي شيوعاً في القوة في شرح النظم
 المتصفا بانهم كلام بعضهم ان الجملة لخصر الكلام وفيه نظر انتهى قال مال تليد في شتى العلامة في الجملة الثانية
 ما انهم كلام بعضهم فطر ان القرن يطلق عليه الكلام ولا يطلق عليه الجملة ووجه نظر ان في طرادف
 الجملة على القرب شرعي لانها ما هي الا جملة الاسماء والاعمال التي هي في اقل ما ودرت على جملة في قسم
 كان او غير قاصها جملة التسمية في التسمية في الاسم في صيغة واحدة لا فرق بين ان يكون ذلك لانه في
 محوزة لتمام وحيثما العقب وتمام الزيد عند من جوزه والقبول بحوزة لتمام الجملة لا يفتيه غير هو قولهم
 لعدم ما يطلب الفعل يجوز المبرد وان المبروف جاز للكون في صيغة على الامصار والتفسير الكون على الفعل
 والناحية في قول لا يجوز لتمام وان تصوموا خير لكم اي صومكم خير لكم لان الموقر كما في صومكم والتمتع

شيخ

من حركها لا يبداء ود والظائفة واقعة على الزمان وما بقدها لجملة اميتة حذف مبتدأها واحد
لها لانه صلته الرابع فماذا صنعت فانه يحتمل معنيين احدهما ما الذي صنعت فالحيلة اميتة قدم
خبرها عند الاخصر ومبتدأها عند سيبويه والثاني في شئ صنعت خبر فعلية قدم مقولها فان قلت
فماذا صنعت فعل التخييل الاول لجملة مجازها وعلى الثاني محتمل الاسمية بان يقدفها واقعية
الفعلية بان قلته مفعولا لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره بعد ما اذا لان اللفظ
له الصلة بالخاتمة المبني بعد ما فالأرجح تقديره بشرط ما لا يمتد محذوف والجملة فعلية ويجوز
تقديره مستند وتقديره لاسميته في ما نشأ من تخلف قوله ارجح منه في خبره بعد ما المعاد لها الاسمية
وتقديره الفعلية في قوله قلته اي سرنا ما عاذه علم اكثر رجاءا من تقديره ما في خبره بعد ما
المعاد لها الفعلية الساتر نحو قلنا اخوانك فان لا لفتان قد تبت حروف تنبيه كما ان التاء حمزة
مايت في قامت هندا واسما واخواتك بدلها والجملة فعلية وان قد تبت لهما وما بعدها مبتدأ
فالجملة اسمية قدم خبرها التابع نعم الرجل زيد فان نعم الرجل خبر عن زيد فاسميته وان قلته
زيد خبر المحذوف فالحال فعلية واسميته الشارح لجملة التسمية قد تبت فان ابتداء اسم الله فاسمية
وهو قول البصريين ابدى بينم الله فعلية وهو قول الكوفيين فهو المثنى في الظاسير
الاعراب الساتر قولهم فاجئت فاجتلك فانه يروي برفع جاجلك فالحيلة فعلية وينصبها
فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنى ما افعلى الاول ما خبرها واخبرك لهما وعلى الثاني ما
مبتدأ واسمها ضمير ما واستعمل على معنى ما واخبرك خبرها ونظير ما هذه في قولك ما انت ما
فانها ايضا محتمل الرفع والنصب لان الرفع على الابتدائية والخبرية على خلاصتها والخصر
وذلك اذا قدمت موسى على ما انت والنصب على الخبرية والمفعولية وذلك اذا قدمت مفعولا
معما لا يبتدئ من تقديره فخرج في ما يكون او ما صنعت ونظير ما هذه في الوجهين على الخلاص الفعلية
كيف كانت وموسى لانها تكون مبتدأ ولا مفعولا فلا يرفع الا توجيه واحد ما النصب
مخبر بكونه على الخبرية او الخاتمة الفاعلة لجملة المعطوف من نحو قد مر ووجدته في الاموال الفعلية
للتناسب وذلك لان عند من يوجب فواتق الجملتين المتعاطفتين في ابرز في الفعلية نحو
اكرمته ونحو زيد بضم وحم ولا يذهب بالجزم لان وقوع الجملة الطليقة خبر قليل لانه اكد المفعول
في الجملة بالفتحة لا الوصفية وقد انما فتان لا يكون وقعت خبر عن مبتدأ فاسمها جملة خبره وان كان

خبر المبتدأ فيها النقية جملة تكبرى مخون يدي قام أبو عظام أبو شعور والجميع كبرى فقد تكون شعور كبرى باعتبارين كما في
مخون يدي أبو غلام مطلق وقد لا تكون شعور كبرى كظلم زيد

٣٤٧

خبر المبتدأ فيها أي في الجملة جملة اسمية أو فعلية تكبرى مخون يدي قام أبو عظام أبو شعور وأبو عظام
فقام أبو عظام أو أبو عظام جملة صغرى لأنها وقعت خبراً عن مبتدأ هو هو زيد والجميع من المبتدأ
والجملة التي هي خبر جملة كبرى لأن خبر المبتدأ فيها جملة وقد تكون الجملة صغرى وكبرى
باعتبارين كما في مخون يدي أبو غلام مطلق فتشعر هذا الكلام جملة كبرى لا غير غلام
مطلق صغرى لا غير لأنه خبر أبو غلام مطلق كبرى باعتبار غلام مطلق صغرى
باعتبار جملة الكلام قال ابن هشام ومثله لكننا هو الله وبه إذا الأصل لكننا هو الله في بعضها
أيضا ثلث متغيرات إذا لم يقدر هو ضمير إلى سبحانه ولغة الجملة بدل منه أو عطف بيان عليه
كما جزم به ابن الحاجب بل قد ضمير ثان وهو الظاهر حذف هـ فاعنا حذفت حاءها أعتابا أو عتيل
حذف وايسيا بان نقلت حركاتها ثم حذفت ثم أعت نون لكن في نون أنا نعتيها أن الأول الجملة
الكبرى كما تكون مضمة في المبتدأ كما مر كون مصدره بالفعل مخوطت يدي يقوم أبو ع
تفسير لقصد شامل لذلك وأما تفسير غيره بأنها الاسمية خبرها جملة فغير مطرد والخروج
المصدرية بالفعل الثاني قال ابن هشام في المعنى قد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها وهذا النوع
أمثلة أحدها مخونا أنتك به إذ يحتمل أن يكون فعلا مضاعفاً ومفعولاً وأن يكون اسم فاعل
ومضافاً إليه مثل وثنيهم الله عذاب وكلهم آية يوم القيمة فردا وبؤيده أن أصل الخبر أفراد
وأن حنة يميل إلى ألف من أيتك وذلك مستمع على تقدير انقلابها من هـ صغرى الثاني مخون يدي قام
أبو ع إذ يحتمل أن يقدر أبو ع مبتدأ وان يقدر فاعل بقايم الثاني مخون يدي الدار إذ يحتمل تقدير
استقر وتقدير مستقر الراجع نحو إنما أنت سميع إذ يحتمل تقدير وسير وتقدير سائر ويبنى لأن
يحكى هذا الخلاف الذي في المسئلة قبلها انتهى قال الدمايني يشير إلى الخلاف الذي عكسها مطلق
به الظرف من مخون يدي الدار أهل هو فعل نظر إلى أن الأصل في العمل الأفعال عند الاحتمال يكون
تقديرها هو الأصل أو أنهم فاعل مثلاً فظهر أنه خبر وأصل الخبر أن يكون مفعولاً عند التردد في
ما هو الأصل وهذا الخلاف معروف لم يذكره المصنف مسألة وأحال عليه ثم زعم قوله ويبنى
اشعاراً بأنه لم يصح حوالاً إلى هذا الخلاف في عامل المصدر نحو إنما أنت سميع وهو مثل مسألة الظرف
من غير فرق بين جريان الخلاف فيه أيضاً وقد تكون الجملة صغرى وكبرى فقام زيد
زيد قام وفي الدار زيد وتعد ذلك زبداً الذي تصد عليها لا يفهمها أن أيتيها أن الأول قال في الثاني المعنى

فقتل الأولي مما لم يحل بخبرته في الواقعة خبر الجبله واحد النامع وتحل الرفع والنصب

٩٤٤

وحصل الوصول الجواب الغم وهو بايجاب شرط اللفظ على جازم وما است نابعة لغادم محل الغراب
فخذها كلها منطوية في قوله واشكر له ونظنها الشيخ بكثرة الذين لم يسم المراد فقال جعلت لها
محل عرب سبع لان محل الغم خبره جالية حكيمه وكذا المصنف لها بعد تردد ومعلق عنها ما بعد
لما هو معربا وفيه محل فاعده وجواب شرط جازم بالفاء وما ذكر بعض قال غير مقيد واشتد سبع
فما لها من موضع صلة فاعده وجمله مبتدئ وجوب غلام وما ذكر منقوت في اشهر والمخلف غير معد
ويجعل تخصيص غير معلق لاحازمه وجوب ذلك اورد وكذلك نابعة لشيء ماله من موضع فاحفظا غير
معنى هذا تفصيل الجمل الى ان محل من الاغراب بيان موضعها ومحل كمن لا محل لها من بيان كل واحد من
الاصناف الجبله الاولى مما لم يحل من الاغراب الجبله الجبله في الواقعة خبر الجبله واحد النامع
ذكرها وحلها من الاغراب الرفع في باب البند وهو زيد بوجه قاسم وباب ان مخون زيد ابو قائم وباب لا
التي العين نحو لا ريبه قوم يحجب خبر والنصب باب كان مخونا كانوا يظلمون وباب كاد نحو وما كاد
يفعلون وباب ما ولا الشبهتان بليس نحو ما زيدا بوقائمه ولا جعلت يصدق بينهما في الاول قال ابن هشام
اختلف في مخون يد اضر بغيره جاء في قيل محل الجمله التي بعد البند ورفع على الخبرية وهو الصحيح
منصبه قول ضمير هو مخون جاء على ان الجمله الانشائية لا يكون خبر انتهى قال الدمايني وهذا القول لا
يعتبر لانه يجوز ان يقدر مقول منه كذا فيكون المحكي في محل رفع على انه ثابت على القائل ولا يجوز
يقدر قول منه كذا فيكون في محل نصب انتهى قلت واختلف في وقوع الجمله الانشائية خبر مشهور في
المسئلة ثلثة اقوال احداهما مع وقوع الانشائية خبرا وهو قول جماعة من الكوفيين منهم ابن الانباري
الى الخبر ما يحتمل النصب والكذب قال غير واحد من المحققين وهو مع فشاء من اشترى لفظ الخبر
ما يقابل الانشائية خبر الجبله قال ابن هشام لا تقاوم على ان هذا اتصال الافراد فيقال ان صدق والكذب
انما هو من صفات الكلام وعلى قول ابن زيد كيف عمر وقال الرضي ليس الخبر عند النحاة ما يحتمل الصدق
والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا فقولك زيد عندك شيئا من الظرف خبر امر لا يحتمل
صدق والكذب قال زيد على جواز كونها مطلبة قوله بقل انتم لا مهابكم وانما انفقوا على جواز
الرفع في حقوقهم ما نرى في اضر انتهى في قوله في هذا الاخير نظرا في اتفاق غيرهم لا يلزم ما اتفقا هم او
غيرهم ممنوع فانهم منعون ان يقال زيد اضر انتهى الثاني جواز الوقوع بان يقول بعد وهو الخبر
فان قلت اضر في القائل زيد اقول لا اضر في مقول في اضر في الجمله بحكيمة وهو قول السراج

في قوله

وأما النسخة التي في ذلك كثر من لوم المقدم ذكره والثالث جواز الوقوع من غير ما يدل وهو قول جماعة
 منهم ابن اللطيف والزمخشري والشمس في غير مقامه وابن هشام قال ابن مالك في القم في قول لا يمنع كونها طلبت خلافا لابن
 الأثير ولا بد من تقدير قول قبل فلهذا لا لا بد من السراج كقول السيد الشريف في شرح المغناصير الناجية
 هو التسمية بغيره في خواشيه بأن قال لا يمنع أن المبتدأ أعاد من حيث ليس في حال من أحوال فيجب أن
 لا يحذف الخبر من هذه الحقيقة ولما أن لا بد من أن الخبر يجب أن لا يكون فاما ما رواه أبو حمزة عليه السلام في
 أن سلبه حتى لا يقض بالأمور لأغنيته وبالحمل الواقعة خبرا وبصورة الاستفهام الدخول على المبتدأ لا يكفي
 بالخبر يجب أن يكون ملحوظا من حيث أن حال المبتدأ فانه كاف في ذات ما نحن فيه فلا بد من تقدير
 لذلك فاستبدل من لفظة من بغيره بغيره فان في ذلك الأول فيقول لا بد من أن لا يحذف الخبر من
 على وجه يكون خالفا من أحواله بل أما ذكر الخبر في كل الفقرة في الثالث فمبني على أنه لو حذف الخبر من
 حيث أن حال من أحوال المبتدأ لا يحذف خبره في قولك زيد فاضرب بليس من قول زيد فاضرب على ما كان في قولك
 اضرب زيد وأما الأول فيقول في حقه خبره على معنى أنه يستحق أن يؤمر بغيره فقد صار ملحوظا من حيث
 أنه حال من أحوال المبتدأ فيرى عنها قولك خبره زيد لأن هذا كالمرة بغيره واستمر في أنه مستحق
 وقيل عليه نحو قوله تعالى بل اسمع لأمر ربكم أي مقول فاستأمركم هذا الدعاء إلى أن تحقروا أن يدعى عليكم به
 وأما مثل ابن زيد ومعنى المثال فليس في الخبر فمبني على أن الاستفهام هنا داخل في الحقيقة على التفسير
 المبتدأ المذكور في الخبر المقتضى على الخبر كذا المعنى لا بد حصل في الدار والوقوف فلا يصح تقدير القول
 فلم يقع كاستثانة خبر المبتدأ وليس المعنى زيد حصل في الدار والتوق إلى أن لا يوقد عليهم لعل
 كان الاستفهام في حاله المبتدأ حقيقة ولو كان هذا لما وجب تقديم الكلمة المقتضية للاستفهام على
 المبتدأ هنا بخلاف زيدان وهو فانه لا يجب تقديم الاستفهام على زيد لانه وقع في حصة الجملة الواضحة جزا
 فهو يجب تقدير القول وأما في ابن زيد فاما وجب التقديم لأن الاستفهام متعلق بالمبتدأ الذي هو زيد وخبر
 المقتضى معونه كان في زيد في الدار والتوق كما تقدم فلا يصح تقدير القول انتهى إلى الثاني قال العلامة
 الكاظمي لا ينعى الخطأ بجملة زائدة محو زيد في الحاله لا مضمدة بل كقولك زيد حتى الإجماع في كل ذلك
 ولا بد منها أي في الجملة الخبرية من ضمير ربطها بما هي جزء منه لأن الجملة من حيث إنها جملة كلام مستقل فإذا
 قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من ربطها بالجزء الآخر ليكون الجميع كلاما واحدا لا لم يحصل
 الفائدة لو قلت زيد قام عمرو ومطابقا ليقول زيد الأفراد والتذكير وفوقه ما في نحو ربنا أبوهم هذا

فلم يوهوا والربان والهندن و ابوهم و لريدون قام بوجه والهدت قام ابوهم او مذكور كره
 ضربها وتحدون مقدس علم و حرمين النقيضه كالتمضون بدمه اي من دونه في الظرفه كقول
 قنوم علينا ويوم لنا ويوم لنا ويوم لنا اي في غايه و شرفه او مستبوق فمائل لفظا ومعنوا كقول
 اصنع فالذي يوصي انت فعل فلانك لا في الفتح ماضيا اي انت فعل بوجه و باضافه اسم فاعل كقول
 سبل لعل السوا لعلين نالكه و لا رث جدر من يخفي الولد اي نالكه و رفع لك تبصم و نصب
 بوصف نحو الذمهم نام عطيت اي معصيكه و هو قليل و نصب بفعل تام متصرف البتة كل كثر ان
 بن غافر في سورة الحديد كل وقد لله الحكي بيت الكتاب بك كل من ثلث عهد و اخرى الله ابعث
 تعود و قول له لغير قد بفتح الحاء و قد على ذبا كله له اصنع قالوا لان كل و نصب للمفعول
 مفعولا وهو منع لانها اذا اصبحت المضمر له فعل الا مبتدأ او ناكيد كما قرئ في قوله تعالى
 الامر كله لله و لا يجوز ان يكون توكيد في البيت لان التوكيد ياكرا قال برفا لك و كذا ما اشبه كلا
 في العنوم و لا تقار نحو اية يسئلي على طر سجد يدعوله الخراج على طر لحيه الاول شرط ان
 الفعلين موصولان في معناها و لانه مشبه بالشرط فيحتاج الى جمله تكون متفعله لغيره فامعناه
 يشبه بالشرط معناه اسم الشرط كايته بالصلة الموصولة قال بوجيان لا اتمه له سلفا فذلك يضطر
 ان كان المبتدأ غير ذلك كقرانه التلي الحكمة الخاهلية يتعوق بالرفع اي لا يبقونه و قوله و قال
 محمد سادنا بالجر و محمد بالبطل برفع خالدا سادنا اي محمد سادنا و اما المرفوع فقد
 صرح غير واحد منهم برفع ذلك بوجيان و الرضى متبع حذفه لانه عده و اما حذفه في الصلة فبعض
 الاصول كونها ابتدائية بالوصول من المبتدأ و لكان بعضها حذفه مبتدأ كانه قوله تعالى هذا
 السحران عند من قدان هذان اما السحران و نقل في المعنى عن ابي جعفر فهو ان حذفه في نحو زيد و
 الغام قال مع قوله هو و غير انه لا يحذف العايد في نحو هذا الذي هو في الدار لانه لا دليل على المحذوف
 تنبيه قال ابن هشام قد يوجد الصيغة في اللفظ ولا يحصل الربط و ذلك ثلاث مسائل احدها
 ان يكون معطوفا بغير الواو و نحو زيد قام عمر و في و اتم و ثمانية و غياض العامل نحو زيد قام عمر و قام
 قام هو و كانت ان يكون لا نحو حسن الجارية بحجته هو في و تبدل اشمال من الضمير المستتر المريد
 على الجارية و هو في التذكير كانه من جملة اخرى و فاس قول من جعل الفاعل في البدل هو العامل في
 المبتدأ في جميع المسئلة انتهى الا اذا شملت الجملة التي هي خبر على المبتدأ لفظا و معنى و معنى فظفلا

يحتاج الى صير هذا لا شذو لا كان في ربط الجملة بما هو جبرته والاول نحو الحاقه ما الحاقه والحاقه
 الا في مبتدأ وما اسم استغناء مبدع فان والحاقه لغير جبرها والجملة من المبتدأ الاول والربط
 بينهما استغناءها عليه ومعنى لفظ الاصح ان الربط ضعيفا كما قال بسبويه والاختصاص بالرفع كما قال الامم
 ولا مقام التحويل والتعظيم وان كان اكثر ما يقع في نحو قوله تعالى فاعلم ان الله عليم غفار
 اليمين والثاني نحو زيد جاني ابو عبد الله كونه للحاد في الاضطرار بغير جبره وصحة اليمين في الجواب
 واستدلال الجبر بقوله نعم والذين يسكنون الكتاب فاعلموا لقصوه انا لا يصنع اجر المصلح وانما يربطه بجملة
 يمكن ان الكتاب صلة لزيد وجملة فاعلموا لقصوه مقطوعه عن الصلة وجملة انا لا يصنع اجر المصلح
 خبر لمبتدأ والربط بينهما انما هو انما عليه معنى فان المصلح هو الذي يسكنون الكتاب ثم يمتنع كون زيد
 مبدع بل هو مجرور بالقطف على ان يربط بقوله نعم والذين يسكنون الكتاب فاعلموا لان المصلح هو الذي يسكنون
 او القصة بربطه في أي منهما والمجرب محذوف والجملة فاعلموا دليل على التقدير فليجوز ان قاله في التقدير فاعلموا
 على شامل له في المبتدأ فاعلموا لا شذو انما هو انما عليه معنى فان المصلح هو الذي يسكنون الكتاب ثم يمتنع كون زيد
 خبره والربط بينهما انما هو انما عليه معنى فان المصلح هو الذي يسكنون الكتاب ثم يمتنع كون زيد
 على ما هو المشعر ويلزم عليه خوارزمية اناس من كل انس من يربطون لان الجملة متصلة على شامل للمبتدأ
 ولا فاعلموا دليل الربط انما هو انما عليه معنى فان المصلح هو الذي يسكنون الكتاب ثم يمتنع كون زيد
 في ان في نعم وبشر الله هذا الجنس وان شئت على انشائه اليه في المبتدأ فيقوم هذه الاشارة مقام القصة
 في الربط نحو قوله تعالى الذين كذبوا بايانا واستكروا عنها اولئك أصحاب النار اولئك هم المفلون في الخبر
 قد رتب ذلك مبتدأ لا يبقا للناس فحقن الخناخ في المسئلة يكون المبتدأ موضوعا وموصوفا والاشارة
 انشائه البعيد فيمنع عدم مزيقاه هذا لما يبين من قيام ذلك لما في الخبر قوله نعم ان الله عليم غفار
 كذا وانما كان عسما وسوا كذا في المعنى وجب ان لا يربط في الفعل على الجواب اكثر من ان يربط ذلك اذا
 كان المبتدأ موضوعا وموصوفا فيحتاج الى انما يلفظ الاشارة المستعمل لما بعد ذلك وذلك انما هو انما
 يكون له موضع ليس للضمير لانه ليس للضمير ولا على البعد ظاهرا هذا انه لا يمتنع عنده في غير ذلك ان كان
 تليها بل في مفهومه ان ذلك كثير وكان الجملة بغير المبتدأ في المعنى فيحتاج الى الضمير لانه لا يمتنع
 ضمير لانه هو مفعول وانما هو انما عليه معنى فان المصلح هو الذي يسكنون الكتاب ثم يمتنع كون زيد
 ووضعي في قوله تعالى فاعلموا لقصوه انا لا يصنع اجر المصلح وانما يربطه بجملة فاعلموا لقصوه انا لا يصنع

كذا عكس نحو لا قوة الا بالله كثر من كثر ولا تحت شدة عليه المرد في غيره وتمت في معنى الضمير
 في الرابطة بعد ما هو واحد في العطف بفاء التسمية لجملة فان ضمير جملة خالصة منه هي الخمر او
 بالعكس الاول نحو ان يطهر الذباب فيغضب فيغضب ضمير غير عايد على زيد قال وانما انما يحكي الله
 نداء فينبغي انما يحكم فيعرف كذا قالوا قال ابن هشام وهو محتمل ان يكون أصله يحسر الماء عنه
 يتكشف عنه قال النماض لكونه ما قالوا اظهر لان الحذف خلاف الأصل لا ضمير في قوله ليد والناظر
 كقوله تعالى ان الله انزل من السماء ماء فاصبح الارض خضرة فقال التبتة قولك لجملة من انما لجملة
 الواحد لا وهذا الكثرة فيها ضمير واحد في فالتحريك في ما كان في جملة الشرط والخبر الواقعي في نحو
 ان قام يغضب عمر والمحل لذلك المجموع فالرابط في الوضعية الحقيقة هو الضمير في قوله زيد يطهر
 الذباب فيغضب زيد لما يطهر الذباب فيغضب نص على كونه في المعنى قال وهو يدعي وسبقه الى ذلك في
 الرابع في الارشاد عن الخارج وجدت في الاسئلة التي سئل عنها ان لا ابا استحق النجاس قال
 لا يجوز ان يطهر الذباب فيغضب عند البقية من ويجوز عند الكوفيين ان انتهى فيه عن بعض قول الربط
 بالفاء متفق عليه انما في العطف بالو وعند هشام وعند مخزوم ماتت عند اكنها ونحوه فيقام
 وقد عرفت عندنا على ان الوالد الجمع فالجملة كجملة كسلة الفاء وانما الواو للجمع المفردات لا للجملة
 بل يجوز هذا فانه وفاعلون هذان يقوم ويقعدان في المعنى الثالث ان شرط المشعل على ضمير هو
 الرابط في الحقيقة عدول على جوابه بالخبر كزيد يقوم عمر في قام الرابع ان التائب عن الضمير هو قوله
 الكوفيين في طائفة من البقية من ومنه وانما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجملة هي
 الماوية اي ما واد ومن منع قد دعي الماوية له تنبيه كخلفه في الرابط في قوله نعم والذين يتوبون هم
 ويدعون اذ وجابهم بنص على افعال احدها انه التوب والمقيد بواو الذين على حذف المبتدأ القاء
 واقامة المضاعف اليه مقامه هو الذين فالرابط قوله القاء على المبتدأ المحذوف انما انه كلمة هم
 محذوفة هي ما اضيف اليها على التلويح وفقدانها اما قبل يتوبون اي اذولهم يتوبون وهو قول
 الاخصر من قبل المبرر واما بعده اي يتوبون بعد هم وهو قول الاخصر من قبل الاخصر الثالث في الضمير
 اللام في مقام الظاهر المضاعف للضمير في الأصل يتوبون اذولهم بمعنى الضمير مكان اذولهم المذموم
 فامتنع ذكر الضمير الذي اضيف اليه الظاهر لان التوب لا تنافي لكونها ضمير وحصل الرابط بالضمير
 المذكور في قوله المقيد مما اقبل عليه حكم الذي فالظرف خبر مقدم والمبتدأ هو لفظنا المحذوف في حكم الذي

الخاتمة للحال وشروطها ان تكون خبرية

١٢٥

ينفون منكم ثم ابتدئتم بغير تفسير المثل ولا اخبار بالجملة حتى يحتاج الى رابط وفصل الطيبة
خاتمة الكشاف هذا القول عن بيور وضعت ما خرج من خلاف خبر مقدم ومبتدأ مؤخر
تقديم ما خرج وهو تكملة الجملة الثانية من الجمل التي لها محل من الاغراب الجملة الخاتمة هي الواقعة
حالا وحلها من الاغراب النصب شرطها ثلثة احدها ان تكون خبرية مضمونة الى خبر خبرية المضمونة
الى الكلية لا بالخبر كذا ما جازا الكسار والعال كاسيلة فالنصب على هذا علم بها ولا يجوز
ان يكون انشائية لانها وان كانت خبر المبتدأ في المعنى الا انها حكم خبر لانها مبتدأ فيكون انشائية باقية
مع ما فيها من الانتهاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ وبزواله فلا يظهر بصلح المفعول لاذ لا يقع
الانشاء شرط الاخر والا صفة الاشارة هكذا فوزه الحديث في شرح العلي بن ابي حمزة قال الرضي في وجوب كونها
خبرية لان مضمون الجملة المحال تحصيل وقوع مضمون عام له بوقت وقوع مضمون الخاص لانه انشائية لولا
طبيته او بواقعة ما لا شرط والجنسية لا يتحقق حصول مضمونها فكيف يحصر مضمون العالم بوقت
حصول ذلك المضمون واما الابعاضية نحو فاعلم ان شريف روجت فغير منظور فيها روقت يحصل
مضمونها بل المقصود بها خبر الابعاض وهو من الصفات الواقعة بوقت وقوع بل يعرف بالفعل امر كانه اللفظ
ان وقت اللفظ بلفظ الابعاض وقت وقوع مضمونه انتهى وهي اربع اشياء الامعاء على الخاتمة لا تكون
خبرية قال واما قول الامير المصلي لا تقهر بطلب فاقه الطالب بصرح ان لانه في الواو المحال خطأ
والصواب هنا عاطفة اما مقصود ابيك من في الفعل على مقصد مضمون من الامر انما بواي ليكون طلب
وعند خبر ارجله على جملة وعلى الاول ففتح خبر اعراب لانه في النصب مثله في قول ابي حمزة لا يجوز
بالنصب على انشاء فالعطف للتركيب الاصل لا في خبر بوزن التاكيد الخفيفة فخطفت للضرورة ولا يفسد
والعطف مثله في وعلموا الله ولا تذكروا به شيئا انتهى قال الدماميني في المنهاج يجوز ان يريد هذا
القائل ان جملة التي خرج منها محذوف والامتنع خاتمة ووقوع الطلبة خبر المبتدأ بالباء
غير متكررة فالمعنى طلبها وان منتهى الخبر ولا خطأ اذن في كون الواو المحال ولا نهية على ان
اقول اذا كانت الجملة الخاتمة في المعنى خبر المبتدأ فلم لا يجوز وقوعها انشائية ما اوله بالخبر كما
يكون ذلك في خبر المبتدأ او كونها مفيدة للعامل ولا ينافي ذلك وقد صرح العسكاري في شرح التلخيص
في قول ابن القيم من جملة فخرج عن فخرج حذبا للبناء في اقبل الى اسرعي حال البناء في علمه في القول
او كون الامر معنى خبر هذا الاخير حين اكان قلناه انتهى وقد صرح بذلك في شرح المصالح في تفسير

في قوله طلب

غير متصلة بحرف الاستقبال ولا بد من رابطها لاسمية الواو والفتحة

١٤٧٥

الشرطية الجرجانية في شرحه على الكتاب المذكور ثم دعوا الاجماع على ان الحال لا يكون الا خبر متعلق
فيها بما نقله صاحب البسيط وغيره عن القراء من جواز وقوع الامر ويجوز مخالفاً لغيره
نقله واجباً على تقدير وقوعه فيهم الشرط الثالث ان يكون غير متصلة بحرف الاستقبال كالشروط
ولكن قد يقال ان شرطه ان يتقدم او يتأخر عن الشرط الاول فيقوم وذلك لما في الحال والاستقبال في اللفظ
وان لم يكن حقيقة اذ الحال الذي نحن فيه ليس هو الحال الذي يملك عليه المتاع حتى ياتي الاستقبال
اشارة اليه الرخى في عرضه الشرطية الجرجانية بل الحال الذي نحن فيه من جماع كلامه لان من انشأ
على التواء ولا يابس الحال بمقتضى الزمان المتأخر المتأخر للاستقبال الا فاطلان لفظ الحال على كل
منها اشتركا كالفتيان وذلك لا يقتضي اشتغاق تصدير الجملة الثانية بعلم الاستقبال كما لا يخفى
وقد مر فوجه آخر في انه قد مر مع ما فيه تنبيه فان الاول يخرج بهذا الشرط الجملة الخبرية للشرطية
فلا تكون خبراً اليه كما قال المصنف في ايقع جملة الشرطية لا لانها مستقبله فلا نقول جاريداً في شرط
فان اردت فتح ذلك جعلت الجملة خبراً عن الحال له فقلت وهو ان يشل يوط ويكون الحال هو الجملة
الاسمية بتعريفه من تقدير الحال بدل الاستقبال ان الحال انما انشأ انشأها بما يقوله
الخبر الذي هو الجملة الشرطية له وهو مقارن زمن العامل فلا اشكال وقال صاحب الواو فيجب
تصدير الشرطية بضمير في الحال لا عند انشأه معناه الشرطية نحو ايتك ايتني وان لم يأتك
اكر من شمتك واطلبه ولو بالضمير انتهى قال شارحه في المعنى المثال الاول ايتك على كل حال
والا فكيف يصح ان يكون في شرط ما من متاخرين كلمة ان في هذا الموضع لا يكون لفظ
التعليق والاستقبال كذلك لا تكون لانفاء الشيء لانفاء غيره ولا للمضي بل المراد منهما
مضون الحكم البتة انتهى في الواو في المتأخرين فيل خاليت والمعنى اكرمه ان كان الحال انه شمتك
واطلب العلم لو لم يكن بل يصح لو كان بالضمير فيهما كالمثال الاول وهو قوله شمتك في شرح
سفا وويل عرشيته وفيه نظري في البسيط ان الشرطية تقع حالاً نحو فعل هذا ان جاء زيد
فقبل لنرم واو وقبل لا نرم وهو قول ابن جني في البسيط من خبرية الشرطية فيقع حالاً
خداً للسطر في انتهى المثال قال الهواري في نظراته في قياس قوله في الحال المقدر في انما
صنفه مستقبله فيقدد وقوعها انتهى في تدبر الشرط لثالث انه لا بد لها من رابط يربطها
بما هي حال منها في الجملة الاسمية تربط بالواو والضمير جميعاً انشأ ان الربط من حيث

مع الوار نحو لو نودوني وقد تعلمون ان الامكان لا يتغير ولا يمتد في الماضي التبت من حيث قد يكون قبله

٢٧٢

الوار بها التسمية لا المحال والاسم لا يمتد وحسب ذلك عدل من حيث المصلحة الى اعمق المضارح كما
 المحال للماضية ومقتضاها ان يفرق ما كان من زمان الماضي فاقع في هذا الزمان فيغير بلفظ المضاع وبما
 اتى مع قد فنربط بالغير مع الوار وجبا نحو قوله نعم لو نودوني وقد تعلمون في رسول الله اليكم محمد
 تعلمون خال من الوار في نودوني لا كسجله الفعلية متبدلة بمضاع مثبت بل كانت متبدلة بمضاع
 منفى وبما من مثبت ومنفى كما لا سيمتد بها ربط بالوار والغير معا والاعتناء وهذا يقتضي نحو الله
 التثنية في ذلك كله وليس على إطلاقه فلا بد من ثبوت ما المبدلة المضاع المنفى فان كان الثاني لا ملام ولا
 في روم لغيره التجرد عن الوار ونحوه ان لا نؤمن بالله فان لم يلو قد سجد على الاسم كقوله ان
 دكون فاستقاما لا يتبعان تجزئة التوضيح على ذلك في التسهيل وحقق بعضهم ترك لو اكثر واظم
 عدم لتأويل وان كان الثاني غير خارج لا وجه لتثنية التسموع من ذلك ولو كانا والفاير يقتضي
 الحذف واما الزحف فاستفاد احد حملهما وقال لا بد من المضاع المنفى بل لا يتغير من الوار وكان مع
 الضمير وانما لم يعل ذلك ان نحو لم يمتد فاض مع كان خذ فاحمل لفظا فاما ان ضمير لفظ
 المحال فظاهر احتاج الى قد لغيره بل في المحال لفظا او تقدير كذا لم يمتد فاحتاج الى الوار الذي هو
 المحال لفظا لم يمتد بل في المحال لفظا او تقدير كذا لم يمتد فاحتاج الى الوار الذي هو
 الفروع الضمير في كلام غير الفيل بجاء زيد ما تطلع ثم ما المبدلة بالمضاع المثبت فان كان
 باليا لا نحو ما بانهم من رسول الا كانوا في بيتهم او ضلوا او كفوا كن للجيل جبريل وادلا
 ولا فتح عليه جاد وبجلا اتملة لشرط نحو لا ضرب من اصابع وار حصر لم الغدير والمطوع والوار
 كانت المحال مؤكدة نحو زيد اخوك قد علمت تركت الوار ايضا وكان غير ذلك خارج لا وجه لتثنية
 هذا انما قيل ما عندكم كثير من الكتب فاحطه ولا بد في ان ضلعت من غوث قد يكون قبله الى ولو كان
 شوت مطر اما المذكور في قوله تعالى فظن عوزا بنو اسرائيل الكفر قد كان في يومهم وهو كبريا
 المفترضة في قوله تعالى هذه ايضا عتاروت لينا ونحوها وكن حصة منهم لهذا مذهب الفقهاء والبد
 والفار من جملة من يحق المثلون بل قبل جميع كقوله لا لا خفتن وذهب الكوفون والاضح
 الى انه لا حاجة الى التفسير قد حيث تفقد لفظ الكثرة وقوة الماضوية لا بد من ذلك الاسل على الغل
 لا سيما بما كثر استعماله ولطائر ابو حيان وجه بعضه القول بان قد اتما اشتربت لغيره بالمضاع
 المحال فصار اذن ان لو وقع خالا وفيه بحث في حديثه المفرد في قوله تعالى في قوله تعالى

اكتب معناه عو الله مخلصين له الدين لئن احببنا ورضينا انهم بينه وبينه يعقوبان بغيره
 حكيته بما فيها من الافعال اجزاء لما جرى القول ان نصبت بقول مقدّم ذهب الكوفون الى الال
 والبصريون الى لثانيه وفيه دلالة على التصریح بالقول في نحو نادى نوح تره فقال رب اني اهل
 نحو نادى تره نداء عطفيا قال تره تاء وهو المقطع في الرابع قال ابن البنا في شرح العمل من احكام
 هذه الجملة الحكيمة انه لا يجوز دقت استقامتها ولا تأكيدها ولا العطف عليها لان هذا كله يخرجها
 عن نفس الحكاية ويؤدي الى ايقاع الغند التوكيد على غير معنى فليس ذلك داخل في الحكاية بقول
 لم قال زيد منطلق قال زيد زيد منطلق ولا يجوز ان يقول قال زيد زيد الطريف منطلق ولا زيد
 وعمر منطلقان لان ذلك كله لم يقبله الحكمي عنه انتهى ولما العطف على الجملة نفسها فجاز ان يكون
 المعطوف مفرد او جملة فاذا كان مفرد انصب لفظا نحو قال اما زيد قائم او لفظا نحو واذا كان جملة
 انصب محلا كما سياتي انما سائر الاربعة من الجملة من اجل الحكيمة ما قد يخرج من ذلك بعد القول
 بنحو فليتنا قول ربنا اننا لنادى نوح والاصل انكم لنادى نوحون عذابي ثم عدل الى التكلم لانهم بكلمة وعن
 انفسهم كما قال المشرقي في يوم جبروتيه بكت فنادى نوح هنيئا يا آل ادم ما لك من الحكمة
 بعد ما فيه معنى القول ام لكم كتاب من تدبرون ان لكم فيه لما يخرجون اي تدبرون فيه هذا اللفظ
 تدبرون قولنا هذا الكتاب الكلام بذلك اما ان يكون لخطوب ابو الفتح كتاب على زعمهم والاصل ان
 لهم لما يخرجون ثم عدل الى الخطا عند فوجهم الثالث قد وقع الجملة بعد القول غير حكيته
 فوكان حكيته بقول اخر محدث كقوله قد فاما ان تدبرون بعد قال الملاء من قوم فرعون ان هذا
 لاسر علم لان قولهم تدبرون كقوله من احبكم ثم التقدير فقال فرعون بدال فوكانوا الرسل اخاه
 وقول الشاعر قال الله وهو يعبر عنك لا تكثري ايامي ورجلي عنك التقدير قال الله لا تكثري
 قولك لا اذ التزم في الاسرار في الانفاق لا تكثري لوصف هذا الحكيمة بالذكور واثبت الحكيمة
 بالجنس ذكرا وغير حكيمة وهي نوحان ذاك على الحكيمة كقولك قال زيد لعمري وخاتم انظر الى الجملة
 محدث المقول وهو خاتم بجهد دلوه عليه بجملة الانكار التي هي دون وغيره في الاعيان نحو ولا يغير
 قولهم ان العنق لله جميعا والثانية ان يقع مفعولا في بارظن فتقع مفعولا ثانيا للبارظن نحو
 خلعت زيدا يقره بجملة يقره عن الفعل فاعله المستتر في موضع نصب على انها المفعول الثاني
 لظن وقوعها مفعولا في هذا الباب كقولها خبر في باب كان وقد اجتمع نوعان في بارظن خبر كان

فان جمله في قوله ذويت فان تر عين في كساحل بعدكم فان شرب الحبل بعدك كالحبل ومما لا يأتى
 الحبل علم نحو علمت يداعروا الوفاة فانه جملة ابوة فانه في موضع نصب على انها المفعول الثاني وانما الرفع
 مفعول تايان فاب اعلم ان مفعول الاله مبتدئ في لاصل المبتدئ لا يكون جملة وانما المبتدئ يقع معلقا بها
 العامل فقدم على المعلق فاب فاعال لقول تايان لا يختص بمخالفة الاربع مفعول بل هو خارج كل فعل فلو
 فهو عنى الجملة في موضع المفعول ان رتبك القادر الذي في قوله نعم تعلم اني جبريل حصتي في موضع مفعول
 مقيد بالحال بعد بدعوا ليهن عكروا اما بصلحهم من حيث فيلنشرها انك عطفها ما تسولون ان يوم الدين
 لا تسبق لكونت فيه وطرف فيه وسال عنه وكنم عطفها بالاستفهام عن الوصول الى المعول وهو
 من حيث المعنى فالباقية على معنى ذلك المحرف في موضع المفعول المصريح ان رتبك لوجود نحو كونه من ابون لا
 تقول عرفت يدو منهل على من الما تار في يره هيها لان الرتبة فيه عند بصيرة كالقدم وذو البصيرة
 وناير فقال خوثر انما ينفك لو احد لا صلح الا سمع العطفه بله غير نحو سمعت يداير مفعول فعليه
 لا شين تايانها الجملة وفيه متعدية لوجود الجملة فاعال ما متعلقه بمجموع قد لا يوجد اتفاق نحو سمعت
 الصيغة يهاك الاول حلق في نحو عرفت يداير هو قد هت القاروسى الى ان الجملة في موضع المفعول الثاني
 على بقره عرفت علمت راحا و ابو حنا وددان التبيين لا يفسر هذا التركيب بغير ذهاب الالف
 و ابن خروف في غيرهم انما الجملة في موضع نصب على القال وددان الجملة الثانية لانه خال او ذهب تزيان
 دارعه هو و ابنه اللب دار الصانع وابره هتام الى ان الجملة بدل من المصنوع قال ابرع عصفورى بهن كل من
 كل على حد منصا والتقدير عرفت قصته تزيان و امر يد ابو من هو و اجمع الهد التذيير لكون جملة
 المبدل منه والمعنى وقال ان الصانع في بدل اشغال الحاجة ان يد تار الثاني قال ابره هتام والمعنى قال احده
 من المقاربه اذا قلت علمت يد ابوة في ثم او ما ابوة فانه العامل معلق على الجملة وهو فاعل عملها التفسير
 على انها مفعول ان و خاله في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان يكون في موضع نصب ان لا يؤثر
 العطف في لفظها وان لم يوجد معلق في ذلك نحو علمت يد ابوة فانه واصل كل من ان يخرجه في ذلك حكمه
 موضع من الكثران بله معلق وقال في موضع اخر لا يمتي هذا تعليلها فما لتعلق ان يرفع بعد العامل
 مستعمله جميعا كعلمته كعلمه والابري انه لا ينفك القال بعد قدم احد المصنوعين في جميع ما له التمسك
 غيره ولو كان معلقا لا تار فاما امر فانه عطفه يد اسطفا و جملة يد مسطوق قال النفايسه فارقلت
 ما الذي يترجم القولين المذكورين فليس كونه العامل معلقا بل هو قوله نعم سئل اني انزل كنه النيام من ابره يتيه

المتن

لا نحتاج إلى أن نبدأ باطل العلم لا المال أما سقيا في الثاني بجاء ولو كان مفعولاً في كرم كقولهم
 في نحو طغف زيد الواسطون لزم تعدية الفعلين فيفسد ذلك منقطع وإذا ثبت أنه علق عن الثاني
 بدل عدم وجوب تجارته بكون نصب لفاعل واحد المفعول كقولنا ما نافع من كونه مفعولاً في آخره في
 نظر ظاهر الثالث فائدة الحكم على محل الجملة في العلق بالصبي وظهوره في السامع يقول علمت من زيد
 وعلمت من يدايم وعمر فاعيد بنصب خبر في الجملة التطويف كالفعل الرضوي عن الثالث منه قول كثير وما كذا
 أدري بل غرة ما البكا ولا موجباً للعلج في نوب يرمي بنصب الموصفات بالكسر عطفاً على محل قوله
 ما البكا ولا موجباً للعلج في نوب يرمي بنصب وصفاً بالكسر عطفاً على محل قوله ما البكا قال ابن
 هشام رأيت بخط ألامتها الذين من الخناس فمنهم من يقول لصاير جواز القطع على أنه محل المعلقين
 بالنصب ثم رأيت منصوصاً انتهى فمنه من عكس ذلك لوجه التوقف مع قوله أن العلق غار في المحل
 هو ما بين الخناس المذكور هو أبو عبد الله محمد بن أبي ربه بن الحسن الجلي الحوي المشهور حشاش ما لك
 واخذت جملة من استأجرهم بيوحيان وأبى ياتر وعكرها الأربع إنما يعطف على الجملة المعلق عنها
 الفاعل مفرد في معنى الجملة كما تر من نحو علمت من زيد وعكرها الأربع إنما يعطف على الجملة المعلق عنها
 وعمر لأن مطلوب هذه الأفعال تمامها وقصدها الجملة فإذا كان للكلام مفرد يؤدي معنى الجملة
 صحيح أن يعلق به لا فلا فائدة في التصريح وقد نوب الجملة الواقعة مفعولاً عن الفاعل فيكون محلاً من
 الأغرب لرفع ويحذف في تلك سياج القول لأن الجملة إنما تقع ثابتة إذا زيد بها لفظها كما سيأتي وهو
 غير متصور إلا في باب الأول نحو يقال زيد عالم محله زيد عالم محله مع علو أفعال الفاعل وشرح
 المحل ابن راسد أرفلنا أدقيل زيد مطلقاً منوع الجملة مع كونه مفعولاً لقول مفقود كأنه قد
 قيل قول هو زيد مطلقاً لم يجز زيد مطلقاً لأنه مفسر للفاعل أي ناشئ وهو لا يقدم على فعله
 انتهى كذا قال أبو البقاء في قوله نعم وإذا قيل لهم لا تفسدوا العالم معطل الفاعل مفسد وهو القول
 اضمر لأن الجملة بعد تفسد والتقدير وإذا قيل لهم قول هو لا تفسدوا انتهى ومنهم من يضمنون ذلك
 قول البصريين والصلوب ما ذكره المفسر في التلخيص الجملة بغيرها لأنها كانت قبل هذا الفعل مجزئاً
 فكيف تغيب مفسرة والمفعول به بمعنى التباينة فإن قلت الذين يصححون الفاعل وناشئ لا يثبت الجملة
 فكيف صح وقوع نائب الفاعل هنا الجملة قلت الجملة هنا في حكم المفرد لأن المراد بها لفظها لا معناها
 وإنما يقع مبتدأ نحو لا حول ولا قوة إلا بالله كمن من كمن في المثالين معطية الكسب والجملة

قال

فخصيصه بالزيادة اللفظية كما وكل اسم معرف فغلبنا الفاعل هنا في الحقيقة معنوية لا جملية وكذا البنية
في المثالين المذكورين فينبغي ما ذكره المقصود من خضطر الثانية في باب القول لما تم وهو المثال وقيل
تقع أيضا في الجملة المعرفية بمعلق نحو علم فام زيد وقيل في الجملة معنوية نحو علم فام زيد وهو منوع على
جواز وقوع الفاعل فأنشئ جملة في المسئلة ثلثة فوالله هذا السمع مطر عليه الأكثر وهو المثال كادكر
الثاني الجواز مطر نحو يجي فام زيد وهو قول اهتمام وتعلق احتيا بقوله وما ورضي لا يبرح شرطه
الثالث التفصيل وهو ان كان الفعل قلبا وجعل معلقا عن العمل بخوضه فام زيد يصح والأصل وهو
قوله الفاعل فاعلة من الكوفية ونحوه الى يسويهم حملوا عليه ثم بذلهم من تعديا ولو الا ان البجته
ومنعوا ان يجي يوم زيد على هذا القولين في الجملة التي انما هي الجملة الواقعة فاعلة فاعلة
ومنعوا لاكثر من ذلك كما لو انما ورد عما يؤمنه ففان لا يسير له على اخطار ان في بلفظها الياء
المفهوم منه اضمير التجرى المفهوم من الفعل وقال الدماميني انظر ان هذا من الكوفيين ولا غيرهم
ينافع في ان من ضاير اسم كونه متدا اليه فيجمل ما ذكره من جواز وقوع الفاعل جملة على ان
المقصود المفهوم من الجملة هو الفاعل المتدا اليه معنوية غاية اقل الثاني بل هنا وقع جوف فاعلة حرة
مستقلة في قول الكلي في نحو فت جيف فام زيد من الجملة وقت مضافا اليها مع الاضمار
من ضاير اسم لانها كاسناد اليه كجملة هنا ماولة عندهم بمجرى جيف فام زيد ولا بدع فيها
لا بدع مطر في الاضافة في باب التثنية نحو سوا على اقسام صدقات في اياتك وقودك وفي
لا تأكل التمرة فخرت بالبن لا يكره انك اكلت مع شرب لبن فاشام مع عرفا بقوله المحقق
مثلا يجي يقوم زيد بذلك الا بقا الجملة الرابعة من الجمل التي انما هي الجملة المختار منها
وحملها الجوفية كان اواسية قال الدماميني لا ينبغي ان ينظم هذه في تلك الجمل التي انما هي الجمل
ضرورية ان المراد منها ان يكون جملة حقيقية ولا يكون في معنى المعرف قبل وقوعه موقعه والمختار اليه لا يكون
جملة حقيقية وهو لا يكون الا امثالا ما هو في تأويل لانهم قال ابن الخليل ان المختار اليه المعنوي المحقق
حليته لانه معنوي اليه وان غلام زيد في معنى زيد لغلام او فالك غلام هذا كلامه وادفقت تفسير
فام زيد فام تضعف في الحقيقة الا في المعرف دون الجملة التي هي في المثال لان المراد من الجمل التي
انما هي من الاعراب لا يكون في معنى المعرف بل المراد منها ما هو في ذلك ما ادعاه من القيمة وليس
بمعنى جملة المختار منها فاعلة فاعلة المختار منها وان مضافا اليها شوا كانت متبعية او معرفة منصوبة على

مخووف السلام على قوم ولدته اذ كروا الذنبة قليل وبعد ذلك لا يضاف الى الجملة من طرفة المكان سواء اذكر اضافتها الى الفعلية

٢٨٢

الطريقة ام لا مخووفه والسلام على ولدت فجمله ولدت في محل جر باضافة يوم لهما ومخووفه
ثم هذا يوم سيعق الضاد في انذار الناس يوم ياتيهم العذاب ومخووفه ثم اذ كروا اذ الهم قليل
فجمله انتم قليل في محل جر باضافة فاليها ومثلا اذ عند الجمهور ومخووفه ثم اذ انما نصر الله وليا
عند من قال بابتينها نحو الجاهل زيد جاهد عمر وبتسا في الكلام على ذلك في حديثه المفرد انما
والاصد فيما يضاف من انما الزمان الى الجملة اذ لا يضاف اليها الا اذا سايرها في الابهام
او فانه يضاف ما مضى فيها ياتي وذلك ما لا يخفى بوجه كوقت حين ومدة ونحوها فيختص
بوجه دون كنهان وعصا وشا وغدا وعشية فلو كان الزمان محذورا بالفتنة كيومين لم يميز
لم يضاف اليه خلافا لابن كيسان لعدم التماثل فلو كان غير منفي قد دل على استحسان ما تحته من
العدد استحضار اوليا كاسبوع وشهر عام وجمعة فقل بضر المعارة على جواز الاضافة ونقص
خبرهم على المنع والجمع غير محذور فيجوز اضافة قال اوفان فوته والجماعة كالذي منع الرجاء
ان يبل عملا وقال الاخر لثا الى انما الزموى ويقود في وقع الجملة لثا اليها بعد حيث من
اسماء المكان مضافا اليها وجوبا مخوولت حيث مجلس زيد وحيث زيد جالس اليها
الى الجملة من طرفة المكان سواء اذكر من حيث ذلك في باب الاضافة فليرجع اليه والاستعمال اكثر
اضافتها الى الجملة الفعلية ومن ثم رجع الفصحى مخوولت حيث زيد ازا فتمتة ونقصنا
الى الجملة سوى ما ذكر سنه اخر اخذها اية بمعنى العلامة فانها تضاف جواز الى الجملة الفعلية
المستقرت فعلها بجره كقوله الكمي في سلمى اية ومات بكف خضيب تحت فندمدع وقوة
يا اية يقدمون الخيل غشا كان على سناكه ما مداما او مقر فابا الزايد فعند يسوية والمصد
عند ابن جني وانه لا في قوله الامن يبلغ عنه ميقا بانه ما يحبون الطغاما او الثانية في قوله
الكمي في قومي سلام من الله بانه ما كانوا صغافا ولا حرا هذا قول يسوية ومنهم من حجة انها التماسا
الى المفرد مخوولت ملكه يا سكم لتا بون وان الجملة بعد لها على تقدير المقتدة كانه راي الاضافة
الى الجملة انما ينبغي ان يكون في الظروف والاشبه بها توجهه بتعبه من الظروف وانما قد زاد ان
المقدرة المعقولة لا العقل لم يرضوا في ذلك ولا لا يحضر التسبق في ذلك على قوله
بانه ما كانوا صغافا ولا حرا قال لان تقدير المصدرة في المقتدة الثانية من منع والذي رايها انما
الى الجملة ومنه انك بان لا يبعث العلامة مضافا للوقت لان الوقت حادث في علم الحوادث كقولك لتلك

طالع

[illegible]

الخاتمة الواقعة جوابا بشرط جازم معروفة بالبناء أو إذا انقضت وجعلها الجزم مخوضا بظن انقضاء فعله في ذلك
 متبينة بما ذكرنا عليهم إذا لم يقبلوا ولم يوافقوا فمما قد ثبت تحت ما جزم للفعل وحده

٢٠٠

الجملة الواقعة جوابا
 بشرط جازم معروفة
 بالبناء

الثاني لا يلحق الربط الجملة لمضاف إليها إلا إذا قال البر من المالك كل مقصدا إلى جملة إلى مقصد الخاتمة إلى
 مقصد من معناها ومن أجل ذلك لا يعود منها خبر إلى المضاف إليها كما لا يعود من المقصدان مع ذلك
 عند نادر القول مضى منه لتمام ولما تبيّن وعشر بعد ذلك فحتمان والمعرفة فكان في الجملة ضمير
 فضلت عن الخاتمة وجعلت صفة كقولهم بقر وانفقوا ما من يجوز فيها لا الله الثالث ما يجب إضافة
 الجمل وقد ذكر في باب الأضافات يجب بناءه وغيره لوليح يجوز لأعراب فيه على الأصل والبناء أحسن
 وإذا كان كان ناولا بفعله متبنا ترشح البناء المتناسبا كان فضلا مقربا أو جملة ترشح لأعراب عند
 الكوفيين ويجب عند البصريين وقد مر ذلك من جملة الخاتمة من الجمل التي لها عمل من الأضرب
 الجملة الواقعة جوابا بشرط جازم وهو أن يدخلها ما الكونها أخذه الجملة الجوازية معروفة بالبناء وشوكة
 اسمية فعلية خبرية لم انشائية أو معروفة بأذا النجائية ولا تكون إلا استية وإذا انقضت كل من
 وعملها إلى الجملة من الأعراب الجزم لأنها لم تضد بفرد فعل الجزم لفظا أو محلا فالمعرفة بالبناء نحو قوله
 من يظن الله فلا هادى له ويذهب جملة لا هادى له من لا وإنما هو خبره في محل جزم جوابا بشرط جازم
 وهو من هذا الفرع مجزوم ويذهب مطلقا على الجملة والفاء المندثرة كما لم تكن محمولة من فعل الخاتمة
 الله فيكرها والمعرفة بأذا نحو قوله ثم فإن قضيتهم ميتة بما قد مت أيدهم إذا لم يقبلوا فجملة لم يقبلوا
 في محل جزم لو وقعها جوابا بشرط جازم وهو أن إذا كانت الجملة مجزومة بفرد فعل الجزم لفظا نحو قوله
 نعمت أقرأ محلا نحو قوله أن مت حصة الجزم فيه محكوم به للفعل وحده لا للجملة بأكملها وكذا القول
 في الشرطية بينهما أن الأول قال الدماض في شرح الفنى الذي يظن أن جملة الجزم لأعملها من الأمر قبله
 سواء كان اقترنت بالفاء أم لا فتنون وسواء كانت جوابا بشرط جازم أو جوابا بشرط غير جازم لأن
 الجملة إنما تكون ذات محل من الأعراب إذا تجمت وقوع المعرفة في محلها والجزء لا يكون إلا جملة لا يقع فيها
 حضرا أصلا ضرورة أن شرط الشرط لا يدخل إلا على جملتين في الأعلى انقضاء النتيجة والردم بينهما يكون
 محصورا بينهما فيجب وقوع مقصود النتيجة لا رد المقصود الأول على ما الحان بعضها هو كان الداعي لهم
 إلى جعل جملة الجواب فيما ذكرنا من المحل هو الملاحظة على توفيقها بقية بشرط إذا الشرط أما لفظا أو محلا
 جوابا أن توفيق ذلك إنما يقع فيما يقبله والجملة ليست ببله هذا لذلك لا يجب لفظا وهو قوله لا يجب المحل
 إذ ليس في مقصود المعرفة كما ذكرنا أنه في نون الجزم فيلزم من مجوز بقوله بشرط جازم ذلك جملة
 مثله أو أنه لم يقبلوا يذهبهم قال بعضهم ولا حاجة إلى ذلك مع نكار تجسيمه في غير الجزم فقولهم إنما

يكون

الثالثه ان بعضهم يزعم انها بحججهم واقتوايه ان جوفيه الله سبحانه وتعالى الخافيه ثم ضافا

يكون الجملة ذات محل من الاعراب اذا وقعت موقع المفعول وهذا التمهيد من مخالفة كلامهم وما اول
مباركة من اللغاة الاخلاصة اليه الثاني مع كلام المقص ان المحل في جواب الشرط المجازم محكوم به
لجميع الفاء وما بعده ما وصح ابراهيم في المعنى انه قول الجميع لكن وضع لهذا الكلام على هذه
الجملة ان الجزم محكوم به ما بعد الفاء وتعبير الشايفه لا وجه له فان المجزوم للمحل فلهذا الوضع
وكيف وهذه الفاء ما بعده من جزم ما بعده ما قالوا اما الذي ذكره الجميع فربما يتجمل على ما فيه ذلك
لان الفاء وما بعده ما قالوا الذي لو وقع موقعها ما هو مقصد من صانع الجزم فيجزم على الجميع ما
في محل جزم بهذا الاعتبار وهو معترض فان المضاع المجزوم لم يقع وحده موقع الفاء وما بعده ما
انما الواقع مجموع الجملة التي هو مقصدها ولو كان المراد بالمعنى ما يظهر فيه الاعراب غير ما اخذ فيه
بصحة الحكم على كثير من الجمل التي لا محل لها من الاعراب بانها ذات محل فنظر الى هذا المعنى الاروي
اقالوا قل جوابا لشرط غير جازم لا محل لها بالاجماع مثل اذا قام زيد فهو مكرم في انها يمكن ان يفسد
مضارع مرفوع فقلوا اذا قام زيد اكرم فلو اعتبر المقدم اللزم كونه هذه الجملة ذات محل وهو باطل
وعلى ذلك ففسر انتهى وقال الشافعي اذا كان المراد بالمعنى ما يظهر فيه الاعراب الذي يقتضيه الفاعل
التابع غير ما اخذ فيه فانه يصح له وبطلية هذا الذي اوردته الجملة الثالثة من الجمل التي لها
محل من الاعراب الجملة التابعة لمعز وحكمها من الاعراب بحسب ما يجب متبوعا منضوبا كان او زوا
او مجزما في غير الجملتين فان احدهما المنفوت بها وفي محل رفع في محذوفه من قبل ان ياتي
يوم لا بيع فيه وبطلية لا بيع فيه من انتم لا جزمها في محل رفع على انها ذات ليوم وفي محل نصب محذوفه
وانشأوا ما ترجوز فيه الى الله جملة ترجوز في محل نصب على انها ذات ليوم وفي محل جر في محذوفه
قوله بعد ليوم لا ريب فيه في آخر على انها ذات ليوم بتبني الجملة المنفوت نالية شروط شرطية
المنفوت وهو ان يكون ذكره في آخره ومعنى لفظا وهو انه قد بال الجبته كقوله ولقد علم على النبي
بشئى فضيت ثمة قلت لا ينبغي وشي من في الجملة لهما ان تكون جملة على غير رتبها
بالوصف اما ملفوظ كما مر وقد كقوله قد وانشأوا ما لا يشترط من نفس شيئا لا قبلها
شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا يضر من فانه على غير رتبة ربيع ربة الى ان يكون جزية فالجوز
مر بها جمل اضر به والنوع الثاني المعطوف بالحرف نحو قوله قد اكرم زيد اكراما اكراما اكراما اكراما
ويقتضيه جملة يقتضيه في محل نصب عطفا على اضافات وهو محال من الظن حيث مراد من الحشر من ابن

التابعة للجملة لها محل ومحلها محو زيد فقام وقد ابوه بالمعطى على الصغر وتقع بدلة لا تكون إلا في

بتأدية المراد

٢٨٦

جته وأمره بالك دأب هشام الجملة المبكلة قال نعم واسترد التجو المتيقن الموثق قال هل هذا الأثر
مثلكم أنا تون البحر قال الرخصي هذا محل نصب بدل من التجو ومحل التبعية وقال ابن جني
قوله الخ الله اشكو بالدينه خالجه والتمام آخر كيف يلتقيان جملة الاستفهامية من جملة الخ
أي إلى الله شكوا خالجه فقد انقلبها والجوهر لم يذكر ذلك قال أبو حيان وكيف يلتقيان
بدل بدل استنباط فلا استبعاد انتهى ولذلك لم يذكرها المصنف للجملة التابعة من الجمل التي لها محل
من الأعراب التابعة لجملة لها محل من الأعراب وتحملها إلى التابعة بحجتها أي بحسب التوضيح من موقعه
كانت منصوبة وتجرودة وتقع المعنى التابعة مقطوعة محو زيد فقام وقد ابوه بالمعطى على اللفظ
الصغرى وهي تام التي هي خبر محل رفع وأخر زيد من تقديرها مقطوعة على الكبرى لأنها لا محل
لها لا تقطعها على مستأنف ومن زيد راء والواو المحال لأنها لا تكون تابعة وتقع بدلة لا تكون إلا في
الجملة الأولى بتأدية المراد المعنى بخوف قول له أقوله أدخل لاقيتم عندنا والآن في السرد
الجمهور لما بالجملة لاقيتم عندنا في محل نصب بدل اشتمال من أجل ما بينهما من الملازمة للكونية
وهي التي بتأدية المعنى المراد من الجملة الأولى فإن لا لها محل من الأعراب والكرامة لا فاعله
بالمطابقة بخلاف الأولى فإن قلت هي إنما تدل على طلب الكف عن إقامة لأنه موضوع للنفي إنما
أظهرها كراهته انتهى فمن أراد في موضعها فدلالة عليه تكون بالانضمام دون المطابقة فلتنضم
وكن من لا تقم عندك بحسب المعنى حقيقة في أظهر كراهته وألمته وخصوه والأكيد بالثبوت
على كمال هذا المعنى فصار لاقيتم عندنا والأعلى كمال أظهر كراهته وألمته بالمطابقة
بجملان الأولى قاله التفاروق في شروح التلخيص ثم إنما يصح التمثيل بهذا البيت الجملة التي لها
محل بناء على قول علماء البيان من قبلهم به لأن الجملة الأولى والثانية محكية فابتعدت الأولى عن قوله
ابن هشام إذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمر منطلق مقيم فليت الجملة الأولى في محل نصب
والثانية فابتعدت لأنها بل الجملة معاً في موضع نصب لا محل لوحدتها لأن القول بمجموعهما
كل منهما جرح للقول كما أن جرح الجملة الواحدة لا محل لوحدتها بما عشتار القول فنامت له
النهاية وهذا بعبارة جارية البيت فان مجموع الجملتين فيه وما قوله أدخل لاقيتم عندنا هو
المعقول لكل واحد من الجملتين خبره فلا يكون لها محل على مقتضى كلامه تبعية ما ذكره المصنف
من المختص الجمل التي لها محل من الأعراب في سبع جمل على ما قرأه كما قال ابن هشام في المعنى

الجملة التابعة
لما لا محل

لحق

فقدية جزئية ولا محل له المناقضة في المصنف بها الكلام والمنقطع عن انما نحو ولا يخرج
قوله ان الحرف لغة جمعا

٢٢٨

الحق بها مع والذى ملوه الجمل المستندة قال الدفامسي لم ينفقوا للتصيص عليها احد بل خرج
فيما علم فانه قال في قوله تم لت عليهم مصيطة لا من توك وكفر فبغذا لله من بشدو عيدهم
الحرف والجملة محل نصب على الاستثناء المنقطع انتهى الجملة المستندة اليها نحو وول عليهم انذرتهم
الاية والعرب سوا خبر وانذرتهم مبتدأ ونحو لمع بالبعيد خير من ان تراه اذ لم يقبل الاصل في منع
بل قد رجع غاليا فاما مقام المصنف كان الجملة في نحو يوم يبين الحبال ونحو ابدت في فاريل المصنف
فان لم يكن محذوفنا بل هو هذا الذي ائتمر عليه في قوله التي تقع صلة لال تامع القول بان ذلك يكون
للمصنف مقصدا كما يقول الجمهور اذ مع القول بان ذلك يجوز في اللغة قليلا ان كانت فعلية متصلة بمضارع
كما يقول الاخضر فان كان الجملة متصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لو توفرت بها موقع الفتح
رفعا النفي انتهى ايا لا نسلم ان كل جملة واقعة موقع الفتح لها محل من الاعراب اذ قد انما ذلك للموافقة موقع الفتح
بطريق الامثلة والواقعة بعدا للموصولة ليس للفرد بطريق الامثلة لانهم قالوا ان صلة الفعل في صورة
الاسم اذا فعل بعض الماضي لو سلم فاما ذلك الموضع موقع الفتح الذي له محل من الاعراب الذي هو صلة لال
محذوفه والاعراب الذي فيه بطريق الغارية فاما ما كانت في صورة شخصية فكل خبرها الى صلتها بطريق
الطرية فانها كانت في صورة شخصية فكل خبرها الى صلتها بطريق الغارية فاما ما كانت في صورة شخصية فكل خبرها الى صلتها بطريق
بذلك بعض الاندلسيين فقالوا جيتكم لتخبروا اما ما كان في صورة غارية في المثال وذلك منية بكل حال
للقاظر كالبان في حاشية الكتابان للفقهاء في الجمهور على اللسان التي من الموصولات اسم موضوع
الزم حول الاسم كونه في صورة حرف التعريف وانما لغرامه في ذلك فهو اسم في صورة شخصية فصلة فعل
في صورة الاسم انتهى هذا تفصيل آخر للجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة الالهية مما احل له من الاعراب
الجملة المستندة وفيه ابدا في اية الاول والوضع لان ابدا في اية فطلق ايضاً على الجملة المصدقة بالابتداء
ولو كان لها محل في الجملة المستندة فبان احدهما المقتضى بها الكلام اي واقعة ابتداء لفظا ونية
كقولك ابتداء زيد قائم وقام زيد ومنه الجملة المقتضى بها التولية لانية لفظا ونحو كبا انما يبق الشا في المقتضى
حمايلها اي التي وقع بطلانها انما قبلها لفظا ومعنى فالاول نحو قوله نعم فلا يخرج قولهم ان الحرف لغة جمعا
فجملة ان الحرف لغة جمعا مستندة منقطع عن انما قبلها لا محل لها من الاعراب وليست بحكمة القول لفتا المقتضى
فالوا ان الحرف لغة جمعا بالبحر فيهما الحكمي القول بحدوثه انما يجوز ان شاءوا ونحو ذلك ومثله قوله
فقال فلا يخرج ذلك قولهم انما علم ما ليس في زمانه بل هو في زمانه المستند ان الوقت على قوله في الاخير

في الجملة المستندة
لغة جمعا

فكذلك جملة العامل الملقى للاحقة ما الملقى لوسط الجملة معقوفة الثانية المعقوفة وهي الواسطة بـ يـ سين
من شأنها عدم بؤس الجملتين واقعاً في اليمين الفعل ومعتولة

PM 4

وجيب التصويب انه ليس جميع القرآن وقف واجتمع من وصل وقصد ذلك الخبر في المعنى انه وكل
اي كالمذكور من اجلة المنقطع جلة العامل للمعنى لتأخره وخوفا من ان يقطع اطلاق اجلة العامل للمعنى
لنوسط نحو زيد اطلق قائم فجلة لا يحل لها من لا غواب لانها جلة معتزلة لا منقطعة والثانية امكن
التي قطع تفكيها عما قبلها من معنوه قوله نعم اياه برزوا كيف يتولد منها ان يقطع منقطعة عما قبلها
لان الرباط المعنوي مفقود اذا خاد الخلق لم يتبع بقدر فيقولوا برزوا مع ان الرباط اللفظي موجود
وهو حزن القطع بينهما ان الاخر انما ينفرد الاستيفان لما كان جوابا عن سؤال ومثل نحو قوله
هل انك هلوت خيفة من هم اذ دخلوا عليه وما اولا اذ اقال سلام فان اجلة القول الثانية جواب
للسؤال ومثل بقدره وما اذ اقال لهم ولهذا فصلت عن لا في قوله يقطع عليها وفي قوله سلام فيكون
ومنه قوله زعم السائل انني في حزنه صدقوا ولكن حزنه لا ينبغي ان قوله صدقوا جوابا لثبوت
الصديق المذكور وما مثله ليس له فيها بالصدق والامثال رجالا فيمن يسمع المفعول الثاني قال ان هاتم
قد يحتمل اللفظ الاستيفان وخبره ونوعان هو واحد اذا حمل على الاستيفان اجتمع التقيد برزوا يكون
كلما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد والثانية لا يحتاج فيه الى ذلك لكونه جلة ثامة وذلك كثير جدا
نحو الجملة المنقذة في قوله نعم يا ايتها الذين امنوا لا تخفوا بظانه من دونكم ولا بالويلكة خبالا ولا ما
عنتم قد بدت البغضاء من افواههم وما يخفي صدورهم اكبر قالوا لا تخشوا كالحسن والابلاغ ان يكون
ماتقان على وجه التليل للمعنى عن محكمهم بظانه من دون المسلمين ويجوز ان يكون لا بالويلكم وقد بدت
صفتين اي بظانه عنهم انتم كما اذا بدت بغضاء من دونكم هذا الوجه لعدم حزن القطع
الجليلين ومنهم من لا يلق لا تخفوا بظانه بوزن لا تخفوا بظانه الذي يظهر من الحقيقة بعدد غير غلب
وان كانت جلة كما في الخبر نحو اني علم القرآن خلق الانسان من طين فان جلة النار انتهى اجزاء الجملة الثانية
من الجمل التي لا يحل لها من لا عراب الجملة المعتزلة والمعنى لا عرابية وهو الجملة الوسطية من شيب
متلا من من شأنها بعد توسط اجزائها لافادة الكلام تعوية وتخليد او تحيية في البسط
مشرطها ان تكون مناسبة الجملة المقصودة بحيث يكون كان كيدا والفتنة على حال من اجزاءها وان
لا تكون مقبولة لشي من اجزاء الجملة المقصود وان لا يكون الفصل بها الا بين اجزاء المفصلة بينها
اجزاء الفتنة والمضادة اليه لان الثانية كالتي من من على ان قد سمع منها اخولا اخافا علم لزيد انتهى
وقد يقال لا بين خبرنا اسنادا ما بين الفعل ومفعوله سواء كان فاعله كقوله وقد ادر كفى وكذا في خبر

المستوى

استدرك لاخفاف ولاعرا او مقسولة كقوله وبذلك والذهب قد تبدل هيفاد بوزن ما بالانقفا
وبين المبتدأ وخبره كقوله وبه من الايام يعثر بالفتى نوابذ لا يملكته ونحوه ومنه لا غرض
بجمله الفعل الملقى في نحو زيد اظن فامم وبجمله الاخضاض نحو قوله نحن معاشر الابهاء لان قوله
قوله عند بنت عتبه نحن بنات طارق منتهى على التمام او بين ما اصله المبتدأ والخبر كقوله ان
سليمي والفتيكلوفا ظننت بشيئا كان يردفها وقوله يا ليت شعري والفتي لا ينفق هل غلظت
بوزن ما لم يجمع اذا قيل ان الجملة الاستفهامية خبر على ان اول شعري يمتنع وتكون الجملة نفس المبتدأ
فلا تحتاج الى رابط واما اذا قيل ان خبر يصفى اي موجود وان ليس لا خبر لها هذا اللفظ ليدل
اشعر الاخر من بين الشعر ومقوله الذي خلقه بالاستفهام وبعينه من جملة ما بين الموصولة
صلته كقوله ذات الذي وابك يفر من الكا والخبر يقع من هات اليابل وقوله فاذا رايت في
المنظر اما يحطبك بالبحر ام حنة بتقبل فافهم كلام ابن مالك بمشعره الذي قيل ان الفصيحة
ليست من الاعراض فيتم ذلك في نوع منها في الارشاد عن نصر الفارسي في الا قال انه لا يجوز
الفصل بالاعراض بين الصلة والموصولة وان كان بين المبتدأ والخبر والفصل بالاعراض بين ما بالفتي
بالوقوف عليه من كلامه او بين اجزاء الصلة نحو الذي جوده والكرم وفيه مبتدأ وبين الصلة وخبره
كقوله ثم قالوا الحق قول لا ملة تهمه الاصل اتم بالحق لا ملين ونحوه او اعراض بين الموصولة
وموصوفه كقوله ثم فلا اتم بمواقع العجوم وانه لستم لو تعلمون عظيم انه لقن كريم فيهما القراض
بين الموصوفين وموصوفهم وصفتهم وهو عظيم بجملة لو تعلمون وبين اتم بمواقع العجوم وجوابه انه
لقن كريم بجملة وانه لستم لو تعلمون عظيم تمت ويقع ايضا بين الشرط وجوابه كقوله تعالى
فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار ومن الجبر وجازة اسمها كان نحو هذا غلام والله زيد او
حرفا نحو اشترية بوالله الفهم وبين الجبر وقد حوله ليت وهل ينفق شيئا ليت
شبابا بوع فاشتريت وقوله كان قد انحول جديد اناهاها ماتا مشول وقوله وما اذرى
سوف حال ايوم الحصن ام شاء وقوله اخالد قد والله اطاعت عشوة وقوله فلا والبهما
منك عزيزة فوفقت في الاول بين حرف توكيده وفي الثاني بين الجبر والتامع ومقوله في الثالث
بين حرف التفسير والفعل في الرابع بين فعل الفعل وفي الخامس بين الجبر وموصوفه وكل ذلك يشبه
قولا بين حرف قد حوله فبينها في الاول يجوز الاعراض باكثر من جملة خلافا للفارسي كقوله

الثالثة المفترضة في الفضلة الكاشفة لما يليه

٢٩١

قال مهابد في وضعها التي والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالاشئ في نقيتها من الجمل
الاسمية وهي التي جعلها اعلم وضعت باسمكان الثامو الفطرية وهي ليس الذكر كالاشئ في نقيتها
بين الجملتين المصليتين فان الاشئ في كثير ما تشبه المفعول به بالخالصة وبغيرها منها الموصولة
انه يجوز ان يفتقر انما بالفاء كقوله واعلم فاعلم المرو وينفعه ان سوف ياتي كل ما قد مر الثاني
انه يجوز ان ياتي ما طلبت كقوله ان الثمانين وبلغتها قد اوجبت جميعا الى زيجان الثالث
انه يجوز تصديرها بديل لشيئ بالكل فقولن بفعلوا وحرف التثنية وسوف اعال ذلك
الترابع انه يجوز افتقارها بالواو مع تصديرها بالمضارع المشبث كقول المبتلي لما ياتي
عنهما وحسبني اوجدت ما نزل افقدتها قفا قليلا بها على فلا اقل من طرف ان قدما قوله
افقدتها على ضمارة ان وقوله المذير في الزرع والصب الثالث للبيان في الاغراض ان اضطرارها
مخالفة لاصطلاح التخيير في النسخة فيستعمل بعضها كقوله في نخله مملون يجوز ان يكون
خا لا من اعل بغيره من مفعوله لاشئ لها على ضميرها ان يكون مفعولة على بغيره ان يكون
اغيره فيؤكد اي ومن خال انما له مخلصون التوحيد ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف العلم
كايه جبان نوبها منه انه لا غرض له ما بقوله التخيير وهو لا غرض من شيء بل هو مطالب في قوله
المفتي الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة المفترضة وهي التي تسمى التخييرية وهي
كما قال ابن هشام في المفتي الفضلة الكاشفة كحقيقة ما نلثه قال اخبرني بالفضلة من الجملة
المفتية لضمير الشان فانها كاشفة لحقيقة المفتي المراد به ان موضع بالاجماع لانها خبر في
العال في الاصل وعن الجملة المفترضة في باب الاشغال فقد قيل انها تكون ذات محل كما سيأتي
هذا التقييد هما ووليد منه انه قال الذي ما بينه وهذا التقييد غير وانع تصدق على الجملة
لخالية في قولك استر الى زيد التخيير وهو لجزء الاحسان الا الاحسان الذي فضله كاشفة
الحقيقة فالتاليه من التخيير ويلزم ان لا يكون لها محل من الاعراب هو ما طرأ في الجملة المفترضة في
الاشغال لا يخرج بغيرها الفضلة في مثل قولنا قام زيد عمر بضربه لانها هنا مفترضة للمحال الذي
فضله في اجاب الشئ في المراد بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب ومنه نظر فيكون قوله
اح الكاشفة حقيقة فالتاليه فصل اخرج به فاعدا هذه الجملة من الجمل التي لا موضع لها في
قلت جملة الموصول كاشفة وموضحة الموصول فكيف لمكتبتها الا موضع حقيقة بل فيشتر اليه نجا

محمود مثل عليه عند الله كشلاله خلقه من قراب ولا مع انه لا يحملها وقيل يجب ما يستمر

٢٤٢

من احواله وبهذا ظهر ان نزل المقصود لفظ الحقيقة من اجل ان ليس يحتمل ان كان الاله ذكره كما
فعل ابن هشام وغيره بمحوق قوله نعم ان مثل عيسى عند الله كشلاله خلقه من قرابته فالله كن
فيكون قال في الكتاب قوله خلقه من قرابته فمضت ولما لا شبهة في ان الله تعالى ادم من قرابته
يكون له اب لا ام فكذلك حال عيسى فان قلت كيف شبهته بولد جده ولغيره وحده ادم لغيره ام
قلت هو مشد في احد الطرفين فلا يسمع اختصاصه وبما الظرف الاخر من شبهته به لان المماثلة تشارك
في بعض الصفات ولا شبهة به في انه وجد وجودا جاعلا من العادة المشققة وبما في ذلك نظيران وكذا
الوجود من قرابته انما اقرب واخف للعادة من الوجود من قرابته شبهة الغريب لا عرب ليكون
اقطع للمقصد احتم لانه شبهة من اقطر فيها هو اعز بها اسغبره وغير بعض العلماء انه اسر بالردم
فقال ام يقصدون عيسى الوالدة لا ابنتها قال ادم اولى لانه لا ابوين له قالوا كما يحكي المولى قال
لغيره بل اولى لان عيسى احب اليه من غير قبل احب عاقبة الاف عاقبا لو كان يرى لا كسرا لا برص
قال فخر جبريل اولى لانه ذميج واحسن منه فام سألما انه كلام الكتاب وفارقه لا برهنة في النفس
من خلقه وما بعد تفسيره لادم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قد وجد من
طين ثم كونه بل باعتبار المعنى اي ان كان عيسى كشلاله في الخروج عن عتبة العادة وهو
المولد بين الابوين ليس كما ينبغي بل خلقه وما بعد تفسيره لادم قطعيا باعتبار ما يعطيه
ظاهر اللفظ لا باعتبار المعنى الذي افكره والظاهر انه اذا نزل كلام الرخصة فلم يوجب المقصود
كما ترى قال الرخصة انما جعل الجملة مضرة لوجه الشبه لا للتشبيه فيحتاج الى ان يقال
وجه الشبه المستفاد من هذه الجملة ليس هو ما يعطيه لفظها من تقدير ادم حيد من طين ثم
تكوينه فان هذا ليس مشتركا بينه وبين عيسى انما وجه الشبه ما يعطيه معنى الجملة من الخروج عن
مسلك العادة من المولد بين ابوين وهذا قد شارك بينهما والاصح انه لا يحمل لها اي الجملة المفردة
من الاغراب وهو مذهب الجمهور سواء كان ما يقتضيه له محال ام لا وقيل في القائل ابو علي الثوري
ينبغي التفرع المعجز ويكون الواو كسر الموحدة وسكون المشقة التخيالية وبعد ما نوبت
هكذا ضبط ابن خلكان الا انه جعل في التشبيه فقال ابو علي عمر بن محمد بن عمر المعري بالتلوين
الاستنباط انتهى وهو خلاف المشقة في الاستشهاد قال وهذه التشبيه التي تلون من معنى بلغة اهل
الاندلس لا يفسر الا شقرا قال ان الجملة المفردة يجب ما يقتضيه وان كان له محال الاجزاء فكذلك المشقة

الرابعة صلة الموصول في خبره لا يحل لها ادخل في الموصلة متناففة فيكون الموصوف

٣٩٣

والا فادخل في خبره لا يحل لها ادخل في الموصلة متناففة فيكون الموصوف
 لها كذلك في خبره لا يحل لها ادخل في الموصلة متناففة فيكون الموصوف
 الموصوف في الخبر في المثال خبر البند وكلاهما في محل رفع وكذلك مفعولها في هذا الخبر
 الترفع اذ قلت زيد الخبر اكله وقولك من غير موضع بيت وهو من فظن الخبر قال ابن
 هشام وكان الجملة الموصلة عنده عطف بيان اريد ان يثبت الجموع وقوع البيان في خبره
 جملة واحدة لا اشتغال اليقين من الجملة التي تسمى في الاصطلاح مفعول من حصل بها تفسيره في
 وفي الجمع وهذا الذي قاله السلبون وهو المختار عندي وعليه تكون الجملة عطفية او بدلية
 المفسرة ثلثة اقسام مجزئة من حصر التفسير كالاية ومعرفة باقى كقوله ومن غيرى بطرفى من
 مدب ومعرفة بان نحو وان جينا اليه ان صنع الفلك وقولك كتبت اليك ان فعل ان لم ينفذ اليها
 قبل ان فان لم تكن هناك ان مصلية لا تفسر الجملة الرابعة من الجملة التي لا يحل لها من الاعراب جملة
 صلة الموصول استيعا كان او حرفا فالاول نحو جاء الذي قام ابو جهملة قام ابو جهملة لا يحل لها الا
 صلة الموصول والموصول وحده له محل مجبى فيقصره العامل بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول
 في تحويله اليه في الدلالة كمن اتهم عندك امر بانه هو فاضل في الخبر في المثال الذي
 اضلانا وقرى سمرقن من كل شيعة اتهم اشدا بالنصب ويؤيد على انهم افضل بالجر في خبر
 ابو البقاء الى ان المحل للموصول وصلته معا كما ان المحل للموصول كجره مع صلته معا كما ان
 وقرى الاول بان الاسم ينقل بالاعمال والحرف لا ينقل والثاني نحو عجت تماقتى في الملك
 وفي هذا القسم يقال الموصول وصلته في موضع كذا لان الموصول حرف فلا الضرب لفظا
 ولا محلا وكذا قامت وحدها لا يحل لها من الاعراب لانها صلة لا خبر وكونها اى جملة صلة
 الموصول خبرية لان الموصول وضع صلة الى وصفها المعاف المحل نحوها الذي قام ابو جهملة
 شرط الجملة المنعوبة ان تكون خبرية هذا مذهب الجمهور وجوز الكسائي الوصل بجملة الخبر
 والى نحو الدش اضره ولا تقبر وجوز المارني جملة الدعاء اذا كانت بلفظ الخبر نحو الدش
 يترجم الله زيد قال بوجيان ومقتضى مذهب الكسائي موافقة بل اني لما فيها من صبغة
 الخبر وجوز هشام جملة مصلية بليت ولعل وعسى نحو الذي ليتها او لعل منطلق زيد الذي
 عن ان يخرج زيد او ان لم ينظره قبل التي لعل وان شطت نواها او زها واوله غيرهم على

التي قبل صلة
الموصول

اضفار

أما القول أي قول على أو الصلة وذرهما وجعل على مضمرة والجملة اعتراضية والجملة النجبة
 فإن قلنا أنها الثانية لم يوصل بها أو خبرية بقولان يجوز وعليه بنحوها الذي
 ما أحسن المنع لأن النجبة لا يكون من هذا السبب الصلة تكون وضحة فناناها والصحح
 جملة الضم نحوها الذي قسم بالله لنداء أبوه وجملة الشرط مع جازة كما يجنبها نحو
 جملة الدخان لم يوصلها أبوه ومنع قوم السليبي من جوازها على الجليلين منها من ضمير غايده على الموصول
 واجب بانها قد صارت بمنزلة جملة واحدة بدليل أن كل واحدة منها لا يفيد إلا بانها بالآخر
 فكفي مضمرة واحدة كما كفي في الجملة الواحدة والصحح أيضا جواز جملة صدها كان قيل
 لأنها غيرت الخبر عن مقتضاه وتغيرت حيث تضمن الوصول معنى الشرط نحو الذي انما
 قام أبوه منطلق وقيل لا اجتماع الشرطين الشيء لا يكون تمام نفسه وقد بان الثاني غير
 الأول لأنفسه قاله في الجمع تبيته طلائع مخبرية على جملة الصلة بخلاف من قبل التهمة الشيء
 ما جاز ما كان عليه لخلوها الآن عن المادة وكذا الكلام في الجملة المخبرية الواقعة خبرا
 للمبتدأ أو صفة للمكرة أو ما ألتاها جمل وليست خبر أي كلاما مقابلا لطلب وذلك
 لمخرج خبرها عن كونها مقصودة بالذات فاذنا قلت خيدا بوه منطلق كان القصد إلى اشياء
 انطلاق الاب لزيد لا إلى اثبات الانطلاق لابه فانه مقصود متعاقبا ليس كل جملة كلاما ولا
 كل جملة غير ثنائية خبرا لاله السيد فشرح المصاح معلومة للخطاط لك انما ما في الصلة
 لتعرف الموصول اليهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من إضافة بمقصود الصلة الأخرى
 التحويل والعظيم ضمير اجملها فالمعلومة كالذي قام أبوه والبهمة نحو فيهم من الهم فيهم
 ولم يعتبر أن ذلك هذا الشرط قال في شرح التسهيل المشع عند التحويل بتبديل الجملة
 الموصول بها بكونها مقصودة وذلك غير لازم لأن الموصول قد يرد به معهود فتكون صلتها
 معهودة وكقوله تعالى واذ يقول الذي نعم الله عليه وانصت عليه فذير ذب الجلس فهو اقرب
 كقوله كسل الذي يقول لا يسمع لا دعا وذر وقد يفصل عظيم الموصوفين به صلت كقوله فيل الذ
 لايت بطل ضاحيه مشقة على الضمير طابق الموصول في الايراد المذكور وفيه انحاء الدوام
 ابوا والى قام ابوها والذان واللتان قام ابوها والكثير قام ابوه والى قام ابوه في هذه القرون
 غليظا كاسر ولا اشكال في عطف الصلة الموصولة على طابق الموصول مع انك لا تشك في ذلك

أو من حيث قال له ارسى من النسر لا يجيز هذا لك أخبار ابن الصانع خلو حمله الصفة من الضمير إذا
 حطفت حبلها بالهاء جملة متعلقة عليه نحو الذي يطهر فيضب يد الدواب لحصول الأرباط الفاء و
 حصر دونها جملة واحدة الرابع الضمير العائد المذكور أن كان بعض معمول الفعلة جازية فمط كحذف
 المقول نحو ابن الرجل الذي قلت تريد قلت له بله أو نحو وان لم يكن فاما ان يكون منفصلا أو متصلا
 فان كان منفصلا لم يجز حذفه نحو الذي أتاه الكرم وما أكرهنا أتياء وان كان متصلا فلا يجوز الحذف
 ان يكون منصوبا فان نصب بفعل أو وصف جازية نحو هذا الذي بقيت لله رسولاً أو كبرت وقوله يا الله
 موليت فصل فاحذف به فالذي غير ربيع ولا مري موليك أو غيرهما لم يجز نحو هذا الذي أتته فاضل أو كانه
 قمراناً أو يكون مجزواً يجوز حذفه في صور أحدها ان يجزأ بصفة صفة أو بصفة لم يقلد نحو فأنصرت
 فاضل أي فاضل من جزأ بصفة غير صفة نحو هذا الذي جبهه حسن أو بصفة صفة غير صفة نحو هذا الذي
 أنصت إليه لم يجز حذفه خلافاً للكان في ثابتهما ان يحذف حرف جر أو الموصول والموصوب بالموصول
 بمنزلة الحرف فطار معاً ومختلفاً لم يجمع منه فاع نحو مريت بالذي دعا الرجل الذي مريت به
 وقوله وقد بشر بما فسر بوب أي مرفاناً غير حرف نحو هذا الذي أنصت إليه ولم يجز الحذف
 نحو هذا الذي مريت به وحذف فاع من جازية العائد في اللفظ كحذف الذي جلت به أو فاع في
 اللفظ لا مقصود كمررت بالذي مريت به على نداء أو طار وقع لا متعلقاً كمررت بالذي مريت به لم يجز
 الحذف في الصور كلها أو ما سمع منه فيها استاذ وقد يمتنع الحذف مع توفر الشروط المذكورة لما في ذلك
 اذا كان فاع الجوز محصوراً نحو مريت بالذي مريت به أو فاع مريت به أو كان فاع الجوز
 مريت بالذي مريت به أو كان فاع الجوز محصوراً بالذي مريت به أو كان فاع الجوز محصوراً
 بفاع مريت به لا لا يعلم ان الضمير أو ضمير الفاعل أو ضمير المفعول لا الحذف يدل على الفاعل المحرر
 ولو كانا متباعدين لم يجز الحذف لأنه مترد فيهما اتفاقاً في غيرهما عرفت الحالة الثالثة ان يكون فاع
 فان كان فاعلاً أو نائباً عنه أو ضميراً له لم يجز الحذف نحو هذا الذي أتته فاعاً أو ضميراً
 الذي فاعله هو أو نائباً عنه هو أو كان مبتدئاً بشرط آخرها ان لا يكون بعد حرف نفي
 نحو هذا الذي فاعله هو أو نائباً عنه أو كان مبتدئاً بشرط آخرها ان لا يكون بعد حرف نفي
 في الداء هو الثالث ان لا يكون معطوفاً على غير نحو هذا الذي يد وهو منطوقاً بالراجح ان لا يكون
 معطوفاً عليه نحو هذا الذي هو زيد فاضلاً ولا تبطل القراء هذا الشرط فاحذفه وما لم يبق

الخاتمة المجاب بها القسم بخول القرآن الحكيم انك لمن المرسلين

٤٢

بأنه يؤدى الى وقوع حرف القطع صلا فاعلم ان لا يكون خبر جملة ولا طرفا ولا مجردا وكقوله تعالى
 الذين هم يراون وقولك خائفى الذى هو قوله الدلالة لانه لو حذف لبيد احدثت من الكلام شئ اى لا انما
 بعده من الجملة والطرف صلا لان تكون صلة الشاذ من ان تطول الصلة بشرط ذلك الصلة بشرط
 الكون فون فاجازوا الحديث من قولك جاء الذى هو فاضل لفرده مقام على الذى احسن بالرفع
 اى هو احسن وقوله من غير من الجملة لا ينطق بما سلفه ولا يحد عن سبيل العلم والكرم اى فاهو سلفه جمل
 البعد بوزن لك فاذر لكل الخلاف لا غير اى اى فلا يشترط فيها الطول اقلها لانها مفضلة الى
 الصلة الى الاضافة فكانت طول مختص منها تخفيف للفظ ومثال الجمع بين الشرط والطول
 قوله تعالى وهو الذى جاء السمله وفي الارض الله اى هو له لطيفة قال ابو محمد الجرجاني في قدرة القوم من
 اوهام الخواص انهم يقولون الحمد لله الذى كان كذا وكذا فيصنفون الضمير الهاء لله اسم القسم الذى هو
 الكلام وتنفذ الجملة وتنظم العايدة والقنوات ان يقر الحمد لله او كان كذا وكذا بالطفرة ويعجزون
 فضله او ما شئت لك مما يشبه الكلام المشور ويربط الصلة بالموصول في نوادر الصوابين
 من باب على نحو فقال لمن انت فقال الذى اشتريته لاجرف قال له امنه قال الامال له قال الامال
 اذهب فما لك في صلة الذى شئى انتهى الجملة لما امت من الجمل التى لا محل لها من الاعراب الجملة المجاب
 القسم سواء ذكر فعل القسم وحرفه ام لم يذكر فالاول نحو قولك اقسم بالله لا فعلن
 والثاني نحو قوله تعالى من القرآن الحكيم انك لمن المرسلين والثالث نحو قوله تعالى اقسم انكم ايمان علينا
 ما فعله ليوم القيمة ان لكم لما تحكون فكل من جملة لا فعلن انك لمن المرسلين فان كمل المحكون
 لا محل لها من الاعراب لانها جملة مجاب بها القسم فبين ان الاول مما يجعل الجواب غير قول العزود
 نفس فان ما هدى نعى لا تخونني فكر نزل من ياذب بصطحبان جملة لتفى ما جواب لما هدى نعى كما قال
 اى محمدا غاقله ليوافقن فكان كسر غيرية بخلاف فلا محل لها ان حال من الفاعل والمفعول وكلها
 فتحملها نصب لا زارج لا المعنى على المفاصلة والخلف على ذلك لا على الفاعل وهذه الفاعل على
 السراية منع تغلب من وقوع الجملة لتقدير خبر مقبل في قليله لان نحو لا فعلن لا محل له فلو وقع على
 المبدى فقبل زيد ليفعلن صلا له محل قال ابن هشام واليربشى لانه انما وقع وقوع الخبر جملة فمضية لجملة
 هى جواب القسم وفرد ان القسم جوابه لا يكونا خبرا فلا ينفك احدنا عن اخرى وجملة القسم
 الجواب يمكن ان يكون له محله كقولك قال زيد اقسم لا فعلن انما المانع عنه ان يكون ما جملة القسم

الغواش

او قال الحمد لله
 الذى كان كذا

الجملة التى
 بها القسم

هنا

وعني جميع شرطه من كفى بجواب المقدمة منها الا وانقضى بها ما يقتضيه الخبر فكفى بجواب الشرط فقط

٩٨

فيها فلا يكون خبرا لان الجملتين هما اليكنا كجملتي الشرط والخبر لان جملة الثانية ليست مقولة
شي من الجملة الاولى ولهذا منع بعضهم وقوعها صلبة واما كون جملة القسم انشائية والجملة
الواقعة خبرا لا بد من احتمالها للصدق والكذب وتنتكح ان كلا من العليتين ملغى اما الاول فلان
الجملتين شرطتان لربطها باصاننا به كالجملتين وان لم يكن بينهما عمل واما الثانية فلان خبر الذي
شرطه احتمال الصدق والكذب من خبر القسم لا في الاخر المبتدأ قالوا فيهم ان هذا كذا في المقام
ورددنا منعنا عليك هو قوله نعم والذين امنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين الذين امنوا
وعملوا الصالحات لنؤتيهم هو الذين جاء هذا في الهداية ثم وعكسا الاستدلال بما قبله وهو
ان المبتدأ في ذلك كله مضمون معنى الشرط وخبره من شرطه الجواب فاذا قلنا قبله لم يكن كان الجواب في كل
خبر المبتدأ المشبه جواب الشرط كذا في الاستغناء عنه بجواب القسم المقدم عليه ونظيره في التقيا
بجواب القسم المقدم على الشرط المجرى من كلام النوطنة قوله نعم وان لم يكن فهو عما يقولون ليقولوا
المقيد والله لم يسن الذين ان لم تكن هو المقتضى انتهى فمضى جميع في الكلام شرطه وقسمه موقوف
مقدم كفى بجواب المقدم منها عن جواب المتأخر لئلا الاعتناء بالمقدم فالشرط المقدم نحو
ان جاء من هذا الله اكرم ما الجواب المذكور للشرط وجواب القسم محذوف لانه جواب الشرط عليه
القسم المقدم الموقوف نحو والله ان جاء من هذا اكرمته من المقدم نحو قوله نعم لم يزل يفعل ما امره سبحانه
ما الجواب المذكور للقسم الموقوف في المثال والمقدمة لا في وجواب الشرط منها محذوف وجواب
لذلك الله القسم جوابه عليه حوز الصلة وقبل الكوفون ويقع امره بالذبح جعل الجواب للشرط في امر
محذوف بقوله نعم كنت ملحدته اليوم فضافا اضمه في نهار الفيل للشمس باحيا وصنع النصر يوم
وحملوا البيت على نصرته وازادته الله وحمل امره من الجواب للقسم المؤخر ان اقرن والفاء
لذلك الله على الاستدلال كقوله فاما العشر حتى دى على لعمري فوالله لا يملكه بالاسم وردد به
حيان بان القسم مع جوابه جواب الشرط ولهذا فنزل بالفاء لانه محذوف ولا عليه جواب القسم الا
ان تقدمه ما اى القسم والشرط في خبر كالمبتدأ والاسم باله كان وان لم يفتوا الا في
باب نظر في الثانية في باب علمه في كفى بكون الشرط عن جواب القسم فمضى سواء تقدم او تأخر بقتضا
له بل قد الاستغناء بجوابه عن جواب القسم لان سقوطه محل الجملة المجزأة لانه لا يجوز لنا كذا نحو
من هذا الله ان نعمه قد وفينا ان نعمه والله نعمه في الجملة الترتيبية في الخبر والقسم تأكيد وجواب محذوف

الثامنة المجال خامس طرغ غراب من محوذاً يخلق كرمك في حكمة النجاشي باشر الحجام وله تقنين الحفاة إذا
محوز يقم اقم وان قتت قتت النابعة النابعة لا اعمل له محوذاً في ريد عاكر متد

44

وقصة كلامه لودم لا كفاء بخواب الشرط والحالة هذه فلا يجوز لجانبه القسم بحدف جواز الشرط
 وهو ما صرح به ابن مالك في القسم بطل الكافية وذهب بعض من غفرو وغيره الى ان جميع جانب الشرط دون
 الكثرة وعليه جريان تلك الجملة صحت حيث قال ولد نواليا وقد وخبنا بالشرط مخرج قطب بلا حلفه
 مقدم القسم بعده وما يقتضيه الجواب الصلة جاز البناء على التماسات وان ثبت على المقترن الى
 الجواب الصلة بجواب القسم بحدف دلالة الخبر الصلة عليه الا وهو وجوبه الخبر الصلة بخوارق الله
 يقوم وجا في الذي والله يقيم وزيد الله ليعقوب وجاه في الذي والله ليعقوب بنسبها ان كان الخبر طرف
 المقدم الجواب المتقدم من الشرط والقسم فخط وهو سد هذا الجرم وكما فعله ابو حيان ففرق بين ذلك وبين
 بطل الشرط لا منشا في غيره وما وجب حمل الجواب بالانشاء وان انكر كما في صورة تقدم ما يقتضيه الخبر بخوارق
 الله لو قام زيد يا قتي راته لولا ان يدايك وجواب القسم بحدف دلالة الجواب ولا عليه قال فاستبان
 لو انشينا واسم لكان انما يوق من الشرط مطلق وقال غيره من المعجب والله لولا الله حتى عوفه لخرج من هذا
 السير وجا في وقيل ان هذا في حاشيته والحق لو وولوا وجوابه جواز القسم لم يغير شرط عطفه صلا
 الشان الذي في زلزال الجواب لودم لا كفاء عن جوابه بخواب المتقدم اذا كان هو القسم فان كان المتقدم هو
 الشرط اذا لا كفاء عن جوابه بخواب القسم بالعكس فالعكس لا يمتنع ولا اعلمه بعد ذلك ولو لم يبال القول
 بحساب الكتب لم يمتنع هذه الحالة كون الجواب الشرط وجواب القسم بحدف الثالث حيث انضم جواز القسم
 عن جواب الشرط من كونه مستقلا لانه مفعول عن مفعول في ان عليه لودم كمن فعل النظم ما يحب او محب
 كما المضاع المعنى تامة لان جواب الشرط لا يحدف الا حيث كان مفعولا كذلك كما في الجواب فيقال والله ان
 لا يقيم لا قوت ولا ربه في ما زيد لغضا لا اذ وقع لما في موقع المتصل كقوله قسم ولنا امرنا ونجا
 فراو مضطر الصلوى ليطرح الجملة لكسامة من العمل التي لا يحل لها من الاعراب الجملة المحل على الشرط
 جازم وهو اذ ولو وولوا ولما وكيف نحو اذ اخشى ان تمك ولو اذ خازم اذ كرمك ولو اذ نيدا كرمك ولو
 لما جاء زيدا كرمك فكيف تنضم صنع في حكمها الى الجملة الجواب بحدف شرط عرجام الجواب بحدف الشرط
 حارم ولم يقتصر بالبقاء ولا في النجاسة بخوان قسم ثم وان ضمت فتامة الاول فظلم هو الجرم في
 لفظ الفعل واما الشان فلا ان الحكم لو وصفه بالحكم لغير الجملة باسرها وان اقرنت بالحق كما كانت
 في محل جرم كالفعل الجملة الشانقة من العمل لى لا محل لها من الاعراب الجملة الشانقة لما لا محل لها من الاعراب
 نحو جازم زيدا كرمك فجملة كرمك لا محل لها الا بالمتعطف على جملة جازم زيدا فجملة كرمك لا محل لها الا بالمتعطف

وبما بين هذا كذا مقدار الوارد في الحال تغدير قد يتصور في ذكر احكام الجواز والجور والظرف فافهم
 احكاما بعد المعرفة المحضه في حال

مستوفى على جملته جازي في يدوي لا محل لها لانها مستانقة ومثلها نحو خواتمه زيد اكرمته فان قيل الوارد
 الدخلة على اكرمته في الحال تغدير قد فان قد رتب الحال في تقديره فكيف كانت الجملة في محل نصب على الحال من
 زيد بنيت قال الله العلي في شرح المعنى طلاق البقية على الجملة التي لا محل لها من الاعراب شكل فان السامع
 هو السامع في غير ما يتصور من جهة واحدة فلا بد ان يكون السامع محال من الاعراب فان قلت لمعنى اكرمته او من البقية
 اللغوية قلت هذا مع كونه حرفا على الحكم باضطرار اهل العلم لا يجد شيئا في مثل قوله في قوله لمعنى
 انقوى الذي اكرمكم بما تعلمون اكرمكم بانعام وبمن وصفا عيون الجملة الثانية لا محل لها الكونه اياها لا من الصلة
 وكذلك قوله جازي به ذهب عن ان الثانية لا محل لها الكونه اياها مستانقة في الاولى ان يقال في
 السوابق ان طلاق الثانية هنا مجاز لعلاقة المتابعة قال الشنمعي ينبغي ان يعلم ان لفظ بالوارد في الجملة التي
 لا محل لها الامادة بنوعه وهو العلي لا رتب قوله ان صرحت بذكره في يدوي عطف يحصل الضم والجمع
 عن قول بخلوا واداروا عطف مقدر على ذلك عند الفاسر فتمت يقول المبرور على سبيل التفسير الجمل
 بعد النكرات صفة بعد المعاد في حال شرح المسئلة مستوفى ان يقال ان الجملة المخبرية التي لم يطلبها العامل
 في وما وضع استغناؤها الوقت بعد النكرة المحضه في صفة محذورة ثم حتى تنزل عليك كتابا بغيره
 جملة بغيره صفة الكتاب لا غير او بعد المعرفة المحضه في حال عنها نحو قوله ولا تمنن تستكثر فجملة تستكثر
 حال من الغير المستتر في مثل المقدرات لا غير بعد غير المحضه منها في محتمل لانها فاشاها بعد النكرة قوله
 ثم هذا كذا كذا انما ذلك في قوله بخلوا واداروا صفة للنكرة وهو العطف وذلك ان قوله لا تمنن فاشاها لانها
 قد تضمنت بالوصف ذلك بغيرها من المعرفة قال ابن هشام ولك ان تقديره في حال المعرفة وهو العلي
 بيان ان الله قد يصف من حيث المسمى في الحال في الاور فلان الاشارة اليه لم يقع في حالة الانزال
 كما وقعت الاشارة الى البعد في حال التخصيص في هذا على استحالة الثانية فلا فضائفة يقتضي البركة كما
 انزل الله في قوله لا تمنن فاشاها في قوله كمثل الجواز في حال سافرا فان المعنى الجفت بغيره المعنى النكرة
 فيصح تقديره بخلوا واداروا وخرج في تقدير المخبرية نحو هذا بعد جملته في يدوي الجواز الانشاء وهذا بعد
 بعينه كذلك فان الجفت في انشاء لان الانشاء لا يكون فضا ولا خلا ولا يبعد عدم طلب العامل اليها وما
 جملة المخبر والمخبر بالقول وبجمله استغنا عنها جملة الصلة فلا يخبر عليها الحكم المذكور وهذا بقصرة
 في ذكر احكام ما يشبه الجملة وهو الجواز والجور والطرق وحكمها في العاقبة حكمها بعد المتعارف المتكرد
 حكم المبرور ذلك ان اذ وقع هذا بعد المعرفة المحضه في الحال صفة من شابه النكرة في حال نحو في الحال

احكام الجواز
 المخبرية الظاهرة

أو لئلا تكون المحضة منفردة غير المحضة ففعلها لا بد من تعلفها باللفظ أو بما فيه معنى الفعل من حيث

٥١١

إلى الأقوال وبالسحاب حال لا يقع بعد معرفة محضه لوقوع بعد التكرار المحضة أي الخاصة بما فيها من المسمى
ثم وصفته بخلافه على عصره وهو في غرضه وفوقه غرضه لوقوعه بعد التكرار المحضة لوقوع
غير المحضة من المعرفة والتكرار ففعلها أي للحال والصفة والواقع تنوع غير المحضة من المعرفة بخلافه
أو لا عصا أو فوقه أو لا عصا لأن المعرفة الجذرية كالتكرار فيجوز في كل من الجاز والمجرد والظرفان
ليكون خالاً أو يكون صفة والواقع بعد غير المحضة من التكرار بخلافه من رافع على العتامة أو فوقه أو لا عصا
لأن التكرار الموصوفه كالمعرفة فيجوز في كل الجاز والمجرد والظرفان يكون خالاً أو لا يكون صفة أخرى ولا بد
من تعلفها إلى الجاز والمجرد والظرف باللفظ أو بما فيها كان أو مضاعفاً أو امر أو مجازية أو بما أولها
يشبهه أو بما فيه من حيثه فقال المتعلق بالفعل يشبهه قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
متعلق بالفعل وهو أنتم وعليهم الثاني متعلقون به وهو المعضون ومثال المتعلق بها أول هذه لفعل
قوله تعالى وهو الذي في السماء إله وفي الأرض ملك في السماء متعلق باله وهو من غير صفة
بدل أن بوضعه يقال له واحد لا يوضحه لا يقال شيء له وإنما مع المتعلق بها قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
المتعلق بها فيه من حيث الفعل قوله أنا أبو المنهاج بعض الأحياء وقوله أنا أبو المنهاج أو جذا لغيره فمتعلق
بعضه وأباً لا يمتنع العلمين لا الثاني بل ما بينهما من معنى فذلك المنهج أو الاستحجام أو
الجواز وتقول فلان خاتم في قومه فمتعلق الظرف في خاتم من معنى الجواز وإنما لم يكن بغيره من قوله جاز
والجواز والظرف بما ذكر لأن حرف الجر موضوع لا يضل مع الفعل إلا الاسم والذي وصل معناه هو
الذي يتعلق به الحرف كقولك سر من الصفة فمن وصلت معنى التبرير إلى البصر على معنى الأبداء و
هو متعلق به فإذا قال الخويثم يتعلق بهذا الحرف أو ما العامل فيه فاما غيره ما الذي وصل هذا
الحرف معناه والظرف لما كان مفرداً الجوز الجوز كان حكمها ولعن ذلك ما قلت تقع في عبادة بعضهم
الغبار يتعلق بكذا وجه عبادة الغبار الجوز والمجرد وجه عبادة الخويثم الجوز فما هو المحرم من هذا العبادة
قلت التحقيق الظاهر أنما يتعلق الاسم الذي في الجاز لا في حرف الجاز واطلاقه من أن العامل في الجاز
كذا ما سمع وقوله من قال الجاز الجوز يتعلق بكذا أم لم يسم فبذل الجاز يتفرق من الجوز من الجوز ففعل
المتعلق بها معاً والجواز قد ساء أولاً فإذا قلت سر من يدرى بغيره متعلق بالفعل بمعنى أنه متعلق بحال الجاز
أذ هو في محل نصب على مفعلة الفعل يقضي بغيره لو كان متعلقاً بما يقال بغيره من زيد جازت
يريد هذا أنه ليس الجاز والمجرد وهو صانع العامل أما إذا صاغوا شيئاً فيحكم على عملها أجمعاً فأنشأ

هو

[illegible]

فيجب حذف المتعلق إذا كان متعلقا بصفة وصلة أو خبرا

سببونه بل صانعه بل صير لانها لم يبدل لا بصل معي فاعمل بل لا فاد مع الرفع والانساع الرابع ريت
 كما ذهب اليه الزماني وابن طاهر خذوا للجمع ولا تها لم تبدل لثبوت عامل ايضا بل لا فاد التثنية والمقتضى
 قال ابن هشام والجمع يجوز ان قالوا انها عقدت العامل في محو ريت فاعمل لثبوت عامل ايضا بل لا فاد التثنية والمقتضى
 ولا استيفاء معقولة في المثال الاول وان لو اهلها عقدت محو ريت فاعمل لثبوت عامل ايضا بل لا فاد التثنية والمقتضى
 تقدير ما الكلام من غير من ولم يلفظ بغير وقت الفاعل الحار الكفو عن عمل محو لانه لم يبق حرف من بل ينفذ
 من جهة المعنى فقط فلا عامل له كما معقوله كما خرج من موضع ذلك التفتار في حاشية الكتاب عند
 قوله نعم فاد كره كما هي كره ان تادس في الاستثناء التثنية في غانا واخاها قال ابن هشام في المعنى لانها
 فيجب حذف الفعل عما دخل عليه كما ان لا كذلك وهو عكس معنى التثنية الذي هو بصل معنى الفعل في الاسم ولو
 صحيح يقال انها متعلقة بضمير في ذلك لانه لا فادها خفف من المتعلق لم يصب كالشئ بالان لا يزداد
 المرفوع في غير انما لا حروفها قال ابن ابي عمير وفيه نظرون ليس المراد من بصل حرف الجر مع الفعل في الاسم ايضا
 اليه على وجه التثنية بل المراد بصله على وجه الذي يقتضيه الحرف وهو منه عند لا فاد معنى الفعل
 فيعلق به على هذا الوجه فلا فاضع هو في كتابه المذكور بهذا المعنى حيث قال في على الاستدراك في تعلق هذا
 فلها كملوا حاشا ما بينها عند من قال بصلها او صلت معناه في ما بعد فاعمل محو لانه لا فادها لا فادها
 بانها بمنزلة الا في غير متعلقة فاد لانه لا يلبس من كحرف جميع حروف الله في جميع حروفه لا فادها
 الا في هذا الحرف فبما هذا لا يلبس الجوز هذا الحرف بطلته في هذا الفاعل في الاخص بباها وهو كذا في التثنية
 قد ذهب الى انها لا يعلق بشئ كحرف الجوز الابد في غير ما ابن عاصم في قوله ابن ابي عمير في ذلك فان كان
 المتعلق استقر الكان لانه عليه بطلان في من محو ريت في الاول كان فعلا متعلقا بالكان بخواتم في
 منع بصله بالجر في ابرهنا وانما في جميع حروف الجوز والواضحة في موضع محو ريت في الاول كان فعلا متعلقا بالكان بخواتم في
 قال ابن الخطيب في شرح المفضل الكاف في قولك الذي قد يذبحك او يسلط عليه استقر وهذا البهم الذي يذبحك
 سبيل التثنية ويجب حذف المتعلق اذا كان احدهما اي الجاز والمحور والظن بصفة محو ريت في التثنية
 او صلة محو ريت في التثنية والارض من عند لا يذكرون او خبر محو ريت في الدار ان عند لا يذكرون في
 الضمير كقوله لك العترة ولا عترة في من فاستل في محو ريت في كل من وفي شرح المفضل ان
 بعض الظن الواضح خبر صريح في محو ريت اظهره عندك انه اذ لفت ونقل خبره في الظن لم يجر الظن
 لانه قد صلا في موضع ما ان ذكر ما لا فادها استقر عندك في جميع من انه في ابرهنا في

عزيبا رها لا يخرج على قومه في ربهته أو يرفع لاسم الطحاوي عندك احد في انه شك ان يستعمل مثلاً
كقولهم للمعسر بالرواء والسبى أي عريت أو حذفت المعلق على سبب نطفة المعسر نحو قوم المعسر
فيه أو كان الجار حرفي عنهم غير البناء نحو والليل اذ يقى فبالله لا كيداً أصامكم فلو مخرج الفعل في
ذلك وجبت العاء فهذه ثمانية مواضع يجزى بها حذف المعلق وتسميات الأول امك الكوفون سا طاء
حروف فغير المعلق في الخبر نحو زيد عدل في عمره في الدقة احملوا وقال بلطاهر ورواها السند
ومعنا ان يرفع الخبر اذا كان بحسب نحو زيد الحول وبصره اذا كان غيرهم وان ذلك مذهب يسوي وقال الكوفون
الناصب امر معوي وهو كونهما كالمعبر للسند والمقول على هذين المذهبين الثاني قال رحمه الله المعنى
هذا المعلق هو الحذف فكل روست لا حلا في يقى الفعل في ما في القسم الفصل لانهما لا يكونا الا بغير
وكذا يجب في الصفقة نحو طر في الدار له درهم وما قوله كل امرئ بعدل امه في ضوابط بحكم المفعلة
فان اول حلف في الخبر والصفة والحال من هذا الفعل وهو لا يكثر في ثلاثة اشكال العمل من قد كونه
فان العمل في الخبر والصفة والحال لا يزداد ان الفعل في ذلك لا يدرى بغيره بالوصف في الورد ولا بغيره
المفعلة او لا يدرى في ان الحرف انما له بحدن الصيرير بلطاء الى الطرف في الحذف ففعل او وصفه
كلاما مفردا قال في كونه في ان لا يترجم بغيره سماه او بعدل بحسب الحذف في ان المفعلة بحسب المعنى
اقام القسم بغيره اقتم واتما في الاستغناء بغيره كالمطوف في محو يوم الجمعة صير في ان لا يدرى
في بعدل بحسب المعنى واتما في البوابة نحو زيد في الدار في بعدل كونه امط وهو كانه او سقر او متعانه ان
او بعدل حال او الاستغناء نحو الخوا اليوم او في اليوم في جزاء او في الغد وبقدره كان او استقر ووصفها
ان يريد المضي هو الضوران في غفلة مع قولهم في نحو صير في زيد فاما المفعلة او كان فاما ان يدرى
المعنى اذا يدا الاستغناء في الفرق وان جهلت المعنى ففعل الوصف لا يدرى في الورد كانه وان كان
حقيقته في الحال انتهى المختار والمضوية الدما في بغيره كانه بغيره مع الجهل ما في قوله في الحال الذي هو
من جملة الامور المحيطة به وهذا الانها في قال وان قلت اذا انضغ عند جهل المعنى قلت ان المعنى
على بغيره في معنى بغيره في الامر ويقال ان يدا المعنى في ذلك ان يدا الاستغناء في الحال في ذلك ان
ان يدا الاستغناء في ذلك كما يخرج عن هذه الثالث قال في الغلة في حاشية الكتاب في ما يجب التنبه
انه اذا قدر في اللفظ كان ان كان في فهم النامه بمعنى حصل ثبت والطرف بالفتنة اليه لغوا في الغلة
الا كان الظرف في موضع الخبر بغيره كان في بغيره في الغلة ان ان في الطرف المراد بغيره في الجار

الجبروتان مستقر في حق القاف ولغو في الشعر فكان متعلقاً خاصاً بما إذا وجب الحذف كما مر
 ما كان متعلقاً خاصاً سواء وجب حذفه كما في الاشتغال وغيره مما ذكر وماز يحوي يوم الجمعة جواباً لما
 من فديت وجهه فمبني لا ولا مستقر والثاني لغو لأنه لما كان المتعلق العام الأصلي نقل الضمير
 الذي كان مستقر فيه إلى سمي في تلك الظرف مستقر الاستقرار الضمير فيه فزوجه الأصل مستقر فيه رتبة
 حذف الصلة اختصاراً لكثر دورهم بينهم كقولهم في المشرق في مترك ولما كان الآخر لم ينقل لئلا
 من غير عطف سمي لغو والمغنى كما في المعنى قال لبدل الدما بين في التعمدة بعد ذكره ذلك وهو الذي معتمده
 بعض شيوخنا ولا يحسن أن لا يقال أنه تمامي مستقر لأن ناصبه واستقر بعد رتبة ما لا فلا في
 الظرف مستقر لا يلزم تقديره ما مله باستقر على الخصوص بل يجوز أن يقدر بحصول ثبت ونحو ذلك
 يدل على كون عام فلم يشقوله لأنه من غير استقرار في غير وأما الثاني فلا في الظرف اللغو أيضاً قولنا
 يوم الجمعة فيصحب به أنه مستقر وقد استقر في اليوم المذكور الصوم وإن لم يكن متعلقاً بلفظ الاستقرار
 طحاً بالانتمى إليه كفي في نصيبه متعلقاً بلفظ الاستقرار وهو معناه لا بمعنى أنه يلزم منه استقرار
 لزمه الصوة التي ذكرها ثم المناسبة التي ذكرها عن بعض شيوخه لا يتأتى على ما ذهب إليه أتباعه من أن
 الضمير حذف مع المتعلق وإنما انما على ما ذهبوا إليه من تبعه أن الضمير ينقل عن المتعلق إلى الظرف
 الخاص فلا تقوم قرينة على أن المراد بالاستقرار العام أم خاص لا يفتح ذلك في الحكم بأن الظرف شعر
 كما إذا لمزيد على الشعر من الأصل مستقر لكن المراد منه بحسب القرينة تراكم فلذلك يجعل مستقر لغو
 مضمناً عليه لثباته في حاشية الكتاب حيث قال الزخري على معنى منكر ما به الله أقره فقال هو
 أن التقدير مطلقاً بأنه لله يكون المقتضى من لا يقال لكن المعنى بحسب القرينة على هذا فلا يوجب
 الظرف مستقر لغو هذا كلامه قال الدما بينه إذا ما القرينة على أن المراد كون خاص فلم يقدر
 بذلك ويكون الظرف لغو لأن ما يقدّر في تقدير العام ثم الحكم بأن المراد منه خاص الذي دل عليه
 القرينة وقد قال هو من ذلك بخلافه وهو في النحويين مما يقدر من متعلق الظرف الشعر عاماً إذا لم
 توجد قرينة مخصوصة أو إذا لم يصل إلى تقدير المتعلق المحذوف فقد جعلها كأي العوالم مع
 مقولاً لها وقد يعرض ما يقتضي جميع تقديره مؤخر ما يقتضي إيجابه فالأول نحو في الدار زيد لأن
 المحذوف هو الخبر وصل إلى ما يخرج عن السند والثاني نحو في الدار زيد لأن لا يليه أمر فوجها
 يلزم من قوله المتعلق فلا أن يقدر مؤخره في جميع المسائل لأن الخبر إذا كان فعلاً لا يقدّم على السند

فاذا كان احدنا كذلك او اعتمد على نفى واستعمل جازا في رفع الفاعل نحوها الذم في الدروب وما
 شكك احدنا في الله شك الحليقة الخامسة المفضولة الامرة

٥٠٥

قال ابن هشام في المعنى وقال في موضع آخر يجتمع بغيره في نحو الدار زيد فلما المعاضة اصل
 اخر وهو انه حامل في الظرف واصل العامل في تقدم على المفعول واذا كان احدا ما له انجاز والمجوز
 الظرف كذلك في صحة اوصاله او غير اوصاله او اعتمد على نفى محرف وفعل واستعمل جازا في رفع الفاعل
 ظاهرا كان او مضمنا نحو من يجرى في كذا او معصقرا الذم في لقا او عندك ابوه وزيد في الدار او
 عندك ابوه وجان زيد كذا او معصقروما وليس الدار عندك سعد في انك شئت او عندك احد
 قبيحت لا في الزموم بعد المجزوء والظرف في المواضع المذكورة ثلثه هذا هو الارجح كونه متبدا
 محمل عنه بالظرف والمجزوء ويجوز كونه فاعلا وكان وجهه متصفا بعمل الظرف في الظرف الثاني ان الارجح
 ان يكون فاعلا لا محققا فاعلا وحده او غير ذلك وجهه ان اصل عدم التقليد المتأخر والثالث ان
 يجوز كونه فاعلا فاعله ابن هشام ان يخطر بخل كثير من قبل وفعل وجهه ما نقر من ان الارجح محمول على
 عندهم بفعله فهو كقولهم فاعله زيد فيكون زيد في مثل ذلك فاعلا لا محققا في فاعله المفعول
 جئنا عن فاعله فاعله الفاعل او الظرف او المجزوء لثباته على سقوفهم بها من الفعل لا عن امانه
 خلافه فيذهب الخواثرة في لا مشاع فيلزم الحال في نحو زيد في الدار جاك ولو كان العامل الفاعل في
 كونه فان لا يجمعا في بعض مواضع فان فاعله في عندك لزم اجماع فاذا اعتبر في الظرف والظهور
 لا يشترط عامله ولا يقع فيكون يؤكد الفاعل محذوف لا ان سوكيد محذوف متاثيرا في الاسم ان
 على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زل الخسار من ذلك المذهب الاول مع غيره من القبيح
 مشرحة الظرف وهذا انما يقرر ان الضمير لا يستلزم فاعله انتهى في هذا المذهب محله من الخسار كما
 وهو مذهب التحقيق كما قاله غير واحد انما يعتمد الظرف والمجزوء على ما ذكره نحو الدار او عندك
 زيد فاعله هو ويجوز الابتداء والاختصار الكونين يجزئ الوهمين لان الاعمال عندهم ليس شرطية خوار
 دخولان ونحو على مثل هذا التركيب فينصب الاسم ويصير يقال ان في الدار زيد فاعله ذلك انه مبتدأ في
 الاصل الفاعل واللام يدخل في التامع قال بعضهم ولا اعترض بحجتي في ما وجد العامل الاقوى علمته هو
 ان قال ابن جني الجهور ان يقولوا المحذوفين عمل اولها البتة بل يجوز ان يقال ما شئت الحقيقة فاعله
 في لفظ ان ويمنها حرف ومنها اسما وظرف فاعله في المحذوف منها ما يرد له ما يرد له والمفعول المستوفى
 جيبها بل انشئت على اللفظ فاعله في كذا وزادها في شئت المحذوف اليها وجملة ما اورد به اربع وعشر كلمة
 احبها اليه وهي ان يثبت للالف المحذوف واسمه لا لغوا في ذلك الا في الاصل فاعله في كذا او في الاصل فاعله في كذا

لام

على

الحقيقة المحذوفة
 في المفعول

والشوية وهي الدخلة على جملة محل المصدق هو عليه السلام ثم لم يزل

٥٠٤

لهم بحسب قولنا ليت وقد مر ذكرها في صدق هذا الترجع والناك أن يكون للشوية هي الدخلة على جملة
واقعة محل المصدق هذا الحسن من قولنا الدخلة على جملة يصنع حلول المصدق محل الان الجملة هنا ما رواه
بالعز واذن على نظري في الواقعة في محل المصدق نحو قوله تعالى سواء عليهم أئذ ذرهم أم لم يذره يومنون
أي سواء عليهم أئذ ذرهم فما كان قلتنا قبل الجملة بالعز هنا مستكلاً له لا شاك في اللفظ فليس التذوق
على ما صرح به بعضهم مثل فتح ملبس خير من أن يرفع شفع عدم تقدير التائب هو معروف المصدق
وإدعاء التذوق هنا باطل لأن هذا تركيب يصح كثيراً استعمال قلتنا الجملة بالعز من غير حاجة إلى مصادق
أما يكون مثلاً إذا لم يطر في باب ما إذا أطر في باب واستمر فيه فانه يكون شاذاً مثلاً لا ناكل التمسك
التي فاما إذا نصبت قسراً بغيره فان قلتنا في غيرهما معطوفاً على فعل وهو منع لا عند
الناويل فاجتنبنا إلا أن نصيب من العمل الأول مصدقاً من غيرنا بل لا يعد مثل هذا شاذاً لأطره في نادر
كذلك إضافة اسم الزمان مثلاً إلى الجملة نحو حفت جبراً ويداى من يحيى يدنا وقلت الجملة بالعز من غير
يكون هناك حرف مصلح وليس في باد لأطره في نادر وهذا باب الشوية قلت الجملة بالعز ناويل المص
بدون أداة فلم يعد شاذاً قاله الذماني في التفتة وأمرهم كلمة في التذوق بنا في العضاة وكثير الاستعمال
وهو من غريبها أن لا يجزى شواذ الآية المذكورة لا كونه حراً بما فيها وإنما بعد هذا أو بعد هذا
فاعل على الأول ومبدأ على الثاني وخبر على الثالث قال في المعنى أنظر إلى عربى الأول بأن الاستعمال
يجعل فيه ما قبله والثاني من المصداق المتعلق على اسمها وحال القيد يقال له وكذا الخبر فإن جاءت آية
مثل زيداً وهو معناه وقلتنا على مثل كيف زيد لا أن الله تعالى أن له بقلد بالمعز لم يكن خبر المصدق
صير سواء وأما شبهة نحو ما أن الاستفهام هنا ليس على حقيقة فلا يجب القيد فان الخطاب أنه كذلك
في نحو قلتنا زيداً فانه قد انقضى عليه استحقاق الصدقة بدليل التعلق قلتنا لا استفهام مراد به
المعنى قلتنا فلما جاء به قول المسألة لم يدعنا واقعة الآية ونحوها فلا استفهام البتة لأن قبل المتكلم
لا غير الثالث ربما نقم أن لم يذم في المتن في الواقعة بعد كلمة أو محصور منها بتجمل أن الشوية
ما حوقة من كلمة سواء وليس كذلك كما يابق بعدها يقع بعد ما باله وما أدركت شقراً ونحوه نحو
ما باله احتسام فقلت وما أدركت شقراً فقلت وليت شقراً سافر زيدا أقام فان هذه الجملة كلها
محل المصدق هو الصواب التي لتفصية كلام المعنى أن المرأة موضوعه لشيء يكون فيها
غير خبر لا اسمها وقال ابن هشام في المعنى لم يجزى المرأة من لا ينفقها التحقير من ولعنا وعدنا الشوية

والاستغناء فطلبها التصديق بخوارزمية الدار ثم روي في الدار ونداء التوفيق

٥٠٩

وهذا يقتضي استغناءها في التوفيق غير ما صنعت له فتكون من قبل المجاوز وهو لا ولي والرابع ان يكون
للاستغناء حقيقة طلب التكلم من مخاطبة ان يحصل منه ما لم يكن خالصا عنده مما استدله عنه
فالعضم ينبغي ان يكون المظهر ان يحصل ذلك في ذهن اعم من ذهن التكلم وغيره كما ان الاستغناء الذي
هو طلب المفضلة وهو التفرغ من ان يكون المطلوب له هو التكلم او غيره ويكون الاستغناء الغير الان
المجيب بالاجابة فيحصل من قبل فبقيده ورتبه ابره شام بانه لو جمع ذلك لم يطبق العلماء على ان يكون
منه في كلامه سبحانه مضمنا على غير الاستغناء ولو كان كما ذكر لم يحصل جملة على الطر ويكون الزيادة
ان يجيب بعض المخاطبين فيهم الجواب لم يكن عاديا به انتهى واستحالة جملة على الطر عمل بحيث فاعاد
الشيخ جهاد الذين ليس في قول الاستغناء لا يكون منه تفرغ على حقيقة ليس على اطلاع وانما يستعمل اذا كان
مصرفا الى التكلم بالكلام الاستغناء وانما اذا كان مصرفا الى غيره فمن طلب منه فلا يستعمل كما
قوله نعم وان قلت الناس اتخذوا في دعائهم من الاستغناء حقيقة طلبية اقرارا بحقيقة في ذلك الشهد
العظيم بانه لم يقل يحصل فيه النصاء ذلك فيقترن عندهم كدبرهم فيها اذ هو انهم في اقل ويزاد
الاستغناء الاستغناء وطلب الاستغناء ما سبق ولا في فهم حق الفهم فاذا استلقت عنه ثانيا كان
استغناء ما احكامه انما يرضى فقه اللغة والهمزة اصل اوله وما عداها ناشئة عنها فالله انما استغناء
فطلبها الى الهمزة التصديق في اذ ان غير التفتة والتصديق في اذ ان وقوع التفتة هو بالتفتة
الايجابة ولا وقوعها وهو بالتفتة التفتة فطلب التصديق اليه بخوارزمية الدار ثم روي في
في الانا ام حصل فانك قال يكون شخص الدار ونفي في الانا ما انما تطلب تعينه وطلبه في قوله المسند
مخو في الدار هذا في التوفيق وفيه في الهمزة فانك تعلم بان هذا يحكمكم عليه بالكونية
في الدار في التوفيق ان لا يحكمكم عليه بالكونية في الخطاب والترك وانما المقام يقتضي في هذا
قول الجبري وقال السيد الشرب المثل بان الهمزة في مثل قولك ادبر في الانا ام حصل المثل في صور
المندالية والسند او غير ما عبر على الله فوسما التحقيق بها الطلب التصديق ايضا فان انا انزل قد
تصور الدبر الفصل بوجه وبعد الجواب لم يزد في مصنفاته في صلايل بقى في مصنفاته على ان كان فان في
التصديق حاصل حال السؤال كيف يطلب الجواب الحاصل هو في تصديق بان الله ما يقسم وهذا
التصديق ان مخالفا بلا شيئا الا انه لما كان الاختلاف بينهما ما جاز في نفس السند اليه في احداهما
عدم فقيده في الآخر كان اصل التصديق حاصل في مصنفاته في ان التصديق حاصل ان الله هو مصنف

السند

بجملته هل لاخصاصها بطلب التصديق فقط ان بالفتح والتخفيف وحرقة واستقيمة فالاصح
 ضمير الخطاب كان قاسما وانتم انما بعد فاعرف خطاب اتفاقا

المقدالية والسند او قديم وجوده انتهى بطلب التصديق نحو اقام زيد اريد قائم فانك قالوا بان
 بينهما نسبة انما بالاجابا والتلج طلب بغيرها واولها المقص انما المراد بطلب التصديق قتل الى ذلك
 التحقيق فامل من العجيبا وقع هنا البعض المخلص من طلبه العجم من فهم ان المثال الاول في كلام
 المقص للصور الثالثة للتصديق على طريقته القصد الغرض المرتب وشرح كلامه بالقافية على ذلك
 وهو يوم فاعرف فاعلمه تجبب المصنف من الهمزة هو ما يطلبها كالفعل في ضرب زيد انما كان اشك
 في نفس الفعل اعني الضرب الطراد من الخطاب الواضح على زيد اريد ان لا يستهان ان تعلم وجوده فكون بطلب
 التصديق وقد يحتمل ان يكون لطلب تصور السند بان يعلم انه قد يعلق فعل الخطاب بزيد لكن لا تقرب انه صر
 او اكرام وكالفعل في انما صرحت اذ كان السند الضاب وكالمقول في انما صرحت اذ كان السند
 في المضرب وكذا ما سار المتعلقات فانه التنازلة في مختصر المطول بخلاف هل لاخصاصها
 بطلب التصديق فقط نحو هل قام زيد من يعلمه ويزيد قائم فبانه الكلام انشاء الله وبقيته الادوية
 مختصة بطلب الصور نحو من جانت فاصنعت كمالا لذي ثيابك ومن سرك وكيف جئت الى
 ان بالفتح والتخفيف اي بفتح الهمزة وتخفيف النون زيدا على وجهين حقيقة وحرقة فالاصح جميعا
 كانت وانما واسم وانتم انما بعد فاعرف خطاب اتفاقا بفتح المذكر ويكسر الموقوت
 ويوصل بينه الجمع المذكر عليم والفتح في المشتق ينوز في جمع لانان وفيه التامة الثلاثة اجزاء
 للجمع مجزأ الواو والحق بالاعراب ليس فعل الاتفاق على ذلك يصح بل هو مذهب الجمهور وقال الفراء ان
 استبكما كاسم والشاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو الشاء المستقره كانت مرفوعة
 متصلة فلما ارادوا ان يضاهاها بمقتضى لفظها كما هو مذهب الكوفيين بتركيبان في ايا الله
 اخواتها هو ان كانا المتصرفة كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا الضمير من متصلة فجعلوا ايا
 حادها قال الرضي ما اوفى هذا القول بعبارة الموصفين قال بعض المتقدمين انما كتب من هذا
 اليوم ونون تقوم وانما كتب من القوم ونون تقوم وباء تقوم وهاء ابو حيان والجمع الموصف
 ينقل الوفاء في نحو اكثر كتب القوم فاطمة بلحلا وقد سبق على نقله صاحب الوان ايضا لغيره
 الدماينة في شرحه بما ذكرناه ثم قال فان قلت لعل مراده اتفاق الجنتين كما جعل عليه من القيد
 عبارة الباب حيث ختم وكذا اللوحين ايا اجماعا فقال المراد اجماع الضمير بتركيب هذا لا بدع
 الاخر اذ كان بتركيبان من الضمير فهو نائل بان الشاء استعمل اسم في التي نحو قمت لكمها

كثرت ما نعلم جماعة من الشفاة عنه ولا يخاف من كذا ومن الضمير في نسبة قصية لقصا المصطفى
 لا يمتنع ضمير الخطابية الا تكون ضمير المتكلم فيكون خيارا في ان الضمير هو المجمع وهو مذهب الكوفة
 واخاره انما لا يدل اثباتا لا في وقتنا الفقه ومذهب الجعفر بن القمي انما هو ان يفتي في وقتنا لا في وقت
 وقا لينا في حركه كذا السكت طاعتا بكونها كقول جابر بن عبد الله في قوله واليك الالف من الضمير في قول الكوفي
 انما في انه يدل من الالف في قوله ان بعض كبر يقول ان فعلت يكون للزمن وصلة في اي اوقات
 محورية في قوله على رغبة ارجعها فان تكون اجبة للضمان وهذا في قوله لكونه الثالث في بيان ان
 الثالث في كون حجة الضمان في النقطة في الفتوة الهرة المشقة الوقت تقع بغير فعل البقية انما في قوله
 الطر ان يكون غالب امثال العلم بل انما في قوله الامر بانها ليست في حجة الضمان لان البقية في قوله في حجة
 التي منها الضمانات في قوله لا يرجع اليهم فولا علم ان يكون من غير حسن ان يكون في حجة الضمان
 تكون وقوله نعم الفزعة وان يتقبل بها انما يطول ثلاثة ايام في ثلثة اوقات في قوله انما اذهب
 بعد ما انما لا يخل شيئا في ظاهره في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان
 في الكوفية في قوله انما في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان
 جماعة من الفانية الثالث انما في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان
 اسمها محقق في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان
 عملها الاضطرار في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان
 لا يفصل انتهى في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان
 المحقق في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان
 والحارة انما في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان
 الزيادة انما في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان
 او المحقق في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان
 انما في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان
 وغاية في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان
 وعاء في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان
 او في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان في حجة الضمان

حيان وليس ذلك بصحيح لأنها غير مفقودة إلى ما قبلها ولا يصح أن يكون المعتدلة الأبناء بالعبادة لغتم
قال ابن هشام ومول الكوفي عنك أو بعدك إذا قلت كذبت ليدان فيه فليس من نفس كذبت كان
الذنب نفس معبد نحو بك هذا عبيد ذهب ولهذ لو حث مان مكان أي لو جدد الطبع غير ما قبل
لما انتهى إلى غرضه التماسه بأنه في الجملة وأدوان في المثال المذكور في غير كذبت نفسه فابطل
بغير ما هو وليس الأمر كذا فيهما إنما التفسير لملق كذبت وهو الشيء المكتوب وقم هو مفرد ذلك الشيء
قال الرضي فإن لا يفسر إلا مفقوداً لا مفعولاً للفظ إلا على معنى القول كقوله نعم فابطل أنه ابن هشام
كذلك قولك كذبت ليدان قم أي كذبت ليدان شيئا وقم فان حرفه ال على أن قم تفسير للمفعول المقتضى
لكذبت وقد يفسر المفعول باللفظ كقوله نعم والى حيناً إلى أمك ما يوحى لنا قد قيل في الخبر عن النبي
مما بطل ذكره والراجح أن تكون زيادة هي حرف تنافي فيسقط كبر في الضرر والنون فقط وفي بعض
التي هي في الحقيقة حقيق فيضاد وكذا قال أبو حيان ولا ينفرد عندنا غير ابن أبي عمير عن النخعي
أنه يخرجه مع فاده التوكيد مع غير فاد في قوله نعم ولما ان جئت منك الوطائش بهم دخلت انضمت
الضموم لم يدخل في قصة ابن هشام في قوله ولما جئت منك ابن هشام بالشجر ما لو ساد ما بينه وبين
أن لا أسأله كان لا يفتي الجحش فهو مؤكدة بل فقالوا لذلك في قصة ابن هشام وليس
الجواب منه كالقول وقال الأسناد أبو علي دخلت منته على النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يجل الجحش لأنهم
يكونون للشيء في قولك جئت ان يقطي لا لا يقطي قال أبو حيان وهذا الذي ذهب إليه لا يبره كبراً
الضحية تقع أن لزائدة غالباً بعدك الوجودية نحو لما انجاء البشر الفاطمي وجرهم من
وقبل الغتم مذكور كان كقوله فاضمنوا المؤمنين كان لنا يوم من أشد مظالم أو مذكور كقوله
أفلا والله ولو كنت حشراً وما بالحرش لا العبق ومنهم ابن عصفور في المعربيات أنه ذلك حرف ربط
جمله الغتم مجمله لغتم عليه الذي يقر عليه سيوياً لأنها زائدة وقص موضع آخر من الكتاب على أنها
بمنزلة الغتم لموطئة وقال أبو حيان الذي ذهب إليه في هذه غير هذه المذاهب الثلاثة وهو أنه
المحقق من الغلبة هي التي وصلت بلو كقوله نعم وان لو استقاموا وتطهروا أنه إذا قيل الغتم
لو كان كذا كان كذا ويكون الفعل الغتم قد قبلت لها على أنفها حرف الجر الغتم على أنه لو كان قد قبلت
أن المشددة تدل على أنها مخففة انتهى وتقع في غير الغالب موضعاً حذوا به الكائنات مجردة عن مواد
الغتم كان ظنيته مقطوعة وأما في الغتم في رواية من جزم فيه الفاعل بعداً وذكر في الملح لغتم العلة

ان بالكسر التحفيف مرد شرعية وظاهرة نحو ان الكافر في الآخرة عز وجل ومحققة من ان المنقلة نحو
وان كل ما اجمع له في المحقق في قرأته التحفيف

٥٠١

دون ساير كسبه وبعده بنهشام في الفقه السوطي في الهم كقوله فانه لم يرد في ان كانه مضافا الى
البحر فاس الثالت بعد حتى نحو قد كان ذلك حتى لم كان كذا جزية بهو حيان في الاثنان وقال انه مطرد
ولم يذكر غيره لانه قد كثر في نحو حيث لو ان اكره وهو شاذ وواسه الكوفيون فثبت معنى كون
اللفظ ثابتا ان اصل المعنى لا يخل بحد فكذا قبله في بعضهم وهذا البيان يوجب كون نحو ان
الابتداء مزيدا ولذلك يكف به لانه في راد مع انه لم يفد المعنى لثقت وصفه الواضحة فكانه لم يفد شيئا
يختلف في رادهم والفاظ التوكيد اسما كاشد ولا مانها ماقية على ما وصفت له وبهم من كلامهم
ان المعنى الذي نفهمه كحرف الزيادة من عوارض استعمال لثالثه ان بالكسر التحفيف في كسبه الامرة
وتحفيف النون الساكنة مرد على اربعة وجوه احدها ان تكون شروعية وقدم لكلام عليه في حديثه
الا فبالا عبة اخادقة والثانية ان تكون تامة وقد دخل على الجملة الاسمية نحو قوله نعم الكافر
الا في عز وجل على الجملة الفعلية الماخوثة نحو وردنا الا المسمى المصاحفية نحو نبيذا لظالمون
بعضهم بعضا الا عز وجل ذهب بعضهم الى انها اذا دخلت على الاسم فلا بد ان يكون بعدها الالكه
الا بان لما المشددة التي فيها كثر ان بعض السلف كل نفس لم يعلمها لفاظ ورد بقوله بتشد
لما في ما كل نفس لا يعلمها لفاظ ورد بقوله نعمان عنده من سلطان هذا ان ورد في كلامهم بعد ما
موقدون وان ذلك لعله فثبت كنه واصلع الجند واما العمل ليس لفظ اهل العالم حكى عنهم من حد
خير من احد الا بالقافية وسمع الكسائي اعرابا يقول ان فاما فانكراها عليه فظن انها ان المشددة وقت
على فاسم قال فاستنبطه زاهو يريد ان فاما فانكراها عليه فظن انها ان المشددة وقت
الا كثر في على ما لها وقد قلده فعل لخلاف ذلك قال بنهشام وما يخرج على الامان فاسم
واصله ان فاسم فخذت منه فاما الصياطا وادعت فون ان في نونها وحذفت الفاء في الوصل
والثالث ان يكون محققة من ان المنقلة هي الكسوة الامرة المشددة النون قد دخل على الظاهر
ان دخلت على الاسمية الفيت غالبا لرد ال اعضاءها بالاسما نحو قوله نعم وان كل ما اجمع
لدينا محضون في قرأته التحفيف في قرأته من حقت لما من عزير عامر عاصم وخرق وجامع
في غيرهم من اصحاب الاصل خلافا للكوفيين نحوون كل ما ليونهم في قرأته مع من كسبه
بتحفيف ولما لا يجوز ان كان ما التحفيف في الضرورة وان دخلت على الفعلية وجب
المانها في الاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا بنحو وان كانا كسبه وان كادوا فيستوفون ووزن

وتنبيه على ما في المتن من زيادة ان الفاعل والتقدير لا يحسن تأكيده

٥١٥

يكون خصا عا ناسخا محووا بكاد الذين كرهوا قياما على التوقيع اجماعا وقول ابن ابي ابي
 لت في نفع لا يفسر عليه قال ابو جابر ليس يصح ولا اعلم له مؤلفا وندركوه ما ضا غير ناسخ
 كقولها شئت بينك اقلبت لما حلت عليك عقوبة التعمد وانذاره ركن من نفعه لا يفسر
 كقول بعضهم ان بينك لنفسك وان شئت لم يفسر على التوقيع لاجتماع الشك وعلى الوجه
 في الاول خلافا للاختصاص اذا اظهر لك ان يظهر لغيرك لم يحسن ان يكون كونها نافية ولد المتكلم
 الفاعل قد وعمل في الامانة او الام اخرى اجلبت للفرق خالف قال ابو جابر ومعه الخلاف في
 عند حول حلت اجوابها فان كانت للفرق لم يعلق وكما في الامانة علق في محسن كما في موضع
 لا يصلح للفرق كقوله انما ان ابا القتيبة من افعالك وانما لك كل كرام المذون لانه لا يجمع ولا
 نافية كالجملة ومعنى خبر كقوله ان الحق لا يحسن على رخصته فان هو لم يقدم خلاف المتبادر وكذا
 مع نفي خبر ناسخ الماخلة عليه بخوار كان يزيد لم يعم ومنه قول معتمد بن عباد اهلنا بكم محبةكم
 بالخير ان كان لم ينجح لم يكم لهم وقد خفي لغراب هذا البيت على بعض الفضلاء من المعاصير فزعموا ان
 ان فيه شرطية واستشكل بمسألة ومخرج في نظير جواب الشراحي فيمنه على ان هذه هي المحقة لغير
 لشرطية الرابع ان تكون زائدة واكثر ما زاد بعد ما زاد اذ منعت على جملة ما عليه كقوله
 ما ان يفت فتشيت تكرهه اذا فلا دقت سوط اليد او امتية كقوله فما ان طنا جبر فيمكن مثالا
 ورد في اخرها وفي هذه الحالة تكلف على ما الخزانة كما البيت وقد اردت على الموصوفة الامتية
 كقوله برحمتي ان لا تراه وتغضرون ذناه الخطوب بعد ما المستدنية كقوله ورجع العنق
 بالخبر فان لم يره على التحيز لان الزيد وبعدها الاستفاحية كقوله الا ان سحر يد بكفتا
 احاذر انما النوى ففضوبا وانما المقصود الى هذا لوجه وجوه وهو ورواه يزيد بضابط
 حسن هو قوله ومعنى اجتماع ان هذا الخريف فالشعر منها زائدة فان في محو قوله ما ان انيت شئت
 في الزائدة وما نافية وما في محو قوله نعم واما تخالف من قوم واما بين نفسك في الزائدة وان شرطية
 وشيئة الكلام على الزائدة مسنوفة في محله انما نعم الزائدة بالفتح والتقدير في فتح الزائدة
 النون في حرف تاكيد يصب لانه يرفع الخبر كقوله واستشكل بعضهم فادها للقول بها فان لو حشر
 بالمصدا المتبلى منها لم يفتوكيد فان ام فاسم وليس هذا الاستشكل قال ابن هشام واهتم بها
 فخرج عن الكون وهو ناسخ للتحيز عن زيد على انما بالفتح يفتي المحم كذا وقد اجماعا في قوله

ابن

نار

فأول مقبولها بمصدر لفظ خبرها أن كان شقاراً بالكون كان جامداً نحو بلفظي أنك منطلون
هنا زيدان هذا زيد بالكون والشديد خبر تأكيداً نصباً ثم رفع خبراً نصباً الفاعل قد نصباً مفعولاً محلاً

١٤

فأما ما يوحى في أنما الحكم له واحد فالأولى لفظة الصفة على الموصوف الثانية بالعكس انتهى
قال الذمامي وغيره نظراً لا يلزم من كونهما فرعاً ما إذا ذهبا المحصر حيث أن الفصح لا يلزم مساواة
للأصل في جميع أحكامه نعم الموجب المحصر إنما بالكون عند القائل به فأنتم في أنما بالفتح وأما أن نصب
جعل أنما بالفتح المحصر كون المفعول فرعاً عن المكون فوجه عند من كان من أنتم في كون فرعاً عن المكون
هو مذهب سيبويه والقراء والمترجمين والشيخ وعليه الجمهور وقيل أنها أصل الكسوة وقيل أصلان
وهو الظاهر من صنع المصنفين أنهما نقلوه ونقول أي شئت أو تفسر مقبولاً وهو لا يفسر بخبره لأن
أنما موصول حرفاً بلفظ محصر فأن كان خبر شقاراً بالكون كان خبراً جامداً فالأولى
بلفظي أنك منطلون القليل بلفظي بطلانك ومنه بلفظي أنك في الدار القليل بلفظي أنك في الدار لأن الخبر
في الحقيقة هو المحدث من سفر واستقر والثاني نحو بلفظي أنك زيد بلفظي أنك بلفظي أنك زيد لأن
كل خبر جامد يصح نسبته إلى الخبر عنه بلفظ الكون يقول هذا زيدان شئت قلت هذا كان زيدان
ما واحداً له بن همام وغيره وهذه الرضى يقول بلفظي أنك في الدار النسبة إلى المحصر آخر الاسم وبعد
الهاء فإذا نعتي المصدر بلفظي وأصلها بلفظي ثم هذا التأويل إذا كان ما بالواو مشبهاً
أنبت بلفظي عنه بدلاً أو أنه النقيض لصفته المصدر الذي تقدمه فمفعولاً نحو بلفظي أنك لم يطل
علمه انطوائك في نحو بلفظي أنك هذا الكسر بلفظي أنك بلفظي أنك بلفظي أنك بلفظي أنك بلفظي أنك
يقول بالمصدر أنما هو الناجية للفعل لأنها أبلغ مع الفعل المتصرف وإن المشددة إنما تأول بالجد
فإذا قلت بلفظي أنك في الدار فأنتم فالمعنى بلفظي هذا الحديث قال وهو قول سيبويه في قوله أن خبرها قد
يكون اسماً محصياً نحو علمت أن لكلاً لا شدة هذا لا ينصرف المصدر انتهى وقد مضى في هذا بقصد الكون
أنما يخرج بذلك عن الصفة فلك بلفظي بالأسدية كما قاله لرجي فيفيد معنى الصفة الخاصة
بالكسر والفتحة أي كسر الهمزة وتشديد النون ترد على وجهين أحدهما أن تكون حرف تأكيداً وإذا ذهبا
للتأكيد بدلاً لفظي الاسم الغنم بها نصباً لا يتم وترفع خبراً كآخره الصيغة الثانية فيما يقولون إلا أنما
ونصبها أي نصبها للاسم والخبر لغة كقبض العرب كقولهم إذا سود وجه الليل فلمات ولكن خطأ
خطأ فإن آخرنا اسداً في الحديث أن فخرجتم سبعين خريفاً وهذه اللفظة ليست مختصة بأن عند
من أنتم بل جاريت في جميع الحروف المشبهة بالفعل نعم خفضها القراء بليت والجمهور على انكارها مطلقاً
أما بلفظي واحد كما مر مستوفى وقد نصبك في نصيبك أن خبيراً كان مخلوقاً قد يكون الجملة بعد خبرها

معروف جوابه وجعل المبرهن في ذلك قوله ان هذا انما هو في الكلام في خبر المبدأ

كقوله من ابتدئنا سرعنا يا يوم القيمة المصورون الاصل انه اي انما في الجملة خبره وجزء الكلام
على ان يادع في اسم من والمبرهنون غير المختصين بايونه لان الكلام للجواب المجزوء مفرقة على النص
وهم يجادلون في التفسير ويشترطون كون المبرهنون كونه بعد في وقتهم وفتح جماعة بان
حذف هذا لغير ضعف قال ابن الحاجب تشرح لمفضل فلا يجوز في سعة الكلام ان يزيد قائم
فلا يجوز ان يفسر ليس الموضوع موضع حذف فيجوز وقد جاز في الشرع حذفه لا مفسر لان
الحرف لا يستمر فيه ويزيد بين الحذف والمشتراكية انما قال وليس الموضوع موضع حذف لما مر من
انه لا دليل عليه ولعدم ملائمة الاختصاص انما لمقتضى كلام المصنف في تعظيم والتعظيم
حذف فان المقصود منه ما لاكثر فاجاز حذفه في الشرع من غير ضعف قال الرضي هو وانما
اجاز حذفه في غير انما في وقت ضعف لبقاء تفسير وهو الملهل ولا يفسر بعد الكلام بل المراد به التفسير
فقط فهو كما انما يدور انما في ذلك يجوز حذف اسم المفهوم معناه نظاما او تراشا كان غير انما
او غير وقوع ذلك في الشرع اكثر واقل ما يكون المحذوف الا في غير انما في وقت ضعف
المصداق المحذوف لا يكون الا في غير انما وهو من ذهب بعضهم ثم حذفه ليس مختصا بان بل يجوز في
سائر احوالها كما تقدم في الثاني ان يكون حرف جواب كتم فيقع تصديقا للغير واعلاما للتحيز
بعد الطلب فيقول ان في جواب من قال انما في وقت ضعف من قال انما في وقت ضعف من قال انما في وقت ضعف
سببوه بالجمهورية وهو الصحيح وانما ابو عبد الله في وقت ضعف في الكلام كذلك وحكي انما في وقت ضعف
قال في قولهم انما في وقت ضعف انما في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف
البرية فاطمة فيقول انما في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف
ابن الرضي قال له لعن الله نافع حلتى اليك انما في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف
من ذلك قوله ان هذا انما في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف
من هذا انما في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف
جميعهم في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف
لان قوله هذا انما في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف
لان قوله هذا انما في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف
لان قوله هذا انما في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف
لان قوله هذا انما في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف في وقت ضعف

اذ ترد ظرنا للماضه وتدخل على الجملتين قد مضى اليها وان نحو خيشد ويومئذ

دخل على مبدئه محذوف الى سائر ان وبانها رحت بعد ان هذا لشيء بان الموكدة لفظا
كما قال مرجع الفنى الخيبر ان رايته فتراد بعد ما المضى لشيء بان اللفظ باننا اذ قال
ابن هشام ويضغف اول زيادة الملام في خبر خاشنة في الشعر في ان الجمع بين لام اللفظ وبين
المبداء كالجمع بين الشافين الثالث من الامور انما قبل ان المذكور لا يقتضي ان يكون جوابه نعم
اذ لا يتبع ان يكون جوابا لقول موسى ويلكم لا تقفروا على الله كما لا يستلزم بعدا مقدرا من
انقضى ولا يكون جوابا لقوله فنادى عوامهم بهم وهذا الرد حكاه بعضهم من على الفارسي
قال الدمايني وهو حسن يقتضيه انتهى انه لا حسن فيه فانه على هذا العمل جواب اخبار بعضهم
بعضا او استخبار بعضهم عند سائرهم التحوي كما حكاه الله تعالى فليسا قد فانه من الخاسر
ويؤيده قول صاحب الكتاب والظاهر انهم تاوروا في الشر ويحاذوا هذا القول ثم قالوا ان
معذان السخران كانت بخونهم في ما يقض هذا الكلام وتغيره خوفا من غلبتهم ما ينبغي ان
عن شاعرها انتهى فقد مر لنا يدل هذه القرينة وجود اخر في باب ثمة الاشارة واستوقفا
الكلام عليها هناك فليرجع اليها لاشارة اذ ترد طرفا للقرن الماضي ولا تقع للاستقبال
عند الجمهور وقال جماعة منهم ان في اللغات ما يخرج عن الصيغة الاستقبال واستدلوا بقوله
يومئذ تحدثت اخبارها والجمهور يحتلون لا يرد ونحوها من باب رفع في الصيغة عن
سرايل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع وقد يخرج قال ابن هشام لعينهم بقوله تعالى
فمن يعلمون اذا غلغلا في عنايتهم فان يعلمون مستقبل لفظا ويعني لفظا وجرى التفسير
عليه فعمل في اذ فليعلم ان يكون منزلة اذ قال الدمايني وفيه نظرا لانه مانع من ان يتصل بها
واقبل به الجمهور لانه الشافقة فيقال هذا من باب رفع في الصيغة وحرف التفسير ليس بعدا
عن ذلك وتدخل اذ على الجملتين الاصلية والفعلية لا معايل على سبيل الشارب ودخولها
على احدى من احدى التحالوف من الاضافة في الجملة لفظا او تقليدا لبعض النحويين عن اهل
المحذوفة كما مر وقد يخرج عن الظرفية فقطع اسمها ايضا اليها اسم زمان وهو نون وان
غير صالح للاستغناء عنه نحو تينا لا نزع فلو بنا بعد اذ هدينا فالظرف ههنا وبعد
لا يصلح للاستغناء عنه فيحذف لعدم ما يدل عليه لوترد مع انه مقصود وصالح
للاستغناء عنه نحو خيشد ويومئذ تقول اكرمته فانت عليلح ويومئذ اليوم

والجواب أن الاستغناء عنها لا يجوز أن يقول ما نيت عليك ذكر مني المعنى محال والأصناف
 في مثل هذا التركيب فالأمر بالتركيب الإضافي المؤكد في التأكيد فاعلم أنها من إضافة الألف إلى الألف
 أمرك وذلك لأن أومضا إلى جهة محذوفة فإذا قلت جاء زيد فذكر مني جاء فالعنى حينئذ جاء زيد
 مختص بالاضافة إلى الجنى الأول خارج من ذلك فهو مني فلا يكون مؤكدا له نعم يكون مقسرا له فينبذ
 للمراد به كما يستلزم بالاضافة الإضافية في بيانها أي وأمر مني جاء وهو حينئذ مني فاعلم أن تعديها
 كالجواب على أن لا تكون الاطراف انضماما إليها كما هو مقتضى اتفاق القسط ذلك وهو جاء في اللفظ
 قد يكون مفعولا به في المذكرة بعد فعل الألف أو قبل الفعول مثل ما ذكرنا ذلك ثم قيل لا تكثر ذكره
 إذا ذكرت لا يذكر نحو وإذا قال زيد للثقة فاذ فرنا بكم البحر قالوا ويقع ذلك من المفعول به نحو وذكر
 في كتاب مريم إذا ثبتت فاذ بدلتا شمال مريم في البحر نحو أن لا على أن طرف المفعول محذوف
 نحو وذكرنا نعم الله عليكم قليلا والثاني على أن طرف المضاف إلى مفعول محذوف أي وذكرنا نعمته
 مريم وتريد هذا القول المصنوع بالمفعول في وذكرنا نعمته عليكم ذكرت نعمته ووقع للثقة في
 قوله نعمته ثم في المصنوع الموصوفين في نعمته مريم وهو لا من انضمامه لا يجوز أن يكون المفعول منه وبعث
 ويجوز أن يكون في محل رفع كذا في قولك أخطأ ما يكون لا ميرا فاعلم أن في قولك الموصوفين في نعمته
 قال ابن هشام خضع هذا الوجه من تعديها ولا تعلم بذلك فاعلم أن هذا ما لا يخفى عليه وهو
 وهي لو قلنا تعديها بنما قولنا استغنى الله خير أو ضيق في هذا العصر ذرت مناسير كقولوا
 كنت كفى القصر ليلى طلبة فيجوز أن يرخص عنه الألف والكر بفتحهم وقوع تعديها خاصة دون
 بنما وجعله محري من الألف في قوله القصر بفتحهم لك فاعلم أن في قولك تعديها وبها أقيس من
 ذكرها وكلاهما غير موالا انتهى وقوعه إذا جاز في قولنا وبها ميرة قال الرضي وكان الامتناع في
 لا تركها في جوابها كذا في جوابها ما لا يكثر لا نذكر على الكثرة غير فصيح بل على الأقل فصيح
 لا يرى في قولنا ميرة الموصوفين على وهو من الفضاضة بحيث هو بنما هو قبله فاعلم أن تعديها
 لا يرى في قولنا ميرة الموصوفين على وهو من الفضاضة بحيث هو بنما هو قبله فاعلم أن تعديها
 بنما أي فاعلم في قولنا ميرة الموصوفين على وهو من الفضاضة بحيث هو بنما هو قبله فاعلم أن تعديها
 خرجت ودخول محذوف المضاف إليه مقامه في كذا بنما هو قبله فاعلم أن تعديها
 لأمها الأضطر في المرفوع فاعلم أن تعديها لا يخلو ولا إضافة إليها كذا لأمها الأضطر في المرفوع

ليس اليها بل في المضاد الذي يقتضيه نداء عيسى الكافة لانها اتى بكف مقتضى لا فضافوا
 الفصحى فلو ان الفصحى ليل عدم انضمامه لمضاد الكافة كان قد وقع عليه الالف في وقتها
 في انا والظنون وتخرج ان لا يكون الا للزمان لما في زمانه لانضمامه الى الجمل من المكان لا حيث في الحقيقة
 حصة الزمان مضاف الى الجمل فحذف الزمان المضاف لقيام الفريسة عليه في علمه مضافه الى الجمل
 دون الاكسنة وغيره مضافا والفرق في كل مضاد اليها الزمان فاذا ثبت بها زيدا ثم قبل عبور
 فكذلك انما الزمى وهو ذهب الفارس والبرخي اخذ ان البرباد في الجمهور على الخيل بعد بينا
 مضافا اليها فحذف مضافا اليها في موضع جرو مقتضا ان ما غير كانه مضافا وكذا الالف
 في قوله فبقوم الى اقام والالف كالثان والجملة بعد في الموضع انما من الاعراب والاول هو المحقق وليست
 بمضافا مضافه من بينا والالف الثانية خلفا لغيره في معنى اذ جند اي جند في قوله في الجفاجا
 بعد بينا وبها حرف مكافاة وان حرف يدل على المفاجاة في غيره او مؤكدا اي لا يدرى خلافه فاذا
 قلت بينا وبيننا انما اقام اذا جبر عمر على القول بزيادة او يكون الفعل الواقع هو العامل في بينا وبيننا
 كما يكون ذلك لو كانت اذ غير موصولة وهو وانهم وعلى القول بانها حرف مفاجاة فالعامل في بينا وبيننا
 فعل حذف فيفسره ما بعد اذ وموافقا لما في المذكور وعلى القول بالظرفية فقال في بينا وبينها
 الفعل الذي بعدهما لانها غير مضافه اليه وعامل بينهما وبين حذف فيفسره الفعل المذكور في قوله
 انما بينا وبيننا مضافه للجملة ولا يعمل فيها الفصحى ولا في بينا وبيننا لان لفظا اليه لا يعمل في المضاف ولا في
 جملة ما غاها لم يحدف بعد عليه لكلامه واذا بدل منها وقبل العامل في بينا وبينها مضافا اليها مكفوفة عن
 الاضافة اليه كما يعمل في انما الشرطية في قوله في بينا وبيننا مضافه في المضاف في قوله في بينا وبيننا
 اقبل ان عمر فتم حذفنا المستعمل ولا عليه باقبل عمر وقيل بعده واذا جبره والمعنى جبرنا فاقام جبر قبل
 عمر فثبت برودة التفسير بقوله وان يفعلكم اليوم انظلم انكم في العذاب مشركون اي لن يقيمكم
 اليوم انتم في العذاب كما فعلكم في الدنيا وهل هذا حرف في قوله الام العمل في الطرفين والتفليس
 مستفاد من قوة الكلام لان اللفظ نانه اذا بدلت حركته اذا ساوى هذا الوقت ففصحى طرعا لان الالف
 سبب الضرب وتولان والجمهور على التاء السابقة اذا نظر في اللسان قبل فضافوا فيها معنى الشرط غائبا
 مضافا الى شرطها وهو الجملة التي بعدها الزمان ونصب يجوز ان يحدف اكثر من قبل بشرطها وعليه جازم
 من المحقق حملها على ما في هذا الشرط في ان الالف لا يعمل في المضاف واجبة انما عند هو لا غير

والتحضر بالفعلة ومخوذاً التمام انقضى قتل من حضر المشركون استجارك

٥٢١

مضافاً كما يقول به الجمع اذا جازعت كقوله واذا نصبك خصاصة فجعل قال الدنيا منى ويلزم عينية من كون
 اذ اظها منهن لا يتخصصان عند النخاة من الطرفين المختصة فان قلت فلما قال ابن الخطاب بتعين الفعل
 في اذا يحصل تجزؤ ذكر الفعل جليداً لم يكن مضافاً كما يحصل قولاً انما ما طلعت فيه الشمس قلت قد
 الرضى بأنه انما يحصل التحصيل في المثال بما ذكره بعد لكونه حصة لا يجرى في ذكر الفعل بعده ولو كان
 مجزؤ ذكر الفعل بعلامة كما في التحصيل انما تحققت متى في قولك متى فام زيد هو غير مخصص بها
 انتهى في ما قولاً لاكثر من ما ورد عليها امور منها ان الشرط والجواز عبادة عن جليتين يرتبط بها الاداء
 على قولهم تفسير الجليتين واحدة لان الشرط لما كان مقولاً لاذا لكونها مضافة اليه واذا مضى بلجوب لزم
 دخول جملة الشرط في جملة الجواب لان المعنى فاحل في جملة عاملة فيلزم دخول جملة الشرط في جملة الجواب
 وجازب بان لا يصل ذلك ولكنه ما قد مضى معنى لشرط وجعل الاول سبباً للثاني ومنها انه يلزم في نحو
 اذا جئني اليوم اكرمك غدا ان تعيل اكرمك ثم خطر في نفسنا ان وذلك باطل عقلاً اذا لم يأت الواحد
 المعين لا يقع بهما معاً فبين فصل المردود وقع الاكرام في الغد في اليوم قال الرضى والجواب انما
 يقتضي معنى فالعامل شرطها ان يقول المعنى اذا جئني اليوم كان سبباً لاكرامك غدا كما قيل في نحو ان جئني
 اليوم فقد جئتك اس من جئني اليوم يكون جزء الجيئ اليك من منها ان الجواب ورد مقروناً بالثاني
 العجائبة مخوثة اذا دعاكم دعوة من الارض وانتم تخرجون والجواب انما خرج من نحو اذا جئني فانه
 اكرمك وكل منهما لا يعمل ما بعده في فاصله واجب بانهم انما يقولون ان العامل فيها جواز اذا كان
 صالحاً لهما لم يكن ثم مانع كما في العجائبة وان مخوفاً فالعامل فيها مطلق بدله عليه الجواب قال الكز
 الاول ان يفتصل بقول ان يضمن اذا معنى الشرط محكم حكم اخذ من منى مخوثة وان لم يتضمن مخوثة
 عزيت الشمس خلت معنى جليتين فتعريف الشمس فالعامل فيها هو الفعل الذي في محل الجواز وان لم يكن
 جزءاً في الحقيقة وفي الاول الذي في محل الشرط اذا مخصص للشرط وتحضر اذا بالجملة الفعيلة على
 الاصح شوا كان مضافاً معاً نحو اذا نزل عليهم باننا او ماضياً نحو اذا جئتك الشافقون ومنهم القراء
 كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها الا الماضى قال ابن هشام ايلاؤها الماضى اكثر من الماضى في الجملة
 في قوله والنفس لم يغيرها فاعينها وادارها فيلزم قطع ولا يدخل على الجملة الامة وانما مخوثة في
 ما اذا نزلت فاعينها لا حشر الكوفيين من جواز دخول داخل على الجملة الامة فناول
 مثل ما قبل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك قال ثماله فاعل بفعل محذوف نفس المذكور والاصل وان

استجارك

التجار كذا أن التمام سبقت الفعل بعد مجرم كما روي عن هذا القيس نظر لأن شرط القيس عليه
 أن يكون منه قطا عليه عند الخصم وليس هو كذلك لأن الاختصاص والكيفية لم يوافقوا على الاستلزام
 الآية بمعنى أن يكون فعلا بفعل محذوف بل يجوز أن تبدأ الآية لأن الشرط لا يختص عنهم بالأفعال كما
 قاله غيره من فلازم عند من يفرق أن في هذه الأخصاص الجمل الفعلية فالله سبحانه مع ضاقت بنا
 قول الشاعر إذا باهلي نخبة حنظلية له ولها فذاك المذبح فعل افتدركا وباهلي مرفوع بها
 والجمل بعد ما خبره القيد إذا كان باهلي نخبة حنظلية وفعل حنظلية فاعل باهلي محذوف وباهلي
 فاعل محذوف فيفسر المثل في حنظلية ويرى أن فيه حذف المفسر وقصر جيبا يسهل أن الظرف يدرك
 على المفسر فإنه لم يلحق بفتناتها الأولى المجرى على أن لا يخرج مجرى الطرفية كما هو مقتضى انقضاء المقتضى
 عنهم فهم بها يخرج منها فعلا لا يختص بتعبير تلك أنها وقعت محذوفة بمعنى قوله نعم حتى نبدأ
 وقال ابن جني إذا وقعت الواقعة الآية فيمن نصب أفضة وافقدان إذا الأولى مبتدأ والى الثانية خبر
 والمضمر من الخبر لأن والمضمر في وقوع الواقعة حافضة لقوم الواقعة لا جرم هو وفتحة لا جرم
 تعبير من ذلك قال ابن مالك أنها وقعت مقعولة في قوله لمعاشة إلى أن علم إذا كنت على رصية
 فماذا كنت على غضبي المجرى على الشخص في تلك الآية حرف ابتداء داخل على الجمل بآسرها ولا عمل لها
 إذا وقعت الواقعة فإذا الثانية بدل من الأولى والأول محذوف وجوابها محذوف لمعنى أي أنت خير
 منكم إذا ما نلتها وأما الحديث فإذا طردت المحذوف هو مفعول ما علم أي شأنك متى ونحوه الثالث
 قد يخرج إذا على الاستقبال وذلك على وجهين أحدهما أن يجيء المحال في ذلك بعد الفهم مخو والليل إذا
 يمشي كالليل فأول الليلين والثاني أن يجيء للمامر كالحائض والمستقبل عند بعضهم مخو ولا على
 الذين إذا ما نلت المحلهم قلت لا جملتها بعد آياتها وإذا ما نلت المحل أو هو المفعول بها فأنزلت
 بعد آياتها وإذا ما نلت المحل أو هو المفعول بها فأنزلت بعد آياتها وإذا ما نلت المحل أو هو المفعول بها فأنزلت
 الكاسط بها سبق إذا تقوى الخوف ويجوز أن يكون في معنى متى هو بدل جواب إذا أي إذا غرت
 النفس سبقت ثلاثا محذوف إذا ما نلت وجوده مخو ليك إذا ما نلت المحل أو هو المفعول بها فأنزلت
 بخلاف أن قالها يكون المحل والتكوير في السجود كقوله قل إن كان للذين ولدوا لا يدخل على
 عتقهم ولا راجع وقد دخل على تيقن كونه بهم الزمان مخو فان سبقتهم المالحدين ولكون ذلك
 التيقن في المظنون فالفائدة أن شرط فلم يجز إلا في الضرورة وقد يخرج عن معنى الشرط مخو

منها في نسخة

لان لما انما لا يخرج من عرجة الا بقدر وقتها اي فاذا حضور الاسد يصح على الثالث اي بالحضر الاسد
 ما زلت فاذا انما لم يمتدح جنة بها عند غير الخضر والكوفيين يقولون خرجت فاذا لم يمتدح السرايا جاك
 والرفع على التجربة واذا نصبه والنفس على العالين والحداد ان قبل انهما كان ما لا يمتدحون فان قلت
 الخضر والعالين امتنع القبول لمناع كقول الحال معرفة وهذا هو الوحيد الذي انكر يسوي على الكثر
 لما سئل في مجلس الذي جئت به من بك خالدين يحيى المكي في مناظرهما الله بمرارة ما ان يفتريه في قوله كثر
 انظر انهم لم يتدلسوا من الزنور فاذا سوي وماذا ما بانها كان من خبر ذلك ان يسوي لما قدم على
 البزامة خلع له بغير وعزم على الجمع بينه وبين الكثر في جعل ذلك يوما محض يسوي واحضر القراء و
 خلف وعبر امر جماعة الكثر وكاد الفقه كيدوا ان من تقدم اليه خلف حانة مسئلة فجاب بها فقال
 اخطا ثم مسئلة فاب وهو يقول انه كثرنا الخبايا جات في ذلك كثر في مرج التاب القبر وهذا في كثر
 لا يرب فليز يسوي ان قال خلف هذا شوب خاقل ليه القراء معمر ما اظهر صاحبها في يسوي
 فيما يقول فيمنعها لا يرب فيما يسوي ويشتد فقال ان في هذا الرجل حدة ومجدة ولكن ما نقول في كثر
 مسئلة اخرى فاجابه فقال ان اعد النظر في كل من في كل صاحب في ذلك يسوي ان يفتريه في قوله
 ومرتبة شيخها الكثر في مناظره فان كانت لعله لما قيل عليه خلف ما والافان في طلبا اخيرا من على
 شيخها فقال يسوي كثر الكثر في مناظره جاك في الكثر في مناظره الكثر في مناظره الكثر في مناظره
 ان يسوي سئل ان مسئلة عن هذا المثال الزنور في ذلك يسوي في يسوي في يسوي في يسوي في يسوي
 اما ان ذلك محو خرجت فاذا تعبد الله القام في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 العرب في كل ذلك في كل ذلك في كل ذلك في كل ذلك في كل ذلك في كل ذلك في كل ذلك في كل ذلك
 هذه العرب سالك قد سمع منهم اهل البلد في محضهم في يسوي فقال يحيى في قوله جعفر نصف فاصول
 موافقوا الكثر في استكان يسوي واول الكثر في على يحيى فقال صلح الله الامير في هذا اليك من سله
 مؤقلا فان ايتان لارزة معانيها فامر له بغيره الا في وهم يخرج الى فارس يقال كانت سبب في الفات
 فيها يقال ان العرب لم ينزلوا على ذلك وانهم علموا بتميز الكثر في عند ان شيد فقال انما انما في قوله
 قول الكثر في ولم يقطعوا بالنصب ان يسوي قال يحيى فيهم من يقطعوا بذلك فان اسلمهم لا يقطع به
 وهذا حكاية عجيبه وموعظة غريبة ولا ادري في العشر من بن محمد بن حازم في قصيدة طنانة في
 من افراد ابناء المغرب اندج بها المنسوحات الوقية باعد الله محمد الامير في ذكر يحيى بن عبد الواحد

ففمنها مسائل من علم النجوم لعلمه التي فيها على جميع النواحي والموجود منها نحو ما ينشأ من غير بيان ولقد
 الجاد فيها نظم حكايته هذه الواقعة للطيفه واول القصة بهذا الحمد لله على قدر علمها وبجمال
 العقل في سبل الهندسها تم الصلوة على الهادي في نفسه محمد حير بموت بلعنها ثم الذم على الامير المؤمنين
 في عبد الله الذي فاق الخواكر ما خيفة خلقت نوار عترة شمس الضحى وهذا يختلفان فيما سأل فواضله
 السعفي فعما صانك نول صله بالعتدي فما مروي لعدو به من عرايته كان كوكب المذنب قد مر جبا
 اذ ام قولهم حتى اذا طردت نعاما وضرب عدله بقلبه بالها الملك المنصور ملكك قد شت الى ما بين
 بعد ما مرها فلو ترى من غنى في مكارمكم لم يدركوا بالتدني غنى ولا يحا ان الدنيا لا ايام فمجيئ
 بالبقدر ملكك اصحابا وما بدلت قفست من بيت مملوح ام هذه مثلا في رعيك الاما وكلنا بالمر
 حينا غير غافله من جودك فكيف لا سوا كل من كلما ومنا امانا ان الحمد لله ثم على ان الصلوة على علي بن
 الحكماء وما الى ذلك من وصل الدماء ومن فتر الشاة على من ابيع النما فاسمع نظم يلوح قد هدت
 فكوي له معاذة ملك خزل النما حديثه شجع كذا في محبتها من نحوها ناسم النجوم قد انما فاسمع
 والاسول في طرق الكلام وما علم الاثابة قد جدا ورعنا انصو علم باحكام الكلام وما من النما بغير
 لتسود الكما والكلام في الحقيقة فان نرحله فاسمع منظم ان الكلام هو القول الذي حصل
 به الامادة لاسم والنما وقها في باب المعكلا اثنين فباب على كس في من من سقى كما تقول سقا الله
 صوبنا ومنه وروى مثل قولهم ولا ربه فيهم القيش والنما ومن المعكلا الى الثلثة فاما في
 التقدير بعد في باب يخرق فيها خالف النما من باب كان واخولنا تقول فاعزك مفضلا ربا بحت
 منك لجة بانوال الجود والكرما من باب الاستثناء والقول في باب الاستثناء متصلا متنع وقد كان
 فيه جله الزما وقد سلك قوم فيه لاسيما من عدله في الاستثناء ولا سيما من نول الفعل واحد كيدا
 وكيدا ثم كرك وكه وليس يمنع من نصب باذنه من باب الاستثناء وهو مقتضى والعرب قد تحذف
 الاخبار بعد اذا اعنت فجاء الامر الذي منها ويزيل نصبها بالجال بعد اذا وبعدا فاعزك من بعد
 مرها فان نول في ضمير الكس بها وجه الحقيقة من تكاليفها لاذك ليعني على الانام مسئلة اهدت
 الى سبويه الخف والنما قد كانت لعقربا لوعوا لعيها فاما اشعر الزهور وقعها في نحوها
 هل اذا هو به او هل اذا هو باها فاحققا وخطا بن زاذ بن جرة في ما قال فيها ان ابنه قد ظلم
 وعاظه على في حكومته باليه لم يكن في امر حكما كفا على في حكومته باليه لم يكن في امر حكما

في قوله
فما كان

وجميع انباء كل منسوب من هذه اذ غدا منه يفرض ما فضل بالكبر مكتوما وقد كتبت بعض
الاساس بلغة الكظفا فتنسب عليه بعض الحقوطا فتنسب حتى قضى هذا ما بينهم هذا من كل جوب
حكما من كلامهم فتنسب عمر بن عثمان فما قد قضى هذا حثا في الوري حمت فكلامهم فتنسب
للقول سلفا ما التزم من معاضهم مقارنا ولا لقاع في اهل التزم فاصبحت بعد الانفس
كاشته في كل مكان فتنسب الكظفا واصبحت بعد الانفس باكية في كل طرف كد مع شخ فتنسب
وايسر يخلو امر من خاسد انهم لولا الناس في الدنيا لما افهموا والفن في العلم السبي محنة علمت واج
الناس شجوا عالم مضما فوله فتنسبوا البيت اي فتنسبوا على الحال بعد ان رضوا ما بعد اذ علم
الخبرة وقوله بانها اخر البيت فتنسب في اوله باللسان فتنسب في الينسب وترجمها فتنسب في الينسب
ما لغيره فتنسبوا بعد اذ فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا
للتوكيد ومما في اخر البيت الثالثة ارباب هذه المسئلة يقع الغرض كناية عن الاشكال والخفا
وعنه في اخر البيت الرابع بقية ما جمع عنه وان زاد هو الفراء واسمه بجي ان حرة هو الكا في وسه
على ما بان بوضوح وبوجه واسمه عمر في الفظا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا
وعمر لان سبوه والكناية والآخر ان عمر بن لغيره فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا
فضل وبالعكس فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا
لغيره المرسل في قوله الحقيق واختم كغضب فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا
سبوه سوان الكناية وهو فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا
فاداموا باها ان ثبت فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا
واختار لا يفسر فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا
وكذلك حكاها لا بد في شرح الفصل في صور فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا
انكر الرقع فكان سبوه سبيل من فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا
ذلك فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا
طريقه فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا
او بكر فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا
ولا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا فتنسبوا

وعلم

على وجهين أحدهما أن تكون المنقطعة معتمدة على اثنين قبله ومنقطعة فالمنفصلة المربطة ما بعد ما قبلها
قبلها بحيث لا يفتقر إلى شيء من الألفاظ فيكون صحيحا والآخر أن يفتقر إلى شيء من الألفاظ فيكون غير صحيح
من غير تعيين وذلك بحيث منفصلة قال الدمامي وعمل هذا فالانفصال بين الباء والواو لا يخلو عليها
منقطعة باعتبار منطوقها المتصلين فيجبنا بذلك أن لا نخرج عنها بعضهم يقول يجب منقطعة لأنها
انفصلت بالهمزة خرجت من ذلك فإذ انفصلت بمجمل كلمة فاحتمل أن يكون ما بعدها لا يكون باعتبار
هذا المعنى فليست هي الهمزة الأولى لأن الانفصال على هذا الوجه يرجع إليها فليست هي الهمزة الأولى
لكن هذه التامية لا تفسد بمنزلة الاستفهام البقرة التنوين فيخرج الهمزة الأولى المشوكة للتنوين فليست هي الهمزة
مفصلة لما قبلها الهمزة الأولى فإذ انفصلت فليست بعد جزء التنوين والاستفهام فيما إذا وقع بعد جزء
الاستفهام أو وقع بعد جزء التنوين وقدمتها نحو شاوليها لم يفتقر إلى شيء من الألفاظ فيكون صحيحا
نحو أن يفتقر إلى شيء من الألفاظ فيكون صحيحا والمربطة ما بعد ما قبلها لا يفتقر إلى شيء من الألفاظ فيكون صحيحا
الفرق بين الواقعة بعد جزء الاستفهام من جهة الهمزة الأولى والثانية أن الواقعة بعد جزء التنوين لا يفتقر إلى شيء من الألفاظ
لأن المنفصلة لا يفتقر إلى شيء من الألفاظ فيكون صحيحا فإذ انفصلت فليست بعد جزء التنوين والاستفهام فيما إذا وقع بعد جزء
الاستفهام فليست هي الهمزة الأولى فإذ انفصلت فليست بعد جزء التنوين والاستفهام فيما إذا وقع بعد جزء
هو ومنه في الجواب أن الهمزة الأولى لا يفتقر إلى شيء من الألفاظ فيكون صحيحا والمربطة ما بعد ما قبلها لا يفتقر إلى شيء من الألفاظ فيكون صحيحا
انقسامه إلى ثلث والراجح أن الواقعة بعد جزء التنوين لا يفتقر إلى شيء من الألفاظ فيكون صحيحا والمربطة ما بعد ما قبلها لا يفتقر إلى شيء من الألفاظ فيكون صحيحا
العزيزي تكونان فليست هي الهمزة الأولى فإذ انفصلت فليست بعد جزء التنوين والاستفهام فيما إذا وقع بعد جزء
مختلفين نحو شاوليها لم يفتقر إلى شيء من الألفاظ فيكون صحيحا والمربطة ما بعد ما قبلها لا يفتقر إلى شيء من الألفاظ فيكون صحيحا
منه في الجواب أن الهمزة الأولى لا يفتقر إلى شيء من الألفاظ فيكون صحيحا والمربطة ما بعد ما قبلها لا يفتقر إلى شيء من الألفاظ فيكون صحيحا
فأما حكمه في العمل بالراجح في معنى ما قبله فليست هي الهمزة الأولى فإذ انفصلت فليست بعد جزء التنوين والاستفهام فيما إذا وقع بعد جزء
هذين في معنى ما قبله فليست هي الهمزة الأولى فإذ انفصلت فليست بعد جزء التنوين والاستفهام فيما إذا وقع بعد جزء
أنه قوله والتنوين في الجزء منفصلة للضرورة والمعنى أن الهمزة الأولى لا يفتقر إلى شيء من الألفاظ فيكون صحيحا والمربطة ما بعد ما قبلها لا يفتقر إلى شيء من الألفاظ فيكون صحيحا
مختلفة أم نحن الخالفون ذلك على الراجح في أنتم من كونها فاعلموا أنه قبلها حلقه فليست هي الهمزة الأولى فإذ انفصلت فليست بعد جزء التنوين والاستفهام فيما إذا وقع بعد جزء
أنه الخارج فليست هي الهمزة الأولى فإذ انفصلت فليست بعد جزء التنوين والاستفهام فيما إذا وقع بعد جزء
الآخر في الخارج فليست هي الهمزة الأولى فإذ انفصلت فليست بعد جزء التنوين والاستفهام فيما إذا وقع بعد جزء

ثم انهم عرفوا انه لا اول له ولا كثر وتقول ان استقيمت عن تعبير الخبر انهم زيدا فاعدا ان شئت انما
 زيدا في كتاب سبويه فانصه هذا ام اذا كان الكلام بها بمنزلة انهما او اية من ذلك قولك انما عندك
 م عمر ولا زيدا لقيت ام بشر انما قالوا علم انك اذا اترقت هذا المعنى وتقدم الاسم احسن لان لاقتل
 عن الفاء فاما اقتل عمر احد لا معنى في هذه الحال فبذلت بالاسم لانك تفصل قصدا ان يتبين الاسم
 وجعلت الاسم لاخير عدلا للذلة فاما الذي لاقتل عنه فبذلت الفاء لقيت زيدا ام عمر وكانا
 حنا هذا كلامه هو نض في ان التقدير في مثله اولى واحكم فالوجه ان تقول اني ذلت ابن عصفور
 في المقرب ايضا فقال لا احسن لو سطا الذي لاقتل عنه ويجوز تقديره ويجوز ان يميز وذكرنا ان
 ايضا فقال ذال في المضطه مفرد فالوجه ان يميز قبلها مثل ما يليها سواء ليكون ام مع التميز
 بنا اول ام في المقرب انما بعد ما بنا اول المقرب في يجوز يجوز زيدا عندك ام عمر يعني انهما عندك وفي
 لتوف زيدا في الداعي في الموضوعين هو يجوز الخالق بين اياها ما نحو عندك زيدا ام عمر
 ان زيدا عندك ام في الدار لقيت زيدا ام عمر وجوزنا حنا كما قال سبويه لكن المقابلة احسن لك
 قال الرضي يجوز ان تأتي بعد سواء ونحوها بان يجوز ان تأتي في سواء على قمت وتعد وضع
 ذلك لفارسى قال لانه يكون شي على احدها ولا يجوز ذلك لبعض الاحد الثمين والاشياء
 النسوية تقتضي شيئين فاما انما تقتضيه شيئا لا تقتضيه النسوية وتعد على ذلك انهما
 في المعنى يقال لا يجوز القطع بعد خبر النسوية فاما وقد راع الفقهاء وغيرهم ان يقولوا لو كان
 كذا وكذا والصاب لآتين بام قال في التفتيح تقول سواء على قمت وقعدت وهو سوي في الكلام
 لهذا لجان بن جحيص في طريق الرغلة اوله نذره وهو في الشدة بمكان انتهى قال الرضي في
 على انما سوي ويرد عليه معنى ام حد الثمين والاشياء فيكون معنى سواء على قمت ام قعدت
 سواء على انهما فعلت الذي فعلت الخبر اني عن معنى الاستفهام وهذا ايضا خبر الفناء وان لم
 ذلك في اواز في لانه جعل سواء خبر مقدم اما بعد سداء والتوحيه يكون شوا خبر مبدل محذوف
 تقديره الامر سواء على مقتضى ان لا يربى بقوله امتى ام قعدت والمعنى اني قعدت والعلية
 الاستفهامية المستفاد من ذلك على خفاء الشرط اني قعدت فاما من شوا على اني في قوله يعني
 ام احد الثمين والاشياء من جهة اذ هي موضوعه لقطع حد الثمين والاشياء مراد به من حيث
 هو احدهما والحد هو ليس معناها فنحو الثمين والاشياء في البديع سبويه ذاك ان بعد وشر

الاستفهام فلا بد من سميح كانا أو غليل يقول سواء على الزيد في الدوام عمرو وسواء على
 فت أم فقدت وإذا كان بعدها فعلان بغير الواو الاستفهام عطف الثلاثة بأقوال سواء على
 فتا وضعت فقلنا أن فتا وفقدت هما على شوا فاعلى هذا شوا خبر مبتدأ محذوف في الاستفهام
 سواء والجملة دالة على جواب الشرط المقدّم في الدوامية وبذلك يستبين صحة قول القضاة
 وكان ابن هشام يؤولهم أن الهمزة لا وقعت بعد كلمة شوا في أول جملتها وليس كذلك انتهى ولا خلاف في
 التقطع بأقوالهم الهمزة الاستفهام فليسا يكون الجواب عن الاستفهام بنعم أو لا وذلك أنه إذا قيل
 الزيد عندك أو عمرو فاعلى أحد المعنى عندك أم لا وإن أجبت بالنفي صرح أنه جواب زيادة ويقال
 الحسن والحسين فاضربا أو ابن الحنفية فمقطعا ولا بد أن الثلاثة بلام ويجب عندنا بقولك أحدهما عند
 الكيسانية بأن الحنفية لا يجوز أن تحجب بقولك الحسن ويقولك الحسين لأنه لم يسل عن فضل الحسن
 وابن الحنفية ولا من الحسين ولا من الحسين ولين الحنفية وإنما جعل أحدهما لا يبينه قرينا لأن الحنفية تكاد
 يقال أحدهما أفضل أم ابن الحنفية الثالث قد تحذف والمعطوف بها كقول دعائهم أيها القلتان
 لأمها سميع فإدراكا رتب طلبها أي أم غي قال ابن هشام ولكن يقول حاجبه إلى نفير مغاداة
 البيت لصحة قولك هل طلبها رتد وانشأ في قوله هل بعد لم يقدح في المعطوف عليه بام
 كقولهم هم من هوقات أنا الليلى الفديرا كما في حريم هو قاتنا ناء الليل وجماعها جند
 معطوفها بدلها فقال في قوله فلا تبصرون أم أن الوقت ههنا أن القيد بام تبصرون ثم تبينه
 تاحير وهذا باطل إذ لم يجمع منه معطوف بدون عاطفه وإنما المعطوف جملة تاحير وما قولهم
 انفعل عند أم لا فالجواب عما وقع بعده وله يقع بعد لغاطف وحرف الجواب تحذف حينئذ
 كثير ويقوم معنى في اللفظ مقام تلك الجملة فكانت الجملة ههنا كونه لوجود ما يعنى عنها واستغنى
 عن لى لى ترجم ما بعدها ما قبلها بل كل منهما مستقل بعبارة لا يما حاكم لى لى في تقدير غير ذلك
 ولذلك سميت منقطعة وقد تسمى بفتحة وهي ثلثة اقسام مسبوقه بالخبر المحض نحو يريد
 الكتاب لأرب فيه من رب العالمين يقولون يريد ومسبقه بالهمزة لغير الاستفهام نحو
 لهم أرجل عيشون بها أم لهم أيدي يمشون بها إذا الهمزة في ذلك للاستفهام فينبزلة النفي
 أو المتصلة لا تقع بعده ومسبقه بالاستفهام بغير ههنا نحو هل يترى داعي ولبيصير
 أم هل ينسوي الظل في النور ومعنى أم المنقطعة لا خبر كحل كقولهم نعم هل نسوا

الطوائف النورية بل هل ولا يبارزها هذا المعنى والاكثر فصاحتها مع ذلك اسمها
 طلبت اقولهم انما الابل ام شاء التقدير بل امي شاء ومعناه اقل مراتب تشبها من بعد وفقد
 انما الابل على سبيل الجزم من حصل ثلث في ذلك فعلت ام شاء نقصد الاصراف استاذن شاول
 عز الشاء او استغفها ما انكارها مخوام له النبات ولكم البنون امي بل اله النبات اذ لو قدرت
 للاضراب المحض في المحال وهو لا جواربته النبات اليه ثم عز ذلك علوا كبيرا وقد لا يقتضيه لنت
 فيكون للاضراب حدة كما هو نقل ابن النجاشي عن جميع البصريين انما ابدت بغيره بل والامر جبهتان
 الكوفيين خالفوهم في ذلك قاله الذي يظن قولهم المعنى كوام جعلوا للشركاء ليس على الاستغفار
 ولانه يلزم البصريين دعوى الناكيد في مخوام هل مستوى الظلمات وتورام فاذا كنتم تعلمون ام من
 الذي هو جندكم مدفع بلدنا فيمنع ان اخاد من اشارة احدى من كلام التقدير الفاضل في حاشية الكتاب
 بان ام الدخلة على الاستغفار لم ليست منقطعة ولا منقطعة وتره بعض الامم فقال له انه لا شلف له
 ذلك وان النخالة مطبقون على امر لا يخرج عن افسين اليه تنهات الا في قضية كلام المقصود ان
 المنقطعة غاطفة ايض وهو قول ابن جني ورجل ابن هشام والجمهور على انها حرف تشبيه فربما ان الشاء
 قد تروا محتملة للاقتضال والافتتاح فمن ذلك قوله تعالى اخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهدا
 فقولوا على الله ما لا تعلمون قال ابن خنيزر يجوز في ام ان يكون بمعنى امي الامير كما هو على سبيل التقدير
 يكون احدهما ويجوز ان تكون صفة لثالث ذكر ابو زيد ان ام تقع زائدة وخرج عليه قوله فلا يصح
 ام انا خيرة قال التقدير فلا يصح اما خيرة قال ابن هشام والزيادة خاتمة في قول ساعد بن جوبة باليت
 شعري ولا يحتاج لهم ام هل العيت بعد التسبب من كلام والثناء ان يكون حرف تعريف كاللهي لغير
 كبر الحاء ثم هذه وسكون الميم وقع ثلثا المتنا لا من تحت وبعد هذا الميم ثلثا بوقيل من الميم نوحير نشا
 ابن شبيب يقر بواسم ثلثا بعد ثلثا القل وهو يجمع ثلثا الميم ثلثا والضم ان المراد بالميم
 لجميع على سبيل التعليل نقل هذه اللغة عن طي وهو ميلة اخرى من الميم وهو طي ابن زيد
 ابن كمال بن شيبان حمير وقع لبعض ادباء هذه اللغة لثيم وهو ميم ومحض واحدة قال ابن كمال
 لما كانت اللام تدغم في أربعة عشر حرفا فيض الميم فيها كانت من المصنف لثيم الذي فاوه من وجعل
 هذا الميم في انام بدلها ميم لان الميم تدغم في ثيم ثم في ثيم لان الميم لا تدغم في ثيم
 وانشد على هذه اللغة في ابي خنيزر ورواه في بعض الامم في باب الميم ثلثا الميم ثلثا الميم في

اسفر كذا في الامم بن قول وقال بعضهم ان هذه اللفظة مختصة بالاسماء التي لا تدغم لام الغريق
اولها نحو غلام وكتاب مجل وجيل وناس ولباس قال ابن هشام وحكي لنا بعض طلبة الفيزانية سمع
بلاذهم من يقول خذ لم ربح واكتب من ربح لمعل ذلك لفظ لبعضهم لا يجسمهم الا في البيت السابق
انها في الحديث دخلت على النورين انتهى قلت واحتج في الفيزانية عشرة عشر فلم ومنه في البيت السابق
التي تدغم في اولها لام الغريق ومن غير هذا بل كلام يبدل اللام مهما في جميع الاسماء فيقولون انهم كايون
م خلاص تعبهات الاول قال الاندلسي وابن جعفر الرواية في البيت بالفتح يبدل السين في ادغام اللام
فيها ومن سلمه الملم الشككة بعد الواو اقله عنهما في الفتح الغريق اقره الثالث قال الاندلسي في الوجه في تفت
الالف في الكتابة لا يلمهم وجعلت كالف واللام وفعله عنه في الفتح ايضاً وفيه مخالفة لظاهر كلامه ان
ذكر ابن الحاجب في هذا التوضيح قد وقع بعض الامم فقال قد كتمت اسيد الفصحى في
عينها بالضعف لا يواو عليه الناسقة اما بالفتح والتشديد فيفتح الهمزة فيشد اللام وقد يبدلها
الاول في بناء السقف كقول ابن جرير في ربيعة واثبتوا ايتها اذا التمس عارضت فيضحي ايتها
بالفتى فيجهر ويخبر تفصيل غالباً لا اسم على اسنونه من فيسرها بما لا يكر من شيء ويكون التشديد
يدل عليه شفره موارد ها وعطف مثل هذا قال فاما الذين سواهم يقولون انهم اخف من تهايم
وما الذين كبروا فيقولون فاما الله بهذا مثلاً فاما الديمة فلا تفر واما السائل فلا يفر
قد يترك تكررها استعانة بذكر هذا الضمير في الاخر او بكلامه بذكر بعده في موضع في الناحية
الاخرى الاول نحو ايتها الناس قد جكم برهان من يكم وان لنا اليكم نورا سبينا فاما الذين سواهم
بالله واعضوه وبفسيد خلفهم في راحة منه وفضل وفيه المعنى واما الذين كبروا فيهم كذا
كدا والنا في مخوفوا انما نزل عليك الكتاب منه انما يحكم انهم الكذب خربت ايتها فاما الذين
في طوبى من ربيع فبذبتا به من استغناء النفس والسعاء ما ولبه وفيه المعنى في تأخيرهم فيؤمنون
به ويكون معناه في تنه بديل فونه عنده في استخوت علمه فيقولون متابه كل من عذبني او كل
من ثلثته وحكمه من عند الله ولا يمان بها راجب فكانه فيلزم ان لا يستخوت في عدم فيقولون فيها
في في منهويه في مقامه شرط للمرفوع الفاء بعدها كما امر ولا يمان بها راجب فكانه فيلزم ان لا يستخوت في عدم فيقولون فيها
الخبر ولا يصفح الحبر على سبيل سبده ولا ردة ان لا يصفح الاستغناء عنها فيعينها فاء الخبر وقد لا يوضح
هذه الفاء جاءت في اللفظ حاجته غرضها لانها لم تخرج من حيز جليتها ولا عطفه مقرر على منه

والنقليل يكون أما في معنى الشرط ليس محجودا في معنى ما كما قالوا لم يكر من شيء وجوبه
يكر من شيء لا يلزم فيه الفاء إذا كان ضارحا لا إذا الشرط والفاء لا وفيه بعدا أما لو كان
دخلت عليه ضارحا لها لم يكر لأن ما لا يكر من شيء لم يكر من شيء بالبرهنة من ذلك ما ويجوز
ذكر الفاء قبل على أن لزم الفاء ليس لأجل ذلك انتهى قد تحذف الفاء للضرورة كقوله فاما
الفتان لا مثال اليك ولكن تبرز في عرض لو اكب ويجوز حذفها في سعة الكلام إذا كان هناك
قول يحذف كقوله فاما الذي استودت وجوههم الكفرية الأصل فيقال لهم أكفروا تحذف
المفعول استغناء عنه بالمفعول فتبطل الفاء في الحذف وترى شي يصح سبعا ولا يصح سبعا لا هذا
قول الجوهري قال برهنا من يكر من بعض ما يكر من فاء جوابا لما لا تحذف في غير الضرورة أصله
الجواب في الآية فلهذا هو العذاب والأصل فيقال لهم فو تحذف القول وانقلبت الفاء للمفعول
ما بدنهما الضارض وكذا قال في الآية الجاشية وما الذي كثر في الآية فلهذا هو العذاب
الم يكر ما لا في تحذف القول والمخرجات الفاء عن لزم لا تكتب لم يكر المصنف في التوكيد ما روى
من ذكر وقد ثبت جماعة من المأخوذ من حسن من قوله الذي تحذف فاء في الكلام ان يعبر
فصد توكيد بقوله هذا فاء فافاد فصد توكيد ذلك وأنه لا محذور في هذا فصد الذهاب أنه منه
عن يمينه قلت أما في هذا فاء لذلك قال سيبويه في تفسيره ما يكر من شيء فريد في هذا
مدل فانه ليس بان كونه توكيدا وأنه في معنى الشرط انتهى ما كونه في معنى الشرط فاء فاما جرد
فانه بمنزلة لتعليق بوجود شيء لان معنى ما يكر من شيء في معنى هذا أو قال لا لا لا يحجب ما دس
الذي باقية فلا بد من وقوع شيء فيها فيكون المعنى من هذا فاء فاء في كل حال قال
وليس من سيبويه من غير ما أنها تجمعها وكيف وأما حرفها اسم بل قصد في معنى ليجت
وأما معنى في أصل ما من هذا فاء ما يكر من شيء فريد فانه في معنى شيء في الدنيا يقع في ما من يكر
الفرق حذف فعل ما الذي هو كثر في خبره على طريق واحدة وهو يكر ويخوف كما في قوله وحده
معلقا لظرفه فاء في خبره لا يثبت على التفسير فاء ما حكم الاسم لواقع بعدها لا الفعل
خوض ما بيننا أي من أفعال الفاء لا من بعدها عن فعلها المحذوف فاء جزء مما في خبرها أي
خبرها كراهة دخول حرف الشرط على فاء الجواب تبي بقله جزء على أنه لا يعوض أكثر من واحد فاء
الاستكراه بوجهه في الجزء المذكور قول ثلثة أحدها أنه جزء من خبرها الواقع بعدها

وهو اما مبتداء نحو ما نريد منطلقا ما معقول لما وقع بعد الفاء سواء كان ما بعدها متبعا
 للتقديم مع قطع النظر عن القامحوا ما نريد فاني ضابط اوله بكن نحو ما يوم الجمعة في منطلق
 وذلك لان ما اخاضني في جميع التقديم لما يمنع تقديم هذا القول غرا وبعينه ليسوا وليس
 بقولنا ما هو قول المبرر وانما في رتبته والفراة واخراة ابن الخليل ابن مالك قال بوجها
 وقد جمع المبرر عن هذا القول في قول يسوية فيها كالا ابرق لا عنه قال الزجاج مرجوعه عن
 عندي بحظه فان قلت هذا القول لا فحمله عبارة المصنف لا انما وقع عوضا بين تمام الفاء على
 هذا القول جزء مما في خير الجزاء لا مما في خيرا ما نفسها قلت ما في خير الجزاء في خيرها ايضا الثاني انه
 معقول الفعل المصنف مط اي شو كان ما بعد القامحوا ما يمنع التقديم اوله بكن في العمل المصنف
 المقدر في محله ولا عمل ما بعد الفاء فلا ان يكونه مما يمنع التقديم الا اذا قلنا ما نريد منطلقا
 فالقديم ما يذكر نريد منطلقا واذا قلت ما يوم الجمعة في منطلقا فالقديم ما يذكر
 يوم الجمعة في منطلقا وانه لو كان كذلك لكان النصب في الاول بتقدير تذكر البنية للفاعل
 والرفع في الثاني بتقدير يحصل او يذكر بانه البناء للمفعول ولم يجر ايقانا اما ما منع من قول
 اما العبد قد عبيد اما في ثانيا فاما افضلها بالنصب الموضعين فقال يسوية في لغة حبيبة
 قليلة قال ومع ذلك فلا يجوز هذا النصب لضعف المعرف الا اذا كانت عين مقبل يكون
 في موضع الحال كما في لجماء الفقير اما ان اردت بالعبد عبدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع
 كما في قولك اما البصر فلا يصح لك وانك اما فلا بالك وقوع لا بن هشام في المعنى من
 وفي ذلك دليل على انه لا يلزم ان تقدمه مما يكون من شئ بل يفيد غيره مما يليق بالجدل اذ التقدير
 ههنا ما فكرت فليس بشئ لان هذا المسموع الذي سند اليه لغة حبيبة بنفس يسوية
 فكيف معنى عليه جواز التركيب العربية هذا مع انها محتملة للتخريج على ما ادعوا وسند كل
 الرضى من ذهب يسوية في نصبه على الحال وقال بل هو معقول به لما بعد القامحوا لان معنى عبدا
 اي تمكلمهم وذلك كما روي الكا في اما في ثانيا فاما افضلها اي اعلمهم في الفضل القول الثالث
 ان ان لم يكن ما بعد الفاء ما يمنع التقديم فهو جزء مما في خير جزاء في خيرها ما نفسها
 مسافر ان كان نحو ما اليوم فانه حائل فهو معقول المقدر المحذوف لان لا يعمل ما بعد
 فيها قبلها وهذا قول يسوية الماز في المعهور وروى ان الفاء للجزء وشي ما لغة من عمل ما بعد

في ما قبلها فالباب كله من هذا القبيل فلا معنى لتفصيله لا يخفى له لا يخفى له ان ما بعده فاء
 الجواب لا يعمل فيما قبلها لكنه تم خادوه مع الفاء هناك دون غيرهما من الواضع لما قاله سيبويه في الجواب
 عمله بعد هذا اما اذا قلنا فاما قبل ما لا فلا الامر بذلك لو عدت اما او الفاء في قوله تقوما
 التيمم فلا تقوما قلت التيمم فلا تقوما كان جازما في الجواب نحو ما اردنا في كتابنا لو عدت
 اما او الفاء قلت نداء في كتاب ثم يجزى لا يجوز تقديم مقول خبرت عليها وكذا لا يجوز لما
 درهما فتكثرون اذا مضى لا يعمل فيما قبله قال ابن الحاجب لا يصح هذا الاقوال الثلاثة هو
 الاول وهو ان الواقع بعد اما او الفاء جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها الغرض العوضية
 وفي ذلك لان وضعها لتفصيل انواع وما ذكر بعدها احدا لانواع المستندة وذكره باعتبار ما يتعلق
 به من الجملة الواقعة بعد الفاء والغرض من التفصيل الدلالة على انه هو النوع المراد بتفصيله كما
 طاعة ان يقع مرفوعا على الاستدعاء لان الغرض الحكم عليه بحسب ما بعد الفاء لكنه مخالفوا الاستدعاء
 من قول الامر بان يفصله باعتبار الضمة التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولا
 بدلا او ظرفا او مفعلا او غير ذلك لان ما نك لفرق بين الجملة من قولك يوم الجمعة صريحا من قولك
 صريت في يوم الجمعة وان كان في الموضوعين صريحا فيه الا انه ذكر في الاول يدل على انه حكم عليه
 لما كان الحكم بوقوع الغرض فيه علم ان الغرض واقع فيه وفي الثاني يدل على انه الذي وقع الغرض
 من قول الامر على حيا هو عليه جملة وان لم يكن على معنى ما عرابه الذي كان مفعولا للفعل لكونه
 مفعولا للفعل المحذوف مطر او شيطان لا يكون هناك مانع وبين وجه ما قبلنا ان ما خاصته تصح
 التقديم لما يمنع بعد ما خاصته للتبصر على الواقع بعدها هو نقصه بالتفصيل التخصيص من حيث
 في الجملة الواقعة بعد الفاء تبصر فديق بعد ما جملة شرطية بعد الجواب مقرر ان الفاعل قوله
 فاما ان كان من الخبرين فزوج وزيجان واختلفت في هذا الجواب لا لا بد من قول ابو حيان في تصحيح
 جوابا ما واداء الشرط جوابا محذوف فلا بد من جوابا فاعلية لذلك لم ان يكون فعل الشرط بعدا ما
 ولا يلزم مضمية لا عند حذف الجواب كما انه قيل ما يمكن من شيء فزوج ان كان من الخبرين فالجواب لا
 الذي تقدم وجواب ان محذوف هذا مذهب سيبويه قال الرضي في الدليل على انه ليس جوابا بل علم
 جوبلها ان جئني اكرمك بالبحر اكثر وجوابا ان اكثر من جوبل خبرتي فاكرمك انما هي وزعم لا خسر
 ان الجواب المذكور لا ما او انما فالاصح عنده ما يمكن ترشيح فان كان من الخبرين فزوج فمزيدا ما واما

في قوله لا يعمل فيما قبلها لكنه تم خادوه مع الفاء هناك دون غيرهما من الواضع لما قاله سيبويه في الجواب
 عمله بعد هذا اما اذا قلنا فاما قبل ما لا فلا الامر بذلك لو عدت اما او الفاء في قوله تقوما
 التيمم فلا تقوما قلت التيمم فلا تقوما كان جازما في الجواب نحو ما اردنا في كتابنا لو عدت
 اما او الفاء قلت نداء في كتاب ثم يجزى لا يجوز تقديم مقول خبرت عليها وكذا لا يجوز لما
 درهما فتكثرون اذا مضى لا يعمل فيما قبله قال ابن الحاجب لا يصح هذا الاقوال الثلاثة هو
 الاول وهو ان الواقع بعد اما او الفاء جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها الغرض العوضية
 وفي ذلك لان وضعها لتفصيل انواع وما ذكر بعدها احدا لانواع المستندة وذكره باعتبار ما يتعلق
 به من الجملة الواقعة بعد الفاء والغرض من التفصيل الدلالة على انه هو النوع المراد بتفصيله كما
 طاعة ان يقع مرفوعا على الاستدعاء لان الغرض الحكم عليه بحسب ما بعد الفاء لكنه مخالفوا الاستدعاء
 من قول الامر بان يفصله باعتبار الضمة التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولا
 بدلا او ظرفا او مفعلا او غير ذلك لان ما نك لفرق بين الجملة من قولك يوم الجمعة صريحا من قولك
 صريت في يوم الجمعة وان كان في الموضوعين صريحا فيه الا انه ذكر في الاول يدل على انه حكم عليه
 لما كان الحكم بوقوع الغرض فيه علم ان الغرض واقع فيه وفي الثاني يدل على انه الذي وقع الغرض
 من قول الامر على حيا هو عليه جملة وان لم يكن على معنى ما عرابه الذي كان مفعولا للفعل لكونه
 مفعولا للفعل المحذوف مطر او شيطان لا يكون هناك مانع وبين وجه ما قبلنا ان ما خاصته تصح
 التقديم لما يمنع بعد ما خاصته للتبصر على الواقع بعدها هو نقصه بالتفصيل التخصيص من حيث
 في الجملة الواقعة بعد الفاء تبصر فديق بعد ما جملة شرطية بعد الجواب مقرر ان الفاعل قوله
 فاما ان كان من الخبرين فزوج وزيجان واختلفت في هذا الجواب لا لا بد من قول ابو حيان في تصحيح
 جوابا ما واداء الشرط جوابا محذوف فلا بد من جوابا فاعلية لذلك لم ان يكون فعل الشرط بعدا ما
 ولا يلزم مضمية لا عند حذف الجواب كما انه قيل ما يمكن من شيء فزوج ان كان من الخبرين فالجواب لا
 الذي تقدم وجواب ان محذوف هذا مذهب سيبويه قال الرضي في الدليل على انه ليس جوابا بل علم
 جوبلها ان جئني اكرمك بالبحر اكثر وجوابا ان اكثر من جوبل خبرتي فاكرمك انما هي وزعم لا خسر
 ان الجواب المذكور لا ما او انما فالاصح عنده ما يمكن ترشيح فان كان من الخبرين فزوج فمزيدا ما واما

فقد غلظت الفصيلة كما وصفتم في زائل الكتب ما لا كسر ولا تشديد

و نفس ذلك بعد ما حصل ان كان من المعبرين مخرج ثم قدمت رد الفعل الذي بعده ما على انفاضا
اما ان كان من المعبرين فالنفس العاد انما عرفت انهم على اخرى فصار وقع وقال ابو جابر وهذا كما
نفاذ محببه ووقع لك في باطله وقد اقبل ابو علي في كلامه الاخصر بابا انه محذوف تكون جوابا للشيء
فما كنت كلامها بها لما كانت لاحدا وحت عن الثاني من ان كانا حوبين فليس في ذلك
على صفة ان يفصل بينهما والفا لا يفصل بينهما المذكور ولا في جوابا مستحضر وهذا لا يقع به من
اجتمع الجوابان الجواب الاول منها ومما لا يقول به هو فقال بعد ان ذكره يستقل شأنه في تقدير
قال وهذا هو الصحيح فاذا في المسئلة ثلثة مذاهب هب سبويه وذهب لاخصر وذهب ابو علي الى
قوليه وقد عرفت انما التفصيل في امره وعنه وتكون الاستقامه هذا غير الغالب الذي فهم من قوله انما
مقتضى غالبها كما في الواقع في اول الكتاب في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
غالبها نحو ما تقدم ذكره وحلف في امرها فاقبلوه وعلى سبويه وعليه سبويه وقال ابو علي في مقتضى
فليس بسا عده وقيل بخلافه وهو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
ان خطيبها قال الرضى وقد التزم مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
يلحق دعوى في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
ثم ردد في تحسينه بنسبها الى ذلك فغير على هذا التفصيل في امره غير مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
المقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
الواقع في اول الكتاب في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
الجزء في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
منصوب به او مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
مراد به انما اخبر في تقدير انما بالقياس المذكور لان الامر لا في الفعل لانه على الذي لا في الفعل لانه على
فانساب الزام الفعل بتركه للمفعول وذلك ان يقول انما قبل المفعول وقد قبل فانها على الامر الذي انما
قبل انما على انما بعد ما قاله الرضى في العاشره انما بالقياس المذكور في كسر الهمزة وفيه دليل على مقتضى مقتضى
لغة غير مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
لا في امره مع كسر الهمزة لقوله بالقياس انما كانت فعلها انما في الخبر انما في الامر انما في مقتضى مقتضى مقتضى

فہمی

والإيهام والاشتراك والتخيير والاباحة وأما الآن فقبل المقطوعين

٥٣٨

لنخبر ما به مضمون ما كان عليه قوله فليقل ذلك ان حقا وان كذبا قتر للإيهام على السامع وهو الذي
يعبرون عنه بالاشتراك كقوله فقد فاعرون من جوف لا مرفقة اما بعدلهم واما يتوب عليهم فان الله
نعم لم يحققه الحال وما يقول اليه واكرر من الكلام في قالب لا يجزم السامع معه بل بعد الامر فيها
وكه يتكذلك كقول حاشي من بعد ما عروا ذالهم فقل لها في منها والتخيير كقوله فقد اما ان
بعدهم واما ان تتخذ منهم خيرا فيجزيه يقدرهم بالفضل على كثرهم ومن اتخاذا الحسن منهم ما شادهم
ويعلمهم لتتراج ويجوز ان يكون المراد بالنعديس الضل بالانحاء الحاصل لا سيما بالنظر في الضل
لما عيه من قبل الحيوة مدة والاول في والمثاني لا بد للمتي للتخيير ان تكون رقيقة بعد الطلب فيكون
التقدير في الآية والله اعلم قلنا يا ذا القرنين فعل اما ان تقبذ واما ان تتخذ فان وصلها بعدا اما
الاول في محل نصب على المفعولية بالفعل المتخذون وما بعدا اما الثانية مقطوع على الاول في فعل
ما تفيدتهم واما اتخاذا الحسن منهم والاباحة مضمونك اما فعلها واما نحو ان جالسها الحسن واما
سبهم في لابر هنام فادفع في ثبوت هذا المعنى لا ملائمة مع ابائهم لا لا وفيها ان الاول هذا المعنى
الحسن في لا وفيه كما تقدم لان ما بينه الكلام معها من قول الامر على ما جئني به لاجله من شك وفيه
ولذلك وحب تكرارها في غير عدد وافتتح كلام معناه في الحرة ثم قبطر الشك او غيره قال في المعنى
وبما يجب حال الرضى مني الكلام مع ما على احد الشينر والاشيئله واما فان نقده اما على المقطوع
عليه نحو جاني انما زيد او غيره وكلام منبه على ذلك ان لم يتقدم خازا في بعض المستكلم معناه احد
الشينر بعد ذكر المقطوع عليه بقول مثلا فام ويل فاطما ببقاية ثم يعرض الشك ويقصد بها
فقطولا وعمر ويجوز ان يكون شاكا او غير ما من قول الامر ولذا ثم تات بجوز ذال عليه وعلى الجوز
قد يجاب بان معنى اقتراح الكلام معناه على الجزم ان ذلك يجب الضورة الظاهرة مع انه قد يكون
في الواقع كذلك وقد يكون ومعنى طر والشك طر والذال عليه لان يكون المستكلم بها لاندان
يكون جاز ما في الشك فاعلم ان في التحقيق امرقا لاحد الشينر والاشيئله والمفكلة المذكورة
ليست مستعادة من نفس اما واما في سفار مرضها ما عينا محل الكلام كما قالوا في ذلك او اما
لازمة قبل المقطوع عليه بها اي اما العاطفة اي يلزم ان يكون مثل المقطوع عليه بها اما اخرى
تقول فام لزيد واما عمر وليدنا من قول الامر بما بينه عليه الكلام من شك وغيره وقد سمع ترك
اما الاول كقوله فام لزيد قد فادام عهدنا واما باموال الخيالها والقرى يقبضه فيخبر زيد بيقو

والاشيئله والاشيئله والاشيئله والاشيئله والاشيئله والاشيئله والاشيئله والاشيئله والاشيئله والاشيئله

لا سئل عن الواو غالباً في الضم والفتحة والتثنية وترد اسم شرط نحو أو أيا ما تدعو لمثل اسمي الحنفية ولم يستفهم

وأما بقدر مجزئ مجزئ أو البصريون لا يجزئونها لا الكبرياء فاستمع فيها فغير تكرير فادعوا
يفاسر عليه ولا سئلنا ما الثانية عن الواو غالباً والتثنية ان هذه الواو زائدة لتأكيد التعطف في
الالتباس بغير العاطفة على التثنية من اسم عاطفة وقد علمت منهم مرد هسا الى انها هي العاطفة
وفي نسخة كلام ابن الحاجب في شرح الفصل انها من سبغ الكلمة لزيادة ولا عاطفة ومن يحسنها يمدد
في غير القالب بقوله لا يفسد بالكم انما لنا انما لكم بفتح الهمزة والمدان اليم بأدقوله انما في جنه
انما في نار وقد شقني عن الثانية بولا نحو ما ان تكلم بخير والاه سكت وقول المنفرد
فاما ان يكون آخر حشد فاه منك غنى من غنى والافاط حتى والتخذ في حشد الاقيان و
تقني وبك قوله وقد شقني لا يزال يروني خيالنا فاطارها او معاً يا تقني ليس استأمان
المعنى في قوله نعم فاما تبرز الشر حد بل هذه ان الشرطية وما لزيادة ولذات أكد لقول
جوابها قوله نعم فقوله انه ندرت بل حرم صوم وهو ط الحادية عشر في الفع والتثنية في
الهمزة وقد بدلت الياء ترد في جنه واحد ها ان تكون اسم شرط نحو قوله نعم انما فادعوا
الاسماء الحنفية بدليل جزمه دعوا فادعوا ما لا يطع حتى بجملة الاستمارة في جواب وقوله
في جنه في تلومنا شمس الخيرة فاستخذ الخليل والتثنية ان يكون اسم استفهام وليستهم بها
غمايز احد الثنتين التثنية والاشياء المشاركة في ترهوه مصمون فاصف اليه نحو في الرهب
فام فالاستفهام هنا غمايز احد المتعارفين في الرهبية قال صنف صنف يقول انما في كتاب
فقول اي ثياب فطلب منها واصفا بغيرها عند غمايز اذ كانت التثنية انتهى وقد تحذف ياء في هذا
كقوله ننظر بغير شر والفقاكين ايها على العيش استهملت مواضع تنبى في الشرطية و
الاستفهامية بمنزلة كل مع النكرة ومنزلة تعض مع المعرفة تقول في غدا في واتي غدا من في واتي
غدا ان واتي رجل بغير بغير واتي رجلين بغير بغير واتي رجل بغير بغير كما اذا صرح بلفظ
كل مصداق في النكرة فيقول في لغد اتيك في واتي لعمري في واتي رجلين بغير بغير واتي الرجل بغير
اضربه كما نقول لك عند التضرع بلفظ بعض يصعاب في نكرة بلا شرط نحو اتي رجلاً عندك واتي
رجلاً بغير بغير في المعرفة بشرط فاه تنبى او جمع وقصد اخيراً او تكرهها معطوفة ولو نحو
اتي الرجلين عندك واتي لعمري في لغد اتيك في واتي لعمري في لغد اتيك في واتي لعمري في لغد اتيك في
لغداك فاكرم في واتي لعمري في لغد اتيك في واتي لعمري في لغد اتيك في واتي لعمري في لغد اتيك في

وموصولة لا يربط من الموصولات ما نحو يا اكرمك بل حرف خطف ويصير بعد الشارة حرف
الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف

١٥٠

فقد بهذا الغرض لا يوجب الى الوصف من اسم الاشارة لانها وضعت بمهمة وانما يربطها بها باسم
تبعها بمخالف اسم الاشارة فانها ما كان اليا الوصف بل بالاشارة لخصيصها فلهذا جاءنا
هذا ولم يجرى راي والشرع ما بعدها في التنبيه تنبيه على ان المضاف الحقيقي لا يبعد ما قبله والمفعول
عن مضافها المحذوف وحكمها الفتح ضد اكثر العرب ويجوز ضمها في لغة بني سعد في التسع يا ايها
الشاعر ويل انهاء التنبيه في يا ايها الرجل ليت متصلة بآي مفعولة من اسم الاشارة والاصل بان
في هذا الرجل فاني متاع ليرى وشو هذا الرجل سينان تقدير هو وليان بهامه وحذفه اكفاء
بها منها الدلالة التي جرت عليها وعليه الكوفيون فمنهم لا يفتش ان لا يكون فصلة وان هذه موصولة
مستقلة وهو الغايده المعنى بان هو الرجل قال برهشام وبرهه انه ليس له غايده يجذف ولا يجوز
لانه كونه مستقلة اسمية وله ان يجيب عنها بانها في قولهم لا يستأمر به بالفتح كذلك انتهى في الحسن
تكون موصولة وقد مر كلام عليها في باب الموصولات وان تغلب امر اتي لا تكون موصولة اتصالا
فلم يجمع اليه ولا يعرب نحو يا الموصولان سواها على خلافه في اللذان واللتان وهذا طائفة واما ما
اعربت دون خواها لان شتمها بالجر في الانفجار الجملة معارض بل منها الامانة في المعنى الاشارة
من خواص الاسماء فثبت على مقتضى اتصال الاسماء في احوال سلامة من المعاني وانها اربع حالات
احدها ان لا تضاعف ولا يذكر مستقلة نحو اكرم يا اكرمك الثانية ان تضاعف وتذكر مستقلة نحو يحبني
انهم هو قائم الثانية ان لا تضاعف وتذكر مستقلة نحو يحبني اي هو قائم الرابع ان تضاعف ولا يذكر
مستقلة نحو يحبني انهم قائم وفيها اعد للحالة الرابعة معرب مستدبر ووجهه والحقير ومنبهة
في الحالة الرابعة من طائفة من الجبرين قالوا يا جريا مطر وهو قضية اطلاق المعنى هنا لكن
يا بابا عذرها في المبنيات مع خولها فتم وقد اسلفنا الكلام على اغرابها وبنائها مستوفى هناك فنبهنا
لا يعمد الى مقطوعة عن الاضافة لفظا ومعنى في النداء والحكاية يقال جاني رجل فتقول انا
هذا جاني جاني فتقول انا جاني جاني رجالي فتقول انا جاني جاني رجالي فتقول انا جاني جاني رجالي
انما هو بحسب اللفظ دون المعنى الثانية عشر قبل وهو حرف خطف ويصير بعد الشارة حرف
الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف

بالحرف

بل هو وعد محبي زيد فاعلم ان النصيب منها لا يجزئ زيد لا بل عمر وفقيهه عدمه حتى زيد قطار بعينه
تعد النقي والهي بغير حكم الاول وهو المقطوع عليه وانما صدق ان لا وهو المقطوع بمخولها
من زيد بل عمر ولا نصيب زيد بل عمر ففقر حكم النقي له اي لم يزد من ثبوتها لعمركا لو قلت فالحاقه
منه بل عمر ولا نصيب زيد انكر عمر فليس فاذ يقرر عدمه بحيث زيد والهي عن النصيب له وانما المحو
له والامر بالنصيب له وانما المحو له والامر بالصحيح وهذا ما ذكر الجمهور وقال الرضوي في كلامه
الاولى ان الاول متكون عنه كما في الانجاب ثم سطره وبه جزم لمول سعد الذين انقل حكمه
عطف على بغير الحكم الاول اي بقيد بعد النقي والهي بغير حكم الاول اليه اي في الثاني عند بعض
اي تعسر النجاة وهو المتروك وتبعه عبد الورث فاحار مع موافقها الجمهور في ان تقدم ان تكون
نافذة حكم منلوها اليها كما اذا وصفت بعد الاثبات فعلى قولها يجوز ما زيد فاما بل فاعدا بالنص
وفل زيد فاما بل فاعدا بالرفع ويختلف المعنى فمع النصيب يكون المقود ضيقا على معنى بل هو قلنا
ومع الرفع يكون غنى اي بل هو فاعدا قال غير واحد من المتقدمين انما الغاية مخالفة استعمال العرب فيها
الاول صريح كلامه ان بل يعطى ما عطى سوا كان تتبع الانجاب او غيره وهو من ذهب ليقير بين وضع
ذلك الكو فيون بعد غير النقي وبه قال هشام محال نصيب زيد بل انك قال ابو حيا وهذا من الكو
اسمع من الجعيز في شاع شواهد العرب ليس على ندم لسمع القطع بها في الانجاب وعلى قلته ولا
يعطى ما بعد الاستفهام واما الثاني فقصية اطلاقه ان بل يقطع الجمل كما تقطع الفراق فيجمع
ان تدخله على الجملة حرفا بنذا لا عاطفة الا اذا بلها مفرد وعناها الا ضرب قط فان لا حاجة
كان على الاضرب اما الابطال بخوفه والو الشخوذ لخرق ولذا سبحانه بل جبا مكرمون اي لهم عجا ومنه
ام يقولون به سبل جانبهم بالحق وما الانتقال من عرض الامر بخوفه فانه من توكيد ذكر اسمهم بقطع
بل فثرون الحيوان الدنيا ونحو الدنيا كتاب بطون النجوى وم لا يتلون بل قلوبهم في غمهم من هذا
تذكر ان ذلك في شرح كافيه انها لا تقع في الترتيل الا على هذا الوجه ومنه في ذلك جملة بلائيل
وردوها لا بطلان في الايتاب في التاقيتير قال الدمايني ومجمل هذا الكلام عندنا ان ما لا يقع
يقع في لفظه الا للشيء على النقاء امر واستيناف غير فلا يتم توهيمه بيشك لايت في الترتيل
ادليس الاضرب على وجه الابطال متيقنا في شيء منها لاحتمال ان يكون الاضرب في ما عرفت لعل
المقول الحكمي لا شك ان الاخبار صلبة ذلك منها فاب لا يضر انه الابطال بوجه يكون الاضرب

خاتمة الرد على من ادعى ان هذا الجاهل وداعا لم يستغنى عن هذا المضاعف فاجابها واسمها من هو ومنه

١٣٥

هذا الجاهل لا يغفل من امر الى سببنا وفراغته في سقه الى ذلك ان القائع في حاشية المعنى ان القاص
تما فخر ان يكون الاستدلال كالاصرب قال ابرهنا في المعنى والفقير يقولون في الجاهل
والقاص لا يحرف في سببنا ذلك واغلب فانها تعدل في المعنى بمزلة لكونه في الرابع نزل لا قبل بل التوكيد
الاصرب بعد الانجاب كقوله وجهه البدر لا بل الشمس لو لم يقض لنترك صفا قول ولو كلف غير
فانقضا بعد المعنى والمعنى ان يصور والنتي قال انه لم يجمع منه بقوله وما يخرجك لا بل انما في
مخرج بعد نراخي الى اجل وقوله لا مثله طاعة الله لا بل طاعة الله فاجبت استنباطها فالتحقيق
لا بل هتاه في المعنى وما افكره من انها نريد قبل بل التوكيد الاضرب بعد الانجاب يحل نظره في ذلك الرضى في
ضممت الى بل بعد الانجاب نحو قوام في بل لا بل عمر واخرت بل لا بل عمر واخرت الى ذلك الانجاب
في الامر بتقديم لا الى ما بعده في ذلك لا بل عمر وبعث ملا الفياض من زيد يا بئس لعمري ولم لا تجوز بل لا كان
قيام زيد في حكم السكوت عنه بمحمل انييت وان لا بئس وكذا في امر زيد بل لا بل امره لا لا المذكور ولا محله
فيكون امر بغيره بل لا يكون مع امر بغيره وهذا كله وهو بغيره في امره الوقت قبل بل فيما ذكره
نرايده بل في منها لا يسر معنى لم يكن بل وجودها فالقول بزمانها ليس شي ومن جاز في التصريح في ذلك
يحمل الزيادة على معنى انما ليست لتقطع فقد يحل الثالثة تحت خاتمة الرد على من ادعى ان هذا الجاهل
المتشبه بعد ما كثر في ما به او فعلا بعد الجاهل في هذا المضاعف لا يصح في جميعه ولا امر في مقدمه
الا مذهب المتشبه بقوله كثر في ما به او فعلا حينئذ خفي مستغنى الى كسر يصلح ما قبله لو كان ما قبله
حقلا نحو قوام القوم خاتمة زيد المعنى خاتمة هو اعطاهم زيد ان كل ما يستغنى منه مضاعف يمكن نحو القوم عليه
نحو القوم خاتمة خاتمة زيد المعنى خاتمة هو اعطاهم زيد ان كل ما يستغنى منه مضاعف يمكن نحو القوم عليه
هو المقصد بالاستثناء اذ لو كان خاتمة الخاطب فيجوز غيره بانساب الاجرة اليه عيان المقصد الحسن
من حيازة غيره حيث قال غايد الى كسر المضاعف المتقدم عليها الثولها وذلك او ذلك الحيازة لا بل غير
ذلك لا بل اضربها اذا نقل هذا المضاعف كالصوة الثانية او غايد الى كسر المضاعف وهو من في ما قبله لو كان
فعل او كلاما كالمقدم فالمعنى على الاثر في نحو قوام القوم خاتمة زيد خاتمة بل فقامت منهم زيد وعلى المتشبه في
القوم احوال خاتمة زيد الخاطب المستباليك بالاحقر زيد ان فو ان في مرجع التفسير لا بل التوكيد في
الشافعي لسيبويه وروى الاول في بابه في تقدير ما لم يلفظ به فقط وهو بجهت بغيره في غايد على البعض
القوم من الكل السابق والمعنى في نحو قوام القوم خاتمة زيد خاتمة بل فقامت منهم زيد وعلى المتشبه في

وكل

وكل في نفسه وصفاً بأنه يلزم من تقدير البعض غير ذلك البعض من نحو المستثنى فيلزم إطلاق
البعض على الكل لا وحدهما وإن صح فلا يحسن الظن في الاستثناء ثم أحاطوا ذهب الكوفيون وذهب
القرطبي إلى تخايفه لا داعي له كقولنا استبرئ من معنى الآفة أبو حنيفة يمكن القول في خلاصه ذلك
نفسه هذا الخلاف في مرجح الظاهر فيكون قوله هو مدخل في ما قبله وهو قوله لا يكون
ولا يكون في مقابلة قواعد الاستثناء وذكره هاهنا في وجاهته عذر في كلامه نحو خاشية عليه
الاستثناء وخرجت عن كونها بالاجتماع وإما في غير هذا وجه آخر في حديثنا أنه معناه بمعنى برأيه
فيكون قوله أنه لا تنقيب لطلب المصداق الواقع بدلاً من لفظه بفعله من قول خاشية الله فكانه قال
نزه الله أو فعل ما يصح من قول الحق سبحانه برئت لله أي لم يؤذ ولم يفسد ومنه هذا التاويل
لا يأتي في نحو خاشية الله فإذ بشر أنه مقام تعجب لا نزهة أو سمع فعل بمعنى برأه من فعل خاشية لله برأه الله كما
نظمه في حكاية فالأول قول جماعة من المحققين منهم أبو الحسن هشام والرازي وسندوا عليه بخبر
يرونها كقصة في سما الخات لله بالتبؤن منه مثل قوله تعالى الرزق عسير الدرة ابن سقوتنا
الله بالإضافة فهذا مثل سبحانه وهو معاذ الله قال زهراء ولب أخا زرعك وكم كانوتم أزعج طيها
أما أخرجه الاستثناء والتبؤن في لفظة الأخرى أو لدخوله في ملازمة قرأته التفسير والحج لا يدخل فيه
الحجاء وهي إنما تزل التبؤن في قرأته الجملة لأنها من حيث شبهة خاشية الحرفية لفظاً ومعنى لا يعم
الحرفية الاستثناء بمعنى تبرئة عن التوبة والمغفرة وإن كنا نؤيد في تلك القرأته لا الله
التبؤن المذكور فهي تبرئة كان يفتي بتمية عمر بن حنظلة وذكره في التبؤن خاشية الاستثناء
الاستثناء وهو على الجاهل بفساد حرفة ما في حروفه قوله وعلى وعدا والاشدنا وزعم
أنه يقال خاشية برئ يوقوه على الاستثناء والتبؤن في التوبة والتبؤن كما تقوم على زيد بن قومه وهو خلافه
والثالث قول المتردد مرجح الكوفيين كقوله قالوا المعنى الآية جانب يوسف المعقبة لأجل تنقيح
لهم يقولونها بمعنى برئت كما في المصداق لبيان مخفان فليدبروا سنداً لوعده عليهم بأدراجها ياها
على حرف ونقصهم بها بالحرف قال زهراء وغيره وهذا الدليلان ببيان الحرفية ولا يثبتان الغيبة
أي لأن الله ليس له لفعل في كلامه أو قال الرضى في ذلك المبرر على فعلية تبصيره نحو خاشية زهراء
خاشية كقوله وما العاشي من لاءه من أحد وليس في ذلك لاء يجوز أن يكون مستقفاً من لفظ خاشية
أو كما تقولون فأنيت يفتنوا ولا لايت أي قلت لا لاوتجيب أن قلت سبحان الله ولتيت أي ظلت ليتك

هذه هو الظاهر لأن المشتق الذي حاله بمعنى قول تلك اللفظة التي استعملها فالتي هي قول سبحانه الله
 الذليل قول سلام عليك والقبلة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى خاشع غدا أنت خاشع تريد تذل
 على فعلية بالقبلة فيه والحرف نحو خاشع لله ليس بقوى لأن الحرف الكثير الاستعمال لا يحد من معنى
 سوا قدره سواء فعل منهى والتا قول البعض الخوتين قال ابن هشام وندم بعضهم أنها اسم فعل مضارع
 ابتغى أو برئت وحامله على ذلك سبأ وها وبرء لغربها في بعض اللغات انتهى وفيه نظر لأن البرء من كون
 الكلمة مبتدئة كونها اسم فعل وقد نال ابن الجاحض معنى فعل بمعنى براء الله واللام في الفعل كانه صفة
 هيئات لما توعدون فنبهت في خاشع الشرحية ثلث لغات خاشع بابا شال الفخري خاشع لا ولا خاشع
 بخلاف الالف الثانية وهو الفال قال المرادي في رتبة التمهيد خاشع بابا شال التين قدرة بالانبع
 خاشع الله قرء أبو عمر خاشع وقرء بالفتح التبع خاشع لله بخلافها وقرء بعضهم حاش الله بخلافها الأولى
 الحاش خاشع لله وفيه جمع بين اثنين على غير وجهه وكلام من اللغة لا الفقه لأن اللغات الثلاثة خاشع
 الاستثناء وقال غيره ان خاشع لم يستثن عما الابقية عشر رخصت ثلث اجدها ان تكون عاطفة
 الجزع من المعطوف عليه او لما هو كجزع فالاول نحو اكلت السمكة حتى ركنها والثاني نحو احنى الحمار حتى
 كلفها لان كلامها ليس جزع منها لكن ما كانت محل له نزلت من قوله خاشع فان عطفها ما يوم انه ليس بجزع لولم
 يوجب افعوله التي التحققة كتحقق حمله والزا حتى فعله لغاها في رواية من نصب فعله بالعطف
 على التحقيق والزاد على ما قبل الف في ما يثقله حتى فعله فعله بعض ما يثقله قال ابن هشام والذي يثبت
 انما ما يدخل حيث يقع دخول الاستثناء ويمتنع حيث يمتنع ولهذا لا يقع ضرب الرجلين الا فاعله انتهى
 فيليرد على الاستثناء من انما العدة قولنا اقوى واضعف صفان مجزاي قوى من باب يجره المعطوف
 عليه نحو فان الناس حتى لا يبناء واضعف منه مخوف من الخاف حتى المشاة وقد اجتمع في قوله فهم زكاهم حتى
 الكاه وانهم لتخفوننا حتى ينشوا الاضافر قال ابن عيسى ذاقلت ضرب القوم حتى ينشوا فلا يقان يكون يند
 انهم وانما لم يذكره على ان الضرب قد انتهى الى الرفضا والرفضا فان لم يكن يزيد به الضعف
 لم يكن للذكر فائدة اذا كان قولك ضرب القوم ثم لم على زيد عمر وغيرهما فها كان ذكر زيد بعيد
 فما ذكرناه وحيث يكون خذله حكم ما قبله وان يكون بعضا لما قبله فيستدل بذكره عن الفعل قد
 عم الجميع لذلك تقول ضربت الرجال حتى النش لان النش من الرجال ولا يؤمن دخول من انما يذكر
 بعد حتى ما اشتمل عليه الاول يجوز ان لا يقع عليه الفعل لرفعه او ناسه فيترجى ان لا يرد قد انتهى اليه

بمثلة ذهنية متعلق بها طرفة يوجب الدخول لا يجب الخارج كما في تم ذناب سبب لم يفر في
 مخومات الناس حتى لا يتبين ان يعلق الموت ولا نيل الانبياء ويعلق بعد المتعلق به بالانبياء وان كان
 موت الانبياء يجب الخارج في اشعاره بالانس وهكذا انما سبب في الذم بقدم قدمه وكان الخارج
 مرجع اليهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك مع هذا يقع ان يقال قدمه الخارج حتى انشاء وظهوره
 انه لا يعتبر فيها الترتيب الخارج ايضا بل المعتبر فيها ترتيب اجزى ما قبلها دهاش لا ضعف في الاقوى
 والعكس ذهب جماعة منهم من الجواب ان يختص بها انما يقيد للترتيب لمهنة كتم قال ابن مالك في دعوى
 بلا دليل في الحديث كل شيء يقضا وقد روي عن العجز والكيس وليس القضاء ترتيب وانما الترتيب في
 ظهوره لمقتضيات وقال الله لقوم حتى لا قدمون فطف لا قدمون وهم سابقون قال وانما ي
 لاطلاق الجمع كالوارد الحق انما يقيد الترتيب والمهنة لكن هذا الكرخا كما يتبين لا وعليه جماعة من
 المحققين وهو كالنوسط بين القولين وتختص حتى لاططف بالظن عند بعض اي يصر الخو
 فلا تعطف الضمير في افعال من حيث الناس حتى اياك ولا فاما حتى انت فذكره بن هشام الاصل في لغته
 ولم اقف عليه لغيره وقال في شرح اللوحة هو حق حتى يتهمد بصحة الاستعمال والقياس وقد استلما
 بعض احكام حتى هذه في باب عطفا النسخ فليرجع اليه فائدة ان هشام جماعة الاول عبد الملك بن
 هشام صاحب التيسر والثاني محمد بن يحيى هشام الحضري والثالث محمد بن محمد بن هشام النخعي والاربع
 الشيخ خال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الاصل في الحديث ضاحك ضايف المشهور منها
 التليد قاله المنذر ولا بن هشام الحضري كتاب في الخو في المعنى ايضا وكثيرا يقول الرضي في
 شرح الكافية قال ابن هشام في المعنى يظن ان لا علم انه الاصل في المعنى وليس كذلك وانما هو المحض
 او لا يقع نقل الرضي عن رضى هشام الاصل لان الرضي قدم منه فاننا فان الرضي في سنة
 ست وثمانين من مائة وبن هشام الاصل في السنة ثمان وسبع مائة وروى في سنة احدى وستين
 مائة وانما يفت على ذلك لان بعض الناس وقع في هذا التوبة فاجبت التبيين عليه هنا بما سبب ذكر
 الحضري والاصلة والثاني ان تكون حرفين ابتداء اي حرف يبتدء بعده بالمداد في اللفظ لا يكون
 لها تعلق بما قبلها من حيث الاعراب وان وجب نقلها به من حيث المعنى فلا دخل على الجملة الاسمية
 كقوله فاما انما الضمير فتح دماها بدجلة حتى ماء فجلة اشكل وعلى الفعلية التي فعلها مضارع
 نحو حتى يقول الرسول لرفع في قرانه نافع والتي فعلها مضارع نحو حتى عفو حتى في فاعله

وكان هو مخضر القلح خلافا للمبرد وقد ينصب المتعاقب بعد ما بان فمضرة لا بها خلافا للكوميتيين

٥٤٢

فإنما نعتهم وادعى ابن فباللها جارة لاد معصرة في الاولى ولاد في الثانية والاكثر من على خلافه
قد دخلت على اهل البيت والعلانية في قوله سربهم حتى بكل خادهم ونحوه الجاد ما يقف
بابرئنا فيمن فوا برفع تكل والمعنى حتى تكل لكن جاد على حكاية الحال الماضية كقولك ما برئنا من
الركب بحمل ان يكون الحال حقيقه بان يكون جرحه في حال كلال الطينة كما نقول سرت الى الدية
حتى يذهبها وان في حال الدخول واما تر نصب تكل هي جارة ولا تدعى على نصب من تقدير مضاف
الى زمان كلال طينته ما انما ان يكون جارة معى الى قد نفذ مذكرها في جملة حروف الجر فتختص بالان
شرا لا بغير المعصية خلافا للمبرد والكوميتيين في ما قوله استخالت تفصل كل فتح نزع منها انها لا يجب معصية
قال ابرهتاهم واختلفت في حله المنع فيقول ان يجوزها لا يكون الا بصا لما قبلها ان بعض من فلم يكون
خبره لا يقصر على الكل باليدرة انه قد يكون خبرها كما في البيت فلا يقول على ما تقدم وانه قد يكون خبر
خايبا عائد على ما تقدم غير لكل كقولك ضربت الفخذ خاد وفيل لعله حسيه لئلا يبا بالعاطفه قد لا
يرد وانه لا يولد دخلت عليه ليلته لفاطمة فلو حجت انت واكرمهم حتى اياك بالفصل لان ضمير قبل
الاب لم يرد في الحافضة خال بالوصد كفا في البيت قد فلا الناس نظروا بهم يقولون في كيد الضمير الموصوف
سرايك انت في الدلالة ما برئنا بال فلم يحصل البس قبل الود دخلت عليه قبلت الفها ياء في الى وفي من عن
الى لا يحصل ذلك انتهى قال لما جئته ولم يرد هذا الوجه كما رد لفرولن الاخر كان هذا من قبل لم يمتص
وقد يقال خايبته لان ربك القنبر لعل لاجل القنبر ولا يلزم من ذلك امتناع دخولها على الضمير مع قفا
الفها بدون قلب لكر قال الزم الجاد حكمة زول يستعمل الضمير بعد جى انها الود دخلت عليه قبل خاد لا بشو
لعم المضملة لفا فغيرت الف امثاله الى لاء كقولك الميرة عليه ليد في ذلك كل الف اخر حرف واسم غير
ممكن الفصل به ضمير فلو هوها ياء نحو الفاعلة الاصلية في ان الضمير ضمير لكمة من غير خارجة هنا
لاخبره لاستغناءهم عن جوى الى انتهى وخاصل ما كان كل من قلبا لالف وافرادها مع الضمير ملزم
لخاطفة فاعده لظهوره فلم يدخلوه لاعتى لعل كد في تمثيله للاسم غير المتكسر بل في نظر انه مبرر وكل معرب
منكرف قد ينصب لعمل المتعاقب بعد ما بان فمضرة لا بها خلافا للكوميتيين
ادخلها لانها هي حتى نفسها خلافا للكوميتيين لهما قد دخلت في انما البحر نحو قوله حتى مطلع الفجر فلو علمت
في الاسماء النسب لزم ان يكون لفاعله واحد يعمل بارة في الاسماء وارة في الانفال ولا نظيره في القرية فان
خيل انما قلنا ان جمل نصر اخبر علمت في البحر الفعل والجر في الاسم فان خافض الاسم هو المتعاقب الصحيح

انها

بان

الفاء وتربط الجواب بالشرط المنع جعله شرطاً وحصرته موضع

٨٨

بأن المراد ما يعبر في الاسم لا يعبر في الافعال من جهة علمه في الاسم على الجزاء الاسم ليس من جهة علمه
 الحرة الافعال وان جعلها الحرة في الاسم من جهة اضافتها اليها الجزاء في الافعال من جهة تعلقها بالشرط
 ثم ما ذكر من التعليل لم يمنع كون حتى في الناجية بنفسها لا يتوجه على ما على جميع الكوفيين بل على الظاهر منهم
 بانها ناجية بنفسها كان رخصة بنفسها التعليل فيها باله وهو ذهب بعضهم لاجمعهم قال في المهم ذهب
 الفرع منهم الى انها ناجية بنفسها وليست بالحارة وعندنا ان خبرها انما هو لبيانها ما سأل في قوله الكائن
 وهو انما لم يها ناجية بنفسها ايضا لانها حارة باضمار الاله وهذا عكس ذهب البصريين ثم انه يجوز ان
 الى بعد ما فعل الخبر بعد حتى يكون باله مظهره ومضمونه ومع قول الكوفيين انما ناجية بنفسها الجارية فيها
 ان بعد ما قالوا لو قلت لا سير حتى لا يصح لفاديتها حارة وكان الضمير حتى وان نوكيد كما الجارية وذلك لان
 الجور وعلم قول البصريين لا يظهر في ظاهره ليعطى على خصوصه لان قوله لا يحمل ما لا يتحمل الا باله
 بقوله حتى يكون غير ان من يفسرهم وان من جميعا وهو محار وفيه قال قولهم ان انا مضمونه بعد ما نبت
 قد يكون الموضوع صالحا لاسم حتى كقولك كلك التمكن حتى سبها فلان نصب سبها على ان حتى غاصقة
 ما نرفعه على ان حتى البداية وان خبرها على انها حارة وقد دوى بالوجه الثالث قوله عنهم بالثبات
 حتى عوائهم فكنت مالك ذي غي قد يند وقوله حتى فعلها الفاها الا ان بينهما فرقا من خبرين احدهما
 ان الرفع في البيت الاول شاذ لكون الخبر فيه مذكور في الرفع بحيث الغامل للعمل وقطعه عنه هذا قول
 البصريين ما رجوا اذا قلت حتى نسها بالرفع ان تقول ما كقول والثاني ان المقتضى في البيت الثاني من خبرين
 احدهما القطف والثاني افتقار الغامل على بشرطة النصب في البيت الاول من وجه اخر قال في المعنى
 الخامس عشر الفاعل من خبره خلافا للكل في قوله انها ناجية نحو ما باننا لمحمدنا والمرد في
 قوله انها خافضة نحو فمثلك جيلة قد طرقت وضع خبر خبر فلا المقطوع والقياس ان الضمير بان
 ان الخبر به مضمومين تردد الفاعل على خبره هذا ان تكون رابطة الجواب في جواب الشرط بالشرط مغلق
 رابطة المنع صفة الجواب جعله شرطاً وانما غير المنع جعله شرطاً فلا حاجة فيه الى رابطة بينه وبين
 الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه وخبره ذلك في مناسخ حصل الجواب
 شرطاً في سنة موضع تركها في حديثه الافعال فليخرج المضاف قلت هذا الضابط الذي ذكره القصة
 فيفسر خبره ومنعاً فينتقم لنفسه ان قول الفاعل الجواب مع صحة جعله شرطاً وبالمصالح المظن
 بلا فعل بجاءه مما يجوز فيه الايمان بالفاء وتركه كقولهم ان يدعوه لا يمدود غائره وقوله نعم ومن يش

عنه بل يشبه الجواب نحو الذي يأتيه فله درهم وعاطفة ففقد العقيق الترتيب نوعا فالحقيق نحو ظم زيد وغرو والذكر

٥٢٩

برتبة فلا يخاف مجازا ولا هفا فقلت قد اجابوا على اول بان الفاء قد دخلت لتقدير الجملة الفعلية جزا
المبتدأ محذوف ربح فالجواب جملة التبعة وهو واحد لوضع الذي يمنع جعل الجوز في شرطها والجواب
عن الثاني بان لا تشمل نارة لتقيد المستقبل وادارة الجوز بالتقيد على التقدير الاول لا يمنع نجاحها المحرف
الشرط فيجوز الفاء وعلى الثاني يمكن نجاحها المحرفا لوضع الذي يمنع الفاء كذا قيل وقد تقدم ان ارباب الملك
يقعد الجملة خبر المبتدأ محذوف في كل ما لم يمنع جعله شرطاً فربما بالفاء ولم يفرق بين المصراع
المفروق بلا غيره قال ومن قوله ذلك نعم فمن يؤمن برتبة فلا يخاف مجازا ولا هفا ومن غله قرأه مرة
ان فضل العينة ما فلذا ذكر العينة الاخرى كما ذكر في ربط جواب الشرط بالشرط في ربط شبه الجواب هو
ما كان مضمونا لا ما اندك في شبه الشرط وهو ما كان مضمونا ملزما المذكور وذلك في المبتدأ اذا كان
موصولا بفعل نحو الذي يأتيه فله درهم او ظرف نحو الذي في الدار فله درهم او موصولا باحد ما نحو
مرجل يرمى في نجاة فلن يجيب ورجل عند حرم فبعد ان الموصول باحد ما نحو الرجل الذي يأتيه و
في الدار فله درهم فان الموصول والموصوف كاسم بشرط والصلة والصفة كالشرط والجبر كالجاء الذي
تدخله لقائه كلام جماعة ان دخول الفاعل واجب وخرج ان في ذلك الذي يميل بانه جازي ونقص عليه
الرضى ايضا فقال كان حق الجواب بل ان الفاء لكونه كالجاء لكن لما لم يكن جازيا الشرط حقيقة جازيا مجزيا
منها مع فقد التبيين نحو الذي يأتيه فله درهم انتهى فان قلت ما الذي يمنع بالتبيين المقصود عند
التحريم من الفاء قلت رتبة الحكم على الوصف فانه الذي يمنع في الحقيقة والثاني ان تكون عاطفة وقد تقدم
عدها من حروف العطف ففقد العقيق هو وقوع العطف عليه من غير ملة ودرج اكثر وكل شيء
بحسبه تقول بمرادج فلان قولنا اذا لم يكن بينهما الامدة العمل مع الحقة التوطي ومقدمة ودخلت
البقرة واكوفه اذا لم تقم في البقرة ولا بين البلدين واعرض بقوله بعد اخرج المرء فجعله غناء احوى
فان اخرج المرء لا يقسمه فجعله غناء احوى اياك السود ولجيب وجهين احدهما ان وجهه فجعله غناء
معطوف على جملة محذوف تقديره فحقت مقدما فجعله غناء احوى الثاني ان الفاء في ذلك ناسية غنية
كاجاء مكسرة كقوله جرى في الانابيب ثم اضطربا في اضطربا في اضطربا فالجواب الاول لا يدفع لاعتراض
فان مقصود المدة لا تقسم فله درهم ففقد الترتيب نوعا فالحقيق هو وقوع العطف
بعد المعطوف عليه حقيقة في الوجوه نحو قام زيد فعز وخلقك منليك والذكرى هو وقوع المعطوف
بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لا ان معنى الثاني وقع بعد ما ان وقوع الاول اكثر ما يكون ذلك

عطف

قد ينشئ عن محذوف فني في نسخة عند بعض مخرجي نسخة النسخة فانهجرت

٥٥٢

أي الذي صرح به فاب والثناء أن تدل على ترتيبها في الشايف من بعض الوجوه محذوف كذا الأصل
 فالأفضل وأعمل الأحسن والأجل والثالث أن تدل على ترتيب موصوفاتها محذوف والله المحقق في القصة
 وقد بيني في الفاء السببية عن محذوف وهو الترتيب لما بعدها فني في نسخة عند بعض مخرجي بعض أهل
 العربية لأفضلها عن ذلك المحقق محبت لو ذكر له أن ذلك الحسن مع حسن موقعه في لا
 يمكن أن يغير عنه محذوفه فقد احترق بقصا له في محجرت أي فليضرب فانهجرت هكذا في
 المقصود حين محجوة وانضم عليه بها لكافة المسامحة ثم قال وحذف المقطوع عليه للذلة على سعة
 محذوف لا فني أكانه حصل عقيب هذا الأمر وهذا التقدير هو الذي يقتضيه سياق كلامها أيضا
 قد مر صاحب الكشاف بتقدير فقال أي فضررت فانهجرت أو فاضرب فضررت فانهجرت
 فالصاحب الكشاف يرجح الأول أنه أقل غلظا من الثاني بحاج إلى ضمير فانهجرت وهو ضمني في وهل
 شئ منها فاضح على التقدير الأول فليضرب على الثاني فليضرب عليها معاهدا لا ولا جماعه قالوا لها
 على تقدير الشرط تكون جزائية لا فضيحة وعرفوها بأنها الفاء التي دلت على محذوف غير شرط هو
 لما بعد الفاء وهو قوله كالم حصة المسامحة والمقصود من محجوة وكلامه هناك القبيح في ذلك إذ لا يصح
 في قوله وقد بيني عن محذوف فأي على الفاء السببية العاطفة لطلب السببية فتدبر وكلامه انشعب
 في الكشاف طرزة الشاذ حيث قال الفاء ما في محجوب متعلق بمحذوف أي فضررت فانهجرت أو فضررت فانهجرت
 فانهجرت كما قلنا في ما قبل عليكم وهي على هذا فاه فيضرب طارئة أن الفاء على التقدير الثالث فضيحة ثم قال لا
 بعد أن يقال أن المراد من قوله على هذا أي على أنها جملة التقدير العبيس انتهى والأكثرون على الثالث
 وهو أن شئ منها فيضرب على الوجهين لأفضلها عن المحذوف ولوصفها بأنها بوصف صلاحها كالكتار إليكم
 أو كونه فيضرب لما فيه من قليل المحذوف وثبوت بعضها من شئ منها فيضرب انتهى على التقدير الأول لا على
 تقدير الشرط يكون جزائية لا فضيحة فذهب عليها كونه فيضرب بناء على فادة المعنى البدعي ولو وقع
 ذلك موقع المحجور لكان جزائية في أصلها كما لا بد أن يكونها لفظا وأن شئ منها بينهم في الفاء فيضرب
 ما يقع هذا الموضع من محجور جعلوا العلم بذلك قولنا قالوا سرنا أن فني ما رآه في القول بعد حشا
 خراسانا أي أن كان أقصى الرد ناهرا أن فقد جسامها فلو ادعى فيضرب بناء على هذه لم يعد له في كليل
 تقديره مع الشرط المحذوف بل يجوز تقديره الشرط أيضا بل هو القالب تقول زيد فاضل وأكرم أي إذا كان
 فأكرمه في التبريل الأخير منه حلقني فأي فاضل من طين قالوا فأي إذا كان عندك هذا الكبر فاضرب وقال

قدری ایامی معنی حسب

مرف فانظر بما اذ كنت لعنتي فقال فانك من المنظر اي الغربة الدنيا على الاخرة فانك من المنظر
قال بغربك لاغوبتهم اي اذا عطشني هذا المراد بغربك لاغوبتهم ومثله كثير في القرن المجيد وغيره
تنبه قد تكوناء التنبه بمعنى يلام التنبه كقوله تعالى فخرج منها فانك جيم وتقول كم زيد فانك اصل
هذه تدخل على اهل الشوط في المنع كما ان الفصحى دخلت على ما هو شرفه لمنع في نحو زيد فاحملواكم
اذا لمعني كغسل اذا كان كذا فأكرمه فكسها فقولوا كم زيد فانك فصل تمتد ذهب بعضهم الى ان يقال
مزايده ونحوها في الكلام كخروج كقوله يموت ناس اذ يشب قائم ويحدث لهم الضيق فيكون قوله انه
اذا ماتت بنت علي كذا فتم ذاك الجنب اصبح غار وهذا الميم يمتد ما كان الا حشر زيادة في الحرف
وحكي اخوك فوجدت في العلم والاعلم يجوز يكون الخبر كقوله وقالته خولان فانك قائم انها
نحو زيد فلا تضربه ولما تعون بالون ذلك يتغير به هذا خولان في البيت فغير لما في المثال وما لا يحتمل
الناويل فغيره قبل وقد جاء الاستثناء كقوله المثل الرابع القول فيمنطق اي في منطوقها
لو كانت عاطفة جزم ما بعدها او سببية نصب منه فاما يقول لكن يكون الرفع في فهو يكون قوله
يس بان يعرفه فيجى اي فهو يجهل لا يجوز نصبه بالقطب لانه لا يريد ان يجهل من غير علم ان النحوي
الفاء في ذلك كله للقطب وان المعنى لقطب الجملة لا الفعل ولما يقدر النحويون كلمة هو ليتنبوا
ان الفعل ليس المعنى بالقطب انما عشرة قد تردد على وجهين سببية جزمية فالانتهى على وجهين
لخداها ان تكون اسماء مجرى حب وشغل على وجهين سببية وهو الغالب لانه يبعد جزمية لفظا وكثير
من الجوزف صعدا يقال ان هذا قد زيد به بالكون قد في بالتون المحاذية على ثبات البناء على أصله
الذي هو التكون خشيانه تزول عنه الحركة قال ابن تميم وقد لا يمتنع النون فيقال قد في
غيره وهو قليل يقال قد زيد به بالرفع كما يقال حبس يوم وقد لا يمتنعون كما يقال حبس لي ثلثين
اغرابا وانما هو مذنب كقولهم هو مشكل لان المشبه الوضعي موجود وهو كان في تحم الباقا وصيه
الاعراب فان قيل وجهه ملازمها الاضافه وقد بانه لو حذفت الباقا لكانت الباقا فيكون قد زيد به التكون
حالها العاليه فيبها ان الاول محبة الغيرة اسم لان هذا ان يكون بمعنى كان فتمت عمل اسمها العتقا
فتكون في المنكرة كمررت به رجل حبسك اي من رجل اي كافك الغيرة غير وخلا لا يعرفه كذا عبد الله حبسك
من رجل وسنما لاسما العامة فرفع على الاسد بخوبه جزمه ونصب بما لان نحو فان حبسك
الله وتجرب الجري نحو حبسك دهم وهذا يدل على من نعم انه لم يقل لان العوالم اللفظية لا تدخل على

وهي بمعنى مخوفة في درجته وحرارة قبل مع المصاع

٥٥٨

الاصال بانفاذ الثلثة ان يكون بمعنى لا غير المعنى فيستعمل مفرقة وهذه هي حجة المفسرين ولكم اعلم
 قطعها عن الاضافة بتجديدها الشرحا هذا المعنى فملا منها الوصفية والعالية والابداء وبنائها
 على الضم بقوله في الوصفية رايه وجل الحسب حال الجوز كانا قلت حجة وحسبك فاضربكم
 شوقا في بقوله في الابداء قبضت عشرة فحسب في حجة ذلك فالمعنى في ذلك كله رايه جل لا غير رايه
 زيد لا غير وقبضت عشرة لا غير قاله في التوضيح وشرحه الثلثة توافق قد حست المعنى في الاستعمال
 مبتدأ والاضافة الى الضمير والظن كما رايه ومخالفا في انها مبنية على الباء في قول الوفاية فاعلمها
 في ان الباء والناسخ لا يدخلان عليها فيما ينظم قال ابن هشام ولم اجد اذكر ذلك قال واقتارها فاعلم
 غير الاضافة فتدبر في نظر الثلثة ان يكون اسم فعل بمعنى يكفى في شتيه على السكون فلهذا قول الوفاية
 عند الاضافة الى ما المشكك مخوفة في درجته وقد زيد رايه في كفى بزيادة وقوله قد من نصر الجديدين
 فذلك يحتمل فلا بد ان يكون مراد في حجب على لغة البشارة ان يكون اسم فعل واما الثانية فتعلم الالام
 وهو واضح والشارح ان يكون النون حذف للمضرة كقوله اذهب الفوم الكرام ليسه ويحتمل ان اسم
 فعل بذكر معقولا لالياء لا لالاف والكسر للتاكيد قاله في المعنى تبسبب جعل المقصود بمعنى يكفى في
 ابن هشام في المعنى قال شارحه واذا لم يجعل اسم المعنى المصاع مع ان في معنى اسم الفعل بفساد ما رايه
 للعلب بابا لا وقد صرح ابن هشام انها بمعنى كفى في شتيه جعل اسم الفعل بمعنى المصاع وهذا يعني
 على الخلاف في سبب بانه فراق هو متبناه الامر والمضرة في المعنى كما ذهب ليدبر الخليل لا يجين
 جعله بمعنى المصاع لانه لو كان بمعنى ان يمشى لصر بوضوح هو متبناه من كثر بقرن الباء عن الفعل عند
 مضاجته العوامل كما ذهب اليه من النسخا كونه بمعنى المصاع كما في قوله وقت بمعنى انضج واوشج
 دون انضج وتوجب ولعل ابن هشام انما جعل في معنى يكفى في شتيه الى الرد على من كره في اسم الفعل
 بمعنى المصاع فانه قال في شرح الشدة بعد ثبانه انكر بعضهم هذا النوع وضروا وقت وتوجب
 انضج في قال خير مراد على من كره ذلك في معنى اسم الفعل بمعنى المصاع محقق لان فيه وجه في رد
 حرر في قليل مع الفعل المصاع المجرد من ما صبحا وحرر في تفسير هو غنى عن الفعل فزان في قليل نوع
 الفعل نحو قد يصعد الكذب قد يغير الجود وتقليل متعلقه مخوفة يعلم ما انهم عليه اني ان ما انهم عليه
 هو اول معلوماته بخانه وزعم بعضهم انها في هذه الامثلة ونحوها للتحقيق والقليل في المتالين
 لا يلزم له فيقل من قول الجود بغير الكذب يصعد فانه انما يحتمل علمه في صل وزاد في

مشابهة

فقط راد اسم فعل بمعنى نذر وكثيرا ما يجيء بالفاء نحو فام زينة فقط

٥٥٢

فغيره وان مضى هذا الفعل الواقع جليا بالنسبة الى المقتضى وهو جلاء وبغيره من عدم تقدم الفعل على المجيء فلا
نظائر الحال غاملا وجوبه ان لنا في هذا المثال ونحوه وان دل على انفاء مضاعف لكن الاصل انفراد
ذلك الانشاء حتى يظهر قوته في طاعة نحو لا يفعل امر لكنه ففعل اليوم انما هو من هذا القدر وان
الاستمرار الذي هو الاصل من غير المتعاضد فيحصل الدلالة على المقارنة في هذا الاعتبار وقوسه جالا
هذا بخلاف الماضي المبني فان وضع الفعل على افادة التجديد من غير ان يكون الاصل استمرارية فلذلك قال من قال
بجاء الفعل المضارع من الحال فيفهم المعاصرة وقد عرفت ان على الظاهر ما ذهب اليه المختص والكوفيين في المسئلة
والظاهر من غيرهم ومثله لا سيما في الكلام على الحالية ولا حاجة الى تكلف شيء في التعليل فان قلت لانك
جواز انفراد الماضي المثنى بجماعا وهذا جواز بل ان يكون الماضي من غير ان الحال فيشكل كلام الكوفيين
ومن وافقهم لوجود التدافع في مثل جاز يد وقد كسب اد وقوسه لا يقتضي معارضة العامل الماضي وقد عرفت
قرب زمانه من لا فتره به قلت لا تدافع لانا لا نستلزم ان يفتح للتفريق بل في التحقيق لما كونه للتفريق لكن لا
نسلم التدافع في ما نافع من ان يكون فان الكوب للتفريق المجيء الماضي كان من غير ان يفسد بل قد تم فان يفسد
بل لو قوسه جالا والحاصل اننا وجدنا في بيان انفاء بين مقتضيهما قرب على كل واحد ما يقتضيه فلا
اشكال انه في ذلك وفيه نظر فان قد يفسد في تصور لا من جماعا فلا يخلو اما ان يكون التحقيق والتفريق ايضا
الاول فلا وجه لكونها هنا واما الثانية فليقتضي ما قرره يعني لا تكون لانه والجماع على انهما
تتبع مكان انفسا اما ان يصنفه القريب في قوله قبل وقد يفهم من الحال انظر الى البحث المذكور وليس في
محله فان قد يفهم الماضي في الحال بالاجماع والبحث انما يريد على تعليل التزم له انما الحالية المستندة في كان
القضايا ويجوز قبل قوله ومنه نتيجة التزم له البحث قد ذكرنا في هذا الكتاب بعد تنبيهه معان فلا
نطول بالافادة السابعة عشر فقط ترد على ثلثة اوجه حدتها ان تكون اسم فعل مبتدأ على التكون والخالف
في معناه افعال الرخصة في الفصل والفتاوى في المطول وبمعنى المص هو بمعنى انه وقال الله تعالى
كما قالوا في قد عني اختلفوا هل يهلكان سفلان والذين في قلوبهم من الطاء فذهب الكل جلاء والاول
شهر ويقال انها اظني بوزن الوقاية وكثيرا ما يجيء بالفاء ترتيبا للفظ نحو فام زينة فقط قال النفاذ وكلمة
جاء شرط محذوف وقدره في محو ضرب زيد فقط اذا ضربت زيد فانه عرض غير غيره قال وانما قد بالشروط
فصحة النفاذ انتهى في التقليد في محو فام زينة فقط اذ علمت غيا زينة فانه عن طلب الحكم يقتضي غير وقتية
كلام في شرح التحصيل في كلام المص هذا انما يجيء بكون الفاء كسرة طيل وصح غير واحد من نحو قوله في

فقال لذكور بمعنى حسب لفظه ووجه عن الإضافه والمعنى فيه قام زيد لاخير وهو اللفظ لقيام حقيقا ما من غير
 تكلف قال ابن هشام في خواص الغنميل ولم يقع بمعنى قط في نحو المثال المذكور لا مفر من بالقانون في المثالين
 عندي قال وكذا القول في قولهم تحلبني الغاء وايدة انتهى فلان الدماض لا ينبغي ان يكون الزيادة ما وجدته
 عنده ووجه وقد قال ابن السكيت في كتاب المسائل قط مضوحه الغاف ساكنه الطاء بمعنى الكفاء بالشيء ولاخير
 به ووجه عند بعضهم من مضافه الى ما بعدها كما مضى في قولك حبك درهم وفيها معنى الفتح كالتي
 طرف والكونيون يحرقون ما بعدها النصب فيجرون فطعوا الله وبقولهم سواء كفي عبد الله درهم
 ويكسوه ولا يعرف لك القبريون فطعوا هذه ليست بعد الايجاب والتعريف كقولك اخذت درهما فطعوا وما المخذ
 دون ما فطعوا في أي شيء فاني ما بها الغاء لان معنى اخذت درهما فطعوا اخذت درهما فاكفيت به انتهى قال السكيت
 الغاء غاطفه لا زبده كما قال ابن هشام ولا جزئية كما قال القزاز في وانما اخبر من قوله ما جميعا انتهى
 فثامل والثالث ان يكون ظرفا لاستغراق الماضي لا يستغنى عن جميع ماضى الا زبده الماضي ما يكون
 الماضي منقضي نحو ما رايته قط أي في جميع الاوقات الماضية ونظير ذلك في الغنميل بالرفعي في شرح
 الكافي على انه يستعمل دون تعني ان معنى لفظا وان لفظا المعنى بالاول كقول بعض القضاة لا
 حصرها الصلوة مع رسول الله ومخا أكثرنا كما فطرنا من زمانه والثالث في الحديث ايضا ان ابا قال
 لعبد الله كاتين بقره سورة الاخبار فقال عبد الله فلبسوا وسعير في فقال لفظا أي ما كانت كذا فط
 قال في القاموس في مواضع من البخاري جاء بعد المبت في هذا الكون طول صلوته فط في ستر
 اليه داود ومثله ثلثا فط وانت ابن الدخ المتواهد لغيره قال في معنى على كثير من نحو سائر في
 الجهم هو على كل ذلك نادر لا يقاس عليها أي في قط التي ترد ظرفا للاستغناء الماضي منقضي
 بعد فط بفتح الفاء وقد بدل الطاء مضمومة وهي أصحها والله ما قال ابن السكيت استغناء ما من
 قولك قطعت لشي إذا قطعت فانا قال المتكلم ما رايته قط فقد قطع عن هذا وقصلا فيه وقال في المعنى
 معنى ما فعلته قط ما فعلته فبما انقطع من عمره لأن الماضي منقطع عن الحال والاستقبال الثاني قط
 بفتح القاف وقد بدل الطاء مكسورة على أصل الغاء التاكيد الثالث قط بفتح القاف ثبأ الضمة
 الطاء المتزدة الرابعة قط بفتح القاف وتخفيف الطاء مضمومة حذف الطاء الأولى الساكنة
 فبقيت المضمومة الخامسة قط بفتح القاف وسكون الطاء المقرة في التخفيف حذفت الثانية فبقيت
 الأولى ساكنة وهي بمنزلة جميع لغاتها قبل الضمة بمعنى هذا الذي معنى ما فعلته قط ماذا فعلت في

قطعت

الان

كم رجل اعتدل معناه معشوق رجلا اعتدل وما يناله الحيرة فليعلمها بالاسم مبدل لفظا ومعنى
لفظا فلفظا ومعنى من حذر كل انهما العدم بهم وزنت قلت ثبت بوجهها اليهم بالبحر وضعت
وهو لا فرق لثاني لفظا ومعنى لفظا فلفظا لا يفرق في التميز لكان وضعها على الابهام ولثاني افعالها
اليه لم يجد الدليل كما اذا حركه كذا العبد فقلت كم عندك اي كم عندك بالضم في الاسم
وكم عندك بالجر في الخبر حيث يتقيد اللفظ بمختلفا من لا عذر فانها تدل على كية معينة
فصور في الاثنية بها بغير لثني لانها فائدة من جهة الدلالة على الكية ليعتد وانما لثني لانها
التصدير على العارض ما كان او اسم لان ما فلهما اذا كان صانا او حرفا فعملها او اخفها لان الغرض
لما روي عن جبريل مع لضعف علمه بخبر فلفظ الجواز علمها على ان يجعل الجواز اسما كان او حرفا مع الجواز وكلمة
وحدة مستغنى عن التصدير حتى لا يتقيد الجواز من جهة تقول بكر رجل من في غلام كم رجل ملكك تكون
الغرابيا المتصا كما عرفت قوله بكر مضادا اليه وانما الذي لا يعلمها ما منقذا الفعل فيشبهه لا يحذفها الله
لان كلتيهما الاثنية وكل ما انتمى عن الاثنية لم يصبه ولا يغير الكلام من نوع الى نوع فوضعه في علم
من قول الامر نوع الكلام ويشترط في العلم السامع فلهذا لا يلو هو لم يعلم هل الاثنية ارجع الى معنى والى
ففي في فيتنو من كذا وكذا كذا الاسماء في الاثنية لثني نظرا لما المحزنة فلضعفها معقولات التكثير والاثنية
فما يورث في المحرور غا لا يكون متعينة بحرف ل على التكثير انما تحقق لوضع وهو من الاستغناء او رب
ان لم يدل الله على التكثير اما بعد لوضع ان لم يعدم دلالة هذه الحروف على التكثير فليس هذه الحجة لثني
كم المحزنة فان قيل كيف ثلث فيكون الخبر معقولا التكثير مع ما في الخبر والاثنية من الاثنية فالجواب
ان الاثنية في كم سبعة لتكثير لثني نفس لشكها لا وجود له في الخارج حتى يقال باعتبار ان طابق عدد
والا فلكل واحد من الكلام الذي هو في في له سبب حرة اتملوا باعتبار الكثرة لا باعتبار
التكثير والكثرة امر له وجود في الخارج فان طابق الكلام ذلك الواقع في الامر الخارج كان صلفا ولم يطابق
كذا فاذ داومت كم رجال عندك فله حسان خديها التكثير لثني قام بذاتك ولا وجود له في الخارج وبهذا
الاختبار يكون كم ثابتا ولا حركه لرجال الخضرها بالعديتها وجودها في الخارج وبهذا الاختبار يكون
بحرته هذا معنى فافتره رجاء في فلفظ نظيرة في باب فعال المدح والذم وشرع الرضى له في ذلك فلم يجمع
اليه ولم يجمع في الامور التي تستغنى فيه كم المحزنة والاستغناء في الاسمية خلافا لما في خبر ان المحزنة حركه والتكثير
في الدليل على بتمها وحول حركه المحرور عليه المحرور كم ودرهم ثلث في كم ثلث في الحركه الاضافه اليها نحو غلام

منه

كم

كرجل ملك وصل كجلب طمره ووقفه فاستد بهما العطا ومعنى محو كرجل اجانبك كرجل ملك
 احسن اليك ومعنى لا لفظ المحو كرجل الصنف وكمر خرافة فان المقصود به استد اليه بحسب المعنى اذ قوله
 خبرية بلا في صفة خبرية ولا مع الاستفهام والاكاد مع انه قد يكون ناشئ عن تعامل نحو خبرية
 فيكون مستد اللفظا ومعنى ذلك لا يخرج عن كونه مقولا على ما معناه من ان الخبرية لا تخص
 وهو لا نهما وانه اكد والثاني من جوار حذف الخبرية كخبرية لا من منع حذف خبرية الخبرية
 الاختصاص بالكثر كالحصن من الرمي والاسف هليته بل هو كبر المميز المصوب ما الخبرية ولا نهما
 كناية عن عدمه عند الحاطب مقدود كذا في العرص من ان الخبرية ان خبرية كذا في العرص
 ذلك يحصل بالكثر فلو عرفت ان التعريف ضايعا الناقص من كون خبرية غفيا لا يقال كرجل اجانبك
 ولا كرجل صحت خلافه في خان نقصه في خبرية وتختصر خبرية بغير تقييد وفرد او مجموعها
 اليه كانه عشرة ومانه لا من خبرية خلافه وقيل الكوينة طلبة بدل ان معنى فصل كان منصوبا
 جلا على ك الاستفهامية كقوله كرجل من خبرية فصل على علم ولا كاد من اشار اجمل مرقا كان خبرها
 ويجوز عا نقول كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك
 واطبع في التعريف على ان الخبرية من الخبرية كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك
 ما يؤيد معنى الخبرية كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك
 صان خبرها كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك
 مما ينبغي عن كسبه الكثر خبرها كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك
 مثله وحكي عن خبرية نصبة كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك
 بالنسبة ما جلا على هذا اللغة التسمية وما جلا على خبرها استفهامية استفهامية كرجل ملك كرجل ملك
 وخلا لا ان كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك
 على انه عايد على مجموع من علم كانه قولك القاء فعلت خبرية على ثياس خبرية الخبرية والرفع على
 انه خبرية وان كان كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك
 لقوله بوصفها بالعدد كاحذف لك من خبرية كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك
 تقدير قد جلت اخرى لان الخبرية في هذا الوجه على لفظا ومعنى وبظهور لا يثبت هذا فاما كرجل ملك
 هذا الوجه طرف او مصدر الخبرية كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك كرجل ملك

مقررا ان جمعا كما اذا جزمها مذهب الجمهور وذهب ابو علي والتابعين بنهتنام المحصر الى السلام
الا فزيد لان العرب المرفضة في كل غير منصوب عن غلبة او كناية كمر الاستفهامية وكان في كذا ورد
بان ذلك فبما يجب نصبه لا يجب مجرؤه بنسبه وجولا وهل يجوز جزمه مع الفصل بظرف الجزم
عندما هيبت تحتها الا لما فيه من الفصل من المضامين وذلك مما لا ضرورة كقوله كمر يجوز مقر
قال العلي وكره بجملة قد وضعه والشك نفع وعليه بولس شاعرا من جواز الفصل به المنقسط
في التقيد بذلك والكوفون بناء على رايهم لا يحترمون عذرة وانما يجوز واعمال الجازم المقتدر بها وان
كان غير هذا الموضع نادر اكثره دخول على غير الخبرية يحكم من ذلك وكره من قريش والشيء المعروف في
موضع جازم لركه لقوة الدلالة عليه والثالث الجواز ان كان الطرف ان الجزم واقفا وهو لا ينفرد
بمجرد ذكره وذكر مقوله ما يتعلق به يحكم من ما هو ذا في ركه اليوم خابع جاني والمثل ان كان اما
وجز لا بد من هذا القول في بولس وزيان العرب لم يفرق بين الطرفين التام والثاني الفصل
بل مجري بها محوري واحد ومن الفصل الجزم والام قوله كمر في بني سعلين كمر سيد ضم التثنية
من اجل مقام فان كان الفصل بجملة لم يجز في كلامه ولا شعر عند البصريين لان الفصل بجملة بين
المضامين لا يجوز لانه وجوه الكوفون بناء على ان الجزم لا بالاضافة وجوز لا المتروك في الشعر
فقط ويرى قوله كمر الثاني منهم فضل على عدم الجزم في فصل بين كمر الخبرية وبين ما فعلت فلهذا
الاثنان من ان لا يلبس الجزم بقوله ذلك المتفق بخلاف قوله كمر في كذا في حجات وعيون وكمر اهلكنا من خبر
وتنهد من كمر الاستفهامية بوجوب نصبه بنسبه بغيرها وظاهره انه لا يجوز جزمه قط وهو قول
لبعضهم وذهب الفراء والزجاج وابرئ بن سراج وخرو الى جواز جزمه قط خلا لهما في الخبرية وفصل قوم
نحو وان حرف في مجرؤ خرج يحكم دره استربت خاز الجزم الا فلا ومع ذلك فالنصب والكثر في
الجزم من عذرة حدثت تخفيفا وصالح في الجزم على كمر هو صانعها هذا مذهب القليل من
والفراء والجماعة وخالف الزجاج فقال انه باصافه كمر لا باضافه من قوله ابو الحسن انهم حين خفضوا
بعدها لم يخففوا الا بعد التقدم حروف فكونهم لم يتعدوا هذا دليل لقول الجماعة ويخففون بوجوب
افراد ما في فرد بغيرها خلا في الكوفيين في جواز جمعه وما او به على حاله يجعل التثنية مخففة فانما
قلت كمر غلما انا التقدير كمر يفا استقر واليك غلما انما تخفف المتعدي الجمع المنصوب في ان ضم الظرف
المستقر والعام في ظرف وعمله المحذوف لكونه غلما انا لك لم يفسد هذا الخبر الا على الاكثر

كيف ندرج في شجرة من فضيلته عند الكوفة في الاستفهامية

٥٢٢

في مجرى فضيلة الحال على عامها المستوفى مثل ذلك ذهب الحاشي في جواز جعفر كان التوفيل
عن الجاهل من مخوف غلما نال ذلك اذا ردت سنا من العيان قالوا انما كان تميز الاستفهامية مفرد
منصوبا لاها لما كانت كناية عن الفعل جعلت عباءة عن وسط العدد وهو من واحد عشر الى مائة وجعل
عنهها كسيرة لانها لو جعلت كناية عن هذا الظاهر كان محكما وترجى من غير مرجح لشيائها في الضميمة
بجلائها الوسطية لانها ومشتا منها التاسعة عشر كيف ويقال فيها كما يقال في مائة وسوق
كما يتجوز في سائر مائة ثلث فلا كروا على الجفاء تقطعهم وهي اسم لدخول الجاء عليها بلا تاويل فوهم
على كيف شيع لا جبر من اي للحم والعز ولا بد ان اسم الصبي مع ما كيف ان يصحح ثم يقيم والاخبار بها فغير
الفعل نحو كيف كذا في الاخبار بها ستفتلح فير وبناشرة الفعل اسفلت الفعيلة وترد على وجهين
حينها ان تكون شرطية فيقتصر في غير شفعي اللفظ المعنى نحو كيف تصنع اصنع ولا تجوز كيف تخلص
ادهب وانما في شجرة وتعليق عند الحاجة الكوفة في قطر من البصرة ثم في قطر وقيل بشرط فترادف
بما نحو كيف انكر ان قالوا في ردد هاشر طرية قوله ثم ينفق كيف يتاء بصور كيف في الارواح كيف
يتاء في طرية لتما كيف يتاء في جوائها في ذلك كله محذوف لانه ما قبلها قال ابن هشام
هذا في كل على اطلاقهم ان جوابها يجب مما قلته بشرطها انتهى قبل لقائل ان يقول لا اشكال ان لا
يغذر نحو ما جعل مثل الذي فيها والتقدير كيف يتاء لامور يتاء لانها في لا فرق بين ان
الابا لعلو مقصد في شرطها مما تدل نحوها في جوابها محذوف لانه ما قبلها لان ما قبلها فعل
اختياري والافعال الاختياريه لها لانه على المنية واستلزم لها وكثيرا ما نطق وترادف
كقوله ثم اذا قسم في الصلوة ان اردتم الفياها والنا في ان يكون استفهامية وهو الغالب
ويشبههم بما عن حال لشي لا عن انه قال الراحب وانما قيل بها عما يقع في الجواب في رطل
كيف سئها ما عن شبهة محبة على حال الخطاء فيقال ان هشام وعندي انها في هذا
الوضع مفعول مقصود ايضا وان منه كيف فعل ترك ولا يتجه في ان يكون حالا من العمل انتهى
لان ذلك وصفة بعد الكيفية وهو ممتنع فليها ان اول عن سبويه ان كيف ظرف وانكره
الحاشي في التبر في وقال في سبويه ظرف ويتوعد على الخلاف في مورد احدها ان موضعها عند
سبويه في وقت انما عند ما رجع مع المبدء ويصعب مع غير الثاني ان قبلها في نحو كيف
يدل على في نحو كيف حاد يدرك لجان في الثاني ان قبلها في نحو كيف

في مجرى فضيلة الحال على عامها المستوفى مثل ذلك ذهب الحاشي في جواز جعفر كان التوفيل

على خبر محو هذا ان اجب على القسط وان اجب على المعنى وواللفظ قبل صحيح او سقيم لو عند
 على العكس قال ابن مالك لم يقبل احدان كيف ظرونا وليس منا فان لا مكانا وكثيرا لما كانت تفسر بقولك
 على حال لكونها مشوا عن الاحوال العامة سميت طرفا لانها في فان يلانجار والبحر وداسم لظرف يطلق
 عليها مجاز انتهى قال ابن هشام وهو حسن يؤيده الاجماع على انه يقال في البذل كيف كانت اصحح
 سقيم بالرفع ولا يبدل الرفع من المصوب انما زعم قوم ان كيف تامة عاطفة من غير ذلك في
 ابن موهب في كتاب العلل والاشد عليه او قل ما في المرء لانت فانه وهان على الادنى فكيف لا يبعد
 وحطاه هذا الاثر فيها بالتمام فانما هي اسم مرفوع المحل على التجربة ثم يحتمل ان لا يابعد بحرودا فاضا فاضا
 محذوران فكيف حاله باعد على حد فراه ابن جازي والله يريد الاخرة او يقدر كيف الهوان على ان حد
 محذوف البند وبار وهو محذوف بالعطف والفاء وكيف محذوف بين العاطفة والعطف لا فاده الاول بانحكم
 فلا يكون لها محل العشر كونها على اربعة اجزاء فان يكون شرطية امتناعية فقطت شروطها وجوب
 وتبديله نحو لو جاني فزيد لا كمنفصلة امور لاحدهما الشرطية انتهى عقد التبيين والبيانية بين الجملتين
 تفيد الشرطية بالزمان الماضي وبهذا الوجه والذي بعده فانه ثمان فان ذلك العقد التبيين والبيانية في
 في هذا فالو الشرط فان سابق على الشرط بل هو ذلك لان الزمان المستقبل سابق على الزمان الماضي الا ترى
 انك تقول اني غدا اكرمك فاذا انقضى العقد لم يجز قل لو جيتي امس اكرمك قال في الفهرست في
 الاستقراء لا يستلزم ان قال الرازي والحق قول الرازي ان المتقدم من المستقبل فاذا واحد صار حاصرا
 انقضى ما مضى الثاني الامتناع وحلف الصراحة فادها له وكيف فادها افاها على قول احدهما
 انه لا يفتقد بوجه وهو قول الثوري ابن هشام المحض في زعمها انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع
 الجواب بل على انقضاء المانع كادك على التعليل في المستقبل ولم يدل بالاجماع على امتناع ولا ثبوت
 قال ابن هشام الاضمار وهذا الذي قاله كانكار الفخر وديان ادبهم الامتناع منها كالتبديلي فان كل
 من سمع لوضعت منهم عدم وقوع الفعل من غير تدويرها جانسدا كمنقول لو جاني فزيد لا كمنفصلة
 لم يجز الثاني انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب هو القول المشهور على النسبة المعبرين
 عيانا ثم لو جرت امتناع الامتناع اى امتناع الجواب لا امتناع الشرط وقد تقدم امتناع الجواب في مواضع
 كثيرة كقولك لو انما الارض من شجرة افلام والحريرة لا تبقيد سبعة البحر ما فدت كلمات في
 قول عمر بن الخطاب لم يعلم بخلاف الله لم يعرفه رعدا القدر محكوم به شوا وحل شرطه لا رعدا العقب

الله

محكم

امتناع شرطها واستلزام الجواب

محكوم به سواء وجد الخوف م لا واجب بان امتناع انقضاء الشرط واجب هو الأصل مما قلنا في بعض
الجواب فيها مع انقضاء الشرط في بعض المواضع والثالث هو بخلاف المقصود فافاد ان مالك والخازن
جماعة من محققين المخرجين ايضا انها بقيد امتناع شرطها وانما امتنع كان ومنفيا واستلزام شرط
الجوابها من غير تعرض لامتناع الجواب ولا بثبوتها فاذا قلت لو قام زيد قام عمر فقيام زيد يحكم
بامتناعه فيما مضى ويكون مستلزما بثبوت قيام من عمر وهو المسمى بامتناع غير لازم غريبا
من هذا المسمى لا تقتضي في الكلام لذلك وعبارته انما كانت في الغمط لئلا يورث شرط يقتضي امتناع ما
يلزم واستلزامه لئلا يقال ان هشام وهذه اجود العبارات ثم الجواب بان لم يكن له سبب غير ذلك الشرط
بحيث لم يختلف غير ان امتناعه يقتضي ان شرطه او عقلا او عادة فالاول نحو قوله ثم في يعلم
ان بل هو اول ووشنا الرضا بها فلو عدا الى ان امتناعه الله تعالى ثم رفع هذا الامتناع منفية ويلزم من
نفيا ان يكون رفع الامتناع منقيا اذ لا سبب للرفع الا المثبتة وقد استفتى يكون منقيا لان انقضاء
السبب يستلزم انقضاء السبب ضرورة كان ثبوت السبب يستلزم ثبوت السبب كذلك لما بينهما
من الملازم الشرعي لانه كقولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فطولوع الشمس
لوجود النهار وقد استفتى في قولك لو علكه فينتفي وجود النهار لان وجود النهار ليس له سبب غير
طولوع الشمس قد استفتى فيكون منقيا لان انقضاء السبب يستلزم انقضاء السبب لما بينهما من الملازم
العقلي لانه كقولك لو كان فيهما الهة الا الله لعندنا الى السموات والارض فساد ما وهو
حرفها غير نظامها المشاهد مناسب للعدا لله للزوم له على وفق العادة عند تعدد الحكماء
من المتأخرين في النسخ وعدم الاتفاق عليه ولم يحلها القدر غير فيبقى الفتا بانقضاء القدر والمقادير
بلون نظر الى الاصل فيها وان كان الفصل من الآية العكس لانهما اتما سبقت لاثبات الوحدة اثبتة و
نفي التعدد فوجب ان يقال ان معناها انقضاء القدر لا انقضاء الفتا لما بينهما من الملازم العادى
ان كان للجواب سبب غير الشرط لم يلزم امتناعه ولا ثبوت اذ لا تقتضي الامتناع الجواب لا بثبوت
ثم انه يكون ثبوت بالاول نحو قولك ثم لو تحيف الله لم يعصه فانه لا يلزم من امتناعه ثم يحث الله
لم يعصه حق يكون قد خاف وعصى لا انقضاء العصية ليس بسبب الخوف فقط بل بسبب اخرو هو
الحياة والمهابة والجلال والاقبال وطبيعة النوام والناتية وطبيعة المحاور لمزدان فيها من قهر
المخاض وان لو قد خلوه من الخوف لم تقم منه عصية فكيف تخوف خاض له وانما لم يرد على انقضاء

وتخفف بالمائة لقولا

٢٢٨

الجواب فيه من أن دلالتها على لنا ما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا الأمر مفهوم
الموافق على عدم المعيشة لأنه إذا انتفت المعيشة عند عدم الخوف فمخوفنا ولم وإذا انتفت
هذا المفهوم قلنا قدم مفهوم الموافقة فإدراكه يكون بالشئ كقولهم في ذرة بخت منسلة بالماء
تحدث النساء أنه يريد أن يتكلم بها ولو لم تكن في يدي في حجري ما حلت أنها لا تبته أخى من الرضاة
حكمها بالدم متلف من وجهين لو انفرد كل منها حوت له كونه وببسته وكونهما ابنة أخيه من الرضاة
وبما سارا فإن منع الحمل وإدراكه يكون بالأدور كقولك فيمن عرض عليك كاهها لو انتفت
أخوة الرضاة ما حلت له للثب فانها متلف من وجهين لو انفرد كل منها حوت له أخوة
الرضاة والنت لا أن حرفة الرضاة أدور من حرفة الثب تبسته كشبهة كتاب العتبة فبسته هذا
الكلام وهو نعم البصير لو لم يخف الله لم يعصه في صبر الخطاب قال القاضي بهاء الدين السبكي
في شرح المحصر وقد نسب الخطيب هذا الكلام إلى النبي صلى الله عليه وآله في من كتب الحديث لا موقفا ولا
موقفا لا عن النبي صلى الله عليه وآله ولا عن عمر مع شدة الفحص قال القناني في التفتة كذا نسبة القرطبي في التفتة
إلى النبي صلى الله عليه وآله من ذلك بعض حفاظ القصة فاجبة أنه بحث عن ذلك فلم يبق عليه شيء
ونفت في الحيلة لا في فهم الموافقة في ترجمة سالم مولى أبي حذيفة على حديث رضى من طريق عمر بن الخطاب
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول إننا لما شددنا الحب للفسق وجد لو كان لا يخاف الله فاعصا وكف
لو بالمائة لأنها إنما بقيد الشرطية فلا يكون الشرط والجواب عنها أن ما صيغ من قطعها أن لا يدخل
الأعلى المائة ولو كان مؤولا كقولهم ولو نزلوا الجحيم لأن لا يصح معن لا يكتفون
لوموع فالضار عنده بمنزلة المائة فهذا مستقبل التحقيق ما صرح به الأئمة كان فيل القاضي
هذا الأمر كذلك فإدراكه ولو رايته لم يفتي بما عجبنا فبسته أخلف في عدل والمذكورة من شرط
الشرط قال الربيعي وابن مالك لو حزن شرط والى قوم فتبته آخر شرط لأن حقيقة الشرط فمنا
تكون في الاستقبال أو أمانا في التحقيق في المصير بليت من أدات الشرط قاله المازني في الجحيم
المانع والأول هو الثاني ولذا سماها الله شرطية والثاني من وجوده لو أن تكون حزن شرط
المستقبل بمعنى الشرطية وليست حازمة لأنها لا تجزم على الله كقوله ولو يلقى صداقا بعد
صوتنا ومن دونها من الأرض بكت لظل مسكسوة وإن كان ومنه لصورة كليل
بشرط طرب وقوله لا يلفك الربحك لأنهم خلقوا لكم ولو يكون جديا وإذا لم يفتي

اولك بالمستقبل نحو ويجتزئ الذين يورثون ويورثون نوبة ولو ان قيل لا خيلية سلمت على قدوة
 جندل وصفاح سلمت فبهم البشارة اقرية اليها من جانب القبر صايج من قابضه وقامت
 صايج والصفاح هنا ظاهر يخرج من كسر المقول ادبلي بضم الجاهلية ويصنف على كسر من قام براء
 هلمه والصواب فاذا ذكرناه ومرع بهما يحكي ان كسر لا خيلية هذه مرتت بقرونه صايج هذا
 الشق فربقت عليه وسلمت وفانت لم اعمدك فابوثة كاذبا لك الفافل ولو ان كسر لا خيلية
 البشير قد سلمت فابن ناقلت عباي كذبتا فاطا نركان هذا فاحسن يا معشر من هذا اصبغ فمصر
 وسقطت ليل من عليه عليه ودنت الى جانبه واكرار التجايع عجبها للتعلوق في مستقبل قال في هذا
 على المهر ربا لفاطمة بذلك اقل لا نقول لو يقوم من يد فمصر منطلق كما تقول ان فيه زيد فمصر وسقطت
 بدور الذين في عالم عندك انما لا يكون لغير شرط في الماضي وما تمسكوا به من عوفولة قد ويجتزئ الذين
 تمكوا وقول الله ولو ان قيل لا خيلية سلمت لا تجزئ فيه احتماله على المعنى ورد ان العمل على المعنى ممكن
 بعض المواضع دون بعض فما امكن منه قوله ولا يجتزئ الذين لو تركوا الآية اذ لا يستحيل ان يقال لو ان
 فيها معنى بل مختلفة وتبعضا فاما لمحت عليهم لك لم نألف ذلك فيما مضى وما لا يمكن فيه لك
 قوله وما انت بمؤمن ان لو كنا صادقين فيما مضى ما انت به صدق لنا الكفا في صدق قال في هذا
 وكون لو معنى ان قاله كثير من المجتنبين في نحو وما انت بمؤمن ان لو كنا صادقين فيما مضى على الذين كله
 لو كره المشركون فلا يستوي المجتنب والطيب لو عجبك كثر المجتنب ولو عجبك ولو عجبك ولو
 عجبك حشره ونحو عطا التافل ولو عطا على فسر قوله قوم اها ربوا شدة وما ذرهم دون التافل
 ولو كانت باظهارا وما نحو ولو ترى ذوقا على النار ان لو شاة اصنامهم وقول كعب اري وكن معضا
 لو كسيع العبل من القسم الاول لا من هذا القسم لان الصانع في ذلك مراد به الماضي وتجزئ بذلك ان قيل
 ان خاصية لو فرض في اليسر واقع واقعا ومن قسم انتهى شرطه في الماضي وكان لما ثبت من كون متعلقها
 خبر واقع وخاصية ان تعلوق امر بامر مستقبل محتمل ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والمحال على
 هذا قوله ولو ان ثبت باظهارا وتعيين فيه معنى لانه خبر خبر امر مستقبل محتمل اما استغباله فلا يجوز
 محتمل دل عليه شدة وشدة مستقبل لانه جواب لاداما الحماله فظ ولا يمكن جعلها المتعلق
 للمستقبال والاحتمال وان المقصود تحقيق ثبوت الظاهر لا امتناعه اما قوله ولو نطق بالبدن
 قوله ولو ان ثبت البت فيحتمل ان لو ثبت ما يمين على ان المراد مجرد الاحتمال نحو ذلك عند جوهر الاحتمال

في المستقبل ويحتمل انها على بابها وان المقصود من مر هذه الامور واقعة وحكم عليها مع العلم بعدم
 وقوعها والحاصل ان الشرط متى كان مستقبلا محتملا وليس المقصود فرضه لان وفيما مضى معنى لم يمت
 كان ماضيا او حال او مستقبلا كقولنا قد فرضه لان وفيما مضى معنى لا متعلقه والثالث ان يكون للمتن
 معنى ليت لانها لا تنصب وترفع نحو قوله لو ان لنا كذا فنكون من المؤمنين اي فليت لنا كذا وبديل
 لهذا نصب يكون في جوابها كما سبق فافوز في جواب ليت في قوله نعم بالتفوق كست معهم فافوز في جواب
 عتاق ولا دليل في هذا الجواز ان يكون نصب فيكون مثله لا لا وجبا ارضي ولا حجاب ويصل رسولا وقول
 مبيون للبس غائبة وفقر عيني احب الى من ليس التفوق يعني ان يكون منصوبا بان مضرة والمضد المبني
 منها ومن صلها انتم مقطوع على الاسم المنسوب للقدم وهو كذا اي ليت كذا جوما يكون نام المؤمنين
 وهل لو هذه فتم راسها لا يحتاج الى جواب بجواب الشرطية كذا في الشرطية اشرب معنى التمني وانها المصنف
 اخذت عن معنى فعل التمني تكون الاقنع الاتبع فمفهم التمني فليست اقواله كلام القصة ولان ابوتيا
 وهو الظاهر المنقول عن تفسيره ونصر عليه شيئا بوالعش القبانغ وابوسر ان جيل بن عمرو بن هاشم
 الحصري في شرح قصيدة بن زيد وادخلنا ربحان لثالثه قال والذي يظهر فيها لا بد ان يخرج من كونه
 التزم كذا في لاسرها معنى التمني لا بد مني كذا في القواعد على ما في من باب الجواز كان في من كذا
 بالقول على ما لا اشكال في ذلك لا يحتاج الى وضع في الجواز لتفسيره لا يصح واحده وهو الحقيقة التي في
 بالقول الاخرضا وانما لك وذلك انه لو رد قول لا يخشى وقد يحكى لو لم معنى التمني محمولون ابنته فخذ في
 فقال ان راوان الاصل هو ان لو ان التمني فخذ في فعل التمني لا لانه لو عليه فاشبهت ليت في الاستعداد فيجوز
 التمني فكان لها جواب بجوابها فيصير كذا في التمني كذا في التمني فاشبهت ليت في الاستعداد فيجوز
 فخذ التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت يعني لا يلزم باطل فانه يجمع بينها كما تقول التمني لو قام زيدت
 لزم ما فيه والظاهر ان هذا الوجه الذي بطله هو مذهب النجاشي يكون مذهبنا لو قدره مفيدة
 للمتن فيجب الوضع وما اورد من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني لا يرد عليه ما اعلم بما فيها
 الفعل التمني يكون الجواب بالمصنفية مساوية الدلالة على التمني فلا يمنع الجمع ذاك ولا اشكال في كذا في الجواز
 ان يكون ان النجاشي موقوف على معنى لو مصنفية فالرابع ان يكون مصنفية بمعنى ان نحو قول لو قدره
 وقد امتنت مشروعة في باب الوصول فليجمع التبرافعة فيقارن في هذا الوجه لا يرد عليها
 لا يرد عليها ذلك وذكر في التمهيد انها قد تكون للمضمر محمولون لئلا يكرهوا مصنفه وقد ذكر في هذا المعنى

تكون للتفيل نحو تصدقوا ولو ظلف محرف وخرج عليه قوله نعم ولو على اسمكم وفيه نظر نحو ان
 يكون في الموضعين نحو يا ميمون او يقال التفيل منقاد من المقام لا من نفس الوقت فتشمل على
 مسائل تتعلق بلو الشريطة احيانا انها خلاصة بالفعل كالمصدرة وقد يلحقها اسم تدفع بمفعول
 المحذوف فيضرب ما بعده او اسم منصوب كذلك او خبر كان محذوف عن اسم هو في الظاهر مبتدأ وما بعده
 خبره فالاول كقولهم لو ذات سوار طعني والثاني محذوف عن رابت اكرهته والثالث محذوف عن ولو
 خاتما من جديد والرابع محذوفه لوبغير الما حلقه شوق كستكا لفتقان بالما لفتقائه واختلف فيه
 فقيل هو على ظاهره وان الجملة الاسمية وليت لها شذوذا كما قيل في قوله هذا فسر ليس شفيها قيل
 وهو مذهب الكوفيين ما قاله الفارسي في القيرير على ان حلقه فاعل فعل محذوف والاصل لو شرت
 حلقه هو شوق محذوف الفعل او لا والمبتدأ اخرا وفيه تكلف فاقوله ان حرفه على الضم كان الثانية
 واسمها وجملة ما بعده واسميتها خبر كان وقال المنبتي فلو قلم القيت في شوق اسره من ان نعم ما غيرت
 من خطك اب فقيل محذوف لا يمكن ان يقدر ولو الفى لم يقل ابن هشام وروى بصيغة قلم وروى بها
 صحيحا في التقدير وجه تقدير ولو لا يشب فلما كان يقدر في نحو هذا جلت عليه ان يقع بتقدير فعل
 في عليه المعنى أي ولو حصل قام أو ولو لم يرقم وعلى الرفع فيكون القيت صفقا لقلم ومن لا يعلية
 على كل حال متعلقة بالقيت لانقيرت لوقوعه في خبرها الثانية الثانية يجوز ان يلحقها ان كثير نحو
 لو انهم صبروا ولو انهم صبروا ومثوا وموضعا عند الجميع فعم الخلف في رفعه فقال سيور وجهه والقبير
 بالابتداء ولا يحتاج الخبر لاشمال صلها على السند والسند اليه وانخفضت ان من ينسب اليه ما يقول
 بالاسم بالوقوف بعد لو كما انخفضت خذوه بالقبت بعد ان وقيل المحذوفون ثم قيل يقدر مقدما
 على المبتدأ أي ولو تاب صبرهم على حذو ذاية لهم انا هلنا وقال ابن عصفور يقدر في نحو على الاصل
 أي ولو صبرهم ثابت وذهب البرد والكوفون والزجاج والنخعي الى انه على الفاعلية والفعل
 محذوف بعد ما يدل عليه لانها تقطع معنى الثبوت والتقدير ولو ثبت انهم صبروا كما قال الجميع ان اكلمها
 ان في التمام بخلافه وان فيه بقاء لو على الخضا صها بالفعل ويحذف ان الفعل لم يحذف بعد
 لوضوحها من ذلك الشذو لا مفسر بفعل بعد الا كان والمفروق بلا بدلان قال ابن هشام في شرح
 قصيدة كعب قال النخعي واذا وقتان بعد ما ويحذف خبرها فعلا ليكون عوضا عن الفعل
 المحذوف ورد في الزمخشري غير بقوله نعم ولو ان ملك الارض شجرة اكلهم وقالوا اما انك ان شجرة

المشق لا لاجامدا كذا في الآية وفي قوله ما اطيع الا امر الله ولا اطيع الا امر الله
 معلوم وقد ابرأ من ذلك قول هؤلاء بانه قد جاء اسما مشتقا كقوله لوان جيامد من الفلاح او كذا
 ملا حب الفلاح قال بن هشام في لغتي وقد وجدته في النيزك وقع الخبر فيها اسما مشتقا لم يقب
 بها النحوي كما لم يقب لآية لقصر ابن العلقم لا لما منع من ذلك ولا ابن مالك والاما السند
 بالنعمة في قوله بوزد لوانهم يادون في الاعراب وجدت آية الخبر فيها ظرف وهي لوان غدا
 ذكر من لا يبرأ من لوانهم في قوله لا يبرأ من لوانهم في قوله لا يبرأ من لوانهم في قوله لا يبرأ من لوانهم
 بالاسناد الى ما لم يمتد له ثم بان ان ما اهدى اليه ومنهم من يبرأ من ذلك لان لوان هذا لآية
 التي ابرأ بها البيت مما الكلام في ذلك ما صدق في اوله والحق في الكلام انما هو في لوانه في قوله
 في شرح الحاجة انما قوله في قوله لوانهم يادون في الاعراب فلا يؤمنى المصديق وليست
 لجنها بعد فعله في قوله لوانهم يادون في الاعراب فلا يؤمنى المصديق وليست
 من في الباب انتهى قال السبكي في الاقناع في قوله لوانهم يادون في الاعراب فلا يؤمنى المصديق
 هذا الاسناد وما استدل به من قوله في قوله لوانهم يادون في الاعراب فلا يؤمنى المصديق
 في باب ان واحدهما قال السبكي في قوله لوانهم يادون في الاعراب فلا يؤمنى المصديق
 لم يلفظ بفعل مستند ذلك الفعل هذا كلامه فقلنا قال الله تعالى من يات الاخر بوزد لوانهم يادون
 في الاعراب فواقع خبرها صفة لوانهم في قوله لوانهم يادون في الاعراب فلا يؤمنى المصديق
 الثالثة جوابها في الغالب ما مضى من قوله لوانهم يادون في الاعراب فلا يؤمنى المصديق
 اقترانه باللام نحو ولوعلم الله فيهم خير لا ستمهم ولواسمهم لوكوا ومن غير الغالب لو شاء جعلنا
 حاجا وماض في قوله لوانهم يادون في الاعراب فلا يؤمنى المصديق ولواسمهم لوكوا ومن غير الغالب لو شاء جعلنا
 ومن غير الغالب قوله ولوعلم الله فيهم خير لا ستمهم ولواسمهم لوكوا ومن غير الغالب لو شاء جعلنا
 جئني من لوانهم في قوله لوانهم يادون في الاعراب فلا يؤمنى المصديق ولواسمهم لوكوا
 يجعل غيلا وقوله لو كان قل بالسلام فوجه لكن في قوله لوانهم يادون في الاعراب فلا يؤمنى المصديق
 اسمية مرفوعة باللام كقوله في قوله لوانهم يادون في الاعراب فلا يؤمنى المصديق ولواسمهم لوكوا
 قيل الجملة متأنفة وقيل جواب قسم محذوف مغر عن جوابها وليكن مجوبا وهو الصحيح جوابا
 محذوف لدلالة ما بعد عليه وتقدره لا تسبق وقوله لوانهم يادون في الاعراب فلا يؤمنى المصديق

ولا حرج في ربط امتناع جوابه بوجود شرطه وتخفيض الامة ونفيل منها أحد الخبر كان كونا مطلقا

٥٠

جوابها الدليل وهو كونه في القرن الحيد وغيره قاله ولو ان شرطنا استيراب الجبال الالهة ان كان
هذا القرن قال ابو حيان ويحتمل عدم الكمال العادية والعشر لو لم يكن بسيط لا مركب في الشاوة
الفاخر بشرح الكافي قال لا اصل عدم التركيب في مركب من لو لا ترد على ثلثه وجبه هذا ان
يكون لربط امتناع جوابه بوجود شرطه وتخفيض الامة على خيلة الامة على التخييم كايث محو لا
يزيد الا كرسك في لو لا زيد وجود ما فادت لو لا ربط امتناع الاكرام الذي هو الجواب بوجود زيد الذي هو
الشرط واما قوله لو لا ان شرطه في لانه بالثواب عند كل صلوة والفيد ولو لا حافة وشو لا
امحاجب والا اسكن الشيخ اذا المتع النسقة والتجود لم يكن قال غير واحد قال بعينه ذلك في قول
على مضاهها والمتع هو الجواب الذي يطلق عليه لا في الوجود لشد وهو لا يخلو على الامر حقيقة على المرح
عند اهل الأصول انشاز قلت وما تضمنه قوله نعم ولو لا فصل الله عليك رحمة الله تعالى فاعلم
ان يصلوك فانه وجد انهم منهم قلت اجبت بان المتع ولو لا فضل الله عليك ورحمة الله تعالى فاعلم
واسم غم ظلم على حقيقة الحال قال البيهقي ليس القصد في جواب لو لا انهم هم بل انهم في انهم
فليس المرفوع بعد لو لا فاعلم فصل عذو في خلاف الكسائي ولا يلو لا لنيابة عنه خطا في الجملة من المتقدمين
لا يها ايضا لاختلاف الفقهاء بل هو مستند مرفوع بالابتداء واما السويدي والسيوطي ويعلب معها اي لو لا
حد في احزاب كان كونا مطلقا هكذا رفعه في غير نسخة هذا المرفوع انما هو واجب معها ان كان في جواب
حد في معنا في هذه الصورة والمرد بالكون في الجواب بالاطلاق عدم التقييد بامر زيد على الجواب في
ذلك ان يقال ان كان امتناع الجواب بشرط وجود البند في الخبر كونه مطلق محو لا زيد لا كرسك فالاكرام
ممنع لوجود زيد في البند وخبره عذو في جوابه وهو كونه مطلق اي لو لا زيد وجود وان كان امتناع
الجواب ليس بزيد على وجود البند في الخبر كونه مقيد في انما قيل كل زيد بحسن اليقين فيقول ولا زيد يهلك
من يدلو لا لسان زيد يهلك فالهلاك ممنع لاحيان زيد في الخبر كونه مقيد بالاحسان وانما حذف الخبر
مع اولاد كان كونا مطلقا لانه معلوم بمقتضاها انما هو الله على امتناع لوجوده المذلول على وجوده
هو البند فاذا قيل لو لا زيد لا كرسك لم ينك ان وجوده زيد ممنع من الاكرام فضع محذو لا يقين في حذف
وانما وجب استلجواب سنده وحلوله محله فلو كان الخبر كونا مقيدا بمعنى زيد على الوجود وخبره
انهم يعلم محو لا زيد لانا ما سلم ومنه محذو لا قول من حد يوعدهم بكم لانست باليت على قواعد
ابن قيم ويجوز لامر ان علم محو لا انما زيد جموعه فاسلم فيخوز ثمان جموعه الذي هو الخبر وحذفه لانه

معناه من الكلام ومنه قول المحرر يذهب الرقب منه كل عفت فلو لا لهدمكم لنا الا فلو قيل
لا الهدمنا الا فتح وهذا الفصل مذهبنا الى ثمانية فابن الشيخ والثابوت بن ابي الحسن قال الجهم ولا
يكون الجهم الا كونا محذوفاً مظهراً فاذا اريد الكون المفيد وجب جملة مستداً فتقول في قوله لا تزدنا لنا ما سأل
لو لا مثله زبداً تانياً اي موجودة وكذا في قوله انضامه يدهمونه واثولوا ما ورد في الجاهل وقالوا لحيث
موتى المعنى ونحن المشرق قال ابن هشام وليس للجهم في احتمال تقديره بكم بدل شتمنا على الاصل
ان يكتسبه ثم حذف ان وادفع الفعل الى مكانه جملة معقوفة وخرجه بتعظيم على ان يكتسب حال من الفعل لم تكن
في الخبر اي فلو لا الهدم موجود في حال كونه بكم وزيد بنقل الاخفش عن ابي عبد الله لا ما يؤمن بالحال بعد
الاسم الواقع بعد لولا كما لا ياقول بالجهم في علم الطريقة ان جواب لولا اي ما هو خبر المبدأ ويرد انه لا ياب
بينها بينهما الا اذا زلت لولا ضمير محقق ان يكون ضمير رفع محمولاً انتم لكننا مؤمنين فسمع قائل لولا
ولولا ان لولا لا دخل في الخبر قال الثابوت بن ابي القاسم القمي بن علي انهم يقولون ذلك فاكثروا الخبر وهذا
ثم قال بيوتهم والجهم وجماعة للضمير وحضت مجزئة وكما الخفت الكان وحكي خبر الظاهر والجاهل ان
يكون مرفوعاً لانها ليست غماز ورفعه لا منصوباً ولا الجاز وصلة بانون الواقعة مع باء التكلم كالنية
المنفصلة بالمحرف ورفعه لا كان حقة ان مجزئة الاسم قطعاً لخصا صوابه لكن منع من ذلك تشبيهها بالخفض
ما بالفعل من ان وان الشرط لربط جملة بالجملة فالله والنسبة على موجب العمل مجزئة بالانضم والاضمار
بشيء في موضع الجر ورفعه في الابداء والخبر محذوف وقال الاخفش والكونيون الضمير مبتدأ ولولا
غير جازمة ولكننا ما نابو الضمير المحذوف عن المرفوع كما عكسوا في قوله اننا كنا ولا استكانا ورفعه بانابة
ضمير عن ضمير انما وقت في الضمائر المنفصلة لشمها في استغلاها بالانما الظاهرة وادعطف عليه
اسم ظاهر محمول لان قدره بتقدير فعل لانها لا محجراتنا في يجوز ان يلحقها ان النسبة او الخفض
منها او الناحية محمولة لان كان من السجى الى البت لولا ان من الله علينا الخفت بنا ولولا ان يكون
الناس امه وعلته لجمعنا قال في المعنى ويصير صلتها مبتدأ محذوف جواباً ومبتدأ لا خبر لها وافتحلا
ثبت محذوفاً على الخلف ان ابوت لولا انك جوابها تجوز لواتامضام متفقاً لم قوله ولولا ان لم
يعترض لا خاتنا حسن في خاص شقي بما ونحو لولا فضل الله عليكم ورحمته فانه منكم من اجل بدل او فاض
منعت ولم ينج في القرآن بغير اللام محمولاً لفضل الله عليكم ورحمته لتكن دينا افضم واختلف كلام
ابن عصفور في حذفها منه فصره قال بانه ضرورة فحاضر التعريف فقال انه خارج في قليل من الكلام كقوله

أولاً الجاء وفيه الذين يتكلم ببعض ما يتكلمون من هذا الذي تقدم العلم فإن تقدم فلا بد من
اللام كقولك تلك المرأة فوالله لولا الله تخفى عواقبه لخرج من هذا اليرجوانه وجاء جوابها
مقرناً بقدم اللام وبدونها كقوله لولا الأمير ولولا أخو طاعته لقد شربت دماً على من لعل رقبته
كانوا ثمانين ذكراً وثمانين لولا رجاؤك قد قتلنا ولأدى الرأج بجوارح جوارح الدليل كما
حذف جوابه قال نعم ولولا فضل الله عليكم ورحمته لم كان الله فوق ربكم لو أخذكم في الدنو للنبوة
الأمير المؤمنين على فلم أرك الدنيا بها أمراً لها ولا كما يقترن سؤوساً من الله ضلجها أمراً على رسم
الضرب كأنما أمر على قبر أمراً مما أناسه فوالله لولا أني كل سائمة إذا شئت لايت آخره ما ضلجها
قال المصنف في التشكيك جوابه لولا حذف تقديره ولا اختصه في تقديره في شعر الجاهل الذي يفرح بهذا
الحذف فيمنع مثل وهو قد عجز عن فهمه انني إذا شئت لايت أمراً ضلجها قال في شرح
الديوان الفاضل المبجل لولا في هذا البيت للخصيص في خطب عشوة وأتاني أن تكون للنوع
التقديم على الشيء فخصر القول على الجملة الفعلية المبذرة بالمضارع تقول لولا أن كنت قد فعلت
أنك تلوم الطالب على ترك الأكرام وتوجبونه عند من عليه في الماضي ومثله قوله لولا ما فعلت في
شهادة لولا أنهم الذين اتخذوا مني وذا الله قرباً بالهذه ومنه لولا أنه مقصود فله لأن الفعل من
الأصل لولا فله أن مقصود قد يكون الفعل مضارعاً لولا عليه ما بعد نحو لولا أن كنت قد فعلت في الجملة
كقوله قد فعلت من غير التثنية فله أن يكون لولا الكسر المقطع أي لولا أنه قد فعلت قال في شرح
وقول النحويين لولا قد فعلت من غير أن يكون لولا في المستقبل بل المراد توحيهم على ترك
حدوث المانع وإنما قال بغيره على كناية الحال فإن كان مراد التحويل فله أن يكون في المثالين
تكون للخصيص هامة ومجتمعة والعرض يقع العين والسكان الزاء المهملة والفتح بينهما التخصيص
حليلت بحسب وانجاء والعرض طلب بلين نادى فخصر القول على الجملة الفعلية المبذرة بالمضارع
ولولا أني ما ولا فالخصيص نحو قوله لولا أن تستغفرون الله أي استغفروه ولا بد ومثله لولا أنزل
عليه ملك فأنزل ما ولا بالمضارع أي ينزل والعرض نحو لولا أنزل عندنا فيصدي خير ومثله لولا أنزله
إلى جبل قريب فأنزله ما ولا بالمضارع أي أنزله وإنما اختص ذلك بالفعليته لأنها الطلب
الفعل وكذا إذا كانت النوع في الماضي فلا يوجب على ترك شيء أو هو مطلق ويكون للطلب قطعاً فله
لام الأمر فله اختصت بالفعل كما اختصت الأمر كونه للطلب فإن قيل فله الفعل بعد مفتي ومنه

كان

لأنه لم يمتدحوا له بوجوده مضافاً إلى ما ذكره من غير أن يمتدحوا له

248

[illegible]

والجمله تعدد هذه موضع خصص بسبب الاضمار ثم الفصل بالحيث والمضاف اليه بان يبين ان الاول
ظاهر كلام المتصان الجدل انما هو حقيقة لما في معناها وليس كذلك فانها عند الفاعل بالطرفية
انما تدل على مجرد لوقف عند الفاعل بالحرفية فدل على الامتناع وابطالها اذا علم المكابر بالجماع
ولم يقص هذا ليعطى عند الفاعل بالطرفية ان وجود الاول سبب لوجود الثاني بل ان الثاني وجوده عند
وجود الاول هو ذلك التبيين عنه وطريق الاتفاق لا تعرضه الله طاعتك انما العائد بالحرفية فيقول
بالتبيين الثاني يخصنا هذه الامنة ليعطى معنى يكون خيرا كذا انما محو لما ينتجكم في الوجود
وجوز ان ما لك كونه جملة القيمة مقرنة باز التجانية ان الفاء محو لما استواء استاءهم بها من حسنات
يجتهد في الترتيبهم مفصلا عن صفو كونه فعلا مضاعفا محو لما ذهب عن انهم لرفع رجاسه التبر
بما دللنا الثالث قال في القنى من شكل الماده فوالله اقول لعبد الله ما ساقونا ونحن نودى عبد الله
هاشم فقال ان فعلنا والمحور من ساقونا فاعل فعل محذوف يقترن به معنى سقط والجواز محذوف تقديره
قلت بل ليل قوله فوالله ما قوله شمس من قولك شمس ان اذا نظرت اليه والقنى المسقط ساقونا فقلت لعبد الله
شمس انتهى فان الله ما يسه ولا يخفى اننا نحتاج الى الجواز على ان الفاعل ان لا يسهو شرط ما باننا طرفه معنى
حين لا يحتاج ساعدهم الى التقدير بل يجعل متعلقا فقول المفعول به واخذوا اي قول لعبد الله حين لا
ساقونا انتهى ولا لا نفيسر هنا معنى محو وانفق قال في القاموس من كوعه وولع محو وانفق وانفق
مرا بطة وكان حقا ان يكتب في البيت بالياء لانه فعل لا في من زلات الياء لكن كتبه بالالف لاجل الاعاد والذين
معنى البيت اقول لعبد الله ما ساقونا اي اوصفك محو عذا لودى منهم اي شبه البرقعه معقبة المطر وقية
هاشم لعبد الله من بعدكم المارد والثاني ان تكون حزن استثناء بمنزلة الاستثنائية في لغة هذا مكان
التحليل وبسبب هذا الكسوف دخل على الجملة الامة محو قوله فان كل نفس لعلها حافظ في قرانه التمدد
في قرانه ان عامر وضايف حمزة والبعث من ان اخية ولما معنى او المعنى الله اعلم ما هو بعض اعلها حافظ
قره ابن سعود وانما له مقام معلوم ولا له تدخل على الماص لفظا لا معنى نحو فذل الله فاذك
كداي ما اسلك الا فذل وقد حذف محو تزل ونحوها يقال بالله فاعلمت كذا اي سلك في
تشدك بالله الا فذل قال الله فاذك له بالانصاف بالبردين لما خذت نفسا او اثنين غنيت بالعين
المعنى وبعد الموت تام ثلثه من الغنى وهو ان يشربهم فيقتصر فيه فيقول الغراء والبعث المحو
انما معنى الاخير معشر في اللغة قال ابو حنيفة في قوله كراه العر لا يخفى ان لا يتبينها بل يقتصر

مشتمل مذهب ولها وما نكرة منصوبة على التميز والفعل صفة والمخصوص محذوف وإليها ان قسا
 نكرة منصوبة على التميز والمخصوص في النكرة محذوفة والفعل صفة لها وإليها ان قسا
 تام وهي معرفة وهي في علم نعم والمخصوص محذوف والفعل صفة له وإليها انها موصولة والفعل
 صليها والمخصوص محذوف وإليها انها موصولة وهي المخصوص من النكرة غير محذوف والاسم
 نعم ما ما صنعت وإليها ان قسا تميز والمخصوص في النكرة موصولة محذوفة والفعل صفة وسأبها
 ان قسا موصولة ولا حذف في الكلام وما يليه نعم صنعت كما تقول طين تقوم ولا تقول اطن يا مالك
 وإليها ان قسا فاعل وهي موصولة بكتفيها وصلها من المخصوص وسأبها ان قسا كافر كافر
 قد مضى ان تدخل على الجملة الفعلية وتساخرها ان قسا نكرة موصوفة مرفوعة بنعم والتميز من هذا المذهب
 الثلاثة الاول تنهي الشبهة قوله ان الرد والمبالغة في الاخبار عن جدي بالاكثار فنقول كالكاتب
 مثلا ان زيد انما ان كيت اي انه من كسبته اي انه محمول من امر زيد ان الامر هو الكتابة فاما بمعنى شئ وان
 وصلها في موضع خفض بلا سها والمعنى غير لينة فخلق الانسان من مجمل جعل لينة مجملته كانت
 خلقها ودم التبر في ابن خروق بينهما ابن مالك ونقله عن سبويه انها معرفة فانه بمعنى الشئ
 او الامر وان وصلها مبتدأ والظرف خبره والمجمل خبر لان قال ابن هشام في المعنى ولا يتحصل الكثرة
 معنى طائر على هذا التقدير والثالث ان تكون صفة نكرة ويقبلها ابهام وقايد التنكير ويعبر عنها
 بالابهامية وينفرد على الابهام العظيم نحو قوله لا من اجمع قصير لغة اي لا من عظيم وقصير هذا
 ابن عبد صالح جنيته بل في هذا المثل المجمع انفة الجملة في طلبت من جنيته من الزنا والفقصة
 مشهورة والقيمة كاعطه شيئا ما اي شئ كان والتحقير نحو عطلة شيئا ما اي جليل والموقعية
 كاحترق بضرها ما اي نوعا من الضرر يختلف معناها بحسب القامات ما ذهب اليه الناصب من ان قسا
 هذه اسم هو اي قوم من الغيوب منهم ابن التبر وابن عصفور واخاره ابن العليج المشتمل انما زيد يبتها
 على وصف لا يقال بالبحر فيكون حرفا لا اسما واخاره ابن مالك بطله ابن عصفور بقوله زيادة ما في
 الاول والاخر وبانها لو كانت زيادة في الكلام لم يكن ما بقيد معنى العظيم ونحوه وزياد ابن مالك
 القول بالابمية بان زيادة ما عوضا عن محذوف ثابت في كلامهم نحو لو انك منطلقا انطلقا
 تكرر انفرادها في الاصل عوضا عن كان في الثالث عوضا عن اضافته وليس في كلامهم نكرة موصولة
 بها جامدة جونا الا وهي معرفة بمثل الموصوفين من اجل اني جعل وطغنا شاة كل شاة فالحكم ط

وشرعية زمانية وغير زمانية واستقامية

٥٧٧

ما المذكور به بالاسمية واقتضاء الوضعية حكمها لا نظيره فوجب جنابه والرائع ان تكون شرعية
 وهي بوقوع زمانية وغير زمانية قال زمانية مخوقلة تع فاستقاموا لكم فاستقيموا لهم اي يتقوا
 لهم زمان استقاموا لكم وغير زمانية مخوقلة تع زمانيا تعوا من غير يعلم الله ومحيطا للزمان بغيره
 الفاعل هو ابو البقاء وابنه ابراهيم والابن الذي استدل عليه بنو النابغة قوله فابك يا ابن عبد الله
 فينا فما خلدنا نخاف ولا انقار وقال ابن هشام وليس يقطع لاحتماله للصدى ليقول المطلق
 فالمعنى ان يكون فينا طويلا او غير نهى فمن لم يثبت الزمانية حمل الآية ايضا على المفعول المطلق
 والمعنى اي استقاموا لكم فاستقيموا لهم ولما قيل ان يكون سنفاية بمعنى غنى ويشال
 منها على ان لا يعقل واجناسه صفاته وجناس العقلاء وانواعهم صفاتهم مخوقلة لوقوعها فيهم
 ما تلك بيمينك زمان لا يسل بها على عيان وله تعليم خلافا للزمان وما قول فيهم ومن
 رتب العالمين فانه فالجمله لا بد من جابه موسى بالصفات قاله الانثان ويحب ذلك لغيرها الترتيبا
 الفتحه دليل عليها سواء كان المجاز اما نحو محبة من جنت وهذه لها ولا يتحقق بها وصل وانما كانت
 لاجل انها يجب عند الوقت وجوبا حيث يكون المبالا الاستقامية اما كما هو في النص
 قاله الدمايين في المنهل ان كان المجاز مخوقلة لم وعلى وقال فذلك ولاه التواء فذلك انهم
 ختام حاتم العناء المطول واما بقية الفتحه الالف وهو مخضر البشر كقوله يا ابا الاسود لم
 حلفني ايموم خازان ومكر واختلف في علمه حذف الالف فقال ابن عقيل وغيره التحريف كسنة
 الاستعمال وقال جماعة علمته الفرق بين الاستقام والغيرية ان حذف في مخوقلة من ذكرها فانظر
 امر يرجع المرسلون لم يقولوا في الاقوالون رثبت بها لكم فيما افترض فيه عذب عظم يؤثرونها
 انزل ليل ما منعك ان تسجد المخلقت سجد وانما لم يعكس لان ما الموصولة اكثر فاجرى الكثير على
 الاصل من الابن وقال الرضوان علمته انما الاستقامية ضد الكلام وليكن بالخرجا عنها افتقد
 عليها وركب منها حتى يصير مجموع كلمة موضوعه للاستقام فلا يقطع الاستقام عن مرتبة التقد
 وجعل حذف الالف دليل التركيب لم يحدد اخر من وكه الاستقامية متين مجرودتين يكون صحيحا الاخر
 اي مجرهم مجرى التبع في تحمل الحركات انتهى وينوب الالف في هذه الحالة دليل ان كثرته عنكم وعلى
 عمايتا تكون واما قول حبان على ما قام لشتمى لشم كخبره متروك في زمان مضروقة والزمان
 كالزمانة ومعنى لا يجوز حل القرانه لتواتره على ذلك لضعفه ولهذا رد الزخما على من فهم

صلا غير خاص بدورها محتمل التوزيع نحو ما صنف لا نقول ما جلت ولا ما تجلس لأن الجلس نوع خاص من
 جميعها فكانت قلت يعني الجلس الذي جلت فيكون آخر الكلام مقسرا وله زيادة في اللفظ لا يهاجم فلا معنى في
 وجه بقوله ثم امنوا كما امر الناس ضاعت عليهم لا رخص ارجحت وقول الله في الزم ما ذهب لليلة
 كان فيها من له ذهبا يا نبي الله قول بحرفية ما هو ما ذهب له بحرفي وروا على آخره في ألف عليه
 وليس كذلك بل ذهب لا يمتزج بالترجيح في اسمها موصول فيفتح الضمير فايد عليها اسوة امثالها من
 الموصولات فاذ قلت اعجبت ما صنعت فالقدير الضعف لرفي صنعت ورد عليه ما يقوله بما لهما اهل
 الخيانة والعذر لأنه لا يلائم في تقدير ضمير يعود عليها في الثالث يكون صلة في زيادة قال التجار
 من التجارة من قال في حرف الزيادة ان كانت صلة لا ياء فوصلها ما قبلها من الكلام ومنهم من يقول في
 ومنهم من يقول لغو ومنهم من يقول يؤكد في بعضهم لا هذا ولم يحرفها الا يقال صلة في القول
 الثالث يظن انها دخلت لا معنى لشيء وقد لم يلحق شرح لمفصل حروف الزيادة سميت حروف الصلة
 لانها يوصل بها الى زنة ولرب لم يكن عند هذا وقال لا بد من اكثر ما تقع الصلة في العاطف الكوفي
 ومعناه انه يوصل بكلامه وليس يركب في الجملة ولا في السفل لا معنى كذا في الاستثناء والتظاير قال حسبنا
 القباب في حروف الزيادة الصلة لانها يوصل بها الى زيادة الفضل وسلفه من شعر وحسن
 سجع وتزيين لفظ وغير ذلك من العوائد اللفظية وما زيادة نوعان عوض غير عوض العوض موضع
 لعمري ما في قولهم ما انت منطلقا انطلقت وكذا في نحو قولهم اقل هذا اما لا فانه عوض مركب كان
 لزم كما مر وغير العوض وقع بعد التواضع كقولك شتان ما بيني وبينك وعقولهم لعل لوبا بانين خاينها
 من قولها انك خاطب بدم وبعد الناصب الرفع نحو قوله ما زيد فاسم على الاعمال وبعد الجازم نحو وما
 بين غنك يا ما تدعوا انما تكونوا قول الاعنة حتى شاع عند باب بنها شمع تراعي قلبي من فضله
 ندى وبعد الفاعل من كان مخوفها راحة فاعليل وقوله في باصرة كيف سيقطع من يقتر وطفت
 محبلة او اسما كقوله في اي الجلس فضيت فلا عدول على قول الله فام الخلق ما الحسن فاوى و
 الهم مختص لذي وشاء من غير واسم ولكن شقني ثم اذاه قد اصلب فاوى وقوله ولا تهابونم بذاته
 الجحد اي ولا مثل يوم وقوله ثم انه نحو مثل ما اذكر نطقون وقيل الخاضع قول بعضهم ما لا يرب
 ما عدا عمر ما يخفف هو اذ وبعد اذلة الشرح اذلة نحو خلى ذ ما لا يشهد عليهم معهم انصافهم
 ومن السبوع فادعته نحو مثلا ما بعوضه قال الزجاج ما خرف في التوكيد عما جميع القير من انهي ويؤيده

فمنه بن سعود ويعوضه بدل وقيل ما سمى بكرة فصلا لا يدل عليه ويعوضه عطف بيان على ما ذكره
 الاضحية من قول له انما يتاحق لاجلنا اننا كذلك فالتحقيق في الفعل واخيه ابن الى الصلة
 ثلث مرات في قوله سلعنا ومثل عشرها عامل فاعاد في البيت قال عيسى بن عمر
 ادري ما معناها ولا ريت احد يعرفه وقال غيره كانوا اذا ارادوا الاستفتاء في شئ لم يجدوا عقدا
 في ذناب البقر ويترعونها السبع فيفتحن في العشرة بصفة فيفتحن ما خبروا من التجزئة او قد فيها
 النار وصلوا بها الجبال فمضوا صوبهم بالنعاء قال الجاهل انت سيقود مسعدة ذريعة لك تبارك الله
 والطير ومضى قال البيهقي ان السبعة اقلقت النقرة فاجعلها من السبع والعشرة في المعنى والرابع ان
 تكون كانه لم يجعلها مسعدة تحت الزينة ولا لم يكن معنى لانها كما قال الرضي باثر قويا وهو
 الفاعل من الجملة منتهى لدخول ما لم يكن له ان يدخله وهي ثلثة انواع احدها الكافة عن عمل الرفع ولا
 تفصل الا بثلثة افعال قبل وكسر وطال وعلة ذلك شبهة من باب لا يدخل الاعلى الجملة الفعلية
 جملة فعلية صرح بغيرها كقوله فلما ايجح البليد لما يورث المجد ذاهيا ومجبا واما صديق قوله
 واطولك لقصود فلما وضال على طول لقصود يلدوم فقصود ويزعم المتري ان ما زائدة وضال
 فاعل لا مبني ويزعم بعضهم ان فاعل هذه الافعال مضنية لا كانه والثانية الكافة عن عمل نصب
 والرفع هي المضلة بان دخولها كما مر فيهم ابن رستويه وبعض الكوفيين فاعل هذه الاخرى هم
 كثره منهم بمنزلة ضمير لثان لما فيه من التخصيم والابهام والجملة التي تعدها في موضع التخصيم فافترق
 لها كما في بعد ضمير لثان ورتبها لو كانت كذلك استعملت مع جميع النواحي كضمير لثان والثانية
 الكافة عن عمل الجبر وتفصل بالحرف وظرف فالاحمر من احدها رب وكسر ما تدخل على المضاف
 كقوله ترما اوفيت في علم نرفع ثوبينها لان الكثير والقليل انما يكونان في ما عرف حده و
 المنفصل يحول وتليها المضاع نحو وما بود وقيل هو ما قبل بالمضاع وقد قبلها الجملة الاسمية
 خلافا للظاهر كقوله ربا الفاعل المؤنن فيهم وبنابج بغير الظاهر والثالثة الكل نحو كرسما
 انت وقوله اخ ما جلدته بخير في يوم مشهد كاسيف عمر لم تحت مضايبه وقوله الم تر ان الفاعل
 تتبع لانه كما غامر في اللوم مؤنن فان وقيل لا تكف لكاف بوزن ما في ذلك مضنية موصولة بالجملة
 الاسمية انما الثالث الباء كقوله فلترضوت لا تجبر جوابا لما قد ترى وانت خطيب ذكره ابن الدان
 فاء الكافة لحدث مع الباطن في القليل كما حدثت في مضية الكافة القليل في نحو واذكروا ما هديكم قال

كافة هل عرفنا استفهام ونفي غير من الهمزة فطلب التصديق وعدم الدخول على العاطف

ابن هشام والظاهر ان الباء والكاف للتعليل وان مامها تصديقه وقد سلم ان كلام الكتاب والكاف لا
للتعليل مع عدم ما نحو في ظلم من الذين ضادوا وحمنا عليهم طيبات ويكافه لا يفتح الكاف في مثل
لقد يربح الجحيم ففتح الكاف من ثم المناسب في الكثير في البيت لا التعليل الرابع من قوله وانما
ضربا الكثير ضربه على استغنى الشان من الغم قاله بن لحي والظاهر ان مامه تصديقه وان المعنى مثله
خلق الانسان من جمل ما اما الظروف فاحدها بعد قوله اعلا قدم الوليد بعد ما افاض ان هذا كان
المخسر قبل مامه تصديقه قال في المعنى هو الظاهر في ان فيه ابقاء بعد على صلها من الاضافة ولا في الولد يكن
مضافة لتونس انهم وما السند لهم من على القول يجوز ان يكون مضافة لاسميه وهو الصحيح كما نقله الجوهري
على خلافه وانما يربح كقوله يربحنا نحن بالاركان معا اذا ترك على جملة وقيل في ما هذا غير ذلك
كما مر والثالث والرابع حيث وان في تنازع معنى في الشريطة فيجوز ان يكونا كافر في حد فقه الافعال
الرائعة والعشرون هل يقال فيها الابدان لها اسم لا وهي حرف استفهام موضوع لطلب التصديق
فيها ابن هشام في المعنى بالايجاب قال فلا يكون في الضمور لا للتصديق السلبى يتبعه على ذلك المعنى
الستك في جمع الجوامع وهو كما قال المحلى فهو شر اليه من اجل انه دخل على النفي فلا يقال هل لم يتم
الاصواب انما لطلب التصديق عطاي لطلب الحكم او نفي اثبات كما قال اهل البيان في جواب هل
فان مرادها ولا يفترق هل عن الهمزة فتشترط ارجح هذا اخضاها لطلب التصديق وعدمه في الضمور
والهمزة لطلبها التصديق والضمور معا كما مر وكذا في عدمه لدخول على العاطف وانما يصح بقوله
مخوف هل للمنا لا لغوم الفاسقون في الحديث هل ترك لنا عقيل من راج وقال انه وهل انا الا
من غزيرة ان غوت غويت وان ترشد غزيرة ارشد وقال استشعر هل ثم هل ايتهم بخلاف الهمزة
فانها تدخل على العاطف مخوفان لم يبروا فلا تقولون انهم اذا ما وقع اسمهم في الهمزة وهذا حكم اخضعت
به الهمزة دون ما يربحها ايضا والها وبها في الادوات كهل فلا تدخل على العاطف بل شاع عن
كما هو قديم من جميع اجزاء الجملة المعطوفة مخوف كيف تكفرون فاين يذهبون فلا في نفي كون فاعى
الفرق بين في الهمزة في المنافع في شين هذا مذهب يبرو ويجهو وخالها من جماعة اولهم ان يخشرو
فمنهم وان الهمزة في المواضع المذكورة ومخوفان محالها الاصل وان العطف على جملة معلة
بينها وبين العاطف محاذرة على ان حرف العطف على حاله من غير تقديم ولا تأخير فيلزم دفعه
اقام يبروا ولا تقولون امكثوا انما يبروا ويجملون فلا تقولون قال السجاني وهو يعيد

والشروط بعده فعل والاختصاص بالإيجاب فلا يقيم زيد بخلاف الفرض نحو الفتح لك ففعلك

٥٤٢

لا دليل عليه من غير جملة اليه قال ابن هشام بقسمه ما فيه من الكلفة وأنه غير مطرد والثالث
عدم الدخول على الشرط بخلاف الفرض بدليل أقدم من عدم الدخول على
بعده فعل اختياراً ولذلك يجب النصب نحو هل يريد اضربه لأن هل إذا كان مخبراً ففعل وجب لا وما
نأ لا يقال هل يريد نام لأنه منور وفخلفا للكسافة بخبرة أيا له اختياراً قال الشاعر أم هانئ
كبير لكي لا تغضضه قال أبو حيان ويمتنع أن يكون مبتدأ وحمل يجب جاءه على أنه فعل قال الزحرفي
غيره وسبب ذلك أن الفعل هل أن يكون بمعنى قد قبل هل كقوله هل عرفته لزيد بالعربي وكثر استعماله
كذلك في هذا الفرض لكثرة الاستعمال استعمل بها عناء واعانة لأنها مقامها وقد جاشت على الأصل نحو قوله
تقبل هل على الإنسان أي هل أتى وقد تخففت بالفعل فكذلك هل كقوله هل أتى فاختفت على خيرة الاستفهام
الخطبة زينة غير قد اختصاها بالفعل فاختفت به فيها إذا كان مخبراً لأنه أدر أم لا فخيرها تذكرت
عنود البحر حنت إلى الأفلاك لوفد وانقشده ترضى بغير الضم يندبها وإذا لم ترض فخيرها نلت
عنده أهله انتهى بخلاف الفرض ويدخل على به بعده فعل اختياراً بدليل قوله نعم البشرا من أوله فخيرها نلت
وتقول أم زيد نام على الأبداء والخبر والقائم تحصيله الضاع بالاستقبال نحو هل سألتك عن هذا الفرض
نحو انظروا قائماً واقولاً في برسيه في شرح المجلد يكون المستفهم عنه الاستقبال فهو قال
فهل وجدتم ما وعدكم حقاً ولنا من عدم الدخول على بخلاف الفرض بدليل قوله نعم ما نلت
بوصف الشايع وقومها بعدام قال الله هل يتوبون والمعنى والبصر هل يتوبون الظلمات النور الثامن
المراد النقيض عما الاستفهام ولذلك خط على الخبر بعد ما لا نحو هل جزاء الإحسان إلا الإحسان
قوله لا هل أخوك عيش له يندبانه بخلاف الفرض والثامن أنها تكون مع فقد وذلك مع الفعل به فتر
جماعته من ابن عباس والكسائي والقراء والمبرد قوله نعم هل أتى على الإنسان حين من الدهر والكره قوله
منهم أبو حيان قال ولم يقيم على ذلك ليل واضح والغاشر الاختصاص بالإيجاب هل أدخل على نفي لا يقال
هل أتى زيد هل قام زيد بخلاف الفرض قائماً قد دخل على لا يخلو نحو ما شهد خلقهم والنقيض قوله
الفتح لك صدقك أن كفيكم والفرض قد ذلك لا لا بطل الوسي التي تقتضي ضايعها غير
واقع ومن ثم لم يثبت هنا لأن نفي النفي إثباته والنفي ضايعها وكما كره الله والله سبحانه وتعالى علم وهو
التي حصرها من هذا الضيق لئلا يلف وبأنها انتهت عن صايقها من الشرح وقد جاء بعد استنباط
شرحها فلا بد من تحذير المفسر والقول كذا فلا بد من الجهد في تحقيقه بل ويجوز به فيه والله

اللهم ارحم صدقنا يا نور المعارف نور قلوبنا بمجاليك الخافق اجعل ما اردنا في هذا الورق خالصا لوجهك الكريم وقبضه
 منا انك انت السميع العليم فانا نسئلك بك مجيب محمد سيد المرسلين والى المعصومين والى ائمة آل عليهم السلام والى ائمة آل محمد وآل عليهم السلام

٥٨٢

عاشا كل قول الى فاعله وحار يا كل فعل الى فاعله غامط ولا جاحد فصل جليل من امر صراط محمد قد
 خيل من بركة العلم وشكره عزوه الى فاعله واشتات كره وسلكك في الضج الذي يرضيه الفضل وان
 مسخطة الجبهة والديب على الوجه الذي يفتقد الماهرون وان اخبر عنه الفاضل في غير ما لا يخلو
 القاسدين ولا عاصي بانكار الغايبين المستول من كرم شيمته وغل في سواد انفسا قبيحة لا يحضرها
 معتز عليه من اللذيت وما يراه فيه من خلل وان من اجالاج الفضايل ويح الكفا والجر على من يبيع
 للدير عمل ولا ينجب فيه امل الا اله خيره ولا مرحوا لخير وقد حسم المصنوع كتابه هذا بدعا وقع في تحت
 موقع كاحابته وفرت منها المصدفة بالاضابة فقال لهم من صلواتنا يا نور المعارف ونور قلوبنا
 بمجاليك الخافق اجعل ما اردنا في هذه الورقات خالصا لوجهك الكريم وقبضه منا انك انت السميع
 العليم فانا نسئلك بك مجيب محمد سيد المرسلين والى المعصومين صلواتك عليهم اجمعين والى ائمة آل محمد وآل
 عليهم السلام قال النضر وكان الفرع من شوايد الاصل صفوة نوره لاشين سابع شهر شوال سنة خمس مائة
 وستمائة ومن نجاس الاعفان ان سابع شهر شوال هو نارنج لاشين وقد ظهر رحمه الله فقال سابع شهر
 شوال جدينا وداكاه وسابع شهر شوال عدنا نارنج امامه والحمد لله على الاله الصلوة على خير الانام
 محمد وآله عليهم افضل الصلوة والتم قال في عفا به فخر عنه فخره وكان الفرع من شوايد هذا الذي
 الماولة مع فتون البال اكثر من الاله والنبال كونه من ولد فلكست بها اسواق الفضل
 طلبة وقامت وقلة الجهد واخر به فلم يعرف من العلم لاسمه لم يوقنه انقولوا لا رجبنا المبالغة
 قلت لاسمه في يوم الاثنين لثلاث عشرة خالون من حادي الاحد حكايتهم وشبهه في سبعين والفت
 احسن الله خانها واكرم على احسن فتون خانها وذلك بالديار الهندية وانا اسئل الله جل جلاله من فضله
 انعامه في النعمة بقوله كما من بامامه وان يجعله خالصا لوجهه عز وجل وحضوانه وان يرفع به طائفة
 بكره لخدمته كعبه قوله الغفير الى ربنا الفضي على ضد الذين اهدى به لخدمته نظام الدين الحسيني الحنفيا
 الله عنها وبلغها منها واما من رغبنا العالمين لصلوة والنام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
 فاذننا واولع بامرنا من وقد تم على يد اهل القبايح ما نتم الحسين الحق وطبع في دار رجبنا
 استوف الحاج والمعتز في عدة الطبايع خالصا لوجهنا في البيزري وقد بلغ فتنا لا كاملا بل بغيرنا
 تامان نظرتنا الاعظم بئنا الاكرم جابر العاقل الميرزا
 سلمها الله تعالى سنة خمس مائة وثمانين









